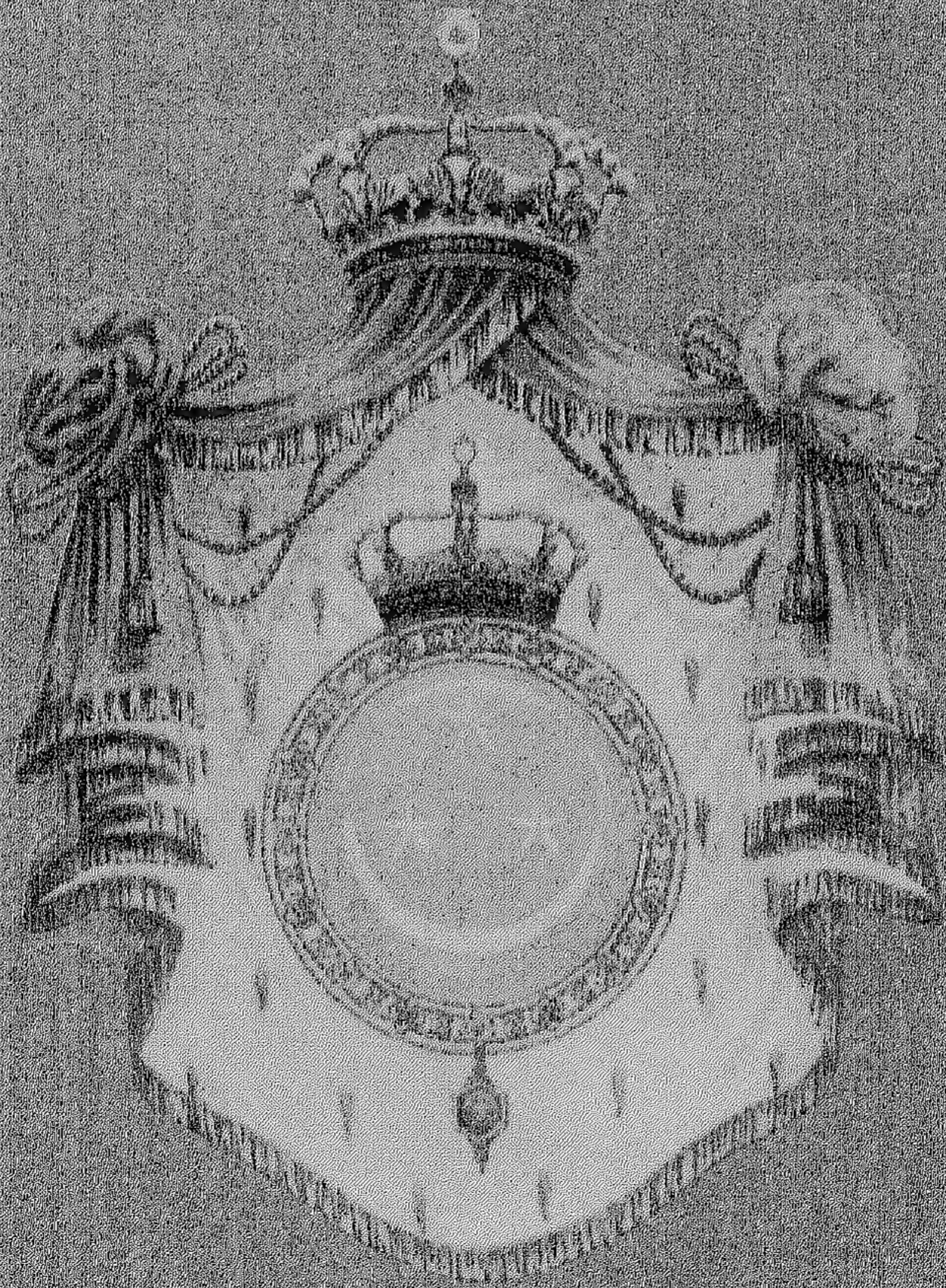
محمد حسنين هيكل

سقوط نظام!

لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟



دار الشروق

سقوط نظام !

لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟

سقوط نظام

الطبعة الأولى : ينـــاير ٢٠٠٣م
الطبعة الثانية : مــارس ٢٠٠٣م

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/٢٢٦٢
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 97709 - 0907 - 6

© الشركة المصرية للنشر العربي والدولي
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصري
- رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : e-mail: info@alkotob.com

تصميم الغلاف والإخراج.
للفنان حلمي التوني

محمد حسنين هيكل

سقوط نظام!

لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟

دار الشروق

مقـــدمة

هذا الكتاب جواب على سؤال:

«هل كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة ؟»

والسؤال مطروح وهو بعد ذلك مشروع - مثل كل سؤال عن الشأن العام.

والجواب محاولة فى قراءة التاريخ القريب - هدفها الأساسى أن تساهم فى عملية ضرورية لتنبيه الوعى المصرى - والعربى من شوائب وظلال تتقصد أن تغطى على المستقبل حتى يرتبك وتتعثر خطاه ويتملكه شك يغلب اليقين فى عقله وضميره!

وبعد ذلك فإن هذا الجواب - أى هذا الكتاب - موجه بالدرجة الأولى إلى أجيال لم تكن هناك تلك اللحظة الفارقة من تاريخ مصر.

محمد حسنين هيكل

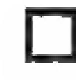
ثورة يوليو خمسون عاما

١٩٥٢ - ٢٠٠٢م

لقد رجح عندى أن أبتعد لبعض الوقت عما يجرى لنا، ويجرى حولنا، وهى مهمة سهلة، وصعبة، فى آن واحد!

○ سهلة لأن ما يجرى يغرى بفراقه - دون أسف عليه - فهو واقع بارد، مجرد من دفء حلم، أو كرامة مشروع، أو إلهام فكرة!

○ وصعبة لأن ما يجرى يحض على البقاء قريبا منه - فهو صراع مصائر، ومطالب مستقبل، وأزمة أمة تحاول أن تستجمع بقايا طموح وإرادة، وبقايا آمال ورؤى - تذكرها بأن لها حقا ودورا وموقعا فى زمن عالمى جديد!



ولقد رجح عندى ما رجح لأن العاطفة تدخلت فى حركة الميزان وأنهت التردد بين «السهل» و«الصعب» ففى يوليو ٢٠٠٢ تحل الذكرى الخمسون لثورة يوليو ١٩٥٢، وذلك يوم بالغ الخطر فى التاريخ العربى الحديث، لا يكاد يختلف أحد على أن حياة الأمة فى النصف الثانى من القرن العشرين، وحتى مطالع القرن الحادى والعشرين كانت - وظلت - موصولة به على نحو أو آخر!

وكان فى خطة عملى منذ أكثر من سنة أن أعود إلى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - قارئا للتاريخ مرة أخرى، وليس كاتبا له، فتلك كما أشرت مرات، مهمة أتركها لغيرى ممن هم أقرب اختصاصا، أو أبعد جرأة - وربما أوسع خيالا!

ومن الأكيد أن هناك دراسات جادة وموضوعية عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

(خصوصا فى إنجلترا وفرنسا حيث توافر كثيرون على دراسة السقوط الإمبراطورى البريطانى والفرنسى فى حرب السويس سنة ١٩٥٦). لكن الأكيد فى الوقت نفسه أن العالم العربى شهد - ويشهد - خلطا تتنوع أسبابه ما بين مقصود لأهواء وأغراض إقليمية ودولية - محلية وذاتية، وما بين غير مقصود أدى إليه السهو والخطأ، خصوصا فى ظروف ترضى عن السهو وتكافئ على الخطأ!

والحقيقة أننى اطلعت على ما كتبه بعضهم واستغربت، وتابعت على الشاشات (فضائيات عربية فى كل مكان) ما يرويه بعضهم واستعجبت، وبدا لى الكثير مما يلقى على الناس مجافيا لما رأيته بعينى وسمعته بأذنى فى زمانه وفى مكانه عندما شاءت مصادفات - أن أكون فى الموقع الأقرب من بؤرة القرار، مراقبا ومتابعا بل ومشاركا فى بعض الأحيان، ومهتما فيها جميعا.

وبالإضافة إلى ما رأيته بنفسى وسمعته فى زمانه ومكانه - فقد كنت تعلمت درسا أساسيا يؤكد قيمة تسجيل الدقيقة والثانية فى وقتها وموقعها، وينهى عن اعتبار الذاكرة الإنسانية خزانة مأمونة للمعلومات، والسبب، أن هذه الذاكرة ليست صندوقا من حديد وصلب، دونه سلاح وعليه أقفال، وإنما هى وعاء مفتوح تصب فيه وتتسرب إليه ليل نهار صور ومشاهد ونزعات ومطامح وإيحاءات - وكله يتفاعل مع بعضه فى عملية شبه كيميائية وتكون النتيجة خلقا آخر يذوب فيه الأصل.

وأظن أننى مدين بالفضل فى تقليل الاعتماد على الذاكرة لنصيحة أول رئيس تحرير عملت معه، وهو «هارولد أيرل» رئيس تحرير جريدة «الإجيبشيان جازيت»، وكان ملخص نصيحته لى، ولثلاثة زملاء مصريين التحقنا دفعة واحدة للتدريب فى جريدته - قوله لنا: «أنتم سوف تذهبون إلى مهام متواصلة تغطون فيها مسارات الحوادث فى وطنكم وأوطان غيره، وعندما تأخذكم المهام التى تكلفون بها إلى أى مكان، خصوصا خارج البلاد، فلا تحاولوا أن ترسلوا بمواد إخبارية عاجلة؛ لأن وكالات الأنباء سوف تسبقكم، وأما ما تستطيعون التفوق به على غيركم فهو التركيز على خلفية الوقائع والحوادث وحركتها الداخلية، مستندين إلى المشاركين فيها وشهودها، راسمين باللون والظل وبالصوت والهمس صورا حية للأجواء

والظروف والملابسات، وعليكم تسجيل ذلك وتثبيته أولا بأول حتى تستطيعوا فيما بعد وعندما تكتبون تقاريركم، أن تستعيدوه على نحو دقيق وأمين. وإذا اعتمدتم على الذاكرة وحدها ومر يوم - ثم يوم، فأخشى أن النتيجة تكون أقرب إلى فن القصص منها إلى عرض الخبر!



وعندما جلست لأكتب كان واضحا لى - بينى وبين نفسى - أن هدفى من الكتابة الآن، ليس أن أقر حقا أو أمحو باطلا، فذلك دور قديسين وليس دور صحفيين، كما أن هدفى ليس أن أدافع عن أحد أو أدين غيره؛ لأن ذلك مطلب تأخر وقته سياسيا وإن لم ينته حقه تاريخيا: من ناحية لأن الرجال الذين كان يمكن إنصافهم أو إدانتهم لم يعودوا على قيد الحياة بحيث يلحق بأيهم ثواب أو عقاب - ومن ناحية أخرى لأن الحقيقة عليها الانتظار حتى تنجلى الغُمة عن ذاكرة الأمة، فالقوى التى تهيمن على الأرض ومواردها، وعلى الاقتصاد وآلياته، وعلى القرار وسلطته، كان لابد أن تمد سيطرتها فى نفس الوقت إلى الذاكرة؛ لأنها مجمع الحكمة ومستودع الضمير، وهناك - تكمن إرادة الأمة.

وعليه فإن هذه القراءة فى التاريخ - تطلب استثارة اهتمام الباحثين عن الحقيقة فى شئون أمتهم وأحوالها، وأوضاع أوطانهم وآمالها، وفى اليوم وغدا وبعد غد. وقد لا أجد بأسا من أن أعترف أن هذه القراءة للتاريخ موجهة بالدرجة الأولى إلى الشباب: شباب العمر - وشباب العقل - وشباب الوعى - وشباب الشوق إلى الحق!

وأريد أن أزيد (ولعل الزيادة لا تكون تزيدا)، أننى أتمنى أن يقرأ من يعنيهم الأمر هذا الفصل وغيره وفى ذهنهم أن التاريخ يصنعه بشر. وأن البشر خلق من لحم ودم، وليسوا - مهما تسامت أدوارهم فى صناعة - خوارق ومعجزات. بمعنى أن الطبائع الإنسانية لها أوجه ضعفها وأوجه قوتها، مواضع لينها ومواضع صلابتها. والخطر عند قراءة التاريخ أحيانا أن صناعته تضفى على أبطاله أشكالا من القداسة دخيلة على الطبع الإنسانى، وفى التاريخ الإسلامى فإن ذلك الخلط بين ولى الأمر فى سلطة الدنيا، والقوامة على الدين بسلطة الولاية - يزداد فى العادة، وهذا التباس تجاوزه كثيرون ممن كتبوا فى التاريخ العربى وعنه، وفيهم «ابن إسحاق»

و«المقريزى» و«ابن أياس» و«الطبرى» و«ابن تغرى بردى»، و«عبدالرحمن الجبرتى». والشاهد أن هؤلاء الرجال سجلوا ما سجلوا وفى اعتبارهم أن الحق لا يجافى الطبع، وإنما يأخذه فى حسابه، وأن العصمة المطلقة لذات الله وحدها، وأما خلقه فإن الميزان الحقيقى لهم ما يستطيعون تقديمه من النفع لأوطانهم، حتى وإن لم تكن تصرفاتهم معصومة أو مقدسة (لأنها نسبية). والواقع أن التاريخ لا يحتمل فكرة البطولة المطلقة - لأن التاريخ إنسانى وليس إلهيا!

ومن المفارقات أن شعوب العالم المتقدم تعرف التفرقة بين الواقع والأسطورة، وبالتالى فإن المثال الكامل لم يخلق قط ولا فى حالة الأنبياء، فمنذ خروج آدم من الجنة خرج وراءه بنو البشر جميعهم، وعاشوا دنياهم بكل مواطئها، وحسابهم آخرها ليس على ما هوت إليه نفوسهم، وإنما على ما ارتقت إليه هممهم.

الانقلاب العسكرى الأول
فى السياسة المصرية

٤ فبـــرايـــر ١٩٤٢
المســرح الخـلفى لـ ٢٣ يـوليـو

مـرة أخـرى فى قراءة التـاريخ يتـأكد لأى قـارئ أن الـصـراعـات الكبرى حضـانة للتحـولات الإنسـانيـة الأهم، وأن الـحـروب باعـتـبـارهـا الذروة الـخطرة للصـراعـات هى الولادة الطبيعية للتحولات المؤثرة على حياة ومستقبل الشعوب والأمم.

وعليه فإن أى قـارئ للتاريخ الحديث سوف يتـأكد أن الحرب العالمية الثانية كانت حضـانة حركة الثورة الوطنية فى العالم الثـالث على اتساعه عبر ثلاث قارات (آسـيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية).

ثم إن أى قـارئ للتـاريخ المصـرى - فى سـيـاق العصـر الحديث - سـوف يلحظ أن يومـا بـالتـحـديد فى مسـار هذه الحرب العـالمية الثـانية - وهو يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ كان ولادة قـيـصـرية بـالجـراحـة - فـتـحت البـاب - يوم ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ - لولادة قـيـصـرية أخرى من نفس النوع، والاختلاف بين الولادتين - هوية السـلاح. ففى الولادة الأولى كان المشرط إنجليزيا وفى الولادة الثانية كان المشرط مصريا!

....

....

[ولمجرد التذكرة فـإن ٤ فبراير ١٩٤٢ هو اليوم الذى وجَّه فيه السفير البريطانى فى مصـر السـيـر «مـايلز لامـبـسـون» (والذى أصبـح اسـمـه اللورد «كيلرن» فـيـمـا بعد عندما منح اللقب مكافـأة على خدماته للإمبراطورية، واختار أن ينتسب إلى المقاطعة الإسكتلندية التى جاءت منها عائلتـه) - وكـان نص إنذار السـفـيـر البـريطـانى إلى الملك «فـاروق» بـالـنص: «إذا لم أعلم قـبـل السـاعـة الـسـادسـة من مـسـاء اليـوم أن «مـصطفى النحاس» باشا دُعى إلى تأليف الوزارة، فإن الملك «فاروق» يتحمل تبعات ما يحدث».

والوقـائـع الكاملة لأحداث تلك الليلة كما كتبـها السـيـر «مايلز لامبسـون» بخط يده

فى دفتر يومياته المودع ضمن مجموعة أوراقه فى كلية «سان أنتونى» المتخصصة فى دراسات الشرق الأوسط والتابعة لجامعة أوكسفورد. تنشر الآن بنصوصها (لأول مرة كما أحسب) فى وثيقة تالية لهذا الحديث مباشرة].

....

....

وإذا كان ذلك فإن يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ يستحق أن يوضع فى سياقه وفى إطاره، وبفهم متسع ورحب لحركة التاريخ وعناصرها، لأن الأمم كثيرا ما تجد نفسها فى خضم صراعات لم تفكر فيها، ولم تطلبها، لكن الظروف المحيطة وبدون تخطيط أو مسئولية على أحد. تضعها وسط المعمعان. راضية أو كارهة والغالب أن وقائع يوم ٤ فبراير والطريق إليها كان تجربة من هذا النوع لبلد وجد نفسه وسط الصراع العالمى رغم أنفه، وحاول أن يبحث عن أمان فيه، على عجل من أمره!

- ○ وكما هو بيِّن الآن فإن السير «مايلز لامبسون» بإنذاره للملك فاروق (رغم ما فى الإنذار من إهانة). لم يكن يمارس كراهية شخصية، كما قالت وتقول به روايات ملكية، شاعت بعدها ولا تزال لها أصداء.
- ○ ولم يكن «مصطفى النحاس» باشا. للدقة والإنصاف. خائنا بالتواطؤ مع الإنجليز حين قَبِلَ رئاسة الوزارة مساء يوم ٤ فبراير على أسنة الحراب البريطانية (على حد التعبير الذى استعمله أحمد ماهر (باشا) رئيس السعديين ليلتها).
- ○ ولم يكن الملك «فاروق» شابا فقد عقله دون مقدمات، فَحَقَّ للسفير البريطانى أن يعيده إلى صوابه ولو بالدبابات!

إنما البيِّن الآن أن الحقيقة أعقد من تلك الروايات، وأبسط أيضا؛ لأن ما وقع مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ كان فى إطار حركة تاريخ حكمها تدافع عنيف بين القوى، وتداعيات أثرت بالوعى أو باللاوعى على مسار الحوادث. وكان التعقيد والبساطة فى نفس الوقت هو الدرس المفيد الذى تكشفه قراءة التاريخ وتكشف معه أن الحقيقة لها أكثر من وجه، بمعنى أن ما جرى فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كانت له وجوه عديدة:

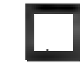
- ○ وجه بريطانى. حقيقى. له منطقه الذى يمكن فهمه.

○ ووجه مصرى ملكى - حقيقى - له هو الآخر منطقه الذى يمكن تقديره.

○ ووجه مصرى وفدى - حقيقى له بدوره منطقه الذى يمكن قبوله.

وعليه فإن ما جرى فى ذلك اليوم كان أكبر كثيرا من «زهو» السير «مايلز لامبسون» بقوته، وأكبر من «حرص» الملك «فاروق» على عرشه، وأكبر من «تلقف» «مصطفى النحاس» (باشا) لرئاسة الوزارة من وسط عاصفة، وفى الحقيقة فإن الحادث من أوله إلى آخره كان إشارة تختزل وتختصر صراع مقادير أكبر من إرادة الأفراد، وظرف عالمى أوسع بكثير من موقع قصر عابدين، ولعله كان مشهدا «مصريا» فى «حرب عالمية».

ومؤدى ذلك أن استكشاف أبعاد وحدود عملية ٤ فبراير ١٩٤٢ وما تداعى بعدها - يتطلب استعادة واسترجاع صورة الصراع الدولى كما تجلى وقتها.



كانت بداية الحرب العالمية الثانية يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩، وقد نشبت بين «ألمانيا النازية» من ناحية وبين «بريطانيا» و«فرنسا» من الناحية الأخرى، وسببها المباشر رغبة «هتلر» (زعيم ألمانيا النازية) فى استعادة منطقة «دانزيج» فى بولندا كى تعود إلى ألمانيا بعد أن سلخت منها نتيجة للحرب العالمية الأولى (ومعاهدة فرساى التى رتبت نتائجها).

وتمكنت القوات الألمانية من احتلال «بولندا» كلها فى سبعة عشر يوما ثم توقف القتال، وبدا أن الحرب نامت، لأن «ألمانيا» خطت الخطوة الأولى ونفذت بالسلاح ما أرادته فى «بولندا»، ثم عجزت بريطانيا وفرنسا عن نجدة «بولندا» فى الشرق، وتلا ذلك أن الجبهة الغربية (الفرنسية) مع ألمانيا بقيت خنادق متقابلة وساكنة، ومع أن السكون يتحول إلى صخب فى بعض الأوقات حين تتبادل الجبهات وراء الخنادق ضربات المدافع، إلا أن ذلك بدا قصدا سياسيا قصاراه تذكير العالم أن الحرب على الجبهة الغربية مازالت دائرة!

ومع أوائل سنة ١٩٤٠ - أى بعد أربعة شهور من نشوب القتال، وثلاثة شهور من سقوط «بولندا» - كان صوت الحرب خافتا لدرجة دعت إلى وصف هذه المرحلة

بـ: «الحرب الفارغة» (the phony war) لأن جيوش بريطانيا وفرنسا وقفت على ناحية من جبهة القتال، ووقفت القوات الألمانية على الناحية الأخرى. ثم إن الجيوش البريطانية التى عبرت بحر الشمال إلى الشواطئ الفرنسية ظلت هناك، لأن القيادة العليا الإمبراطورية رأت إبقاء قواتها فى مقاطعة نورماندى شمال فرنسا حتى تظل مواصلاتها على البحر مفتوحة قريبة وسالكة إلى قواعدها البريطانية. وفى كل ذلك فإن الحرب ليست وقوفا فى الخطوط الدفاعية سواء خط «ماجينو» الفرنسى أو خط «سيجفريد» الألمانى. ولا انتظارا على الشاطئ الآخر من بحر الشمال!

وفى الوقت نفسه فإن بقية القوى المهتمة بالحرب ظلت على مسافة تتابع وتراقب:

- الولايات المتحدة تتابع وتراقب. من وراء الأطلنطى. ومصالحها الطبيعية وراء حلفاء الغرب الرأسماليين واعتقادها (الولايات المتحدة) أنها تجسيد الرأسمالية فى عنفوانها وليست مجرد احتياطى أمريكى للرأسمالية الأوربية المتهالكة.
- وإيطاليا تتابع وتراقب. من وراء جبال الألب. ومطامعها الملهوفة مع الألمان وشغلها الشاغل أن تتشارك معهم فى الإرث الإمبراطورى لبريطانيا وفرنسا عندما يُعاد توزيعه، وقد بدت هذه العملية حتمية سواء بالقتال أو بالاتفاق.
- والاتحاد السوفيتى يتابع ويراقب. من العمق الشرقى الأوربى. ويرى الحرب صراعا بين الاستعمار القديم (البريطانى والفرنسى) المتخوم، وبين استعمار جديد يتضور جوعا فى ألمانيا ووراءها إيطاليا وقد تفتحت شهيته من جديد.
- وأخيرا لاحت اليابان مطلة من وراء بحر الصين، ترسم لنفسها مجالا حيويا فى شرق آسيا تحسبه فى متناول اليد عندما تسقط الإمبراطوريات القديمة (بريطانيا وفرنسا) بالهزيمة أو تنكسر شوكتها بالضعف.

كل ذلك وجبهات القتال غرب أوربا ساكنة.



كان منطق الحركة يفترض أن يكون الدور على بريطانيا وفرنسا؛ لأن ألمانيا بدأت بالخطوة الأولى ونالت ما طلبت، والآن جاء دور الغير بمسئولية الرد، وهذا الغير

قابع فى خطوطه لا يرد. لكن «هتلر» ليس قادرا على انتظار خصومه، فقد تجلت أوربا الغربية أمام عينيه أفقا مفتوحا بلا عائق. وفضلا عن ذلك فهو لا يستطيع الاستمرار فى حالة «السكون» دون حسم، خصوصا إذا كانت الفرصة أمامه سانحة لبسط السيطرة الألمانية على غرب أوربا والاستدارة بعدها إلى الشرق حيث معاقل الخطر الشيوعى، وحسابه أنه إذا جاءت لحظة المواجهة بينه وبين الاتحاد السوفيتى، فإن بريطانيا سوف تقبل شروطه للصلح، وفى أعقابه فإن الولايات المتحدة سوف تسارع إلى صفقة عالمية معه!

وعندما جاء ربيع سنة ١٩٤١ كانت الجيوش الألمانية تنفذ من شمال أوربا الغربية، وتقطع بلدانها واحدا بعد الآخر بسهولة ما تمشى «السكين فى الزبد» على حد تعبير شاع تلك الأيام.

وسقطت دول الشمال الأوربى واحدة بعد الأخرى فى أيام: هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج. والتفت مدرعات ألمانيا - تحت قيادة ماريشالات الرايخ الثالث مثل «رونشتد» و«جودريان» و«روميل» - تكتسح سهول «الفلاندرز»، وتتدفق منها عبر «المارن» و«الموز» وتحتل باريس، واستسلمت فرنسا، وانسحبت القوات البريطانية من «نورماندى» مهرولة عبر أى وسيلة للنقل البحرى من «دنكرك» هاربة من الشاطئ الفرنسى إلى أى مرسى بريطانى مقابل.

وفى يونيو سنة ١٩٤٠ وقفت بريطانيا فى الحرب وحدها، فى حين أن ألمانيا لم تعد وحدها لأن إيطاليا انضمت إليها حتى يلحق زعيمها «موسولينى» بحصة من المستعمرات الفرنسية قبل أن تفوت الفرصة، وساد الاعتقاد بأن الدور الآن على بريطانيا، وأن قوات «هتلر» على وشك غزوها، وأن تركيز الطيران الألمانى عليها بهذه الكثافة - تمهيد لعبور البحر (وفق عملية عُرف فيما بعد اسمها الرمزى: «سبع البحر»).

لكن بريطانيا أظهرت عزمها على المقاومة على الشواطئ والمدن والقرى والشوارع والبيوت على حد تعبير «تشرشل» فى خطابه الشهير الذى أعلن فيه أنه ليس عنده ما يقدمه غير «الألم والدم والدموع»، مضيفا «أن مصير العالم الحر سوف يتقرر على حافة الماء من سواحل هذه الجزر البريطانية».

وفى بداية سنة ١٩٤١ كان «هتلر» الراغب فى حسم الحرب قد وجد أن غزو بريطانيا يكلفه أكثر مما يستحق، وبالتالى قرر أن ينضم إلى شريكه الإيطالى الذى تعثر وتعطل فى شمال أفريقيا عندما أراد أن يستعيد زمن قياصرة روما من كبار الفاتحين - بادئا الحرب بهجوم من ليبيا على مصر - وقد تصور «هتلر» أنه بانضمامه إلى «موسولينى» يفك القبضة البريطانية عن البحر الأبيض المتوسط كله.

وكذلك اتجه إلى شواطئ ليبيا جيش ألمانى - الفيلق الأفريقى كما أُطلق عليه - وهدفه دخول مصر واجتيازها إلى قناة السويس والتقدم من سيناء إلى سهول سوريا نحو الشمال والشرق لتكون من ذلك كماشة تطبق على الاتحاد السوفيتى من الجنوب أى من الباب القوقازى، ويتوافق ذلك مع هجوم يجرى الإعداد له من أوربا، من الباب البولندى - إلى قلب أوكرانيا، وحتى أسوار «الكرملين» فى موسكو.

وكان القائد الألمانى المختار لهذه الخطة الجسورة التى تبدأ من جنوب البحر الأبيض وتطوق شرقه، قائدا ألمانيا أصبح أسطورة وهو الماريشال «أروين روميل» الذى وصل بالطائرة إلى طرابلس مساء يوم ١٢ فبراير ١٩٤١.

وكذلك فإنه حين أصبحت كل الطرق تدور حول البحر الأبيض المتوسط، فإن مصر أصبحت الملتقى والتقاطع والموضع الأخطر!

الطريق البريطانى إلى ٤ فبراير وبعده:

كانت مصر ترقب ما يجرى فى أوربا مأخوذة، وقد أدهشها احتلال «بولندا» فى سبعة عشر يوما، وعندما سقطت فرنسا ودخل «هتلر» غازيا إلى باريس يرقص تحت قوس النصر الشهير، تحولت الدهشة إلى انبهار. لأن باريس فى وعى الطبقة العليا المصرية لم تكن مجرد عاصمة أوربية، بل إنها «عاصمة النور والحضارة» من عصر نابليون ومحمد على بعده، وإلى عصر الخديو إسماعيل وحفيده الأخير على عرش مصر الملك «فاروق».

وكانت السياسة البريطانية تفهم وتدرك تأثير النفوذ الأوربى (الفرنسى

بالذات)، على الحياة الثقافية والسياسية المصرية، وظنونها أن النخب الوطنية التى تقوم بممارسة السياسة - بالقدر المسموح به فى وطن محتل - فرنسية الهوى فى معظمها. وكان ذلك - بالإضافة إلى عوامل أخرى - نوعا من «العناد الخفى» إزاء بريطانيا خصوصا وهى قوة الاحتلال التى تحجب الاستقلال وتسوف وتؤجل من وعد إلى آخر، ومن اتفاق إلى معاهدة - دون نهاية ترضى بها الوطنية المصرية تحقيقا لآمالها.

وكان «العناد الخفى» محسوسا فى القصر الملكى بأكثر مما هو مرئى، ولأن القصر لم يكن على استعداد للمعارضة الصريحة، فإنه راح يماطل حتى لا تمسك به قوة الاحتلال وتضبطه متلبسا بمعارضة المجهود الحربى فى ظل تواجد بريطانى كثيف، وانتقال فى ميادين الحرب من شمال البحر الأبيض إلى جنوبه، وبه أصبحت القاهرة واحدة من القيادات الرئيسية الثلاث!



كانت الإمبراطورية البريطانية تملك من حكمة التجربة ما جعلها تدرك مع حالة حرب أوربية عامة، فاضت مضاعفاتها على بقية العالم - أن ظروف الاتصال والمواصلات (وقتئذ) لا تسمح للعاصمة «لندن» أن تمارس قيادة صراع الحرب على كل الجبهات فى كل القارات، وكذلك جرى تقسيم القيادة الإمبراطورية إلى ثلاث قيادات رئيسية:

١- قيادة عامة فى لندن يتولاها رئيس الوزراء مع هيئة أركان الحرب الإمبراطورية وهى مكلفة بوضع الاستراتيجيات العليا للحرب، بالإضافة إلى مسئوليتها المباشرة عن مسرح العمليات الأوربى.

٢- وقيادة رئيسية فى مصر مقرها القاهرة (يقودها وزير دولة بريطانى مقيم ومعه السفير البريطانى فى القاهرة والقائد العام لقوات الشرق الأوسط)، وهذه القيادة لها مسئولية التصرف (فى إطار الاستراتيجية العليا) وفق ما تقتضيه الظروف، بالإضافة إلى مسئوليتها عن البحر الأبيض والبحر الأحمر والدائرة المحيطة بهما أو الواقعة بينهما، وبدون الرجوع إلى لندن إلا فى حالة الضرورة.

٣ـ وقيادة رئيسية فى الهند (وهى درة التاج) ومقرها فى «دلهى» ويشرف عليها نائب الملك وحكومته فى الهند، وهى مسئولة عن آسيا من بحر العرب ـ إلى بحر الصين.



وحتى بعد نشوب الحرب وسقوط باريس، كانت مصر تحاذر التورط قدر ما هو ممكن، وتبدى استعدادها لتطبيق معاهدة سنة ١٩٣٦ بالنص، وإن لم يكن بالروح. وكانت فتوى قانونية من فقيه مصر الكبير «عبد الحميد بدوى» (باشا) قد ذهبت إلى أن نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ لا تنطبق على حرب تنشب فى أوربا (وهذا هو الحال عندما كانت ألمانيا وحدها أمام الحلفاء)، وإنما تنطبق على حرب يكون فيها ما يهدد الأراضى المصرية، (وذلك ينطبق على إيطاليا إذا قررت دخولها).

وكان رأى «بدوى» (باشا) أن مصر فى حالة حرب أوربية تشارك فيها بريطانيا ـ غير مطالبة بأكثر من إعلان حالة الطوارئ. وبالفعل فإن السلطة البريطانية أخذت ما هو مقرر لها من مزايا حالة الطوارئ، بما فى ذلك فرض الرقابة على كل كلمة مكتوبة أو مطبوعة أو منطوقة ـ فى مصر.

(وبمقتضى ذلك تشكلت هيئة رقابة إنجليزية يرأسها وزير الداخلية المصرى بالاسم، فى حين أن تكوينها لا يدع مجالا لشك عن موضع الأمر فيها:

ـ الليوتنانت كولونيل و. ويلسون مساعدا للرقيب العام.

ـ المستر جـ. هـ. دولامار رقيبا عاما على البريد.

ـ المستر ر. ب. فيرنس رقيبا عاما على المطبوعات.

إلى جانب ذلك تشكلت مكاتب فرعية للرقابة فى الموانئ والمطارات المصرية:

فى القاهرة ـ المستر س. جولدنج.

فى الإسكندرية ـ المستر ج. ف. موس.

في بورسعيد - المستر ج. ث. ماكجوبين.

في السويس - المستر ف. شفرويت).



وبصرف النظر عن إعلان حالة الطوارئ وما يترتب عليها، فإن الملك «فاروق» ظل مترددا بسند وتشجيع من رجال أحاطوا بالقصر وقتها، وأولهم «على ماهر» (باشا) الذى كان رئيسا للوزراء عندما قامت الحرب.

وضمن هذا التردد الملكى فإن وزارة «على ماهر» (باشا) أعلنت ما سُمى وقتها، سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب»، ومؤدى هذه السياسة أن مصر تنفذ المطلوب منها بنصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ (وذلك تحقق بإعلان حالة الطوارئ) - لكنها تحتفظ لنفسها بمسافة من ميادين القتال.

وكان الشيخ «محمد مصطفى المراغى» (شيخ الأزهر) قد عزز ذلك بشعار أطلقه يقول بأن ذلك الصراع فى أوربا «حرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل».

ومع أن تلك بدت تعبيرات عن سياسة «تعاند الإنجليز» ولا تعارضهم، فإن لندن سكتت عليها؛ لأن هذه السياسة ساعتها كانت أكثر تحقيقا لمصالحها، فهى تتيح استعمال مرافق مصر لصالح المجهود الحربى (وفق معاهدة سنة ١٩٣٦). وفى نفس الوقت فإن عدم المشاركة فى ميادين القتال بمنطق «تجنيب مصر ويلات الحرب»، يفرض على الطليان والألمان نوعا من الحذر فى نشاطهم الحربى ضد الأراضى المصرية حتى لا تتحول المشاعر والمواقف من نصف تبعية إلى تبعية بالكامل للاستراتيجية البريطانية!

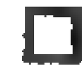
وفى هذه الأجواء بقيت الأمور فى مصر هادئة طوال السنة الأولى من الحرب العالمية - إلى درجة أن القائد العام للقوات البريطانية وهو الجنرال (الماريشال) «أرشيبالد ويفل» - كان يخرج من بيته وسط حدائق الزهرية فى الزمالك بملابس مدنية كل صباح، ويتمشى إلى نادى الجزيرة قاصدا حمام السباحة فيه (الليدو)، ويعوم نصف ساعة ثم يعود فيدخل غرفة الملابس حيث يكون الجاويش المكلف بخدمته الشخصية قد أعد له بذلته العسكرية فيرتديها، ويتجه إلى مائدة على حافة

حمام السباحة يتناول إفطاره فى نظام لا ينقطع إلا إذا نزل الوحى عليه وكتب شعرا.

....

....

[وكان الماريشال - الذى فقد إحدى عينيه فى الحرب العالمية الأولى، واستعاض عنها ببديل من زجاج - شاعرا، وكان أيضا عاشقا، وقد كتب نصف ديوان من الشعر على شكل رسائل غرام لزوجة وزير مصرى له شأن فى ذلك الوقت. وكانت السيدة جميلة بالفعل، ومع أن فى مجموعة أوراقى نصوص قصيدتين مما كتب الماريشال، فلست واثقا أن السيدة المذكورة بادلته غرامه، والظن أنها تظاهرت بقبول قصائده باعتبار ذلك نوعا من «الواجب الوطني» فى زمن الحرب.]



وبرغم أن الحكومة البريطانية تقبلت المعاندة التى لقيتها من السلطات فى مصر (القصر والحكومة) - وفيها «تجنيب مصر ويلات الحرب» وأنها «حرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل» - بهدوء أعصاب، فإن أجهزة الإمبراطورية وفيها الأمن والمخابرات العسكرية كانت تشك فى بعض رجال القصر، وكذلك فى عدد من الوزراء، لكن مثل هذا الشك لزم الحذر حتى لا يثير أزمات لا داعى لها.

وفى ذلك الوقت فإن الشك حاول أن يتحفظ وأن يعبر بهدوء عن هواجسه، ومن ذلك مثلا أن السفارة البريطانية طلبت إخراج «فيروتشى» بك وهو إيطالى كان يعمل مديرا لـ «الجاراجات الملكية» على عهد الملك «فؤاد»، ثم جاء الملك «فاروق» وعينه كبيرا لمهندسى القصر، وأبدى السير «مايلز لامبسون» السفير البريطانى، ملاحظة عنه فى إحدى مقابلاته مع الملك قائلا: «إن فيروتشى ليس فقط مهندسا فاشلا، وإيطاليا مشكوكا فى ولائه، بل إنه رجل سيئ الخلق، إلى درجة أن اختصاصه الحقيقى فى القصر، كان «متعهد تقديم إيطاليات جميلات يبعن الهوى بثمن وليس أكثر». وسأله الملك «فاروق»: لمن كان يقدم «جميلاته»؟ - وابتسم السفير البريطانى ابتسامة لها معنى وسأل الملك: «هل تريدنى أن أقول بصراحة؟» من جانبى أفضل أن لا أقول»! -

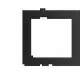
لكن «فاروق» لم يسكت وإنما أضاف: «تقصد أن تقول أنه كان يقدم بغايا إيطاليات لوالدى - أليس كذلك؟». وأضاف الملك بهدوء أعصاب - أو كذلك بدا: «إن هذا غير صحيح و«سعادتك» تعرف كيف تنتشر الشائعات؟!»

وفى دفتر يومياته يسجل السير «مايلز لامبسون» أنه بعد هذا الحوار، طلب كبير الأمناء فى البلاط المصرى «سعيد ذو الفقار» (باشا) مقابلته ليبلغه «أن الملك يشعر بإهانة من الطريقة التى تحدث بها السفير بالأمس و«بالتصريح» عن «فيروتشى» (بك)، و«بالتلميح» عن الملك «فؤاد»، وكان رد السير «مايلز لامبسون» على كبير الأمناء، نصيحة منه إلى «فاروق» بأن يكبر على هذا المستوى من «لعب العيال»!

وكان السير «مايلز لامبسون» يراقب ويتابع، وتكشف الوثائق أن واحدا من مصادره فى ذلك الوقت كان الأمير «محمد على» ولى العهد.

ويكتب «مايلز لامبسون» فى أحد تقاريره: ذكر لى الأمير «محمد على» أن «على ماهر» (رئيس الوزارة) طلب من «محمد محمود خليل» (رئيس مجلس الشيوخ) - إبلاغ السفير الإيطالى الكونت «ماتزولينى»، «أن مصر لن تعلن الحرب على ألمانيا رغم أن ذلك مفروض عليها بالمعاهدة»!

وفى مرة ثانية نقل «مايلز لامبسون» عن ولى العهد: «أنه ذهب إلى القصر «ينذرهم» بأن عدم دخول الحرب ضد ألمانيا قصر نظر سياسى منهم». وأضاف الأمير: «قلت لهم إن أخى (عباس حلمى) فقد عرشه لأنه تردد فى موقف مماثل، ثم إننى كنت الخلف الطبيعى له على العرش، ولولا أن الجنرال «ماكسويل» (القائد العام للقوات البريطانية فى مصر) فهم خطأ كلمة قلتها له، وظن أننى أتردد، لكنت أنا الآن سيد قصر عابدين وليس فاروق» - أضاف «محمد على»: «قلت لهم ذلك فى وجههم ولم يفهموا لأن فاروق لا يريد أن يتعلم شيئا»!



ثم بدأ الشك البريطانى يتخلى عن تحفظه عندما وصلت «معركة المصائر» إلى جنوب البحر الأبيض وإلى مصر، وفى المرحلة التى كانت بريطانيا تقف فيها وحدها فى ميدان القتال ضد «هتلر».

وهنا جاء الطلب البريطاني بخروج «على ماهر» (باشا) من رئاسة الوزارة فى مصر بصيغة الأمر؛ لأن الأوضاع لم تعد تحتمل، وكان خروج «على ماهر» إثر برقية بتوقيع وزير الخارجية البريطانية «أنتونى إيدن» إلى السفير البريطانى فى القاهرة السير «مايلز لامبسون»، نصها أربع كلمات «على ماهر يجب أن يذهب» (Aly Maher must go).

وقد طار السير «مايلز لامبسون» من القاهرة إلى الإسكندرية يوم ١٣ يونيو ١٩٤٠ ليقابل الملك «فاروق» وينقل إليه الأمر بنفسه موضحا (حسب نص تقريره) «أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تصبر على وجود رئيس وزراء مصرى لا تثق فيه، ولا يثق فيه الشعب المصرى نفسه لأنه لا يمثله»، وعندما حاول الملك «فاروق» أن يتذرع باستقلال مصر، رد عليه «لامبسون» بقوله: «أرجوك لا تلعب بالنار، وأن تحاول بدلا من ذلك إجراء مشاورات تجىء بحكومة تمثل الأغلبية فى مصر وربما «رأيت» - جلالتك - أن يكون «النحاس» (باشا) ضمن من تتشاور معهم»!

وكتب السير «مايلز لامبسون» تلك الليلة إلى وزارة الخارجية فى لندن ليقول: «إننى لم أطلب ما هو أكثر ولم أحاول أن أصر - مثلا - على أن تدخل مصر الحرب رسميا، لأنى لا أرى من ذلك كسبا يتحقق لنا».

ولم يقاوم الملك «فاروق» كثيرا فى إخراج «على ماهر» بل إنه - بناء على نصيحة رئيس ديوانه «أحمد حسنين» (باشا) جاء إلى رئاسة الوزراء بصديق للإنجليز هو «حسن صبرى» (باشا)، لكن الرجل لم يقض فى رئاسة الوزارة غير بضعة أشهر، ثم فاجأته نوبة قلبية قضت عليه واقفا أمام الملك «فاروق» يلقى خطاب العرش فى قاعة مجلس النواب فى البرلمان المصرى، ومرة أخرى اختار الملك لرئاسة الوزارة صديقا آخر للإنجليز هو «حسين سرى» (باشا).

....

....

[ولم يكن هؤلاء الرجال من أمثال «حسن صبرى» و«حسين سرى» عملاء للإنجليز، وإنما ساسة يعتقدون بضرورة التفاهم مع بريطانيا لبلوغ المطالب

المصرية لأن ذلك أسلم من مواجهة غير متكافئة معها، فى زمن حرب لا تستطيع مصر أن تؤثر فى مجراها، وعلى فرض أنها كانت تستطيع، فقد كان رأى هؤلاء الساسة أن «الشيطان البريطانى» الذى يعرفونه أفضل من «الشيطان الإيطالى أو الألمانى» الذى يدخل بلدهم بقوة السلاح فى حرب عالمية.].



وفى بداية ١٩٤١ (يوم ٢٠ فبراير) وقع حادث لافت للنظر، فقد تم التحفظ فى فلسطين على دبلوماسى رومانى بدرجة وزير مفوض اسمه «أولجار ناناسيسكو»، وكان قادما من تركيا عبر سوريا يحمل ثلاث حقائب، والظاهر أنه كانت لدى السلطات البريطانية معلومات دعتها إلى مخالفة الأعراف الدولية، فأمرت بتوقيف الدبلوماسى الرومانى وفتح حقائبه للتفتيش، وإذا هى تحتوى على أجهزة استقبال وإرسال لاسلكية برسم التسليم إلى قنصلية رومانيا فى الإسكندرية. وكانت ضمن المضبوطات أوراق تحتوى على تعليمات بموجات اتصال يومى منظم على ترددات لاسلكية محددة، كما كان هناك كشف بعدد من الأسئلة تطلب معلومات تفصيلية عن أوضاع الأسطول البريطانى فى ميناء الإسكندرية. والأهم أن تلك المضبوطات من الأوراق كانت فيها نسخة من الخطة العسكرية للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط.

وكان ذلك نذير خطر مضاعف، فقد تبدى لهذه العملية معنى يتجاوز الواقعة وتفاصيلها، مؤداه أن الخطر على الأمن فى مصر لم يعد «ألمانيا» أو «إيطاليا» ولم يعد طرفا معينا يمكن تحديده وترصده، وإنما الخطر اتسع نطاقه بسيطرة «هتلر» على أوربا وبما نتيجته أن أى أوربى هو جاسوس محتمل متنكر - والدليل أنه فى هذه الواقعة دبلوماسى رومانى.

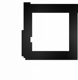
وتلقى السفير البريطانى فى القاهرة (وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١/ تحت رقم ٢٤٩)- تعليمات بأن يتصل برئيس الوزراء «حسين سرى» (باشا)، ويطلب منه إغلاق القنصلية الرومانية فى الإسكندرية، وترحيل العاملين فيها، «مع امتنان الحكومة البريطانية إذا شمل الإجراء أيضا إبلاغ الوزير المفوض الرومانى فى القاهرة «أنه شخص غير مرغوب فيه».

وكتب السفير البريطانى فى القاهرة بتاريخ ٥ مارس (ملف وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١/ تحت رقم ٥٥٢) يقول: «تأخرت فى مقابلة رئيس الوزراء لأنه كان فى جولة يطوف خلالها ببعض المحافظات. وعندما لقيته اليوم سلمته مذكرة بطلباتكم. ونظر إلىَّ «سرى» (باشا) باستغراب وسألنى: «هل أنتم فى حرب مع رومانيا؟»، وعندما أجبته بالنفى قال لى: «إذن فأنا غير مستعد لإجابة طلباتكم»، ثم أضاف «إن مصر ليست مستعمرة وهى على غير استعداد لأن تطيع السياسة البريطانية طاعة عمياء»، وقمت بلفت نظره إلى أن لندن «لن تكون مسرورة بما سوف أنقله لها مما أسمعه منه»، ولم يغير «سرى» (باشا) موقفه وإن حاول تلطيفه بقوله: «إنه لو كان الدبلوماسى الرومانى قبض عليه فى مصر لاختلف الأمر، لكن القبض عليه وقع فى فلسطين، «وإضافة إلى ذلك فإن الرجل ليس مستشارا للسفارة الرومانية فى القاهرة»، وفهمت أن «سرى» (باشا) كان يعرف أن «ناناسيسكو» بدأ سفره إلى مصر من تركيا، وأنه هناك قابل السفير الألمانى «فون بابن»، ومع ذلك فإن معرفته تلك لم تغير رأيه. واقتراحى إليكم أن تفوضونى إبلاغه بخيبة أملكم فى تعاونه معنا لأن دراستى لشخصية «حسين سرى» أكدت لى أنه لا يتحرك إلا بالضغط الشديد عليه».

ولم تمض أيام قليلة حتى أبرقت وزارة الحربية فى لندن إلى الملحق العسكرى البريطانى (وثيقة ٤٥/ ٤١٨/ ١٦) تلفت نظره إلى أن القنصلية اليابانية فى الإسكندرية تقوم بنشاط مشبوه فى متابعة دخول وخروج وحدات الأسطول البريطانى من ميناء الإسكندرية.

ثم كتبت وزارة الحربية (المخابرات العسكرية) (وثيقة ج.هـ ٧ ٥١) إلى وزارة الخارجية تقول لها: «يبدو أنه سوف يكون عليكم اتخاذ إجراءات قوية مع الحكومة المصرية حتى تفعل شيئا حاسما لوقف نشاط معاد تقوم به بعض القنصليات الأجنبية فى مصر. إننا سمعنا علاوة على ذلك من مصادرنا فى أوربا أن عددا من الممثلين المصريين يرون أن الظرف مناسب لكى تمارس بلادهم نوعا من الاستقلال «المزعوم» يجعلها نائية بمسافة معقولة عنا، وذهب بعضهم أكثر ليوحى لحكومته

«بأنهم الآن يستطيعون استغلال الظرف الحرج بالنسبة لنا، حتى يحصلوا على تنازلات منا، وتقديرهم أن مأزقنا الراهن ـ فرصتهم المتاحة».



وتظهر فى وثائق كسر الشفرات الشهيرة ـ التى كان مقرها قصر «بلتشلى»، فى ريف «ووريكشير»، والتى كانت تستعمل جهاز «أولترا» الأسطورى لفتح أسرار «الأعداء»، حتى أن «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا كان يسميها (magic السحر) ـ مجموعة من الإشارات تومئ إلى ما يبدو أنها «قنوات اتصال» بين القصر الملكى فى القاهرة وبين دول المحور (ألمانيا ـ إيطاليا)، ثم إن بعض هذه القنوات كان «فاعلا» وبعضها الآخر خاملا.

ويظهر فى الإشارات أنه كانت هناك مبكرا قناة اتصال فى روما قام عليها الوزير المصرى المفوض «مراد سيد أحمد» (باشا)، بتوجيه من القصر كلفه بـ «أن يجس نوايا «إيطاليا» عن «تصوراتهم» فى شأن «التعامل» مع مصر». وكان الرد مقتضبا ومنسوبا إلى الكونت «شيانو» وزير الخارجية ـ (وهو فى نفس الوقت متزوج من «إيدا» الابنة الكبرى لزعيم إيطاليا بنيتو موسولينى) ـ مفهومه «أن مصر يصح لها أن تتوقع منا معاملة أفضل مما تلقاه حاليا من الإنجليز».

كانت إيطاليا على وشك دخول الحرب مع ألمانيا، وكان الإحساس العام أن مصر فى خريطة ما بعد الحرب، وفى حالة انتصار دول المحور داخل منطقة النفوذ الإيطالى، وهكذا فإن القصر الملكى فى مصر لم يكن مطمئنا إلى عبارة عامة من الكونت «تشيانو» عن مستقبل مصر من المنظور الإيطالى، وهكذا طلب من الوزير المفوض «مراد سيد أحمد» (باشا) أن يحصل على معلومات أكثر تفصيلا. ويبدو أن مسئولا فى وزارة الخارجية ألح أمامه «لماذا تصرون على تعهدات منا بمعاملة أفضل، دون أن تفعلوا شيئا يثبت استحقاقكم لذلك؟!»

وفيما يبدو فإن هذه الرسالة من روما هى ما جعل بعض «الإيطاليين» فى القصر يوحون إلى الملك «فاروق» بـ: «أن أذكى ما يستطيع أن يفعله لمستقبل بلاده أن يهرب بطائرة إلى إيطاليا فور دخولها الحرب، ثم يعود بعد ذلك إلى القاهرة مع قواتها المنتصرة الزاحفة من ليبيا».

[وظهرت احتمالات هرب الملك فى الشهادات المروية المصرية، وفى الوثائق البريطانية ـ قصة مثيرة.

ففى رواية «حسن يوسف» (باشا) أن «فيروتشى» كبير مهندسى القصر (وهو إيطالى)، كان الوسيط الذى نقل للملك «فاروق» اقتراح الهرب بطائرة عبر البحر إلى إيطاليا (مطار برنديزى العسكرى) أو إلى ليبيا (مطار طبرق العسكرى) و(ليبيا وقتها مستعمرة إيطالية).

وعاش الملك «فاروق» مع الفكرة أياما يبحث فيها ويقلب، فقد رأى أمامه ملوك الدانمرك والنرويج وهولندا ينتظرون جامدين (محسوبين على الحلفاء وإن لم يريدوا) ـ حتى أطبقت عليهم القوات الألمانية وحولتهم إلى أسرى فى قصورهم، أو لاجئين خارج أوطانهم. وخطر له ـ كما زين فيروتشى وآخرون ـ أنه إذا هجر معسكر المهزومين ـ وهم على كل حال أعداؤه باحتلالهم لوطنه ـ ثم قصد إلى معسكر المنتصرين، وهم فى هذه الظروف ـ قبل الحسم العسكرى ـ سوف يقدرون جميله ـ إذن ففى مقدوره تأمين مستقبل البلد ومستقبل العرش باتفاق مبكر يجعله شريكا فى النصر.

لكن الملك لم يكن يريد أن يهرب وحده، وإنما كان يفكر فى أسرته أيضا. ويرجح «حسن يوسف» (باشا) أن الملك لم يتشاور فى شاغله الكبير مع أحد غير والدته ـ وهمسا. ولم تكن الملكة «نازلى» متحمسة بمشاعرها، لكنها بعد ساعات عادت متحدثة بعقلها، ولديها عدد من الحجج، (يظن «حسن يوسف» (باشا) أن مصدرها كان «أحمد محمد حسنين» (باشا) الأمين الأول للملك، الذى انتقل أيامها إلى رئاسة الديوان). وكانت حجج الملكة «نازلى» أمام ابنها بما مؤداه أن الأفضل أن يظل «بقيمته» فى بلده وينتظر التطورات ويتعامل معها من موقعه، وكما يتبدى له فى ظروف جديدة. ورأيها أيضا أنه إذا دخل الطليان والألمان إلى مصر فإنهم سوف يكونون فى حاجة إلى تعاونه معهم أكثر من حاجته هو إلى تعاونهم معه. ثم إنه إذا

خرج الآن فقد يقدم الإنجليز على إعلان خلو العرش ويجدون من أسرته، (خصوصا ولى عهده الأمير «محمد على توفيق») من يقبل الجلوس مكانه، وهو أول من يعرف «أنهم» مازالوا حتى الآن يعتقدون أن فرع الملك «فؤاد» اغتصب التاج من فرع «عباس حلمى». وإذا حدث وهرب «فاروق» ثم دخل الطليان والألمان إلى البلد، فليس هناك من يضمن أنهم لن يتعاملوا مع الرجل الذى يجلس على العرش، بدلا من الرجل الذى هرب إليهم، مع ملاحظة أن علاقته بهم سوف تسوء لأنهم لن يعطوه مسبقا - أو لاحقا - شيئا مما يطلبه للبلد، وبالتالى «لن ينوبه غير الكسوف». وكان واضحا أن هذه الحجج تتخطى الإدراك السياسى للملكة الأم، ولذلك تبدى كلامها درسا مستجدا لقنه لها «كاردينال» القصر، وصاحب النفوذ الرمادى فيه «أحمد محمد حسنين» (باشا) - وقد أضافت الملكة «نازلى» بعد ذلك وهى تشرح لابنها ملاحظة من عندها على الأرجح هى قولها «إنها لا تريد للعائلة المالكة فى مصر أن تفعل ما تفعله أى فلاحة فى الريف - ترفع جلبابها كى تغطى رأسها، وهى حين تفعل ذلك تكشف ساقيها - وربما أكثر»!

(وقد سمعت بنفسى هذا التعبير - بدون مساحيق! - ومن الملكة «نازلى» وبصوتها على التليفون فى مكالمة من فندق «هاسلر» فى روما حيث كنت - إلى فندق «فيرمون» فى سان فرانسيسكو حيث كانت الملكة «نازلى» فى شهر مايو ١٩٥٠ - وتلك قصة طويلة أخرى - لها دورها فى مكانها!).

تلك هى الناحية المصرية من حكاية هرب الملك «فاروق» وسط الحرب إلى إيطاليا].

....

....

وأما على الناحية الأخرى فإن الوثائق البريطانية (الدبلوماسية والعسكرية) تحتوى على تفاصيل محددة عن قصة هرب الملك إلى إيطاليا أو إلى ليبيا. وفى اجتماع لجنة الحرب فى القاهرة (وفق تقرير لامبسون بتاريخ ٢٥ يونية ١٩٤٠)، فإن المسألة نوقشت وحدثت أثناء المناقشة شبه مشادة بين القائد العام للقوات

البريطانية فى الشرق الأوسط الماريشال «أرشيبالد ويفل» وبين السفير البريطانى فى مصر «مايلز لامبسون»، وبدأت المناقشة وفقا لمحضر لجنة الحرب، حين طلب السير «مايلز لامبسون» تشديد كل إجراءات الرقابة على المطارات المصرية وفى الأجواء لمنع طائرة الملك من الخروج. وتَدَخَّل الجنرال «ويفل» بقوله: «لماذا لا تتركه يهرب»، واستطرد: «أنتم لا تثقون فيه، وهو يبادلكم المشاعر، وأنتم لا تستطيعون عزله الآن على الأقل. وكذلك فإن هربه قد يكون حلا مرضيا لكل الأطراف». ورد السفير: أن «تلك تعليمات لندن!».

وواصل «ويفل»: «لماذا لا تراجعهم فى لندن برأينا، فقد يغيرون تعليماتهم؟». ورد «لامبسون»: «إننى على استعداد لأن أبعث إلى الخارجية بوجهة نظرك مقابل وجهة نظرى لاقتناعى بتعليماتهم كما تلقيتها، بأنه لا ينبغى السماح لفاروق بالهرب، وإلا أعطينا المحور فرصة دعائية ضدنا وسط العرب والمسلمين، وتراجع «ويفل» قائلا بأنه: «لا داعى لأن نحتكم إلى لندن، لقد عرضت وجهة نظرى فى المناقشة، وإذا كانت تعليمات الخارجية ووجهة نظر السفارة هنا على خلاف مع وجهة نظرى، فإن الموضوع منته بالنسبة لى لأنه بالدرجة الأولى سياسى».



○ ويظهر فى الإشارات بعد ذلك ما يدل على أن الوزير المفوض المصرى فى «برن» (سويسرا) عبد الفتاح عسل (بك) طُلب منه القيام باتصال مع السفارة الألمانية هناك، وكانت هذه السفارة مركزا متقدما فى عاصمة الحياد العالمى (سويسرا) تشرف على شبكات واسعة من العلاقات. وقد رأى «عبد الفتاح عسل» أن يجس النبض أولا، فاتصل بالسفير الهنجارى فى «برن» - الكونت «فون ويتين» وكان صديقا حميما للسفير الألمانى فى العاصمة السويسرية - لكن هذه الاتصالات لم تصل إلى نتيجة تعكسها الوثائق.

○ وتظهر الإشارات بعد ذلك أن هناك قناة اتصال فتحت عن طريق أحد معارف الملك من أمراء آل عثمان السابقين واسمه فى هذه الإشارات الأمير «عمر»، وكانت هذه الاتصالات مباشرة فى استنبول مع السفير الألمانى فى تركيا «فون بابن».

وترد فى الوثائق برقية من السير «هيوكنتشبول» سفير بريطانيا فى تركيا، وفيها يقول: «أنه علم أن الأمير «عمر» سأل «فون بابن» (باسم ملك مصر) - عن نوايا دول المحور تجاه مصر فى حالة تقدم جيوش هذه الدول فى أراضيها واحتلالها. كما أنه عرض استعداد الملك «فاروق» لأنواع من التعاون إذا حصل على وعد بضمان استقلال مصر بعد الحرب!»

ثم اتضح أن هذه القناة توقفت بناءً على نصيحة من «فون بابن» السفير الألمانى، وتكشف فيما بعد أن «الألمان» حصلوا على كل أسرار السفير البريطانى - من قبل أن يتوصل لها خبراء كسر الشفرة - فى أنقرة، بواسطة رئيس خدم السفارة الذى كان يقدم لسيده مخدرا فى شرابه كل ليلة، ويسرق مفاتيح خزانته ويصور وثائقه، وكانت نصيحة «فون بابن» بإيحاء من برلين أن تنتقل الاتصالات إلى طهران. فعيون بريطانيا «مفتوحة أكثر من اللازم» هنا - وأما هناك فإن نشاط الإنجليز مقيد لأن «رضا خان» شاه إيران وقتها يكره الإنجليز ويشك فى نواياهم. ثم إن طهران مكان مناسب أكثر لاتصالات يجريها ملك مصر - لأن صهره (والد «محمد» زوج فوزية - أخت فاروق) يستطيع أن يصون ويحمى.

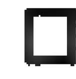
○ وهنا أصبحت طهران مورد ومصدر إشارات حساسة، خصوصا وقد رتب لها الملك «فاروق» وبعث «يوسف ذو الفقار» (باشا) - والد زوجته الملكة «فريدة» - وزيرا مفوضا فى العاصمة الإيرانية.

وكان أشد ما أثار قلق المخابرات البريطانية أن «الألمان» طلبوا معلومات من ملك مصر إثباتا لحسن نيته، وضمنها سؤال عن الخطط البريطانية للدفاع عن دلتا النيل، بما فى ذلك احتمال نسف القناطر الخيرية لإغراق شمال مصر وعرقلة تقدم المدرعات وجرارات المدافع الثقيلة الألمانية وعبورها من الصحراء الغربية إلى قناة السويس.

ولم يكن هذا الطلب بالذات موجودا فى أى «إشارة» لأن «يوسف ذو الفقار» (باشا) انتهز فرصة زيارة أحد أقاربه لطهران (السيد سمير ذو الفقار وقرينته السيدة زينات ذو الفقار)، وسلمه رسالة شفوية أملى عليه نقاطها الرئيسية، وفى

طريق عودة هذا «القريب» من طهران إلى القاهرة مرورا بالقدس، تمكنت المخابرات البريطانية من تفتيش أوراقه.

وكانت تلك كلها «قرائن» لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تتجاهلها، وعلق السير «ويليام سترانج» - الوكيل الدائم لوزارة الخارجية على تقرير من طهران بما نصه: «هذه أوضاع لابد أن نتصدى لها بقوة فى القاهرة».



وفجأة طرأت مضاعفات، ذلك أن القوات البريطانية التى تحارب فى الصحراء الغربية (فى أراضى مصر وأراضى ليبيا) - تمكنت من أسر ضابط إيطالى كبير يتولى قيادة فرقة ميكانيكية تقدمت داخل الحدود المصرية، واسمه الجنرال «بيسكا تورى»، وروى رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى مصر الجنرال «ستون» فى تقرير له أنه عندما حكى للملك «فاروق» أن الجنرال «بيسكا تورى» حين وقع فى الأسر، كانت وراءه قافلة سيارات تحمل إحداها أربع جميلات إيطاليات - فإن تعليق ملك مصر لم يزد على اقتراح قاله وهو يضحك: «إن العدل بين مصر (التى تجرى المعارك على أرضها)، وبين القوات البريطانية (التى تقاتل فى هذه المعارك) يفرض تقسيم الغنيمة، «الجنرال لكم - والبنات لنا». ولم يكن الملك مدركا للجانب الأخطر فى أسر الجنرال الإيطالى، ذلك أن تفتيش سيارة «بيسكا تورى» أدى للعثور فيها على وثائق لها حساسية خاصة؛ ضمنها صورة بالنص لخطة بريطانية وضعت للدفاع عن منطقة «سيوة»، والقوس الواصل بينها وبين «طبرق»، وتلك هى النقطة الأضعف فى الدفاعات البريطانية؛ لأنها النقطة التى يمكن منها تطويق الجبهة الشمالية الساحلية، كما أنها النقطة التى يمكن منها الوصول إلى عمق الصعيد المصرى، وفصل الشمال وفيه دلتا النيل عن الجنوب - من أسوان إلى بعيد فى السودان.

وكان وضع هذه الخطة البريطانية قد اقتضى تعاونا مع «وزارة الدفاع الوطنى» المصرية بحكم استعدادات مطلوبة بين سيوة والصعيد يحتاج تنفيذها إلى تعاون السلطات المصرية المختصة. وفى ذلك الوقت كان «على ماهر» (باشا) مازال فى رئاسة الوزارة، ووزير الدفاع الوطنى معه «صالح حرب» (باشا)، ورئيس الأركان

عزيز على المصرى» (باشا)، والإنذار الأحمر بالخطر أن الثلاثة من المصنفين رجالا لقصر الملكى.

وبعد تحقيق فى القضية تولاه الجنرال السير «ميتلاند ويلسون». تبين لسلطات البريطانية أن أوراق الخطة التى عثر عليها فى سيارة الجنرال «بيسكا تورى» هى صورة تسلمها وزير الدفاع الوطنى المصرى بيده من القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أثناء التنسيق بين الطرفين لتأكيد خطة الدفاع عن قوس سيوة - طبرق. وقد تعهد الوزير «صالح حرب» (باشا) بأن هذه الخطة سوف تحفظ فى خزينته ريثما يتم تنفيذ ما يلزمها من مهام وإجراءات، لكنه تبين من تحقيق الجنرال السير «ميتلاند ويلسون» أن «صالح حرب» (باشا) - أمر بنسخ مجموعة صور الخطة: نسخة أرسلها إلى رئيس الوزراء (على ماهر)، ونسخة لرئيس الأركان (عزيز المصرى)، ثم إن نسخة رئيس الوزراء (على ماهر) أرسلت صورة منها إلى القصر الملكى لعلم الملك «فاروق» (وكان ذلك طبيعيا - وضروريا).

وكتب الجنرال السير «ميتلاند ويلسون» تقريره السرى عن نتيجة التحقيق، وأشار إلى أنه لم يستطع التوصل إلى نتيجة قاطعة؛ لأن المسئولين المصريين الذين سألهم عمدوا إلى توجيه الاتهام نحو موظف محفوظات فى وزارة الحربية المصرية (قُبض عليه فعلا)، ثم عادت السلطات المصرية للتلميح باحتمال أن تكون نسخة من الخطة قد سُرقت من جهة بريطانية وصلت إليها الأوراق بحكم اختصاصها.

ولم تكن القيادة البريطانية مستعدة لقبول هذه التفسيرات وسندها اعتباران:

أولهما: أن الخطة عليها تعديل تم بناء على طلب «عزيز المصرى» (باشا)، وذلك التعديل مرصود على الخريطة التى عثر عليها ضمن أوراق الجنرال «بيسكا تورى».

وثانيهما: أن وزير الدفاع الوطنى المصرى «صالح حرب» (باشا) ذكر للجنرال «ميتلاند ويلسون» فى البداية أنه لم يرسل نسخة من الخطة إلى أى جهة خارج وزارته، لكنه عاد بعد ذلك وغير أقواله فإذا النسخ التى جرى توزيعها كثيرة ومتناثرة.

ويلفت النظر خلال التحقيق الذى أجراه الجنرال السير «ميتلاند ويلسون» أن

السؤال المضمر وراء كل علامة استفهام كان: «هل للملك فاروق دور فى الموضوع؟»، وكان أشد ما ضايق السلطات البريطانية فى تطور التحقيق أنه عندما طرح السؤال الحرج على استحياء - أن القصر الملكى رد بطلب إجراء تحقيق قانونى عن «تسرب خطة الدفاع عن سيوة»، عُهد به إلى النائب العام المصرى «عبد الرحمن الطوير» (باشا).

وكان ذلك آخر ما تريده السلطات البريطانية التى هالها أن يكون هناك تحقيق يجريه النائب العام المصرى وتكون تلك أسرع وسيلة لإذاعة أسرارها. (مع ملاحظة أن الخطة الأصلية تم تغييرها قبل نشوب القتال).



وزادت فى تلك الأوقات واقعة أكثر إزعاجا، ذلك أن «عزيز المصرى» (باشا) الذى خرج من منصبه مع إخراج وزارة «على ماهر» (باشا) - قام بمغامرة بالغة الغرابة، ذلك أنه بمساعدة اثنين من الطيارين (منهم حسين ذو الفقار صبرى) خطفوا طائرة عسكرية مصرية، وانطلقوا بها فجرا من مطار الماظة، لكن الطائرة سقطت بعد قليل من إقلاعها، ووجهت إلى الخاطفين الثلاثة تهمة الخيانة. وعندما بدأ التحقيق مع «عزيز المصرى» (باشا) كان دفاعه أنه «قام بما قام به بتكليف من المخابرات البريطانية، حمله إليه ضابط برتبة بريجادير (لا يتذكر اسمه بالكامل) أبلغه - وأثبت له - أنه مكلف من القيادة العسكرية البريطانية» برسالة مقتضاها أن يطير «عزيز» سرًا إلى بغداد ويقنع رئيس الحكومة الانقلابية التى قامت فيها وهو «رشيد عالى الكيلانى» - بأن الأفضل له ولضباطه أن يحتفظوا بولاء العراق التقليدى لبريطانيا، وأن لا يلتفتوا إلى محاولات ألمانية تشدهم ناحية المحور».

وحين نقل رئيس الوزراء «حسين سرى» (باشا) هذه الرواية من تفاصيل التحقيق مع «عزيز المصرى» إلى السفير البريطانى «مايلز لامبسون»، فقد السفير أعصابه وخبط على المكتب يقول: «إن ذلك كلام لا يصدقه عقل، وأن صاحبه إما مجنون أو أنه يعتقد أن الآخرين مجانين»!

ومرة ثانية تساءل «مايلز لامبسون» موجها كلامه لرئيس الوزراء: «أليس من

حقى الشك فى أن هذه القصة الملفقة ستار لآخرين وراءها، وأنكم تحاولون تغطية «شىء ما» بتمويه التحقيق مع «عزيز المصرى»؟!».

ويمكن القول أن شبح الدبابات البريطانية المتجهة لحصار قصر عابدين «وردع الملك فاروق» بدا فى الواقع كرد فعل على رسالة «تأنيب» تلقاها السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» من السير «ألكسندر كادوجان» الوكيل الأول بوزارة الخارجية، وهو القائم على التنسيق بين الدبلوماسية والسياسة، أى بين وزارة الخارجية ورئاسة الوزارة، وفى هذه الرسالة يقول السير «ألكسندر كادوجان» موجها كلامه للسير «مايلز لامبسون» بما نصه: «إننى مندهش أنك مسئول عن مصر من سبع سنوات، ومع ذلك نرى فى مصر ما نراه الآن، وهو ما يعنى أن قبضة بريطانيا غير محكمة فى أمر يتصل بمصالحها الحيوية وأمنها فى الشرق الأوسط ومجهودها الحربى جنوب البحر الأبيض».

ثم يضيف «كادوجان» «إن بعض ما يجرى فى مصر بلغ درجة الخيانة، ومع ذلك فإن حزمنا يبدو رخوا».

ومعنى ذلك أنه حين قدم السير «مايلز لامبسون» إنذاره إلى الملك «فاروق» يوم ٤ فبراير، فإن الرجل - إلى جانب أسباب موضوعية - كان يدافع عن كرامته وسمعته ومستقبله.

وقد اقتنع «لامبسون» - وشاركته لندن - أن هذه «الألعاب الملكية» زادت خطورتها، وأن عودة حكومة وفدية إلى السلطة زادت أهميتها كضرورة لضبط الأمور عن طريق «حزب» يمثل «شرعية الأغلبية» فى مصر على الأقل، ويكون جاهزا لحفظ المصالح البريطانية: العسكرية والسياسية.

وكان ذلك هو الطريق البريطانى إلى قصر عابدين مساء يوم ٤ فبراير - وبالدبابات!

الطريق الملكى إلى ٤ فبراير - وبعده:

كان الملك «فاروق» حين اعتلى عرش مصر سنة ١٩٣٧، صبيا جميلا، مشرقا

كالصباح الندى. وبعد غياب الملك «فؤاد» بملامحه العابسة، وشاربه المعقوف، وإصراره العنيد على فرض إرادته فوق الشعب وضد الدستور - فإن ابنه ظهر أمام الشعب المصرى شابا مهيأ لملاقاة تغييرات ضرورية جاء وقتها وطال انتظارها.

وبدا الأفق أمام الملك الجديد واسعا غير محدود:

○ أولا: لأن العلاقات المصرية البريطانية (وهى مفتاح الاستقرار فى مصر أيامها)، أمكن ترتيبها على نحو معقول بمعاهدة سنة ١٩٣٦، التى وقعها «مصطفى النحاس» (باشا) زعيم الوفد، وممثل الأغلبية وقتها بغير جدال. وبمقتضى هذه المعاهدة فإن القوات العسكرية البريطانية سوف تنسحب من المدن الرئيسية وتبتعد بالذات عن العاصمة! إلى قواعد فى منطقة قناة السويس، وذلك يعطى للبلد «شكل دولة مستقلة». وكان هناك تصور عام بأن استمرار الوجود الإنجليزى فى العاصمة المصرية إهانة يومية، لأن الثكنات العسكرية البريطانية وعليها ساريات الأعلام العالية قائمة وسط القاهرة فى (ميدان الإسماعيلية (التحرير) وميدان محطة السكك الحديدية) وعلى أطرافها (من ضاحية حلوان إلى العباسية وحتى المرج)، كما أنه فى الإسكندرية كانت قوات الاحتلال البريطانى معسكرات متصلة (من رأس التين إلى مصطفى باشا إلى المعمورة).

ويبدو أن التشوق إلى الاستقلال هيأ لكثيرين أن تخبئة الوجود العسكرى البريطانى فى منطقة القناة تكفى للتظاهر والادعاء بالتحرر.

(وفيما بعد عندما نشبت الحرب العالمية قبل أن يتم إعداد منطقة القناة وطرق المعاهدة إليها، فإن الانسحاب البريطانى فى المدن الكبرى فى مصر تعطل، بل وأصبح الوجود العسكرى الأجنبى أثقل عما كان فى أى وقت).

○ وثانيا: لأن علاقة القصر بالسفارة البريطانية (وهى معقل القوة الحقيقية) أصبحت قابلة للاستقرار، لأن بريطانيا بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت مستعدة لفتح صفحة جديدة من التعاون انتظارا لجو دولى مضطرب، (أخطر ما فيه أن إيطاليا تحت زعامة «موسولينى» تفتحت شهيتها لحيازة المستعمرات، فقامت بغزو الحبشة الملاصقة للسودان (جنوب مصر)، كما عززت قبضتها على

ليبيا (غرب مصر)، وكأنه بعث جديد للإمبراطورية الرومانية، وعلا صوت الدعوة إلى هذا البعث الجديد عندما راح «موسولينى» يتحدث عن «بحرنا» (يقصد البحر الأبيض المتوسط).

ومع أن السياسة البريطانية لعبت باستمرار - واستفادت طوال الوقت من تنافس بين قوة الوفد فى الشارع، وقوة القصر فوق الهرم الرسمى للسلطة، فإن سفارة البريطانية لم تكن متلهفة - فى الأوضاع الجديدة - على لعبة «فرقْ تَسُدْ» تقليدية، بسبب الصعود السريع لـ: «هتلر» فى أوربا وعلاقته الوثيقة مع الدوتشى الزعيم الإيطالى) «بنيتو موسولينى» - وهو ما جعل هذه اللعبة خطرة فى ظرف ضطرب!

والواقع أن السفارة ذلك الوقت كانت على استعداد لأن تتقبل من القصر أكثر مما تقبل من الوفد، وتقديرها، (كما هو واضح فى الوثائق) أن الوفد «أدى مهمته» ووقع عاهدة سنة ١٩٣٦ - واختفى. وفى القصر الآن ملك جديد له حصانته الدستورية، ى حين أن الوفد قوة (شعبية!) يمكن إبعادها بسطور يوقعها الملك، الذى يظل قوة حاضرة) لا يزيحها غير السلاح، إذا كانت بريطانيا على استعداد لاستعماله فى صر.

ومن ناحية أخرى، فقد بدا أن الميزان فى الشارع يميل لصالح الملك الشاب الذى سر عواطف شعبه، فيما بدا «النحاس» (باشا) فى مواجهته رجلا ينتمى إلى زمن ضى!

○ وثالثا: لأن النخب المثقفة فى مصر تحلقت ملتفة حول القصر، وكانت هذه النخب منذ لحظة طلب الاستقلال الأولى ضمن صفوف الوفد - لكنها هاجرت منه موجة بعد موجة إزاء ما اعتبرته ديكتاتورية تهييج تعمدها الوفد لتحويل جماهير الشعب «إلى عبادة فرد بدعوى الوطنية».

فالنخب التى قادها رجال من أمثال «عدلى يكن» و«عبد الخالق ثروت» جرى صفهم على ألسنة زعماء الوفد بأنهم «برادع الإنجليز». وعندما حاول هؤلاء أن فاوضوا للحصول على الاستقلال - لاحقهم شعار أن «جورج الخامس يفاوض

جورج الخامس»، وتبعه شعار أنه «لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه» - ثم بلغت «عبادة الفرد» ذروتها حين انطلق شعار «إن الاحتلال على يد سعد، خير من الاستقلال على يد عدلى». ولم تكن تلك «عبادة الفرد» فقط - وإنما كانت حملات تخوين سافرة دخلت إلى الميدان السياسى المصرى، وهنا فإن النخب المثقفة (هكذا رأت وتصرفت) راحت تهاجر من الوفد موجة بعد موجة، ومن هذه الموجات المهاجرة نشأ حزب الأحرار الدستوريين (بقيادة محمد محمود باشا)، ونشأ حزب السعديين (بقيادة أحمد ماهر باشا)، كما ظهرت تجمعات مختلفة من المستقلين الذى آثروا أن يمارسوا السياسة من خارج الالتزام الحزبى.

لكن مشكلة كل هؤلاء الخارجين من الوفد أن سندهم فى الشارع (إزاء شعبية الوفد) كان ضئيلا، وبالتالى فإن اعتمادهم على القصر (أو على الإنجليز أحيانا !) كان كبيرا. وذلك وضعهم بين المطرقة والسندان، والمستجد فى الظروف الطارئة أن هؤلاء جميعا راحوا يتنفسون بارتياح، لأن القصر أصبح بوجود الملك «فاروق» صورة جذابة ومحبوبة، كما أن الإنجليز تحولوا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ من «قوة احتلال» إلى «صديق وحليف».

○ ورابعا فقد وجد الملك «فاروق» حول عرشه مجموعة من الرجال الأقوياء، أهمهم فى ذلك الوقت «على ماهر» (باشا) رئيس الديوان الملكى، ثم رئيس الوزراء - تحيط به مجموعة من أنصاره بينهم شخصيات لها وزنها فى مصر وخارجها مثل «عزيز المصرى» (باشا)، و«صالح حرب» (باشا)، و«محمد على علوبة» (باشا).



وكان الأزهر بالتقليد ملكيا، وزاد النفوذ الملكى فيه بشخصية رجل على رأسه مثل الشيخ «محمد مصطفى المراغى»، ومعنى ذلك أن المؤسسة الدينية الرسمية، وهى فى تلك الأيام صاحبة مرجعية رفيعة فى العالم الإسلامى - أعطت للملك شهادة «صلاح» استحقها فيما بدا من ذهابه إلى صلاة الجمعة كل أسبوع مؤديا فرضه وراء الإمام الأكبر العتيد.

وفى نفس الوقت فإن الرجل الأهم فى المؤسسة العلمية المصرية كان رجلا نادرا فى قيمته الثقافية، حتى لقد اعتبر المعلم الأول فى مصر وهو «لطفى السيد» (باشا)، وكان «لطفى السيد» واحدا من قادة النخب المهاجرة من الوفد، لكن قيمة الرجل علميا تجاوزت به نطاق الحزبية (مع الأحرار الدستوريين)، ووضعته على رأس الجامعة، وعلى المقدمة من تيار تنويرى متميز.

ومعنى ذلك أنه كان على القمة فى علوم الدين والدنيا فى ذلك الوقت من مطلع عصر الملك «فاروق»، رجلان أحدهما وهو الشيخ «المراغى» نافذ على القصر، والثانى وهو «لطفى السيد» نافر من الوفد.

على أنه برغم الآفاق المفتوحة - فإن الفتنة كانت على وشك أن تتحرك، ولم تكن تلك خطيئة أحد، وإنما حكم حقائق تبحث لنفسها عن صيغة مختلفة فى واقع متغير - أو يبدو متغيرا.



كانت مصر - كعادتها - فى كل «لحظة وعد» - تبحث عن نفسها وهويتها ومستقبلها.

- فى لحظة حلم سابقة كان «محمد على» قد أخذ مصر إلى الشام (ضمن مشروع عثمانى يجدد شباب الخلافة فى استنبول بواحد من رجالها جاء مأمورا منها إلى مصر، وهو الآن يريد العودة إليها آمرا ووراءه مصر). وضاعت «لحظة الوعد» بالنسبة لمحمد على، لأن الحلم كان أكبر من طاقة مصر التى اعتمد عليها طموحه.

- وفى لحظة خيال لاحقة كان إسماعيل (حفيد محمد على) قد أخذ مصر إلى أوربا معتبرا أنها قطعة طارت منها عبر البحر - لكن «أوربة مصر» كانت وهما مستحيلا بسبب الحقائق الجغرافية والتاريخية، ولم يكن كافيا للتغطية على هذه الحقائق استقدام مهندس فرنسى مثل «هوسمان» يفتح شارعا وسط القاهرة مثل شارع «محمد على» يكون بناؤه على طراز شارع «ريفولى» فى باريس - أو أن تقوم فى

قلب العاصمة المصرية دار للأوبرا يفتتحها موسيقار إيطالى مثل «فيردى» بأوبرا كتبها خصيصا لحفل الافتتاح مثل أوبرا عايدة!

○ وكان الملك «فؤاد» (ابن إسماعيل) قد شهد لحظة «وعد ثالثة» بعد الحرب العالمية الأولى. والداعى أن الحرب العالمية الأولى انتهت بسقوط الخلافة الإسلامية العثمانية فى استنبول، ودفعت إلى خيال الملك «فؤاد» بحلمين لبسا بعضهما: شعبه يطلب الاستقلال، وهو (الملك) يطمح للخلافة (وظنه أنه أجدر بها من رجلين غيره خرجا إلى طلب إرثها هما: «الشريف حسين» أمير مكة، والسلطان «عبدالعزيز آل سعود» أمير نجد).

لكن «لحظة الوعد» فى أحلام «فؤاد» ضاعت بدورها لأن قيادة الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال كانت أقرب إلى «باريس» منها إلى «استنبول»، كما أن الجيش الذى اعتمد عليه حلم «محمد على» لبلوغ قصور البوسفور - لم يكن جاهزا ليحمل حلم حفيده مترا واحدا وراء سيناء!

والآن ومع شباب ملك ويقظة شعب يبحث عن نفسه وهويته ومستقبله - عاد طيف الخلافة يطرح نفسه أمام مجموعة الرجال الأقوياء المحيطين بالقصر وهم الأقدر على الرؤية الأبعد والأوسع.

وكانت البدايات مبهمة تحس بالضرورة التاريخية ولا تجد طرحا سياسيا يعبر عنها.

○ فالشيخ «محمد مصطفى المراغى» شيخ الأزهر اقترح أن يكون تتويج الملك الشاب ببيعة إسلامية فى الأزهر.

لكن «مصطفى النحاس» (باشا) رئيس الوزراء رفض وأصر على الرفض (وله كامل الحق)، لأن بيعة ملك فى الأزهر تأخذ الدولة من الحاضر إلى الماضى، كما أنها تهدر فكرة الدستور والقانون، بادعاء يضفى على الملك سلطة أنه ظل الله على الأرض (وذلك خطأ وخطر!).

○ و«على ماهر» (باشا) راح فى نفس الاتجاه ولكن على طريقة عائلة «هابسبورج» المالكة فى «فيينا» (والتى قيل أنها وسعت رقعة ملكها داخل غرف نوم الأمراء

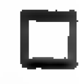
والأميرات - أى بالمصاهرة - بأكثر مما وسعت هذه الرقعة بفتوح جيوشها فى ساحات الحرب). وكذلك سعى «على ماهر» (باشا) إلى مصاهرة ملكية بين أقوى بلدين فى الشرق: مصر وإيران، وكان أن خُطبت الأميرة «فوزية» أخت «فاروق» إلى «محمد رضا بهلوى» ابن رضا خان شاه إيران.

وكانت تلك محاولات تأخذ السياسة المصرية بأسلوبين مختلفين - إلى ذات الاتجاه:

- «على ماهر» يأخذ السياسة المصرية «بالزواج» - إلى الشرق (عبر سيناء).

- و«مصطفى المراغى» يأخذ السياسة المصرية «بالبيعة» - إلى الشرق (ديار الإسلام).

والشاهد أن تلك كانت أشواقا مبكرة تعبر عن دواع تشد مصر خارج حدودها نحو محيطها الإنسانى والثقافى والأمنى. وفى حين أن تلك الأشواق المبكرة لم تكن محددة، فإن الدواعى المحركة لها كانت حقيقية!



ولم يكن الإنجليز سعداء بمسألة الخلافة، سواء كان التعبير عنها بتتويج ملكى إسلامى فى الأزهر، أو بأميرة مصرية على عرش الطاووس فى طهران.

وكذلك لم يكن «النحاس» (باشا) سعيدا بها، لكن أمر «النحاس» (باشا) فى تلك الفترة كان مما يمكن مواجهته، وبالفعل فإن الملك «فاروق» لم يلبث أن أقال وزارته (آخر ديسمبر ١٩٣٧)، بناء على نصيحة رئيس ديوانه «على ماهر» (باشا)، وبرغم نصيحة أمه الملكة «نازلى» وهى أيامها صاحبة تأثير طاغ عليه (كما قالت لى بنفسها، وكررت أنها حذرت ابنها من «تقليد أبيه» فى عداء الوفد، لأن ذلك سوف يضعه عاجلا أو آجلا ضد شعور الناس!).

على أن الإنجليز وجدوا وسيلة أخرى لمقاومة فكرة الخلافة، وذلك بأن تظهر المعارضة للفكرة من داخل أسرة «محمد على» ذاتها!

وتحفل الوثائق البريطانية فى تلك الفترة بمسألة الخلافة، وعلى سبيل المثال

فإن الوثيقة (رقم ٤٥٩ ـ ملف ٥٨ / ٦ / ٣٣٨) وهى تقرير من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى وزير الخارجية البريطانى ـ يقول متوجها بالخطاب إلى اللورد «هاليفاكس» وزير الخارجية:

«سيدى اللورد

بالإشارة إلى رسالة فخامتكم بشأن مسألة الخلافة أتشرف بأن أضع أمامكم هذه النقط:

ـ لا ننصح بتوجيه «لفت نظر» إلى الحكومة المصرية فى شأن هذا الموضوع.

ـ لا نحتاج إلى تأكيد صعوبة تحقيق هذا الحلم الذى يراود الملك «فاروق» والمحيطين به.

ـ سوف تقوم فى العالم الإسلامى ومن أطراف متعددة ـ معارضة للمطلب المصرى والأفضل لنا أن ننتظر.

ـ فى هذه المرحلة يمكن تنبيه بغداد وجدة واستنبول إلى الأصوات الداعية للخلافة فى القاهرة».

....

....

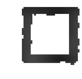
ولم تمض أيام حتى كان السفير البريطانى فى القاهرة ينبه لندن إلى حديث مهم أدلى به الأمير «محمد على» وهو أكبر أمراء أسرة «محمد على» سنا ـ وكان رئيسا لمجلس الوصاية على الملك «فاروق» قبل بلوغه سن الرشد ـ ثم أصبح وليا للعهد بالأمر الواقع (وبمرسوم ملكى فيما بعد).

وفى هذا الحديث أبدى الأمير «محمد على» رأيا صريحا فى موضوع الخلافة ضمن حديث مع مراسل الأهرام فى لندن، قال فيه:

«إن خلافة المسلمين عبء ضخم لا تستطيع مصر تحمله، فتلك مسئولية تكلفها ما لا تطيق، ذلك أن دولة الخلافة لابد أن تكون قادرة وجاهزة للدفاع عن ديار الإسلام على اتساع العالم الإسلامى من الصين إلى المغرب. وذلك يتخطى طاقة

مصر ومواردها، ويفوق قدرتها على تحمل المسئولية. وفى نفس الوقت فإن قعودها عن هذه المسئولية - بمحدودية طاقتها ومواردها - يسىء إلى فكرة الخلافة ويسىء إلى مصر فى ظرف يحتاج فيه البلد إلى كل طاقته وموارده لحل مشكلاته الكبيرة والمتراكمة».

وفى كل الأحوال فإن مسألة الخلافة لم تلبث أن توارت لأن الحرب العالمية الثانية دهمت الجميع!



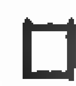
كان الملك «فاروق» «وطنيا مصريا» لا شك فى ذلك، وحتى عندما غرق - لاحقا - فى مستنقع من الفساد زاد وفاض على ما حوله - فإن «وطنية الملك» - على عكس معظم حاشيته - ظلت سليمة فى تعبيرها عن نفسها حتى بتلقائية العاطفة.

وطبقا لرواية «حسن يوسف» (باشا) - فإن الملك «فاروق» كان مهتما بأكثر مما يتصور الناس بمتابعة تطورات الحرب، وقد وضع فى مكتبه خريطة كبيرة لأوربا وراح يدرس معاركها ومواقعها بمساعدة قائد الحرس الملكى «عمر فتحى» (باشا)، وقد بهره سقوط بولندا السريع، وافتتن بقادة الجيش الألمانى إلى درجة أنه كان يحفظ أسماءهم، ويراقب التحركات على جبهاتهم يوما بعد يوم، وفى اهتمام الملك بشئون الحرب فإنه قدر فى عز حماسته أن النصر فيها من نصيب الألمان، وقد تضايق الجنرال «ستون» رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى مصر؛ لأن «فاروق» امتدح أمامه سرعة حركة الجنرال «فون بيك» الذى قاد المدرعات الألمانية فى عملية بولندا. وسجل الجنرال «ستون» فى أوراقه «أنه نصح الملك بالتروى فى أحكامه لأن الحرب مازالت فى مشاهدها الأولى، وأن إعجابه بأداء «فون بيك» سابق لأوانه، لأن نتيجة الحرب لن تتقرر على مستوى العمليات فى ميدان قتال بالذات، وإنما تتقرر على مستوى الحرب واستراتيجياتها الكبرى» - وأضاف الجنرال «ستون» أن «ملك مصر» يعتبر نفسه خبيرا عسكريا لأنه قضى أقل من عامين فى مدرسة عسكرية بريطانية (وولويتش) لم يتعلم فيها شيئا - وتكرر سقوطه حتى تقرر فصله، ثم سُمح له - مراعاة لمكانته - أن يحضر الدروس مستمعا مرتين فى الأسبوع فترة بعد الظهر، والحاصل أن إعجاب «فاروق» بالقادة العسكريين الألمان ساقه إلى توقع

انتصار جيوشهم، وبالنسبة لملك مصر فقد كانت تلك مقدمة ترتب بعدها عليه مسئوليات إزاء عرشه وتجاه بلده!

ويقول «حسن يوسف» (باشا) أنه لم ير فى أوراق القصر ولم يسمع من الملك ما يؤكد وجود اتصالات بينه وبين الزعماء الألمان أو الطليان. لكنه سمع أن «فاروق» ألمح أكثر من مرة بأننا «لابد أن نشوف مستقبلنا». ومع ذلك فإن الوثائق الألمانية التى قدمها مدير المخابرات الألمانى الجنرال «كاناريس» إلى قيادة الحلفاء عندما اتصل بهم ولجأ إليهم أواخر الحرب. كان فيها ما يشير إلى اتصالات قام بها الملك عن طريق «كونت برتغالى له مصالح فى البرازيل»، وكانت الإشارات إليه فى الأوراق بوصف «البرتغالى» دون زيادة فى التفصيل، وفى هذه الإشارات وردت تفاصيل عن اتصالات قام بها «مندوبون عن ملك مصر» فى أنقرة وفى طهران وفى جنيف، والواضح فى الإشارات أن الملك كان لديه ما يريد توصيله إلى الألمان بالذات وفيه:

- أن حكومته الحالية تتعاون مع الإنجليز. فى حدود الأمر الواقع المتمثل فى توقيع مصر على معاهدة سنة ١٩٣٦، وهى لا تملك خيارا آخر مع وجود قوات بريطانية كبيرة على الأرض المصرية.
- أن الملك يأمل أن تقدر القيادة الألمانية أن مصر ليست طرفا فى هذه الحرب حتى مع كون أراضيها وتسهيلاتها مسخرة للجهد الحربى البريطانى. ومع أنه شخصيا لا يحب ذلك إلا أنه مضطر إليه.
- وأن حكومته عندما أقرت سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب»، كانت فى الواقع تقصد نوعا من إعلان حياد مصر، لتأسيس حقها فى الاستقلال عندما تنتهى الحرب (بانتصار المحور).



وفى الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٤١، بدأ القصر يحس أن هناك تغييرا فى توجهات السياسة البريطانية فى مصر، ويتضح أنه كان هناك سببان رئيسيان قادا إلى ذلك التغيير:

السبب الأول: أن السياسة البريطانية أصبحت واثقة من النتيجة النهائية للحرب

بعد أن تورط «هتلر» فى غزو الاتحاد السوفيتى و«غرز» فى ثلوج الشتاء الروسى المخيف (كما حدث لـ «نابليون» قبل «هتلر») - وزاد أن الولايات المتحدة دخلت الحرب (بعد الهجوم اليابانى على قواعدها البحرية فى بيرل هاربور) - ومعنى ذلك أن النتيجة النهائية للحرب لم تعد موضع شك بسبب تحول واضح فى موازين القوى بين المتحاربين، ومفهوم ذلك أن الحكومة البريطانية تصبح قادرة وواثقة من تحمل تبعات تغيير كبير فى القاهرة.

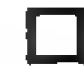
والسبب الثانى: أن الفيلق الألمانى الذى عبر البحر إلى مصر تحت قيادة «روميل» سوف يحاول شن هجوم حاسم وأخير على مصر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فى الشرق، ومع أن ذلك فى التقدير البريطانى لن يغير شيئا فى النتيجة النهائية للحرب - فإن أهمية قناة السويس تفرض على بريطانيا خوض معركة مصر بكل طاقتها - وأن لا تفرط فى القناة ومنشآتها حتى لو كانت متأكدة من استردادها فى يوم قادم على مسار الحرب!

وإذا كان ذلك - فإن تأديب الملك «فاروق» ممكن ومطلوب، سواء بإزاحته بعيدا عن العرش - أو تركه مكانه بعد تكسير أجنحته وتحويله شبه أسير فى قصره.

ويروى «حسن يوسف» (باشا) أن الملك «فاروق» استشعر بعد تورط الألمان فى روسيا، وبناء على إلحاح من رئيس الديوان «أحمد محمد حسنين» (باشا)، أن الانتصار الألمانى فى الحرب لم يعد مضمونا كما كان، وأن الأسلم والأفضل له إعادة حساباته، لأن الإنجليز فى حالة الضرورة سوف يعترضون طريقه، ويفرضون عليه ما لا يريد، والأسلم أن يسبقهم ويحصن موقفه إزاءهم بحكومة أغلبية وفدية يرأسها «مصطفى النحاس» (باشا). كذلك أضافت الملكة «نازلى» على طريقتها نصيحة إلى ابنها مؤداها - طبقا لرواية «حسن يوسف» (باشا) - أن «الإنجليز أولاد ....»، وسوف «يوقعون الدنيا فى بعضها»، ويفوزون فى النهاية، والأحسن تصليح العلاقة معهم».

وسواء كان الملك «فاروق» أقنعه ما أبداه رئيس ديوانه أو ما علقت به والدته، أو أنه أدرك بحسه أن مسار الحرب يتذبذب - على الأقل - فإنه وافق على إيفاد «عبد الوهاب طلعت» (باشا) وكيل الديوان الملكى وقتها إلى مقابلة سرية مع «النحاس»

(باشا) الذى كان يقيم مع أسرته فى الريف بعيدا عن الغارات الجوية التى تعرضت لها القاهرة والإسكندرية من الطيران الألمانى والإيطالى. وكانت تعليمات «فاروق» إلى «عبد الوهاب طلعت» (باشا) قبل ذهابه لمقابلة «النحاس» (باشا) فى «كفر عشما» قرب سمنود - مختصرة فى عبارة «شوف عنده إيه؟!»



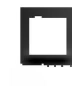
ويروى «حسن يوسف» (باشا) أن «أحمد حسنين» (باشا) كان لديه مشروع لتشكيل وزارة ائتلافية تحت رئاسة «النحاس» (باشا)، وكان متأكدا أن فى وسعه إقناع الملك «فاروق» بالمشروع على أساس أن أفضل وضع لمواجهة احتمال غزو (لن تتغير به نتيجة الحرب على الأرجح، لكنه سوف يكلف مصر غاليا) - أن يكون «البلد متماسكا». وكانت أقوى الحجج التى توصل بها «حسنين» (باشا) إلى إقناع الملك هى أنه «لو دخل الألمان والطليان، فإن الجيش الإنجليزى سوف يحمل ملك مصر معه قبل أن يرحل باعتباره ممثل الشرعية المصرية (كما حدث لملوك آخرين فى أوربا مثل ملوك النرويج والدانمارك وهولندا) - ثم إنه إذا بقى الملك وحده فى البلد مع دخول الألمان والطليان، فقد يصبح رهينة فى أيديهم فى حرب لم تحسم نتائجها بعد - ولذلك فالحل الأمثل الآن أن تكون هناك حكومة يرأسها «النحاس» (باشا) ممثلا للأغلبية، ومعه كل زعماء أحزاب الأقلية، وتكون هذه الوزارة هى التى تتصدى للعواصف القوية القادمة».

ويروى «حسن يوسف» (باشا) «أن القصر كان يعرف أن السفارة البريطانية تجرى اتصالات مع «النحاس» (باشا) عن طريق «أمين عثمان» (باشا) (وكان من قبل وكيلا لوزارة المالية ثم سكرتيرا عاما للوفد المصرى فى مفاوضات سنة ١٩٣٦، وقد ظل مقربا من السياسة البريطانية، وزائرا دائما لقصر الدوبارة، وصديقا حميما للسير «مايلز لامبسون») - لكن الملك «فاروق» لم يكن يخطر له أن «أمين عثمان» (باشا) يمكن أن «يسبقه»، وإذا سبق فإن «النحاس» (باشا) لن يخاطر بسمعته السياسية بصفقة مع الإنجليز، وإذا قبل «النحاس» (باشا) فإن الإنجليز لابد أن يقنعوه هو (الملك) أولا بالتغيير، وإذا حاولوا الضغط عليه فهو يملك وضع شروطه!

وفجأة والملك منشغل فى أزمة صغيرة مع وزارة «حسين سرى» (باشا) بسبب

تردد «صليب سامى» (باشا) وزير الخارجية إزاء طلب بريطانى بإبعاد الوزير المفوض الفرنسى المسيو «بوتزى»، واتجاه الوزير إلى قبول ذلك على عكس رغبة ظاهرة من الملك - قدم رئيس الوزراء «حسين سرى» (باشا) استقالة وزارته كلها بدلا من إقالة وزير خارجيته بأمر من القصر.

وفى ظرف ساعات هبت العاصفة. الإنذار البريطانى - وحصار القصر بدبابات الاحتلال - واقتحام السير «مايلز لامبسون» لمكتب الملك يفرض عليه الخيار المر: التنازل عن العرش أو الاستسلام لمشيئة الاحتلال، وكان أن استسلم ملك مصر ودعا «النحاس» (باشا) لتأليف الوزارة.



ويروى «حسن يوسف» (باشا): أن حادث ٤ فبراير كان نقطة تحول فى حياة «فاروق» وفى شخصيته، وكان التحول على خطوات تلاحقت متسارعة:

- فاجأه الإنذار البريطانى وأهانته الطريقة التى تصرف بها السير «مايلز لامبسون».

- وأدهشه قبول «النحاس» (باشا) لرئاسة الوزارة من يد الاحتلال وعلى «أسنة» حرابه، كما سمع من «أحمد ماهر» (باشا).

- وأصابه الذهول لأن مظاهرات شعبية استقبلت تكليف «النحاس» (باشا) بالوزارة بفرحة غامرة.

- ثم كانت فجيعته الكبرى حين رأى صور هذه المظاهرات - التى أحاطت بمقر مجلس الوزراء مرحبة بدخول «النحاس» (باشا)، تحمل أول زائر جاء لتهنئته وهو السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» على الأعناق - مصفقة ومهللة.

ولم يقتنع الملك بما سمعه من رئيس ديوانه من أن جماهير الشعب لم تعرف بما جرى ليلة ٤ فبراير، لأن الرقابة (الإنجليزية) حجبت وقائعه، وبالتالى فإن الوسيلة الوحيدة المتاحة هى الروايات التى تتناقلها الشفاه، وذلك سوف يستغرق وقتا.

ولكن الملك رد على رئيس ديوانه بقوله «ولا وقت ولا زفت». ولم تكن لديه

أعصاب رئيس ديوانه الذى طلب نسخة من رواية «مصرع كليوباترا» وراح يتلو منها وصف «أحمد شوقى» لدخول ملكة مصر البطلمية مع عشيقها «مارك أنطونى» إلى الإسكندرية مدعين نصرا على أسطول «أوكتافيوس». وحيث تجرى أبيات شوقى بالنص:

اسمع الشعب ديون كيف يوحون إليه

ملأ الجو هتافا بحياة قاتليه

أثر البهتان فيه وانطلى الزور عليه

ياله من ببغاء عقله فى أذنيه!

وكان «حسنين» (باشا) يحاول تعزية نفسه وتغطية ما اعتبره فشلا ذريعا كرئيس للديوان الملكي.

لكن الملك «فاروق» لم يجد عزاءً يواسيه. وطبقا لرواية «حسن يوسف» (باشا)، فإن «فاروق» يومها كان رجلا فقد الثقة فى كل شىء، وفى كل الناس، وأولهم رئيس ديوانه الذى أقسم له «بشرفه» أنه سوف ينتقم من كل مشارك فيما حصل تلك الليلة الليلاء.



ومع ذلك فإن الملك الذى قد فقد ثقته فى رئيس ديوانه، ظل متمسكا به فى علاقة بين الاثنين شديدة الالتباس.

فقد كان فى قلب «فاروق» سر دفين يتعلق بأمه الملكة «نازلى»، وبرئيس ديوانه «أحمد حسنين» (باشا)، ذلك أن الملك لاحظ أثناء إجازة قام بها مع والدته وأخواته فى «سان موريتز» (سويسرا) قبل جلوسه على العرش رسميا أن علاقة قرب زائد تربط والدته بالأمين الأول وقتها فى بلاطه (وكان حسنين من قبل مرشدا له ومعلما بقرار من والده الملك «فؤاد»). وظن «فاروق» فى البداية أو أحب أن يظن أن «تعامل» والدته بهذا «اللطف» مع أمينه الأول مرجعه ضرورات الرحلة وأجواء السفر، لكنه عندما عاد إلى القاهرة بدا له أن القرب بين الاثنين متواصل ويزداد

حتى جاء يوم أوائل سنة ١٩٤١، تصادف فيه وقوع غارة جوية على مدينة القاهرة ليلا، وأراد الملك أن يطمئن أن والدته لم تنزعج بأصوات المدافع المضادة للطائرات. ثم اكتشف أنها ليست فى مقرها الرسمى الذى اتخذته لنفسها وهو قصر والدها «عبد الرحيم صبرى» (باشا) فى الدقى، وسأل عنها فى كل مكان ولم يعثر لها على أثر. وحين ظهرت الملكة «نازلى» بعد منتصف الليل فى بيتها وعرفت بمحاولات ابنها للعثور عليها ذهبت إليه قبل الفجر، وكان بينها وبينه مشهد رواه الملك بنفسه فيما بعد.

«دخلت الأم إلى الجناح الخاص بابنها والدموع فى عينيها وفوجئ «فاروق» بها تنزل راكعة تحت قدميه تعترف له، ومؤدى اعترافها أنها أحبت «أحمد حسنين» وأنه أول رجل دخل حياتها وهى تريد من ابنها أن يسامحها بفهمه، وهو أول من يعرف أن علاقتها بأبيه لم تكن مرضية لا له ولا لها (وأفاضت فى الشكوى)، ثم أقسمت أنه لولا «فاروق» وحرصها عليه لكانت تجرأت على طلب الطلاق رغم يقينها أن الملك «فؤاد» لن يمنحها هذه الفرصة - أو لأقدمت على الانتحار، ولكن الأم كتمت أحزانها فى قلبها وعاشت من أجل ابنها. ثم راحت الأم تروى لابنها ما أصابها فى القصر من ذل بسبب جبروت الملك «فؤاد»، وضمن ما روته أنها ذهبت إلى عيادة الأسنان فى القصر وفيها طبيب ألمانى اسمه «شفارتز»، وأن الطبيب بعد أن نظر فى فمها، اكتشف اهتراء لثتها، وقال لها إن تلك «لابد أن تكون عدوى» من «صاحب الجلالة» لأنه مصاب «بالبيوريا» (ولم تكن المضادات الحيوية قد ظهرت بعد لعلاجه)، ورغم علم الملك «فؤاد» بما أصابها، فقد تأكد لها من تصرفه أنه يتعمد نقل مرضه إليها، وحدث حين ترددت أمامه مرة، أن أمر بحبسها فى غرفة نومها أسبوعا كاملا عقابا لها أن تأففت من طلب له، وكانت كبيرة «كلفاوات» القصر هى المشرفة على إذلال ملكة مصر، وهى التى تولت حبسها فى غرفتها، وكانت كبيرة الكلفوات - قبل ذلك وبعده - هى المسئولة عن ترتيبات السهرات الخاصة للملك «فؤاد». ثم قالت الملكة الأم وهى فى «حالة صعبة» أنها «لم تفعل شيئا فى الحرام» وما فعلته أنها تزوجت من «أحمد حسنين» على سنة الله ورسوله، حفاظا على شرف ابنها، واحتفظت بالزواج سرا حتى تنتهز فرصة مناسبة وتحكى له، وانتهت الملكة بأن قالت لابنها، أنها اعترفت بكل الحقيقة متوسلة إليه أن لا يؤذى «أحمد حسنين» بسببها، وهى تقسم له

أن «أحمد حسنين» مخلص له ولعرشه، وأنه تردد فى قبول الزواج ولكنها تعهدت له بأنها واثقة أن ابنها ـ وهو الأقرب إليها من كل الناس ـ سوف يفهمها ويسامحها، وهى الآن أمامه راكعة على ركبتيها وإذا عفا عنها وعن «حسنين» بقيت عمرها تحت قدميه، وإذا أبى العفو فإنها سوف تشعل النار فى نفسها وتنهى حياتها مثل أى بنت بلد «وقعت فى الغلط». وفيما بعد وعقب وفاة «أحمد حسنين» (باشا) فى حادثة سيارة على كوبرى قصر النيل سنة ١٩٤٦ ـ هرع الملك إلى بيت «حسنين» فى الدقى، يسبق كل الناس ليأخذ من غرفة نومه أى ورقة تكشف عن علاقته بالملكة الوالدة. وترامت وقتها إشاعات بأن الملك أخذ بعض المقتنيات الذهبية والماسية (بالذات الأوسمة مما كان فى بيت أحمد حسنين)، ولم يكن ذلك منصفا.

وكان السبب الذى دعا الملك إلى البوح: رغبته أن يعمل «حسن يوسف» بكل جهده على اكتشاف أى ورقة فى أى سجل رسمى أو غير رسمى تشير إلى العلاقة بين مرشده ووالدته، واعترف الملك يومها بحزن أنه «كثيرا ما دعا «إن شاء الله حسنين يموت»»، ومع ذلك فهو الآن حزين عليه»!

....

....

[وكانت تلك الواقعة بالذات من الوقائع التى تردد «حسن يوسف» (باشا) طويلا فى روايتها، ولم يقنعه فى النهاية إلا أن الخطوط الرئيسية للوقائع نشرت مشوهة فى كتابات عدد من رجال الحاشية السابقين فى القصر (كريم ثابت)، أو بعض الصحفيين المتصلين بالحاشية (مصطفى أمين)].

....

....

كان ذلك طريق الملك فاروق إلى ٤ فبراير ١٩٤٢، فى اتجاه ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكانت تلك أحواله حينما وقفت دبابات الجيش أمام قصر عابدين كتلا من الحديد فى ظلمات الليل.

الطريق الوفدى إلى ٤ فبراير - وبعده:

كانت نهاية الثلاثينات فترة اختبار قاس لحزب الوفد وزعيمه «مصطفى النحاس» (باشا).

كان الحزب بلا جدال هو ممثل الأغلبية الوطنية فى مصر، وموضع الثقة بالنسبة لجماهير شعبها فى تلك الفترة، وكان زعيمه رمزا للمقاومة المصرية فى مواجهة الاحتلال البريطانى، وفى مواجهة التجاوز الملكى للدستور، سواء بنزعات الاستبداد لدى الملك «فؤاد»، أو بمناورات القصر، وقد راحت تكرر نفسها فى عهد ابنه الصبى الملك «فاروق».

ومع أن وزارات الوفد لم تكن تجىء إلى الحكم إلا بإشارات بريطانية، فإن «النحاس» (باشا) لم يكن يعتبر تلك منحة من دولة الاحتلال بقدر ما هى احتياج إلى شرعية الوفد، خصوصا زمن الأزمات.

وعندما وضع «النحاس» (باشا) توقيعه على معاهدة سنة ١٩٣٦، كان يدرك أنها استقلال منقوص، لكنه يتفهم أن دولة الاحتلال لن تعطيه أكثر فى ذلك الوقت، بينما نذر الحرب العالمية تظهر فى أوربا (ومقدماتها قيام إيطاليا بغزو الحبشة واحتلالها سنة ١٩٣٥)، ثم ما تبع ذلك من تركيز الوجود الإيطالى أكثر فى البحر الأبيض بتعزيز مواقعه فى ليبيا.

ومع أن «مصطفى النحاس» (باشا) تعرض لنقد شديد عند توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ (حتى من بعض أنصاره وبينهم رئيس مجلس النواب الوفدى وقتها «أحمد ماهر» (باشا))، فقد كان يقين «النحاس» (باشا) (وهو سليم) أن المعاهدة التى وقع عليها هى الممكن المتاح فى زمانها، خصوصا عندما دعمها فى العام التالى، بمعاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية خلال مؤتمر عُقد لذلك الغرض (١٩٣٧) فى مونترو (سويسرا).

والحاصل أن «النحاس» (باشا) كان مرتاح الضمير - ومطمئنا. وكذلك فإن إقالة وزارته بعد أسابيع من عودته الظافرة من مؤتمر مونترو - ديسمبر ١٩٣٧ - نزلت صدمة ثقيلة عليه.

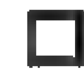
كان الرجل يتصور:

- أنه وقد وقع معاهدة ١٩٣٦ - سوف يبقى مسئولا عن تنفيذها. وإذا كانت مخاطر حرب عالمية - محتملة - قد فرضت توقيع المعاهدة - فإن هذه المخاطر ذاتها تفرض وجودها على رئاسة الوزارة لضمان سلامة التنفيذ.

- وكان أمله كبيرا أن الملك «فاروق» سوف يتجنب أخطاء والده الملك «فؤاد» ويتصالح مع الدستور - رغم شكوك «النحاس» (باشا) في بعض رجال القصر، وأولهم «على ماهر» (باشا).

- وكان ظن «النحاس» (باشا) أنه حتى إذا راح «على ماهر» (باشا) وأصحابه «يلعبون» (على حد تعبيره) - فإن الإنجليز لن يسمحوا باللعب؛ لأن خطر الحرب الذى جعلهم يحرصون على معاهدة مع مصر يوقعها الوفد، هو نفسه مقتضى بقاء الطرف الذى وقع عليها، باعتباره الأقدر.

- وكان ما ضايق «النحاس» (باشا) أكثر من أى حساب، صدمته فى لهجة خطاب الإقالة الذى وجهه إليه الملك «فاروق»، وجاء إهانة سياسية وشخصية أصابته على غير استعداد، وفى لحظة إنسانية وعاطفية غير مناسبة.



وهنا تطور ضرورى لتواصل وتكامل الصورة الإنسانية لوقائع التاريخ المصرى الحديث.

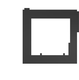
والحاصل أن «مصطفى النحاس» (باشا) ولد سنة ١٨٧٩ - وتزوج سنة ١٩٣٥، أى أنه لست وخمسين سنة من عمره ظل أعزب. ومع أنه أحب بلده وبادله البلد شعوره - إلا أن الحب له أوجه أخرى معترف بها حتى فى مقام النبوة؛ لأن البشر يظلون بشرا، والزعيم ليس راهبا، وإذا لم يتزوج بحكم ظروف حياته، فإن هذه الحياة تفرض طبيعتها - ولعلها ضرورتها.

وكذلك كانت للنحاس (باشا) حياة خاصة حرص على صيانتها، لكنه تعرض سنة ١٩٣٢ لواقعة أخرجت حياته الخاصة رغما عنه من الصون الذى حرص عليه. ففى تلك السنة التقى «النحاس» (باشا) بصحفية إيطالية يظهر أنها كانت على شىء

من الجمال اسمها «فيرا» (ولم أجد فى السجلات اسمها كاملا). وطبقا للروايات (وهى موثقة) - أن لقاءات «النحاس» (باشا) بالصحفية الإيطالية تكررت، وفى بعض الشهادات أن «فيرا» كانت مدسوسة على «النحاس» (باشا) بتدبير من «إسماعيل صدقى» (باشا) رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، وكان قصده الإيقاع بزعيم الوفد - بموافقة من الملك «فؤاد»، والوسيلة كشف المقابلات المتكررة بين زعيم الوفد وبين الصحفية الإيطالية.

وكان «النحاس» (باشا) يقابل «فيرا» فى عوامة على النيل عند شاطئ العجوزة المقابل لنادى الجزيرة، ورتب «صدقى» (باشا) لمداهمة يقوم بها البوليس للعوامة ومفاجأة من فيها بما لا يتوقعون.

وكان ذلك بعد ظهر يوم أحد، وتصادف وجود «أحمد ماهر» (باشا) فى سباق الخيل فى نادى الجزيرة، وحدث أنه تقابل مع «أحمد عبود» (باشا)، وإذا هو يفهم منه أن رئيس الوفد على وشك أن يقع فى الفخ. وأدرك «أحمد ماهر» خطورة الموقف وهرع مسرعا إلى موقع العوامة، وكان يعرفه، واقتحم طريقه إلى داخلها، والنتيجة أنه عندما وصل البوليس كان رئيس الوفد جالسا فى صالون العوامة يتحدث مع واحد من أكبر معاونيه فى قيادة الوفد وهو «أحمد ماهر» (باشا).



وفشلت خطة الإيقاع بالنحاس (باشا) - وهنا يتسع نطاق القصة من مجال ما هو شخصى إلى مجال ما هو عام - ذلك لأن عددا من زعماء الوفد الكبار استقر يقينهم على ضرورة أن يتزوج رئيس الوفد، وبأسرع ما يمكن. وكان «النحاس» (باشا) يحتج بأنه تخطى سن الزواج، فهو الآن فى السادسة والخمسين، وأى زوجة ترضى به لن يرضى هو بها، لأن الخيار الواقعى أمامه «أن يتزوج عانسا أو مطلقة أو أرملة، وذلك لا يغريه».

وكان «مكرم عبيد» (باشا) سكرتير الوفد (والتوأم الروحى وقتها لزعيمه) أشد المتحمسين لزواج رئيسه، وكذلك كانت السيدة «عايدة» قرينة «مكرم عبيد» (باشا)هى التى فاجأت «النحاس» (باشا) ذات يوم - وهو يتناول الغداء فى بيتها -

تزف له البشرى بأنها وجدت الزوجة التى تعجبه، فهى جميلة، ليست عانسا وليست مطلقة وليست أرملة، وإنما شابة من أسرة كريمة علمتها كيف تصنع بيتا سعيدا، ثم إن أسرتها سوف «تموت من الفرح» (كلمات السيدة «عايدة» بنصها طبقا لروايتها وهى تستعيد بعض ذكرياتها جالسة فى صالون بيتها. وكان زوجها وهو من ألمع رجال مصر قد توفى قبلها بعام ١٩٦١. دون أن يكون لهما ولد، وطعن أقارب له فى وصيته ومقتضاها أن يبقى بيته فى منشية البكرى ملكا بعد وفاته لها، وقد رفعوا أثناء مرضه قضية حجر عليه، تجددت بقضية طعن فى الوصية بعد وفاته، وكتبت السيدة الكريمة إلى «جمال عبد الناصر» شاكية وحزينة).

ولم يكن «النحاس» (باشا) متحمسا حتى رأى العروس وهى الآنسة «زينب الوكيل». كريمة السيد عبد الواحد الوكيل (من أعيان أسرة كبيرة فى مديرية البحيرة وقد نال رتبة الباشوية فيما بعد). وكانت العروس المرشحة بالفعل شديدة الجمال، شديدة الذكاء، حسنة التربية، وعلى قسط من التعليم.

كانت العروس من مواليد سنة ١٩١٢، ومعنى ذلك أن فارق السن بينها وبين زوجها ثلاث وثلاثون سنة. وأن عمرها حين تزوجت سنة ١٩٣٥ كان ٢٣ سنة فى حين كان عمر زوجها ٥٦ سنة.

وكان الزواج سعيدا. ومع أن فارق السن كانت له أحكامه، فإن شباب الزوجة توازن مع مكانة الزوج زعيما معترفا به للسواد الأعظم من شعبه.

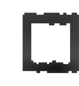
وفى بداية الزواج كان «النحاس» (باشا) يتأهب للعودة إلى رئاسة الوزارة وإلى المفاوضات مع الإنجليز، وقد انتهت بمعاهدة سنة ١٩٣٦. وكان يستعد بعدها للسفر إلى «مؤتمر مونترو»، وكانت زوجته الشابة الجميلة فى صحبته، والحاصل أن السفر إلى مونترو كان ذروة السعادة فى الزواج الجديد، فقبلها كان رئيس الوفد مشغولا بمقدمات التفاوض ومهامه والتحضير لمؤتمر مونترو وأعماله، وبعدها أصبح لديه الوقت لشهر عسل مؤجل على ضفاف بحيرة ليمان الخلابة، وهنا فإن قرينة «النحاس» (باشا) أطلت لأول مرة على العالم المسحور.

وتسجل وقائع الرحلة مفارقات ومواقف رصدها السفير المصرى فى برلين

«حسن نشأت» (باشا) (فى تقارير متعددة بعث بها إلى القصر الملكى ولا يزال ملفها محفوظا فى أرشيف عابدين)، ذلك أن «النحاس» (باشا) رتب ـ بعد انتهاء «مؤتمر مونترو» ـ للقيام بجولة واسعة فى أوربا شملت زيارة لألمانيا، وتضمنت مقابلة مع الزعيم الألمانى «أدولف هتلر»، وبالتالى فإن «حسن نشأت» (باشا) كان ملازما له طوال زيارته لألمانيا. وفيما رواه «حسن نشأت» (باشا) ـ (مع التسليم بأنه لم يكن موضع ثقة «النحاس» (باشا) من أيام خدمته فى القصر أواخر العشرينات) ـ أن قرينة «النحاس» (باشا) التى كان عليها أن تجد وصيفة ترافقها فى السفر ـ اختارت سيدة ريفية كانت تقوم على تربيتها من الطفولة فى بيت والدها اسمها «أم السعد»، وذلك أحدث ارتباكا فى إعداد الملابس التى ظهرت بها (زينب هانم) فى مختلف المناسبات، وقد توقف «حسن نشأت» (باشا) كثيرا حول اختيار قبعات «الرأس» المتوافقة مع كل مناسبة.

وكذلك أسهب «حسن نشأت» (باشا) فى وصف نوادر «أم السعد» فى برلين، بأكثر من حجمها، وإلى جانب ذلك فإن الصورة العامة التى رسمها (السفير) ليقرأها الديوان الملكى أبانت أن رئيس الوفد متيم بعروسه وتقدير «نشأت» (باشا) «أنها شخصية قوية تخبئ قوتها وراء جمالها»، ثم إنها وقد أطلت من قلب أوربا على عالمها المسحور سوف تثبت أنها «شخصية لها دور كبير فى الحياة العامة فى مصر».

والذى حدث أن «النحاس» (باشا) عاد إلى مصر، ثم لم تمض غير أسابيع حتى كان خطاب الإقالة بتوقيع الملك ينقض مفاجأة عليه، وبطريقة مهينة خصوصا أمام شريكة أهلت على حياته، وأشاعت فيها سعادة لم تكن هناك أى وقت من قبل!

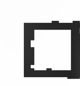


ونشبت الحرب العالمية بعد سنة واحدة، وبدأت مصاعبها بما فيها الغارات الجوية على القاهرة، ولم تكن الغارات الجوية خطرة أيام الطليان عندما قاموا بها وحدهم، لكن عندما وصل الألمان إلى الصحراء الغربية، فإن القنابل زادت حمولاتها وتفاقمت مخاطرها، وكان أن سارعت الطبقة العليا إلى الخروج من العاصمة لائذة بقصورها أو قصور الأقارب فى الريف المصرى وسط الملكيات الزراعية الشاسعة، وكان رأى عدد من زعماء الوفد أن «النحاس» (باشا) (وهو يسكن وقتها فى مصر

الجديدة على مقربة من منطقة مطار ألماظة) - معرض للخطر، ومن اللازم لسلامته أن يبتعد. وبالفعل فإن «النحاس» (باشا) قرر أن يلحق بآخرين سبقوا إلى الريف المصرى وكان ذلك بعد ليلة تكرر فيها سماع صفارات الإنذار ورؤية كشافات الضوء القوية تتقاطع فى ظلمات الليل بحثا عن طائرات مغيرة، ثم سماع دوى الانفجارات دون أن يميز أحد على وجه القطع إذا كانت الانفجارات قنابل طائرات أو قذائف مدفعية مضادة. ومع أن «النحاس» (باشا) ظل ثابت الأعصاب طوال ليالى الغارات، فإن زوجته الشابة لحقها الخوف، وسافر زعيم الوفد إلى الريف الواسع، وعلى امتداد شهور سنة ١٩٤١ كان معظم وقته فى شمال الدلتا ضيفا مُحتفى به معززا مكرما فى قصور العائلات الكبرى، وفيها عائلات أقارب له فى «سمنود» وعائلات أخرى من معارفه الراغبين فى الحفاوة به، وكانت عائلة السيد «البدراوى» (باشا) إلى جانب عائلات «المغازى» و«الإتربى» و«جمعة» من أكثر الأسر التى فتحت أبوابها ودعت ورحبت. وفيما روى كثيرون من الذين زاروا رئيس الوفد أيامها، أن الرجل كان سعيدا بعودته إلى الأرض السمراء وحقولها الخضراء، وكان مضيفوه يتسابقون إلى شرف ضيافته رغم علم بعضهم أن «السراى» قد لا تعجبها تلك الحفاوة بزعيم الوفد. وقد ذهب «مكرم عبيد» (باشا) أكثر من مرة إلى زيارته والاطمئنان عليه.

وكان «مكرم عبيد» (باشا) قد اكتشف شابا من ألمع شباب أسرة «البدراوى»، هو الأستاذ «محمد فؤاد سراج الدين» (ابن سراج الدين شاهين باشا وزوج السيدة زكية البدراوى كريمة السيد البدراوى باشا)، وقد لمح «مكرم عبيد» لدى «فؤاد سراج الدين» استعدادا للعمل السياسى من موقع الجاه والغنى، ومعهما طاقة من الحيوية والنشاط لافتة.

وكان الشاب فى سلك النيابة أصلا وأقنعه «مكرم» (باشا) أن ينضم لحزب الوفد، وأن يترشح فى دائرة انتخابية من دوائر عديدة فيها أملاك ونفوذ لأسرته. وفى الظروف المستجدة بدأ نجم «فؤاد سراج الدين» يلمع فى الوسط القريب المحيط برئيس الوفد، ثم أصبح «فؤاد سراج الدين» ملازما للرئيس ومرافقا له باستمرار.



ولم يكن فى الريف وفى زمن الحرب من متعة إلا حوارات الصباح والمساء فى الشأن الجارى وهو حاضر فى فكر الجميع باحتمالاته وعواقبه. على أن الزائرين القادمين من القاهرة لمقابلة زعيم الوفد واستطلاع آرائه، كانوا يحملون معظم الأحيان أخبارا تدعو إلى التشاؤم فيما يتعلق بالحزب وفرصه فى الحال وفى المستقبل، وكذلك عن مشاعر الإحباط لدى أنصاره وأسباب قلقهم وهى كثيرة:

- فيها أن قيود الحرب وتطوراتها تضغط على الناس. لكن الحزب (الوفد) غائب عن التأثير فى القرار؛ لأن الانتخابات المزورة التى قامت عليها وزارة «محمد محمود» (باشا) (زعيم الأحرار الدستوريين سنة ١٩٣٨) حجبت بقوة السلطة فرص النواب الوفديين حتى فى الدوائر التى لم يكن هناك شك أنها قلاع مكينة لهم.

- ومع أن مشكلات الناس فى الحياة العادية صعبة بحكم القيود التى فرضتها الحرب، فإن الشارع المصرى الذى يأتمر بأوامر الوفد فى الظروف العادية، مقيد الآن رغم ملاءمة الظروف للمعارضة، والسبب قسوة الأحكام العرفية التى اقتضتها مطالب الحرب، بل إن اجتماعات الحزب ولجانه ونشاطه وسياساته لا تصل إلى أحد لأن الرقابة تحذف أخبارها.

- وأن معظم صحف الوفد أصبحت بلا تأثير لسببين أساسيين: من ناحية لأن أصحاب الصحف المحسوبة على الوفد لهم مصالح مع الحكومة أهمها حصص الورق الذى يطبعون عليه جرائدهم، فهذه الحصص بسبب قيود الاستيراد فى يد وزارة المالية توزعها كما تشاء، ومعنى ذلك أن الوزارة القائمة بالحكم تستخدم حصص الورق مكافأةً للتأييد أو شراءً للسكوت؛ أى أن المحظوظين من أصحاب الصحف يسمح لهم بفائض يستطيعون بيعه فى السوق السوداء بأسعار خيالية وأما الآخرون فلهم الحرمان.

- ثم إن كبار الملاك و التجار وأصحاب الثروات الذين كان الوفد يعتمد على دعمهم المادى، أصبحوا يجدون مصالحهم مع السلطة أولى بالرعاية، لأن الحكومة هى التى تمنح أذون الاستيراد والتصدير، وتوجه حركة البنوك والأسواق، وبالتالى فإن هؤلاء الأنصار الذين ساندوا الوفد سواء عن اقتناع بمبادئه أو

احتماء بنفوذه، أو رغبة فى تحسين صورتهم أمام الناس - لم يعد يهمهم أمر الوفد كما كان!

○ وعلى هذا النحو فإن غياب الوفد عن الحكم سوف يطول، والشعب بعيد أو غير قادر على فرض عودته، وأمور الإنجليز ميسرة فى مصر، وهم مكتفون بتعاون أصدقاء لهم فى رئاسة الوزارة مثل «حسن صبرى» (باشا) أو أصدقاء لهم فى أجهزة الدولة المسيطرة على المرافق العامة فى مصر مثل السكك الحديدية ومديرها فى ذلك الوقت «محمود شاكر» (باشا)، ومثل محافظ البنك الأهلى (البنك المركزى وقتها) وهو تلك الأيام إنجليزى هو «جيمس كوك» - أو مثل أصدقاء من أصحاب الملايين الكبار «أحمد عبود» (باشا) فى القاهرة و«محمد أحمد فرغلى» (باشا) فى الإسكندرية.

وكانت تلك الوساوس وتداعياتها وهذه المناقشات المستمرة فى قصور الريف بعيدا عن العاصمة وهواجسها - مدرسة السياسة التى تمرست فيها عروس رئيس الوفد الشابة.

كانت تجربتها فى الانتقال من بيت والدها إلى بيت زعيم الوفد قد أعطتها رفعة المقام، وكانت إطلالتها الأولى على العوالم المسحورة فى أوربا قد كشفت أمامها أفق العز الوردى، ثم جاءت الإقالة لتعلمها درسا عن حقائق القوة، وأخيرا جاءت أيام الريف تعرض أمامها درسا فى طبائع العمل السياسى وتقلباته.

وفى قصور الريف وسط شمال الدلتا كان درس العمل السياسى واضحا وظروف الحرب تجعله سهل الفهم، واضحا لا يحتاج إلى دليل، وملخصه لها - ولغيرها - أنه إذا كانت تلك هى حقيقة الحال، فإن الوفد رغم كونه المعبر الرئيسى عن أغلبية الشعب المصرى - لا يستطيع الآن أن يصل إلى الحكم بأصوات الناخبين، لأنه غير قادر حتى على مجرد الوصول إليهم ومخاطبتهم - إلا بشق الأنفس وبتأثير محصور، وإذا كان ذلك فالعبرة التى يمكن - ويجب - استخلاصها، أن الطريق الوحيد إلى السلطة مرهون بتراض، أو باتفاق، أو حتى بصفقة (مقبولة ومشروعة فى الواقع) مع واحدة من القوتين: إما القصر الملكى - وإما السفارة البريطانية!

ويوما بعد يوم كان ذلك الاستنتاج (المحرض على التعامل مع حقائق الواقع) ظهر ويتأكد، ويقنع الجميع بـ: «أنه لابد مما ليس منه بد»!



وكان «مكرم عبيد» (باشا) - وهو حتى ذلك الوقت سكرتير الوفد العام وروحه لهمة، وآخر الكبار التاريخيين من أقطابه - يجيء إلى «النحاس» (باشا) زيارة بعد يارة، وفى كل مرة كان يسمع أو يرى ما يلفت نظره، ثم يدهشه، ثم يضايقه ويثير صابه بعد ذلك، فقد أحس «مكرم عبيد» (وتلك روايته)، أن تلك الشهور التى ضاها «النحاس» (باشا) فى قصور شمال الدلتا أحدثت تحولات إنسانية وسياسية يرت المشهد كما يعرفه، وبدا له أن ثقة قرينة «النحاس» (باشا) فى نفسها - زادت، أن اهتمامها بالمناقشات السياسية اتسع، كما أن الأستاذ «محمد فؤاد سراج الدين» ـز فى الدائرة المحيطة برئيس الوفد، بأكثر مما توقعه السكرتير العام للحزب مكرم عبيد نفسه).

ومن الصعب على أى قارئ لتاريخ تلك الفترة أن تغيب عنه دلالة بالغة التعبير ن نفسها فى السياسة المصرية، وتلك هى الحدة الغاضبة التى وقع بها خروج مكرم عبيد» (باشا) من حزب الوفد (بعد شهور)، وكان الفعل أقرب إلى «الانفلاق» نه إلى «الخروج».

والتفسير المنطقى والإنسانى لهذه الحدة أن ذلك السياسى ذا النفوذ الهائل على لوفد وزعيمه - وجد أن ما كان فى يده ينتقل فعلا إلى أيدى غيره، وهى أيد من صنائعه، فهو الذى اختار لزعيم الوفد عروسه، وهو الذى قدم لزعيم الوفد أذكى بناء الأعيان الذين استضافوه أيام الغارات!

ويقول «مكرم عبيد» أنه أحس فى الأجواء المحيطة بالنحاس (باشا) أن هناك مقدمات صفقة سياسية فى الجو».

وقد فهم «مكرم عبيد» (باشا) زيارة - «عبدالوهاب طلعت» (باشا) وكيل الديوان لملكى - لزعيم الوفد - على أنها إشارة من القصر إلى شىء ما، ثم فهم زيارات متكررة قام بها «أمين عثمان» (باشا) وهو المقرب من السفارة البريطانية إلى زعيم لوفد - على أنها إشارة إلى شىء آخر.

ويؤكد «مكرم عبيد» (باشا) أن حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين فاجأه، وأحس أيضا أنه فاجأ «النحاس» (باشا) والدائرة الأقرب منه، لكنه شعر أن ما وراء الدبابات لم يكن مفاجئا. بمعنى أن الذى حرك الدبابات إلى عابدين، وطلب تكليف «النحاس» (باشا) قبل الساعة السادسة مساء، وإلا ... كان لديه (بلا شك) تأكيد مسبق بأن «النحاس» (باشا) سوف يقبل، أو على الأقل كانت لديه الثقة الضمنية إذا لم يكن لديه التأكيد الصريح!

وجاء الوفد إلى السلطة يوم ٤ فبراير، وكان ذلك بالشرعية حقه. وكان فى مقدور بعض خصومه أن يسلموا له بهذا الحق، ولكن ليس بهذا الأسلوب. وكان فى استطاعة «النحاس» (باشا) أن يرد مطمئنا إلى صدق قوله: «إنه لسوء الحظ لم يكن أمامه بديل»، فقد أقاله الملك «فاروق» نقضا للدستور، كما فعل والده قبله، ثم إنه إذا أراد أحد أن يشير إلى إرادة بريطانية جاءت بوزارته يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، ففى وسعه دون تجاوز أن يشير إلى سكوت أو تواطؤ بريطانى فى كل مرة أقيلت فيها وزارته.

وربما أن المشكلة الحقيقية أن مدافع الدبابات الموجهة إلى قصر عابدين لم تترك لأحد فرصة للشك فى مصدر «القرار الأعلى»، وكان قبول الوفد للوزارة فى ذلك الظرف نوعا من القبول بشرعية هذا المصدر الأعلى للقرار، ثم تأكد ذلك عندما حدث أن قادة المظاهرات الوفدية التى حملت «النحاس» (باشا) على الأعناق داخلا لتسلم رئاسة الوزارة، كانت هى نفسها التى حملت - بعده - السير «مايلز لامبسون» السفير البريطانى وهو ذاهب إلى مقر رئيس الوزراء يهنئ «النحاس» (باشا) بعودته إلى الحكم.

وكانت تلك كلها مآزق وطنية، ومآزق شرعية، ومآزق سلطة ترتبت عليها نتائج خطيرة فى كل ما جرى بعدها وحتى هذه اللحظة.

وفى الحقيقة فإن ما جرى ليل ٤ فبراير ١٩٤٢ وما تلاه - وبكل المواصفات والمقاييس، كان هو الانقلاب العسكرى الأول فى التاريخ المصرى القريب.

من هو مايلز لامبسون؟

سفير الإمبراطورية الذى حكم مصر ١٢ سنة ١٩٣٤-١٩٤٦

بدأ السير «مايلز لامبسون» خدمته فى مصر سنة ١٩٣٤، وقد جاء إليها بعد سنوات فى الصين أثبت فيها أنه واحد من هؤلاء الرجال الذين تعتمد عليهم الإمبراطوريات فى بناء وإدارة ممالكها.

وكان مجىء «مايلز لامبسون» إلى مصر فى ذلك التوقيت مهمة ذات حساسية خاصة لأن البحر الأبيض بدأ يشهد زحفا إيطاليا منظما يبحث عن المستعمرات فى جنوبه - فى أفريقيا - وأوله غزو الحبشة والدخول إلى عمق البحر الأحمر حتى آخره. ومع وجود إيطالى سابق فى ليبيا فإن الحكومة البريطانية رغبت فى تعزيز وجودها ونفوذها فى مصر، بما فى ذلك التوصل إلى «حل من نوع ما» مع القوى الوطنية المصرية ذات التأثير وأولها «حزب الوفد». لذلك كان أول عمل قام به السير «مايلز لامبسون» فى مصر كمعتمد بريطانى هو التمهيد والإعداد لعودة حزب الوفد إلى الحكم، عن طريق تراض مع الملك «فؤاد». وجاءت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى فاوض ووقع عليها «مصطفى النحاس» (باشا) وهو زعيم الأغلبية الشعبية فى مصر وقتها دون شك.

وكان السير «مايلز لامبسون» شخصية إمبراطورية فى شكله ومظهره أيضا، فهو طويل القامة بشكل لافت (١٩٢ سنتيمترا)، ضخم البنيان، مغرم بقراءة التاريخ، ويملك موهبة فى الكتابة مدهشة إلى درجة أن يومياته الشخصية التى سجلها على امتداد مدة خدمته زادت على ٢ مليون كلمة.

وكان السير «مايلز لامبسون» حين جاء إلى مصر، أرملا لأنه فقد زوجته الأولى فى الصين، وعندما تولى منصبه فى القاهرة - كان فى حاجة إلى مضيفة لبيته، لذلك جاءت ابنته «مارى» لتقيم معه، لكنها عادت بعد قليل إلى إنجلترا، وتولت المسئولية

بدلها فى بيت المعتمد البريطانى فى القاهرة ابنة شقيقة له ما لبث أن دعت بعضا من صديقاتها بالتوالى ليجئن إلى القاهرة، ربما لمشاهدة الأبهة التى تتيحها «الإمبراطورية» لرجالها. وكان بين الضيفات فتاة جميلة اسمها «جاكلين كاستيلانى» وهى من أسرة مختلطة، فالأب وهو الدكتور «ألدو كاستيلانى» طبيب مشهور فى أمراض المناطق الحارة، إيطالى الأصل، قصد إلى لندن وافتتح لنفسه عيادة فى «هارلى ستريت» (شارع الأطباء). والأم إنجليزية من عائلة تجار مع الشرق من مدينة «ليدن»، وكانت ابنتهما «جاكلين» من مواليد «سيلان».

وأعجب «مايلز لامبسون» بـ «جاكلين» من أول نظرة على ما يظهر، لأنه تزوج منها قبل أن تغادر القاهرة، وتحولت من ضيفة لابنة أخيه إلى زوجة لصاحب البيت، رغم أن فارق السن بين الاثنين ست وثلاثون سنة، وكان هو نفسه يقول إنها فى سن ابنته!

....

....

[ومن المفارقات أن «جاكلين» مازالت على قيد الحياة حتى الآن، وهى تعتمد فى حياتها إلى جانب معاش زوجها على أربع شقق تملكها وتؤجرها مفروشة بالأسبوع فى شارع «سلون جاردن»، وكثيرون من مستأجريها مصريون عرفوها من أيام مضت (وكان بينهم «حسن يوسف» (باشا)). وتحافظ «جاكلين» على صلتها بالسفارة المصرية بما فى ذلك احتفالها باليوم الوطنى (٢٣ يوليو). وعندما تتأخر عليها الدعوة فإنها تتصل وتسأل وتستعجل، ومع أنها تجاوزت بالعمر ما بعد التسعين، فإنها مازالت فياضة فى الحديث عن ذكرياتها عندما كانت «إمبراطورة» فى مصر!]

....

....

وكان السير «مايلز لامبسون» رجلا حريصا إلى درجة أنه كان يبيع البط الذى يصيده فى بركة «أكياد» إلى موظفيه، كما أنه كان رجلا عمليا لدرجة أنه حين وجد أن

طيور الحدأة تكثر فى نادى الجزيرة وتقرض كوره وهو يلعب «الجولف» أخذ يحمل معه بندقية يصطاد بها «الحدادى» وهو يتنقل باللعب من ساحة خضراء إلى ساحة خضراء!

ومن الظاهر أن السير «مايلز لامبسون» مثل كل خدام الإمبراطورية رجل استوعب حكمتها ومنها أن الإمبراطورية لها مصالح وليس لها أصدقاء، ومن ذلك مثلا ما كتبه فى تقرير له سنة ١٩٣٨، عندما عاد من إجازة فى لندن (موسم أعياد ١٩٣٧) ووجد أن الملك «فاروق» أقال وزارة «مصطفى النحاس» (باشا) وهو شريكه فى التوقيع على المعاهدة، وكان تعليقه لوزارة الخارجية فى لندن قوله:

«يبدو لى أن الملك «فاروق» أصبح متأكدا من نفسه، كما استطاع رجاله المقربون أن يوقظوا فيه نزعات الاستبداد التى مارسها أبوه قبله، لقد أقال «النحاس» (باشا) وهو زعيم الأغلبية إلى جانب أنه شريكنا فى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان الأولى أن يتركه فى منصبه ضمانا لحسن تنفيذها، على أننى لم أشعر بأسف ولم أشأ إثارة الموضوع أصلا، ورأيى أن «النحاس» إذا بقى بعد توقيع المعاهدة، زادت قوته وتدعم مركزه بأكثر من اللازم وحينئذ قد تزيد طلباته وطلبات أصدقائه وأنصاره»!

وبتطورات الحوادث فإن قصة السياسة المصرية كادت أن تتحول خلال الحرب العالمية الثانية لكى تصبح علاقة ملك مصر مع السفير البريطانى، ولم تكن علاقة ود.

وكان السفير يشير إلى الملك فى كل تقاريره الرسمية وغير الرسمية بوصف «الولد» the boy ومن جانبه كان الملك يشير إلى السفير فى أحاديثه بلقب «جاموس باشا»، (وهو وصف دقيق لأن السير مايلز لامبسون كان أطول من العادة وأعرض فى الجسم عما هو معروف عن الإنجليز، ثم إن كتلة رأسه ضخمة!)

وكانت التقارير التى يبعث بها السير «مايلز لامبسون» (وقد أصبح لقبه اللورد كيلرن فيما بعد حين حصل على رتبة الفارس واختار الانتساب إلى مقاطعة فى الريف الإسكتلندى جاءت منها أسرته) - سجلا وافيا ومشوقا للحياة فى مصر طوال السنوات الاثنتى عشرة من ١٩٣٤ - ١٩٤٦، وهى سنوات حافلة (حتى فى التاريخ العالمى لأنها سنوات مقدمات وقيام وختام الحرب العالمية الثانية).

وكان السير «مايلز لامبسون» (اللورد كيلرن)، يرسل إلى لندن برقياته العاجلة طوال أيام الأسبوع حسب مقتضى الأحوال، لكنه كل يوم خميس يبعث إلى لندن برسالة شاملة تحتوى على عدة بنود:

- تقريره هو عن لقاءاته وملاحظاته، وكل ما يصل لسمعه، بما فى ذلك الفضائح والإشاعات.

- تقرير يكتبه السير «والتر سمارت» (المستشار الشرقى) وهو حافل بتفاصيل دقيقة عن كل ما جرى فى مصر خلال أسبوع، وكان «سمارت» يعتمد على صلات سياسية واجتماعية نافذة، وكان متزوجا من السيدة «إيمى» ابنة «فارس نمر» (باشا) صاحب جريدة «المقطم» ومجلة «المقتطف».

- تقرير يكتبه السير «كين بويد» وهو آخر مستشار إنجليزى لوزارة الداخلية المصرية، وكان يشرف على شبكة علاقات قوية واصلة إلى أعماق الريف المصرى، ولها صلاتها بالعائلات الكبيرة وبالإدارة الحكومية فى الأقاليم، وكانت تقارير « كين بويد» يومية تسجل كل شىء من «أسعار القطن» إلى «حوادث الثأر» ومن تنقلات الموظفين إلى «زيجات الأعيان»!

- وفى بعض الرسائل كان «مايلز لامبسون» يضع تقارير من آخرين خارج السفارة، أهمها ما كان يكتبه «روبرت فيرنس» وهو المشرف على «الرقابة» (على الصحف - والإذاعة - والبريد)، وحتى التليفونات وتسجيلاتها مما كان يهم السلطة البريطانية، وكان مقر هذه الرقابة غرفة خاصة فى مصلحة التليفونات المصرية فى «شارع رمسيس»، وكان اسمه أيامها «شارع الملكة نازلى».

إلى جانب ذلك كله - وربما قبله - كان «مايلز لامبسون» لا يأوى إلى فراشه فى أي يوم مهما طال السهر، قبل أن يفضى إلى يومياته الخاصة بكل ما رأى وسمع وأحس طوال نهاره وسهره. ويمكن أن يقال أن هذه اليوميات (٢ مليون كلمة)، أهم وأكمل سجل عن الحياة المصرية فى تلك الأوقات من التاريخ المصرى. وفى حين أن تقارير «مايلز لامبسون» (لورد كيلرن) محفوظة فى دار المحفوظات بـ «كيو» - قرب لندن - فإن يومياته مودعة بناء على وصيته فى كلية «سان أنتونى» بـ (جامعة

أوكسفورد)، وهى الكلية المهتمة بدراسات الشرق الأوسط، ومحفوظات هذه الكلية من مجموعات الأوراق الخاصة مهولة وذات قيمة يصعب تقديرها.

وفيما يلى نص حرفى لما سجله السير «مايلز لامبسون» عن وقائع ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ثلاثة أيام هزت كيان مصر ـ بأول انقلاب عسكرى فى السياسة المصرية!

٤ فبراير: ماذا جرى بالضبط؟

نصوص ما سجله «لامبسون» فى يومياته السرية عن إنذاره للملك «فاروق»

الاثنين ٢ فبراير ـ صباحا ـ

بدأت المسائل تتحرك بسرعة، فى البداية تلقيت تليفونا من (حسين سرى «باشا» ـ رئيس الوزراء) يبلغنى أنه أصبح مضطرا لتقديم استقالته، وسوف يذهب إلى القصر الساعة ١٢,٣٠ اليوم لتقديمها. اتصلت تليفونيا بـ(أحمد حسنين «باشا» ـ رئيس الديوان) لأطلب منه ترتيب مقابلة مع الملك لا تزيد على نصف ساعة. بدا «حسنين» مراوغا، ولذلك كلمته بخشونة، وعاد «حسنين» فاتصل بى وحاول أن يعاتبنى على الطريقة التى تكلمت بها معه. ولم أتجاوب وتركته يفهم أننى أعنى ما قلت له، ثم كررت عليه أننى أريد مقابلة عاجلة مع الملك اليوم وفى أسرع وقت، وسوف أكون فى القصر بنفسى فى الساعة الواحدة بعد الظهر بالضبط.

وعلى الفور اتصلت بأوكنليك (القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط) وكان مع هيئة قيادته فى اجتماع عندما اتصلت به. وعندما علمت أنهم جميعا هناك، قلت له أننى سوف أنضم إليهم على الفور، وأخذت معى «سمارت» (المستشار الشرقى للسفارة)، و«تيرنس شون» (الوزير المفوض)، وطرحت عليهم ما أنوى أن أفعله، وأبدى «أوكنليك» شيئا من التردد، وسيطرت على مشاعرى حتى لا أقول له أن العسكريين لا يستطيعون التصرف فى الأمور السياسية وحدهم، ومن حسن الحظ أن الجنرال «ستون» أيد موقفى معتقدا بأن الوقت قد جاء لنكون حازمين.

وتم الاتفاق فى النهاية على أننى عندما أقابل الملك فى الساعة الواحدة بعد الظهر سوف أضع أمامه النقاط التالية:

١ - إننا نريد أن نرى حكومة موالية لنا، قادرة على تنفيذ المعاهدة بنصوصها وروحها، وبالتحديد المادة الخامسة من المعاهدة (الخاصة بالاتصالات مع قوى خارجية معادية).

٢ - إننا نريد حكومة قوية تستطيع أن تحكم معتمدة على تأييد شعبى كاف.

٣ - هذا يعنى أن عليه أن يستدعى (مصطفى النحاس «باشا» - رئيس الوفد) وهو زعيم حزب الأغلبية فى البلاد وأن يتشاور معه فى شأن تأليف حكومة.

٤ - إننى أطلب أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر غد.

٥ - إنه هو شخصيا سوف يكون مسئولا عن وقوع أي اضطرابات أو إخلال بالأمن فى هذه الفترة.

٢ فبراير - بعد الظهر -

استقبلنى الملك الساعة الواحدة كما طلبت، وحاول أن يكون وديا فوق ما هو ضرورى، وشرحت له لماذا طلبت أن أراه بهذه السرعة، فقد علمت أن «سرى» (باشا) قدم استقالته وكممثل للحلفاء فى مصر (وليس بريطانيا وحدها)، فقد وجدت من الضرورى أن أعرف من هو رئيس الوزارة الذى سوف يخلفه، وأتأكد من أنه يملك المؤهلات الكافية لتنفيذ أمين لنصوص وروح معاهدة سنة ١٩٣٦.

سلمت الملك البنود الأربعة الأولى من مقترحاتى التى أرسلتها إلى وزارة الخارجية، وأما بالنسبة للبند الخامس (أى مسئولية الملك عن حفظ الأمن والنظام) فقد قرأت عليه النص شفويا، وكان قصدى من ذلك أن يفهم ما أتحدث عنه بدون أدنى شك.

قبل الملك بدون تردد النقطتين (١) و(٢) فى مطالبى، وقال إنها طلبات معقولة ومفيدة، وأما فيما يتعلق بالبند الثالث (استدعاء النحاس) فقد دخل بشأنه فى شرح طويل، قال إنه كان يعمل من أجل تأليف حكومة وحدة وطنية، وقال إنه يسلم بأنه ليس هناك شخص آخر غير «النحاس» يمكن أن يرأس هذه الحكومة، وأنه يظن أن علاقته تحسنت مع «النحاس»، وهو فى الواقع لا يرى مرشحا آخر غيره. وإذا استعرضنا المرشحين - غير «النحاس» - فسنجد أنهم جميعا لا يصلحون الآن. أضاف

الملك أن (أحمد ماهر «باشا» ـ رئيس حزب السعديين) لديه الحكمة ليدرك أنها ليست ساعته was not his hour انتقل الملك من هذه النقطة إلى إبداء تردده بشأن استدعاء «النحاس» (باشا) ضمن المهلة التى حددتها له. لم يقل أنه لن يستدعى «النحاس» (باشا) للتشاور معه، وإنما حاول أن يعطينى الانطباع أن خلافه معى هو فى المهلة الزمنية، فهو يخشى أن العجلة فى استدعاء «النحاس» (باشا) قد تعطى انطباعا خاطئا. كررت عليه بوضوح مرة أخرى أننى أريده أن يخطرنى فى ظرف ساعة واحدة من الآن أنه استدعى «النحاس» (باشا). لم أستعمل كلمة تهديد مباشرة أو غير مباشرة ولكننى كنت حازما، أضفت أننى لن أقبل أى عذر لأية اضطرابات أو إخلال بالأمن يحدث فى البلد إلى حين استدعاء «النحاس».

رد على الملك بأنه لن تكون هناك أية اضطرابات فقد أرسل هذا الصباح إلى طلبة الأزهر الذين جاءوا فى مظاهرات إلى القصر، وأبلغهم أن عليهم التزام الهدوء. وتركت مكتب الملك وقبل أن أغادر القصر طلبت «حسنين» (رئيس الديوان الملكى)، ورويت له ملخص ما قلته للملك وطلبت منه أن يتأكد من استجابة الملك لما طلبت بحيث يستدعى «النحاس» قبل ظهر غد.

حاول «حسنين» أن يناقش الموضوع وحاول إقناعى بأنهم كانوا يرتبون لحكومة ائتلافية يرأسها «النحاس». لكن تفكيرهم كان يتجه إلى أن تكون البداية وزارة محايدة تقوم بإجراء انتخابات حرة تمهد لوزارة وفدية، وخشيته أنه إذا جرى استدعاء «النحاس» وتكليفه بتشكيل الوزارة فى خطوة واحدة، فإن ذلك سوف يؤدى إلى اكتساح وفدى يعم كل الدوائر الانتخابية، ويؤدى إلى تهميش الأحزاب السياسية الأخرى وبالذات السعديين والأحرار الدستوريين. وحين لمح عدم تقبلى لما يقول أكد أن البداية بوزارة محايدة تجرى انتخابات يمكن أن يكون فيه نوع من الفرملة يكفل سلامة الحكم فيما بعد.

قال لى «حسنين» أيضا أنه إذا كنت أخشى أن «على ماهر» أو بعض أنصاره ربما ينتهزون فرصة التغييرات السياسية المقترحة و«يلعبون»، فهو يستطيع أن يؤكد لى أن «على ماهر» وأصدقاءه سوف يتم استبعادهم بالكامل من الوزارة المستقلة. قلت له إننى أعرف أن «النحاس» لن يقبل بحكومة مستقلة الآن ولا بحكومة ائتلافية فيما

بعد، وأن ما يقوله (حسنين) مضيعة للوقت، ومازلت مصرا على ما طلبته، وأرجو ملحا أن أسمع أن «النحاس» دعي لمقابلة الملك والتشاور معه قبل ظهر غد.

٢ فبراير - مساءً -

فكرت بعد الظهر أن أبعث «سمارت» ليقابل «حسنين» ويضغط عليه بضرورة العمل وفق ما طلبت منه ظهر اليوم وأن يحذره من عواقب التراخي أو التأخير. لكنى من سوء الحظ اكتشفت أن «سمارت» آوى إلى فراشه مصابا بنوبة برد مفاجئ. وهكذا طلبت من «تيرنس شون» (الوزير المفوض) أن يبعث إلى «حسنين» بوصفه صديقا له رسالة شخصية وعاجلة تؤكد أهمية الاستجابة لما طلبت في الموعد الذى حددته.

٢ فبراير - ليلا -

ذهبت للعشاء فى احتفال الهلال الأحمر وبحضور الملكتين (نازلى وفريدة). كان الاحتفال فى ستوديو مصر، وكان احتفالا كبيرا، خصوصا مع حضور عدد كبير من وصيفات الشرف للملكتين فقد كان منظر الوصيفات أنيقا. وعندما عُدت إلى السفارة بعد منتصف الليل بقليل وجدت برقية من وزارة الخارجية، وبدا لى أنهم هناك لا يعرفون أن «سرى» استقال ولذلك كتبت إليهم قبل أن أنام عن آخر التطورات، كذلك حرصت على كتابة مذكرة شخصية وخاصة لأنتونى إيدن (وزير الخارجية) أضعه فى الصورة لأنى أريد أن تكون وزارة الحرب على بينة من تراخى «أوكنليك» (القائد العام لقوات الشرق الأوسط).

لم أستطع النوم بسرعة لأن عينى كانت ملتهبة وكان لابد أن أضع عليها كمادات لمدة نصف ساعة.

الثلاثاء ٣ فبراير

طلب (أمين عثمان - شغل من قبل منصب وكيل وزارة المالية) - وأصبح حلقة الاتصال بين «النحاس» (باشا) وبين السفير البريطانى - مقابلتى. شرحت له تفاصيل الموقف. قال لى بصراحة أنه جاء إلى باسم «النحاس» لكى يؤكد لى أن «النحاس على أتم استعداد» prepared perfectly - لكى يلعب دوره معنا مادمنا

سوف نمضى فيه إلى النهاية. قلت له إننى أريد أن يعرف «النحاس» بعض المسائل المهمة التى طرحتها على وزارة الخارجية فى لندن وهى نقاط سوف أثيرها معه (النحاس) مؤخرا عندما يصبح رئيسا للوزراء - وهو ما أتوقعه.

وأبديت أننى أذكر له هذه النقاط الآن لكى يكون النحاس مستعدا عندما أطلبها رسميا منه.

أبدى «أمين عثمان» أنه واثق من أن «النحاس» لن يثير أية مشاكل على أى مسألة يمكن أن نطرحها عليه. سألنى «أمين» ما هى نصيحتى للنحاس وكيف يتصرف بعد ظهر غد (عندما يدعوه الملك للمشاورات). قلت لأمين أن «النحاس» يستطيع أكثر من غيره أن يكيف موقفه، ولكن رأيى أن عليه أن يرفض فكرة الحكومة الانتقالية، فهى مجرد حيلة من القصر تعطيهم فرصة للمناورة وترتيب المؤامرات وتدعيم موقفهم فى البلاد. قلت أيضا إن «النحاس» يستطيع إذا أراد أن يقبل رئاسة وزارة ائتلافية ولو أنى أعرف أن هذه مسألة صعبة. وقال «أمين» أنه سوف يعود الآن إلى «النحاس» ليرى ما عنده.

لابد أن أستدرك لأسجل أننى قبل أن يدخل «أمين» عندى، تلقيت اتصالا تليفونيا من «سرى» ليبدى لى ملاحظة سمعتها منى زوجته (السيدة ناهد سرى، وهى فى ذلك الوقت رئيسة الهلال الأحمر) أثناء حضورى لاحتفال الأمس فى ستوديو مصر. قلت له إننى بسبب تسارع الحوادث لم أستطع الاتصال به أمس لأخطره بما جرى. وافقنى «سرى» (باشا) على أن فكرة وزارة محايدة مضيعة للوقت، وأن فكرة حكومة ائتلافية حتى لو كانت برئاسة «النحاس» سوف تؤدى إلى مشاكل كثيرة، وأن الحل الوحيد الحقيقى هو ما رأيته من أفضلية مجىء وزارة وفدية بالكامل.

٣ فبراير - بعد الظهر -

الموقف هادئ حتى الساعة ٢,١٥ .

جاء «أمين» برسالة من «النحاس». الرسالة كما يلى:

«فى ظروف سابقة كان «النحاس» دائما ينادى بحكومة محايدة تجرى

انتخابات. الآن غير رأيه لأن الظروف لا تحتمل. وأما عن فكرة وزارة ائتلافية فرأيه أنها لن تنجح لأسباب كثيرة بينها أنه يعرف أن «أحمد ماهر» رئيس الحزب السعدى مريض - أصابته نوبة قلبية خفيفة، ومعنى هذا أن عضوا آخر من حزبه (السعديين) سوف يدخل الوزارة الائتلافية فى حالة تشكيلها وذلك غير مقبول منه (من النحاس). وفى كل الأحوال فهو يرى أن الأوضاع فى البلد غاية فى السوء، والقصر يتآمر حتى ضد وزارة «سرى» رغم أنه قريب للملك. وإذا كان على «النحاس» أن يقدم لنا المطلوب deliver the goods to us، فلا مفر أن تكون الوزارة القادمة وفدية. ونحن نعرف أن «النحاس» تعاون معنا بكل جهده من قبل، وعلينا أن نثق أنه حتى لو لم تكن هناك معاهدة فإنه سوف يتعاون معنا كما فعل فى كل الظروف».

وفيما نقله «أمين عثمان» أيضا أن «النحاس» يريدنا «أن نعرف أن روح المعاهدة تقتضى تعاونا بين الطرفين بكل ما يعنيه التعاون من أبعاد، وأنه إذا كان «حسين سرى» نافعا لنا، فإن «النحاس» سوف يكون أكثر نفعا لنا if Hussein Sirry had been of use to us, Nahas would be even more use. وأن «النحاس» تعاون معنا فى زمن السلم وسوف يكون تعاونه معنا أكثر عشر مرات فى زمن الحرب.

لكنه لكى يتحقق ذلك، فلابد أن تكون يده مطلقة بالكامل فى التعامل مع القصر - فما يريده هو الديمقراطية والتعاون معنا، والملك يعارض الهدفين. وإذا أيدناه إزاء الملك فإنه سوف يتكفل بكل شىء. وفى نفس الوقت فهو لا يريد أن يبدو منتقما من الملك (بسبب إقالة وزارته الأخيرة) وقد يكون لصالح الملك أن يرى قوة العلاقة بيننا (الوفد والسفارة) ويلزم حدوده».

وقال لى «أمين عثمان» إن «النحاس» مستعد لقبول حكومة محايدة إذا كنت أنا أريد ذلك، وحكومة ائتلافية إذا كانت تلك نصيحتى، لكنه يريد تذكيرى بأن الحكومات الائتلافية لا تنجح».

قلت لأمين إننى سأملى عليه النقاط التى أريد منه إبلاغها للنحاس: «إن النحاس عليه أن يقول للملك أن الموقف فى غاية السوء، وأنه لا يستطيع الثقة فى ولاء الأحزاب الأخرى التى يمكن أن تشارك فى حكومة ائتلافية إذا أصر الملك على ذلك،

وأن الحل الوحيد لتفادى المشكلات والمؤامرات هو تأليف وزارة وفدية خالصة حتى تستطيع أن تتحمل المسئولية. ويستطيع «النحاس» أن يطرح على الملك اقتراحين:

١ ـ تخصيص بعض الدوائر الانتخابية للأحزاب الأخرى.

٢ ـ إمكانية إنشاء مجلس استشارى من زعماء الأحزاب ويكون ذلك بديلا لفكرة الائتلاف».

لم يكد «أمين» يخرج من عندى حتى اتصل بى يبلغنى أنه حين وصل إلى بيت «النحاس» عرف أنه استدعى إلى القصر.

٣ فبراير ـ مساءً ـ

فى الساعة السادسة مساءً اتصل بى «أمين» ليبلغنى بلقائه مع «النحاس» وبما رواه له عما حدث فى القصر، أملانى «أمين» محضرا كتبه «النحاس» للمقابلة مع الملك he actually dictated Nahas own record of the interview، ولم يعجبنى ما سمعته منسوبا للملك وملخصه أن «فاروق» طلب من «النحاس» تأليف وزارة ائتلافية، وأن «النحاس» رفض مبدئيا استعداده تأليف وزارة وفدية تتحمل المسئولية.

بناء على ذلك وفى الساعة السابعة، استدعيت «حسنين»، قلت له إننى عرفت بما حدث مع «النحاس» (باشا)، وأنا أريد أن أطلب من الملك «فاروق» أن يستدعى «النحاس» فى أسرع وقت، وأن يكلفه بتشكيل الوزارة. أبلغت (حسنين) أيضا أننى سوف ألتقى بالمجلس الحربى فى مصر الساعة العاشرة من صباح غد، وتركته يفهم ماذا يعنى ذلك، حاول «حسنين» كعادته أن يتلوى، ولكنى أبلغته بوضوح أننى أعنى ما أقول وأن عليه أن يعرف أننى أريد من الملك أن يستدعى «النحاس» لتأليف الوزارة.

بعد خروج «حسنين» بقليل، اتصل بى «أمين عثمان» وأبلغته بما قلته لحسنين. وذهبت إلى العشاء والسهرة وعدت إلى البيت الساعة ١٢,١٥، اتصل بى «أمين» ليسأل إن كان هناك جديد وأجبته بالنفى.

الأربعاء ٤ فبراير (صباحا)

كنت مازلت مشغولا بالكمادات على عينى فى الصباح الباكر عندما سمعت أن «هنرى هوبكنسون» (ضابط الاتصال السياسى بالسفارة البريطانية فى القاهرة وقتها) جاء يحمل رسالة عاجلة. طلبت أن يصعد إلىَّ فى غرفة النوم. أبلغنى أن «حسنين» اتصل تليفونيا وطلب أن يرانى بأسرع ما يمكن؛ لأن لديه رسالة يريد إبلاغها لى. وحين عرف أننى مازلت فى غرفة النوم أبدى رغبته أن يذهب «هوبكنسون» إليه فى مكتبه ليتلقى منه الرسالة. وقد رد عليه «هوبكنسون» بأنه سيصعد إلى غرفتى ويعود إلى فى هذا الشأن. ثم يرد عليه، قلت لهوبكنسون «إننى لا أوافق لأن الوقت تأخر وهم يحاولون المماطلة».

فى الساعة العاشرة كان على أن أحضر اجتماع لجنة الحرب (فى مقر وزير الدولة البريطانى المقيم ومكتبه فى ذلك الوقت ١٠ شارع الطلمبات - جاردن سيتى) فى السيارة كان معى الملحق العسكرى بالسفارة. فى الطريق قلت له «إن هناك وسيلتين للتصرف فى أزمة من هذا النوع: إما أن نعالج الأمور سياسيا بحزم وهذا ما أفعله، وإما أن تتولى جماعته - أى العسكريين - حل العقدة، وهذا ما أحاول تجنبه».

عندما وصلت إلى الاجتماع كان الكل حول المائدة.

شرحت للكل ولأوليفر (أوليفر ليتلتون الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط) تطورات الحوادث حتى هذه اللحظة، وقلت إننى أريد أن أعرف منهم تصورهم للمهلة التى يجب أن أعطيها للملك نهائيا حتى يستدعى «النحاس» لتشكيل الوزارة. كانت المناقشة مفيدة واتفقنا على أن أبلغ «حسنين» رسالة بالموعد. ولم أجد مبررا لكى أذهب إليه أو يجىء لى، فاتصلت به (حسنين) تليفونيا وأمليت عليه نصا مكتوبا وافق عليه الجميع، وكان النص كما يلى:

«إذا لم أسمع قبل السادسة مساء اليوم أن «النحاس» دعى لتشكيل حكومة، فإن صاحب الجلالة الملك «فاروق» عليه أن يتحمل العواقب» - ولم أترك لحسنين فرصة لمناقشة ما تلقاه منى. وأكملنا اجتماع لجنة الحرب، فقد كانت أمامنا ترتيبات كثيرة عند الساعة السادسة مساء فى حالة ما إذا تأخر الملك فى استجابته لطلباتنا.

واستدعينا الجنرال «ستون» (رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى). كان «ستون» يطلب وقتا، وكذلك اتفقنا على أن نبدأ التحرك الساعة الثامنة مساء. فى ذلك الوقت يكون على أن أذهب أنا يرافقنى الجنرال «ستون» إلى قصر عابدين لإبلاغ الملك أن عليه أن يتنازل عن العرش. ولكى نحول دون حدوث أى قلاقل ـ كان لابد أن تسبقنا قوة عسكرية مسلحة تحيط بالقصر قبل أن نصل إليه أنا والجنرال «ستون». وكنا جميعا على اتفاق بأنه لا يجب أن أخرج من القصر إلا وفى جيبى ورقة من اثنتين كلتاهما بإمضاء «فاروق»: واحدة عليها تنازله عن العرش إذا عاند والثانية عليها تكليفه للنحاس إذا قرر أن يطيع!

وناقشنا أين يذهب فى حالة ما إذا تنازل عن العرش واستقر رأينا فى البداية على أنه يمكن نقله إلى إحدى سفن أسطولنا فى الإسكندرية (وبعدها كان الترتيب إرساله إلى المنفى فى كندا، وكان القصد من كندا إعطاءه فرصة لقطع الوقت بالتزلج على الجليد لأن تلك رياضته المفضلة).

تركت قاعة الاجتماع إلى مكتب آخر مجاور واستدعيت «فيتز باتريك» (قائد بوليس القاهرة)، وطلبت منه أن ينسق على الفور مع الجنرال «ستون». كذلك اتصلت بوالتر مونكتون (مساعد وزير الدولة المقيم وهو خبير مرموق فى الشئون الدستورية)، وقد اعتبرت أن وجود «مونكتون» مصادفة سعيدة فى مصر فى ذلك الوقت، لأنه هو الرجل الذى كتب وثيقة تنازل «إدوارد الثامن» عن العرش لكى يتزوج من عشيقته «واليس سمبسون» (التى أصبحت فيما بعد دوقة وندسور بعد أن تنازل «إدوارد» عن العرش مفضلا الغرام على الملك).

عُدت إلى السفارة الساعة ١٢,٣٠ بعد الظهر، استدعيت «حسنين» لمقابلة قصيرة جدا، أعدت عليه مرة أخرى نص ما سبق وأبلغته به. وكتبه مرة أخرى، وقلت له أنه ليس عندى ما أضيفه إلى هذا النص الذى أرجو أن يقنع الملك «فاروق» بأنه الضوء الأحمر هذه المرة، وأننى بكل ما لدى من وسائل الإقناع أريد أن أحذر الملك فأنا أتوقع أن أتلقى ردا يستجيب لما طلبت فى الموعد المحدد وإلا فسوف تحدث أشياء things will happen.

رأيت مناسبا أن أتأكد من موقف النحاس، ولأنى أفهم أنه يصعب العثور عليه فى

بعض الأوقات، فقد أردت أن أعرف أين سيكون فى حالة ما إذا دعاه الملك أو احتجت أنا إليه. أبلغت «أمين عثمان» بما حدث مع «حسنين» وأنه من المهم أن يكون «النحاس» موجودا حيث يمكن الاتصال به، أبلغته أيضا أننى «أتمنى أن يكون «النحاس» مازال عند موقفه» - قال لى أمين أن «النحاس» نفسه قال له قبل قليل «أنه يتمنى أن لا نغير نحن رأينا».

وقال أمين «إنه لم ير «النحاس» مصمما كما يراه الآن». قال لى «أمين» أن «مكرم» (مكرم عبيد سكرتير الوفد فى ذلك الوقت)، دُعى للقصر.

قلت لأمين «إننى أرجو أن لا يكون مكرم تراوده إمكانية التخاذل الآن، وقد اقتربنا من ساعة الصفر». قال «أمين» «إنه سوف يبقى مع «النحاس» بنفسه طوال بعد الظهر».

لكى أكمل السجل فى هذه اليوميات - أضيف أننى تلقيت برقية من وزارة الخارجية تصدق على كل الترتيبات التى اتخذتها.

٤ فبراير - بعد الظهر -

على الغداء تلقيت معلومات بأن طلبة جامعة الأزهر خرجوا فى مظاهرة تنادى «يحيا روميل ويسقط الإنجليز»، وتلك بالتأكيد من نتائج تحريض «المراغى» (الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر وكانت السفارة تتهمه بأنه أحد الأعمدة الكبيرة التى يستند عليها القصر) - تلقيت أيضا معلومات بأن هناك اضطرابات فى الزقازيق. كان معى على الغداء عدد من الضيوف بينهم الجنرال السير «كلود أوكنليك» (القائد العام للقوات البريطانية فى مصر) وقد ناولته ورقة المعلومات التى وصلت إلىّ عبر المائدة.

بعد الغداء أبلغنى «أمين» أن «النحاس» وصلته معلومات مؤكدة بأن الملك يحزم حقائبه، ثم عاد «أمين» فأبلغنى أن «النحاس» دعى إلى مقابلة الملك بعد الظهر.

تأكدت من جميع الترتيبات العسكرية لأنى لا أستطيع أن أستبعد إقدام الملك على حماقة.

٤ فبراير - بعد الظهر -

الساعة ٥,٤٥ - لم تصلنى أية إشارة من القصر، وأرسلت إلى وزارة الخارجية أبلغهم أننى الآن ماض فى تنفيذ خطتى.

الساعة ٦ مساءً

جاءتنى رسالة تليفونية من «تيمور بك» (إسماعيل تيمور بك التشريفاتى الأول فى قصر عابدين) الذى أبلغنى أن «حسنين» فى طريقه إلىّ، ووصل «حسنين» فعلا الساعة ٦,١٥ ومعه رسالة من الملك نصها ما يلى:

«عندما تلقى الملك الإنذار البريطانى دعا إلى القصر فورا الساسة المرفقة أسماؤهم بهذه الرسالة وهم قادة كل الأحزاب السياسية، وبينهم «النحاس» وعرض عليهم خطورة الموقف، واتفق رأيهم جميعا على صيغة رد طلبوا إبلاغها لى، وكان نص الرد يقول:

«إن الإنذار البريطانى الموجه إلى جلالة ملك مصر يمثل خرقا لمعاهدة الصداقة والتحالف بين البلدين، ولهذا السبب وبناء على نصيحة الزعماء السياسيين، فإن جلالة ملك مصر لا يستطيع قبول هذا الخرق لاستقلال بلاده».

نظرت إلى «حسنين» وقلت له هذا كلام بالغ الخطورة، وسوف أجىء إلى القصر لأبلغ الملك ردى عليه بنفسى فى الساعة التاسعة مساء. وبدا الذهول على وجه «حسنين» وسألنى «ألا يمكن سير «مايلز» لك ولى أن نجد حلا لهذه المشكلة؟» ثم استطرد ولم أقاطعه عامدا حتى أسمع ما لديه - قائلا: «إننا نحتاج الآن إلى حل لإنقاذ ماء الوجه، وإذا وافقت على تشكيل حكومة محايدة فهو (حسنين) على استعداد أن يقسم لى بشرفه أنه فى أقل من شهرين سوف تكون فى البلد حكومة وفدية».

قلت لحسنين: «إننى حاولت مرات من قبل أن أتعاون معه، لكنى أخشى أن يكون ما يقترحه الآن مستحيلا بالنسبة لى».

دعوت لجنة الطوارئ للاجتماع، وبينما نحن مجتمعون وصل «أمين عثمان» للسفارة. ذهبت لمقابلته فى غرفة مجاورة، سألته على الفور: «هل وضع «النحاس» توقيعه حقا على رد الزعماء السياسيين الذى جاء به «حسنين»؟ وإذا كان ذلك فكيف

يمكن تفسير تصرفه؟». أكد لى «أمين» أننى لا يجب أن أهتم بأى شىء إلا بتأكيداته هو لى باسم «النحاس».

أضاف «أمين عثمان» أنه يستطيع أن يراهن إلى آخر دولار(!) عنده بأن «النحاس» متمسك بما اتفق عليه معى. وكذلك عدت إلى غرفة الاجتماع وطلبت إعداد نص بالكلام الذى أوجهه إلى الملك «فاروق» عندما ألتقيه فى المساء، واتفقنا على نصين:

النص الأول - فيه ما أقوله للملك.

والنص الثانى - وثيقة تنازل من الملك عن العرش.

○ النص الأول يقول «خلال السنوات الأخيرة تأكد لنا أنكم تحت تأثير بعض مستشاريكم، لم تكونوا مخلصين للحلف ولبريطانيا العظمى، وإنما على العكس من ذلك عرقلتم جهودهم بما يساعد خصومهم.

إن الاتجاه العام وما يصاحبه من ظواهر تؤكد لنا قيامكم بخرق معاهدة التحالف مع بريطانيا بمقتضى المادة الخامسة التى تفرض عليكم ألا تقوموا بأية اتصالات أو علاقات مع أى بلد معاد للحلفاء.

إن جلالتكم فوق ذلك وعن تعمد وبدون داع طلبتم من الحكومة السابقة الرجوع عن قرار اتخذته بمقتضى البند الخامس من المعاهدة (بطرد المسيو «بوتزى» - الوزير المفوض الفرنسى فى القاهرة).

وأخيرا، فإنكم فشلتم فى تأمين قيام حكومة وحدة وطنية ورفضتم أن تعهدوا بالسلطة إلى رئيس الحزب الذى يحظى بالأغلبية الشعبية فى البلد والذي يستطيع وحده تأمين التنفيذ الدقيق للمعاهدة بالروح التى وضعت بها النصوص. ومثل هذه التصرفات الطائشة وغير المسئولة من جانبكم تعرض أمن مصر وأمن القوات الحليفة فيها للخطر، وهنا فإنهم يعلنون لكم أنكم لم تعودوا جديرين بالجلوس على العرش.

○ وأما النص الثانى (وثيقة التنازل عن العرش) فقد كان على النحو التالى:

C «نحن «فاروق» الأول ـ ملك مصر ـ تقديرا منا لمصالح بلدنا فإننا هنا نتنازل عن العرش ونتخلى عن أى حق فيه لأنفسنا ولذريتنا، ونتنازل أيضا عن كل الحقوق والامتيازات والصلاحيات التى كانت عندنا بحكم الجلوس على العرش. ونحن هنا أيضا نحل رعايانا من يمين الولاء لشخصنا».

صدر فى قصر عابدين فى هذا اليوم الرابع من فبراير ١٩٤٢.

توقيع «فاروق»

طلبت من وزير الدولة (أوليفر ليتلتون) أن يبقى على العشاء ومعه قرينته لليدى «مويرا». رحنا نناقش ما نحن مقبلون عليه، وكان يرى «أنه حتى «النحاس» رجل مذبذب فى موقفه»، والدليل على ذلك توقيعه على عريضة الزعماء التى أيدوا فيها الملك واتهمونا بالتدخل فى شئون مصر عدوانا على المعاهدة. وهنا كان رأيه (وزير الدولة أوليفر ليتلتون) بعد نقاش طويل «أنه إذا تراجع الولد (the boy) واستسلم للإنذار فلا داعى لوضع وثيقة التنازل أمامه».

قبل أن أخرج من السفارة استدعيت «أمين» لمقابلة أخيرة أريد أن أتأكد فيها من أن كل شيء يسير على نحو ما أريد. قلت له إننى أتوقع ما يلى:

١ ـ إن «النحاس» سوف يؤلف وزارة وفدية إذا دعاه الملك «فاروق» وطلب منه.

٢ ـ إنه إذا تنازل الملك عن العرش فإن «النحاس» سوف يؤلف الوزارة وينهض بالمسئولية «بطلب منا»!

تحركت من السفارة الساعة ٨,٤٠ متوجها نحو قصر عابدين، كان معى الجنرال «ستون» وكنت أعرف أن هناك قوة من المدرعات سبقتنا إلى حصار القصر، وكان معنا عدد من السيارات مشت خلفنا ـ ومجموعة من الضباط يمثلون كل أسلحة الجيش البريطانى وفروعه ترافقنا.

فى الطريق رويت للجنرال «ستون» ما اقترحه وزير الدولة (أوليفر ليتلتون) على العشاء، وأبدى الجنرال «ستون» أنه يوافق بلا تردد، على أنه «إذا تراجع الولد فليس لنا أن نجبره على التنازل عن العرش وإلا وضعنا أنفسنا فى مربع الخطأ».

وهكذا وصلنا إلى القصر، ولأن هذه المقابلة مهمة فإنى أخصص لها فى هذه اليوميات صفحات مستقلة.

....

....

ملحق إضافى:

«لأن ما حدث فى قصر عابدين مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ موضوع مهم من وجهة نظر تاريخية وإنسانية، فقد رأيت أن أودع فى هذه اليوميات صورة كاملة من التقرير الذى بعثت به إلى «أنتونى إيدن» (وزير الخارجية) - وهذا نصه:

١ - صاحب السعادة قد يهمك أن تعرف صورة كاملة لوقائع هذا المساء التى أعتبرها جديرة بالتسجيل.

٢ - فى الساعة التاسعة مساء وصلت إلى قصر عابدين مصحوبا بالجنرال «ستون» ومعنا مجموعة منتقاة من الضباط الذين يمثلون كل أسلحة القوات، وكانوا مسلحين حتى الأسنان. فى طريقنا للقصر مررنا ببقية قواتنا التى كانت تتقدم فى الظلام متجهة إلى القصر لاستكمال حصاره. وعندما وصلنا كان فى وسعى أن أرى نظرة ذهول فى عيون تشريفاتية القصر الذين وقفوا فى استقبالنا عند مدخله، وكانت نظراتهم الذاهلة أول إشارة لى بأن المظاهرة التى قمنا بها حققت آثارها المبدئية.

صعدنا إلى الطابق الثانى وانتظرنا قليلا ونحن نسمع أصوات الدبابات وهى تتخذ مواقعها حول القصر. وكان مشهد دخول وخروج تشريفاتية القصر والياوران من ناحية مكتب الملك وهم يهرولون فى ذعر - لمسة مضافة إلى جو توقعات الشؤم التى ينتظرها أهل القصر.

٣ - بعد قرابة خمس دقائق من التأخير دُعيت إلى مكتب الملك فى نفس اللحظة التى كنت فيها على وشك أن أبلغ رئيس الأمناء أننى لست مستعدا للانتظار ثانية إضافية واحدة. وتوجهت فى الممر المؤدى إلى مكتب الملك ومعى الجنرال

«ستون»، ولكن كبير الأمناء (سعيد ذو الفقار باشا) حاول أن يمنع الجنرال «ستون» من مرافقتي، وقد أزحته جانبا بذراعى ودخلت والجنرال «ستون» معى إلى مكتب الملك.

٤ ـ بدا الملك «فاروق» مأخوذا، وسألنى إذا كان يمكن أن يستبقى «حسنين» معنا أثناء المقابلة، ووافقت على طلبه.

٥ ـ مضيت مباشرة إلى مهمتى وقلت للملك إننى كنت أتوقع منه ردا بلا أو نعم فى الساعة السادسة على الرسالة التى بعثت بها إلى القصر صباح اليوم. وبدلا من ذلك جاءنى «حسنين» فى الساعة السادسة والربع برسالة اعتبرتها ردا «بلا». وأنا الآن أريد أن أعرف وبدون مراوغة هل هى نعم أم هى لا؟ وبدا أن الملك يفكر ولم أترك له فرصة، وإنما أكملت كلامى على الفور مبديا له بازدراء شديد أن الأمور وصلت إلى نقطة خطيرة أعتبرها بوضوح إجابة بلا. وبناء عليه فإنى بمقتضى السلطات المخولة لى أطلب منه توقيع وثيقة بالتنازل عن العرش، وليس أمامه غير أن يوقع عليها فورا، وإلا فإننى سوف أتخذ إجراءات أخرى للتصرف معه قد لا تكون مرضية له ـ وناولته ورقة التنازل عن العرش.

٦ ـ تردد الملك «فاروق» لثوان وأحسست للحظة أنه سوف يأخذ القلم ويوقع، لكن «حسنين» تدخل باللغة العربية وقال شيئا للملك الذى توقف وبدا عليه نوع من الهلع، وقد نظر إلىَّ وسألنى ـ بطريقة محزنة وبدون أية ادعاءات مما كان يتظاهر به من قبل ـ «إذا كان فى الإمكان إعطاؤه فرصة أخرى وأخيرة». وقلت له «إننى لابد أن أعرف فورا وبدون مراوغة ما الذى ينوى عمله»؟! وأجاب بأنه سوف يستدعى «النحاس» على الفور، وزاد فاقترح أن يدعو «النحاس» فى وجودى إذا أردت، وأن يكلفه على مسمع منى بتشكيل وزارة جديدة.

سألته: «هل يفهم بوضوح أنها يجب أن تكون وزارة من اختيار «النحاس» وحده؟»، وقال «إنه يفهم». وقلت له «إننى على استعداد لأن أعطيه فرصة أخيرة لأنى أريد أن أجنب بلاده تعقيدات قد لا تكون سهلة فى هذه الظروف. ولكن عليه أن يدرك أن تصرفه لابد أن يكون فوريا». وقال مرة أخرى وبصوت متأثر بالانفعال «إنه

يستوعب أن ضرورات محافظته على شرفه وعلى مصلحة بلاده تقتضى أن يستدعى «النحاس» فوراً».

٧ ـ على هذا الأساس وافقت.

٨ ـ حاول الملك «فاروق» بعدها وبجهد يثير الرثاء أن يتلطف وأن يجعل من نفسه شخصاً ودوداً، وأكثر من ذلك فإنه وجه إلىَّ شخصياً شكره العميق لأننى ساعدته فى اجتياز أزمة بهذه الحدة.

٩ ـ تركت مكتبه وخرجت ماراً بالبهو الطويل المؤدى إلى مكتبه، وكان البهو مزدحماً على الآخر بعدد من الضباط البريطانيين ومن تشريفاتية القصر، كما أنه عند آخر الممر من الناحية الأخرى، كان هناك عدد من السيدات ظهرن لى وكأنهن قطعان من الدجاج المذعور.

وعندما نزلنا إلى بهو القصر كان هناك حشد من الضباط البريطانيين، كما أنه من مدخل القصر بدا لى صلب الخوذات والمسدسات ومدافع التومى، وكلها على استعداد لحالة الإنذار.

وبينما نحن نخرج من مدخل القصر ظهرت أمامى ساحته الواسعة بأضوائها الخافتة، كأنها غابة مغطاة بالدبابات والعربات المصفحة والمدافع المصوبة نحو القصر مستعدة للعمل. وكان المشهد قوياً مثيراً للإعجاب بكفاءة الترتيبات العسكرية التى مهدت وساعدت على إنجاح مهمتى بهذه السرعة.

١٠ ـ فور أن وصلت إلى السفارة وجدت «حسنين» على التليفون ينتظرنى بلهفة ويسألنى «متى تنسحب القوات المحيطة بالقصر؟» ـ وداعى لهفته أن وجود القوات يعرقل وصول زوار القصر الآن وأولهم «النحاس»، وهو لا يريد أن نتصور أن هناك تأخيراً ليسوا هم المتسببون فيه»، ووعدت «حسنين» أننى سوف أنظر فى الأمر.

وبعد نصف ساعة من هذه المحادثة وصل «النحاس» إلى مقر السفارة ـ قال لى أنه قادم من مقابلة الملك الذى استقبله مع عدد آخر من الزعماء السياسيين وأن الملك كلفه أمامهم جميعاً بتشكيل الوزارة على الفور وكما يريد. كما كلفه بأن يجىء على

الفور لإبلاغى بأن كل شىء قد تم كما طلبت، وأن الملك تصرف حسب ما وعدنى وبسرعة.

بقى «النحاس» معى وطلبت أن ينضم إلينا وزير الدولة، وأبلغت «النحاس» فى حضوره أننى سوف أتراجع من الآن إلى خلفية المسرح وأترك له أن يقف فى الواجهة ويتصرف ويقوم بتأليف وزارته. كان «النحاس» متحمسا وإن «عبر عن وساوس لا تزال تراوده حول شرور بعض عناصر القصر»، وكان رأيه أن هذه العناصر وعناصر أخرى من خارج القصر لابد من استبعادها فورا. وقلت له إننى أفضل أن أكون الآن بعيدا، وعليه هو أن يتخذ الإجراءات التى يراها ضرورية.

١١ـ لابد أن أقول أننى استمتعت لأبعد مدى بوقائع هذه الليلة، ولقد راودنى الإغراء فى بعض اللحظات بأن أصر على تنازل الملك «فاروق»، ولكنى راجعت نفسى لأن مقتضيات الحذر. أقول ذلك مترددا ـ جعلتنى أترك له الفرصة لاستدعاء «النحاس». والحقيقة أنه لم يكن فى وسعى أن أرغمه على التنازل عن العرش لأنه تأخر فى استدعاء «النحاس» وفق ما طلبت منه فى إنذارى مدة ثلاث ساعات ـ أى من الساعة السادسة كما طلبت إلى التاسعة كما حدث فعلا!

ولم يكن فى وسعنا أن نبرر سياسيا طرده على هذا الأساس أمام الرأى العام المصرى أو الأجنبى. زيادة على ذلك فقد كان فى اعتبارى عندما ذهبت إلى القصر أنه من واجب الجانب المدنى للسلطة البريطانية هنا فى مصر، أن لا تتسبب فى أى حرج للقيادة العسكرية التى تعاونت معى بطريقة نبيلة طول الوقت. وعلى أى حال فقد كان مسليا أن أرى نزول الملك على طلباتنا الأصلية دون قيد أو شرط، وهو ما أعتبره نصرا كاملا.

١٢ـ فى الختام لابد أن أسجل تقديرى الشديد للصلاحيات التى أعطيتموها لى بالتصرف، كما أننى أشيد بحكمة وقوة التأييد الذى أعطاه لى وزير الدولة طول الوقت.

٤ فبراير ـ مساءً ـ

عندما وصلت إلى السفارة كان فى انتظارى كثيرون ينتظرون معرفة النتيجة

والتفاصيل، وكان بينهم وزير الدولة (أوليفر ليتلتون)، الذى أعرب عن سعادته بما توصلنا إليه رغم أنه أثناء غيابى فى المهمة التى ذهبت إليها ساءل نفسه عما إذا كان قد جعلنى أتردد فى عزل الملك عندما أبدى بعض التحفظ (بسبب تشككه فى «النحاس» باشا)، وقلت له أننى لم آسف طوال حياتى حتى الآن - إلا لأن الملك استسلم بهذه السرعة، فقد كنت أتمنى أن يعاند وأن نتخلص منه. وعلى أى حال فاعتقادى أننى تصرفت بحكمة فى الظروف الراهنة. «إن الولد مازال فى مكانه، لكنه أخذ صدمة عمره بمجىء النحاس إلى الحكم بهذه الطريقة، واعتقادى أننا قصقصنا أجنحته ولن يستطيع أن يطير لمدى طويل».

انضم إلينا «والتر مونكتون» (مساعد وزير الدولة القانونى الذى كتب وثيقة التنازل)، وواصلنا الكلام لبعض الوقت ثم انصرف الجميع راضين، لكنه كان علىّ أن أسهر إلى ساعة متأخرة من الليل لأكتب تقريرى إلى وزارة الخارجية.

الخميس ٥ فبراير ١٩٤٢.

اتصل بى «حسين سرى» تليفونيا قبل الساعة التاسعة صباحا وسألته عن ردود فعل ما وقع بالأمس، قال إنه يخشى أنه لم يكن هناك سبيل آخر، وروى لى أنه وصل إلى القصر فى الساعة التاسعة والنصف مع عدد آخر من الزعماء الذين دخلوا وسط طوابير القوات البريطانية التى كانت تحاصره. وهو يقدر «أن الولد أفلت بمعجزة»، لكنه يعتقد أن ما جرى كان الحل الأفضل. رأيه «أن الملك سعى وراء المشاكل ونال نصيبه منها». وسألته إذا كان الملك قال شيئا آخر، وأجاب بالنفى، وقلت إننى سوف أحكى له التفاصيل فيما بعد. نزلت من الطابق الأعلى إلى المكتب واستدعيت «أمين عثمان» لحديث عام ضغطت خلاله على فكرتين طلبت منه أن يزرعهما to plant them فى عقل «النحاس» من البداية.

الفكرة الأولى: أن يقنع «النحاس» بالعمل على تعيين «حسين سرى» رئيسا للديوان بدلا من «حسنين».

والفكرة الثانية: العمل على نقل «حسنين» ليصبح رئيسا للتشريفات وهو مؤهل لهذه الوظيفة أكثر من رئاسة الديوان.

وقال «أمين» «إنه سوف يعمل وفق ما طلبت، ولكنه سوف يوحى للنحاس بأن هذه الأفكار من عنده هو وليس من عندى». ووافقت.

وقلت لأمين بعد ذلك أن المهمة الأولى أمام «النحاس» أن يعمل على نقل «عبدالوهاب طلعت» وكيل الديوان الملكى من القصر، وكذلك إقصاء كل الإيطاليين العاملين فى خدمة الملك. وأبلغته أهمية إفهام «النحاس» أن هذه تعليمات لندن ولا ينبغى أن تكون موضع مناقشة.

الخميس ٥ فبراير - ظهرا -

تلقيت البرقية التالية من «أنتونى إيدن» (وزير الخارجية) وقد سعدت بها، نصها:

«أهنئك بحرارة. النتائج تشهد لك بالحزم وتؤكد ثقتنا فيك». أنتونى

شىء جميل! rather nice .

تحالف ضد الملك!

فبراير ١٩٤٢ - ١٩٤٤

بصرف النظر عن الوقائع والتفاصيل، والأحكام والآراء - فإن تلك الأيام الثلاثة لتى هزت كيان مصر - والتى بلغت ذروتها مساء ٤ فبراير - ١٩٤٢ جاءت تأكيدا ناطعا لصحة المعادلة التى حكمت الحياة السياسية فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ومجملها باختصار أن السلطة فى مصر موزعة بين ثلاثة أطراف:

○ العرش - وهو الرمز الرسمى لفكرة السيادة.

○ والوفد - وهو الممثل الفعلى للأغلبية الشعبية.

○ والسفارة البريطانية - وهى مالكة القول الفصل والكلمة النهائية فى الشأن المصرى.

يلحق بذلك ويترتب عليه أن أحداث ٤ فبراير كانت بالنسبة لكل طرف من الأطراف الثلاثة فى المعادلة الحاكمة، درسا مفيدا، وخبرة مضافة، تساوى أن توضع فى أساليب التعامل وحساب النتائج!

وكانت الطريقة التى جرت بها الحوادث مساء ٤ فبراير - إنسانية ومباشرة فى إنسانيتها حتى لقد جعلت لعبة السلطة - ثلاثية الأطراف - تبدو على السطح كأنها اشتباك وعراك بين ثلاثة رجال. وكانت هذه الإنسانية المباشرة ثقيلة إلى درجة توارى الواقع خلف أقنعتها، فأصبحت ملامحه «فاروق» و«النحاس» و«لامبسون» - أكثر مما هى القصر - والوفد - والإنجليز، وحركتهم جميعا على أرض وطن محتل فى أحوال عالم مضطرب!

وكذلك على السطح وفى الظاهر فإن السياسة فى مصر لم تعد حقائق صراع وطنى وإقليمى وعالمى، وإنما أصبحت تعبيرات مشاعر فيها الحب والكره، وفيها الإقبال والصد، وفيها العطاء والحرمان، وفيها النصيحة والنميمة، بل ودخل فيها الحب والقتل!

وفى الممارسة العملية لعلاقات كل يوم فإن كل رجل من الرجال الثلاثة خرج من أزمة ٤ فبراير ومعه «خلاصة» و«عبرة تجربة» ملكت عليه نفسه، وتولت صياغة مواقفه، ووجهت ردود فعله (بأسلوب طلقات النار أحيانا!).

○ كانت الخلاصة التى توصل إليها «فاروق» - وعبرة تجربته - أنه أُهين فى قصره واعتُدى عليه كملك، ورجل، ورأس أسرة وراءها فى مصر تاريخ قرن ونصف قرن. ومع أنه مجروح فى هيبته وكبريائه وكرامته - فإنه غير قادر على قبول ما جرى، بحيث يسكت ويترك أمره للمقادير، تجىء له بحقه وتضعه على عتبة قصر عابدين. وفى ذلك فإن الملك كان يدرك أنه لا يقدر على تحريك ساكن ضد الوفد إلا إذا وصل إلى نقطة ضمن فيها سكوت الإنجليز على أقل تقدير، وكان شبه يائس من بلوغ هذه النقطة؛ لأن «لامبسون» بتصرفه يوم ٤ فبراير وضع كل أرصدته فى رهان على رئيس الوفد، ومعنى ذلك أن ما يصيب «النحاس» يصيبه هو أيضا!

○ والخلاصة التى توصل إليها «مصطفى النحاس» - وعبرة تجربته - أن التوجس التقليدى بين القصر والوفد أصبح الآن على المكشوف، وأنه وقد وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، فهو لا يحتاج أن يدارى، لأن الملك مهما كان أو يكون «خارج لاصطياده». وإذا كان هو لا يستطيع اصطياد الملك (لأنه لا يملك حق عزله بمثل ما يملك فاروق حق إقالته) - فهو على الأقل يستطيع حصاره، وبالتالى حصر عداوته. وفى المبتدأ والمنتهى فهو لا يستطيع ممارسة سياسته إلا إذا تأكد أن الإنجليز لن يخذلوه.

○ والخلاصة التى توصل إليها «مايلز لامبسون» - وعبرة تجربته - أن ما وقع مساء ٤ فبراير يصعب تكراره، فليس ممكنا كل يوم أو كل أزمة أن تقوم الدبابات البريطانية بحصار قصر عابدين لكى تفرض على ملك مصر وزارة - حتى لو كانت وزارة أغلبية. وإذا كان ذلك، فإن حكمة السياسة أقنعت السفير البريطانى بأن عليه الابتعاد إلى مؤخرة الصورة (كذلك قال بنفسه للنحاس باشا) - وبهذا الابتعاد فهو يستعيد لنفسه دور الحكم فى العلاقة بين القصر والوفد. ومع أنه بمشاعره مع رئيس الوزراء الذى فرضه بالقوة المسلحة على الملك، فإنه لا يحق

له نسيان أن الملك مازال جالسا على العرش، وأكثر من ذلك فإن هذا الملك الجالس على العرش - مجروح فى كرامته وكبريائه وحتى «شبابه»!

وهو مهما كان نفوره من «الولد» - كما كان يسمى ملك مصر - الذى كان بدوره ـميه «جاموس باشا» - ليس حرا فى نسيان أنه ممثل إمبراطورية تخوض حربا ى بالنسبة لها مسألة موت أو حياة!

وفى المحصلة فإن الخلاصات - وعبر التجارب - التى توصل إليها كل واحد من 'طراف الثلاثة - مع وجودهم فى ظرف استثنائى جميعا - هو ظرف حرب عالمية لها ,لوياتها الحاكمة عليهم وعلى غيرهم، فرضت - مهما كانت مشاعرهم - حياة شتركة حتى أجل غير منظور داخل إطار لا يرضيهم - بل سجن لا يهتم بأمزجتهم. ذلك جعل الساحة السياسية المصرية تلك الفترة أشبه ما تكون بغرفة مغلقة سربت إليها غازات قابلة للاشتعال - أى أنه احتكاك عود كبريت بسطح خشن، ,شرارة، وحريق!

' - الدروس التى تعلمها القصر الملكى - ومارسها:

صباح يوم ٥ فبراير كان الشعور فى القصر الملكى مزيجا من الغيظ والإحباط ,الإحساس بالذل والانكسار، وظهرت مشاهد قادت إليها انفعالات عاطفية مأزومة، ,السبب أن سرعة الحوادث أخذت أصحاب هذه المشاهد ولم تنتظرهم حتى يقرروا كيف يتصرفون فى اللحظة المناسبة، ثم أفاق هؤلاء من الصدمة وأصبح مطلبهم تعويض ما ظنوه قصورا من جانبهم، وهكذا جاءت انفعالاتهم فالتة فى مظاهرها.

وكان أول هذه المظاهر أن عددا من ضباط الحرس الملكى قصدوا إلى عملهم فى ثكنات عابدين، وفى داخل القصر (مكاتب الياوران والحاشية) - وعرفوا بتفاصيل ما جرى، ثم هرول بعضهم إلى مكتب الملك - وكان «فاروق» قد جاء إليه بعد ليلة من الأرق المشوب بالعذاب - منتظرا أن تجىء إليه مراسيم تشكيل الوزارة، وبعض تحفزه أنه من بين الأسماء سوف يكتشف اتجاهات.

وسمع «فاروق» وهو فى مكتبه صراخ وبكاء بعض الضباط الذين وصلوا إلى

بابه، وفى أصواتهم لوعة سؤال: «كيف أن أحدا لم يفكر فى دعوتهم وقد لاحت نذر أزمة تهدد «سلامة» الملك الذى أقسموا أن يدافعوا عنه حتى «الموت»؟». (وكان بين هؤلاء الضباط «اليوزباشى» «محمد أحمد صادق»، الفريق «محمد أحمد صادق» وزير الدفاع فيما بعد زمن الرئيس «أنور السادات»).

وعلى مائدة الغداء ذلك اليوم وقعت نصف مشادة بين الملكتين: «فريدة» و«نازلى». فقد تساءلت الملكة الشابة: «إنها حقيقة لا تعرف - أين كان الحرس الملكى؟» - وردت الملكة «نازلى» بتؤدة تقول: «الحمد لله أنهم لم يكونوا موجودين، وإلا لحدثت مصيبة». وحين حاولت الملكة «فريدة» تأكيد وجهة نظرها قائلة «على الأقل كان يمكن لهم رمزيا أن يظهروا استعدادهم للدفاع عن ملكهم، ويكون الملك هو الذى يأمرهم بالانحناء للعاصفة!»، واحتدت الملكة «نازلى» ورأيها «أنه لم يكن فى مقدور أحد أن يكتب «السيناريو» على هذا النحو، خصوصا أن «المجانين كتار» وليس فى صالح الملك أن تقع مذبحة فى مكتبه، لأن هناك قوة أكبر من حرسه تحاصر القصر».

ولم يكمل الملك «فاروق» غداءه، وقام عائدا إلى مكتبه، وهناك جاء إليه «أحمد حسنين» (باشا) ومعه خطاب استقالة، مهد له باعتراف «إنه فشل فى توقعاته لمسار الأزمة، وبسبب ذلك الفشل «جرى فى مكتب مولانا بالأمس ما جرى»»، وأقر «حسنين» أنه لم يكن يتوقع أن السير «مايلز لامبسون» سوف يمضى فى الشوط إلى نهايته حتى حصار القصر بالدبابات، ولو كان توقع، لما اقترح على الملك دعوة زعماء الأحزاب - على هيئة جبهة وطنية - لرفض التدخل البريطانى فى الشئون المصرية». وبقى «حسنين» والملك «فاروق» وحدهما فى المكتب لأكثر من نصف ساعة، ثم عرف بعدها أن «فاروق» «جدد ثقته فى رئيس ديوانه»، وأن رئيس الديوان نزل على أمر «مولاه»، وسوف يبقى فى القصر لأن هناك الكثير مما هو لازم الآن وممكن وضرورى!



وفى ظرف أسابيع قليلة - بعد ٤ فبراير ١٩٤٢، كان «أحمد حسنين» (باشا) رئيس الديوان الملكى قد رسم الخطوط العريضة لهذا اللازم والممكن والضرورى - فى شكل خطة تنفذ على مرحلتين:

○ المرحلة الأولى: عملية انتقام ملكى مما جرى (وقد سماها الملك فاروق باسم «الكونت دى مونت كريستو» - أمير الانتقام فى قصة ألكسندر دوما الشهيرة، ويظهر أنه قرأها أو شاهد فيلما عنها).

○ والمرحلة الثانية: البدء بإعداد «ملف الإقالة» المقبلة لحكومة «النحاس» (باشا)، وذلك بمراقبة تصرفاتها وعد أخطائها والإمساك بأدلتها وترتيب عريضة اتهام قوية تقنع الإنجليز - وتقنع الشعب أيضا بأن حزب الوفد فقد صلاحيته، وضيع سمعته، وبدد شعبيته.

وأصبحت «خطة الانتقام» عماد سياسة القصر ومرجعيته، خصوصا أنها خطة يمكن البدء بتنفيذها على الفور ودون رجوع لأحد (السفارة البريطانية)، وذلك على عكس خطة إعداد «ملف الإقالة» لأنها تقتضى انتظار وترصد ممارسات حكومة الوفد، فضلا عن أنه لا يمكن السير فيها إلى آخر الشوط إلا بموافقة طرف ثالث (السفارة البريطانية).



كانت أجواء خطة الانتقام كما وضعها «أحمد حسنين» (باشا) - وأقرها الملك، قريبة الشبه مما عرفه التاريخ الفرنسى قبل قرون، حين كان الكرادلة الكبار (مثل ريشيليو وماتزينى) يقومون بالوصاية على ملوك آلت العروش إليهم فى سن الصبا (مثل لويس الثالث عشر ولويس الرابع عشر)، ويكون الكرادلة هم الذين يتولون مسئوليات الحكم باسم الملوك الصبيان، وأكثر من ذلك يعشقون أمهاتهم (مارى لويز - وكاثرين دى مديتشى).

وكانت خطة «أمير الانتقام المصرى» (الكونت دى مونت كريستو - كما سماها «فاروق») تجرى على عدة خطوط:

الخط الأول: من فلق إلى كسر:

العمل على كسر حزب الوفد بتعميق «الفلق» الذى ظهر على سطحه، وبان فى توتر العلاقات بين «مكرم عبيد» (باشا) و«مصطفى النحاس» (باشا)، أو بمعنى أصح قرينة «النحاس» (باشا). وذلك التوتر لم يكن خفيا، ففى قصور الريف

شمال الدلتا لم تكن السيدة «زينب الوكيل» تخفى أنها لا تحب ما يراه الناس من سيطرة «مكرم» على «رقعة الباشا». ومن ناحية أخرى فإن «مكرم عبيد» (باشا) لم يخف «أنه ليس راضيا عن نفوذ قرينة رئيس الوفد عليه، وكلامه (صريحا بغير إبهام) أن نفوذها ظاهرة طارئة لم يعرفها الحزب من قبل». ثم يخفف «مكرم عبيد» (باشا) من صدمة القول على سامعيه فيضيف «أنه المسئول عن ذلك لسوء الحظ، فهو الذى خطب لزعيم الوفد عروسا كان يمكن «بالراحة» أن تكون ابنته وليست زوجته!».

ومن ناحية ثانية فإن «مكرم عبيد» (باشا) لم يكن راضيا عن زيادة تواجد «فؤاد سراج الدين» فى الدائرة الألصق بالنحاس (باشا)، وكان قوله «إن «فؤاد» يقوم بعملية «أكبر» منه وقد لعبها على أرضه (فى قصور الريف شمال الدلتا) - لكن عقلية الأعيان من ملاك الأرض لا تصلح للعمل السياسى فى العاصمة وتياراتها المتشابكة.

زيادة على ذلك فإن «مكرم عبيد» كان مع كل زيارة لقصور شمال الريف يحس أكثر وأكثر بميل «النحاس» (باشا) إلى صفقة يعود بها الوفد إلى الحكم، إما بدعوة من السراى، (بشاهد زيارة وحيدة قام بها «عبد الوهاب طلعت» (باشا) - وكيل الديوان الملكى وقتها - للنحاس (باشا). أو بدعوة من السفارة البريطانية، بشاهد الزيارات المتكررة التى يقوم بها «أمين عثمان» (باشا)، وكان إحساس «مكرم عبيد» (باشا) أن هناك «طبخة» من نوع جديد على الوفد يجرى تحضيرها.

وقد لمح رئيس الديوان «أحمد محمد حسنين» حالة «مكرم عبيد»، ولأنه يعرف أن الرجل كتلة أعصاب مشدودة باستمرار، فقد حدد خط الانفلاق وركز عليه.

وهنا كانت دعوة «مكرم عبيد» ظهر ٤ فبراير لمقابلة الملك (قبل النحاس) - وهنا أيضا كانت مفاجأة «مكرم عبيد» عندما عرف بالإنذار البريطانى بتكليف «النحاس» برئاسة وزارة وفدية، وهنا كذلك - ومؤخرا - أيقن «مكرم عبيد» أنها صفقة مستوفية الأركان (عرضا وقبولا وسعرا) - وكان تقديره أن الثمن فادح على الوفد، (وأنه إذا كانت هناك ضرورة لصفقة، فقد كان الأولى أن تكون مع القصر) - ولذلك كان إصراره على «النحاس» (باشا) لتوضيح الأصول والمبادئ بخطابات متبادلة بين

«النحاس» و«مايلز لامبسون» بحيث تتعهد الحكومة البريطانية باحترام قاعدة أن تكليف الوزارات وصرفها سلطة ملك مصر وحده.

(كانت تلك كلها مفاجآت لم يستطع «مكرم عبيد» (باشا) قبولها، على أنه وهذا رأى فؤاد سراج الدين (باشا) - وهو وارد - أن أكثر ما ضايق «مكرم عبيد» أن المسألة تمت من وراء ظهره ودون علمه، وذلك وضع جديد عليه وعلى علاقته بالنحاس، وقد تبدى له «نذير شؤم»).

والواضح أن «مكرم عبيد» دخل الوزارة فى حالة توتر شديد، وكانت حالته انكشافا خطيرا فى أوضاع الوفد.

الخط الثاني: الجيش والملك:

كان الخط الثانى - على اتصال بالتداعى من السؤال الذى طرحته الملكة «فريدة» على مائدة الغداء يوم ٥ فبراير، «أين كان الحرس الملكى؟»، وكان هذا السؤال بداية خط تمادى بأكثر مما كان متصورا فى الخطة الأصلية. كان الخط الأصلى لأحمد حسنين يتعلق بالجيش المصرى، وأهمية أن يصبح بالكامل حرسا ملكيا. ومع أن الجيش تقليديا «جيش العرش»، باعتبار الملك هو القائد الأعلى - فإن الجيش المصرى بدا رقما مجهولا فى معادلة القوة الداخلية، وسؤالا معلقا.

....

....

[والشاهد أن الجيش المصرى الحديث واجه ظروفا متغيرة أدت مرات إلى ظهوره بالمصادفة ومرات إلى اختفائه بالحل.

○ وابتداءً فإن قوات المماليك يصعب اعتبارها جيشا مصريا، ولذلك فإن الجيش المصرى الأول فى العصر الحديث كان جيش «محمد على». وكان «محمد على» فى الأساس يريد لجيشه أن يكون تركيا، ثم خطر له أن يكون سودانيا، واستقر بعد تردد على أن يكون جيشه مصريا، لكنه تعامل مع هذا الجيش المصرى بقسوة مروعة لا تصنع ولاءً وطنيا (ويمكن فى هذه الجزئية مراجعة كتاب «كل رجال الباشا» وهو رسالة دكتوراه من جامعة أوكسفورد للمؤرخ المصرى

الدكتور «خالد فهمى»). والحقيقة أن ضباط هذا الجيش كانوا من الأجانب. فرنسيين أو أتراكا، وأما جنوده فقد كانوا فلاحين خطفتهم السخرة خطفا من قراهم وانتزعتهم قسرا من عائلاتهم. ومع أن جيش «محمد على» كان جيشا قويا فى وقت من الأوقات - فإن هذا الجيش أصبح مأزقا أكثر منه مخرجا، ذلك أن هذا الجيش لم يحارب دفاعا عن وطن ينتمى إليه، ولا ضد عدو يهدد هذا الوطن، وإنما استعمل هذا الجيش لهدفين:

- إما فرض طاعة الخليفة العثمانى على أقاليم جنحت إلى الخروج عليه (كما حدث فى شبه الجزيرة العربية).

- أو عصيان هذا الخليفة العثمانى نفسه عندما جمحت الأحلام بوالى مصر وزحف نحو عاصمة الخلافة يحلم بعمامتها (كما حدث فى حروب الشام). وفى الحالتين فإن هذا الجيش حارب ضد عرب ومسلمين، وذلك ارتباك يصل إلى حد الأزمة فى عقيدة جيش مصرى. وفى نهاية الأمر فإن جيش «محمد على» جرى حله بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠.

- ثم حاول الخديو «إسماعيل» - بعد «محمد على» أن ينشئ جيشا مصريا حديثا، وكان هدفه استكمال فتوحات السودان، متصورا أنها توسعة لملكه بطريقة تقبلها القوى الأوربية، باعتبار هذه الفتوحات نفاذا «حضاريا» فى عمق أفريقيا (شرقها خصوصا) - على أن ضباط هذا الجيش فى الغالب كانوا من الأوربيين، وكبار قادته من الشركس - وكذلك كان الجيش شرسا فى تصرفاته لأن قياداته شبه مرتزقة، حتى وإن حملوا رتبا مصرية، وانتهى أمر هذا الجيش بقياداته الأجنبية ومقاتليه المصريين إلى الحل مرة ثانية بعد فشل الثورة العرابية.

- كانت هناك محاولة ثالثة لإنشاء جيش مصرى حديث (محدود فى عدده وعدته بحيث لا يهدد خليفة أو يفتح إقليما حتى ولو من باب الكشف الجغرافى)، وكان ذلك فى عهد الخديو «محمد توفيق» (باشا) وولى عهده «عباس حلمى الثانى» وقد بقى هذا الجيش شبه حلية أميرية تظهر فى المناسبات وتؤدى مراسمها.

وفى المرات التى تحولت فيها وحدات هذا الجيش إلى شبه تشكيلات، فإن

وحداته - آلاف المجندين بالسخرة - أرسلوا فيالق بعد فيالق هدايا من خديو مصر إلى ملوك وأمراء فى أوربا وأمريكا الجنوبية (لكى يحاربوا دفاعا عن عروش تركتها القوى الاستعمارية وراءها (فى البرازيل مثلا)، والداعى أن هذه العروش احتاجت إلى مدافعين عنها بغير أجر (غير تكاليف الطعام والملبس). وكان ولاة مصر على علاقة بهذه العروش ويريدون مجاملتها ولو بأرواح وأجساد رعاياهم.

وتشير كل التقديرات التى يمكن الوثوق فيها إلى عشرات ألوف حملتهم السفن ولم تعد بهم، لأن الغربة ووحشتها استهلكت الأرواح والأجساد!

- زاد على ذلك أثناء الحرب العالمية الأولى أن السلطان «حسين كامل»، وبعده الملك «فؤاد» وافقوا على تزويد المجهود الحربى البريطانى بمئات ألوف من الرجال، يعملون على الخطوط الخلفية للإمداد والتموين، وتمهيد الطرق، ومد خطوط السكك الحديدية، وحفر الخنادق، وتهيئة المواقع الدفاعية لعرقلة تقدم تركى محتمل فى اتجاه قناة السويس، وتشير نفس التقديرات الموثوق بها أن قرابة مائة وأربعين ألف شاب من هؤلاء المجندين بالسخرة لخدمة «السلطة» (وفق التعبير الذى شاع أيامها) ذهبوا ولم يعودوا.

- ثم جدت بعد ذلك مرحلة ما بعد معاهدة سنة ١٩٣٦، وفيها (وبمقتضى المعاهدة) - فإن أبواب الجيش المصرى فتحت لضباط مصريين من كل الطبقات، وذلك سمح لأول مرة بدخول عناصر وطنية طلبت شرف الخدمة فى صفوفه، وقد تخرجت الدفعات الأولى من هذه العناصر مع قيام الحرب العالمية الثانية، وفى ظروف تلك الحرب قام عدد من ضباط هذا الجيش ببعض المسئوليات فى الخطط الإمبراطورية فى مصر - وكانت مسئوليات محدودة ولكنها موجودة.

والآن - بعد ٤ فبراير - كان «أحمد حسنين» يطلب التفاف الجيش حول الملك، ولكن التساؤل الذى طرح فى القصر: أى جيش؟ فقد كان فى الاعتبار بالطبع أن العناصر الوطنية الجديدة التى دخلت صفوف الجيش - دخلت بالفرصة التى أتاحتها معاهدة ١٩٣٦، التى وقعها «مصطفى النحاس» - زعيم الوفد، لكن «حسنين» (باشا) طمأن نفسه (ولم يكن مخطئا) بـ: أن الجيش مؤسسة ثبات واستقرار لا تخضع لحزب أو

لوزارة والجيش يؤدى يمين الولاء للملك (بعد الله والوطن) ولا يؤديه لزعيم أو لسياسى.

ومؤدى ذلك أنه جيش الملك. وإن كان التعامل معه يقتضى الحذر. بمعنى أن القصر يستطيع أن يعتمد على الجيش بصفة عامة، وأن يربط علاقته بالملك مباشرة دون وساطة، وأن يبنى على تقاليد سابقة دون داع للتردد. شريطة أن تظل العلاقة بين القصر الملكى والوطنية المصرية بغير تعارض أو تناقض.

الخط الثالث: الحرس الملكى ـ وتجربة ملك رومانيا:

ومن داخل الاهتمام بالجيش. وهذا هو الخط الثالث فى سياسة «أحمد حسنين» الجديدة ـ فإن الحرس الملكى يجب أن يحظى بمعاملة خاصة تجعل الولاء موصولا ومباشرا. وهنا جرى اختيار مجموعة من أكثر العناصر فى الجيش جرأة واندفاعا ـ مع مراعاة انتمائهم إلى الشريحة الاجتماعية المتوسطة وما فوقها. وكانت تلك مهمة عُهد بها إلى اللواء «عمر فتحى» (باشا) (قائد الحرس الملكى) مع صدور تعليمات إلى أفراد الأسرة المالكة بأن يكون تعاملهم مع ضباط الحرس «باعتبارهم» النطاق الخارجى من تركيبة عائلة، والهدف خلق «ولاء» مباشر بين العرش والضباط المحيطين به والمدافعين عنه، وبحيث لا ينشأ ظرف تسأل فيه الملكة «أين كان حرس الملك؟»، كما فعلت «فريدة» على مائدة غداء يوم ٥ فبراير ١٩٤٢.



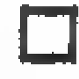
ثم حدث ولم يكن ذلك فى التخطيط الأصلى لأحمد حسنين (باشا) أن زادت على ضرورة العناية بالحرس فكرة مستعارة من رومانيا، ومن تجربة ملكها «كارول» الذى أنشأ داخل حرسه الكبير نواة صلبة ومحدودة أطلق عليها وصف «الحرس الفولاذى» تعبيرا عن كون أفراده جدارا من الفولاذ حول «كارول» يحميه ويصد عنه ويرتبط به شخصيا، وكذلك بدأت فكرة «الحرس الحديدى» حول الملك «فاروق» !

لكن نقلة خطيرة حدثت عندما التحق الدكتور «يوسف رشاد» بخدمة القصر طبيبا خاصا للملك، واقترب بسرعة من «فاروق»، وتحول بعد قليل إلى صديق مؤتمن، وأصبحت قرينته السيدة «ناهد رشاد» نجمة لامعة فى البلاط الملكى. ثم راح

«يوسف رشاد» يفكر أن الحرس الحديدى المحيط بالملك كى يدافع عنه - يستطيع من الآن أن يتحول إلى قوة هجوم ضد أعداء الملك (باعتبار أن الهجوم خير وسيلة للدفاع)!

وفى حين أن «أحمد حسنين» اعتمد العمل السياسى (أو المؤامرة السياسية) أسلوبا للانتقام من خصوم الملك (مثل قلق حزب الوفد مثلا واستغلال التوتر بين رئيسه وسكرتيره العام) - فإن «يوسف رشاد» (مستجيبا لغرائز «أمير الانتقام الملكى» الملك «فاروق»)، أخذ منطق الهجوم إلى نهايته الدموية، وكذلك جرى وضع قائمة بمن يتحتم عقابهم على المشاركة فى إهانة الملك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، وكان «مصطفى النحاس» - زعيم الوفد - أول القائمة. وكان «أمين عثمان» - المهندس المصرى لدور الوفد و«النحاس» فى ٤ فبراير ١٩٤٢ - هو الرجل الثانى فى القائمة.

والقائمة بعد ذلك مفتوحة لإضافات تمليها مستجدات الظروف.



وتكشف الوثائق البريطانية (والأمريكية) عن محاولات تصل إلى درجة الحماقة مما جرى التفكير فيه والتخطيط له من جانب القصر. وفى برقية من السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» تحت رقم ٨٧٨ (تاريخ أبريل ١٩٤٤) - تجىء رسالة معنونة بأنها سرية جدا وذات حساسية خاصة، إلى جانب إشارة بأن الشفرة المستعملة فيها مزدوجة لتأكيد سريتها، وبداية النص بعد ذلك على النحو التالى:

مهم: هناك أنباء عن مؤامرة يقوم بها عشرون ضابطا من الجيش لتصفية «النحاس» ومجلس وزرائه. وقد سمع رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى مصر - بذلك من وزير الدفاع المصرى «حمدى سيف النصر» (باشا) الذى ذكر للجنرال «ستون» أن رئيس أركان الحرب «إبراهيم عطا الله» (باشا)، وهو رجل القصر - ضالع فى العملية. وقال وزير الدفاع (الوفدى) أنه تقرر اتخاذ إجراءات عنيفة، أولها نقل عدد من وحدات الجيش المصرى إلى خارج العاصمة. ويقول الجنرال «ستون» «إننى طلبت من وزير الدفاع المصرى عن طريق رئيس البعثة العسكرية البريطانية أهمية

التصرف بحذر في الموضوع، وضرورة تحديد المسئولية حتى يمكن حصر المسألة في أضيق نطاق، مع ضرورة التحقق الكامل من الوقائع والأشخاص».

لكنه لم تكد تمض على ذلك أسابيع حتى طرأ جديد يتصل به، فقد ظهرت في ملفات لجنة التنسيق العسكرى البريطانى الأمريكى فى واشنطن - وثيقة تنذر بالخطر، وكانت على شكل مذكرة طرحها الجانب الأمريكى للمناقشة، ملخصها «أن القصر الملكى فى القاهرة طلب شراء صفقة أسلحة أمريكية للحرس الشخصى للملك «فاروق»، والمطلوب فى هذه الصفقة ٢٠٠ مدفع ماكينة، ومائة ألف دورة من الطلقات، ومائة قنبلة يدوية من قنابل الدخان».

وكان طبيعيا أن تخطر السفارة البريطانية فى القاهرة بالموضوع مع طلب تعليقها عليه، وكذلك كتب السفير مذكرة قال فيها: «إن هذا الطلب «الغريب» لشراء أسلحة للحرس الشخصى لفاروق تم تقديمه إلى السلطات العسكرية الأمريكية فى مصر بدون علم وزير الدفاع المصرى. وقد سألت «أمين عثمان» (وزير المالية) - إذا كانت وزارته قد فتحت اعتمادات لهذه الصفقة بالطريق الرسمى، وبالخصم على ميزانية القصر - وأكد وزير المالية - مندهشا - أن وزارته لا تعرف شيئا عن الموضوع من أوله لآخره!».

الخط الرابع: مباشرة مع لندن!

وكان الخط الرابع فيما رسم به «أحمد حسنين» (خطته الأصلية للانتقام)، السعى لإيجاد صلة مباشرة مع «لندن»، بحيث يمكن تفادى وزارة الخارجية المصرية (ووزيرها حزبى رغم علاقتها الخاصة بالقصر باعتبار أن السفراء والوزراء المفوضين - ممثلون للملك) - وفى الوقت نفسه تفادى السفارة البريطانية فى القاهرة (والمسئول عنها ذلك الوقت هو أس البلاء - السير «مايلز لامبسون»).

وكذلك اعتمد هذا الخط نقطتين:

- الأولى أن يكون للملك سفير خاص فى لندن، ووقع الاختيار فعلا على «عبد الفتاح عمرو» وهو بالمهنة محام (وإن قامت شهرته على أساس فوزه ببطولة العالم فى لعبة الإسكواش راكيت)، وبالفعل فإن «عبد الفتاح عمرو» بدأ فى نقل

رسائل من ملك مصر إلى دوائر هوايتهول، وظل يقوم بتلك المهمة سنوات قبل أن تسنح له الفرصة ويصبح سفيرا لمصر فى «لندن» (خلفا لحسن نشأت)، وكانت مهمة «عمرو» محددة قبل أن يتولى السفارة وبعدها. ومجملها أن يعمل على توضيح صورة الملك وتصرفاته فى «لندن»، لأن القصر يعرف الكفاية عن تحيز السير «مايلز لامبسون» بعد حادث ٤ فبراير، ولأن الملك - وذلك قيل صراحة - لم تعد لديه ثقة أن السير «مايلز لامبسون» قادر أن ينقل إلى لندن حقيقة ما يجرى فى القاهرة (مهما تظاهر بالحياد بين الوفد والقصر).

(وكان رأى «حسنين» (باشا) الذى عرف به «عمرو» (باشا) فيما بعد، وتضايق منه أن رئيس الديوان الملكى يتصور دوره بالنسبة للقصر مماثلا لدور «أمين عثمان» (باشا) بالنسبة للوفد فى العلاقة مع الحكومة البريطانية، بمعنى أن «عمرو» (باشا) هو «أمين عثمان» - ملكى، بمقدار ما أن «أمين عثمان» هو «عمرو» (باشا) - وفدى).

- والنقطة الأخرى - أن يسعى الملك «فاروق» إلى إنشاء علاقة مباشرة وحميمة مع كبار القادة العسكريين البريطانيين، وهم بطبائع البشر يريدون لأنفسهم رأيا مستقلا عن رأى السفارة، فليس هناك قائد عسكرى كبير يعمل فى بلد خارج الوطن، يريد اعتبار سفير بلاده - وهو مدنى - سلطة أعلى منه، لها حق تحديد علاقاته وتكييف صلاته مع المحيط الذى يمارس فيه عمله متباهيا برتبته الرفيعة.

والواقع أن ميل العسكريين البريطانيين للقصر كان قائما قبل ٤ فبراير وكان الديوان الملكى يشعر به، ومن شواهده أن الجنرال «ميتلاند ويلسون» (القائد العام لقوات بريطانيا فى مصر) لم يضع فى تحقيقه - عن تسرب وثيقة الدفاع عن سيوة إلى الإيطاليين - إشارة تقطع بمسئولية الملك «فاروق»، كما كان معروفا أن الجنرال أوكنليك (القائد العام للقوات البريطانية) لم يكن متحمسا لتخصيص قوة عسكرية تشارك أو تصاحب السير «مايلز لامبسون» فى حصار قصر عابدين مساء ٤ فبراير ١٩٤٢.

وهكذا اعتمد القصر جهدا منظما يسعى إلى إنشاء علاقات مباشرة بين الملك وكبار القادة الإنجليز فى مصر، وكان أكبر نجاح تحقق فى هذا الصدد، نشوء

صداقة خاصة بين «فاروق» والجنرال «شولتو دوجلاس» قائد الطيران البريطاني في الشرق الأوسط ومقر قيادته مطار ألماظة. وكان «شولتو» لسنوات طويلة ضيفا دائما على مائدة الملك في سهراته خارج القصر (في ملهى الأوبرج وسط شارع الهرم).

وفي نفس الوقت فإن أمراء الأسرة وأميراتها، تلقوا توجيها ملكيا بفتح بيوتهم لكبار الضباط الإنجليز ضمن حملة علاقات عامة واسعة، وقبل بعضهم ورفض بعضهم، وكان على رأس الرافضين ـ لنفسه ولأبنائه وبناته الأمير «عمر طوسون».

على أن كثيرين من شباب الأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات لم يكونوا في انتظار توجيهات القصر لفتح بيوتهم للضباط الإنجليز (وللضباط الأمريكيين فيما بعد)، فهذه البيوت كانت مفتوحة بالفعل، وكذلك كانت القلوب ـ أو على الأقل بعضها ـ وكان بين الأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات من يعمل لحساب نفسه، أو من يرتب لظروف متغيرة، وفي كل الأحوال فإن صحبة الضباط الإنجليز والأمريكان كانت حلوة، كما أن ظروف الحرب جاءت من لندن وواشنطن بنجوم جاءوا لرفع معنويات القوات، وفيهم كتاب كبار مثل «بريستلي»، ونجوم مسرح مثل «نويل كاورد»، وممثلات سينما من هوليوود مثل «آن شريدان».

الخط الخامس: عائلة رباطها الكراهية!

وكان في خطة «أحمد حسنين» (باشا) ـ خط انتقام خامس لم يحقق نجاحا من البداية، فقد تصور رئيس الديوان أن «فاروق» مهما توترت علاقاته مع بقية «أمراء» و«نبلاء» أسرته، يستطيع في الظروف الطارئة أن يبني جسورا معهم، ولو من باب الاحتياط. وحتى لا يعثر الإنجليز على بديل «جاهز» يحل محله إذا تجددت بينه وبينهم أزمة من درجة ٤ فبراير، ولم تنجح خطة كاردينال القصر؛ لأنه رغم قربه من دهاليز قصور أسرة «محمد علي»، لم يدرك أن العداء بينهم ضارب في القلوب وفي الأعصاب إلى النخاع. ومع أن فروع الأسرة ـ فيما سبق من تجارب ـ خانت بعضها في السباق إلى العرش، فإن ما فعله الملك «فؤاد» ظل جريمة لا تغتفر من رجل لا يستحق الغفران. وفي الواقع فقد كانت أهم فروع الأسرة: توفيق ـ

وطوسون - وإبراهيم، تعتبر الملك «فؤاد» مغتصبا للمُلك، وذلك ينطبق على وريثه «فاروق» الذى تعامل معهم بأطراف أصابعه!

وتحفل الوثائق البريطانية بذكر زيارات شبه يومية يقوم بها الأمير «محمد على» (عميد أمراء الأسرة وولى عهد المملكة) - إلى دار السفارة البريطانية يقابل السير «مايلز لامبسون» أو السير «والتر سمارت» المستشار الشرقى، ليشكو من أفعال «فاروق».

فالملك فى نظر «ولى العهد» عميل للطليان يوما، ثم للألمان فى يوم آخر، وجاسوسا للدولتين طول الوقت، ثم إن أمه (الملكة نازلى) تسيطر عليه، و«حسنين» (عشيقها فى وصف الأمير محمد على) حاكم بأمره فى عابدين. ورغم كل ما مر «بالبلد» من ظروف، فإن الملك لم يفكر مرة فى التشاور مع عميد الأسرة المالكة وولى العهد، بل إنه فى كل مناسبة (كما حدث أخيرا فى الاحتفال السنوى بذكرى الملك فؤاد) يتعمد تجاهله أمام كل الناس بما يحرج موقفه ويسىء إلى وضعه.

وفى إحدى برقياته نقل السفير البريطانى عن ولى العهد، أنه ذهب بشكاواه إلى «النحاس» (باشا) وهو صديق له يسأله «ماذا يستطيع كرئيس وزراء دستورى أن يفعل لتصحيح وضع ولى العهد؟»، وأبدى «النحاس» عجزه عن عمل شىء مع شخص مثل «فاروق»!

وفى يوم من الأيام (برقية السفارة البريطانية ١٧٤٢) دخل الأمير «محمد على» إلى مكتب السفير البريطانى يقدم له شكوى بأن «الملك يعامل كبار الأمراء كما لو كانوا خدما له. وذلك لم يعد ممكنا احتماله من جانب كل أفراد الأسرة العلوية» - إلا واحدة فقط من الأميرات وهى «شويكار».

وفى رأى الأمير «محمد على» أن الأميرة «شويكار» تلعب لعبة غريبة، فهى تجذب «فاروق» إلى حفلاتها لكى تقوى مركزها وتزيد ثروتها، لكنها فى حقيقة الأمر تكرهه. فهى (الأميرة شويكار) زوجة سابقة لوالده الملك «فؤاد» قبل أن يلى العرش ويتزوج أمه الملكة «نازلى»، ثم هى والدة الزوجة السابقة لأحمد حسنين الذى خطفته الملكة «نازلى»، وأمرته بتطليق زوجته الأولى وهجرها - هى وأولادها - حتى تتزوجه

هى (نازلى نفسها). ثم إنه (فاروق أيضا) ابن الرجل الذى أرهق شقيقها «أحمد سيف الدين» حتى أطلق عليه الرصاص فى نادى محمد على (نادى التحرير الآن)، ولهذا السبب وُضع فى مستشفى للأمراض العقلية قضى فيه بقية حياته.

وكان الأمير «محمد على» يتهم الأميرة «شويكار» بأنها فى سبيل الانتقام (الانتقام أيضا) لا تمانع فى خراب «الأسرة العلوية» كلها!

ووعد السفير (وسجل فى رسالته) - أنه سوف يبعث بشكوى ولى العهد المصرى إلى لندن!

○ وكان الخط السادس أن يكون للملك إعلام خاص يسلط الأضواء الوردية عليه ويكثف الظلال الرمادية على خصومه. وكان «أحمد حسنين» (باشا) بارعا فى استمالة عدد من الصحفيين القادرين على الكتابة السهلة والجذابة، وكان بينهم الأستاذ «مصطفى أمين» وهو وقتها رئيس تحرير مجلة الاثنين التى كانت تصدر عن دار الهلال والتى حققت نجاحا مشهودا حينما كان رئيس تحريرها. ورغم أن الأستاذ «مصطفى أمين» لم يكن وحده فى محيط «أحمد حسنين» (باشا)، فقد كان الألمع وكان الأسرع. ومن المفارقات أن شقيقه التوأم الأستاذ «على أمين» كان فى ذلك الوقت سكرتيرا خاصا لأمين عثمان (باشا). وكان «فاروق» بنفسه قد اختار مستشارا صحفيا يجمع إلى جانب المهنة (كرئيس تحرير لجريدة المقطم) - صلة بالسفارة البريطانية، سببها أن ابنة خاله «فارس نمر» (باشا) صاحب المقطم - وهى السيدة «إيمى نمر» متزوجة من السير «والتر سمارت» السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية فى القاهرة.

وعندما غاب «أحمد حسنين» (باشا) سنة ١٩٤٦، تجمع النفوذ الملكى الصحفى فى أيدى «كريم ثابت»، وانتقلت إليه مهمة المحافظة على المحيط الصحفى الذى التف حول «حسنين» (باشا).

ولم يكن الملك «فاروق» يحب أن يتعامل بنفسه مع الصحافة، وكان رأيه فى المهنة لا يختلف كثيرا عن رأى والده، وربما أن «كريم ثابت» كان الاستثناء الوحيد. وقد نقل «كريم» عن الملك قوله: «إنه يفضل أن يتعامل مع الصحافة لابسا قفازًا» - ويضيف «كريم ثابت: «وكنت أنا هذا القفاز»!

والحاصل أن الصحافة الموالية للقصر بدأت تهاجم الخطوط الخلفية للوفد وهو فى الحكم على طريقة حرب العصابات، وفى اللحظة التى صدرت فيها أمر «الإرادة الملكية» بإقالة وزارة «النحاس» (باشا) - فإن الصحافة الموالية للقصر تحولت إلى مدفعية ثقيلة تدك المواقع، ومدرعات سريعة الحركة تخترق الخنادق وتدوس فوقها.

كان «أحمد حسنين» (باشا) يواصل خطته للانتقام على هذه الخطوط الستة التى رسمها، وقد أزاح كل خصومه من الطريق، ففى تلك الظروف المحتقنة (بعد ٤ فبراير ١٩٤٢) ظهر فى عابدين حزب يدعو إلى نوع من السلم الأهلى بين القصر والوفد، وقد تزعمه «مراد محسن» (باشا) ناظر الخاصة الملكية (المشرف على إدارة مصالح القصر المالية، وهو بطبيعة عمله يرغب فى علاقة طيبة مع الإدارة الحكومية - وفى بعض اللحظات تصور «مراد محسن» (باشا) أن «عمر فتحى» (باشا) قائد الحرس يؤيد وجهة نظره.

على أن الاتفاق بين الرجلين (ناظر الخاصة وقائد الحرس) كان اتفاقا على مسألة واحدة فقط - هى أن «أحمد حسنين» (باشا) يقود الملك إلى معركة خاسرة مع الوفد، ثم تباعدت الطرق لأن ناظر الخاصة الملكية كان يريد سلاما بين القصر والوزارة يسهل تمرير المصالح الملكية، لكن «عمر فتحى» (باشا) كان يكره «أحمد حسنين»، إذ خطر بباله لحظة من اللحظات أن الملكة «نازلى» أعجبت به، لكن «حسنين» (باشا) فاز بقلبها فى النهاية.

ومهما يكن فإن «حسنين» (باشا) انتصر فى هذا الصراع الداخلى فى كواليس قصر عابدين! ثم وضع الخطوط الخمسة لحرب أمير الانتقام الملكى من خصومه - موضع التنفيذ، ومن ثم بدأت المعارك.

٢ - الدروس التى تعلمها الوفد ومخاطرها!

لا يستطيع أن يقدر صعوبة الدرس الذى تعلمه حزب الوفد وقاسى منه زعيمه «مصطفى النحاس» (باشا) - إلا من يستطيع تمثل دور هذا الحزب، وشخصية الرجل الذى آلت إليه زعامته.

○ كان حزب الوفد عند نشأته فى قلب الثورة المصرية سنة ١٩١٩ - نموذجا أصيلا لمقدرة الحركة الوطنية فى آسيا وأفريقيا على تعبئة شعوبها، وقيادة مطالبها لتحرير الأوطان من القهر الإمبراطورى الذى نزل عليها (بالتحديد من أوربا).

وعلى ساحة الحركة الوطنية (فى آسيا وأفريقيا) - كانت هناك ثلاثة أحزاب كبيرة، كل واحد منها له شأن فى وطنه - وحول وطنه - وربما أبعد.

وكانت هذه الأحزاب الثلاثة هى:

- حزب «الجومنتانج» فى الصين - وقد أسسه «سن يان سن» وقاد به حلم شعبه فى التحرر من السيطرة الأجنبية التى وزعت ساحل الصين الشرقى كله مناطق سيادة لمستعمرات أوربية، ومن هذه المستعمرات نفذت الشركات والاحتكارات التجارية والمالية إلى قلب «مملكة السماء»، وتعاملت مع أمراء حرب محليين يسيطرون على المقاطعات، ويتحكمون فى الموارد الهائلة وقوة العمل المهولة، ويتشاركون فى نزح الناتج الاقتصادى الصينى إلى ما وراء البحار، وكانت ثورة «سن يان سن» دموية فى بعض مراحلها - لكن الحقائق على الأرض أملت.

- وكان حزب المؤتمر الهندى - الذى تزعمه زعيم الهند الأسطورى «المهاتما غاندى» هو الذى خاض معركة شعب الهند على طريق التحرر فى معركة مزدوجة ضد الاستعمار البريطانى المسيطر وضد أعوانه فى أقاليم الهند الشاسعة من المهراجات (الهندوس والمسلمين)، وكان الفارق بين «الراج البريطانى» الحاكم فى دلهى والمهراجات المتحكمين فى أعماق الهند - حلف سيطرة ومصالح، وكذلك وجد حزب المؤتمر نفسه فى مواجهة ضد سلطة الحكم المركزى وسلطة التحكم فى الولايات.

وكان «غاندى» بمسئولية الزعامة يدرك حساسية التركيبة الهندية، عرقية وطائفية ودينية، ولشدة حرصه على تماسك الوطن - كان الدم آخر ما يريده، وكذلك جاءت إضافته العظيمة إلى أساليب الكفاح الوطنى وهى: المقاومة السلبية.

- وأخيرا كان حزب الوفد الذى قاده «سعد زغلول» (باشا) حركة تحرر وطنى ضد الاستعمار الأجنبى وفى طلب الحرية السياسية، ولم يكن متاحا له ما هو أكثر

بسبب أوضاع ملتبسة، فهناك أسرة مالكة لها جذورها، وهناك سيطرة أجنبية على الموارد وراءها جسور عبر البحر الأبيض مباشرة إلى أوربا، وهناك قوة احتلال بريطانى ضمن شبكة دفاع عن مواصلات إمبراطورية كبيرة. (وذلك وضع ليس فيه أمراء حرب يمكن تطويقهم فى الداخل (مثل الصين)، أو مهراجات (هندوس ومسلمين) يمكن تضييق نفوذهم (مثل الهند).

ومع ذلك كان هناك تماثل فى الظروف بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة على الساحة (آسيا وأفريقيا):

- الأحزاب الثلاثة عمليا ضد السيطرة الأجنبية - وهى أيضا على تناقض مع مصالح فى الداخل محلية وأجنبية.

- والأحزاب الثلاثة فى تركيبها جبهات وطنية تعتمد بالدرجة الأولى على قوى الطبقة المتوسطة، لكن أجنحتها واصلة يمينا ويسارا تتسع لتوجهات لها الأسبقية، خصوصا فى المراحل السياسية من العمل التحررى.

- وهذه الأحزاب الثلاثة تخوض معاركها على جبهة أوسع من أوطانها، بحيث يتصل نضالها بقوى صديقة لها على اتساع العالم حولها.

ويلفت النظر أن الأحزاب الثلاثة الكبرى (الجومنتانج فى الصين - والمؤتمر فى الهند - والوفد فى مصر) تحمست وقبلت بالنقط الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس الأمريكى «ويلسون» بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (عن حق شعوب الأرض فى الحرية والاستقلال والكرامة ...إلخ) واعتبرتها دعامة لنضالها ضد السيطرة الإمبراطورية.



والواقع أن ظروف حزب الوفد، وبسبب الأحوال المصرية كانت شديدة التعقيد - بدايتها أنه يجىء إلى الساحة بعد محاولات وطنية متوالية ضربتها القوى الخارجية (الثورة العرابية) أو بعثرتها التناقضات الشخصية (الحزب الوطنى بعد اختفاء قياداته بالموت المبكر أو بالمنفى البعيد).

وعندما توفى «سعد زغلول» زعيم الوفد الأول - كان خليفته الذى انتخب رئيسا

للحزب بعده هو «مصطفى النحاس» (باشا). وكان «النحاس» شخصية فريدة. والواقع أنه لم يكن المرشح الطبيعى لخلافة «سعد» وإنما كان أقرب منه إليها بعض الأقوياء داخل الحزب، بظن أنهم أقدر على تحمل مسئولياته وعلى إدارة علاقاته (خصوصا مع القصر الملكى ومع قوة الاحتلال البريطانى)، وكان أبرز هؤلاء الأقوياء «فتح الله بركات» (باشا). لكن الذى حدث أن المرشحين الآخرين حاربوا بعضهم، ثم كان «مصطفى النحاس» (باشا). هو الرجل الذى وصل فعلا، وقد ظن الأقوياء المختلفون فيما بينهم أنه وهو الأضعف قوة، سوف يكون الأسلس قيادا، بحيث يسيطر عليه آخرون وينفذون به أغراضهم إذا ما استقروا فى دائرته، واقتربوا من أذنه!

لكن «النحاس» (باشا) أثبت. كما فعل غيره فى التاريخ (وأشهرهم فى الزمن القريب الرئيس الأمريكى هارى ترومان الذى خلف الرئيس الأسطورى فرانكلين روزفلت). أن من يحسبون على الضعف قادرون على امتلاك القوة لأسباب أهمها، أن خصومهم أو منافسيهم لا يحسبون الحساب اللازم لرجل تتغير أحواله. وحتى طبيعته. إذا وقع اللقاء بين استعداد كامن عنده وبين ظروف طرأت عليه.

وكذلك فإن «النحاس» (باشا) تفوق على خصومه ومنافسيه، بل وطرد كثيرين منهم إلى خارج الحزب، وظلت له وحده شرعية الوفد (وكان «فتح الله بركات» (باشا) نفسه أول المطرودين).

وكذلك أدار «مصطفى النحاس» علاقات الوفد. مع قصر فيه الملك «فؤاد». الكاره للدستور. كما أدار علاقات مفاوضات مع الإنجليز مرة بلا نتيجة سنة ١٩٣٠ . ومرة بتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكانت تجاربه تسبغ على شخصيته إضافات أعطتها طابعها الخاص مزيجا غير عادى من لقاء نادر بين الصلابة والمرونة. وعناد داخلى مع بساطة على السطح تكاد أحيانا توحى بالسذاجة. وإحساس بمشاعر ومطالب الناس تقدر عليه الزعامة. واعتزال فى نفس الوقت للحياة الاجتماعية، رسختـه تجربة القضاء الذى عمل «النحاس» (باشا) فى سلكه سنوات شبابه. ثم قرون استشعار حساسة تستطيع فى ظلمات الليل أن تحس بمواضع الأشياء وتقلبات المناخ.

لكن الرجل فى منتصف الثلاثينيات ـ من القرن ـ أحس بالتعب لأسباب عديدة:

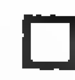
ـ بينها أن وزارة «إسماعيل صدقى» الأولى (١٩٣٠ـ١٩٣٣) أرهقت الحزب. (وتسجل وثائق قصر عابدين تقريرا من «توفيق نسيم» (باشا) إلى الملك «فؤاد» نسب فيه إلى «النحاس» (باشا) قوله: «إن رجالنا تعبوا»). والشاهد أن حكومة «صدقى» (باشا) حاصرت الوفد ورئيسه حتى استحقت اللقب الذى أطلق عليها: «وزارة الحديد والنار».

ـ والسبب الثانى أنه بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ تصور «النحاس» (باشا) أنه حقق ما سمحت به الظروف، وأن أمامه فترة انتظار طويل لأن نصوص المعاهدة لا تفتح الباب لإعادة النظر فيها قبل عشر سنوات (أى عند منتصف مدة سريان نصوصها العامة)، وعلى أى حال فإنه حتى يحين الأوان فهناك حياة أخرى (توفرها السلطة وهو الآن فيها وذلك حقه بنص الدستور وبشفاعة المعاهدة).

ـ والسبب الثالث أن الرجل فى سن السادسة والخمسين تزوج شابة جميلة فى الثالثة والعشرين من عمرها، شديدة الذكاء، وقد وجدت نفسها مرة واحدة فى عالم جديد عليها، وهو (أى زوجها) راغب أن يبهرها ويعلمها دروسا فى الحياة وفى السياسة، تعطيها مذاق العز لعله يعوض فارق السن.

وكانت تلك الظروف الخاصة لرئيس الوفد تتفاعل مع ظروف عامة فى مصر أهمها وفاة ملك عبوس («أحمد فؤاد») ومجىء ملك بشوش («فاروق»)، ومتفاعلة أيضا ـ وهذا هو الأهم ـ مع قيام حرب عالمية كبرى كانت مصر أحد ميادينها الرئيسية.

وكانت أجواء هذه الحرب بين مقدمات ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ وهنا اختلف مسار الوفد عن مسار الأحزاب الكبرى فى عصره (الجومنتانج فى الصين ـ والمؤتمر فى الهند)، والحقيقة أن كل واحد من هذه الأحزاب وجد طريقا يناسبه، وتفرقت الطرق واختلفت النتائج.



كان حزب الوفد الذى أخذ السلطة مساء ٤ فبراير، وعاش الساعات المثيرة لأول

انقلاب عسكرى فى السياسة المصرية - حزبا من نوع مختلف وكذلك جاءت بالضرورة ممارساته، والشاهد أنه فى كل مرة وصل فيها الحزب إلى حقه الشرعى فى السلطة، كان وصوله أشبه ما يكون بوصول قاطرة قوية، عادت من عنابر الصيانة والتجديد، لامعة متحفزة، جاهزة أمام أنصار ينتظرون فى محطة القيام - وقد طال صبرهم، متشوقين للرحلة مع وزارة يثقون فيها، فى صحبة آمال يتطلعون إليها، نحو هدف يريدون السفر إليه، مخترقين طريقا يعرفون أنه مأمون، وأنه مريح؛ لأن قائد القاطرة ومهندسها كلاهما يعرف ما يفعل، فهما - قائد القاطرة ومهندسها - اللذان أشرفا على عملية الصيانة والتجديد - أيام المعارضة - لتكون صالحة لأيام الحكم، بما فى ذلك التأكد من كفاية الوقود، ووضوح خط السير مرحلة بعد مرحلة، وسلاسة حركة العجلات تنزلق على قضبان الحديد على امتداد «السكة» الطويلة.

لكن قاطرة الوفد التى اندفعت إلى الرصيف صباح يوم ٥ فبراير وقفت بطريقة مختلفة أشبه بالارتطام منها بالوقوف، ثم إن الفوضى عمت على الرصيف زحاما وصراخا عاليا تمتزج فيه دقات طبول مع هدير جنازير دبابات وهرج ومرج على الأرصفة، وجمهور حيرته الفوضى، لا يفهم حقيقة ما يرى. والغريب أن الجمهور الذى ينتظر راوده إحساس بأن «وجهة السفر» ليست واضحة، وأن قائد القاطرة لا يبدو واثقا من نفسه، ومهندس القاطرة متردد فى الصعود إلى مكانه أمام المحركات وفوقها لوحات الرقابة والمتابعة، يسترشد بها قائد القاطرة.

وبالطبع فإن قائد القاطرة وفق هذا التشبيه كان زعيم الوفد «مصطفى النحاس» (باشا)، فى حين أن مهندس القاطرة كان «مكرم عبيد» (باشا) سكرتير الوفد.

والواقع أن كلا الرجلين - وهما فى تلك اللحظة مسئولان رئيسيان عن الوفد (ووزارته الجديدة) - كانا فى محنة إنسانية تختلف أسبابها عند أحدهما عن الآخر. وكانت للمحنة أسباب موضوعية بصرف النظر عن دواعى التوتر بين الرجلين، وأهم الأسباب:

○ أن الحزب جاء إلى الحكم هذه المرة بأسلوب شديد الالتباس. فهو بالفعل حزب الأغلبية - لكن دخوله إلى الحكم جاء مناقضا للشرعية.

- والحزب لم يدخل إلى السلطة من باب الانتخابات (رغم أنها وسيلته المضمونة)، وإنما جاء بإملاء أجنبى، والإملاء لم يكن سرا وإنما علنا وبمظاهرة سلاح بريطانى.

- ولأن الحزب جاء بهذه الطريقة فإنه وصل إلى الحكم فجأة، وبالتالى فهو على غير استعداد.

- ولأن الحزب جاء فجأة فإن برنامجه (خط سيره) لم يتحدد أو يطرح على الناس، وفى العادة فإن برامج حزب الوفد تُطرح خلال الحملات الانتخابية فى مرحلة انتقال تقوم عليها بالتقاليد «حكومة محايدة» - لكن مثل هذه الحكومة لم يكن لها دور هذه المرة، وبالتالى فإن قطار الوفد وصل إلى الحكم قبل تحديد خط سيره - نحو هدفه - أى بغير برنامج.

- وكان المألوف أن إشراف وزارة محايدة على العملية الانتخابية يعفى الوفد من الظنون التى تحيط بإدارتها، ومع أن حزب الوفد عادة فى غير حاجة إلى تدخل إدارى - فإن الواقع المادى هذه المرة كان يضع الحزب إزاء بقية الأحزاب وسط مساحة معرضة للشك، خصوصا أن الإدارة فى العادة ميالة إلى هوى السلطة، حتى إذا لم تكن السلطة راغبة فى هذا النوع من الهوى!

- يتصل بذلك أن الوفد وحكومته دخلوا إلى منافسة سهلة على أرض مفتوحة، وذلك أغرى كثيرين من الذين يترددون عادة قبل دخول المعارك الانتخابية ومشاكلها ومتاعبها - لكنهم هذه المرة - والسبل ميسرة - راحوا يتقدمون ويلحون وضمنهم عدد من رجال وأبناء العائلات التى دعت ورحبت واستضافت فى مزارع وقصور شمال الدلتا، (عندما أصبحت هذه القصور ملجأ وملاذا بعيدا عن قيود الإضاءة والإظلام فى القاهرة وفى منجاة وأمان من خطر غارات الطائرات الإيطالية والألمانية).

- وكان الأصعب فى الدواعى الموضوعية للمحنة أن الوفد يعود إلى السلطة بعد غياب، لكنه لا يستطيع أن يبدأ على الفور (وكالمعتاد) بتزكية نفسه على حساب غيره، خصوصا فى القضايا الوطنية وهى وقتها موضع المحك والاختبار!

فوزارات الأقلية التى سبقت الوفد (وهى بالفعل أقلية) - هى التى أعلنت ونفذت سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب»، وهى التى نادت بشعارات من نوع «إنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل»، ثم إن قصارى ما تعاونت فيه تلك الوزارات مع الإنجليز هو تنفيذ نصوص - وليس روح - معاهدة ١٩٣٦ التى وقعها «مصطفى النحاس» (باشا) بنفسه، وسماها أمام الناس معاهدة الشرف والفخار (وإن كان الرجل بضميره الوطنى أقل حماسة فى أعماقه مما بدا فى تعبيره) - فقد أخذ الممكن فى الظرف المستحيل (هكذا كان تقديره).

ومهما يكن فإن الوفد هذه المرة لا يستطيع أن يتهم أحدا بالتفريط، ولا أن يشير بأصبعه إلى آخرين يسميهم «برادع الإنجليز» - أو أنه «جورج السادس يفاوض جورج السادس» (كما قيل من قبل عن «عدلى يكن» مع جورج السادس!).

○ وزاد على ذلك أن الطريقة التى جاء بها الوفد إلى الحكم، أخذت تتسرب تدريجيا إلى الناس، وراحت أحزاب المعارضة تستأسد بما تذيع عنها من روايات، وقد بادرت بعض هذه الأحزاب على ضعفها إلى طبع منشورات سبقت دخول الوزراء الوفديين الجدد إلى مكاتبهم، والمنشورات حافلة بتفاصيل ما جرى فى القصر بصيغة المبالغة، ولكنها مبالغة لها أساس من الحقيقة، وتلك أكثر أنواع المبالغات قابلية للتصديق، لأنها تصل إلى العقول ومعها شواهد - تعززها وقائع!

○ ثم إنه كان هناك مناخ عام مختلف وغير صحى خيَّم على الأفق، فقد كانت العادة أن الوفد يجىء إلى السلطة «مظلوما يستعيد حقه»، وفى هذه المرة فإن الملك «فاروق» كان هو المظلوم الذى اعتدى عليه فى قصره - فى بيته وأمام أهله.



و«النحاس» (باشا) ليس رجلا «ساذجا» - «مبروكا» كما كان يروج بعض أنصاره (وخصومه!)، وإنما سياسى ذكى وقادر على «وزن» المواقف، وكان «وزنه» لموقفه صحيحا، عندما أدرك أن أكثر ما يحتاجه الوفد الآن هو «التغطية السياسية» أمام الناس بكل الوسائل، وتلك فى العادة مهمة مهندس الحزب (أى سكرتيره العام «مكرم عبيد» (باشا).)

فهو الرجل الذى يدير عجلة الحزب: يكتب البيانات، ويصك الشعارات، ويختار قوائم المرشحين، ويتصدر لإدارة الحملات الانتخابية عنيفا على خصوم الوفد، فاتحا الطريق مثل مدفعية ثقيلة أمام مرشحيه كى يكتسحوا ويتقدموا ويحتلوا مقاعد البرلمان. لكن زعيم الوفد هذه المرة ليس واثقا فى سكرتيره العام، لأن العلاقة بين التوأمين تأثرت بشروخ زاد اتساعها وتحولت إلى كسور.

وكانت تلك فترة ألم مكبوت وصامت فى حياة رئيس الوفد، فقد كان ممزقا بين شريكة سعادته وشريك جهاده، فضلا عن أنه كان فى أعماقه يحس أنه ليس «فى ثوبه» (على حد تعبير «على الشمسى» (باشا)).

لكن طبائع الأشياء كانت لها قوة اندفاعها فى حد ذاتها، ذلك أن الأجواء التى مهدت لصفقة الحكم، فتحت الأبواب لكثيرين أمسكوا بمواقع السلطة دون أن يكونوا مثقلين بالهموم مثل زعيمه، بل وكان لدى كل منهم جدول أعمال وقائمة فرص.

وعندما انتهى شهر فبراير - أى فى ظرف ثلاثة أسابيع من انقلاب ٤ فبراير ١٩٤٢ - كان انتشار القادمين على مواقع النفوذ سريعا وواسعا:

- فى هذه الأسابيع الثلاثة تعرض ١٥٢٠ من كبار ومتوسطى موظفى الدولة للإحالة إلى المعاش، أو الفصل، أو النقل، وعين بدلهم آخرون من الموثوق بهم، وطالت التغييرات مناصب الإدارة فى القاهرة وفى الأقاليم على السواء.

وبادر السير «ألكسندر كين بويد» (مستشار الأمن الداخلى فى السفارة وكان من الأصل مستشارا لوزارة الداخلية المصرية) بلفت نظر السير «مايلز لامبسون» إلى الآثار السلبية التى تترتب على هذه «التصرفات»، واتصل «مايلز لامبسون» بأمين عثمان (باشا) يطلب إليه أن يتحدث فى الأمر مع «النحاس» (باشا)؛ «لأن تلك التصرفات قد تنسب إلينا بمسئوليتنا عن إعادة الوفد إلى الحكم». ورجع «أمين عثمان» برسالة من «النحاس» سجلها السير «والتر سمارت» فى تقرير له بتاريخ ١٣ مارس ١٩٤٢: «دافع «النحاس» (باشا) عن نقل وفصل هذه الأعداد الكبيرة من الموظفين بأنهم من رجال أحزاب الأقلية وممن ناصبوا الوفد العداء، ولا تستطيع الوزارة الجديدة أن تضبط الأمور فى البلد إلا بمن تثق فيهم، وكذلك لا تستطيع أن

تنفذ سياساتها إلا برجالها، وذلك يحدث فى أعقاب كل انتخابات، وعند تشكيل كل وزارة».

- فى نفس الفترة لاحظ وزير المالية (وهو مكرم عبيد باشا) أن عشرات الطلبات انهالت على وزارة التموين، تطلب تصريحات بتصدير «أرز» و«غزل» و«زيت بذرة قطن» و«سكر» و«صابون» - إلى بلدان عربية وشرق أوسطية مازال التبادل التجارى معها ممكنا، لم توقفه ظروف الحرب. وفى وزارة التموين (وتصدير السلع الغذائية اختصاصها) - كان سيل الطلبات لافتا للنظر، خصوصا أن اسم السيد «أحمد الوكيل» شقيق قرينة رئيس الوفد تكرر فى العديد منها، كذلك وقع سباق على حصص الأسمنت والجلود ومواد الصباغة التى كانت لها سوق سوداء واسعة. وكان معظم الطلب والإلحاح من «أصهار وأنسباء» بتعبير «مكرم عبيد» (باشا). وبوصفه وزير المالية (ومشرفا على وزارة التموين) - فإن «مكرم» (باشا) وحتى لا يتهم بالتعنت - وافق فعلا على بعض الطلبات، ورفض عامدا بعضها الآخر، وتوجهت التظلمات إلى رئيس الوفد.

واكتشف بعضهم أن تجارة الذهب فى العالم العربى مربحة لأن سعره فى مصر أرخص، وكذلك جرت عملية متابعة ورصد تبين بعدها أن هناك خروجا للذهب من مصر على نطاق لفت نظر مدير البنك الأهلى (وكان وقتها يقوم بدور البنك المركزى) - واتصل المستر «جيمس كوك» بمكتب وزير المالية «مكرم عبيد» (باشا) ينبه ويحذر!

ويسجل السير «مايلز لامبسون» فى تقرير له «أنه استدعى «أمين عثمان» ولفت نظره إلى تصرفات لا يمكن وصفها إلا بأنها استغلال للنفوذ». ويروى «مايلز لامبسون» فى تقرير إلى وزير الخارجية البريطانى «أننى أعرف، وكذلك أكد لى «أمين عثمان» أن «النحاس» نفسه برىء من هذه التصرفات، لكن قرينته تتدخل، كما أن بعض أقاربها أفاقون «Rascals» ثم اختص السير «مايلز لامبسون» فى تقريره السيد «أحمد الوكيل» (شقيق قرينة رئيس الوفد) بعدد من «الأوصاف الثقيلة» (لا داعى لترجمتها). وأبدى السفير البريطانى قلقه مرة أخرى من أن المسئولية قد تنسب «إلينا» لأننا جئنا بالوفد. وكان رد «أمين عثمان» أن تلك مسألة يجب أن تؤخذ باحتراس، لأننا لا نستطيع أن نطلب من «الرجل» أن يخاصم بيته!

ثم يسجل السير «مايلز لامبسون» واقعة كاشفة ملخصها أنه:

«فى يوم ٢٧ مايو ١٩٤٣ استقلت السيدة قرينة «النحاس» (باشا) عربة مخصصة لرئيس الوزراء ضمن قطار للسكة الحديدية المصرية ـ وكان فى رفقتها شقيقها السيد «أحمد الوكيل»، ومعها شريك له اسمه «الشويكلى». وكانت عربة القطار مليئة بـ: «السبائك الذهبية»، ومجموعات من النقود الذهبية، وشحنة من الماس والمجوهرات. وكانت القاطرة متجهة بكل عرباتها ـ وضمنها العربة المخصصة لقرينة «النحاس» (باشا) ومعها شقيقها السيد «أحمد الوكيل» ـ إلى فلسطين محمية بالحصانة المكفولة لرئيس وزراء مصر. وفى القدس نزل الجميع بما معهم من حقائب وصناديق، وجرى تسليم كل شىء إلى مجموعة من السماسرة هما، «ميشيل طارابى» و«عمر داود الدجانى»».

ويشير التقرير إلى «أن الماس له أهمية خاصة بالنسبة لعمليات المخابرات؛ لأنه بسبب صغر حجمه وغلو سعره، أسهل فى دفع كبار العملاء من سبائك الذهب لأنها ثقيلة الوزن، وأوراق النقد التى لا يثق فيها أحد، خصوصا أزمنة الحروب!».

ثم يكون تعليق السير «مايلز لامبسون» عن هذه الوقائع وغيرها فى تقريره السنوى إلى وزير الخارجية البريطانية فى ختام سنة ١٩٤٣، قوله بالحرف:

«ليس لدى شك فى أن حكومة الوفد فى صراعها مع الملك، قامت باستغلال كل الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الحزب وأعضائه، وفى عملها ذلك فإن هذه الحكومة أضرت بعناصر الاستقرار فى البلاد. ومن سوء الحظ أن الوفد لم يعد يملك الحماسة التى تؤهله للإخلاص اللازم للإصلاح السياسى والاجتماعى. والحقيقة أن الوفد الآن لم يعد يؤيده إلا مجموعة مصالح متنوعة، لها شهية مفتوحة على الآخر، وبعضها بلا مثل أعلى ولا خلفية ثقافية حتى أنه أصبح مثل Tamany Hall (هو مقهى للشراب اشتهرت حجراته الخلفية المعبأة بدخان التبغ ـ بأنها مجال الصفقات المشبوهة بين النفوذ السياسى والانتفاع المالى)، وقد أصبحت هذه البارات نموذجا للفساد فى عصر الرئيس الأمريكى «هاردنج» ـ وكان من أسوأ عصور السياسة الأمريكية».

يستطرد السير «مايلز لامبسون» فى تقرير لاحق (٧٣١) ـ إلى القول:

«إن حكومة الوفد أبعد ما تكون عن الكفاءة، لكنها الأقدر على مواصلة «تقديم البضاعة» but they continue to deliver the goods، ونحن لا نستطيع نسيان موقفهم أيام العلمين، مضافا إلى ذلك فإنى أظن أن الأغلبية مازالت معهم!



وفى الفترة نفسها وقعت تصرفات لم يكن فى مقدور السفير البريطانى أن يلفت النظر إليها لأنه كان المسئول عنها. وفى تقرير له بتاريخ ٢ أبريل ١٩٤٢ يكتب السير «مايلز لامبسون» ما نصه: «بناء على طلب منى تشكلت لجنة مشتركة لتنسيق التصرف فى المواد الغذائية. وعقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها يوم ١٤ فبراير، واتفقنا على أن تدخل هيئة التموين البريطانية فى السوق المصرية مشترية للقمح بسعر ٣ جنيهات للأردب، وهو السعر الذى حددته الحكومة. ونفس الشىء بالنسبة للأرز والقطن».

ولحق بذلك أن «أحمد محمد عبود» (باشا) وهو رئيس مجلس إدارة شركة السكر، عقد اتفاقا مع هيئة التموين البريطانية يبيعها بمقتضاه «مائة ألف طن من السكر» سنويا. وكان «مكرم عبيد» (باشا) هو الذى لفت نظر السفير البريطانى على خطورة هذه التصرفات بوصفه وزيرا للمالية، وكان رأيه وقد أبلغه فى الوقت نفسه لأمين عثمان (باشا) - «أن هذه الصفقات سوف تؤدى إلى نقص فى المواد يتحول بالتكرار إلى أزمة، تتحمل حكومة الوفد مسئوليتها، وإذا دافعت عن نفسها بأنها مسئولية الإنجليز - وقعت فى «فخ» لا تستطيع النجاة منه».

وينقل «أمين عثمان» (باشا) ملاحظات «مكرم» (باشا) إلى السير «مايلز لامبسون»، ويكون رده: «أولا نحن فى العام الماضى قمنا بتسليف الحكومة المصرية كميات من القمح بسبب نقص المحصول. وثانيا فإن ظروف الحرب فى «العلمين» استدعت اعتماد بريطانيا على حليفها المصرى بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ - التى وقعها «مصطفى النحاس» بنفسه»!

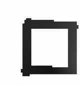
- وإلى جانب ذلك، وقعت تصرفات أخرى بطلب من السفير البريطانى، وأولها سلسلة من الاعتقالات، فلم تمض على وزارة الوفد غير أيام (يوم ١٢ فبراير) حتى صدر أمر الحاكم العسكرى «النحاس» (باشا) (بوصفه رئيسا للوزراء) باعتقال

«على ماهر» (باشا)، والنبيل «عباس حليم»، و«محمد طاهر» (باشا) رئيس مجلس إدارة نادى السيارات وابن عمة الملك، والأمير «عمر الفاروق» (من آل عثمان). وكان المزعج فى اعتقال «على ماهر» أنه كرئيس سابق له مصادر فى وزارة الداخلية، ولذلك عرف مبكرا بصدور أمر اعتقاله وأن توقيته هذه الليلة، ونزل من بيته مسرعا إلى مبنى مجلس الشيوخ يلجأ إليه باعتباره عضوا فيه، وظنه وهو يدخل رحابه أنه تحت حماية إضافية إلى جانب الحصانة المكفولة لأعضاء البرلمان. لكن أوامر «النحاس» جاءت صريحة: «اقبضوا عليه أينما كان»، وروى «النحاس» (باشا) لضيوف على العشاء فى بيته ليلتها (بينهم أحمد عبود باشا ـ وأمين عثمان باشا) ما حدث وهو يلخص رأيه فى الأمر كله: «أن على ماهر جرى إلى مجلس الشيوخ بتصور أن الحصانة تحميه، وهذا شغل تياترو ـ لا أقبله!».

وبالفعل فإن البوليس اقتحم حرم مجلس الشيوخ واعتقل «على ماهر» (باشا)، وتوالت بعدها الاعتقالات.

ـ يتبين أيضا أن المخابرات البريطانية M.I.S تعمل بنشاط فى مصر، وذلك يمكن أن يكون من طبائع الظروف ـ لكن تقارير السفارة ما تلبث أن تسجل وصولا إلى مصر ونشاطا وترتيبات يقوم بها الجنرال د.س. «هوليس»، وهو رئيس M.I.S، وتلك هى الهيئة المشرفة على الأمن الداخلى فى بريطانيا، وهى مماثلة لـ " F.B.I مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية». وكان أهم ما قام به الجنرال «هوليس» فى مصر أنه احتل جناحا فى مبنى مصلحة التليفونات المصرية، ووضع فيه أجهزة تابعة لإدارته، تقوم بالتنصت والتسجيل ـ وتلك أول مرة فى مصر ـ بجهاز رقابة على التليفونات يتابع ساسة مصريين، بعضهم فى القصر الملكى نفسه، وبعضهم من خارجه، وممن تعتقد الـ M.I.S باحتمالات أن تكون لهم علاقات مع «الأعداء»!

وكان حكمدار بوليس القاهرة الإنجليزى «راسل» (باشا) يعرف ويتابع، وإن لم يظهر دليل فى الأوراق أنه أخطر أحدا من رؤسائه المصريين بما فيهم وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين».



ومن ذلك كله ومن غيره، ما كان «مكرم» (باشا) متأكدا منه فى حينه أو عرف به فيما بعد واطلع على وثائقه، فإن الرجل لم يكن راضيا، وكانت أسباب عدم رضاه تتراكم كل يوم!

كان «مكرم عبيد» (باشا) يخسر المعركة على عقل «النحاس» (باشا) وقلبه، لأن «صديق العمر» وقع فى مأزق إنسانى، فهو الآن فوق الستين، وقد اقتصت منه سنوات الجهاد ضرائبها. وكان مناه أن يستريح ويسعد، لكن الراحة مستحيلة، والسعادة مؤرقة، والسبب أن «مكرم» لا يسكت. وطبقا لما قاله «النحاس» ووصل إلى أسماع «مكرم»: «لقد بدأ «مكرم» فى الأول ينق بالشكوى مثل الضفادع، وهو الآن ينفث السم مثل الأفاعى».

وكان القصر جاهزا للحركة، وكان الكاردينال الملكى فيه «أحمد محمد حسنين» (باشا) متأهبا.

وجرى وضع خطة عمل تصور فيها «حسنين» (باشا) أنه يقدر على ضرب عصفورين بنفس الحجر (والغريب أنه وهو يسعى إلى تنفيذ خطته بدا كما لو أنه مطلع على فكر «النحاس» (باشا):

- العصفور الأول هو انتزاع «مكرم عبيد» من قلب الوفد إلى خارجه، وفى الواقع فتلك ليست رمية حجر - بل سكينا يقتطع من جسم الوفد، فخروج «مكرم» الآن من الوفد أكبر من أى خروج سبق من الوفد بلا استثناء، وذلك فى حد ذاته انتصار كبير. ثم إن «مكرم» (باشا) - جاهز للخروج وقد تدرج موقفه من «مندهش» إلى «معاتب»، ومن «ساخط» إلى «غاضب»، ومن «رجل لا يستطيع أن يقبل مثل هذه الأوضاع» إلى «رجل لم يعد أمامه غير الخروج منها»، والتفصيل الوحيد الباقى هو كيف يمكن تهيئة السبل لذلك.

- العصفور الثانى تقدير «حسنين» (باشا) أنه إذا استطاع تحويل موقف «مكرم عبيد» (باشا) من كونه خروجا «من» الوفد بحيث يصبح خروجا «على» الوفد، وبحيث يتحول من شقيق وشريك إلى معارض وعدو - إذن فتلك بداية الهجوم المضاد على «مصطفى النحاس» (باشا)، وبالتبعية على الذين جاءوا به أى السير

«مايلز لامبسون». وإذا أمكن التخطيط جيدا لمراحل هذا الهجوم المضاد بحيث لا تتسرب قوة الدفع منه، فقد يصبح الخطوة الأولى على الطريق الطويل إلى «الإقالة»!



ولتحقيق هدف خروج «مكرم» «من» الوفد، وتحويله إلى خروج «على» الوفد، كانت خطة المعركة إجراءات متوالية:

- يستقيل «مكرم عبيد» من الوفد ويسبب استقالته بأسلوب لا يحتمل الظنون.

- وقبل أن يستقيل - ومن موقعه فى السلطة - يتعين عليه أن يعد ملف أسباب استقالته بوقائعها ومستنداتها.

- وهذه الأسباب يمكن أن تتحول إلى «عريضة» يقدمها «مكرم» (باشا) «لملك البلاد» باعتباره المرجع الدستورى الأعلى فى ظرف خلل رزئ به الوطن.

- وبعدها يقوم الملك بإخطار رئيس الوزراء (مصطفى النحاس) بمحتوى العريضة التى تلقاها من رجل لا سبيل إلى الشك فى أنه كان قريبا، ولا سبيل إلى التشكيك فى أنه كان عارفا، فهو سكرتير الوفد الملقب بـ: «المجاهد الأكبر»، وهو الوزير الأقوى فى الحكومة حتى هاله ما رأى ومن ثم اشتكى، واحتج، ثم إنه الآن - وبلا خيار آخر مفتوح أمامه - جاء يعرض على «مليك البلاد» وعلى الرأى العام أثقالا زادت وطأتها على ضميره الوطنى، والوفدى، والإنسانى!

وخطة «أحمد حسنين» ساعتها أن يكون التوجيه الملكى إلى رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» - إبلاغه أنه مسئول عن سمعة البلد وسمعة الوزارة، وليس أمامه غير إبلاغ النائب العام كى يتولى التحقيق فيما أورده «مكرم عبيد» من وقائع بالمستندات فى عريضته.

وإذا بدأ النائب العام تحقيقا - فمعنى ذلك أن الباب انفتح على مصراعيه لإصابة الوفد ورئيسه وأسرته وأنصاره!

وكانت تلك فى التخطيط: افتتاحية المعركة، وبعدها تكون الحركة وفق ما تتيحه الفرص، وتمكن منه تداعيات الأفعال وردود الأفعال.



ومثل أى معركة كانت المفاجأة هى العنصر الأهم فى تنفيذ الخطة، بمعنى أن التحضير لابد أن يُحاط بأقصى درجات السرية والكتمان، وبالفعل أمكن ترتيب قناة اتصال سرى بين القصر الملكى و«مكرم عبيد» (باشا)، بحيث لا يراها أحد لا «النحاس» (باشا) ولا وزراؤه ولا القلم المخصوص (الأمن السياسى) فى وزارة الداخلية، وجاء الترتيب محكما.

فقد كان أحد الأمناء فى الديوان السيد «على الحمامصى» شقيقا للصحفى الأقرب من «مكرم عبيد» (باشا) - الأستاذ «جلال الحمامصى».

وبدأت قناة الاتصال تعمل خفية والسجلات تتضخم بالوقائع والتصرفات والتفاصيل والمستندات والتهم: من الرضوخ للإنجليز، إلى الرضوخ للأنسباء والأصهار والأقارب، إلى فصل ونقل وتعيين مئات فى وظائف الدولة الكبرى بالاستثناء أو بغير استحقاق، إلى وقائع استغلال النفوذ عن طريق أذونات التصدير والاستيراد، واحتكار السلع للمضاربة فى السوق السوداء - إلى غيره - والقائمة طويلة.

واكتمل السجل واختير له عنوان «الكتاب الأسود»، وأضاف «مكرم» (باشا) فى اللحظة الأخيرة للعنوان جزءا آخر يكتمل به السطر: «للعهد الأسود».

كان التحضير لهذه المعركة السياسية الداخلية يجرى فى السر بين «مكرم» و«حسنين»، لكن معركة كبرى فى مسار الحرب العالمية الثانية - كانت على وشك أن تبدأ، ومسرحها صحراء مصر الغربية، ذلك أن ربيع سنة ١٩٤٢ شهد هجوما صاعقا شنه الماريشال الألمانى «إروين روميل»، وفوجئ به قائد القوات البريطانية والحليفة الماريشال «أوكنليك» (من أصل نيوزيلندى)، وفى اندفاعة واحدة نفذت قوات الفيلق الأفريقى الألمانى من طبرق إلى العلمين، وهناك تمهلت الحركة استعدادا لاندفاعة أخرى تأخذها إلى الإسكندرية ثم إلى قناة السويس (بينما تترك القاهرة

للقوات الإيطالية يدخلها موسولينى على حصان أبيض وصل فعلا بالطائرة إلى مرسى مطروح ينتظر وصول راكبه الذى قرر (كما تكشف الوثائق الإيطالية) أن يتخذ لنفسه لقب «حامى الإسلام» (على مثال نابليون قبله).

كان الجيش البريطانى يرتب لوقفة فى «دلتا النيل»، وكانت السفارة البريطانية تحرق أوراقها المهمة استعدادا للرحيل، وراح السير «مايلز لامبسون» يطرح - على لجنة الحرب التى يرأسها الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط - عددا من الأسئلة العاجلة:

١ - هل يأخذون الملك «فاروق» فى حالة الانسحاب معهم، وكيف إذا رفض؟ (ونفس الشيء مع «النحاس» (باشا) ونفس السؤال؟).

٢ - إلى أين الانتقال؟ إلى الخرطوم (فى السودان) كما يقترح بعضهم - أو جنوب أفريقيا كما يقترح البعض الآخر؟

٣ - إلى أين ينقل احتياطى الذهب المصرى فى البنك الأهلى قبل إخلاء القاهرة - إلى الخرطوم أو إلى جنوب أفريقيا مرة أخرى؟!

٤ - متى وكيف يمكن إخطار «الحكومة المصرية» بأن خطط الدفاع عن مصر تقتضى نسف القناطر الخيرية لإغراق دلتا النيل كى تتحول إلى بركة من طين يصعب فيها زحف المدرعات وجرارات المدافع الثقيلة!

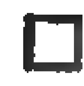
وكان القصر الملكى يتابع.

وكان «النحاس» (باشا) يسمع، وفى الحقيقة فإنه مع غياب «مكرم عبيد» ومع الفراغ الذى تركه فى الوفد وفى الوزارة، فإن «النحاس» (باشا) لم يعد يجد متحدثا معه غير «أمين عثمان» (باشا) - و«أمين عثمان» (باشا) ينقل رأى السفارة البريطانية - و«النحاس» (باشا) متحير.

كان القصر مازال يتلقى تأكيدات يقدمها السفير وعدد من كبار الضباط البريطانيين فى القاهرة، ملخصها أن الجبهة فى صحراء مصر الغربية سليمة، وأن «روميل» يحتاج إلى قدر كبير من «الحظ» لاختراقها ودخول الإسكندرية!

ومع ذلك فإن القصر كان أمام سؤال لا يستطيع الاعتماد على التقديرات، والافتراضات بماذا؟ وإذا؟ وأشار «حسنين» (باشا) أكثر من مرة فى لقاءات له مع «والتر سمارت» المستشار الشرقى للسفارة «أن الملك فى كل الظروف يشعر أن مكانه مع شعبه».

وكان «النحاس» (باشا) يسمع ويتصرف بطريقته وهو بدوره جعل الإنجليز يعرفون أنه لن يخرج من «البلد».



ووقع تلك الأيام مشهد من أطرف ما عرف التاريخ المصرى الحديث، والمشهد حوار جرى بين «مصطفى النحاس» رئيس الوزراء من ناحية، ومن الناحية الأخرى «عبد الخالق حسونة» (باشا) محافظ الإسكندرية من الناحية الأخرى (وقد أصبح «حسونة» (باشا) أمينا عاما لجامعة الدول العربية).

وجرى الحوار حين اتصل «عبد الخالق حسونة» (بوصفه محافظا للإسكندرية) برئيس الوزراء يقول «إن مدير المباحث فى المحافظة أبلغه أن إحدى الدوريات الألمانية وصلت إلى منطقة الدخيلة على طرف الإسكندرية»، وأنه (مدير المباحث) عندما طلب من ضابط الاتصال البريطانى تأكيد الخبر ـ نفى له الضابط البريطانى صحة ما بلغه. لكن محافظ الإسكندرية يرى أن الوضع بالغ الخطورة ولا يعرف «ماذا يفعل إذا أطبق «روميل» على مدينته ـ وماذا تفعل الإدارة وفيها البوليس إذا وجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام القوات الألمانية؟ ورد رئيس الوزراء بقوله «لا تدخلوا فى قتال». وأراد المحافظ أن يستوضح «وإذا طلبوا أن نسلم سلاح البوليس»، ورد «النحاس» (باشا) «لا تسلموا السلاح!».

وكان «حسونة» (باشا) يريد أن يستوثق، فقال «وإذا حاولوا نزعه منا بالقوة؟» ورد «النحاس» (باشا) «تصرف يا أخى. تصرف!»

ولم يكن ذلك مما يمكن أن يتصرف فيه محافظ الإسكندرية، وهكذا عاد الرجل يطلب توجيهات محددة، وهنا قال له «النحاس» (باشا) «رأيى عندما تتأكد من صحة

البلاغ، أن تسبق وتذهب بنفسك إلى القائد الألمانى «روميل» وتسلم له «مفاتيح المدينة» وتبلغه أنها مدينة مفتوحة»!

واتصل «حسونة» (باشا) بالديوان الملكى يطلب مشورة إضافية من «حسن يوسف» (باشا) (وكيل الديوان وعديله فى الزواج)، وشرح «حسونة» (باشا) مشكلته: «الإسكندرية ليس لها باب، وبالتالى ليس لها مفتاح، ووضع أى «مدينة مفتوحة» يقتضى إعلانا دوليا مسبقا يعترف به الآخرون بموجب اشتراطات متفق عليها. وفضلا عن ذلك فإنه («عبد الخالق حسونة») لا يعرف كيف يتأكد من البلاغ، ثم يسبق بالتصرف ويذهب بنفسه إلى لقاء «روميل» وسط معركة هائلة يتقرر بها مستقبل البحر الأبيض المتوسط كله وما حوله؟!

وتلقى «حسونة» (باشا) توجيها من القصر «بأن ينتظر فى مكانه ولا يفعل شيئا لأن الحوادث نفسها وفى الوقت المناسب سوف تقرر له جواب سؤاله وتحدد أمامه: كيف يتصرف!»



ومن حسن الحظ أن معركة البحر الأبيض لم تعد مجرد معركة، وإنما أصبحت نقطة تحول كبرى فى مجرى الحرب، فقد انتصرت قوات الجيش البريطانى الثامن تحت قيادة الماريشال «مونتجمرى»، بينما تراجع الفيلق الأفريقى وقائده الماريشال «روميل»، وتواصل التقدم والتراجع حتى أصبح انسحابا ألمانيا وإيطاليا كاملا من كل أفريقيا!

ويظهر أن معركة «الكتاب الأسود» كانت تنتظر الحسم فى معركة البحر الأبيض، ذلك أن أصوات المدافع التى خفتت وتلاشت أصداؤها بابتعاد ميادين القتال إلى ليبيا وتونس- أخلت الأجواء فى القاهرة بلا حرج لمعركة «الكتاب الأسود»، وكانت الأوراق والمستندات قد اكتملت فى ملفات استقرت فى خزينة رئيس الديوان الملكى. وجاء يوم قدم فيه «مكرم عبيد» (باشا) استقالته من الوزارة وخرج ومعه عدد كبير من رجاله وأنصاره، وكان خروج «مكرم عبيد» (باشا) أكبر قلق فى تاريخ الوفد، بل وتحول إلى كسر بحساب الظروف التى خرج فيها.

وقصد «مكرم» (باشا) إلى القصر وليس فى يده شىء، ودخل مكتب رئيس الديوان، وخرج وفى يده ملف متضخم بما فيه، وتوجه نحو مكتب الملك «فاروق» ليقدم له ما يحمله على شكل عريضة مرفوعة «إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك».

وذاع النبأ فى المحافل السياسية المصرية بسرعة البرق.

وقام «فاروق» بنفسه بعد أيام. وكان السير «مايلز لامبسون» على موعد معه يقدم له زائرا كبيرا. بانتهاز الفرصة وأعطاه نسخة من العريضة، وكتب «مايلز لامبسون» يقول: «لقد كان سخفا منه أن يحرجنى بإعطائى هذه الأوراق!»، واستطرد «لامبسون» «إننى سمعت عما تحتويه من فضائح وكلها مما يمكن أن يقع فى مجتمعات الشرق الفاسدة، والشره الطامع بين أصحاب النفوذ إلى كسب المنافع الشخصية».

وبينما كان السفير خارجا من مكتب الملك، جاءه الأمين الخاص المناوب، برجاء من «حسنين» (باشا) يرجوه المرور خمس دقائق على مكتبه، وتوجه «مايلز لامبسون» إلى مكتب «حسنين» (باشا) الذى بادره بقوله «ألا تعتقد سير «مايلز» أن مصر تستحق حكومة أنظف؟ لقد كنا نعذركم فى تأييد هذه الحكومة عندما كان «روميل» على الأبواب، والآن ألا ترون أن الموقف تغير؟!

ورد السفير البريطانى بقوله: «لماذا تصرون على دفع الملك إلى صدام مع وزارة تمثل الأغلبية فى بلده. لم يتعلم القصر حتى الآن درس احترام الدستور من أيام الملك «فؤاد» و«زغلول» حتى الآن.

ورد «حسنين» قائلا: «لكن الوضع الآن مختلف؛ لأن الشعب مع الملك، أى أن الملك «فاروق» الآن هو فى الموضع الذى كان فيه «سعد زغلول». فى حين أن «مصطفى النحاس» الآن فى الوضع الذى كان فيه الملك «فؤاد».

ورد «مايلز لامبسون» «بأنه ليس متأكدا من هذه الفرضية، ثم أضاف بحدة: «إن الحرب مازالت مستمرة، والقوات المتحالفة فى مصر لها ضروراتها. وعلى أى حال

فإنه لا يمكن أن تتخذ اتهامات «مكرم» على علاتها حجة ضد «النحاس»، لأن الأمر يحتاج إلى تحقيق وليس أكثر الآن.

وتحولت معركة الكتاب الأسود إلى مواجهة:

(رأى «النحاس» (باشا) أن النائب العام لا اختصاص له فى تحقيق ما ورد فى الكتاب الأسود (كما يطلب الملك)، وإنما الاختصاص للبرلمان حيث يستطيع «مكرم» أن يحول عريضته إلى استجواب للوزارة أمام مجلس النواب (وكان ذلك رأى اثنين من فقهاء الوفد وقتها: «أحمد نجيب الهلالى» (باشا) وزير المعارف. و«محمد صبرى أبو علم» (باشا) وزير الحقانية).

(وحاول القصر أن يعاند ويصر على أن يكون البلاغ للنائب العام؛ لأن هناك فى التصرفات جرائم، وفى النهاية لم يكن القصر على استعداد لتفويت الفرصة وتضييع الوقت فى جدل قانونى حول الاختصاص: النيابة العامة أو البرلمان. والظن أن الطرق على الحديد وهو ساخن مفيد فى أى مكان!

وكذلك فاز النحاس (باشا) بما أراد، ومن منظور القصر فإن عملية «الطرق على الحديد وهو ساخن» بدأت فى شكل استجواب قدمه «مكرم عبيد» (باشا)، (وكان المشهد مأساة إغريقية بين صديقين قديمين - توأمين فى الروح - وقعت الفتنة بينهما، وتحولت الفتنة إلى قتال وقتل!).

....

....

[كانت معركة «الكتاب الأسود» أول تجربة مباشرة لى مع الحياة السياسية المصرية، وكان رئيس التحرير الذى قضيت معه فترة التأهيل العملى للاشتغال بالصحافة وهو رئيس تحرير الإجيبشيان جازيت «هارولد إيرل» من مدرسة فى المهنة تعتقد أن «صنع صحفى» يجب أن يبدأ أولا بالعمل فى تغطية أخبار الجريمة، فتلك فى رأيه - نظرة بالعمق إلى المأزق الإنسانى على مستوى الأفراد - تليها فترة ثانية فى تغطية أخبار الحرب لأنها فى رأيه أيضا - رؤية بالعمق إلى مأزق المجتمعات فى صراعها مع غيرها، وبعد ذلك يكون اقتراب الصحفى - (إذا توافر لديه

لاستعداد) - من السياسة، بدءًا من «البرلمان» لأنه الساحة التي يتبين فيها تجليات الفعل السياسي - سواء عند صلاحه أو عند فساده.

ومثل غيري مشيت على نفس الخطى، وكان أول تجربتي في البرلمان - بعد الجريمة والحرب طوال سنة ١٩٤٢ - تغطية استجواب «الكتاب الأسود» من شرفة الصحافة في مجلس النواب، جالسا بين اثنين من كبار الصحفيين المصريين. الأستاذ «كامل الشناوي» مندوب الأهرام (وكان المقعد الأول من الشرفة محجوزا باستمرار لهذه الجريدة الأعرق بين صحافة مصر، في حين كان المقعد الثاني مخصصا للإجيبشيان جازيت، وذلك هو المقعد الذي جلست يومها عليه) - إلى جانب السيدة «روزاليوسف» التي جاءت تتابع الاستجواب (وكان ذلك أول لقاء لي بالاثنين).

ومن شرفة الصحافة صيف سنة ١٩٤٣ ألقيت أول نظرة على الساحة السياسية المصرية، حين بدأ «مكرم عبيد» (باشا) يعرض وقائع استجوابه، وبدا لي الرجل لأول وهلة متوترا، مشدود الأعصاب، يمسك نفسه بصعوبة بالغة، ويبتسم ابتسامات يختلط فيها انفعال يحاول صاحبه كبته، وافتعال للتماسك لا يستطيع صاحبه إحكام السيطرة عليه. ومع أن الصخب الذي ووجه به «مكرم» (باشا) كان شديدا، فلم يكن ذلك في حد ذاته كافيا لشرح الحالة العصبية لسكرتير الوفد السابق كما رأيناها من شرفة الصحافة.]

....

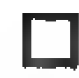
....

[وفيما بعد بسنوات - وحين أتيح لي أن أتعرف على «مكرم» (باشا) سمعت منه تفسير ما استغربته في أوانه - فقد قال «مكرم» (باشا) ما مؤداه أن: «إلى شهور قليلة مضت كان هؤلاء الصاخبين من رجاله هو - «مكرم» (باشا) - يوجههم، وهو يصك الشعارات التي يهتفون بها، وهو يحدد لهم ماذا يفعلون وأين يذهبون؟ ومع أن بعضهم الآن أعضاء في مجلس النواب، فهم في نظره «مشاة الوفد المشتبكين مع خصومه في الشارع» (ينظمون المظاهرات ويقودونها ويطلقون الشعارات ويحركون تنظيمات الحزب في الجامعات وفي النقابات العمالية) - والآن كان

رئيسهم النائب «حسن ياسين» يقود عملية تحريض ضد «مكرم» (باشا) داخل قاعة مجلس النواب، وكان المنظم لصخب الشوشرة والمقاطعة وإرباك السياق الذى اختاره صاحب الاستجواب لعرض موضوعه.]

....

....



وكان «مكرم عبيد» (باشا) قد قسم استجوابه إلى عدة محاور:

١ - الحصول على الثراء عن طريق النظارة على الأوقاف.

٢ - استغلال أملاك الدولة ضد المصلحة العامة وضد القانون.

٣ - التستر على فساد انغمس فيه «أصهار وأنسباء».

٤ - تفشى الوساطة والرشوة والتلاعب فى شئون الوظائف، بما فى ذلك تعيين العمد والمشايخ، وحتى إلحاق الطلبة بالمدارس والجامعات. وتعطيل تنفيذ الأحكام القضائية.

٥ - الشبهات الظاهرة فى صفقات التموين سواء للسوق السوداء فى مصر أو للتصدير، (أو التهريب) خارج الحدود.

٦ - وقائع استغلال شخصى صغير (مثل قيام السفارة المصرية فى لندن بشراء معطف فراء لقرينة رئيس الوفد من أحد محلات بوند ستريت). وكذلك قبعات رأس لمختلف المناسبات. (ومن المفارقات أن السفير المصرى فى لندن ذلك الوقت كان نفسه «حسن نشأت» (باشا) كاتب تلك التقارير المستفيضة قبل سنوات من برلين، الذى تحدث فيها عن سوء اختيار السيدة «أم السعد» مربية «زينب هانم الوكيل» لقبعات قرينة رئيس الوفد أثناء زيارة رسمية لألمانيا سنة ١٩٣٧).

٧ - فضائح المحسوبية والاستثناءات (وذلك هو الوصف الذى اختاره المؤرخ المتميز «الدكتور يونان لبيب رزق» فى كتابه «الوفد والكتاب الأسود»)، وذلك بإجراءات

فصل ونقل لمئات ومئات من الموظفين صنفهم الوفد أنصارا لخصومه - مع تعيين آخرين بدلهم يستطيع الوفد أن يطمئن إليهم!

وكان فى الأسئلة والأجوبة ما يمس «النحاس» (باشا) شخصيا، مثل النِظارة على الأوقاف، ومثل انتقاله من مسكنه فى مصر الجديدة (قريبا من بيت مكرم عبيد باشا) إلى بيت آخر فى جاردن سيتى (مواجه لبيت فؤاد سراج الدين باشا)، وكان هذا البيت الجديد فى جاردن سيتى مدرسة للتدبير المنزلى تابعة لوزارة المعارف، وتقرر إخلاء المدرسة لكى يتمكن رئيس الوفد من تأجيره وسكناه، (والبيت الآن مقر لجمعية أصدقاء الفنون الجميلة) - وقد وقف «النحاس» (باشا) بنفسه يدافع عن تصرفه قائلا لأعضاء المجلس بالحرف: «وأنتم تعرفون أن زعيمكم لا يحب من المسكن غير المريح، ولا من الملبس غير المليح».

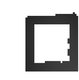
....

....

[ووصل صدى هذه العبارة إلى سمعى وإلى شعورى، مستغربا (فقد كنت ولا أزال أحتفظ للرجل ولدوره - وحتى لظروفه - بتقدير لم أخفه فى أى وقت!)]

....

....



وتوالت مراحل الاستجواب، وما تلاه من مناقشات - فيها ما يثير الدهشة مرات، وفيها ما يبعث عن الحزن أحيانا، فقد كانت المأساة الإنسانية (شبه الإغريقية) - وراء المشهد فى قاعة مجلس النواب المصرى - دامية وراء الصور وخلف الظواهر.

....

....

[لكن المشهد الذى لم أستطع إبعاده عن خيالى (ولا عن مشاعرى) جاء قرب نهاية معركة «الكتاب الأسود».

كان مشاة الوفد الذين حاولوا قطع الطريق على «مكرم» (باشا) عند عرض استجوابه قد انتقلوا من الدفاع إلى الهجوم بتوجيهات من قيادتهم، وكذلك تقدم أحد نوابهم بسؤال إلى وزير المعارف، وهو وقتها «أحمد نجيب الهلالى» (باشا) عن عملية صنع أثاث فى مدرسة الفنون التطبيقية لبيت «أحمد حسنين» (باشا). ثم إن صاحب البيت - رئيس الديوان الملكى - لم يسدد ثمن ما طلبه رغم أنه استلمه، وكان واضحا أن السؤال والجواب كلاهما غارة وفدية مضادة على أكبر مواقع القصر الملكى (رئيس الديوان). وقام «الهلالى» (باشا) يرد على السؤال. والحقيقة أنه ثبت التهمة وتركها معلقة فوق رأس «حسنين» (باشا)، وهنا وقف عدد من نواب الوفد يعلقون على هؤلاء الذين يتهربون من ديونهم على حساب الدولة. وأحسست من تعليقات هامسة أسمعها من الناحيتين (الأستاذ كامل الشناوى والسيدة روزاليوسف) أن التحدى الوفدى للقصر قد خرج سافرا، وأصبح مخاطرة على أرض مجهولة (خصوصا أن السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» كان قد وضع نفسه فى موضع الحكم بين الوزارة والسراى!).

وبعد ظهر اليوم التالى عدنا كما أصبحت العادة على مدى أسابيع - إلى مقاعدنا فى شرفة الصحافة، وأمسكت نسخة من مضبطة اجتماع المجلس بالأمس، ورحت أقرؤها مستغربا فقد وجدتها خالية من أى ذكر لما رأيناه وسمعناه بالأمس فقط. ولاحظ الأستاذ «كامل الشناوى» أننى أقلب الصفحات وأعيد تقليبها، فقال لى وللسيدة روزاليوسف وهى بجانبى من الناحية الأخرى «لن تجدوا شيئا، لأن كله حُذف من المضبطة وسوف نرى ونسمع الآن عجبا».

وكان كذلك بالفعل(!) فلم يلبث أن وصل إلينا أن المستشار الشرقى للسفارة البريطانية السير «والتر سمارت» جاء إلى مجلس النواب قبل منتصف الليل أمس، وقابل «عبد السلام فهمى جمعة» (باشا) رئيس المجلس، الذى استدعى من بيته يتلقى منه ما لديه، ومؤداه «أن السفارة البريطانية ترى أن ما دار من مناقشات بالأمس يمثل استفزازا «لملك البلاد» يستحيل قبوله، بالنسبة للسفارة البريطانية وسفيرها. والقرار أنه لابد من اعتذار علنى عنه». واتصل رئيس مجلس النواب برئيس الوزراء، يوقظه من نومه، وفهم «مصطفى النحاس» (باشا) أن السفارة

البريطانية تلوح باستعدادها لرفع يدها، تاركة الملك يرد العدوان على رئيس ديوانه بالطريقة التى يراها مناسبة. وبعد اتصالات تدخل فيها «أمين عثمان» (باشا) ودخل فيها «فؤاد سراج الدين» (باشا)، أمكن التوصل إلى حل وسط يكون بمثابة اعتذار صامت من الوفد: حزبا وحكومة، وهذا الحل الوسط حذف كل ما دار بشأن رئيس الديوان الملكى من مضبطة المجلس وتم ذلك. وطبعت مضبطة الجلسة وكأن شيئا لم يكن!

ولما كانت العادة أن تبدأ كل جلسة لمجلس النواب بالتصديق على مضبطة الجلسة السابقة ـ فإن النائب البرلمانى اللامع والصحفى الكبير الأستاذ «فكرى أباظة» رفع يده مستأذنا فى الكلام يقول «إن مضبطة جلسة الأمس التى وجدها أمامه اليوم ليست صحيحة، لأنها خالية من أى ذكر لوقائع وكلمات «رأيناها جميعا» بالأمس و«سمعناها». وصدر زعيق وصياح من بعض أعضاء المجلس (مشاة الوفد فى الشارع)، ودعواهم أن «المضبطة صحيحة»، وأن ما نطق به «فكرى أباظة» كذب وافتراء، ثم تكررت النداءات على «فكرى أباظة» «اقعد.. اقعد». لكن «فكرى أباظة» لجأ إلى رئيس المجلس يوجه له خطابه ويستشهد بكل من يراهم أمامه، وفى المقدمة منهم رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» (باشا) الذى كان جالسا على المقعد الأول لمقاعد الحكومة (وكان فكرى أباظة يتكلم من الصف الثانى من مقاعد المعارضة)، وتضايق «النحاس» (باشا) وزاد ضيقه، حتى راح بصوت خافت، تنبئ به حركة الشفاه أكثر مما تنطق به أصوات الحنجرة «اقعد.. اقعد يا ابن الـ ...».

وسمع «فكرى أباظة» ورأى (ولمحنا نحن فى شرفة الصحافة ولاحظنا)، وهكذا سأل موجها الكلام مباشرة «هل صحيح ما سمعت منك يا رفعة الباشا؟»، ورد «النحاس» بصوت مسموع «أيوه صحيح.. صحيح»، وأراد الأستاذ «فكرى أباظة» أن يمسك باللحظة ويسجل. وكذلك كرر سؤاله للنحاس (باشا) «ما هو الصحيح يا رفعة الباشا.. وماذا قلت؟». ولمح «النحاس» (باشا) أن ذلك البرلمانى الواعى نصب له فخا، فتحفظ، ولكنه أصر على القول: «صحيح.. صحيح»، ولم يزد.

....

....

[وبجوارى سمعت صوت «كامل الشناوى» يعلق بعفويته «يا نهار أسود»!]

....

....

[وكان رئيس مجلس النواب يطلب من المجلس أن يقرر إخراج «فكرى أباظة» من القاعة لأن مسلكه «شائن» ولا يليق بنواب الشعب، وقال «فكرى أباظة» موجها كلامه للمجلس إننى خارج قبل أن يطردنى أحد»!]

....

....



وتلاحقت الحوادث بعد معركة «الكتاب الأسود». واتخذ مجلس النواب قرارا بإسقاط العضوية عن «مكرم عبيد» (باشا) لأنه فقد أهلية «تمثيل الأمة». ثم صدر قرار باعتقاله من الحاكم العسكرى العام وهو رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» (باشا). وكان الرجل الذى أوكل إليه التنفيذ هو «فؤاد سراج الدين» (باشا) الذى أصبح وزيرا للداخلية، (وكانت المأساة الإغريقية قد بلغت ذروتها).

ومن الواضح أن هذه التطورات المتلاحقة تركت أثرها على زعيم الوفد، وكذلك تدهورت فجأة صحة الرجل ولزم الفراش أكثر من ستة أسابيع!

وكان فى وسع أى مراقب للسياسة المصرية (خصوصا من المنظور الإنسانى). أن يدرك أن أوجاع «النحاس» (باشا) نفسية أكثر منها عضوية، فالرجل فى ظروف مستجدة عليه (ومتعارضة مع تاريخه وشخصيته وفكره). يواجه فى أعماقه تناقضات لا يستطيع حلها، ولا يستطيع قبولها، ولا يستطيع فى نفس الوقت تجاهلها. وكان خروج «مكرم عبيد» (باشا) وانقلابه عليه (بصرف النظر عن الأسباب) يطرح عليه أزمة حزب الوفد من أولها لآخرها.

ذلك أن الحزب منذ تكوينه حكمت حركته معادلات دقيقة وحساسة:

○ المعادلة الأولى: أن الوفد قام على أساس تحالف بين قوتين من أكبر القوى فى

المجتمع المصرى، عدد من كبار ملاك الأرض الزراعية فى الريف، وصفوة من المثقفين فى المدن (معظمهم من رجال القانون). وكان التقليد فى الوفد يجرى على أن المثقفين فيه هم القيادة الشعبية للحزب فى المدن (دائما محامين ومن نجوم المرافعات القضائية غالبا)، ثم إن ملاك الأراضى هم العمود الفقرى لقوة الحزب، فى الريف يؤثرون على جماهير الفلاحين، ويضخون التبرعات فى خزائنه.

وعلى أساس هذه الصيغة بدأت زعامة الوفد بمحام «سعد زغلول» ثم توالى على سكرتارية الوفد «مصطفى النحاس» (قاض). «مكرم عبيد» (محام).

وبعد خروج «مكرم عبيد» (باشا) من الوفد، فإن موقع السكرتير العام للحزب آل إلى الأستاذ «محمد صبرى أبو علم» (باشا)، لكن موازين القوة الحقيقية فى الحزب راحت تميل أكثر إلى ناحية كبار الملاك، يمثلهم ذلك النجم الصاعد بقوة فى مراتب الوفد العليا: «فؤاد سراج الدين».

○ والمعادلة الثانية وهى مهمة فى تكوين الوفد، مضمونها أن التحالف بين «المثقفين» و«ملاك الأراضى» يجاوره توافق إسلامى ـ قبطى يعطى للوفد طابعا خاصا يعبر بصدق عن «تآلف دينين فى وطن واحد»، وهو معنى صاغه بفهم سياسى وثقافى عميق «مكرم عبيد» (باشا) حين وصف نفسه بأنه «قبطى دينا ومسلم وطنا»، يقصد بذلك أن يؤكد ما عبر عنه كل المتنورين من مسيحيى المشرق، ومؤداه أن «شعوب الأمة العربية ـ مسلمين ومسيحيين ـ عربية باللغة وإن اختلفت الأديان، ثم إن شركة الحضارة العربية تفاعلات فى محيط إسلامى وذلك جوهر أربعة عشر قرنا من التاريخ».

وفى مصر فإن هذه المعادلة (اختلاف الأديان ووحدة الأوطان) عكست نفسها فى تركيب عرفته مصر فى أوقات رفعتها، ومؤداه أن الإمارة فى الأساس إسلامية، وإن الإدارة بالمشاركة ـ قبطية. وفى حزب الوفد بالذات فإن عبقرية هذا التركيب وضعت الوفد طول الثلاثينيات من القرن العشرين فى موضع لا يقاربه حزب آخر: كان «النحاس» (باشا) فى الإمارة، وكان توأمه «مكرم» (باشا) فى الإدارة، أولهما على رئاسة الحزب، والثانى على أمانته العامة.

○ كانت هناك معادلة ثالثة شبه كيميائية، خلاصتها أن مناخ الوفد قادر على تربية قيادات لها جاذبية تشبه السحر في تأثيرها على الجماهير. كذلك كان «سعد زغلول» (باشا) وبعده «مصطفى النحاس» (باشا)، وأيضا «مكرم عبيد» (باشا)، وبظروف «النحاس» (باشا) فإن الرجل أصبح شبه محتجب، وعندما خرج «مكرم عبيد» من الوفد، فإن نجم الحزب الساطع في سماه اختفى تاركا وراءه ثقبا مظلما وموحشا. وكان الصف التالي في قيادة الوفد رجالا من أمثال: «صبري أبو علم» (باشا)، و«محمود سليمان غنام» (باشا)، و«أحمد حمزة» (باشا)، و«زكي العرابي» (باشا)، و«عبد السلام فهمي جمعة» (باشا). لكن هؤلاء جميعا على ما لدى كل منهم من مزايا، كانوا رجالا يقدرون على الجلوس في المكاتب، ولا يقدرون على التألق وسط السماء، وإذا كان المعيار هو العمل داخل المكاتب، فإن الأحزاب الأخرى لديها في المكاتب. وأكثر من الوفد. شخصيات أثقل وزنا وأعلى شأنا.

وكانت المعادلات الآن تتغير، وكانت الرموز تمارس تعبيرها عن تغيير في حركة المعادلات.

○ فانتقال «النحاس» (باشا) من بيته في مصر الجديدة إلى بيت آخر (قصر) في جاردن سيتي. بدا رمزا له معناه في انتقال مركز الثقل من دائرة المثقفين إلى دائرة كبار الملاك حتى بالجوار. أي من بيوت شركة مصر الجديدة إلى قصور جاردن سيتي.

○ ثم إن خروج «مكرم عبيد» (باشا) من الوفد استوجب خروجا قبطيا ظاهرا من الحزب لم يستطع «النحاس» (باشا) تعويضه. وبعد خروج «مكرم»، فإنه أسند وزارة المالية إلى «كامل صدقي» (باشا). لكنها شهور قليلة ثم عجز «كامل صدقي» عن الدور، فترك الوزارة إلى ديوان المحاسبات. وظهر في دائرة الحكم قبطي آخر: «فهمي ويصا» (بك) وهو سليل واحدة من الأسر القبطية الكبيرة.

○ بل إن هؤلاء الرجال الوفديين الجالسين في المكاتب أصبحوا بالطبيعة غير راضين عن مجرى الأمور، حتى أن السفير البريطاني ينقل عن رئيس مجلس الشيوخ «زكي العرابي» (باشا) في تقرير له إلى لندن «قال لي «زكي العرابي» (باشا)

رئيس مجلس الشيوخ أنه محبط مما يجرى فى البلد الآن، وقد فقد قدرته فى الدفاع عنه واستنفد حججه وذرائعه، وأنه لا يعرف لمن يتحدث فى همومه». وحاول السفير البريطانى طبقا لكلامه أن «يقوى عزم رئيس مجلس الشيوخ المصرى، وأن يحرضه على طلب مقابلة زعيم الوفد ومصارحته بالحقائق مهما كانت قاسية عليه الآن، ذلك صالحه وصالح الحزب وصالح البلد».

لكن تقرير «مايلز لامبسون» إلى لندن لا يظهر أن «العرابى» (باشا) على استعداد لأن يأخذ فى يده زمام المبادرة.

وكانت شكوى رئيس مجلس الشيوخ - قطب الوفد الكبير - للسير «مايلز لامبسون» (السفير البريطانى فى مصر) - من أحوال الوزارة الوفدية رمزا آخر له دلالته.

ومضت الرموز تواصل تعبيرها عن الحقائق - وكلها مُرة.



والواقع أن الذين تعرضوا لدراسة تلك الفترة من الحياة السياسية المصرية - لم يتوقفوا بالقدر الضرورى والمنصف أمام الظروف الإنسانية التى أحاطت بذلك الرجل الذى ظل لسنوات طويلة ممثلا لإرادة الأمة.

كان «النحاس» (باشا) تلك الفترة مرهقا يحارب معركتين:

- معركة فى داخله تعصف بسلامه النفسى، ومحركها عودته إلى الحكم بالطريقة التى عاد بها فى فبراير ١٩٤٢، وكان تناقضه الداخلى أنه مع حقه الشرعى فى السلطة ممثلا لأغلبية الشعب المصرى - تسلم رئاسة الوزارة من سلطة غير شرعية. ثم لحق بذلك أن حزب الوفد جاء إلى السلطة وقد اهتزت كل معادلاته الحاكمة بخروج «مكرم» ومعه دور المثقفين فى قيادة الحزب العليا، ومعه أيضا «شىء ما» من الصيغة الجامعة للإمارة والإدارة فى وحدة العمل الوطنى، ثم إن الرجال الذين بقوا فى الحزب ينقصهم شىء ما فى كيمياء التأثير على الجماهير.
- وكانت المعركة الثانية خارجية - بالذات مع القصر الملكى المتربص، يتحين الفرص

لأى خطأ، ويساعد على قسمة الصفوف، ويعطل ويعرقل تمهيدا للانقضاض على الوزارة بخطاب إقالة (إذا أحس أن الظروف خففت (لسبب أو آخر) من استعداد السفارة البريطانية للتدخل بكل الوسائل لمساندة الوزارة)!



وكان «النحاس» (باشا) فى تلك الفترة يشعر بحسه المرهف أن الحزب والوزارة يخسران المعارك واحدة بعد الأخرى أمام القصر وحتى من قبل معركة «الكتاب الأسود»، فقد مضى «النحاس» (باشا) يستجمع كل ما تبقى لديه، مدركا أن معركته مع القصر مسألة بقاء أو ضياع، وقد رأى ضرورة أن يخرج الوفد للهجوم ولا ينتظر على الدفاع. وأجرى حسابا لمواقع القوة العامة للقصر «للسراى»، وأخذ يستعد لمهاجمتها، وتقديره (فى إجماع عدد كبير من أقطاب السياسة المصرية وكذلك رجال السفارة البريطانية) - على النحو التالى:

١ - أن هناك ثلاثة مواقع تقليدية لقوة «القصر الملكى» هى: الأزهر - والجيش - والقضاء.

والداعى أن هذه المؤسسات الثلاث هى قبل كل شىء وبعد كل شىء «مؤسسات استقرار» تصون نفسها عن التأثر بنجاح حزب فى الانتخابات أو بمجىء وزارة أو ذهابها، ولذلك فإنها فى الاعتبار العام قلاع القصر - ولابد من الاقتراب منها على نحو ما.

وبرغم محاولات متكررة جرت لتقليل النفوذ الملكى فى هذه المؤسسات فإن الوفد لم ينجح، وأبسط الأسباب أن تولى المناصب الكبرى فى هذه المؤسسات (الأزهر والجيش والقضاء لا يتم إلا بمرسوم ملكى).

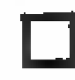
٢ - أن الملك فى يده سلطة شديدة التأثير (فى الحياة السياسية المصرية وقتها) وهى سلطة منح الرتب والألقاب، ومع أن العُرف جرى على أن الأعضاء الجدد فى أى وزارة يمنحون رتبة «الباشوية» تلقائيا، فإن منح «الباشوية» اختصاص ملكى، وهكذا فإنه بعد شهور كان الوزراء الجدد مع «النحاس» (باشا) مازالوا «عراة» بلا ألقاب، كذلك كان عدد من الأقارب والأصهار الذين انتظروا بالشوق الحارق أن يصل الوفد إلى الحكم كى «يتغطوا» بالألقاب.

لكن القصر يؤجل ويسوف. وحين رأى السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» أن الوزارة متأزمة من هذا العُرى، قرر أن يتحدث فى الأمر مع رئيس الديوان الملكى «أحمد حسنين» (باشا)، الذى رد عليه بقول سجله «مايلز لامبسون» فى تقريره إلى لندن: «إن جلالة الملك لا يستطيع أن يمنح الوزراء الوفديين ألقابا يظهر منها أنه يكافئهم على ما تورطوا فيه».

٣ ـ يتصل بذلك أن هناك الكثير من التصرفات الحكومية لابد لنفاذها من اعتماد ملكى، ومرسوم، وتوقيع. والقصر يناقض كل إجراء ويتعسف ويتمنع ـ بما يؤدى إلى تعطيل فى جهاز الأداء الحكومى يكشف قصوره أمام الناس دون أن يكون فى مقدور الوزارة أن تشير صراحة إلى الأسباب، وإذا أشارت ولو ضمنا فإن القصر جاهز لتغطية موقفه بطرح دواعى للشك يراها فى هذه التصرفات (وذلك سهل فى كل الأحوال).

٤ ـ أن القصر الملكى قرر بعد معركة «الكتاب الأسود» أن يوقف تعاملاته مع عدد من الوزراء، بعضهم لأن التهم التى وردت عنهم فى «الكتاب الأسود» بقيت معلقة دون تبرئة لساحتهم، وبالتالى فإن القصر «لا يستطيع أن يتعامل مع رجال تقع عليهم ظلال الشك، وبعضهم الآخر لأنهم أثناء معركة «الكتاب الأسود» تصدوا بما لا يليق للقصر وللملك، وكان منهم «نجيب الهلالى» (باشا) وزير المعارف الذى اتهم رئيس الديوان الملكى بأنه ماطل فى دفع ما عليه لورش مدرسة «الفنون والصنايع» التى وردت له أثاثا طلبه لبيته!

وفى تلك الأيام فإن مقاطعة القصر لأعمال وزير، كانت تؤثر على أعمال وزارته، وعلى هيبته الشخصية، خصوصا إذا وقع استبعاده من استقبالات الدولة واحتفالاتها الكبرى ومراسمها الباذخة (إلى جانب العُرى من الألقاب).



وظلت المعركة بين الوزارة والقصر دائرة بين شد وجذب، حتى فوجئ «مصطفى النحاس» (باشا) وهو مازال بعد على فراش المرض بالملك «فاروق» زائرا لأقاليم الصعيد ـ مشغولا ومحزونا؛ لأن وباء الملاريا انتشر بسرعة فى مديريات الجنوب،

ثم راح يفتك بـ «رعاياه الطيبين»، فيما الحكومة القائمة على الأمر فى غفلة لا تستطيع معها تقدير «كارثة الوباء» وجل همها أن تغطى «بالرقابة» على أخبار الكارثة بالرقابة على الصحف أكثر مما كان همها أن تبادر بتوفير العلاج والدواء.

والمدهش أن تقارير السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية فى لندن كانت لشهور متواصلة تلفت النظر إلى «الكارثة الإنسانية التى أحدثها وباء الملاريا فى الصعيد» - بل إن السير «مايلز لامبسون» طرح مشكلة قصور الجهود الحكومية فى مواجهة الوباء عن الحد الأدنى الضرورى والممكن، كما أنه كرر نفس الشىء فى لقاءات متعددة مع «أمين عثمان»، ومع ذلك فإن الملك «فاروق» سبق الوزارة وذهب بنفسه إلى المناطق المنكوبة، يواسى رعاياه ويتحدث عن مأساتهم، عارفا أن الرقابة لا تستطيع أن تتعرض لما يصدر على لسان الملك، وقصارى ما تستطيع عمله أن تحدد المساحات المخصصة لكلامه، وتطوق أحجام الصور المنشورة لمواقع زياراته، واتساع العناوين المستعملة لتغطية أخباره ذاهبا إلى القرى والنجوع، متفقدا للمستشفيات فى المدن، وشاكيا طول الزيارة من نقص الجهد إزاء فداحة الخطر. وعندما عاد الملك إلى القاهرة راح يتحدث عن المأساة فى كل مكان ومع كل من يلقاه، حتى لقرينة الوزير المفوض السوفيتى التى فوجئت بملك مصر يقول لها (وقد نقل زوجها للسفير البريطانى ما سمعته، ما نصه طبقا للبرقية رقم ٣٥١ المسجلة ٤١٣٢٦ / ٣٧١ محفوظات الخارجية البريطانية):

«قال الملك «فاروق» لعدد ممن التقاهم أخيرا حتى فى مناسبات اجتماعية وبينهم زوجة الوزير السوفيتى المفوض، أن الأحوال فى صعيد مصر بالغة السوء، وأن المرض يحصد «رعاياه» بلا شفقة، وأن هناك نقصا فادحا فى كل شىء حتى فى المواد الغذائية، والسبب أن القوات البريطانية فى مصر لها الأولوية فى كل شىء من الغذاء إلى الدواء».

وتمضى برقية السفير إلى وزارة الخارجية فى لندن فتقول بالنص:

«أنه ليس هناك شك فى أن موقف الحكومة ضعيف، فوباء الملاريا متفش من أواخر سنة ١٩٤٢ وهو يزداد تفاقما حتى الآن، وقد لفت النظر أكثر من مرة إلى فداحة الكارثة دون أن أجد استجابة كافية، والآن فإن القصر يستغل الكارثة

ويتباكى على الفلاحين التعساء بدموع تماسيح، لأن الملك نفسه وهو أكبر ملاك الأراضى فى جنوب مصر كان يستطيع أن يخفف قليلا من استغلال رعاياه العاملين فى مزارعه ولا يزيد شقاءهم، على الأقل كان يستطيع أن يساعدهم بالدواء بدلا من أن يصرخ بالشكوى».

ويمضى تقرير السفير فيقول: «المأزق بالنسبة للسفارة أننا لا نستطيع أن نترك للملك هذا الميدان يصول فيه ويجول، مستغلا كارثة إنسانية كبرى، وفى نفس الوقت لا نستطيع أن نبرئ أنفسنا لمجرد أننا لفتنا نظر الوزارة بإلحاح منبهين إلى خطورة الأحوال، ولو حاولنا أن نرفع المسئولية عن أنفسنا فسوف يؤدى ذلك إلى إضعاف موقف الوزارة وكشفها».

وفى برقية تالية تحت رقم ٣٩٣ (٤١٣٢٧/ ٣٧١ محفوظات وزارة الخارجية البريطانية) يكتب السير «مايلز لامبسون»:

«دعانى «النحاس» (باشا) إلى لقائه، ذهبت إليه وكان يريد أن يتحدث عن الأوضاع الداخلية، قلت له «إنه لا يساورنى أدنى شك فى أن أداء حكومته إزاء الأحوال فى مصر العليا كان بالغ السوء وبدرجة تدعو للرثاء، وأن الملك «فاروق» لسوء الحظ استطاع استغلال الموقف وعزز شرعيته فى شئون البلاد».

ذكَّرت «النحاس» (باشا) بأن قصور الوزارة يكلفنا نحن غاليا «لأننا الذين جئنا بالوزارة وفرضناها على الملك ومازلنا ندعم وجودها.

قلت له: «إننا لم ننس عرفاننا لوزارة الوفد أنها تعاونت بإخلاص فى الظروف العسكرية الحرجة سنة ١٩٤٢ (معركة العلمين) لكننا الآن نجد أنفسنا فى وضع مزعج بسبب تأييدنا له.

ويمضى قول السفير: «لفت نظر «النحاس» إلى أن وزارته حاولت تقليل الضرر الذى لحق بها، بزيادة تدخلها فى الرقابة على الصحف، ولكن ذلك نوع من قصر النظر لأن المسألة لن تذهب لمجرد أن الرقابة تحذف من الصحف أخبارها»!

ثم يكتب السير «مايلز لامبسون» خطابا إلى وزير الخارجية البريطانية يقول ما نصه:

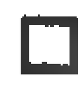
«إن رئيس الوفد - وبالذات قرينته - لابد لهما من إعادة ترتيب البيت».

ثم يضيف السفير البريطاني:

«ولسوء الحظ فإن «حكومة الوفد» لم يعد لها محرك إلا ضرورات الحكم، ومن الواضح أن «النحاس» (باشا) معزول عن الواقع، وأن كبار الوفديين أنفسهم وبينهم رئيس مجلس الشيوخ «محمود زكى العرابى» (باشا) لا يخفون سخطهم على ما آلت إليه الأمور».

ويزيد السفير البريطانى (تقرير رقم ١٢٠٨ - مسجل فى المحفوظات برقم ٤١٣٢٧ / ٣٧١ وزارة الخارجية) ما نصه:

«إن التفاصيل عن استغلال الرقابة على الصحف وصلت إلى حد يثير الضحك، فقد منعت الرقابة نشر خبر اعتقال طباخ فى بيت «النحاس» (باشا)، والسبب أن هذا الطباخ دأب على «استعمال البصل» بكثرة فى أطباق يقدمها لسيده، ومع أن قرينة «الباشا» قامت بتأنيب الطباخ لأنه يضع فى طبق الشوربة الخاص به كمية من البصل يمكن أن تضر صحته، فإن الطباخ وهو يعرف مزاج «النحاس» (باشا) واصل ما دأب عليه، وكذلك صدر أمر من وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» بوضع الرجل فى السجن عقابا له، ومنعت الرقابة نشر الخبر عندما تسرب إلى إحدى الصحف».



كذلك كان نفوذ الملك يكبر ونفوذ الوفد يضمر.

وأسوأ من ذلك كان القول الشائع فى مصر وقتها «أن سلطة الحكم فى مصر وقعت فى أيدى ثلاث سيدات:

- الملكة «نازلى» - فى القصر الملكى - وهى والدة الملك (وزوجة - بعقد عرفى - لرئيس ديوانه).
- والسيدة «زينب الوكيل» زوجة «النحاس» (باشا) (وتأثيرها طاغ فى الحزب وفى الحكومة).

○ والليدى «جاكلين لامبسون» زوجة السفير البريطانى فى القاهرة ونفوذها واصل إلى كل مكان.

والسيدات الثلاث يتشابهن فى ظروف معينة: كل منهن جميلة على نحو ما - كل منهن قوية فى محيطها - كل منهن زوجة لرجل كان يمكن أن يكون والدها!

ثم تدخلت المقادير لترفع شعبية الملك إلى القمة الأعلى، ذلك أنه أصيب فى حادثة سيارة خلعت فخذه، وأحدثت شرخا فى الحوض، عندما كان عائدا من الإسماعيلية إلى القاهرة. وكذلك نقل «ملك مصر» إلى أقرب مركز طبى وكان مستشفى ميدان بريطانى فى «نقطة القصاصين» وعندما أذيع الخبر، والملك أيامها يقود معركة تفشى وباء الملاريا فى صعيد مصر، انقلبت الدنيا رأسا على عقب، وأصبحت قرية القصاصين (الشرقية) ومستشفى ميدان عسكرى بريطانى فيها، مقصدا ومزارا لجموع رسمية وشعبية زحفت إلى هناك تطمئن على صحة الملك وتدعو له بالشفاء، وتجدد مشاعر الولاء له.

وجاء شهر ديسمبر ١٩٤٣، كان الملك «فاروق» مازال فى القصاصين فى عهدة أطباء الجيش البريطانى، وقد انتهز قادة الجيش البريطانى الفرصة وتحلقوا حول الملك وقضوا سهرات طويلة معه فى فترة النقاهة، يسمعون منه ويكتشفون الجوانب الحلوة فى شخصيته.

وفى تلك الظروف وبينما شباب الملك يلعب دوره مستغلا كهولة رئيس وزرائه، الذى زادت وتكاثرت عليه الضغوط وأرهقته المعارك، تقدم شاب آخر من صفوف الوفد يعرض نفسه، وكان هذا الشاب هو الأستاذ «محمد فؤاد سراج الدين» الذى ترك وزارة الزراعة التى ظهر فيها وزيرا لأول مرة فى تشكيل ٤ فبراير، ثم وصل فى نهاية السنة إلى وزارة الداخلية، وبدا أنه يشق طريقه بقوة إلى شغل قوة ومنصب «مكرم عبيد» (باشا) - وكان ذلك انتقالا مهما فى قيادة الوفد بين جيلين: جيل الشارع، وجيل القصور: جيل الفلاحين وجيل ملاك الأراضى، جيل التعبئة الجماهيرية، وجيل الاتصالات السياسية والتسويات. وهكذا كان الانتقال ينطوى على إشارات اجتماعية وفكرية وسياسية.

....

....

[وكانت قضية انتقال قيادة الوفد من المثقفين إلى ملاك الأراضى الزراعية موضع مناقشة طويلة بين «فؤاد سراج الدين» (باشا) وبينى منذ طرحتها أول مرة فى كتاب «ملفات السويس» (١٩٨٦)، وكنت أهديت نسخة من ذلك الكتاب إلى الصديق الأستاذ «محمد فؤاد سراج الدين» - تحية لذكرى شهور فى السجن تقاربت فيها الزنزانات (أثناء اعتقالات سبتمبر ١٩٨١) - ويومها وكنا على الغداء فى قصره فى جاردن سيتى ومعنا صديق السجن «عبد الفتاح حسن» (باشا) - وهو من أقطاب الوفد فى مرحلة متأخرة - ومعنا السيدة «ليلى المغازى» (وكانت لسنوات عديدة وحتى وفاته - سيدة فى بيت «فؤاد سراج الدين» - راعية لشئونه ومضيفة رسمية إلى جانبه، وكان وجودها إلى جواره فى سنوات سنه المتقدمة، لمسة من الإخلاص والحنان خففت وحشة السن وثقل المرض) - لم نصل فى تلك المناقشة إلى توافق. فقد كان هو يقلل من أهمية انتقال النفوذ داخل الوفد من المثقفين إلى كبار ملاك الأرض الزراعية (باعتبار أن كبار الملاك يمكن أيضا أن يكونوا مثقفين)، وقد حاولت أن أشرح أن ما كتبته «وصف طبيعة» وليس «حكم قيمة»].

....

....



وفى أواخر سنة ١٩٤٣ وأوائل سنة ١٩٤٤، كان «فؤاد سراج الدين» يعرض نفسه بشدة على دائرة أوسع من تلك الدائرة المحدودة المحيطة بالنحاس (باشا). ويكتب السير «مايلز لامبسون» السفير البريطانى تقريرا (برقم ٨٧٤٣ مسجل تحت ٤١٣٢٧ / ٣٧١ محفوظات وزارة الخارجية) - موجها إلى وزير الخارجية عنوانه «مناقشة مع فؤاد سراج الدين (بتاريخ ١١ مارس ١٩٤٤) وفيه قوله:

«اشتكى لى «فؤاد سراج الدين» من الطريقة التى تصرف بها الملك «فاروق» - عندما كان معه (بوصفه وزيرا للداخلية) فى زيارة لمنطقة قناة السويس.

وكان «فؤاد سراج الدين» يشعر بقلق لأنه يحس فى معاملة الملك «فاروق» له بشعور لا يريحه، فقد كان الملك فى تصرفه مع النجم الصاعد فى الوفد يوحى إليه بأنه يعرف عنه أكثر مما يقول، ويكاد فى بعض اللحظات يشير إلى أن لديه شيئا يداريه، وكان ذلك يجعله متوترا على الدوام فى حضرة الملك.

يمضى تقرير السفير البريطانى:

«قال لى «فؤاد سراج الدين» أن الملك أنعم برتبة الباشوية على محافظ بورسعيد وعلى اثنين غيره من أعيان المدينة برتبة الباشوية، وتم ذلك دون علم الوزارة، وأن «النحاس» (باشا) تضايق عندما أبلغه على التليفون بخبر هذه الإنعامات الملكية».

ويمضى تقرير السفير البريطانى:

«كان «فؤاد سراج الدين» يتحدث إلى بطريقة فائقة الود، وكان يحاول إعطائى الانطباع بأنه يفتح لى قلبه كصديق يؤتمن، لكن عندما كان يتكلم كان يراودنى الشعور بأنه يكاد يموت حتى يعرف رأى السفارة فيه وما هو تقديرنا فيه كوزير للداخليــــة» He is dying to know what the Embassy thinks of him as Minster of Interior.

يستطرد السفير: «ناقشت «سراج الدين» فى شدة الرقابة على الصحف، قال لى أنه سوف يبذل جهده لتخفيف القيود، ثم أكد لى «أننى أستطيع الاعتماد على نفوذه لدى رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» (باشا) فى أية مسألة، واعتقادى أنه بالفعل يملك نفوذا عظيما لدى رئيس الوزراء، وقد أعطانى الانطباع بأنه ينتظر أية إشارة منى تحدد له الخط الذى أريد منه اتباعه»!

□

وكانت وزارة الوفد تشعر بالأجواء المحيطة بها وتخشى أن يكون فى هذه المرحلة ما يغرى القصر بأن ينقض على الوزارة بخطاب إقالة، وكانت الدائرة المتنفذة فى الوفد والمحيطة برئيسه تخشى من أن السفارة فى القاهرة ربما تقل مساندتها، خصوصا بعد الصلات التى توثقت بين الملك وبين عناصر من الدبلوماسيين

والعسكريين الإنجليز، عندما كان طريح الفراش فى مستشفى ميدان بريطانى عقب حادث القصاصين.

وهكذا فقد تقرر إرسال مبعوث سرى إلى لندن يقابل كبار المسئولين فى وزارة الخارجية، وأولهم وكيلها الدائم السير «ألكسندر كادوجان» - إلى جانب رئيس القسم المصرى فيها «سكريفنر».

وسافر المبعوث بالفعل يؤدى مهمته السرية لتحذير من يعنيهم الأمر فى لندن، كى يتنبهوا إلى أن الملك «فاروق» يتربص وعلى وشك أن ينقض، وعليهم أن يكونوا على حذر أكثر مما كانوا فى أى وقت مضى.

وكان مما يتسق مع التطورات الجديدة على الوفد أن هذا المبعوث الخاص كان المليونير «أحمد محمد عبود» (باشا). وقد روى طبقا لما ورد فى تقارير الخارجية «أنه يتحدث باسم النحاس باشا» (والحقيقة أن سفره إلى لندن كان تكليفا من صديقه الأستاذ «محمد فؤاد سراج الدين»).

٣ - السفارة البريطانية - خصماً وحكماً - وكل شىء!

كان السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» ما يزال يخوض معركة المحافظة على الإنجاز الذى حققه بانقلاب عسكرى مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢.

وبرغم معارك البحر الأبيض - والكتاب الأسود، فإن السفير البريطانى ظل يرى أن بقاء الوفد فى الحكم لازم، وأن محاولات القصر لإقالته عليها أن تنتظر إلى يوم آخر، ولعل اليوميات الخاصة للسير «مايلز لامبسون» أكثر ما يكشف عن موقف السياسة البريطانية إزاء ما يجرى فى مصر تلك السنوات المحكومة بضرورات الحرب العالمية. وتجرى بعض المداخل الهامة فى يوميات السير «مايلز لامبسون» على النحو التالى:

٢٧ ينـاير (١٩٤٣):

اتصل بى «أحمد حسنين»، سألنى إذا كان رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» هنا فى البلد؟ فقد ترامى إلى أسماعهم شىء يفيد ذلك، وأوحيت له بأن

ما فهمه صحيح (جاء يتفقد القوات التى حققت النصر ضد روميل ويهنئ قائدها مونتجومرى).

سألنى «حسنين» هل يستطيع الملك «فاروق» أن يرى المستر «ونستون تشرشل» ولو لبضع دقائق، فهو يريد أن يرحب به بنفسه على أرض مصر. وأضاف «إن الملك سوف يجيء بنفسه إلى السفارة لكى يرى «الرجل الكبير» ويسلم عليه ويمشى. وقلت لحسنين إننى سأعرض اقتراحه على رئيس الوزراء. ووافق «تشرشل» وأبلغت «حسنين» أن رئيس الوزراء سوف يكون جاهزا ما بين السادسة والنصف إلى السابعة والنصف لكى يرى الملك «فاروق» فى أى وقت خلال هذه الفترة. أبلغت «حسنين» أيضا أن رئيس الوزراء لا يريد مراسم لا لزوم لها مع مجيء الملك. أخبرنى «حسنين» أن الملك سوف يجيء ومعه ياور واحد. نسيت إبلاغ أمن السفارة أن يسمحوا للملك بالدخول، ولذلك عدت مسرعا من دعوة كنت فيها قبل الفترة المحددة، ومن حسن الحظ أننى عدت ووجدت أن «فاروق» تمكن من الدخول بسلام، لأن أحدا من الداخل أبلغهم أن يسمحوا بدخول سيارة «فاروق».

دخل «فاروق» إلى مكتبى الذى يعمل منه «تشرشل»، ودعيت فى منتصف المقابلة للانضمام إليهم. عندما دخلت كان «فاروق» يتحدث عن مجموعته من الأسلحة الصغيرة، وعندما شاركت فى الحديث انتقل «تشرشل» بالمناقشة وبمهارة إلى الكلام عن الملك «جورج السادس» وعن علاقته به، وأنه (ملك بريطانيا) يدعوه لتناول طعام الغداء معه كل أسبوع فى قصر «باكنجهام». وفهم «فاروق» الإشارة بذكاء، ورد عليها بقوله «إنه مستعد أن يدعو «تشرشل» للغداء معه كل أسبوع ولكن لسوء حظه فإن رئيس وزرائه اسمه «مصطفى النحاس».».

كان «فاروق» قد وصل الساعة السابعة تماما ونظرت فى ساعتى وكانت الثامنة، وأشرت إليه أن الوقت قد حان لترك رئيس الوزراء يمارس مهامه. وبينما نحن خارجون من المكتب توقف «فاروق» أمام خريطة لشمال أفريقيا، وأشار إلى مقاطعة برقة (فى ليبيا)، والتفت إلى «تشرشل» الذى كان يشارك فى وداعه وقال له «هذه المنطقة كانت جزءا من مصر فى يوم من الأيام». ولم تفت «تشرشل» الملاحظة، وإنما

قال لفاروق «كانت هذه المنطقة من أملاك تركيا (الدولة العثمانية) كما كانت مصر نفسها».

على العشاء سألت جاكلين (زوجة السفير) - رئيس الوزراء عن رأيه فى الملك «فاروق» فقال لها أنه " Cheeky صفيق».

ويتواصل ما سجله السير مايلز لامبسون.

٢٨ يناير:

اتصل بى «أمين عثمان» يسألنى هل صحيح أن رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» هنا (فى مصر) وأنه استقبل الملك «فاروق»؟ ورددت بالإيجاب. وقال «أمين عثمان»: إذن فإن «النحاس» (باشا) لابد أن يقابله ولو ليصافحه وإلا استقوى الملك وفرد أجنحته.

بالفعل جاء «النحاس» وبدأ بتهنئة رئيس الوزراء على انتصارنا فى «طرابلس». وشكره «تشرشل» على المساعدات التى تلقيناها من مصر، وعلى الإخلاص الذى تصرفت به وزارته. لم يضيع «النحاس» فرصة، وإنما راح يشكو مما يقابله من عرقلة القصر لعمل وزارته. كذلك ألقى بكمية كبيرة من الشكوك على مواقف «أعيان الجالية البريطانية فى مصر» وفى مقدمتهم عميدها السير «سيسل كامبل» متهما إياهم بأنهم متعاطفون مع القصر.



بعد أقل من شهرين يكتب السير «مايلز لامبسون» فى يومياته:

٨ أبريل ١٩٤٣:

قابلت «حسنين» الذى أثار معى على الفور موضوع «الكتاب الأسود» الذى كتبه «مكرم عبيد» عما أسماه فضائح الوزارة. وأبلغنى أن «مكرم» جاء إلى مكتبه فى مقابلة رسمية وقدم إليه هذا الكتاب، راجيا اعتباره عريضة مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك، عن حقائق الأحوال فى مملكته. أبلغنى «حسنين» أن الملك متأثر جدا بما جاء فى الكتاب ويراه إدانة كاملة للوزارة، ودليلا قويا على فساد تصرفاتها.

قلت لحسنين أننى أعرف شيئا عما جاء فى هذا الكتاب، وقد تلقينا نسخة منه (مباشرة من «فاروق»)، لكن الملك لا يستطيع اتخاذه ذريعة لإقالة الوزارة، وقال «حسنين» أنه لا يفهم سببا لتحفظى على إقالة الوزارة إذا كانت قد فقدت ثقة الشعب بكل هذا الذى نسب إليها، خصوصا أن الموقف العسكرى قد تغير بطريقة كاملة عما كان عليه قبل عام. قلت لحسنين أن عليه أن يتذكر أن الحرب مازالت مستمرة، وأن الحلفاء مازالوا يواجهون تحديا كبيرا فى أوربا، قلت أيضا أننى لست متأكدا من قوله أن «النحاس» فقد ثقة الشعب، وإذا كان ذلك رأى القصر فالسبيل الوحيد هو إجراء انتخابات جديدة وتكون تلك عودة بالأمر كله إلى الشعب.

لم يبد لى أن «حسنين» اقتنع وأحسست أنهم ربما يدبرون شيئا.

٢٧ أبريل:

بدأت فى استطلاع موقف القيادة العسكرية فى حالة ما إذا اضطرتنا الظروف للتدخل ومنع الملك «فاروق» من ارتكاب أى حماقة، أحسست أن الجنرال «باجيت» (القائد العام للقوات البريطانية فى مصر) لا يظهر حماسة بظن أن الجزء الأكبر من القوات البريطانية ابتعد غربا بكثير عن مصر (وراء العاصمة الليبية طرابلس)، وبالتالى فإن «باجيت» يخشى أنه لا يستطيع توفير القوات اللازمة لأى «تصرف» نقوم به أو لمواجهة «عواقبه». اتفقنا على استشارة لندن.

١ مايو ١٩٤٣:

وصلتنى نسخة من البرقية التالية التى بعث بها رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» إلى الجنرال «ميتلاند ولسون» (القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط) - نصها كما يلى:

«إنك مكلف بتأييد سفير حكومة صاحب الجلالة الملك فى تنفيذ الإجراءات التى يراها ضرورية لتأكيد نصيحته للملك «فاروق» (بعدم تغيير الوزارة).

١٧ مايو ١٩٤٣:

اتصل بى «حسنين» يبلغنى أن الملك «فاروق» يدعونى لمقابلته فى الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم. ذهبت إلى القصر ووجدت الملك فى حالة معنوية طيبة،

وقد هنأنى بالانتصارات التى أحرزتها قواتنا فى تونس، وقدم لى مذكرة قرأتها فى حضوره، وكان مؤداها أنه يدرك أن مصالحنا العسكرية كانت تمنع تغيير «النحاس»، وأما الآن وبعد التحولات الكبرى فى مسار الحرب، فهو يريد أن يفهم حقيقة موقفنا.

وضعت المذكرة على المكتب وقلت لفاروق بدون مواراة أننا لا ينبغى أن نلف وندور، وقلت له أنه مازال شابا فى مقتبل العمر، وأمامه سنوات طويلة يقضيها على العرش، فى حين أن الحكومات تذهب وتجىء، لكن عليه أن يعرف أن هناك أصولا وقواعد تحفظ الممالك وتحافظ على الملوك. قلت له إن «الكتاب الأسود» الذى قدمه «مكرم عبيد» لا يصح أن يكون أساسا لإقالة وزارة، وأن عليه أن يفكر جديا فى التعامل مع وزارته بطريقة تطمئنها إلى أن القصر لا يتربص بها، والدليل على ذلك أنه يقاطع نصف الوزراء ولا يتعامل معهم.

١٨ أغسطس ١٩٤٣:

ذهبت إلى الأوبرج (كازينو فى شارع الهرم)، ومعى «نويل كاورد» (فنان يكتب ويمثل ويغنى، وكان فى ذلك الوقت من أشهر الفنانين الإنجليز). وجدت الملك «فاروق» على إحدى الموائد ومعه الجنرال «شولتو دوجلاس» (قائد الطيران البريطانى فى الشرق الأوسط)، وكانت مع شولتو «صديقته» وهى ممثلة شابة.

لم أعرف فيم كان يتحدث الاثنان وما هو سر العلاقة بينهما، وعلى أى حال فقد اكتشفت عندما أردنا الانصراف أن الملك دفع حسابنا بالنيابة عنا، بمعنى أننا كنا ضيوفه دون أن نعلم.



يواصل السفير البريطانى يومياته:

٣ يناير ١٩٤٤:

جاءنى الأمير «محمد على» (ولى العهد) الساعة ١٢ ظهرا، قال لى إن الملك على وجه التأكيد سىء الخلق ومختل العقل، والدليل أنه حضر حفلة فى بيت الأميرة شويكار أمس، وجاء إليه الأمير «محمد عبد المنعم» يهنئه بشفائه بعد حادثة

القصاصين، ورد الملك على تهنئته بقوله «لابد أن نجاتي سببت خيبة أمل لأناس كثيرين». كانت «جاكلين» (زوجة السفير) موجودة فى الحفلة، وقد حضرت المشهد وقالت لى أنها تعتقد أن «الولد» حالة ميئوس منها، وأخشى أن ذلك صحيح.

١٢ أبريل ١٩٤٤:

أشعر أن القصر يفكر فى ألاعيب جديدة، وهم يعرفون أن الجنرال السير «برنارد باجيت» يتخذ موقفا مترددا، ويظنون أن ذلك يعكس اتجاها له تأثير فى لندن.

تلقينا اتصالا من القصر بأن الملك يريد أن يرانى فى الساعة الرابعة بعد الظهر. دخلت لأجد الملك مبتسما، لكن ابتسامته كانت تمهيدا لقنبلة، فقد سلمنى مذكرة نظرت فيها ووجدته يقول إنه لم يعد مستعدا لتحمل «النحاس» أكثر من ذلك. He could not stand Nahas any longer. أكملت قراءة المذكرة، لابد أن أعترف أنها تحتوى على حجج وجيهة. انتهيت من قراءتها ووضعتها أمامى، وسألنى إذا كنت أوافق على أن الوقت قد حان كى يكلف وزارة محايدة يرأسها صديق له ولنا، بمعنى أنه يحوز رضا الطرفين. سألته أولا عن السبب الذى يدعوه إلى طلب التغيير الآن، فقال إنه غاضب لأن «النحاس» ذهب إلى بعض محافظات الصعيد فى زيارة أعقبت زيارة سبقه الملك بها لمناطق انتشار وباء الملاريا، وأنه هناك تصرف بطريقة «ملكية» وأنه ليس هناك بلد يتحمل وجود «ملكين» فى نفس الوقت.

وقلت له ضاحكا إنه لا سمح الله أن يكون فى مصر ملكان وقد اكتشفنا أن ملكا واحدا فيه الكفاية. God forbid, we have found that one king is quite enough

سألته من هو مرشحه لرئاسة هذه الوزارة الموالية له ولنا، وأجابنى بأنه يفكر فى «أحمد حسنين» رئيس الديوان. وعرض على قائمة بأسماء عدد من المرشحين للمناصب الوزارية المختلفة. قلت للملك أننى لا أستطيع أن أجيبه إلا بعد الرجوع إلى لندن. ذكرته بأن رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» هو الذى يشرف بنفسه الآن على أعمال وزير الخارجية فى غياب الوزير، وأبدى «فاروق» ارتياحه الشديد لما قلت

معلقا أن ذلك أفضل لأن «تشرشل» «صديقه». ولا أعرف من أين ولا كيف نشأت هذه الصداقة بين الاثنين.

١٨ أبريل ١٩٤٤:

أبلغني «سمارت» (السير والتر سمارت المستشار الشرقى للسفارة) أن «حسنين» اتصل به تليفونيا ليبلغه أن الملك «فاروق» وقع خطاب إقالة وزارة «النحاس». طلبت من «سمارت» أن يتصل تليفونيا بحسنين وأن يبلغه أننى أطلب مقابلة الملك فورا، وأننى مكلف بإبلاغه رسالة من رئيس الوزراء. وعاد «حسنين» فاتصل بسمارت يخطره بأن الملك ينتظرنى فورا ولا ينبغى أن أتأخر حتى لتغيير ملابسى، بحيث أرتدى بذلة الردنجوت التى تفرضها المراسم على زوار الملك.

دخلت مكتب الملك الساعة ١,٤٥ بعد الظهر، وبدأنا بمجاملات استغرقت ثوانى، ثم دخلت فى الموضوع، فقلت له أننى قلقت من رسالة أبلغها «حسنين» إلى «سمارت». أخرجت من جيبى رسالة كنت قد تلقيتها قبل الظهر من لندن، وهى بتوقيع «ونستون تشرشل» نفسه نصها كما يلى:

«إن المشاكل التى تستحكم لسوء الحظ بينكم وبين وزارة «النحاس» (باشا) مهمة بحيث أننى أفضل أن أستطلع فيها رأى وزارة الحرب. وسوف أفعل ذلك فى الأسبوع القادم، وأثق أنكم لن تقوموا بأى تصرف فى هذه المهلة، وقد أصدرت تعليماتى للسفير البريطانى بأن يتخذ كل الإجراءات التى تكفل أن «النحاس» (باشا) من جانبه سوف يمتنع عن أى تصرف مستفز. وأود أن تعرفوا أن حكومة صاحب الجلالة الملك سوف تعاقب أى طرف يبدأ بتصرف فجائى تجاه الطرف الآخر. إننا استطعنا حماية مصر من بشاعة غزو محتمل ومن أن تتحول مدنها إلى ميادين قتال وحشية، ونحن مصممون على تحمل مسئولياتنا فى ظروف هادئة نسبيا، ولذلك فمن حقنا أن نبدى رأينا فيما يحدث».

أعطيت الملك الرسالة ولفت نظره إلى المقاطع المهمة فيها، وقد راح يبدى حججا عرجاء فى شرح موقفه، لكنه بوضوح كان يغطى تراجعه. قال إن «النحاس» فى طريقه الآن إلى الإسكندرية، وسوف يكرر نفس المظاهر التى تصرف بها فى

الصعيد، والملك لا يطيق مثل ذلك. أبلغت الملك أن لدينا الآن تعليمات من «تشرشل» نفسه وأن علينا أن ننتظر لنعطيه (تشرشل) الفرصة لعرض الموضوع على وزارة الحرب.

عدت إلى السفارة، اتصل بى «حسنين» تليفونيا. أبلغنى أن الملك سوف يؤخر أى قرار يتخذه إلى حين أتلقى تعليمات من لندن.

١٩ أبريل ١٩٤٤:

تلقيت برقية شخصية من رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» نصها:

«سوف تجتمع وزارة الحرب غدا وهى فى الغالب سوف تقرر منح تأييدها للوزارة المنتخبة ديمقراطيا فى مصر ضد عصابة القصر التى يرأسها طاغية شرقى أثبت فى كل مناسبة أنه ليس صديقا لبريطانيا. تأكد من أن القائد العام سوف يؤمن لك ما قد تحتاجه من القوات حتى تتمكن من التعامل مع أى شغب ملكى يقدم عليه «فاروق».

عقدت اجتماعا مع وزير الدولة شارك فيه العسكريون. لاحظت أن الجنرال «باجيت» يتخذ موقفا مترددا. تذكرت ما قاله لى الأمير «محمد على» قبل فترة عن علاقة «باجيت» بسيدة معينة (إحدى أميرات الأسرة المالكة فى مصر). شرح الجنرال «باجيت» تردده بأنه يخشى من تدخل وحدات عسكرية مصرية دفاعا عن الملك، خصوصا وأنه يعرف أن عددا من ضباط الجيش المصرى أحسوا بالإهانة من تصرفنا فى ٤ فبراير، وأقسموا ألا يسمحوا بتكراره. عرضت على المجتمعين برقية رئيس الوزراء لى وكانت نسخة منها قد وصلت إلى وزير الدولة. وشرحت لهم الأسلوب الذى أنوى اتباعه. قلت أننى سوف أحذر الملك، لكنى فى النهاية سوف أذهب إلى لقائه ومعى الجنرال «باجيت» وسوف أقول له بوضوح أنه إذا لم يمتثل فإننى سوف أتركه (مقبوضا عليه) فى عهدة الجنرال «باجيت» نفسه.

٢١ أبريل ١٩٤٤:

أصبحت الأمور شديدة الوضوح أمامنا جميعا. فقد تلقيت رسالة عاجلة من لندن نصها:

«عاجل جدا»

الرسالة التالية من رئيس الوزراء «ونستون تشرشل»:

ناقشت وزارة الحرب اليوم عدة احتمالات واردة من الشرق الأوسط بشأن العلاقات بين الملك «فاروق» وحكومته. وقد صدرت تعليمات إلى سفير حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن يسلم تبليغا من وزارة الحرب إلى الملك «فاروق» هذا نصه:

«إن وزارة الحرب استمعت بقلق إلى آراء لجلالتكم تشير إلى اعتزامكم تغيير الوزارة فى مصر رغم أن هذه الوزارة لا تزال تتمتع بأغلبية فى البرلمان ولازال أمامها ثلاث سنوات قانونية تقضيها مع الأغلبية التى تمثلها. ومن وجهة نظر برلمانية ودستورية فإن تصرفكم على النحو الذى سمعنا به يدفع بالأمور إلى منحنى خطر. وإذا كنتم جلالتكم تشعرون أن هناك دواعى للتغيير فإن السبيل الوحيد أن تقنعوا رئيس وزرائكم بأن يعرض نفسه على الناخبين من جديد، وأن يدعو إلى انتخابات عامة تشرف عليها وزارته لانتخاب برلمان جديد. وقد أصدرت وزارة الحرب تعليمات إلى السفير البريطانى فى القاهرة للتأكد من تنفيذ سياساتها وأخطرت قائد القوات البريطانية فى مصر بأن يتخذ كل الإجراءات التى تدعم أى خطوات يرى السفير البريطانى فى القاهرة اتخاذها».

فى الساعة الخامسة توجهت إلى مقابلة الملك «فاروق» وسلمته دون مقدمات رسالة رئيس الوزراء وطلبت إليه أن يعتبرها تبليغا شفويا إليه. وسألته على الفور عن تصرفه وهو لن يخرج عن واحد من اثنين: أن تبقى وزارة «النحاس» كما هى، أو يقوم «النحاس» بالدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة. نظر إلىَّ الملك وسألنى هل الحكومة البريطانية مستعدة أن تختار نهائيا بين ملك مصر وبين بقاء «النحاس» (باشا) فى الحكم؟ وسألت الملك عن داعيه إلى وضع الأمر على هذا النحو الفظ، وقال الملك أن عليه الدفاع عن شرفه. وسألته: هل يختلف شرف الملك عن شرف الدستور الذى ينظم ممارسة السلطة فى بلاده؟

كان موقفى حازما وقد راح الملك يتمتم بما فهمت منه أنه مستعد للوصول إلى النهاية (التنازل عن العرش).

٢٤ أبريل ١٩٤٤:

اتصل بى «حسنين» (باشا) تليفونيا. أبلغنى أن الملك لديه رد على رسالة وزارة الحرب إليه. أملانى نصها وهى على النحو التالى:

«ردًا على رسالة وزارة الحرب التى قمتم سعادتكم بإبلاغها إلى صاحب الجلالة الملك يوم ٢١ أبريل- أمرنى جلالته بإبلاغ سعادتكم أنه قرر عدم تغيير الوزارة الحالية فى الوقت الحاضر».

قلت لحسنين أن ما سمعته منه يريحنى كثيرا.

أبلغت لندن برد الملك.

تلقيت رسالة من «تشرشل» نصها كما يلى:

«برافو. كنت واثقا من أن تقديرك للموقف سليم، والآن أريدك أن تبلغ «النحاس» أن يصحح مواقفه ويرتب أموره مع القصر بطريقة تعفينا من التدخل ما بين وقت وآخر. والحقيقة أننى أعترض على إدخالى بهذا الشكل فى الشئون الداخلية المصرية».

وكان صبر الحكومة البريطانية على هذا «النكد» المستمر بين القصر والوفد على وشك أن ينفد!

٧ رصاصات... وحرب

عندما اقتربت الحرب العالمية من نهاياتها سنة ١٩٤٥، كانت الدنيا تعيش حالة شبيهة بظواهر الطبيعة حين يؤذن الشتاء على الرحيل ويبدأ موسم ذوبان الجليد، وتتحول الكتل والمساحات البيضاء المتراكمة على القمم والسفوح إلى سيول تنحدر من مساقطها ويشتد هديرها وتكتسح أمامها ما يعترض طريقها، ثم يزيد الفيضان - فإذا هو الطوفان.

وكذلك حدث لأمم الأرض وشعوبها ما يحدث على تضاريس الطبيعة ومعالمها، فالحرب بالضرورة تجميد للحياة المدنية، وقيد على الأمل، وتعطيل لحق الاختيار، والناس يقبلون - بإدراك أن مطالب البقاء والنصر، لابد أن تكون لها أولوية تسبق ما عداها. لأن أمم الأرض وشعوبها عندما تجد نفسها في مواجهة تحديات البقاء والنصر - تقبل تطوعا في زمن الحرب ما لا تقبله غصبا في ظروف عادية، ورجاؤها أنه حين تحقق التعبئة غايتها وطاقتها بالبشر والموارد، وتقدم التضحية ما عندها دون مساءلة، وتحقق الإرادة ما عزمت عليه وصممت - إذن فإنه في ذلك الوقت وليس قبله - يذوب الجليد، وتومئ البشائر إلى ربيع آتٍ.

والحاصل أن أمم الأرض وشعوبها التي رأت (سنة ١٩٤٥) بوادر تغيير الفصول، راحت تفتح بالطموح ما أوقفته الحرب بالتجميد، وعندها تحركت التصورات والرؤى، والأفكار والآمال، والمشروعات والخطط، تسابق بعضها بعضا، وتتدافع راغبة في تأكيد مواقعها ومطالبها على خريطة دنيا جديدة تراها عند الأفق القريب!

ولأن الحرب العالمية الثانية بالذات كانت أقسى وأعنف صراع سجله التاريخ الإنساني - فإن شتاءها حل طويلا وموحشا، وجليده جاء كثيفا وعميقا، وكان ذوبان الصقيع باهرا وفي بعض اللحظات مخيفا، لأن كرات ثلج في ثقل الجبال أفلتت وانقضت على السفوح والوديان، تدهمها كأنها مقادير نازلة.



ومع نهايات الحرب العالمية الثانية كانت الظاهرة الطبيعية - الإنسانية، نشيطة وفاعلة على نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحروب، لأن ذوبان الجليد بعد هذه الحرب بالذات - فك وأطلق قوى وعناصر مهولة، منها ما كان فى موضعه من الأصل، ومنها ما استجد بفضل ما كان يتفاعل فى العمق تحت الجليد المتراكم!

○ وعلى سبيل المثال - بداية - فإن الحرب العالمية الثانية كانت أول حرب فى التاريخ يمكن وصفها بأنها «حرب كل الناس»، بمعنى أنها لم تكن حرب فراعنة وقياصرة وأباطرة - ولا حرب أديان سماوية وكتب مقدسة ورسل مكلفين - ولا حرب إمارات وممالك وإمبراطوريات - ولا حرب ماريشالات وجنرالات وجيوش، وإنما كانت - بالفعل - «حرب كل الناس» - والأسباب:

- أن الموارد المطلوبة لتمويل تلك الحرب أوسع من خزينة أى دولة بما تحصله من ضرائب، وعليه فإن ذلك المطلوب لابد أن يتوافر - بالقبول والرضى ليؤخذ من خزائن ومدخرات «كل الناس».

- والجنود الذين تحتاج إليهم المعارك - أكبر من أى جيوش حاربت من قبل، ولذلك تحتاج فى الحشد إلى تطوع «كل الناس».

- والحرب لم تعد جبهات قتال وإنما هى بسبب ظهور الطيران والصواريخ، جعلت المدن والقرى والمصانع والحقول وحتى دور العلم والبحث - أهدافا عسكرية مرصودة، وبالتالى جبهات قتال يقف عليها «كل الناس».

- وقلوب وعقول الشعوب تحولت بظهور الراديو وبعيدا بعيدا عن جبهات القتال، إلى مواقع حرب نفسية تختبر عليها الإرادات الوطنية، والمعنى أن الحرب فى المبتدأ والمنتهى داخل قلوب وعقول «كل الناس».

○ وعلى سبيل المثال - ثانيا - فإن اشتراك الاتحاد السوفيتى - وهو دولة الطبقة العاملة المؤمنة بأنها غاية التاريخ (وإن لم تكن نهايته) - ودخول الولايات المتحدة الأمريكية (وهى المعتبرة أمل التاريخ لأنها «موطن الحرية والفرصة المتكافئة») - جعل المقاتلين ضد النازية على الناحيتين - على اختلاف ما بينهم - جندا يختلف عما عرفته ميادين القتال سابقا - والداعى أن الرجل العامل (السوفيتى)، والرجل

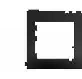
العادى (الأمريكى)، كلاهما جاء إلى الميادين حاملا عقيدة اجتماعية: أحدهما يرفع فى يده حلم «العدل والمساواة»، والآخر يقدم «حلم الطموح والديمقراطية».

ومعنى ذلك أن الحرب نموذجان فى تنظيم وإدارة المجتمعات. كلاهما يحارب دفاعا عن وجوده ضد النازية. وفى نفس اللحظة يحارب لتأكيد وإعلان تفوقه بعد النصر.

○ وثالثا - على سبيل المثال أيضا - فإن الحرب لم تظهر حاجة ماسة إلى الموارد وقوة النيران فقط، لكنها استدعت عنصرين جديدين: أولهما العلم والتكنولوجيا (قوة رئيسية وليس قوة مضافة - كما كان الحال من قبل). وثانيهما الثقافة والفكر (تأثيرا فاعلا وليس تأثيرا مساندا - كما جرى فى مرحلة سابقة)، وعندما توصل العلم فى ظروف الحرب إلى اختراقات هائلة فى مجالات غير مسبوقة مثل الفضاء والذرة، فإن الثقافة والأفكار - بالتوازى - حققت نفاذا مذهلا فى عرضها لوعد المجتمعات المتنافسة بعد نهاية الحرب المشتركة ضد هتلر.

وحين توقفت الحرب لم يكن الطوفان ما ذاب من الجليد فقط - وإنما جرف الطوفان معه عناصر صنعتها الحرب فى حد ذاتها، وتخلق كيانها الحى فى رحم ظروفها الصعبة المشبوبة بالنار والمصبوغة بالدم.

وهكذا فإنه عندما انتهت الحرب، كان المشهد الجديد مجتمعات وعقائد متنافسة، وقيما ونظما تعرض نفسها، وعلوما وثقافات وطموحات، تحرك «جموع الرجل العامل» و«الرجل العادى»، و«كتل الناس» فى كل مكان، وبالتحديد أجيالا من الشباب، هى التى حملت عبء الحرب، وهى المشغولة بالمستقبل بعدها.



وكان تدفق الطوفان قادرا على بلوغ كل القارات - مع اختلافات فى الكتلة والسرعة!

○ وما حدث هو أن الطوفان وصل إلى أمريكا الشمالية هادئا طيعا لأسباب، منها أن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن ميادين النار، وبالتالى فإن ضرورات تجميد الحياة المدنية أثناء الحرب لم تكن قاسية - ومن ناحية ثانية إن وفرة الموارد

لم تجعل المتأخرات المستحقة حمولات ثقيلة تضغط وتتعجل. ومن ناحية ثالثة إن الولايات المتحدة جاءت إلى الحرب متأخرة، وجاءت واثقة من النصر، فهي عندما شاركت فيها كانت الجيوش الألمانية غارقة في الشتاء الطبيعي على طول المسافة من وارسو إلى موسكو، والمعنى أن واشنطن لم تشعر بالتوتر أو الخوف في أي وقت!

والحاصل أنه كان سهلا على الولايات المتحدة استقبال الطوفان، لأنه وصل إلى شواطئها البعيدة موجات استنفدت عنفوانها أثناء عبور المحيط. والأهم أن الولايات المتحدة بكل ما توافر لها من ظروف. كانت جاهزة، خصوصا وقد لجأت إليها خيرة عقول العالم واحتمت بها أغلى كنوزه، وقصدت إليها القمم فيما توصل إليه العلم وتطبيقاته، كما تيقظ لديها شباب في التجربة التاريخية وفي العمر وفي الإمكانيات المتاحة، مع طموح إمبراطوري قادر على تحقيق مشروعه إذا ملك الحكمة (وكانت تلك هي المشكلة).

- وفي أوربا (وهي ميدان القتال الرئيسي) وقع - عندما بدأ ذوبان الثلوج - أن مؤخرة جيوش الاحتلال النازي أصبحت هدفا مكشوفا، لمقاومة شعبية (فرنسية - نرويجية - هولندية) في الغرب، و(بولندية - تشيكوسلوفاكية - يوجوسلافية) في الشرق، وقد وجدت هذه المقاومة أن بعض ما حصلت عليه من الأسلحة الصغيرة التي تركتها الجيوش المهزومة وراءها - كالمدفع الرشاش والقنبلة اليدوية واللغم المزروع في الأرض، يسمح بنوع جديد من القتال المؤثر والفاعل. ويستحق الملاحظة فيما حدث وراء الخطوط في أوربا - أن الأسلحة الصغيرة ظهرت مع المقاومين في يد بينما اليد الأخرى تحمل منشورات من ورقة واحدة في الغالب، تدعم إطلاق النار بإطلاق الأفكار، والمثير أن الفكر الذي توافق مع سلاح المقاومة على مؤخرة الجبهات في الغرب كان من الشرق (الماركسي) معظمه، كما أن الفكر الذي توافق مع سلاح المقاومة في مؤخرة الجبهات في الشرق كان من الغرب (الديمقراطي) معظمه.

وكانت وراء ذلك دلالة مهمة - تشير إلى أن كل جانب ينادي متشوقا ما يخشى أن يضيع منه، ويبحث في أي اتجاه عما يراه مكملا لطموحه، بمعنى أن فكرة العدل

الاجتماعى تبحث عن الحرية السياسية ـ كما أن الحرية السياسية بدورها تبحث عن العدل الاجتماعى.

وعلى وجه التحديد فقد كان ذلك مجال الحرب الباردة: الثلوج تذوب على القمة ـ والوديان ترتعش من الصقيع!

○ وفى آسيا كان الطوفان هادرا. ومع أن بلادا مثل الصين والهند تبدت ساحات مفتوحة لذوبان الثلوج ـ فإن التأثير الأظهر للأحوال الجديدة بان أول ما بان فى إندونيسيا، التى أصبحت أول مستعمرة ترفض العودة إلى ما كانت عليه قبلا. بل إن شعبها وقف وأمسك أقداره بيديه مطالبا بالحرية والاستقلال وباحثا عن حياة جديدة ولو بالثورة المسلحة.

وبالنسبة لإندونيسيا بالذات كانت الظروف مناسبة:

○ لأن إندونيسيا بلد كبير يتأثر ويلتف حول بعضه فى أرخبيل هائل يتكون من ثلاثة آلاف جزيرة.

○ ولأن القوة الإمبراطورية التى كانت تستعمر إندونيسيا قبل الحرب، بلد أوربي صغير هو هولندا ،فإنها اصطدمت بالحقائق عندما راودها وهم العودة إلى مستعمرتها القديمة، وعندها اكتشفت أن الزمان اختلف.

○ وكان الشعب الإندونيسى مهيأ لا ترهبه خرافة «تفوق الرجل الأبيض»، لأن شعب إندونيسيا من ذلك الموقع فى أقاصى الشرق رأى «الرجل الأصفر» اليابانى (ممثلا فى قائد بحرى مثل الأميرال «ياما موتو» قائد الأساطيل اليابانية فى «بيرل هاربور»، والجنرال «ياما شيتا» قائد الجيوش اليابانية فى غزو «الملايو») ـ كلاهما يطارد الرجل الأبيض ويطرده، ثم إن الرجل الأبيض لم يتصرف مثلما تتصرف الآلهة (كما كان الإيحاء الإمبراطورى)، وإنما تصرف هذا «الجبار» المتوهم ـ مثل كل البشر فى أحوال عافيتهم وفى أحوال الوهن!

○ مضافا إلى سقوط هذا الضرب من الوهم، فإن الرجل الآسيوى (الإندونيسى) وجد حوله وفرة من الأسلحة الصغيرة تركتها الجيوش اليابانية وراءها (حتى

لقد قيل وقتها أن الإندونيسيين فى أيديهم من قطع السلاح ما هو أكثر من أرغفة الخبز).

وكان الطوفان قد سبق الوهم الإمبراطورى. وهناك على الجسر الواصل ما بين سنة ١٩٤٤ - إلى ١٩٤٥ - فإن ثورة إندونيسيا (تحت قيادة ثائر وطنى مسلم هو «أحمد سوكارنو») أعطت النموذج والمثل، وحرضت ولفتت نظر شعوب آسيا وأفريقيا، إلى أنه زمان جديد!

مصر غائبة:

فى لحظة من اللحظات والطوفان يكتسح ويعم - بدا وكأن مصر فى كوكب آخر معزول عما يجرى، أو على وشك أن يجرى، فى هذا العالم - فى هذه اللحظة.

ويوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ - تلقى «مصطفى النحاس» (باشا) خطاب الإقالة الذى كان قيد الإعداد منذ اليوم الأول لوزارته التى جاءت بانقلاب عسكرى (بريطانى) مساء ٤ فبراير ١٩٤٢. ومع أن «النحاس» (باشا) كان يتوقع الخطاب، فإن لهجة الإهانة التى حملتها السطور زادت وفاضت، وكاد الرجل أن يفقد أعصابه مع الرسول الذى حمل إليه الخطاب وسلمه له باليد («حسن يوسف» (باشا) القائم بأعمال وكيل الديوان).

والغريب أن الأزمة التى أودت بوزارة الوفد - كانت حادثة تافهة بأى معيار (خصوصا فى مناخ طوفان عالمى)، فقد حدث أن الملك قصد (يوم ١٤ سبتمبر ١٩٤٤) يؤدى صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان (الجمعة اليتيمة) فى مسجد عمرو بن العاص. وتجمع حشد من الناس يهتفون له، ولمح الملك وموكبه يقترب من المسجد لافتة بعرض الطريق تحمل عبارة «يحيا الملك مع النحاس». وعندما نزل من سيارته أشار إلى مدير الأمن العام - «محمود غزالى» (بك)، وكان واقفا فى انتظاره يشرف على تأمين موكبه - قائلا: «إنه لا يتصور أن يجد اسمه مقرونا باسم أحد»، وهو لا يريد - عندما يفرغ من الصلاة ويخرج من الجامع - أن يرى تلك اللافتة. واعتبر «غزالى» (بك) ما سمعه أمرا، ودخل الملك بوابة مسجد عمرو بن العاص، وتوجه

ـدير الأمن العام إلى حيث كان حكمدار («قائد») بوليس القاهرة اللواء (الإنجليزى) ‌راسل» (باشا) يقف مشرفا على تأمين الموكب الملكى. ناقلا الأمر إليه وطالبا تنفيذه. ‌كن مدير الأمن العام (محمود بك غزالى) لم يكد يعود إلى بيته بعد صلاة الجمعة ‌تى أبلغه وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» ـ أن «رفعة رئيس الوزراء» هائج بسبب ‌ختفاء لافتة تحمل اسمه. وهو يرى أن ذلك التصرف «عدوان على الشعب»، لأن ‌ذى كتبها واحد من المصريين له حق التعبير عن نفسه ـ !. وقد طلب «رفعة الباشا» ‌جراء تحقيق فيما جرى، وإلى حين إتمام التحقيق فإن «مدير الأمن العام» عليه ‌لتزام بيته موقوفا عن العمل!

وتحولت الحادثة إلى أزمة لأن الديوان الملكى اتهم «النحاس» (باشا) بوقف ‌موظف كبير فى الدولة عن العمل لأنه نفذ أمرا ملكيا لم يكن فى مقدوره ـ ولا مقدور ‌غيره ـ أن يعصاه. ثم إن «الملك مصمم على إلغاء قرار إيقاف مدير الأمن العام ـ كما ‌نه يرفض التحقيق معه».



ومع تحول الحادثة إلى أزمة فإن السفارة البريطانية اهتمت، ولأن السفير نفسه كان غائبا لإجازة فى جنوب أفريقيا، فقد تولى القائم بالأعمال مكانه وهو الوزير المفوض «تيرنس شون» ـ إخطار وزارة الخارجية فى لندن، وبعثت الوزارة تطلب معلومات مفصلة، وهنا كلف «تيرنس شون» ـ قائد بوليس القاهرة (الإنجليزى) «راسل» (باشا) ـ باعتباره شاهد عيان ـ أن يكتب تقريرا عن الواقعة، وبالفعل كتب «راسل» (باشا) ـ وختم بما مؤداه «أن إيقاف «غزالى» (بك) لا معنى له، لأن الرجل كموظف فى الدولة، كان ملزما بتنفيذ أمر مباشر صدر إليه من رئيس الدولة (حتى وإن لم يعجب رئيس الوزراء!)

ومن الواضح أن لندن نفد صبرها وسئمت إقحامها المتكرر فى الشأن المصرى، وكذلك وصل تقرير «راسل» (باشا) إلى وزارة الخارجية البريطانية فى جو مهيأ لقبوله، وكتب القسم المصرى إلى وزير الخارجية البريطانى «أنتونى إيدن» مذكرة مختصرة تعرض نقطا رئيسية لها معانيها:

○ «لا يصح لطرف فى مصر أن يستدرجنا إلى الدخول فى منازعات على هذا

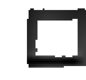
المستوى، خصوصا إذا كان الاستدراج من حزب الوفد الذى استمرأ هذه العادة. مع ملاحظة أن هذا الحزب أعطى ما عنده ولم يعد فى مقدوره أن يزيد شيئا، وبالتالى فهو عبء علينا».

- ○ ورأينا أن الوقت حان لكى نترك الأمور تأخذ مجراها الطبيعى، مع العلم أن الملك عندما يحس بذلك سوف يبادر إلى إقالة الوزارة دون انتظار.
- ○ واقتراحنا أن تكون تعليماتنا للسفارة فى القاهرة بعدم الدخول طرفا فى هذه الأزمة، وترك الفرصة لفاروق يتحمل مسئولية ما يفعله.
- ○ وتوصيتنا أن نقف بعيدا ونتابع تأثير ما يجرى على الرأى العام، وبعدها تصبح الخيارات مفتوحة أمامنا وفق ما نرى فى حينه.

وقرأ «أنتونى إيدن» هذه المذكرة وكتب عليها بخط يده تأشيرة نصها، «أظن أن ذلك هو الصحيح» **I think that this is right!**.

توقيع:

أنتونى إيدن - ١٩ سبتمبر



وبحقائق الأحوال فإن القصر كان على علم باتجاه الرياح، وربما أن نص رسالة من رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية « بيتر سكريفنر» موجهة إلى القائم بأعمال السفير البريطانى فى القاهرة «تيرنس شون» - يكشف هذا التغيير، والنص كالتالى:

لنــدن وزارة الخارجية سرى جدا

٢٣ سبتمبر ١٩٤٤

عزيزى «تيرنس»

«أشكرك على تقديرك الواضح للموقف السياسى المصرى كما ورد فى برقيتك رقم ١٨٤٤، ومن الظاهر لنا أن العلاقات بين الملك والحكومة وصلت إلى حيث

يصعب إصلاحها، وأن التغيير أصبح حتميا. وفى الحقيقة فإن أى وزارة يختارها القصر سوف تكون أقل ضررا مما تسببه الأوضاع الراهنة، وربما يكون فى مقدور وزارة جديدة أن تدير شئون البلاد على نحو أكفأ، وفى كل الأحوال فإن الملك يتحمل مسئولية تصرفه».

وفى هذا السياق توجه «أحمد حسنين» (باشا) مساء يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٤، وقابل «تيرنس شون»، بحضور المستشار الشرقى للسفارة البريطانية. ودار بين الثلاثة حديث صريح (ولو أنه مزعج). تعرضه برقية السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية فى لندن (تحت رقم ٣٤٦٤-٤١٣٣٣ / ٣٧١):

«جاء «حسنين» إلى مقابلتى هذا المساء حضر معنا المستشار الشرقى للسفارة.

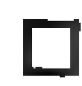
تحدث «حسنين» عن ظروف حادثة «محمود غزالى»، وشرح أن «النحاس» يعرف أن الملك لم يعد مستعدا للصبر عليه، وأن الإنجليز لم يعودوا مصرين على تأييده، ولذلك فهو يرتب للخروج بذريعة موقف وطنى يثير به مطالب مصرية تدغدغ أحلام الناس بعد الحرب، وذلك لا ينبغى السماح به، لأنه إحراج لأى وزارة تجىء بعد الوفد. أشار «حسنين» إلى أفضلية أن يخرج «النحاس» فورا وبدون بطولة مزيفة(!) وبذريعة تصرف خاطئ تهور فيه بما لا يليق فى حق الملك (حادثة محمود غزالى)، وتكون تلك مسألة لا علاقة للإنجليز بها، ولا يستطيع أحد استغلالها ضدهم.

أضاف «حسنين» «أن هناك تفكيرا فى حكومة موالية للإنجليز ترعى مصالحهم وتلبى مطالب الحلفاء مع استمرار الحرب دون أن تتسبب فى مشاكل لأحد».

يعلق «تيرنس شون» فى نهاية برقيته:

«أظن أنهم يريدون إذنا للتصرف، وإذا كان هناك ما تودون إبلاغى به، فأرجو أن أتلقى تعليماتكم سريعا».

وكان سكوت لندن عن الرد، علامة رضا!



يوم ٦ أكتوبر استقر «فاروق» على تأليف وزارة جديدة. لا تكون وزارة قصر (برئاسة حسنين)، وإنما وزارة حزبية (ملكية فى نفس الوقت). ووقع الاختيار على «أحمد ماهر» (باشا) رئيس حزب السعديين. واتصل «حسنين» بالقائم بأعمال السفارة يستطلع رأيه فى رئاسة «أحمد ماهر» للوزارة، مضيفا إلى ذلك رغبة القصر فى التصرف سريعا لأن الأخبار «وصلتهم» بأن «النحاس» (باشا) يحاول اختلاق موقف وطنى يخرج بعلته».

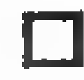
وأبدى «تيرنس شون» «أن القصر له أن يتصرف كما يشاء»، على أنه لم تمض غير دقائق حتى عاد «حسنين» يتصل بالقائم بالأعمال البريطانى ينقل إليه رغبة «فاروق» فى لقائه على الفور. ويتحفظ «شون» «بمظنة أن استدعاءه لمقابلة الملك فى هذا الظرف يوحى بأن السفارة تتدخل فى تغيير الوزارات المصرية». ويرد «حسنين» (باشا) بقوله: «المشكلة أن جلالة الملك لا يصدقنى قياسا على تجارب سابقة وهو يخشى أننى أُبَسِّط الأمور أمامه، فإذا جاء وقت التصرف والتغيير، اكتشف أنكم غير موافقين، ولذلك يريد أن يسمع منك. وليس منى وبوضوح. أنه ليس لديكم اعتراض على تغيير الوزارة».

ويستطرد «تيرنس شون» فى رسالته إلى لندن (البرقية رقم ١٩٩١/ ٣٥٠٠): «أبلغت «حسنين» أنه يستطيع أن يؤكد للملك حريته فى التصرف كاملة، مع إعفائنا من الظهور علنا فى مقدمة الصورة».

ويستطرد «تيرنس شون» فى برقيته:

قال لى «حسنين» «إن «أحمد ماهر» تعهد أن يقوم بتنفيذ أمين لنصوص وروح معاهدة سنة ١٩٣٦. ورددت عليه «بأننا نتوقع ذلك من أى رئيس وزراء فى مصر»!

فهمت أن عملية طرد «النحاس» سوف تتم غدا.



يوم ٧ أكتوبر قام الوزير البريطانى «تيرنس شون» بعدة إجراءات:

- بعث برقية إلى السير «مايلز لامبسون» (لورد كيلرن الآن) يخطره بما يجرى فى مصر، بينما هو يقضى الإجازة فى جنوب أفريقيا.

- استدعى «أمين عثمان» (باشا) وألمح له أن الأمور تتحرك بسرعة، واستأذنه «أمين عثمان» إذا كان يسمح له أن يقول «شيئا» للنحاس (باشا).

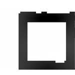
- تلقى رسالة من رئيس الوزراء المكلف «أحمد ماهر» (باشا) عن طريق «حسن رفعت» (باشا) وكيل وزارة الداخلية - يعرض عليه مشكلة حساسة تواجه «أحمد ماهر»: «فهو يعرف أنه سوف يصبح رئيسا للوزراء بعد ساعات، ويعرف أن السفارة لم تعترض على ترشيحه، لكنه يجد نفسه فى مأزق لأنه لا يستطيع تصور وجوده فى هذا المنصب بينما شقيقه الأكبر (على ماهر) موجود فى السجن، وهو يسأل «هل يمكن أن يطمئن عائلته أن فى وسعه «عمل شىء»». يستطرد «تيرنس شون» «كلفت «حسن رفعت» بإخطار «أحمد ماهر» أن موضوع الإفراج عن شقيقه مسألة عويصة لا ينبغى إثارتها الآن»!

- سمع من اللواء «راسل» (باشا) حكمدار بوليس القاهرة أن رئيس الديوان الملكى «حسنين» (باشا) اتصل به وأبلغه أن تغييرا وزاريا سيعلن عنه فى ساعات، وأن عليه أن يكون مستعدا بما يراه من إجراءات للمحافظة على الأمن فى العاصمة.

وصباح اليوم التالى (٨ أكتوبر) اتصل «حسنين» (باشا) بالسفارة يقول للمستشار السير «والتر سمارت» أن «المسألة سوف تتم اليوم»، وأن كل شىء معد، وأن مساعده «حسن يوسف» فى القطار الآن إلى الإسكندرية ومعه خطاب الإقالة يسلمه للنحاس (باشا) بيده!

ثم يضيف «حسنين»:

«إن «النحاس» (باشا) سوف يفرقع من الغيظ عندما يقرأ خطاب الإقالة «لكنه يستحق». ويستطرد «حسنين» قائلا «إن خطاب تكليف «أحمد ماهر» تم إعداده، وفيه إشارة صريحة إلى أهمية التعاون الوثيق مع الحليف البريطانى الكبير الذى يضحى بالدم فى سبيل حرية الأمم والدفاع عن حقوقها المشروعة»!



كانت مصر منشغلة بوزارة جديدة وبانتخابات تجريها هذه الوزارة. وحضر «النحاس» (باشا) مأدبة غداء فى السفارة البريطانية تكريما له - وتعويضا عن

الإهانة الملكية، وقال للقائم بأعمال السفارة البريطانية: «إن حزبه على استعداد لدخول الانتخابات إذا جرى إيقاف العمل بقانون الأحكام العرفية فترة إجرائها، وقال له مضيفه على الغداء فى السفارة البريطانية «أن وزارته (وزارة النحاس) بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ أجرت الانتخابات فى ظل الأحكام العرفية»، ورد «النحاس» على الفور: «لأن تلك الانتخابات جرت وروميل على الأبواب». وخطر على بال السفير استشارة لندن فى هذه النقطة، وترد لندن عن طريق وزارة الحرب برفض اقتراح وقف العمل بالأحكام العرفية فترة الانتخابات، «لأن الحرب فى أوربا لم تنته بعد». وقرر حزب الوفد مقاطعة الانتخابات رغم أن بعض رجاله دخلوها على مسئوليتهم الشخصية، وجاء مجلس نواب جديد وعلت الصيحة بين أعضائه بضرورة محاكمة «مصطفى النحاس» (باشا).

وكان الذى حدث أن «مكرم عبيد» (باشا) أُطلق سراحه من المعتقل، ودخل وزارة «أحمد ماهر» (باشا) بوصفه وزيرا للمالية (مرة أخرى) ودخل معه أربعة من وزراء حزبه (الكتلة) ـ قد أعد عريضة اتهام أكثر سوادا من الكتاب الأسود، وأدق توثيقا لأنه استعان بعد دخوله إلى وزارة المالية بمستندات لم يستطع أصحابها إخفاءها فى الوقت المناسب، وبينها مذكرة من السفارة البريطانية مُرسلة للعلم الشخصى لوزير المالية وقتها «أمين عثمان» (باشا)، وهى تحوى معلومات عن صفقات دخل فيها السيد «أحمد الوكيل» شقيق قرينة «النحاس» (باشا)، وصفقات أخرى لغير «أحمد الوكيل» من الأقارب والأنصار. والمذكرة توجه نظر «أمين عثمان» (باشا) إلى ضرورة إفهام رئيسه «النحاس» (باشا) أن ذلك كله يسىء إلى أبعد حد له ولسمعته ولأسرته وللسفارة البريطانية أيضا (بوصفها المسئولة فى النهاية).

ويادر «مكرم عبيد» إلى نشر هذه المذكرة البريطانية فى جريدة أنشأها تحمل اسم حزبه (الكتلة)، واعتبرت السفارة تصرفه «إفشاء سر وخيانة أمانة». لأن «مذكرة توبيخ «النحاس» (باشا)» (كما كتب السير «والتر سمارت») كانت لعلم «أمين عثمان» (باشا)، ولم تكن للنشر العام، وفى معرض الهجوم على «النحاس» (باشا) وطلب محاكمته.

وقامت السفارة البريطانية بإبلاغ لندن، وتلقت أمرا «بلفت نظر الملك إلى أن

الحكومة البريطانية لا تسمح باستعمال أوراقها على هذا النحو، ولا تسمح بمحاكمة «النحاس» (باشا) أو أى من وزرائه، فكل هؤلاء شاركوا فى وزارة تعاونت «معنا» إلى أقصى درجة فى أصعب فترات الحرب، خصوصا لحظة معركة العلمين الخطرة والحرجة».

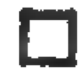
وتلقى السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» (لورد كيلرن)، الذى عاد من إجازته إلى القاهرة - رسالة تقول له «أنت مفوض من وزارة الحرب بإبلاغ الملك «فاروق» ما يلى:

- إن محاكمة «النحاس» (باشا) تحمل معنى الإساءة إلى هيبة حكومة صاحب الجلالة البزيطانية.

- إن حكومة صاحب الجلالة لا تسمح بذلك، لأن الرجل تعاون معنا بإخلاص فى الظروف الصعبة.

- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تفضل أن لا يُحاكم أحد من وزراء «النحاس»، ومع أنه سوف يصعب علينا حماية بعضهم، إلا أن المحاولة ضرورية، لأن مثل هذه المحاكمة لأحد وزراء «النحاس» قد تجر رئيس الوزراء نفسه.

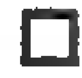
وتوقف الحديث عن محاكمة «النحاس» (باشا). وتراجع الملك «فاروق» إلى طرح «حل وسط» يعاقب به رئيس الوفد، بسحب قلادة «فؤاد» الأول منه، وبذلك يسقط عنه لقب «صاحب المقام الرفيع» - وأبدى السفير البريطانى امتعاضه، وكذلك لم تقع محاكمة، كما ظلت قلادة فؤاد الأول فى مكانها حول عنق «النحاس» - ومعها اللقب!



لكن العلاقات عادت إلى نوع من الشد والجذب بين السير «مايلز لامبسون» (اللورد كيلرن) وبين «فاروق»، ومن ذلك مثلا أن السفير تضايق عندما وقع الإفراج عن بعض موظفى القصر من الإيطاليين، وبينهم «أنطون بوللى» (الذى أصبح فيما بعد مديرا للشئون الخاصة للحياة الليلية للملك «فاروق» مع منحه رتبة البكوية)، ولم يكن ضيق السفير البريطانى من قرار الإفراج فى حد ذاته، فقد كان يسلم أن استمرار اعتقال «بوللى» وغيره - لمجرد الاحتياط زمن الحرب - لم يعد له ما يبرره

باختلاف الظروف - وإنما كان ضيقه بسبب عودة «بوللى» وغيره من الإيطاليين إلى خدمة القصر. وفى إحدى مقابلات السفير البريطانى مع «عبد الفتاح عمرو» (باشا) - أبدى اللورد «كيلرن» نصيحته بأن هؤلاء «الإيطاليين» لابد أن يخرجوا من القصر. وكان رد الملك (وفى الغالب فإنه لم يتعمده، بل أبدى ملاحظة أمام قائد الطيران البريطانى فى مصر الجنرال «شولتو دوجلاس»، دون أن يخطر بباله أن «دوجلاس» قد ينقلها عنه وتصل إلى السفير البريطانى - والذى حدث أن «دوجلاس» كرر الملاحظة منسوبة إلى صاحبها) وفيها قول الملك: «أن لورد «كيلرن» يطلب منى إخراج الإيطاليين من بيتى، موافق، سوف أطرد الإيطاليين عندى، إذا هو طرد الإيطاليين عنده!»، وكانت الإشارة واضحة إلى قرينة السفير البريطانى «جاكلين كاستيلانى»، وغضب السفير، واتصل بحسن يوسف (باشا) فى الديوان يطلب منه أن يقول للملك «فاروق» «أن نكتته لم تعجبنى» **I am not amused**.

- وسأله «حسن يوسف» عن مقصده، ورد السفير بأن «فاروق سوف يفهم». وعندما نُقلت الرسالة إلى الملك، أدرك أن ملاحظته أمام «شولتو دوجلاس» وصلت. وأن علاقته باللورد كيلرن عادت إلى التوتر من جديد، وأن شهر العسل بينهما انتهى. ثم إن الخلاف لم يعد فى السياسة، وإنما أصبح شخصيا. وترامى إلى علم الملك أن «كيلرن» يحكى فى مجالسه الخاصة جوانب من تفاصيل العلاقة بين «فاروق» وزوجته «فريدة»، وكان الزواج الملكى بين الاثنين قد تحول إلى فضيحة تتوالى فصولها حلقات، ووجدها السفير البريطانى فرصة لرد الجميل!



ووسط هذه المشاهد العبثية، كان الطوفان يقترب بمصر متخطيا الحواجز، متجها إلى القاهرة!

وكان بعض الطوفان دماء، وهو طبيعى لأن القمم المتجمدة التى ذابت ثلوجها عبرت على ميادين القتال محملة بعوالق مع الماء حمراء قانية. وبطبيعة الحال فإن معظم الدم راح يجرى تحت أقدام الملك «فاروق» ومن حوله، باعتبار الوزارة التى خلفت الوفد كانت فى واقع الأمر «وزارة قصر»، أى وزارة «ملك».

والحاصل أن الحكومة استمرت ملكية أربع سنوات كاملة، توالى على رئاسة الوزارة خلالها أربعة رجال - بمعدل واحد كل سنة - وكانوا بغير استثناء بإرادة القصر وقراره: «أحمد ماهر» (باشا) زعيم السعديين - «محمود فهمى النقراشى» (باشا) خليفة لسلفه «أحمد ماهر» - «إسماعيل صدقى» (باشا) مستقل - «محمود فهمى النقراشى» (باشا) مرة ثانية - ثم «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) خليفة للنقراشى.

وطوال هذه السنوات الأربع - كان الملك «فاروق» يحكم مصر، فهو مصدر شرعية وزارات الأقلية، والقادر على سحب البساط من تحت حزب الأغلبية الذى غاب مرتين: مرة بالإقالة، ومرة إضافية بضباب كثيف من التهم والشبهات طالت الوفد ووضعته فى موقع الدفاع عن رجاله (وحتى عن نسائه!)!

ومن المفارقات أن حكومة الأقلية التى جاءت بعد الوفد لم تكن راغبة فى الاستسلام إلى اعتبارها حكومة قصر، ومن ثم حاولت تحقيق نوع من الاستقلالية، لكنها فى ذلك ولسوء الحظ ذهبت إلى السفارة البريطانية تطلب قدرا من التفاهم «المستقل» المباشر، يوازن أو يقلل اعتمادها على القصر وحده.

لكن محاولة الاستقلال أدت إلى مزالق تسجلها الوثائق البريطانية وبينها رسالة (رقم ٣٠١ / ١٢) - يظهر فيها أن «أحمد ماهر» (باشا) بعث إلى السفير البريطانى يسأله «إذا كان يضايقهم» أن يتولى نائبه «محمود فهمى النقراشى» (باشا) وزارة الخارجية بدلا من وزارة الداخلية. ويوضح «أحمد ماهر» داعيه إلى الطلب بأن وجود «النقراشى» (باشا) فى وزارة الداخلية يسبب كثيرا من المشاكل، فهو «عنيد» و«متزمت»، ويعطل الكثير من «الأمور» - لكنه فى الخارجية لا يستطيع أن يعطل شيئا. وكان تعليق السفير البريطانى (كما ورد فى برقيته إلى لندن) «شرحت أننى لا أريد أن أقارب هذه الشئون الداخلية، لكنه إذا طلب منى إبداء رأى، فإننى أفعل ذلك شريطة أن لا يتسرب إلى العلن شىء». أضفت: «أن مشكلة «النقراشى» أنه رجل «ضيق الأفق» وذلك سبب عناده وتزمته. ورأيى بعد ذلك أننى لا أعترض على «نفيه» إلى وزارة الخارجية، لأن ظنى أنه هناك يستطيع أيضا أن يكون مشكلة. واقترحت عليهم إذا أرادوا حلا لمشكلة «النقراشى» فإنهم يستطيعون اختياره رئيسا لمجلس

الشيوخ - وقيل لى أن هيكل («الدكتور محمد حسين هيكل» رئيس الأحرار الدستوريين) يريد هذا المنصب وأنهم وعدوه به، لإرضاء غروره، ومع ذلك فإذا كان «أحمد ماهر» يريد «النقراشى» فى الخارجية، فأنا شخصيا لا أمانع».

وكانت المفارقة أن الوسيط الذى حمل رسالة «أحمد ماهر» - هو «عبد الفتاح عمرو» (باشا) - رجل القصر! - أى أن حكومة الأقلية حين حاولت أن تعطى لنفسها قدرا ولو محدودا من الاستقلالية - كان سبيلها أن تفعل ذلك من خلال دهاليز القصر وأبوابه!

ومع ذلك فإن «أحمد ماهر» راح يحاول أيضا عن غير طريق دهاليز القصر وأبوابه، وحدث بعد تشكيل وزارته بأسبوعين اثنين بالضبط (٢٣ أكتوبر ١٩٤٤) - أن وصل إلى القاهرة وزير الخارجية البريطانى «أنتونى إيدن»، وطلب رئيس الوزراء المصرى الجديد لقاءه برجاء أن يكون اللقاء «شخصيا» أكثر منه «رسميا»، وقام الوزير المفوض البريطانى «تيرنس شون» بترتيب دعوة غداء فى بيته، يجلس حول مائدتها رئيس وزراء مصر مع وزير خارجية بريطانيا وحدهما - لكن الوزير البريطانى المفوض عاد يبدى لرئيس الوزراء أنه نظرا لضيق الوقت ورغبة كثيرين فى لقاء «أنتونى إيدن»، فإنه سوف يضطر إلى دعوة «أحمد حسنين» (باشا) أيضا، ومعنى ذلك أن الرجلين لن يكونا وحدهما. ولم يكن فى وسع «أحمد ماهر» أن يعترض على حضور رئيس الديوان الملكى، وكتب «تيرنس شون» تقريرا عن اللقاء (٣٧٨٨ / ٢٠٦) عارضا أهم وقائعه - قائلا:

«بدأ وزير الخارجية (إيدن) فأبلغ رئيس الوزراء «أحمد ماهر» أنه راض عما سمعه من تأكيدات عن التزام وزارته بتنفيذ أمين لمعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا (معاهدة ١٩٣٦)، وهو يأمل أن يتذكر الجميع أن بريطانيا فى هذه الحرب لم تعرض مصر لمخاطر دامية من نوع ما تعرضت له بريطانيا نفسها. ومن ذلك أن الحكومة البريطانية لم تصمم على ضرورة قيام مصر بإعلان الحرب، من ناحية لأنها كانت تعرف أن الجيش المصرى غير مستعد للمشاركة فى قتال. ومن ناحية أخرى - لأن إعلان مصر للحرب كان يعرضها - دون داع - لضرب الكبارى والجسور والموانئ والطرق بطريقة مدمرة. أضاف «إيدن» «إننا استفدنا أيضا من

هذا الوضع، فقد كانت كل إمكانيات مصر تحت تصرفنا دون مخاطر كثيرة، ونحن نأخذ ذلك فى الاعتبار».

أشار وزير الخارجية إلى أن التقارير التى قرأها، لفتت نظره إلى عمليات فصل وطرد وتعيين وترقيات استثنائية - شملت مئات من موظفى الدولة المصرية. ورد «ماهر» (باشا) بقوله: «إن هؤلاء كانوا من الذين عينتهم حكومة الوفد، ومن أنصارها والمتعاطفين معها، وكلهم لا تستطيع الحكومة الجديدة المعادية للوفد أن تثق بهم». وقال وزير الخارجية البريطانى موجها النصح لرئيس الوزراء المصرى: «إنه يريد أن يقدم للحكومة المصرية نصيحة صديق، مؤداها «أن هذا العنف فى التعامل مع موظفى «الخدمة المدنية» بمعيار الثقة الحزبية، يكسر هذه «الخدمة المدنية» عمليا، لأنه سوف يفقد موظفى الدولة ثقتهم بأنفسهم، والتزامهم بالصالح العام، وتلك ضرورية لمؤسسة «الدولة»، لأن موظفيها المسئولين ينبغى أن يظلوا بعيدا عن التقلبات الحزبية، وإلا فإن نظام «الخدمة المدنية» فى مصر سوف ينهار بمعايير الكفاءة ومعايير الأخلاق.

ورد «أحمد ماهر»: «إن الحكومة لم تطرد من طردتهم لأنهم موظفون فى الدولة، ولكن لأنهم أنصار للوفد». ورد وزير الخارجية «إنه لا يريد التدخل فى شئون مصر، لكنه يخشى أن هناك عملية انتقام واسعة النطاق يقودها «مكرم عبيد»، الذى يبدو مصمما على وضع «النحاس»، وقرينته، و«سراج الدين» أيضا فى القفص!

الرصاصة الأولى:
اللورد «موين» نوفمبر ١٩٤٤

فى ظرف أسبوعين اثنين من اللقاء بين «أنتونى إيدن» و«أحمد ماهر» على الغداء فى السفارة البريطانية - أى يوم ٧ نوفمبر ١٩٤٤ - دوت فى مصر طلقات رصاص وسال دم، وكان الضحية هو وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط اللورد «موين» - ولم يكن اغتياله قتلا عاديا، وإنما اغتيالا سياسيا وراءه مشروع مجمد تحول مع موسم ذوبان الثلوج إلى مجرى سيل على طريق طوفان (مصبوغ بلون الدم).

كان قتلة اللورد «موين» شبابا من جماعة «شتيرن» الإرهابية فى فلسطين: «إلياهو حكيم» و«إلياهو بن تسورى»، وكان وراء الاغتيال مطلب خطير عطله صقيع الحرب وذوبه تغير المناخ بعدها، وهو مطلب فتح أبواب فلسطين بغير قيود للهجرة اليهودية، تمهيدا لإنشاء دولة يهودية فى فلسطين على أساس وعد بلفور!

وكانت تلك بالفعل كرة جليد أفلتت وانقضت على الشرق الأوسط:

○ فهناك مئات ألوف من اللاجئين اليهود فى أوربا ينتظرون بعد الحرب أن يجدوا ملاذا لهم. ومع أنهم جميعا - بلا استثناء تقريبا - يطلبون الهجرة إلى الولايات المتحدة - فإن يهود الولايات المتحدة لا يريدونهم هناك، و(يعتبرون توجههم إلى العالم الجديد عبئا على الحياة اليهودية فيه، لأن الأجيال التى سبقت واستقرت فى أمريكا من اليهود لا تريد إضافة تقلق أحوالها أو تزعج آخرين) - وهنا فإن فلسطين تصبح مقصدا (منفى) مثاليا لهؤلاء الذين ينتظرون الملاذ، وخصوصا أن الحجج لتزكية الهجرة إلى فلسطين وراءها أساطير قديمة ومعتقة! وكذلك وراءها عملية تعبئة وتحيز، تقوم بها الوكالة اليهودية سواء فى ذلك جناحها الأمريكى أو جناحها الأوربى، الذى لا يريد بدوره - مثل الجناح الأمريكى - تحمل عبء لاجئين يهود فقراء لا تنتظرهم فرص عمل، فضلا عن أن استيعابهم مثير لمشاعر معادية للسامية لها جذور عميقة فى أوربا. (واليهود الأوربيون الذين «توطنوا» فى مجتمعات غرب أوربا - هم أيضا - لا يريدون أن يجدوا أنفسهم أمام عنصر إقلاق يهودى طارئ).

وبصرف النظر عما يريده الجناح الأمريكى أو الأوربى من الوكالة اليهودية، فقد كان الجناح «الإسرائيلى» لها فى فلسطين (الموشاف) يطالب على عجل بمدد بشرى من المهاجرين يعطى الدولة أساسا لوجود حقيقى فى أرض الميعاد.

وبالتوافق مع ذلك فإن الحكومة الأمريكية بتأثير نشاط صهيونى مكثف، ونفوذ عناصر يهودية عتية وقوية، تساند هجرة اليهود إلى فلسطين (تحت الانتداب البريطانى)، وتطلب إسقاط القيود التى تفرضها بريطانيا على عدد اليهود المسموح لهم بدخول فلسطين وتحديده فى إطار مائة ألف مهاجر سنويا.

وكان الرئيس الأمريكى «فرانكلين روزفلت» مقتنعا بمنطق اليهود الأمريكيين، أو آملا فى تأييدهم له ولحزبه (الديمقراطى)، خصوصا أن يهود العالم نقلوا ولاءهم من «أوربا» إلى «أمريكا» عن اعتقاد ترسخ لديهم بأنه لم يعد فى مقدور أوربا أن تعطيهم أكثر مما أعطت، وفيه «وعد بلفور» الذى فتح الباب لإمكانية دولة يهودية فى فلسطين، والآن كان ولاء اليهود يتجه للولايات المتحدة الأمريكية، عن اعتقاد بأن تأييدها ونفوذها وقوتها قادرة على تحويل «إمكانية» دولة يهودية إلى «حقيقة» دولة يهودية!

○ وكانت بريطانيا تظن أن فتح أبواب الهجرة فى فلسطين أمام اليهود بغير حدود، يمكن أن يصنع مشاكل ليس هذا وقتها - تحرجها مع نظم عربية صديقة، ضمنها الأسرة الهاشمية فى العراق وفى الأردن، وكذلك الأسرة السعودية فى نجد والحجاز، وربما العرب فى أفريقيا أيضا (وبينهم مصر).



وكانت بريطانيا وسط الحرب (١٩٤٣) قد أعطت الضوء الأخضر ببيان ألقاه وزير الخارجية (أنتونى إيدن) فى مجلس العموم، مؤداه «أن بريطانيا تتفهم أمانى العرب فى نوع من الوحدة بينهم، وهى لا تمانع عندما تنتهى الحرب فى قيام جامعة للدول العربية تجسد هذا الطموح».

وكذلك ترددت السياسة البريطانية فى فتح أبواب الهجرة إلى فلسطين، وظنها أن يكون موضوع الهجرة إلى فلسطين محل تراض واتفاق بين الأطراف فى المستقبل (كما حدث سابقا فى مؤتمر لندن قبل الحرب سنة ١٩٣٩)، وإلا تعقدت أمور كثيرة وتشابكت خطوط مختلفة، ونشأت مواقف لا يعرف أحد كيف تتطور.

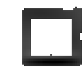
ولاحت تلك اللحظة احتمالات صدام بظهور مشروعين فى المنطقة جمدتهما ثلوج الحرب ثم ذوبتهما بشائر الربيع.

○ أولهما مشروع الجامعة العربية - تعبيرا عن طموحات تاريخية ومستقبلية تلح على العرب - والآن وقت التحرك نحوها.

○ والثانى مشروع إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين (إسرائيل) تطبيقا لوعد بلفور، والآن وقت التنفيذ.

وكان المشروع العربى قد سبق إلى إعلان وجوده فى قلب الشرق الأوسط حين سمعت مصر نداء إنشاء جامعة للدول العربية، واستجابت للنداء، رغم أنه على الأرجح لم يكن موجها بالدرجة الأولى إليها - وإنما إلى شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب.

زيادة على ذلك فإن مصر لم تسمع النداء فقط، وإنما وجدت أمة عربية ترحب بها وتدعوها إلى «قدر تاريخى» يبحث عن مستقبل فى عالم متغير، وهكذا شاركت مصر مع العراق وسوريا ولبنان فى الدعوة إلى إنشاء جامعة للدول العربية، ولم تكن بريطانيا متحمسة لمشاركة مصر فيها، لكنها لم تكن معارضة. وكذلك جرى توقيع بروتوكول بإنشاء الجامعة، وحرص الملك «فاروق» على أن يكون «النحاس» (باشا) هو الذى يوقعه، وكان التوقيع فى حفل مهيب شهده قصر «أنطونيادس» فى الإسكندرية قبل أيام من إقالة وزارة «النحاس» (باشا).



كان الملك «فاروق» على وجه القطع - ووفق ما يظهر فى الوثائق، مهتما بالعمل العربى عموما، وبقضية فلسطين على وجه التحديد. مع أن عددا من خصوم الملك، وخصوصا «مصطفى النحاس» (باشا) فى ذلك الوقت نسبوا ذلك الاهتمام إلى طموح شخصى (يحاول استعادة حلم الخلافة فى شكل آخر) - أو بأنه مجاراة لرأى عام مصرى تشده روابط انتماء عربى - وربما أن الملك «فاروق» فى اهتمامه بما يجرى فى فلسطين، كان إلى حد كبير متأثرا بنظرية الأمن القومى المصرى من أيام جده «إبراهيم» (باشا) (وقبله بكثير)، وهى نظرية تعتبر أمن مصر القومى - شمال حلب.

والأرجح أن الملك «فاروق» فى مشاعره العربية والفلسطينية، كان شابا تفتح على التيارات الفكرية المؤثرة فى زمنه - ثم إنه كملك كان مستعدا وقادرا على المشاركة فى تحويل التيارات الفكرية المؤثرة إلى إمكانية فعل على الأرض، وبالتالى

كان «فاروق» جاهزا لتقبل رؤى لا يستطيع رجل فى سن «النحاس» (باشا) استيعابها، بل إن «النحاس» (باشا) هاجم توجهات الملك العربية فى لقاء له مع (اللورد كيلرن) قائلا: «هذا الذى يفكر فيه «فاروق» ويتحدث عنه مسائل أكبر من «عقله» ومن «شخصيته» وكله إيحاءات مجانين مثل «عزام» (يقصد عبد الرحمن عزام باشا ـ أول أمين عام لجامعة الدول العربية)».

ومهما يكن فإن ملك مصر مضى يفكر فى مبادرات جريئة تحمل الوثائق البريطانية إشارات لها، وأولها رسالة من مكتب رئيس الوزراء فى لندن (١٦/٣/١٩٤٩ ٢١)، تسأل السفارة البريطانية فى القاهرة بحزم:

«تلقينا معلومات بأن الملك «فاروق» يفكر فى زيارة فلسطين بدعوة من بعض وجهاء القدس العرب، وورد فى أخبار جاءتنا أن «فاروق» قام فعلا بزيارة القدس فى سرية كاملة. وتلك أخبار تدهشنا هنا، وقد سألنا اللورد «جورت» الحاكم العام، ولم نجد عنده علما، وأبلغنا أنه كتب إلى السفارة فى القاهرة يطلب تفاصيل إضافية. لقد فهمنا أن عددا من الوجهاء الفلسطينيين دعوا ملك مصر للصلاة فى «الحرم الشريف»، ونحن نطلب أية معلومات لديكم، وكذلك أى مقترحات لمواجهة مثل هذه الزيارة إذا تأكدت الحقيقة فى شأنها».

وترد بعد ذلك برقية من السفارة البريطانية فى القاهرة مرسلة إلى الحاكم البريطانى العام فى القدس (٩٤ ٢١ / ١٤٤١) وفيها يقول السفير:

«هناك أخبار عن اعتزام الملك «فاروق» زيارة الشام، بادئا بلبنان وسوريا وكذلك القدس فى طريق سفره من القاهرة أو عودته إليها، و«نحن نعتقد أن مثل ذلك عمل خطير من وجهة النظر الأمنية والسياسية، ومن وجهة النظر الأمنية فأنتم أقدر على قياس الخطر، وأما من الناحية السياسية فنحن نرى أن هذه الزيارة أمر غير مرغوب فيه على الإطلاق».

ولم تكن زيارة الملك «فاروق» إلى القدس حتى تلك اللحظة غير دعوة تحمس لها الملك، لكن الحكومة البريطانية تنبهت ومنعت. ورد «فاروق» فى ظرف شهور بخطوة درامية عندما قام بعرض اللجوء السياسى فى مصر على الحاج «أمين

الحسينى» مفتى القدس - بعد أن ضاقت به السبل فى أوربا وفى العالم العربى. وجاء ظهور الحاج «أمين الحسينى» فى مصر علنا فى مؤتمر لملوك ورؤساء الدول العربية كان الأول من نوعه، وقد عقد جلساته ليوم واحد فى مقر الاستراحة الملكية فى «أنشاص»، وكانت فلسطين موضوع المؤتمر.



ولم يكن ولى العهد المصرى الأمير «محمد على» راضيا عن توجه «فاروق» نحو العالم العربى، وقصد إلى مقابلة السفير البريطانى على غير موعد ليقول له أنه غير راضٍ لا عن جامعة الدول العربية ولا عن اندفاع «فاروق» نحو فلسطين، وهو يخشى أن تلك التيارات الخطرة قد تأخذ «هؤلاء جميعا» إلى عداء مع بريطانيا يراه «صاحب السمو خطرا». وقد أشار الأمير «محمد على» إلى وزارة «أحمد ماهر» قائلا: «إن حكومة الوفد كانت حكومة قذرة Dirty من نواح عديدة، لكنها على الأقل كانت قادرة على ضبط الأمور، وكان يشير إلى اغتيال اللورد «موين»».

وبصرف النظر عن آراء ولى العهد المصرى، فإن طلقات المسدس التى قتلت لورد «موين» وزير الدولة البريطانية، كانت فى الواقع فاتحة سباق بين مشروعين: مشروع وحدة عربية، ومشروع دولة يهودية، وكلا المشروعين وجد نفسه ذات اللحظة على أمواج طوفان عال من سيول ما كان متجمدا زمن الحرب، والآن وبعد ذوبان الثلوج تدافعت السيول مصبوغة بلون الدم نحو الشرق الأوسط، وبدت تلك مقدمات مواجهة دامية قادمة بين القاهرة وتل أبيب (حتى وإن لم يتنبه أحد!).

الرصاصة الثانية:

أحمد ماهر فبراير ١٩٤٥

عندما بدأت طلائع الطوفان - من ذوبان جليد الحرب المصبوغ بالدم - تصل إلى مصر، كانت القاهرة مأخوذة بهاجس وطنى يطرح نفسه ويوشك أن يتحول إلى سؤال مُلح يطلب جوابا. وقد لمع فى خواطر جمع من المفكرين المصريين أن قرب نهاية الحرب تطرح على مصر سؤال مستقبلها.

وكان سؤال المستقبل قد ظهر ضمنا فى سياق بيانات أصدرتها أحزاب الأقلية (السعديين برئاسة أحمد ماهر - والدستوريين برئاسة محمد حسين هيكل باشا - والوطنيين برئاسة حافظ رمضان باشا) - أيام حكم الوفد - والظاهر أن هذه البيانات صدرت بتأثير عاملين:

- عامل حزبى يقصد إلى إحراج حكومة «النحاس» (باشا) ويضغط لكشف عمق علاقتها مع الإنجليز وانصياعها لهم وتنفيذها لما تعتبره هذه الأحزاب «أوامر من السفير البريطانى (المندوب السامى - كما أسمته هذه البيانات).

- وعامل وطنى مؤداه أن هذه الأحزاب، ومعها طائفة من أبرز الشخصيات المهيأة بالعلم والالتزام الوطنى راحت تحاول بإخلاص أن تستكشف اللازم والممكن لحق مصر فى الاستقلال والحرية.

والشاهد أن هذه البيانات التى صدرت عن أحزاب المعارضة ومعها عدد من الساسة المستقلين، وتؤيدها طائفة من نجوم الإدارة المصرية فى تلك الأوقات - تأثرت بأجواء ميثاق الأطلنطى الذى أعلنه تشرشل وروزفلت (وسط المحيط سنة ١٩٤٢)، واشتمل على مجموعة مبادئ لتنظيم «العالم الحر»، وتمكين شعوب الأرض من صنع مستقبلها متحررة من الخوف والفقر والاستعباد، وكان ذلك الإعلان نداء إنسانيا عالى الصوت رفيع المقدار يبشر بعالم جديد، يذكر بما بشر به الرئيس الأمريكى «وودرو ويلسون» فى النقط الأربعة عشر التى أعلنها بعد الحرب العالمية الأولى، والتى ألهمت أحزابا وطنية عديدة (منها الجومنتانج فى الصين - والمؤتمر فى الهند - والوفد فى مصر، ثم سقط الحلم - أيامها - عاجزا عن تحقيق بشراه؛ لأن الولايات المتحدة انسحبت بعد مؤتمر فرساى، ولم تدخل عصبة الأمم مؤثرة عزلتها وراء المحيط. وضمن أسبابها - هكذا قيل - أن الإمبراطوريات القديمة ليست مستعدة بعد لعهد جديد يحقق لشعوب الأرض آمالها أو بعضا منها).

على أن إعلان ميثاق الأطلنطى هذه المرة قدم عهدا دوليا من نوع مختلف، فهو ليس أمانى رئيس أمريكى، وإنما الحلم هو القوة الأمريكية التى جاءت من وراء المحيط مرة أخرى تنقذ أوربا المتهالكة، وتفرض ميثاق «الحرية» شراكة بين كل شعوب الأرض.

وكان ميثاق الأطلنطى مقدمة لاجتماع فى «سان فرانسسكو» مطلوب منه صياغة لمبادئ ونظام «الأمم المتحدة» المنتصرة فى الحرب ضد النازية والفاشية والعسكرية اليابانية (وهنا أيضا كانت الإشارة الأهم هى التركيز على أمريكا، وذلك بأن يوضع ميثاق الأمم المتحدة فى سان فرانسسكو غرب الولايات المتحدة، وأن يكون مقر الأمم المتحدة مدينة نيويورك شرق الولايات المتحدة).

لكن المعضلة أن مصر لم تكن تستطيع الانضمام مع «الأمم المتحدة» المنتصرة فى مؤتمر «سان فرانسسكو» لأنها ليست دولة مشاركة فى الحرب. ولذلك فطريقها الوحيد أن «تعلن الحرب الآن على ألمانيا»، ويكون ذلك مجرد إجراء شكلى يضمن مقعدا لها فى مؤتمر «سان فرانسسكو».

كان «أحمد ماهر» (باشا) رئيس الوزراء متحمسا لإعلان الحرب من ناحية المبدأ (وكان ذلك رأيه من قديم حتى عندما كان إعلان الحرب مخاطرة، واعتقاده أن الحرب تجربة ومدرسة تحتاجها مصر)، والآن وإعلان الحرب مجرد استمارة بطلب الدخول إلى القاعة التى تجتمع فيها الأمم المنتصرة فى الحرب لكى تضع ميثاق مجتمع الدول بعد الحرب - فإن قرارا فى هذا الشأن يجب اتخاذه.

والملاحظ أن الحكومة البريطانية لم تكن تعارض هذا التوجه، وحسابها «أن الكلام زاد فى مصر عن ضرورة تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦، بسبب اقتراب الموعد المقرر لإعادة النظر فى بعض نصوصها، وهو عشر سنوات بعد توقيعها (أى سنة ١٩٤٦)، والأجل لم يبق منه غير سنة واحدة، وهى مدة تكفى بالكاد لعملية التفاوض من أجل نصوص قابلة للتغيير (ليس ضمنها التحالف العسكرى بين البلدين لأن نصه سار بلا أجل)، وكان حساب الحكومة البريطانية أن المشاركة المصرية فى مؤتمر «سان فرانسسكو» - تشغل مصر بإعطائها مقعدا على مسرح دولى واسع، تحلم أن تجد لنفسها مجالا فيه، بينما المرجح (فى الحساب البريطانى) أنها سوف تتوه، وفى الحالتين فإنها قد تنشغل هناك عن الإلحاح على مفاوضات تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ (بتوهم بعض المصريين أنها تستكمل حلم الاستقلال). وإذا شاركت مصر فى «سان فرانسسكو» (فقد يكون ذلك تجسيدا للوهم)!.

والمدهش أن «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا كان هو نفسه الذى

ناقش الموضوع مع الملك «فاروق» فى اجتماع بينهما يوم ١٧ فبراير ١٩٤٥ (كما فعل الرئيس الأمريكى «فرانكلين روزفلت» الذى جاء على ظهر الطراد كوينسى إلى البحيرات المرة وسط مجرى قناة السويس، ليقابل الملك «عبد العزيز بن سعود» والملك «فاروق بعد انتهاء مؤتمر «يالطا» الذى رتب شئون ما بعد الحرب بين الحلفاء الكبار الثلاثة: الولايات المتحدة - والاتحاد السوفيتى - والمملكة المتحدة (بريطانيا)).

وفى ذلك السباق نحو مصر بين «روزفلت» و«تشرشل» كان باديا أن الشرق الأوسط أصبح ساحة من أهم ساحات المستقبل.



ما بين الساعة الخامسة والنصف وحتى السابعة من مساء يوم ١٧ فبراير، التقى رئيس الوزراء البريطانى الأشهر «ونستون تشرشل» - مع ملك مصر الشاب، وكان اجتماعهما فى بيت الوزير البريطانى المقيم للشرق الأوسط (ليتلتون الذى خلف اللورد موين بعد اغتياله قبل شهرين).

وهناك سجل لمحضر اللقاء فى محفوظات مجلس الوزراء البريطانى (يحمل رقم ٨٠١)، والمحضر يجرى على النحو التالى:

تسجيل مناقشة مع ملك مصر ورئيس الوزراء فى بيت الوزير البريطانى المقيم.

القاهرة: الساعة ٥,٣٠ - ٧ مساءً.

١٧ فبراير ١٩٤٥

الحضور من الجانب البريطانى:

رئيس الوزراء «ونستون تشرشل»

وزير الخارجية «أنتونى إيدن»

سفير صاحب الجلالة البريطانية «اللورد كيلرن»

الحضور من الجانب المصرى:

ملك مصر «فاروق»

(الملك وحده بدون رئيس وزرائه أو رئيس ديوانه أو أى مرافق لتسجيل محضر المقابلة).

بدأ رئيس الوزراء («تشرشل») اللقاء بملاحظة عن التغيير الوزارى الذى جرى أخيرا فى مصر، وخرج به «صديقنا» «النحاس» (باشا) ورد الملك «فاروق» قائلا: «إن الوقت كان قد حان للتغيير. وأنه لولا حكومة صاحب الجلالة البريطانية لكان التغيير تم مبكرا. وأضاف ملك مصر: «إنه شخصيا كان يتمنى تغيير وزارة الوفد من أول يوم، ومن حسن الحظ أنه أعطى تلك الحكومة حبل الصبر طويلا، وأنه كما توقع فإن تلك الحكومة شنقت نفسها بهذا الحبل، أضاف الملك من باب التأكيد «تلك الحكومة انتحرت!».

وتساءل رئيس الوزراء («تشرشل»):

«هناك كلام عن محاكمة «النحاس» وبعض زملائه وهذا غير مقبول».

ورد الملك «فاروق» «إنهم متهمون بالخيانة، ولكنه ليس راغبا فى محاكمتهم بهذه التهمة. أضاف الملك أن لجان تحقيق برلمانية وقضائية وجدت أدلة إجرامية ضدهم، وهو يرى أن متابعة ذلك إلى نهايته الطبيعية ليس عمله هو، ولكنه مسئولية الوزارة الجديدة».

ورد رئيس الوزراء محذرا «أن الحكومة البريطانية لا تقبل محاكمة «النحاس» - مهما كانت التهم - لأنه خدم بريطانيا العظمى فى زمن أزمة».

أضاف رئيس الوزراء «أن هذا على أى حال ليس الموضوع الذى يريد تضييع الوقت فيه، فتلك مشكلة يمكن متابعتها بوسائل أخرى.

انتقل رئيس الوزراء إلى المسألة المهمة المتعلقة بانضمام مصر إلى الأمم المتحدة، وأبدى أن الحكومة البريطانية لا تمانع فى دخول مصر عضوا مشاركا فى إنشاء الأمم المتحدة، وعضوا مؤسسا فى هذه الهيئة التى تضع الأساس لسلم عالمى دائم.

قال رئيس الوزراء «إن مصر فى الواقع تستحق هذه المكافأة لجهودها فى الحرب، مع أنها لم تدخلها رسميا، والآن لم يعد هناك خطر فى استكمال الشكل

وإعلان الحرب رسميا حتى تتمكن الحكومة المصرية من استيفاء المواصفات المطلوبة للأمم المتحدة.

وقال الملك «فاروق» «إنه يخشى أن إعلان مصر الحرب بعدما انتهت تقريبا وانتصر الحلفاء وانهزم أعداؤهم، يمكن أن يعطى انطباعا سيئا. وافق الملك عندما عرف أن تركيا سوف تفعل نفس الشىء، وهى كحال مصر لم تدخل الحرب من قبل. أضاف الملك أن مصر يمكن أن تتصرف مثل تركيا، وكذلك مثل السعودية التى أبلغه ملكها «عبد العزيز» أنهم سوف يعلنون الحرب ليكون لهم حق دخول الأمم المتحدة.

قال رئيس الوزراء لملك مصر «إنه سوف يترك وزير الخارجية «أنتونى إيدن» يرتب التفاصيل مع رئيس الوزراء المصرى «أحمد ماهر».

قال رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» لملك مصر:

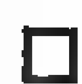
«أريد أن أذكرك - بما قلته لك مرات من قبل - وألح عليه مرة أخرى اليوم وهو أن لديك فرصة رائعة لخدمة شعبك، وذلك فى كل الأحوال واجبك. إن أحوال الشعب المصرى تنادى من يستطيع تحسينها، فليس هناك فى العالم كله مثيل لهذا التناقض الواقع فى مصر بين غنى فادح وفقر مدقع».

كرر رئيس الوزراء هذه الملاحظة مؤكدا أن الشعب المصرى فى حاجة ماسة إلى من يخدمه. قال الملك «فاروق» إنه يحمل هذا الهدف فى قلبه، لكنه مضطر أن يعمل من خلال الوزارة.

لاحظ رئيس الوزراء أن «كلا من مصر والهند لديهما عند بريطانيا أرصدة إسترلينية مقابل خدمات قدمت للمجهود الحربى. ومع أن المجهود الحربى البريطانى أنقذ كلا من مصر والهند، فإن رئيس الوزراء يرى جواز مناقشة هذه المسألة.

لم يعلق الملك «فاروق» على ذلك، ثم قال ملك مصر إنه يأسف أن رئيس الوزراء (البريطانى) ليس لديه وقت كاف فى مصر، حتى يرى كيف يرحب به الشعب

المصرى. وأنه (الملك) كان يرغب فى إقامة حفل رسمى كبير فى القصر الملكى يناسب مقام «تشرشل»، ورد رئيس الوزراء «فى المرة القادمة - ربما».



وراء الستار فى تلك الفترة المفعمة بالشكوك وأسباب التردد كان هناك رجل يتحرك، رغم أن دوره يكاد يندثر وسط ركام الماضى، وهذا الرجل هو الفقيه القانونى «عبد الحميد بدوى» (باشا) رئيس قلم قضايا الحكومة. (وكانت الصحافة الشعبية فى مصر تلقبه بفقيه القرية وتتهمه بتفصيل الفتاوى على هوى الطالبين، ولم يكن ذلك دقيقا بقياس ما هو باق من أعمال الرجل) - كان «عبد الحميد بدوى» (باشا) كما يبدو من قراءة مذكراته وتوصياته إلى رؤساء الوزارات المصرية كفاءة قانونية لافتة فى قدرتها على تأصيل الموضوعات وعرضها، وإسناد المنطق وترتيبه، واقتراح الحلول وبدائلها، وتكشف محفوظات رئاسة مجلس الوزراء عن مذكرة بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٤٥، قدمها «عبد الحميد بدوى» (باشا) إلى رئيس الوزراء «أحمد ماهر» (باشا)، وفى هذه المذكرة يحدد «عبد الحميد بدوى» مسارا واضحا، قانونيا وسياسيا يتوالى خطى متصلة:

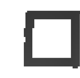
- أولها: ضرورة أن تكون مصر طرفا فاعلا فى تأسيس النظام الدولى الجديد الذى تنشئه الأمم المتحدة، وإذا كان ذلك يقتضى أن تقوم مصر بإعلان الحرب على ألمانيا، فإن «بدوى» (باشا) يرى أن مصر حاربت فعلا، وأن مواردها وإمكانياتها شاركت فى المعركة رغم غياب قوات مسلحة لها على الأرض. والمنطق أن حلفاء أى حرب مطالبون بالدرجة الأولى بإعطاء كل جهدهم لخدمة أهداف التحالف دون النظر إلى عنصر بالذات من عناصر الحرب كالسلاح أو غيره. ولهذا فإن مصر حتى رغم تأخرها فى إعلان الحرب - فإنها استوفت شرطه، وعلى هذا الأساس كانت فتوى «عبد الحميد بدوى» (باشا) أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا لأنها ساهمت فى هزيمتها - لكن لا تعلن الحرب على اليابان لأن تلك معركة لم تساهم فيها مصر بشىء.

- ثانيها: أن مصر - مع أصدقاء لها - تستطيع أن تشارك فى الدعوة إلى نظم إقليمية تتعاون مع بعضها لصيانة الأمن والسلام العالميين، ويكون ذلك ترتيبا موازيا

لسلطة يظهر أن الحلفاء الكبار (الولايات المتحدة ـ والاتحاد السوفيتي ـ وبريطانيا) ينوون الاحتفاظ بها لأنفسهم على شكل هيئة عليا تمثل إرادة المجتمع الدولى ويجرى الحديث عنها من الآن (وذلك ما سمى فى الميثاق بعد ذلك بمجلس الأمن، وكان للكبار فيه تفويض بحق العضوية الدائمة وبحق الاعتراض النافذ (الفيتو).

ويستحق الانتباه أن «عبد الحميد بدوى» (باشا) فى صدد نظم التعاون الإقليمى بدا وكأنه يتحدث بالتحديد عن مشروع نظام عربى، فقد أشار «إلى التواصل الجغرافى والإنسانى، والقرب الحضارى اللغوى والثقافى، ومجال التفاعل مما تصنعه قرابة الجغرافيا والتاريخ».

○ ثالثها: أن مصر يحق لها التحضير لمفاوضات مع بريطانيا من الآن لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦، والهدف من ذلك ليس إدخال تعديلات على بنود تلك المعاهدة، وإنما الهدف تحقيق توافق بين التزامات مصر المتعددة فى إطار الأمم المتحدة وميثاقها، وبين دواعى التنظيم الإقليمى وإطاره، لأن العلاقة الثنائية المصرية البريطانية التى تم توقيع المعاهدة سنة ١٩٣٦ على أساسها، تغيرت من حولها الأوضاع بما يستدعى تصورات مستجدة تستجيب للأمانى المصرية وتتسق مع تنظيم عالمى متجاوز لنمط العلاقات الثنائية المعروفة.



وكذلك أصبح إعلان مصر للحرب موضوعا مطروحا ومثارا أمام مجلس النواب، والرأى أنه إجراء شكلى بلا تكاليف مستجدة، مقصده تحقيق هدف مستقبلى شديد الأهمية، وهنا كان مستغربا أن تجىء المعارضة له من جانب حزب الوفد.

وكانت حجج الوفد كما جاءت فى مذكرة رسمية أعلنها وقدمها (للسفارة البريطانية أيضا) «أن إعلان مصر للحرب الآن يعرضها لتضحيات جسيمة فى الرجال والأموال وإلى مدى لا يعلم إلا الله مداه»، وأن بريطانيا وعدت مصر بحضور مؤتمر الصلح بعد الحرب مقابل خدمات جليلة أدتها أثناء الحرب للحليف البريطانى والحلفاء الديمقراطيين. وتأسيسا على هذا الوعد فإن مصر لها الحق أن

تحضر مؤتمر «سان فرانسسكو» دون إعلان للحرب يكلفها غاليا. ومع أن «الوفد» يعرف أن الجزء الأصعب من الحرب قد انقضى، فإن المرحلة الباقية خطرة على مصر من حيث إنها سوف تؤدى إلى دمج جيشها فى جيوش الحلفاء ووضعه تحت إمرة قادتهم، كما أن أسطولها التجارى فى البحار يمكن إغراقه بالطائرات، كما أنها قد تصبح مطالبة بقوى عاملة ومساعدة للعمليات، هذا إذا لم يطلب منها أن تبعث بقوات وأسلحة وعتاد وذخائر تشارك فى حروب هجومية! وفضلا عن ذلك فإن قيام مصر بإعلان الحرب لا يتفق مع كرامتها، وكان المعقول أن تعلن مصر الحرب عندما كانت أرضها معرضة للاحتلال أيام كان الخطر داخل حدودها فعلا، أما الآن وقد ابتعد الخطر عن حدودها فإن إعلان الحرب يبدو منافيا للكرامة».

ولم يكن الوفد وحده فى معارضة إعلان الحرب، وإنما تبعه الحزب الوطنى وكذلك جماعة الإخوان المسلمين، واضطربت الخواطر فى مصر بين فريق يرى الأمر ظاهرا بحيث لا يحتاج إلى عناء، وبين فريق آخر يشكك ويتخوف، وبالتالى يعارض ويحرض!

ويوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ كان مجلس النواب مدعوا لاجتماع استثنائى يعرض فيه رئيس الوزراء «أحمد ماهر» قرار إعلان الحرب حتى ينفذ مفعوله بموافقة البرلمان عليه. وتحدث «أحمد ماهر» (باشا) وشرح وجهة نظره أمام قاعة مشحونة بالأعضاء وبالمشاعر، ثم خرج بعد الجلسة يلتقى نواب حزبه، وفيما هو يمر بالبهو الفرعونى، تقدم منه شاب مد يده إليه مصافحا، وظن رئيس الوزراء أن الشاب نائب لا يعرفه، أو موظف فى المجلس يحييه، أو ضيف من شرفات الزوار جاء إلى البهو الفرعونى. وكذلك مد يده، وفى تلك اللحظة كان الشاب وهو «محمود العيسوى» يسحب من جيبه مسدسا ويعاجل «أحمد ماهر» (باشا) بطلقات رصاص ترديه قتيلا على الفور.

وكان «محمود العيسوى» شابا متحمسا تتوزع ولاءاته ما بين الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين.

وكانت تلك هى الرصاصة الثانية بعد رصاصة أولى قتلت اللورد «موين». وبين الرصاصتين ثلاثة شهور لا تزيد!

الرصاصة الثالثة:

أمين عثمان يناير ١٩٤٦

فور اغتيال «أحمد ماهر» كان اختيار خلف له قضية محسومة، فلم يكن على الساحة عقلا وعاطفة، خيار آخر غير تكليف نائبه «محمود فهمى النقراشى» (باشا). وفى الواقع فإنها كانت نفس وزارة «أحمد ماهر» - و«النقراشى» (باشا) على رأسها بدلا منه. ووجد رئيس الوزراء الجديد نفسه فى وضع شديد الصعوبة، فالملك «فاروق» لا يفهمه، ثم إن السفير البريطانى ضيق الصدر به وقد وصفه فى تقاريره وكرر أكثر من مرة: إنه «عنيد إلى حد الغباء وضيق الأفق إلى حد التعصب». بل إن السير «رونالد كامبل» (وهو وقتها وكيل الوزارة المسئول عن الشرق الأوسط) - كتب إلى وزير الخارجية الجديد يقول: «إذا أردنا أن نفهم «النقراشى» فلابد أن نتذكر دائما مهنته، فقد كان فى الأصل «مدرسا» ولا يزال حتى الآن يتصرف مع مجلس وزرائه ومع موظفى الدولة كأنهم فصل مدرسة!

يضيف «رونالد كامبل» «أن «النقراشى» بعد الاشتغال بالتدريس انضم إلى الحركة الثورية المصرية، وشارك فى العمليات السرية لمقاومة «وجودنا» فى مصر وبينها عملية اغتيال السير «لى ستاك» مفتش الجيش المصرى. لكن «النقراشى» الآن وفى رغبته للتفاهم معنا «ينفى بشدة أنه شارك فى اغتيال السير «لى ستاك»»، ونحن لا نظن أنه أمسك سلاحا وصوبه، لكنه كان ضالعا فى التحضير والتخطيط لحوادث الشغب التى جرت فى تلك الفترة. والسمعة الشخصية للرجل طيبة، فهو لا يقامر ولا يذهب إلى سباق الخيل مثل سلفه، وهو رجل مستقيم فى علاقاته العائلية. ولم يحدث أن أثير شك حول ذمته المالية، وإن كان «أمين عثمان» قد ذكر مرة «أن الرجل أمين لأنه لا يعرف كيف تكون الوسائل إلى شىء آخر»!»

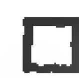
وعندما ذهب السفير البريطانى إلى بيت «أحمد ماهر» ليعزى أسرته بعد ساعات من اغتياله، كان الملك «فاروق» هناك أيضا يعزى الأسرة، وكذلك كان «النقراشى» الذى أسندت إليه مقاليد الوزارة، كما كان هناك «مكرم عبيد» (باشا) الذى لم يكن راضيا من أول لحظة عن اختيار «النقراشى» (باشا) لرئاسة الوزارة بتأثير رواسب

قديمة عندما كان كلاهما فى حزب الوفد قبل خروج السعديين برئاسة «أحمد ماهر» - وقبل انشقاق «مكرم عبيد» (باشا) والكتلة المحيطة به.

وروى السفير البريطانى فى تقرير له إلى لندن: «أن «مكرم عبيد» (باشا) كان ثائر الأعصاب، وقد قال للسفير البريطانى «إن «محمود العيسوى» (قاتل «أحمد ماهر» (باشا)) - اعترف من بداية التحقيق أن هناك عشرين شابا مثله يحملون مسدساتهم، وسوف يفرغون طلقاتها فى عشرين سياسيا مصريا إذا هم ترددوا فى هذه اللحظة أو تقاعسوا».

ويذكر اللورد «كيلرن» فى نفس التقرير «أن «مكرم» (باشا) أثار أمامه - وفى ذلك الموقف ضرورة محاكمة «النحاس» (باشا)، قائلا: «هناك لجنة تحقيق فرغت من جمع الوقائع والوثائق ولابد من تحويل تقريرها إلى مجلس النواب للتصرف فيه، لأن البلد لا يقبل الميوعة، وها نحن رأينا نتائجها فى اغتيال «أحمد ماهر»».

وفى تقرير لاحق فى نفس اليوم كتب اللورد «كيلرن»: «وجدت لازما أن أحذر «النقراشى» من أى تفكير فى محاكمة «النحاس»، فلست أريده أن يتخذ خطوة فى الاتجاه الخطأ ثم يعتذر عن الخطأ بأنه لم يعرف بما كان بيننا وبين سلفه من اتفاقات. وقمت بالفعل بطلب مقابلته وإخطاره «أن موضوع محاكمة «النحاس» (باشا) - ليس مطروحا على المائدة، وهذا تعهد أخذناه من «أحمد ماهر» (باشا) والملك «فاروق» على علم به، وكذلك رئيس وزراء المملكة المتحدة «ونستون تشرشل»».



وبمقدار ما كان اختيار «النقراشى» لخلافة «أحمد ماهر» ضرورة ظروف - فإن مهام «النقراشى» كانت بنفس ضرورة الظروف امتدادا لشواغل «أحمد ماهر» وأولها ما حدده «عبد الحميد بدوى» (باشا):

○ الإعداد لمؤتمر سان فرانسسكو حيث يوضع ميثاق الأمم المتحدة، والآن كانت تلك المهمة التى أعطى «أحمد ماهر» (باشا) حياته لتحقيقها، التزاما مضاعفا باعتباره مطلبا مصريا يطمح للمشاركة فى تنظيم عالم بعد الحرب، ثم وفاءً لزعيم السعديين

لذى اتخذ الإجراء اللازم حتى تكون مصر ضمن الأمم المتحدة، وهو (إجراء إعلان الحرب) ثم تلقى الرصاص فى صدره!

○ ثم وهذه هى المهمة الثانية، الإعداد لمفاوضات مع الحكومة البريطانية فى شأن إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ (وهو موعد يحل سنة ١٩٤٦). وهنا فإن «عبد الحميد بدوى» (باشا) راح يؤسس لقواعد ظلت ملزمة للسياسة المصرية سنوات طويلة، فقد كان رأيه أن أى تعديل لمعاهدة سنة ١٩٣٦ لابد أن يأخذ فى اعتباره عنصرين:

- عالم جديد تنشئه الأمم المتحدة ويحكمه ميثاقها. ومصر عضو مؤسس فى الاثنين: النظام والميثاق.

- وإقليم لابد من ترتيب شئونه على أساس روابط مشتركة تجمع بين أطرافه. وجامعة الدول العربية هى الشكل الراهن لطموحات الإقليم وضمنها أمنه المشترك.

وفى أسابيع قليلة استطاع «عبد الحميد بدوى» (باشا) تشكيل مجموعة من أفضل كفاءات مصر القانونية، وظنه أن «المفاوض المصرى» يحتاج إلى قاعدة علمية يتكئ عليها فى وقت تتقرر فيه مصائر. ولعل المشكلة الوحيدة كانت أن «بدوى» (باشا) بتأثير تجربته، جعل الحقوق مجال المعركة، والقانون الدولى سلاحها، وشجعه أن رئيس الوزراء الجديد مدرس سابق، يريد أن يضبط الأمور بحزم فى فصل من التلامذة المشاغبين، وكذلك راح يأخذ الأمور جدا.

وفى ظرف شهور قليلة كان الملك «فاروق» نفسه يسأل «عبد الفتاح عمرو» (باشا) الذى جاء إلى القاهرة يتولى أمر الاتصالات بين القصر والسفارة بسبب مرض رئيس الديوان «أحمد حسنين» (باشا). قائلا: «يظهر أننا غلطنا باختيار «النقراشى» لكنه لم يكن أمامنا غيره».

ثم ذكر الملك «فاروق» لعمرو (باشا) واقعة مهمة (ترد إشارة غامضة لها فى الوثائق البريطانية)، ومؤدى هذه الواقعة «أنه عندما كان «تشرشل» فى مصر قبل شهور (وفى أعقاب مؤتمر يالطا، وقبل اغتيال «أحمد ماهر»)، أخذ (الملك فاروق) «تشرشل» على جنب وقال له ما مؤداه «أنه ليس هناك داع للإلحاح باستمرار على

أهمية «النحاس» (باشا) بالنسبة لهم. فقد فرضوه على (الملك) رئيسا للوزراء، وتركوا أقاربه وأنصاره ينهبون البلد، ثم منعوا محاكمته واعتبروها إهانة لهم. وذلك كله (من وجهة نظر الملك) مسلسل أخطاء لابد أن يتوقف، وهو الآن يطلب فرصة يدير فيها أمور مصر على مسئوليته لمدة خمس سنوات، ثم يحاسبونه بعدها». وقال الملك لعمرو (باشا) ما مؤداه: «أن «تشرشل» وافق على إعطائه يدا طليقة لخمس سنوات». وطبقا لرواية «عمرو» (باشا) (مسجلة بصوته) يستطرد الملك بما مؤداه «أنه أخذ الأمور على مسئوليته». والآن وبعد اغتيال «أحمد ماهر» لم يكن أمامه غير «النقراشى» وقد عينه رئيسا للوزراء، لكن الرجل يعمل حتى دون أن يقصد على وضعنا فى «خناقة» مع الإنجليز». ويستطرد الملك «فاروق» طبقا للرواية «إننى أول من يريد أن يتخانق مع الإنجليز، ولكن الخناق معهم يجب أن يكون بـ: «شطارة»! «ويضيف الملك «لقد مضى من السنوات الخمس التى طلبتها عدة شهور قليلة، لكنى الآن «زهقت» من إمكان عمل شىء!».



فى ذلك الوقت كتب القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة لوزيرها جاء فيها بالنص: «بصرف النظر عن كل محاولات التمويه التى يقوم بها المصريون فإن طلباتهم تبدو واضحة من خلال النداءات التى تتردد فى محافل القاهرة، فهم يريدون ما يلى:

- جلاء كل جندى أجنبى عن مصر.
- سيطرة مصرية كاملة على قناة السويس.
- وحدة أو اتحاد مع السودان.

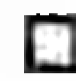
والذى يزعمه بعض القانونيين المصريين (إشارة إلى بدوى باشا) أن ذلك كله يتسق مع إعلان الأطلنطى ومع مجموعة المبادئ التى توجه مؤتمر سان فرانسسكو المكلف بوضع ميثاق الأمم المتحدة. وفى ذلك فإن المصريين لا يدركون حقائق الحياة الأولية، وعلى سبيل المثال فإنهم لا يعرفون أن مصر لا تستطيع أن تدافع عن نفسها لأن ذلك يحتاج إلى موارد لا تقدر على احتمالها. والحقيقة أن طيرانا عصريا

يستطيع تحويل القاهرة إلى ركام، بالإضافة إلى ذلك «فإن العالم لن يسمح لمصر بأن تكون مسئولة عن قناة السويس لسبب واضح، وهو أن إدارة القناة موضوع لا يخطر فى حلم أحد أن مصر مؤهلة له!».

ويتوجه السفير البريطانى اللورد «كيلرن» ويقابل رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» (باشا) ثم يكتب تقريرا إلى لندن (رقم ٧٢/ ١١١٦ـ١١١٦ـ١٧ مارس ١٩٤٥)، يعرض فيه وقائع اللقاء فيقول:

«ذكرت لرئيس الوزراء أننى أتحدث إليه اليوم بغير تعليمات من لندن، لكنى قررت مجرد التفكير معه بصوت عال - **merely thinking aloud** قلت له «إننا نسمع كثيرا عما تسمونه «الأمانى الوطنية المصرية» ولا نعرف بالضبط ماذا تقصدون؟ ولا ماذا تعرفون عن حقائق الدنيا بما فى ذلك حقائق الحرب. قلت له إن دخل مصر القومى الآن هو فى حدود ٨٠ مليون جنيه، ولو أن هذا الدخل خُصص بالكامل للدفاع عن مصر لما كفى. والمسئولون المصريون لا يصح لهم أن ينساقوا وراء كلمات معزولة عن الحقائق!».

ولم يعلق «النقراشى» على ما قلت مباشرة ولا يبدو لى أنه يعرف ما فيه الكفاية لكى يخوض فى مناقشة مفيدة، وحاولت أن ألفت نظره إلى أن «الشعارات» لا يمكن أن تكون فى حد ذاتها «سياسة»، لكنى أشك أن فى مقدور الرجل أن يفهم بأكثر مما تسمح به ملكاته»!



لم تكد تمر أيام على هذا الحديث حتى تسجل الوثائق البريطانية (٨٧ / ١٢٣٨) لقاء بين «حسين سرى» (باشا) رئيس الوزراء السابق (حتى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢)ـ وبين السفير البريطانى اللورد «كيلرن». وفى تقريره عن اللقاء يقول اللورد «كيلرن» بالحرف:

«إن «سرى» (باشا) متشائم من الأوضاع الحالية، ورأيه أن «النقراشى» رجل ضيق الأفق لا يصلح أن يكون رئيسا للوزراء، وبدوى (يقصد عبد الحميد بدوى

باشا) يقف وراءه ويحرك خطواته وهو أسوأ منه. و«مكرم عبيد» يقوم بدور الروح الشريرة فى الوزارة.

وفى رأى «سرى» (باشا) أن الوزارة الحالية غير قادرة على البقاء أكثر من ثلاثة أشهر. يضيف «سرى» (باشا) أنه على تمام الاقتناع بأن البلد ليس جاهزا للحكومة البرلمانية، وليس هناك بد من تأجيل البرلمان سنة كاملة على الأقل حتى إذا كان ذلك تعطيلا للدستور، لكن المشكلة أن الملك ليس متزنا، فهو فى شهر يتعامل معه (مع سرى باشا) كصديق، وفى الشهر التالى يتعامل معه كعدو».

وتشير وثائق رئاسة الوزارة فى بريطانيا أن رئاسة أركان الحرب الإمبراطورية أصبحت مشغولة بكل هذه «الشوشرة» التى تدور فى مصر حول معاهدة سنة ١٩٣٦، والتحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا (وهو على عكس البنود السياسية فى المعاهدة ليس قابلا للتعديل) - وفوق ذلك ما يتردد حول قاعدة قناة السويس، ومستقبل القناة ذاتها!

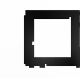
ويجىء اللورد «آلان بروك» رئيس أركان حرب الإمبراطورية إلى مصر. يقابل الملك «فاروق»، ويشرح له «حقائق القوة» فى هذا العالم، بصرف النظر عن المواثيق السياسية وإعلانات المبادئ وعملية تأسيس الأمم المتحدة الجارية الآن فى «سان فرانسسكو».

ويقابل اللورد المارشال «آلان بروك» أيضا رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» (باشا) ويشرح له.

لكن المفاجأة أن «أمين عثمان» (باشا) أبلغ السفير البريطانى أنه يريد لقاء مع رئيس أركان حرب الإمبراطورية ليعرض عليه وجهة نظر «النحاس» فى الموقف، لأن المارشال بالطبع لا يستطيع أن يقابل رئيس الوفد. لكن «آلان بروك» يعتذر عن اللقاء لأنه لا يريد التورط فى الشئون الداخلية المصرية! (رغم أنه مع الملك «فاروق» أشار إلى ضرورة استبعاد فكرة محاكمة «النحاس» (باشا)، لأن ذلك يؤدى إلى قلاقل فى الداخل تؤثر على التوازن العسكرى فى مصر وحولها).

ولم تكد مهمة المارشال «آلان بروك» تنتهى، حتى عُززت بمهمة قام بها ماريشال

آخر هو المارشال «سمطس» وهو السياسى الأقوى نفوذا فى جنوب أفريقيا، وكان يعتبر فى تلك الأيام من دعامات الإمبراطورية. وجاء المارشال «سمطس» إلى القاهرة وقابل الملك وقابل «النقراشى» ليقول للاثنين: «إن تحقيق الأمانى المصرية يحتاج إلى إدخال إصلاحات اجتماعية على أوضاع الناس فى مصر أكثر مما يحتاج إلى إخراج القوات البريطانية منها!».



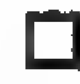
كان «أمين عثمان» مازال يتحرك وظنه أن الحكومة البريطانية نفد صبرها سريعا من وزارات القصر، وأنها الآن جاهزة لتدخل «من نوع ما» حتى لا تفلت الأمور إلى أبعد مما يمكن السيطرة عليه، ويسجل اللورد «كيلرن» فى تقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية (رقم ١٦٦٢) ما نصه: «جاء «أمين عثمان» إلى الإسكندرية ليقابلنى، قال لى أن «النحاس» (باشا) يشعر بالقلق، فالأمور فى مصر تتحرك بينما هو مقيد، وهو يخشى أن اللحظة سوف تفلت إذا ظل متخلفا وراء الرأى العام فى قضية لها أهمية مثل تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦، وتقدير «الباشا» أن التعديلات المطلوبة على المعاهدة يمكن تسويتها بطريقة هادئة وهو يعرف كيف، لأنه كان رئيس الجبهة الوطنية التى فاوضت سنة ١٩٣٦، وهو الذى وقع على المعاهدة. والآن فإن المسائل المطروحة للبحث هى: مواد التحالف العسكرى وما يتصل بها (وهو يعتقد بإمكانية التفاهم حولها). ثم مشكلة السودان. ويوضح «أمين عثمان» وتسجل التقارير: أن («النحاس» (باشا) لا يرى السودان مشكلة، والحقيقة أن السودان لا يهمه كثيرا لأنه يسلم بأن فى السودان الآن حقائق جديدة). تتبقى بعد ذلك مشكلة الأرصدة الإسترلينية لمصر، هى مشكلة يمكن الاتفاق عليها بروح من التعاون الودى نقدر عليه معا أى هو «النحاس» وأنا («لورد كيلرن»)، وبذات الروح التى تفاوضنا بها معا أول مرة سنة ١٩٣٦.

وبدأ اللورد «كيلرن» يجمح فى تصوراته، خصوصا وقد علت أصوات تقول أن «النقراشى» (باشا) «ليس رجل الساعة»، ولبعض الوقت بدا أن الملك «فاروق» يراجع نفسه، أى أنه على استعداد لتغيير «النقراشى» ولكنه لا يريد أن يذهب «النقراشى» لكى يجىء «النحاس». وفى نفس الوقت فإن نشاط «أمين عثمان» يزيد، ولاحظت

وزارة الخارجية فى لندن (وهو ظاهر فى ملفاتها) أن اللورد «كيلرن» يوشك على تضييع التوازن الضرورى لسفير صاحب الجلالة البريطانية فى مصر، لأنه عاد إلى تكرار عدم صلاحية «فاروق» لدور ملك دستورى.

وفى لحظة من خريف سنة ١٩٤٥ بدا أن اللورد «كيلرن» يقترح عودة «النحاس» (باشا) و«الوفد» إلى الحكم، ولو أدى الأمر إلى تدخل آخر بالدبابات، ولم تكن لندن مستعدة.

ويستحق الملاحظة أن أول مسألة جرى سؤال وزير الخارجية العمالى الجديد عنها كانت متعلقة بالشئون المصرية، وتمثلت فى تقرير من القاهرة عن الاستعدادات الجارية للاحتفال فى مصر بعيد ميلاد ملك بريطانيا، وفى التقاليد فإن هذه الاحتفالات كان بين مراسمها عرض عسكرى تخرج فيه القوات البريطانية من ثكنات قصر النيل لتمر فى طابور يتقدمه العلم البريطانى أمام السفير البريطانى واقفا على منصته وسط ميدان الخديو إسماعيل (ميدان التحرير الآن) ليتلقى تحية القوات ممثلا لصاحب الجلالة البريطانية. وفى هذه الأجواء المصرية الملبدة بالغيوم كان رأى وزير الخارجية البريطانى (نجم العمل النقابى «أرنست بيفن») أن مثل هذا الاستعراض «استفزاز لمشاعر الشعب المصرى»، وبالتالى فإنه يلزم إخطار السفير البريطانى فى القاهرة بذلك، والتنسيق مع رئاسة أركان الحرب الإمبراطورية بإلغاء الاستعراض البريطانى على ساحة ميدان عام فى قلب القاهرة، وإذا كان لابد من استعراض، فالأفضل إجراؤه داخل الثكنات وليس خارجها، وإذا لم تكن الثكنات مناسبة فإنه يمكن نقل الاحتفال إلى نادى الجزيرة!



وكانت تلك إشارة مشجعة، وفسرها الملك على أنها بداية عهد جديد، تقبع فيه القوة البريطانية داخل حدودها. وعاودت الملك ثارات قديمة وظنه أن الوقت مناسب الآن للرد عليها، وهكذا دوى الرصاص فى القاهرة مرة أخرى.

ويوم ٥ يناير ١٩٤٦ وفى شارع عدلى، كان الحرس الحديدى للملك «فاروق» يرتب لاغتيال «أمين عثمان» (باشا) بواسطة مجموعة قتل يقودها اليوزباشى «أنور السادات».

وحين عرف وزير الخارجية البريطانى «أرنست بيفن» بخلفيات اغتيال «أمين عثمان» (باشا)، كان تعليقه فى اجتماع أمام لجنة الأمن الإمبراطورى العليا يوم ١٠ يناير، كان قوله «إننى عاجز عن تصور قيام رجل هو الرئيس الأعلى للدولة فى بلاده بقتل أحد مواطنى دولته لأنه يعارض سياسته أو يكرهه شخصيا!

وكانت نوازع الانتقام أقوى ـ وكان صوت الرصاص فى القاهرة ـ مرة ثالثة ـ أعلى!

الرصاصة الرابعة:

سليم زكى ديسمبر ١٩٤٧

كان اغتيال «أمين عثمان» (باشا) بداية تداعيات لعلها لم تخطر ببال الملك «فاروق» وهو يعطى للدكتور «يوسف رشاد» (طبيبه الخاص ومسئول الحرس الحديدى فى شكله الهجومى المستجد) ـ إشارة البدء فى تنفيذ عمليات الانتقام المسلح من خصومه، وأن تكون التجربة الأولى ضد «أمين عثمان» (باشا) بالذات ـ فهو فضلا عن الثأر القديم (٤ فبراير ١٩٤٢) يريد إزاحته عن الساحة الآن، لأنه يتحرك بنشاط زائد غرضه إعادة «النحاس» (باشا) إلى الحكم مع وزارة وفدية، حتى وإن اقتضى الأمر تكرار حصار القصر بالدبابات.

وقد رأى الملك «فاروق» أن يسبق الحوادث ويضرب ولو إنه انتظر قليلا لعرف أن محاولات اللورد «كيلرن» لا تجد فى لندن الآن ـ خصوصا فى عهد حكومة عمال جاءت بها الانتخابات العامة فى بريطانيا ـ مسئولا مؤيدا أو مستعدا للتأييد. والحقيقة أن وزير الخارجية العمالى الجديد «أرنست بيفن» كان قد اتخذ قرارا بالفعل بأن اللورد «كيلرن» استهلك مدة صلاحيته فى مصر؛ لأنه غرق فى عداواته الخاصة وصداقاته الخاصة، وتلك آفة السفراء دائما عندما تطول خدمتهم فى موقع، وتكون دولهم صاحبة نفوذ عميق حيث يخدمون. وكذلك تقرر نقل اللورد كيلرن من القاهرة إلى منصب آخر (فى جنوب أفريقيا)!

على أنه حين ضرب الملك «فاروق» بسلاح الحرس الحديدى «أمين عثمان» (باشا)

مضرجا بدمه (أمام العمارة رقم ٨ بشارع عدلى وسط القاهرة) - فإن السر لم يعد خافيا على رجلين من أقرب الناس إليه.

○ أولهما: رئيس ديوانه (ورائده أيام الصبا وزوج أمه وقت الشباب) «أحمد محمد حسنين» (باشا) - وكان «حسنين» على علم بوجود الحرس الحديدى بالطبع لأنه كان فى إطار خطته الأساسية للانتقام من ٤ فبراير ١٩٤٢ (على طريقة «الكونت دى مونت كريستو» - حسب تعبير الملك فاروق). ومع أن «حسنين» (باشا) شعر أن دخول الدكتور «يوسف رشاد» إلى الدائرة القريبة من الملك، نقطة تحول لابد من متابعتها باهتمام، إلا أن رئيس الديوان لم يتوقع أن «تتدحرج» المسائل بهذه السرعة. وقد أدرك «حسنين» (باشا) حتى قبل أن يتحقق من الوقائع، وبمجرد علمه باغتيال «أمين عثمان» أن أصابع الملك «فاروق» كانت هى التى ضغطت على الزناد. وتوقع أن يعرف الإنجليز، وتوقع أنه سوف تترتب على ما جرى مضاعفات، على أن «حسنين» (باشا) لم يعش ليرى هذه المضاعفات.

○ وأما الرجل الثانى الذى عرف فهو رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» (باشا)، وقد تأخرت معرفته أياما حتى أحس أن تصرفات البوليس والنيابة العامة فى قضية مقتل «أمين عثمان» (باشا) - تتعرض لضغوط محسوسة، كما أن الإعلام الموالى للقصر (وفى طليعته صحف أخبار اليوم) راح يحول القضية إلى نوع من «أفلام رعاة البقر» (حسب تعبير نسبه «حسن يوسف» (باشا) إلى «النقراشى (باشا)). ولم يكن رئيس وزراء الملك معجبا بأمين عثمان، بل إنه يكرهه، لكن ذلك «المدرس القديم» الذى تعود أن يعاقب تلاميذه فى الفصل كان يضربهم بمسطرة، لكنه لا يضربهم بمسدس. وكان «النقراشى» حائرا فيما ينبغى أن يكون عليه موقفه، فهو يتصور أمامه مهام وطنية:

- فيها أن مؤتمر «سان فرانسسكو» يواصل أعماله لوضع ميثاق الأمم المتحدة، والوفد المصرى هناك تحت الرئاسة الفعلية لعبد الحميد بدوى (باشا) يشارك بجهد مؤثر فى صياغة الميثاق، خصوصا فيما يتعلق بالضمانات التى يمكن كفالتها للدول الصغرى.

- وفيها أن هناك استعدادا للتمهيد لمفاوضات مع الإنجليز تستهدف تعديل

معاهدة سنة ١٩٣٦ - على نحو أقرب إلى تحقيق ما أصبح يطلق عليه «الأماني الوطنية».

على أن الملك «فاروق» أعفى رئيس وزرائه من التردد، لأن الكاردينال الملكي أقنعه بأنه لا يستطيع أن يتحمل مشكلتين في نفس الوقت مع الإنجليز:

- مشكلة «أمين عثمان» (باشا) - كما سماها (دون أن يصرح بما هو أكثر).
- ثم تشدد «النقراشي» الذي يوشك على إغضاب الإنجليز (بما يجعل أزمة اغتيال «أمين عثمان» مضاعفة).

والحل في رأيه: أن يخرج «النقراشي» لتغطية اغتيال «أمين عثمان» وأن تجيء وزارة جديدة كان مرشحه لها هو «إسماعيل صدقي» (باشا).



وفي الوقت الذي كلف فيه «صدقي» (باشا) بتشكيل الوزارة، وشكلها فعلا يوم ١٧ فبراير ١٩٤٩ - ذهب «النقراشي» إلى بيته مقهورا ممرورا، ولم يمض يومان، حتى كان ذلك الكاردينال الملكي «أحمد محمد حسنين» (باشا) يلقى مصرعه (١٩ فبراير ١٩٤٦) عندما اصطدمت سيارته مع ناقلة جنود بريطانيين فوق كوبرى قصر النيل. وكان تأثير غياب «أحمد حسنين» (باشا) هائلا على الملك «فاروق». وعلى نحو ما فإن هذا الغياب حرر ملك مصر من عقد غائرة في الأعماق، ومن قيود تحد انطلاقه، فهو بعد «حسنين» بغير «رائد» يرى له الناس تأثيرا عليه - وبغير «زوج أم» خان والده واحتمى بالملكة «نازلي» - وبغير رئيس ديوان يحتل موقعا قويا في البلاط يشير منه ويوجه في الأزمات، بما يجعل الملك نفسه يتردد أحيانا ويعيد النظر في عوارض خطرت على باله أو سمعها من خاصته الأقربين.

وكان رئيس الوزراء الجديد شخصية غير عادية، فالرجل (وهو من مؤسسي حزب الوفد القدامى والخارجين عليه مبكرا) - شديد الذكاء، واسع الطموح، قوى الأعصاب، قادر على المناورة وعلى القسوة، وغير مقيد بشعبية تحكم تصرفاته، خصوصا إزاء الرأى العام الذى اعتبره «صدى صوت رعاع»!

ومع ذلك فقد كانت لصدقى (باشا) نقاط ضعف خطرة: فمعرفة الرجل بشئون

الاقتصاد، شابها اهتمام زائد بشئون المال. ثم إن الرجل كانت له عين تلمح الجمال وتتعقبه، والمشكلة أن معظمه كان جمالا يهوديا، وذلك وضعه فى دائرة علاقات اجتماعية تغطيها الظلال (وإن كان لابد من ملاحظة أن الوثائق البريطانية والفرنسية والإسرائيلية لم يرد فيها ما يدعو أحدا إلى القطع بأن علاقة «صدقى» (باشا) مع اليهود امتدت إلى علاقة مع إسرائيل، وتلك مسألة ثارت حولها شكوك عندما وقف الرجل فى مجلس الشيوخ معارضا لدخول مصر حرب فلسطين فيما بعد).

....

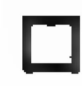
....

[وقد أتيحت لى الفرصة للقاء «صدقى» (باشا) عدة مرات، ضمنها مرة فى يناير ١٩٤٦، حين أجريت معه حديثا صحفيا لمجلة «آخر ساعة» تضمن نقدا شديدا لوزارة «النقراشى». وحدث أن كانت المجلة فى المطبعة فعلا أن اتصل بى «صدقى» (باشا)، طالبا تأجيل نشر حديثه رغم علمه أن الوقت تأخر لهذا الطلب. ولم أكن أعرف وقتها أن داعيه إلى هذا الإرباك الشديد لمجلة تحت الطبع، لكنه - كما اتضح فيما بعد - عرف أن رئاسته للوزارة احتمال قريب، ولم يشأ أن يربط نفسه بحديث صحفى أجراه مسبقا. واتصلت برئيس تحرير المجلة وهو الأستاذ «محمد التابعى»، ويبدو أنه كان أكثر اطلاعا على مجريات الأمور، لأنه أعطى موافقته على تأجيل الحديث، رغم أن تلك عطلة تؤثر على عمل المطبعة وتحمل معها تكاليف إضافية. واتصلت بصدقى (باشا) أقول له إن الحديث سوف يؤجل رغم كل الصعوبات. وبدا «صدقى» (باشا) شديد العرفان، واعدا «أنه سيعوض ما ضاع على آخر ساعة أضعافا مضاعفة». ووفى الرجل بوعده فلم يكد يصبح رئيسا للوزراء بعد أيام، حتى اتصل مكتبه يدعونى للقاء معه، وكان اللقاء فى وزارة الداخلية، وكان «صدقى» (باشا) قد احتفظ بها إلى جانب رئاسته للوزارة - لكننى فى يوم ذلك اللقاء مع الرجل رئيسا للوزراء، أحسست بحاجز يقوم بينه وبينى، فقد جلست أمامه وجاءه تليفون، فهمت أنه من «سليم زكى» (باشا) (حكمدار بوليس القاهرة الجديد بعد اعتزال «راسل» باشا) - وأن هناك مظاهرات فى شوارع القاهرة تتجمع فى ميدان الخديو إسماعيل (التحرير

الآن)، ثم سمعت بأذنى «صدقى» (باشا) يأمر بالسيطرة على المظاهرات حتى وإن اقتضى الأمر أن «تضربوا فى المليان». وكنت جالسا أمامه، وقد التفت إلىَّ يستأنف حديثه معى من حيث تركه قبل أن يقاطعه تليفون حكمدار بوليس القاهرة!]

....

....



كان الشارع المصرى فى حالة فوران طوال مدة رئاسة «إسماعيل صدقى» للوزارة، فطلقات الرصاص وسط العاصمة (قتلت أربعة شباب فى ميدان الخديو إسماعيل) ونبهت كل الناس، خصوصا مع اليقظة التى أحدثها الصدام بين مشروعين أطلقهما ذوبان ثلوج الحرب: المشروع القومى العربى معبرا عن نفسه فى جامعة الدول العربية - والمشروع الصهيونى ضاغطا بشدة لإقامة دولة يهودية فى فلسطين.

وبدا الشارع المصرى تلك الفترة مشهدا مختلفا، ذلك أن العادة جرت أن الشارع المصرى وفدى، لكنه بعد كل ما جرى من ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ - فإن الوفد بدا محاصرا وصوته فى الشارع خافتا، وسرى إحساس بأن هناك تغيرا طرأ على روح الحزب وفكره. والشاهد أن الحزب تلك الأيام لم يعد يخاطب المأمول والمرغوب فيه، وإنما أصبح خطابه موجها إلى ضرورات الأمر الواقع. وبهذا الغياب الوفدى عن الشارع المصرى، فإن الفراغ أصبح حقيقيا - وبقوانين الطبيعة تدافع كل ما كان على هامش الحياة السياسية المصرية يشق طريقه إلى القلب.

هكذا زاد بشدة نشاط الإخوان المسلمين رغم أن موقفهم فى تلك الظروف كان شديد الالتباس، بسبب خيارات متعارضة داخل الجماعة، دفع كل منها إلى اتجاه رغم وجود مركز سيطرة فى ذلك الوقت، وهو المرشد المؤسس («حسن البنا» بنفسه قائما على التنظيم):

○ وكانت لحسن البنا صلات بالقصر الملكى، الذى حاول فى أكثر من مناسبة أن يستخدم الإخوان لمقاومة الوفد فى الشارع، وأن يجعل الجماعة احتياطيا شعبيا

للمؤسسة الدينية الرسمية التى يمثلها الأزهر (وكانت تلك نظرية «على ماهر» وبعض رجاله وأهمهم فى هذه المسألة «صالح حرب (باشا) الذى رأس بعد خروجه من الوزارة جمعية الشبان المسلمين، وكانت هذه الجمعية تنظيما إسلاميا ظاهرا على عكس الإخوان الذين كان بعض نشاطهم يجرى تحت الأرض فى غموض).

- ولعل الإحساس بالغموض كان يؤكده اليقين بأن الإخوان لديهم جناح مسلح يجرى إعداده وتدريبه ليوم حاجة تنشأ له. وكان ذلك حقيقيا لأن «النظام الخاص» للإخوان تحرك إلى أنواع من النشاط جرى رصدها وتسجيلها، وذلك أثار شكوكا تعددت دواعيها من «حجم» هذا النظام الخاص - إلى علاقته بالمرشد العام الذى كان منكرا لوجوده على الدوام - إلى نوع سلاحه - إلى شروط عملياته - إلى غير ذلك مما يثيره فى العادة وجود تنظيم سرى مسلح.

- ولفت النظر بشدة فى تلك الأوقات أن الإخوان المسلمين كانوا يصرفون بسعة، حتى أنهم بدءوا فى إصدار جريدة يومية (أشرف على إصدارها الأستاذ «عبد الحليم الغمراوى» وهو وقتها رئيس قسم الأخبار فى الأهرام)، ولم تكن جريدة الإخوان المسلمين (كذلك اسمها) قادرة على تغطية نفقاتها، على أن خسائرها - فيما بدا - لم تكن تسبب أرقا لأحد.

- ومن الواضح أنه كانت هناك مصادر تمويل سخية بعضها لا يخطر على البال، ومن ذلك ما تسجله وثيقة بريطانية فى تقرير من السير «والتر سمارت» المستشار الشرقى للسفارة البريطانية. وفيها يظهر الأمير «محمد على» ولى العهد وهو يقول للمستشار الشرقى «أنه قدم مساعدات مالية للإخوان المسلمين، لأنهم فى رأيه التنظيم الشعبى الذى حل محل الوفد فى الشارع، وهم بذلك يقدرون على وضع بعض القيود على جموح الملك «فاروق» الذى فقد صوابه تماما، لكنه من المثير أن هناك شواهد على أن الملك «فاروق» نفسه كان يساعد الإخوان المسلمين، كما أن ملفات وزارة الداخلية فى زمن «صدقى» (باشا) تشير إلى مائة ألف جنيه سلمها «صدقى» (باشا) بنفسه إلى أحد أقطاب الجماعة (وتلك دفعة واحدة وقع رصدها).

وبصرف النظر عن أى التباس، فقد كان من الواضح أن الفراغ الكبير الذى أحدثه غياب الوفد، أعطى للإخوان ميدانا فسيحا خاليا، كما أنه سمح بتواجد عناصر أخرى غيرهم تستطيع أن تثير وتحرض مثل (مصر الفتاة).

وكان «صدقى» (باشا) قد توصل إلى مشروع معاهدة مع الإنجليز. سُميت باتفاقية «صدقى - بيفن»، وتم التوصل إليها فى محادثات جرت فى لندن (أكتوبر ١٩٤٦). وعاد «صدقى» (باشا) يعرضها على مجلس النواب، لكن المعارضة ضدها تصاعدت، وشهدت القاهرة والإسكندرية وعواصم الدلتا والقناة والصعيد مصادمات عنيفة بين المتظاهرين والبوليس.

ومرة رابعة دوى فى القاهرة صوت الانفجار، ولم يكن بالضبط طلقة رصاص وإنما كان قنبلة يدوية قذف بها شاب مجهول من سطح كلية الطب فى القاهرة، ووقعت وانفجرت تحت أقدام «سليم زكى» (باشا) حكمدار بوليس القاهرة الذى نُقل من حيث سقط، ولكنه فارق الحياة!

الرصاصة الخامسة:

أحمد الخازندار مارس ١٩٤٨

وظلت وزارة «إسماعيل صدقى» (باشا) فى الحكم عشرة شهور بالضبط (من ٩ فبراير إلى ٨ ديسمبر ١٩٤٦). لكنها عشرة شهور باهظة التكاليف على أحوال السياسة العامة فى مصر وممارساتها، فرئيس الوزراء القائم على الحكم لم تكن له قاعدة شعبية لها نواة صلبة تتمدد من حولها أو حتى تتقلص. وفق مجريات الحوادث وتوجهات المزاج الشعبى (مثل الوفد). ولا كان ذلك الرئيس للوزارة يمثل جماعات الصفوة الاجتماعية من أبناء كبار الملاك الزراعيين مع جمهور محدود يؤيدها أحيانا فى موقف (مثل الأحرار الدستوريين أو السعديين). ولا كان يمثل قوة مقاتلة تدافع عن مبدأ (حتى وإن أوقعتها الظروف فى الدائرة المفرغة لطلب الانتقام مثل الكتلة)، وإنما كان الرجل فى أحسن الأحوال يمثل مجموعة تضم عددا من أصحاب المصالح المالية الكبرى معظمهم من اليهود والأجانب، كما أن نظرته إلى الشأن العام كانت متأثرة بفكر «أوتوقراطى» يعتقد أن الحاكم القوى أعرف

بالمصلحة العامة من الشعب الضعيف، ولعل خروج «صدقى» (باشا) القديم من الوفد وإحساسه بالانسحاق الكامل أمام قوة «سعد زغلول» الطاغية ترك لديه نوعا من الكراهية لفكرة «الشعب»، حتى أنه كان يعتبر أن مجرد التوجه العام بخطاب للناس ضعف لا يصح لحاكم. ولا يزيد عن كونه تملقا لغرائز قطيع لا يعرف لنفسه اتجاها ولا يعى صالحه!

وعلى أى حال فإنه فى تلك الوزارة التى رأسها «صدقى» لعشرة أشهر لم يكن له سند غير رغبة الملك أن يرى «راجل جدع» حسب تعبيره أكثر من مرة أمام «عبد الفتاح عمرو» (باشا). وعلى أى حال فإن المهمة التى عهد بها الملك إلى «صدقى» (باشا) كانت محددة: بالتوصل إلى اتفاق مع الإنجليز يرتب علاقة المستقبل معهم على أساس مقبول، يعفى الملك من تدخلهم فى الشأن المصرى بين وقت وآخر، وتريحه من إلحاح الناس على ما يسمونه «الأمانى الوطنية»، وذلك حتى يكون لديه الوقت لتحسين أحوال المصريين ومكافحة ما كان يسمى ثلاثى «الفقر والجهل والمرض»، لكن «صدقى» (باشا) أسرف فى استعمال العنف، وكانت أشد ممارساته للعنف باسم حملة «مكافحة الشيوعية». وكان الملك «فاروق» يؤيد هذه الحملة، لكن مفهوم الملك للشيوعية والشيوعيين اتسع فأصبح «النحاس» (باشا) «بلشفيا». كذلك رأى الملك وجاهر برأيه. حتى أنه ذكر للسفير البريطانى السير «رونالد كامبل» أن الأيام سوف تثبت أن «النحاس» هو زعيم البلاشفة فى مصر، والآخرين كلهم مثله، وضمن هؤلاء الآخرون كان رئيس وزرائه (إسماعيل صدقى) يضع النقابات المهنية والعمالية، وهيئات التدريس واتحادات الطلاب، والنتيجة أنه برغم ذكاء «صدقى» (باشا)، وبرغم قدر كبير من المعرفة والخبرة، فإن الشهور العشرة التى رأس فيها الوزارة كانت فترة قمع متجاوز، وعندما أحس أنه يفقد معركته فى تمرير مشروع المعاهدة الذى توصل إليه مع «أرنست بيفن». فإن «صدقى» (باشا) مشى يدوس على الخط الأخلاقى الذى يفصل العام عن الخاص فى الممارسة السياسية.



وقبل أن يخرج «صدقى» (باشا) من الوزارة بشهر واحد، اتصل صباح يوم (من الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ١٩٤٦). بحسن يوسف (باشا) (وهو وقتها القائم

بأعمال رئيس الديوان)، يطلب موعدا عاجلا مع «جلالة الملك» لأمر مهم، وتحدد له الموعد نفس اليوم في الساعة الواحدة ظهرا، وبقى فى مكتب الملك ما يقارب ثلاثة أرباع الساعة، ثم فوجئ «حسن يوسف» (باشا) بأن الملك يطلبه للانضمام إليه وإلى رئيس الوزراء، وتوجه «حسن يوسف» (باشا) إلى حيث دُعى، وأشار إليه الملك فجلس، وعلى الفور قال «فاروق» موجها كلامه إلى «صدقى» (باشا) قائلا له: «احكى له».

وبدأ «صدقى» (باشا) يحكى «أن فى حوزته الآن ما يكفى للقضاء على الوفد و....». وكان «حسن يوسف» (باشا) كعادته يصغى فى صمت، واستطرد «صدقى» (باشا) يروى «أن المباحث الخاصة» التى تسلمت أجهزة الرقابة على التليفونات (وهى المعدات التى جاء بها ووضعها فى مصلحة التليفونات واستعملها الجنرال «هوليس» رئيس M.I 5 البريطانية زمن الحرب، والتى آلت إلى السلطات المصرية بعد ذلك، والتى تقوم الآن على تسجيل بعض المكالمات بطلب من «القلم السياسى» - تمكنت من تسجيل حديثين، وصله تقرير كامل عنهما قدمه الآن إلى «مولانا».

وكان «حسن يوسف» مازال يصغى فى صمت، و«صدقى» (باشا) يحكى له بتوجيه من «فاروق»:

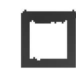
هناك تسجيلان لحديثين تليفونيين:

أولهما: مدته دقيقة ونصف دقيقة بين السيدة «زينب (هانم) الوكيل» قرينة «النحاس» (باشا) وبين «فؤاد سراج الدين» (باشا). والثانى، مدته ست وخمسون دقيقة بين السيدة «زكية (هانم) البدراوى» وبين شقيقها «عبد العزيز البدراوى» (بك).

وواصل «صدقى» (باشا) الحكاية، فعرض «أنه يمكن ترتيب نشر بعض التفاصيل وبعض النصوص مما ورد فى هذين الشريطين، وتدخل الملك «فاروق» مقاطعا بأنه «يمكن لكريم (يقصد كريم ثابت مستشاره الصحفى) أن يتصرف فى الموضوع مع «الجماعة بتوعه» (يقصد الصحفيين) على أساس أن نظل نحن بعيدين، حتى الوزارة نفسها تبقى بعيدة!

وكان إحساس «حسن يوسف» (باشا) بما يسمعه ثقيل الوطأة على أعصابه، وقد أمسك نفسه عن أى تعليق مباشر ومتعجل، خصوصا وهو يعرف ما فيه الكفاية عن شخصية «فاروق» (يعاند إذا عورض!)، وتدخلت الظروف لإعطائه لحظة يستعد فيها، لأن الملك تلقى تليفونا جاءه على الجهاز الخاص الوحيد على مكتبه، وقد رد عليه باقتضاب مكررا ثلاث مرات «نعم» باللغة الفرنسية. ثم التفت إلى «حسن يوسف» الذى راح يعلق وهو يحسب حسابا لكل لفظ، فيقول «إنه يظن أن الأمر يستحق التفكير على مهل، ونستطيع أن ننام عليه يوما أو يومين، وبعدها يكون «مولانا» قد حسبها بحكمته ورأى فيها رأيه».

والتفت الملك إلى «صدقى» (باشا) وتعليقه أن «حسن يوسف «خواف» وعلى أى حال فأنا سوف أفكر حتى «بكره»، ويمكن أن نسأل «كريم» (يقصد كريم ثابت). وأبدى «حسن يوسف» ملاحظة مؤداها أنه يتمنى على جلالة الملك أن يسأل أحدا آخر غير «كريم»، وقاطعه الملك: «وماله «كريم»». ورد «حسن يوسف»: «كريم (بك) رجل كفء» لكن الخشية أنه بالمهنة كصحفى قد يغلب جانب النشر على ما عداه، والموضوع سياسى أكثر منه صحفى». وسأله الملك «نسأل مين يعنى»؟، وطرح «حسن يوسف» (باشا) اسما بسرعة هو اسم «لطفى السيد» (باشا)، وكان عضوا فى هيئة المفاوضات مع «صدقى» (باشا) (وكان قد ابتعد عن مسار المفاوضات ولم يشأ إحداث أزمة، رغم أنه كان وزيرا للخارجية). ولم يظهر أن الملك اقتنع، وإن عبر عن رأيه بتقاطيع وجهه، ثم قال بعد قليل «نشوف»!



ومضت أيام والشارع السياسى يغلى، والمظاهرات لا تنقطع، والعنف يزيد، وأصوات الانفجار تسمع فى القاهرة، واستقالت وزارة «صدقى» (باشا). بينما المحاولات لاحتواء العنف تفشل رغم مخاوف لم تساور السلطة فقط، لكنها ساورت قطاعات فى المجتمع أيضا، لأن المجتمعات تصاب بالقلق عندما يعلو صخب العنف كلاما وفعلا، ثم يغيب صوت الحوار الهادئ فى أزمنة تتقرر فيها مصائر.

وكان القضاء المصرى فى تلك الظروف ملاذا، وفجأة صباح ذات يوم (من مارس ١٩٤٨)، دوى الرصاص فى القاهرة مرة أخرى، وسقط المستشار «أحمد الخازندار»

رئيس محكمة الاستئناف - قتيلا، وذنبه أنه أصدر أحكاما بسجن شبان من الإخوان المسلمين تورطوا فى إلقاء متفجرات على منشآت وسط القاهرة مملوكة لمصريين ولأجانب. ورأى «النظام الخاص» فى الجماعة أن يعاقب القضاء، وحكم بالموت فعلا على واحد من أهم رجاله فى ذلك الوقت.

وكان الرصاص هذه المرة متجاوزا لمجال السياسة، نافذا فى قلب فكرة القانون.

الرصاصة السادسة:
محمود فهمى النقراشى ديسمبر ١٩٤٨

فى الأجواء المكفهرة التى صاحبت خروج وزارة «صدقى» (باشا)، لم يكن أمام الملك «فاروق» سوى خيارين:

- إما الاستمرار فى «طابور» الوزارات الملكية، مع تفضيل أن تكون لها أمام الرأى العام صفة سياسية حزبية.

- وإما التفكير فى حكومة وحدة وطنية تواجه الفوران الذى حركه موضوع «الأمانى الوطنية» (فى ظروف طوفان يزحف على القارات مثقلا بحمولات متناقضة) - وكان معنى التفكير فى وزارة وحدة وطنية أن «مشاركة الوفد» واردة (فى لحظة شديدة الحساسية يظن فيها الملك أنه يستطيع الخلاص نهائيا من الوفد، فيما بعض رجاله يدعونه إلى إمعان التفكير وإعمال الروية).

وتغلب الخيار الأول وعاد «محمود فهمى النقراشى» (باشا) إلى رئاسة الوزارة فى ظروف مضطربة، مثقلة بمطالب عارمة فى الاستقلال والحرية جاء الآن أوانها.

وبعد أسبوع واحد من تشكيل الوزارة توترت العلاقة بين الملك وبين رئيس وزرائه العائد للتفاوض على اتفاق جديد مع الإنجليز على شىء مختلف عن اتفاقية «صدقى بيفن» التى سقطت، أو تعديل بعض شروطها لكى تصبح أكثر قبولا لدى الرأى العام.

كان «النقراشى» (باشا) على موعد مع الملك يعرض عليه سياسته، وطالت المقابلة

أكثر مما قدر المسئولون فى الديوان، ثم خرج «النقراشى» (باشا) متوجها إلى مكتب «حسن يوسف» (باشا) وهو يومها مكلف برئاسة الديوان بالنيابة، وبدا رئيس الوزراء مقطب الوجه - حزين التقاطيع.

واكتشف «حسن يوسف» (باشا) أن الملك فاتح رئيس وزرائه فى موضوع التسجيلات التليفونية الذى عرضه عليه «صدقى» (باشا) قبل أسبوعين، ثم أبلغه أنه قرر النشر، وأن «كريم ثابت» تصرف (مع أخبار اليوم)، والشرائط بالفعل هناك الآن «عندهم».

وكان «النقراشى» قاطعا وهو يقول لحسن يوسف «إنه أبلغ جلالة الملك أنه لا يستطيع تحت أى ظرف من الظروف أن يقبل هذه «المسألة»، وأن من أشار عليه بها «لا يعرف مصلحة العرش»، وأنه ليس فى وسعه غير وضع استقالته تحت تصرف «مولانا»، وأن الملك طلب منه أن يفكر فى الأمر بمنطق «السياسة»! وليس بمنطق «التزمت»!

ومضى «النقراشى» يقول: «إنه وعد أن يفكر، وهو لا يظن أنه سوف يغير رأيه أبدا، لأن هناك من وجهة نظره «معقول» فى السياسة و«لامعقول». وهو يرى نفسه أمام اللامعقول، ولا يستطيع هنا أن يساير مهما كان، ويأسف إذا كانت استقالته فى مثل هذه الظروف تحرج الملك، ولكنه فى الحقيقة لا يستطيع. وكرر «النقراشى» عدة مرات قوله: «لا يمكن... لا يمكن».

وانقطع الحديث عندما جاء أحد الأمناء يدعو رئيس الديوان بالنيابة لمقابلة «مولانا»، واستأذن رئيس الوزراء، وتوجه «حسن يوسف» (باشا) مهرولا إلى مكتب الملك ليجده غاضبا يبادره «كنت أقول لكم دائما أن «النقراشى» قِفْل ولم تصدقونى، والآن يثبت لكم أننى كنت على حق». ثم سمع «حسن يوسف» مرة ثانية - ومن وجهة نظر الملك ما جرى بينه وبين «النقراشى»، ولم يكن هناك خلاف كبير بين الروايتين، ولكنه اختلاف وجهات النظر. وفى النهاية كان تعليق «حسن يوسف» (باشا) رجاءه إلى «مولانا» «أن يعطى رئيس الوزراء العائد فرصة لأنه يرتب لمفاوضات مع الإنجليز، وهو كما عرض على «مولانا» على استعداد لأن يذهب بقضية مصر إلى الأمم المتحدة. ورد الملك بقوله «نشوف».

[وبعد خمس سنوات وفى ظروف مختلفة عاد الشريطان إلى الظهور - وفى ظروف ملتبسة يجىء دورها فيما بعد.]



ومضى «النقراشى» (باشا) يفاوض الإنجليز على الجلاء مع ترتيبات للأمن تضمن لهم وجودا فاعلا فى قاعدة قناة السويس، ضمن نظام دفاع إقليمى - لكن الأمور تعثرت لأن مدة الجلاء ظلت موضوع خلاف، وكذلك كانت مسألة شكل وحجم الوجود البريطانى الذى يبقى فى القاعدة للدفاع عن قناة السويس. وزادت حِدة المشاعر الوطنية إلى درجة الحُمى، لأن «القضية الوطنية» أصبحت الوعاء الذى احتوى كل مطالب الشعب المصرى، السياسى منها والاجتماعى، وبدا أن الحركة الشعبية تأخذ منحنى ظاهرا إلى اليسار، وكانت تلك هى الفترة التى ظهر فيها جناح تقدمى فى الوفد نفسه يناهض استيلاء اليمين على فكر وقلب الحزب، وكانت طلائع هذا اليسار الوفدى شبابا من أمثال الدكتور «عزيز فهمى» (نجل قطب الوفد الكبير «عبد السلام فهمى جمعة» (باشا) - والدكتور «محمد مندور» (أستاذ الجامعة والناقد الأدبى المرموق)، والتف حول الاثنين جمع من الشباب استفزه أن قلب الوفد وفكره فى حاجة إلى «مخلِّص» ينقذ الاثنين ويعود بالحزب إلى ممارسة دوره التاريخى فى قيادة الحركة الوطنية فى أجواء عالمية مفعمة بضرورات التغيير.

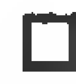
وفى تلك الأجواء المتقلبة كانت الحركة الشيوعية المصرية تحاول التقاط الأنفاس والعودة إلى الساحة بعد أن خفت عنها أثقال الضربات الموجعة التى وجهها إليها «إسماعيل صدقى» (باشا) طوال الشهور العشرة التى رأس فيها الوزارة. وكانت الحركة الشيوعية تلك الأيام تعيش مخاضا عسيرا، لأن قضية فلسطين - التى طرحت نفسها بشدة - أوجدت حالة من الانفصام الحاد بين القيادات الثلاث لتلك

الحركة. وكان مصدر التناقض أن هذه التنظيمات الثلاثة كان على رأسها قيادات من اليهود، بينما كان الصف الثانى من الوطنيين المصريين المنتمين إلى الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة. ونقطة التمزق أن القيادات اليهودية على رأس الحركات الشيوعية المصرية لم تر فى قضية فلسطين إلا رأسمالية عربية متعاونة مع الرأسمالية العالمية التى هى فى حالة عداء مع الطبقة العاملة العربية واليهودية معا، وبالتالى فإن فلسطين صراع بين الرأسمالية والطبقة العاملة: عربية ويهودية، أى أن هذا النزاع المتفجر فى فلسطين جزء من صراع أممى وليس مقدمة لصراع قومى. وبدت الأفكار مختلطة ومرتبكة.

على أن الاتجاه العام إلى اليسار جعل السير «والتر سمارت» المستشار الشرقى للسفارة البريطانية يكتب فى تقرير إلى لندن (٤ ٢٣١) قائلا:

«من قبل بداية المفاوضات فإن عملية التهييج «الشيوعى» ضد بريطانيا ظلت ولا تزال حملات متواصلة تلقى تأييد جماعات وطنية عديدة. وقد زاد هذا التهييج وتكثف فى الفترة الأخيرة، إذ إن المصريين يظنون أنهم عندما يذهبون بقضيتهم ضدنا إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن - أن الاتحاد السوفيتى هناك سوف يناصر قضيتهم، وذلك يأخذهم إلى انجراف عام نحو اليسار يظهر جليا حتى فى صفوف حزب الوفد».

لكن الذهاب بالقضية المصرية إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن استولى على أعصاب الجميع وإن كان قد أخذ صورة ذهاب إلى المحكمة (تنظر بالقانون وتحكم بالعدل. وكان ذلك اجتهاد «عبد الحميد بدوى» (باشا) وقد ظل إلى زمن طويل يحكم تصورات مصر - وربما كل الدول العربية - فى شأن قضاياها الوطنية والقومية).



فى هذا كله كان الملك «فاروق» يشعر أن التيار الجارف يجر البلاد إلى حافة خطرة، ولم يكن متأكدا من قدرة «النقراشى» (باشا) على منع الانحدار. وفى نفس الوقت لم يكن قادرا على التفكير فى بديل، فأى بديل قد يصبح الآن خطوة تمهد لعودة الوفد.

وخطر للملك «فاروق» وربما بسبب تأثير بعض العسكريين البريطانيين من أصدقائه، أنه يستطيع أن يتولى بنفسه عملية التفاوض مع الإنجليز، لأن «النقراشى» تنقصه المرونة الكافية للوصول إلى اتفاق معقول.

ويسجل السفير البريطانى السير «رونالد كامبل» فى برقية له إلى لندن (٢٤٠/٢٧/٤٧)، أن مصدرا مقربا من القصر («كريم ثابت» (باشا) وهو المستشار الصحفى لفاروق)، سأل السير «والتر سمارت» - (وهو فى نفس الوقت زوج ابنة خاله إيمى فارس نمر) - سؤالا محددا: «هل الحكومة البريطانية على استعداد لإعطاء تنازل واضح للملك «فاروق» يمكنه من الأمر بتوقيع اتفاق معهم وبطريقة حاسمة وقاطعة»؟

- وبقية السؤال:

«أن الملك يعتقد أنه إذا استطاعت الحكومة البريطانية أن تتفق على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ظرف سنة واحدة - فإنه قادر على ضمان الباقى كله، وضمنه أى ترتيبات فى شأن قاعدة قناة السويس. وظن الملك أن فكرة «الجلاء فى ظرف سنة» بعد احتلال سبعين سنة صيغة سحرية كفيلة بأن تجعل الرأى العام يوافق الملك على أى اتفاق بشأن قاعدة قناة السويس».

والإضافة بعد ذلك:

«إذا كانت الحكومة البريطانية على استعداد للموافقة، فإن الملك يستطيع أن يتصرف وأن يعفى «النقراشى» من الوزارة، ويجىء بوزارة تنحصر مهمتها فى مجرد التوقيع»!

على أن الملك اشترط أن يظل ذلك العرض سرا، سواء وافقت الحكومة البريطانية عليه أو اعتذرت!

ولم تقتنع الحكومة البريطانية، ورأيها أن مدة السنة التى يطلبها «فاروق» «كصيغة سحرية» ليست كافية، كما أنه من المشكوك فيه أن الملك قادر على توفير مطالب بريطانيا وتأكيد الضمانات المطلوبة لقاعدة فى قناة السويس. ثم إن التفاوض مع الملك مشكلة صعبة، خصوصا إذا كان من الضرورى أن تبقى سرا،

وفى كل الأحوال فإن الملك لا يستطيع أن يضمن موافقة شعبية على مشروع اتفاق مع بريطانيا، والنتيجة مشاكل جديدة تضاف إلى مشاكل سبقتها.

ومع تعثر المفاوضات مع «النقراشى» (باشا) وحكومته، والتردد فى التفاوض مع القصر الملكى وسيده ـ بدا ظاهرا أن الخلاف بين مصر وبريطانيا فى طريقه إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن، وأن «النقراشى» (باشا) لا يجد أمامه خيارا آخر، ثم إن هناك ضغطا هائلا يتمثل فى نوع من الجبهة الوطنية يضم كل قوى الشعب المصرى، لكن المأزق فى العواطف المتأججة ـ هو أن الأمم المتحدة ليست محكمة قانون، وحتى إذا كانت كذلك فإن القانون عاجز إذا لم تكن هناك قوة تكفل احترامه، ثم إن القوة معطلة إذا لم تكن هناك إرادة لها كرامة الشرعية.



وانهمك «محمود فهمى النقراشى» (باشا) ومعه مجموعة من أفضل العقول القانونية المصرية فى مهمة ترتيب أوراق الدعوى المصرية أمام مجلس الأمن، وكان القانونى المتميز «عدلى أندراوس» هو المكلف بصياغة عريضة الدعوى الأساسية، لكنه وراء الأوراق والملفات والدراسات، كانت الصورة الحقيقية موجعة:

- من البداية فإن الملك «فاروق» راح يبعث الرسائل واحدة بعد الأخرى إلى السفارة بأن ذهاب رئيس وزرائه بالقضية المصرية لعرضها على مجلس الأمن «ليس عملا عدائيا»، وطبقا لبرقية من السفارة (٢٦٦٣/ ٥٩٣٢٢) ـ قام «حسن يوسف» (باشا) بإبلاغ الوزير المفوض فى السفارة «جيمس بوكر» بأن صاحب الجلالة يريد أن تذهب مصر وبريطانيا إلى مجلس الأمن صديقين، ثم تعودان من هناك صديقين، وإنه بمناسبة الصداقة، فقد يكون ممكنا عندما يذهب الوفد المصرى إلى نيويورك لعرض القضية المصرية على مجلس الأمن أن يظهر للطرفين صديق ثالث يتوسط بينهما.
- وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية «عبد الرحمن عزام» (باشا) ـ وهو مقرب من القصر الملكى المصرى، وفى نفس الوقت من القصر الملكى السعودى ـ موجودا وقتها فى نيويورك، يحضر بقية الدورة العادية للجمعية العامة للأمم

المتحدة قبل بدء عطلتها الصيفية، وعندما بدا أن «القضية المصرية» فى طريقها إلى نيويورك، فإن «عزام» (باشا) مدد إقامته. وفى لقاء أجراه «عزام» (باشا) مع المندوب البريطانى المناوب لدى الأمم المتحدة السير «هارولد بيلى» (وقد أصبح فيما بعد سفيرا لبريطانيا فى مصر مرتين)، طرح «عزام» (باشا) ونقل عنه السير «هارولد» (١٥٢٨ / ٦٢٩٧٢) قوله:

- إنه لابد من وقف التدهور فى العلاقات بين مصر وبريطانيا.

- إنه قد لا يكون هناك مفر من طرح قضية مصر أمام الأمم المتحدة ولو لمجرد تهدئة مشاعر مصرية مستثارة، مع أنه يعلم أن هناك محاولات للتأثير على «النقراشى».

- بعد العرض على مجلس الأمن ففى الإمكان صدور بيان عن المجلس بتكليف صديقين لمصر ولبريطانيا (المملكة العربية السعودية عن مصر - والولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا) - وذلك للعمل على إيجاد نقط التقاء بين الطرفين.

- إنه إذا لم يتيسر إصدار قرار بالدعوة إلى وساطة، فالبديل الممكن أن يصدر عن المجلس قرار يدعو مصر وبريطانيا للعودة إلى التفاوض وإخطار مجلس الأمن بما يتوصلان إليه.

- أنه طبقا لرسالة من الشيخ «يوسف ياسين» مستشار الملك «عبد العزيز آل سعود»، فإن الأمير «فيصل» وزير الخارجية السعودية يقوم الآن بجهد لجس نبض الحكومة السورية لمعرفة ما إذا كانت مستعدة بالتعاون مع المملكة (العربية السعودية) للقيام بوساطة بين مصر وبريطانيا تحول دون وقوع صدام بين الطرفين فى مجلس الأمن يعقد القضايا العربية ولا يفيدها.

- أن الملك «فاروق» استدعى «واصف غالى» (باشا) وهو وزير خارجية وفدى سابق، ورجل يملك خبرة دولية لها قيمتها ليسأله عن احتمالات عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وكان رأى «واصف غالى» أن عملية الذهاب بالأمانى المصرية إلى مجلس الأمن سوف يكون فشلا محققا "flop".

واقتنع الملك «فاروق» بما سمعه من «واصف غالى» (باشا) إلى درجة أنه أخبر به

«النقراشى» (باشا) ولم يقتنع رئيس الوزراء، لكن «أعصابه تعبت» لأنه أحس بضعف ثقة الملك فى سياسته.

□

وكان موقف حزب الوفد فى تلك الظروف لافتا للنظر، ففى برقية من السفارة البريطانية (٢٨٠٥ / ٥٩٣٢٢) بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٤٧ يرد بند يقول فيه السفير البريطانى فى مصر السير «رونالد كامبل» ما نصه:

«لا يخالجنى شك فى أن الوفد المصرى سوف يبعث برسالة إلى مجلس الأمن مؤداها أن الحكومة المصرية الحالية لا تمثل الأمة المصرية، وأن الأمة المصرية لا تتحمل مسئولية أى شىء يقوم به الوفد الممثل لهذه الحكومة فى مجلس الأمن».

وبعد أكثر من شهر (أى ٢٠ يوليو ١٩٤٧) كان «مصطفى النحاس» (باشا) يبعث رسالة باسم الوفد المصرى إلى رئيس مجلس الأمن يقول فيها: «إن حكومة «محمود فهمى النقراشى» (باشا) لا تمثل الشعب المصرى. وأن الدعوى التى يتقدم بها إلى المجلس قاصرة فى تعبيرها عن المطالب المصرية. وأن حزب الوفد المصرى قرر إرسال ممثلين عنه إلى نيويورك ليتحدثوا هناك باسم «مصر الحقيقية».

وأُعلن فى القاهرة أن وفدا يمثل «النحاس» (باشا) شخصيا، تقدم إلى السفارة الأمريكية فى القاهرة يطلب تأشيرة دخول تتيح له التواجد فى نيويورك، وكان هذا الوفد برئاسة «فؤاد سراج الدين» (باشا) ومعه نقيب المحامين وقتها وهو وفدى معروف - الأستاذ «كامل يوسف صالح».

وراح القصر على الفور ينسى موقفه الأصلى ويحاول استغلال موقف حزب الوفد بتحريض الصحف الموالية له على استنكار رسالة «النحاس» إلى رئيس مجلس الأمن باعتبارها «خنجرا فى الظهر» ضد الوطنية المصرية مما يقتضى محاكمة «النحاس» (باشا) بتهمة الخيانة العظمى. وفى نفس الوقت بعث الشيخ «حسن البنا» مرشد الإخوان المسلمين برسالة إلى رئيس مجلس الأمن يستنكر فيها رسالة «النحاس» (باشا) إليه باعتبارها خروجا عن المبادئ والحقائق.

ويوضح تقرير (في محفوظات قصر عابدين) - أن مكتب رئيس الديوان الملكي اتصل بحسن رفعت (باشا) وكيل وزارة الداخلية، يسأل عن موعد سفر «فؤاد سراج الدين» (باشا) ومرافقيه إلى نيويورك، وبعد إجراء التحريات اللازمة عاد «حسن رفعت» (باشا) إلى رئيس الديوان بجواب على سؤاله مؤداه: «إن التحريات أظهرت أن «النحاس» (باشا) وقرينته و«فؤاد سراج الدين» (باشا) أيضا يرتبون لقضاء شهر أغسطس في «مونت كاتيني» (شمال إيطاليا) للراحة والاستشفاء!

والغريب أن «حسن رفعت» (باشا) أخطر السفارة البريطانية بنفس المعلومات مع إضافة زائدة لها معناها. وفي برقية السفارة (٣١٤٠ / ٦٢٩٧٦) يكتب السفير البريطاني السير «رونالد كامبل» ما نصه: «أبلغنا «حسن رفعت» (باشا) - وفي الغالب بإيحاء من القصر - أن «النحاس» (باشا) مسافر إلى أوربا وأن هناك عملاء سوفييت يحتمل أن يتصلوا به هناك، وأن هناك تيارات شيوعية قوية داخل الوفد». ويضيف السير «رونالد كامبل» أنني لست ميالا لتصديق ذلك، لكنه نظرا إلى تنامي قوة الجناح اليساري في حزب الوفد، فقد يكون من اللازم وضع «النحاس» (باشا) تحت مراقبة دقيقة خلال رحلته إلى أوربا».

وبالفعل فإن «النحاس» (باشا) وقرينته ومعهما «فؤاد سراج الدين» (باشا) سافروا إلى «مونت كاتيني»، وكان العذر الذي قدم لتفسير ذهاب «فؤاد سراج الدين» (باشا) إلى «مونت كاتيني» بدلا من نيويورك هو أن «النقراشي» (باشا) رفض السماح لممثلي الوفد بالسفر إلى نيويورك».



وذهب «النقراشي» (باشا) إلى نيويورك وعاد منها إلى القاهرة مرة أخرى يتعثر في أزمات اشتد زحامها وزاد عنفها.

فقد واجهت وزارته إضرابا (قل أن تشهده دولة في العصر الحديث) قام به البوليس المصري، وكان غريبا على المواطنين أن يروا أقسام البوليس مغلقة، والضباط المسئولين عن الأمن ممتنعين عن العمل.

وأصبح الخوف مضاعفا حين اندفعت جماعة الإخوان المسلمين في قلب هذه

الفوضى لتقوم بعمليات تفجير ونسف لبعض المنشآت الأجنبية فى مصر (بما فيها دور للسينما ونواد).

كانت هناك أزمة داخلية لاشك فيها، والأخطر أن قضية فلسطين فى تلك اللحظة بالتحديد راحت تطرح نفسها بشدة على كل شعوب الأمة العربية، خصوصا مع إعلان الحكومة البريطانية أنها سوف تسحب قواتها من فلسطين مع انتهاء مدة انتدابها عليها مساء ١٤ مايو ١٩٤٨ ـ وتماشيا مع قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٤٧.

وارتفعت فى العالم العربى أصوات تنادى بتدخل الدول العربية عسكريا لملء الفراغ فى فلسطين، وإلا استغلت الوكالة اليهودية الفرصة واحتلت بقواتها المجهزة أجزاء فلسطين المقررة لليهود بمقتضى قرار التقسيم، ثم توغلت وجارت على الجزء المخصص للدولة العربية فى القرار.

وكان الملك «فاروق» مع التدخل (وضمن أسبابه ـ مع التزامه العربى الواضح ـ رغبة خفية ـ ربما ـ فى الهرب إلى الأمام من مشاكل مصر الداخلية)، لكن رئيس الوزراء المصرى «محمود فهمى النقراشى» (باشا) كان معارضا للتدخل، ومنطقه «أن الجيش غير مستعد وأنه لا يريد أن يكشف ضعفه وإلا سقطت حجته أمام العالم، فقد أعلن أمام مجلس الأمن أن الجيش المصرى قادر على ملء الفراغ على قناة السويس إذا انسحبت القوات البريطانية من المنطقة. وإذا ظهر أن الجيش المصرى غير قادر على مواجهة «عصابات يهودية فى فلسطين» فكيف إذن نواجه العالم بادعاء أننا قادرون على الدفاع عن قناة السويس ضد قوى عالمية تطمع فيها؟».

لكن الملك حقق ما أراد واضطر رئيس وزرائه إلى تغيير موقفه (مطمئنا إلى تعهدات ملكية مضمونها أن لديه مصادر أسلحة وذخائر للجيش تكفيه لتحقيق هدفه، وكان التلميح واضحا إلى مصدر بريطانى على صلة بالملك.

وفى الواقع فإن تطمين الملك «فاروق» لرئيس وزرائه ـ لم يكن من غير أساس وذلك ما تظهره وثائق هيئة أركان الحرب الإمبراطورية من القيادة العامة للقوات البريطانية فى مصر، خصوصا فى الأيام ما بين ١٥ إلى ١٨ مايو ١٩٤٨.

- وبداية فإنه كان فى مقدور الحكومة البريطانية أن ترد مصر عن الدخول إلى فلسطين إذا كان ذلك مرادها.

- وثانيا فإن القوات المصرية مرت فوق كوبرى «الفردان» على قناة السويس، إلى سيناء، ثم إلى فلسطين وتحركت فى منطقة عسكرية بريطانية بغير اعتراض.

- وثالثا فقد حدثت واقعة غريبة مسجلة بتفاصيلها فى تقرير بتاريخ ٢١ مايو ١٩٤٨، ومؤدى الواقعة أن الطائرات المصرية أخطأت فى غارة جوية شنتها على مطار عسكرى وقد حسبته لإسرائيل، ثم اتضح أنه مطار بريطانى لا يزال عاملا فى النقب. وتسببت الغارة المصرية فى تحطيم ثلاث طائرات من طراز سبيت فاير، وفى قتل جنديين بريطانيين وإصابة أربعة، لكن الغريب فى الأمر أن السلطات العسكرية البريطانية أبلغت القيادة المصرية أنها سوف تكتم نبأ الحادث عن الصحافة البريطانية حتى لا يشوش على سمعة الطيران المصرى. وكل ما تطلبه لتسوية الموضوع اعتذار مكتوب للسجلات، والأغرب أن السلطات البريطانية ساعدت على صياغة الاعتذار بحيث يتبدى الخطأ مبنيا على أساس فنى مقبول.

وبالطبع فإن هذه الأجواء كان من شأنها تأييد تلميحات الملك بأن لديه اطمئنانا إلى ضمان، وبالتالى تشيع نوعا من التقبل لقراره بدخول الحرب على مستوى الوزارة وعلى مستوى قيادة الجيش!ـ ثم استحكم المأزق حين ظهر أن الملك «فاروق» وقع فى خديعة من نوع ما).

وكذلك بدأت حرب فلسطين وتوقفت وقامت دولة إسرائيل واحتلت ٧٨٪ من أرض فلسطين.

(وتلك قصة أخرى).

ووسط معارك تشتعل بهدير المدافع، وتخمد بقرارات دولية تفرض على الأطراف هدنة بعد هدنة ـ كان النظام الخاص للإخوان المسلمين يتحرك فى الداخل المصرى: يحرض ويلقى القنابل ويهاجم المنشآت. وأصدر «النقراشى» (باشا) قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين.

ويوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، قامت القوات الإسرائيلية باختراق الحدود المصرية، وطوقت قيادة الجيش الميدانى المصرى فى العريش. وفى القاهرة دوت طلقات وسقط رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» (باشا) مضرجا بدمه أمام مصعد وزارة الداخلية (وكان مسئولا عنها إلى جانب رئاسته للوزارة). وكان القاتل عضوا فى التنظيم الخاص للإخوان صدر إليه الأمر بالقتل انتقاما من «النقراشى» على أساس مسئوليته عن حل الجماعة، وقد ارتدى القاتل «عبد المجيد أحمد حسن» بذلة ضابط بوليس وانتظر رئيس الوزراء فى مدخل وزارة الداخلية وأطلق النار عليه.

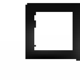
الرصاصة السابعة:
حسن البنا فبراير ١٩٤٩

وتكرر المشهد مرة أخرى فى مصر، فمن قبل. ويوم مصرع رئيس الوزراء «أحمد ماهر»، تقرر أن يخلفه «محمود فهمى النقراشى»، ونفس الشىء تكرر عندما اغتيل «النقراشى»، ووقع الاختيار على خلفه السابق فى الحزب «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) رئيسا للوزراء. ولم يكن «إبراهيم عبد الهادى» فى الحزب عندما اغتيل رئيسه يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩، وإنما كان الملك قد استعاره من «النقراشى» رئيسا للديوان، متصورا أنه بذلك يقيم جسرا مع رئيس الوزراء دون أن يضطر للتعامل معه مباشرة فى أى قرار، لأن رأسه ناشفة والملك يريد بديلا له ولا تساعده الظروف، لأن أى خطوة غير محسوبة فى هذا الاتجاه قد تفتح الطريق لعودة الوفد.

وكانت تجربة «عبد الهادى» (باشا) فى القصر محزنة، فالرجل جاء من خارج الدائرة الملكية وعومل فى القصر على أنه «غريب» و«دخيل»، والمزعج أنه باعتراف «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) نفسه - أنه خلال رئاسته للديوان الملكى - سنة كاملة - قابل الملك «فاروق» مرتين لم تزد إحداهما عن نصف الساعة، وأما بقية المدة كلها فقد كان تعامله عن طريق «كريم ثابت»، وأحيانا عن طريق «محمد حسن» المكلف بالخدمة الخاصة لجناح «فاروق» الشخصى.

وكان «حسن يوسف» (باشا) تلك الأيام شبه معتزل، فقد ضايقه فى الغالب أن الملك لم يفكر فى ترقيته من قائم بأعمال رئيس الديوان إلى رئيس مكلف به رسميا،

وبدلا من ذلك جاء بإبراهيم عبد الهادى (باشا) لشغل المنصب، بعد أن ظل خاليا بعد مصرع «أحمد حسنين» (باشا).



ودخل «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) إلى رئاسة الوزارة ولديه مهمتان هما أساس تكليفه:

○ المهمة الأولى إيجاد طريقة للتعامل بسرعة، وبأى وسيلة مع الاختراق الإسرائيلى للحدود المصرية وتطويق قيادة الجيش الميدانى فى العريش.

وكان «عبد الهادى» (باشا) قد أراد الاستعانة بالإنجليز، لكنهم طرحوا عليه سؤالا بما إذا كان يطلب مساعدتهم على أساس ترتيبات الدفاع المشترك الواردة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ - وتوجه الملك بنفسه ووراءه «عبد الهادى» (باشا) إلى الحكومة الأمريكية، وتدخل الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» بالفعل لتحقيق انسحاب يعقبه اتفاق على هدنة تمهد للسلام، وذلك جرى التمهيد له تحت رعاية الأمم المتحدة (يمثلها الدكتور «رالف بانش» وهو أمريكى أسود يعمل مساعدا للسكرتير العام للأمم المتحدة) وتقرر بالفعل أن تكون هناك محادثات علنية لاتفاقية هدنة فى جزيرة رودس.

○ وأما المهمة الثانية فهى الانتقام لمقتل «النقراشى» (باشا) والأخذ بثأره، وقد أحس الشيخ «حسن البنا» أنه مُطارد ومطلوب، وحاول إصدار بيان بإدانة اغتيال «النقراشى» (باشا)، نشره فعلا بعنوان اختاره الشيخ بنفسه «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين»، كما أبدى استنكاره لما جرى من تحول النظام الخاص للإخوان المسلمين عن المهمة التى أنشئ من أجلها، وهى قتال الإنجليز إلى مهمة لا علاقة لها بالإنجليز وهى اغتيال رئيس الوزراء المصرى.

....

....

[وشاءت مصادفات أن ألتقى أكثر من مرة بالأستاذ «حسن البنا» فى تلك الظروف، وأن يطلعنى على بيان أعده ليسلمه إلى «عبد الرحمن عمار» (بك) وكيل

وزارة الداخلية لينقله إلى رئيس الوزراء. (وكان الأستاذ البنا يرغب فى نشر البيان كاملا فى أخبار اليوم، وفى تلك الظروف رأيت الرجل واستمعت إليه ساعات طويلة.]

....

....

لكن محاولات الأستاذ «البنا» كلها لم تصل لنتيجة ويوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ دوى الرصاص فى القاهرة مرة سابعة، وسقط الشيخ «حسن البنا» غارقا فى دمه على حافة سيارة تاكسى، استوقفها أمام جمعية الشبان المسلمين حيث كان لتأخذه إلى بيته، وبدلا من ذلك فإن سيارة التاكسى هرعت به إلى قصر العينى، وهناك تبين أن الرجل لم يفارق الحياة بعد. لكن المشرف على عملية الاغتيال وهو القائمقام «محمد وصفى» (بك) قائد حرس الوزارات أمر بتعقبه و«التخليص عليه» حيث هو، تنفيذا للأوامر (الملك «فاروق» ورئيس الوزراء «إبراهيم عبد الهادى»).

(وقد آثر القائمقام «محمد وصفى» أن يطلق رصاص مسدسه على رأسه وينتحر - عندما عرف فيما بعد فى أعقاب ثورة يوليو - أن سره انكشف، وأن هناك أمرا صدر بالتحقيق معه على أساس وثائق تم ضبطها فى أوراق القسم المخصوص للبوليس السياسى).

....

....

وكان طوفان الثلوج الذائبة قد وصل إلى المنطقة مثقلا بعوالق دم من معارك الحرب العالمية الثانية. وفى مصر بدا أن هذا الطوفان الزاحف قد تحول إلى مستنقع دم تفور وسطه فتن مصرية داخلية يفرقع على سطحها دوى الرصاص!

ملك تحت الحصار!

ملك تحت الحصار:

إذا كان يمكن وصف يوم أو أسبوع أو شهر فى حياة أمة بأنه كان علامة فارقة فى تاريخها، فإن شهر ديسمبر ١٩٤٨ هو ذلك الشهر فى حياة مصر الحديثة قبل ثورة سنة ١٩٥٢!

(والحقيقة أن تلك السنة ١٩٤٨ ـ فى تاريخ العالم العربى تكاد تشبه سنة ١٨٤٨ فى التاريخ الأوربى، وكانت تلك سنة تغيرات كبرى، وانقلابات، وحركات عصيان فى بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا، والبرتغال، وروسيا، وصقلية، وحتى سويسرا ـ وفيها حوصر ملوك ورؤساء وأمراء، وبعضهم سقطت عروشهم مثل «لويس فيليب» ملك فرنسا الذى فر هاربا إلى إنجلترا ـ وكذلك يمكن القول أن عاصفة الثورة على المجتمعات الأوربية وصلت إلى مجتمعات الشرق متأخرة قرنا بالكامل عنها فى الغرب!).

وبصرف النظر عما إذا كان التحديد الزمنى ـ والتخصيص، ممكنا فى تاريخ تتواصل حلقاته، وتتسابق أحداثه، وتترتب النتائج فيه على مقدمات سبقتها، فإن شهر ديسمبر ١٩٤٨ شهر لا يترك لباحث أو دارس أو قارئ مجالا غير أن يتوقف عنده ليسمع ما يكاد أن يكون رغم مضى السنين، أجراسا تدق منذرة، ومصابيح حمراء تشتعل محذرة.

والشاهد أن أيام ذلك الشهر تعكس تغيرات هائلة حلت وكان حلولها استحقاقا حان أوانه على المعادلات الحاكمة فى الشأن المصرى، وعلى مقدمتها ثلاثية السلطة بين الإنجليز ـ والقصر ـ والوفد.

- فى ذلك الشهر ـ ديسمبر ١٩٤٨ ـ انتقل التأثير الدولى الأهم على القرار المصرى من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة، أى من الإمبراطورية البريطانية التى شاخت وخفت صوتها إلى الإمبراطورية الأمريكية النازلة على الدنيا كما تنزل

الطائرات على مهابطها - ومحركاتها تزعق، وسرعتها تصرخ رغم أن كوابحها تعمل، ثم إن عجلاتها تلامس الأرض كأنه احتكاك نارى بغير شرر!

وباختصار ففى هذا الشهر بدا وكأن الإمبراطورية البريطانية فى الشرق الأوسط - وجود يشحب، وأن الإمبراطورية الأمريكية زحف يتقدم، مع أنه لا يزال يدعى البراءة وينفى عن نفسه «تهمة» الإمبراطورية، بمقولة أن دوره العالمى فى الواقع شركة مساهمة مفتوحة لكل من يريد الدخول إلى زمان جديد يتيح للشركاء نصيبا فى الأرباح يأخذها كل جَسور ينظر إلى اليوم وينسى الأمس!

○ وفى ذلك الشهر بدا القصر الملكى مغلقا على نفسه، وبدا الملك «فاروق» فيه مشغولا مهموما بمشاكل تكالبت تحاصره: على المستوى الشخصى الإنسانى، وكذلك على المستوى العام. ولأول وهلة ظهر الملك «فاروق» خائفا من عناصر أفلتت من سيطرته وتحولت إلى مخاطر تقترب من عرشه وتهدد حياته، حتى بدا وكأن وصف الأمير «محمد على» - ولى عهده - فى حديث له مع السفير البريطانى قابل للتصديق، رغم أن قائله كاره للملك حاقد عليه. وكان ولى العهد قد ذكر للسفير البريطانى فى حديث بينهما «أنا أعرف «فاروق» أكثر منك، إنه «خواف» أبوه زرع فى قلبه بذرة الخوف، وأمه تكفلت بالبذرة وحولتها إلى نبت ضعيف لا يقوى على الريح، وخصوصا إذا جاء الريح من ناحيتها. والحقيقة - يقول ولى العهد - أن «الولد» لا «يعقل» إلا إذا وجد من «يشكمه»، وهو ما لا يقدر عليه أحد فى مصر، ولذلك فإن «شكم» الملك مسئوليتكم (الحكومة البريطانية)، وهو فى نفس الوقت مصلحته لأنه يعيده للصواب».

وفى ذلك الشهر بالتحديد، كان رهان الملك فى فلسطين يخسر، وجيشه يُحاصر، وزوجته «فريدة» تتسلم ورقة طلاقها، وكذلك شقيقته «فوزية»، وأمه تعلن العصيان عليه، والمرأة التى عرض عليها أن تتزوجه وتشاركه العرش والتاج تبعث له من باريس ترفض عرضه وتكسر قلبه!

○ وفى ذلك الشهر بدا واضحا أن قرار الوفد استقر أخيرا فى يد «فؤاد سراج الدين» (باشا). وكان القرار فى ذلك الحزب عند البداية شراكة بين زعامة «النحاس» وإدارة «مكرم» - ثم تحول إلى شراكة نفوذ بين السيدة «زينب هانم الوكيل»

و«فؤاد سراج الدين» (باشا) - ثم انتهى إلى حالة من الغموض ظهر وسطها «فؤاد سراج الدين» (باشا) وكأنه «وكيل دائرة الحزب ومدير أملاكه»، وتلك ثقافة تقليدية عرفها عصر الملكيات الزراعية الكبيرة فى مصر، وكان هذا النجم الصاعد فى الحياة السياسية المصرية مستوعبا لهذه الثقافة، وقد نقلها معه من الزراعة إلى السياسة، أى من إدارة تفتيش زراعى واسع إلى إدارة حزب سياسى كبير.

وذلك أدى إلى اختلاف كبير فى ممارسات حزب الأغلبية، فالعادة أن الوفد يعتمد على قواعد جماهيرية يستطيع تحريكها عند اللزوم، وعلى مجموعة مبادئ عامة ظلت توجه الرأى العام المصرى طوال مرحلة طلب الاستقلال، بالإضافة إلى قدرة على المناورة السياسية، مع ملاحظة أن أى مناورة يقوم بها أى حزب لابد لها حتى تحقق كامل نتائجها - أن تكون قريبة من قواعده الجماهيرية، وموصولة بمشاعر الرأى العام.

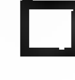
لكن الوفد وهو يتحول - فى ظروف مستجدة، من عقلية حزب جماهيرى شعبى يستشعر آمال الناس ويتقدم للتعبير عنها ويحرك ويحرض - إلى دائرة أملاك زراعية شديدة البراعة فى جمع المحصول، وتأمين المخازن، وعقد الصفقات، وتوزيع الأقساط وضمان تحصيلها، طرأ عليه تحول أثر على شخصيته ذاتها وعلى طبيعة نشاطه!

....

....

[وهذا التصوير لثقافة «فؤاد سراج الدين» (باشا) لا يضيره ولا يسىء إليه، لأن كل شخص يقبل على العمل العام ويدخل ميدانه، يصل إلى هناك ومعه حمولاته الثقافية الكاملة (وفيها الموروث بخصائص الطبيعة، وفيها المؤثر بالبيئة والتربية والقيم الموجهة، وفيها المكتسب بالعلم والمعرفة والتذوق - وأخيرا فوقها المتراكم بالتجربة مع الحياة والناس والظروف)، ولذلك فإن هذا التصوير لثقافة «فؤاد سراج الدين» (باشا) هو فى الجوهر توصيف موضوعى يعرض للحقائق دون أحكام قيمة - وغير ذلك وبعيدا عنه فإن قيمة الرجل العام تتأتى، ويكون الحكم عليه

بالأهداف العامة، وبالأداء اليومى، وبمقدار ما يضيف أى سياسى من جهد ينجح وينفع.]



١ ـ لندن تنام وواشنطن تصحو:

كانت بداية الظهور الأمريكى فى القاهرة مجىء «كيرميت روزفلت» ـ ممثلا لمكتب الخدمات الخاصة (الذى تحول فيما بعد إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية). وكان «كيرميت روزفلت» ابنا لرئيس أمريكى سابق هو «تيودور روزفلت»، وبالتالى ابن عم للرئيس الأمريكى الحالى «فرانكلين روزفلت» الذى قاد الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها.

وتبين أول إشارة مكتوبة إلى مجىء «كيرميت» إلى القاهرة فى يوميات اللورد «كيلرن» السفير البريطانى العتيد فى مصر، وقد سجلها يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ ـ على النحو التالى:

«جاء «كيرميت روزفلت» ـ وهو ابن الرئيس الأمريكى الراحل «تيودور روزفلت» للغداء معنا. لم أكن رأيته منذ كنا معا فى رحلة صيد فى «بكيللنج» ضيوفا على «بيل آستور» و«جون هير». «كيرميت» تطوع الآن فى الجيش البريطانى، وجاء يرتدى زى ضابط برتبة «ماجور» فى لواء «ميدل سكس»، وكان الغداء مناسبة لطيفة. وكان معنا «هاملتون» و«جراهام» (من الهيئة الدبلوماسية للسفارة البريطانية). مرة أخرى وجدت «كيرميت» شابا حسن المعشر، ولاحظت أنه يتلعثم فى كلامه بأكثر مما كان فى الماضى. وخطر لى أنه يتعمد ذلك ليعطى نفسه فرصة للتفكير قبل أن يجيب على أى سؤال. وجدت «كيرميت» أيضا أكبر من سنه، وتحدثنا عن دخول أمريكا إلى الحرب، وقال إنه يتعجل دخولها وذلك ما دفعه إلى الالتحاق بالجيش البريطانى. وأنه تحدث فى الموضوع مع الرئيس، لكن الرئيس يعطى اعتبارا للموقف الداخلى، رغم أنه فى صميم قلبه معنا، وسألته إذا لم يكن التأخير راجعا إلى قرب انتخابات الرئاسة، وأجاب إن ذلك فى الغالب

صحيح، ولكنه (كيرميت) لا يستطيع أن يقاوم نفاد صبره فى انتظار دخول أمريكا إلى الصراع!».

□

وتكرر تواجد «كيرميت روزفلت» بعد ذلك فى مجتمعات القاهرة، حيث تختلط «الطبقة الراقية» المصرية بالصفوة من ضباط الحلفاء (الإنجليز والأمريكيين والفرنسيين وغيرهم) - على أنه كان يختفى ويظهر، ثم يعرف أصدقاؤه أنه كان فى «جدة» أو فى «القدس» أو فى «بيروت» أو فى «استنبول»، ثم يفهم الجميع أن «كيرميت» يتحرك فى محيط واسع، وأنه فى هذا المحيط يقوم بدور «ما» هو مسئوليته الحقيقية، والدليل أنه غائب دائما عن وحدته العسكرية البريطانية حتى وإن ظل يرتدى زيها الرسمى!

ويعرف السفير البريطانى اللورد «كيلرن» فى القاهرة أن «كيرميت روزفلت» يلتقى بالملك «فاروق» - ولا يثير ذلك شكوكا لديه، لكنه لم يلبث أن راجع نفسه فى تأثير «كيرميت روزفلت»، وظهر ذلك فى برقية منه إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم (٤٥/ ٢/ ١٠٥٣) موجها الكلام بالتحديد إلى السير «رونالد كامبل» رئيس إدارة الشرق الأوسط - قائلا:

«فى لقاء اجتماعى حضره أحد معاونى فى السفارة هنا، جلس الملك «فاروق» يتحدث عن تصوراته:

قال «فاروق» «أنه عندما تنتهى الحرب فإن المتاعب الحقيقية سوف تبدأ، لأن الروس (الاتحاد السوفيتى) - سوف يباشرون زحفهم السياسى». واستفاض الملك فى شرحه قائلا:

«فى العادة كان الروس يبدءون دعاياتهم وتحريضهم فى بلد، ثم يجيئون بعد ذلك لاحتلاله عسكريا، والآن غيروا الأسلوب، يحتلون عسكريا أولا ثم تأتى الدعاية بعد ذلك لإضعاف أى مقاومة لاحتلالهم. وفى موازين العالم المستجدة فإن القوة الوحيدة التى يمكن أن تتصدى للروس وتقاوم توسعهم هى الولايات المتحدة الأمريكية. وفى ذلك فإن بلدان الشرق الأوسط لابد لها أن تساعدهم». وعندما لاحظ

الملك وجود رجل إنجليزى بالقرب منه أضاف «لابد أن تقف بريطانيا مع أمريكا ـ بعد الحرب لمقاومة الشيوعية ـ وأعرف أن الدول الصغيرة هى التى ستدفع الثمن إذا لم تقم الولايات المتحدة بدورها»!

يضيف السفير البريطانى من عنده بعد ذلك ملاحظات واستنتاجات تطول بها برقيته عن الحد المعتاد، ويقول: «إننى لا أريد أن أقرأ فى كلام الملك «فاروق» أكثر مما يحتمله، لكن كلامه بهذه الطريقة عن الولايات المتحدة باعتبارها وحدها السد المنيع القادر على صد الشيوعية ـ له معان، أهمها اعتقاده أن الولايات المتحدة ـ دون غيرها ـ تملك موارد القوة القادرة. ومثل ذلك الاعتقاد قد يؤدى به إلى استنتاجات خاطئة يتصور فيها «فاروق» أن سياسته فى الدفاع ضد خطر شيوعى يراه، لا يتم بغير تعاون وثيق مع أمريكا».

ويمضى السفير البريطانى إلى «بكائية» طارئة على عجرفته التقليدية أيام خدمته فى مصر فيقول:

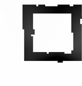
«من سوء الحظ ـ على نحو ما ـ أننا تحملنا وحدنا الجزء الأول والأخطر من الحرب، ثم جاء الأمريكيون فى الجزء الثانى منها، وبالطبع فإن المصريين وفيهم ملكهم، لن يفوتهم ملاحظة أن الأخبار الواردة من ميادين القتال فى أوربا ـ وتظهر أن الجيوش الأمريكية والسوفيتية هى التى تقود النصر ضد ألمانيا.

وعندها تبدو لهم الولايات المتحدة عملاقا، ويبدو لهم الاتحاد السوفيتى عملاقا آخر، ولا يخطر على فكرهم أن أمريكا لن تستطيع أن تتحمل التزام الدفاع عن الشرق الأوسط.

إننى آمل أن لا يمر وقت طويل قبل أن يفهم الملك «فاروق» ـ وغيره ـ أن أمريكا لن ترضى بحمل «الطفل» فى الشرق الأوسط America will not carry the Middle East baby..

إننى متأكد أن «فاروق» مرعوب من الشيوعية وإذا كان ذلك، فإن عليه أن لا يبحث عن حماية أمريكية، ولكن عليه أن يبحث عن تحسين أحوال شعبه.

لابد أن أضيف أننى أظن أن هناك من يزينون لفاروق لعبة أنه يستطيع استعمال الأمريكان لكى يثير غيرتنا، وذلك ابتزاز لا يصح لنا أن نرضخ له»!



لكن اللورد «كيلرن» لا يهجع لأن «كيرميت روزفلت» يقابل الملك «فاروق» كثيرا، وفى بعض المرات تطول اللقاءات فى بيت «كريم ثابت»، وكذلك يقرر السفير البريطانى أن يثير الموضوع مباشرة مع الوزير الأمريكى المفوض «بنكنى تاك». ثم يكتب إلى وزارة الخارجية تقريرا عن هذا اللقاء (٢٧١/ ٦٢٩٧٥) يقول فيه:

«رتبت الفرصة لحديث صريح مع الوزير الأمريكى المفوض «بنكنى تاك» فى شأن الأحوال الراهنة هنا وقد ذكرت له ما يلى:

- المصريون يستغلون مؤتمر سان فرانسسكو لكى يتجاوزوا ضرورة مفاوضات مصرية - بريطانية مباشرة، وهذه دسائس «بدوى» (يقصد عبد الحميد بدوى باشا)، وعلى أى حال فسوف يكون لى «كلام قاس» معه حين يعود إلى القاهرة.
- هناك انطباع لدى «الجماعة» هنا بأن بريطانيا منتهية فى الشرق الأوسط، وأن مصر لابد لها من الاعتماد مستقبلا على أمريكا، وذلك انطباع أحمق يتجاهل الحقائق، وأهمها وجود تعاون بريطانى - أمريكى وثيق فى مناطق العالم كله.
- والمصريون كالعادة يظنون أنهم شطار Smart ويحلمون بأن يجعلوا من الطرفين (نحن والأمريكان) - خيول سباق، وهو جنون مطبق، وخشيتى أن بعض الناس يشجعون هذه الأوهام، وهى فى المحصلة النهائية تضر إمكانيات الدفاع عن الشرق الأوسط.
- قال لى «بنكنى تاك» أنه يتفهم ما قلت، وهو لم يترك فرصة لتبديد وهم المصريين بأنهم يستطيعون الإيقاع بين الحليفين الكبيرين (الولايات المتحدة وبريطانيا). لكنه لسوء الحظ يعرف أن «بعضا من رجاله» ينسون أنفسهم فى ممارسة مثل هذه الغوايات الخطرة للمصريين، وقد نبه بعضهم مرات إلى تلك السخافة.
- إننى أعرف بوسائلى أن «بنكنى تاك» حريص على الدور الخاص لبريطانيا فى الشرق الأوسط، وقد نقلت إلى قرينة ولى العهد اليونانى عنه كلاما ينصح فيه.

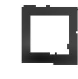
حتى اليونانيين - بأن «علاقة وثيقة» بين الجميع وبين المملكة المتحدة هى الضمان الحيوى لأمنهم، وأن عليهم تقدير أن التحالف «الأنجلو أمريكى» قوى للغاية!».

وفى تقرير لاحق يزيد اللورد «كيلرن» بتسجيل ملاحظة قالها للوزير الأمريكى المفوض ونصها:

«قلت لـ «بنكنى تاك» إن الولايات المتحدة لها «مبدأ مونرو» - خط منتصف المحيط الأطلسى والهادى أيضا - الذى أعلنته للقوى العظمى حتى تراعيه وتلتزم به ولا تتدخل فى شئون الأمريكتين. وبالنسبة لبريطانيا العظمى فإن لدينا شيئا مماثلا فى شأن الشرق الأوسط، ومن الضرورى أن يراعيه الجميع ويلتزموا باعتبار أن المنطقة تخصنا وتخص أمننا ومصالحنا الحيوية!».

ثم يروى اللورد «كيلرن» فى تقرير (٢٠٦ / ٢٢٣١) واقعة غريبة لا تظهر من حولها أية تفاصيل:

«قال لى الوزير الأمريكى المفوض أنهم استعادوا مبلغ ٤٠ مليون دولار بطريقة معينة «ولا أعرف كيف؟ - ولا من أين حصلوا عليها؟ - أو ممن؟» - وأنهم بسبب ذلك سوف يتركون يدنا طليقة فى منطقة الشرق الأوسط!».



ويفاجأ اللورد «كيلرن» - ربما - حين يصله رد على برقياته المتكررة المحذرة من محاولة دخول أمريكى فى مصر، ويكتب إليه وكيل الخارجية اللورد «كادوجان» بنفسه (١٩١٣/٣/١٦) قائلا:

صديقى العزيز

قرأت برقياتك الأخيرة، وأرى من المفيد أن يعرف الأمريكان حجم اهتمامنا وصلابتنا فيما يتعلق بدورنا القيادى فى مصر، لكنى أرجوك ألا تعطيهم الانطباع بأننا نريد استبعادهم نهائيا من هذا البلد. إننا نريد منك أن تنقل إليهم ترحيبنا بتعاون يستلهم روح العلاقة الخاصة البريطانية - الأمريكية فى مصر كما فى غيرها، لكننا نريدهم فى الموضع المناسب والموضوع المناسب أيضا.

ويرد اللورد «كيلرن» على اللورد «كادوجان» (٤٥٩٢١ / ٣٧١) برسالة يقول فيها:

عزيزى أليكس

لا تقلق لأنى حريص دائما أن يكون واضحا فى كل ملاحظاتى على محاولة الدخول الأمريكى فى مصر أننا نتعاون معهم بنسبة ١٠٠٪ - واعتقادنا أن فى مصر متسعا لنا وللأمريكان فى نفس الوقت، لكنى لا أريد أن أترك مجالا للشك فى حقيقة أن قناة السويس هى شريان الحياة بالنسبة لنا. وأن اهتمامنا بالدفاع عن مصر متصل بدفاعنا عن أنفسنا.

دعنى أضيف أيضا أننا فى حاجة إلى أن يتخلص الأمريكان من إغراء العودة إلى العزلة وراء المحيط الأطلنطى كما فعلوا بعد الحرب العالمية الأولى. وأنا واثق أن ذلك لن يتكرر بسبب مطالب أمريكا فى بترول الشرق الأوسط، إننى أسلم لهم بهذه المطالب، ولكن ذلك لا يبيح لهم الدخول بغير حدود فى مصر لأن تلك بالنسبة لنا مسألة حياة أو موت.

ويختم «كيلرن» رده على «كادوجان» بقوله:

ما هو رأيك - هل ترانى على حق يا سيدى؟ Am I right sir?

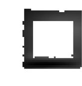


ومن حسن حظ اللورد «كيلرن» أن سير الحوادث أثبت أن مخاوفه مبررة - لكنه لم يكن على حق.

والذى حدث أن حكومة العمال (برئاسة كليمنت آتلى) - وقد جاءت مهتمة ببرامج إصلاح اجتماعى استدعتها إلى السلطة وأقصت المحافظين بزعامة «تشرشل» رغم أنه قائد النصر، ثم تبين لها أنها لا تستطيع التورط فى نفقات عسكرية باهظة - وارتأت أن تترك للولايات المتحدة مهمة «تطوير بعض الجيوش فى الشرق الأوسط»، وبالذات تلك الجيوش التى طلبت معونة الولايات المتحدة وأولها الجيش التركى. وكان ذلك ما دعا الملك «فاروق» إلى عملية جس نبض يستكشف بها إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لتطوير الجيش المصرى عن طريق «مساعدة فى التدريب والتسليح». وعندما طرح طلب الملك فى اجتماعات التنسيق (البريطانى - الأمريكى)،

لم تكن هناك - على عكس المنتظر - معارضة بريطانية، وكانت الخطوة الأولى فى تلبية طلب الملك، ضرورة قبول «بعثة عسكرية أمريكية إلى مصر»، وقد وافقت بريطانيا كذلك - وكان المفروض أن مجىء هذه البعثة الأمريكية خطوة أولى على طريق تطوير الجيش المصرى - لكن مجيئها أصبح الخطوة الأخيرة أيضا، لأن المسألة توقفت عند هذا الحد. لكن مجرد وجود بعثة عسكرية أمريكية بالفعل فى مصر - (ومن حسن حظ اللورد «كيلرن» أنه لم يكن فى مصر وقتها، وإنما كان فى منصب آخر قرب جنوب أفريقيا) - وكان ذلك استفزازا لأحلامه كما عبر عنها فى مرحلة سابقة.

ثم وقع النفاذ الأمريكى السياسى الأكبر فى مصر، ذلك الشهر الخطير أيضا ديسمبر ١٩٤٨.



كانت القوات الإسرائيلية قد اجتازت خط الحدود قبل يومين، واخترقت الجبهة المصرية، مهددة بتطويق الجيش الميدانى وقيادته فى فلسطين.

وكان اغتيال «النقراشى» (باشا) قد جرى صباح ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، وعهد الملك إلى «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) برئاسة الوزارة خلفا له على الفور، وكانت أول خطوة قام بها رئيس الوزراء الجديد - دعوة السفير البريطانى فى القاهرة لمقابلته. وكتب السير «رونالد كامبل» إلى وزير الخارجية «أرنست بيفن» برقية سرية يروى فيها تفاصيل المقابلة:

«أبلغت «عبد الهادى» عزائى وأسفى لما جرى لسلفه، وهو فى نفس الوقت صديقه وزعيمه قبل أن يصبح «عبد الهادى» رئيسا للديوان ويترك حزب السعديين. وكان «عبدالهادى» متأثرا وقلقا بسبب ما وصلت إليه الأوضاع على الجبهة، وهنا ذكرت له أن «حيدر» (باشا) وزير الدفاع قابلنى صباح اليوم، ووجه إلى سؤالا عن أية مساعدات نستطيع تقديمها لهم، وأوضحت لرئيس الوزراء الجديد أنه من المفيد أن تعرف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ما إذا كان الطلب الذى قدمه «حيدر» (باشا) بالحصول على معدات حربية وذخائر هو طلب رسمى باسم الحكومة

لمصرية، وإذا كان الأمر كذلك فعلى أى أساس سياسى وقانونى تم التقدم به؟ ورد «عبد الهادى» (باشا) قائلا: «إن الطلب بالتأكيد مُصدق عليه من قِبَل الحكومة المصرية، وأبدى أن مصر حاولت مخلصة أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن، لكن اليهود أظهروا المرة بعد المرة ازدراءهم لسلطة الأمم المتحدة بقيامهم بأعمال عدوانية متكررة، ضاربين عرض الحائط بالهُدنة وبغيرها من قرارات مجلس الأمن، وانتهى الأمر باختراقهم الأراضى المصرية، والحكومة المصرية إذ تطلب أسلحة، فليس الغرض من ذلك هو العدوان، بل لكى تدافع مصر عن نفسها.

وسألت رئيس الوزراء المصرى إذا كان يقترح قيام حكومة صاحب الجلالة برفع الحظر المفروض على الأسلحة من طرف واحد. فإذا كان، فهل أدخل فى حسابه أن من شأن ذلك أن يفضى لا محالة إلى رفع الحظر بصورة عامة فى المنطقة، مما يترتب عليه أن يتمكن اليهود من الحصول على الأسلحة، وكذلك على المتطوعين بحرية وعلنا، بحيث يصبح الوضع الأخير شرا من الوضع الأول.

وانتهيت بأن أوضحت لرئيس الوزراء المصرى أنه متى ثبتت واقعة الغزو اليهودى للأراضى المصرية، فالمتعين أولا أن تتلقى حكومة صاحب الجلالة طلبا رسميا بالمساعدة من الحكومة المصرية، ثم تنظر فى الإجراء الذى تستطيع اتخاذه. وأشرت إلى أن التعليمات صدرت إلى سفير صاحب الجلالة بأن أى طلب بالمساعدة من جانب الحكومة المصرية ينبغى أن يتم بموجب المعاهدة الإنجليزية المصرية لسنة ١٩٣٦، وبمقتضاها. وإنه لما يساعدنا كثيرا أن يكون تقديم الطلب المصرى فعلا على هذا الأساس.

هناك سجل متفق عليه لهذه المناقشة سوف يرسل إليكم فى الحقيبة.

ويُرجى من وزارة الخارجية تمرير ذلك على وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن حسب برقيتى رقم ١٥٥ و ٢٠١ على التوالى».

وكان الملك «فاروق» قد تحدث مع السفير الأمريكى فى القاهرة بمثل ما تحدث مع السفير البريطانى، وكان الملك يتصور أن بريطانيا سوف تبادر ـ لكن الذى حدث أن الولايات المتحدة التى قررت دخول المنطقة (البحر الأبيض والشرق الأوسط).

سارعت وتحركت، وكانت البؤرة الساخنة فى تلك اللحظة قد انتقلت إلى تل أبيب، مع تقدم عمليات الخطة الإسرائيلية «حوريف». وكتب الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» إلى «دافيد بن جوريون» (رئيس الوزراء الإسرائيلى) وراح النفوذ الإمبراطورى فى الشرق الأوسط يتحرك عبر المحيط من شاطئ إلى شاطئ. من أوربا إلى أمريكا.

٢ـ مأساة ملك:

....

....

[لأن هذا الجزء من هذا الحديث يدور حول المأساة الإنسانية للملك «فاروق» وتأثيرها ـ بعيد المدى ـ عليه وعلى تصرفاته، فقد التزمت عند التعرض للوقائع خلاله بضوابط شديدة الصرامة، تفصل إلى أقصى حد ممكن بين العام والخاص. ومع أنى استمعت، خصوصا من السيدة «ناهد رشاد» ومن الأستاذ «كريم ثابت» إلى تفاصيل كثيرة عن المأساة الإنسانية للملك «فاروق»، فإنى أوثر ألا أروى شيئا مما سمعت هنا، لأنه قد يدخل فى «الشأن الخاص». وقد اعتبرت أن ما يحق تناوله كشأن عام، هو ما ورد فى الوثائق كتابة، وما اطلع عليه من يعنيهم الأمر، وما تداولته الأيدى وحفظته الملفات، وكذلك فإن كل تفصيل فى هذا الجزء يعتمد على واحد من ثلاثة مصادر:

ـ ملفات مجلس البلاط الملكى (وهى ضمن محفوظات قصر عابدين وبالذات مجموعة محاضر ومذكرات المجلس عن الفترة ما بين ١٩٤٥ـ ١٩٥٠).

ـ دفاتر يوميات قيادة الحرس الملكى وهيئة الياوران، (وكان الياور الملكى الخاص فى تلك الفترة هو اللواء «عثمان المهدى»، الذى أصبح رئيسا لهيئة أركان الحرب، وكان يشغل هذا المنصب فعلا عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢).

ـ وثائق الخارجية البريطانية وبالذات ما كتبه السفير البريطانى السير «مايلز

لامبسون» (اللورد كيلرن فيما بعد) وكان مهتما برصد أخبار الملك «فاروق» وأسرته].

....

....

وفى الحقيقة فإن كافة المصادر تكاد تجمع على أن شهر ديسمبر ١٩٤٨ كان ذروة المأساة الشخصية للملك «فاروق» كرجل وإنسان، ففى اليوم الأول من ديسمبر تظهر فى ملفات مجلس البلاط مذكرة بخط يد «حسن يوسف» (باشا) - القائم بأعمال رئيس الديوان وبوصفه أمين مجلس البلاط - ومرفوعة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وفيها أن الملكة «نازلى» اتصلت به تليفونيا من فندق «فيرمون» الذى تقيم فيه (مع الأميرتين فايقة وفتحية) فى كاليفورنيا - كى تبلغه أنها قرأت مثلها مثل كل الناس خبر طلاق الملك «فاروق» من زوجته الملكة «فريدة»، ومعه فى نفس الوقت خبر طلاق أخته الإمبراطورة «فوزية» من زوجها شاه إيران «محمد رضا بهلوى».

وفى المذكرة نقل «حسن يوسف» (باشا) عن الملكة «نازلى» أنها منزعجة لأن خبر الطلاق نُشر دون استئذانها. ونقل عنها «حسن يوسف» (باشا) أنه فيما يتعلق بطلاق «فاروق» فذلك شأن الملك وليس عليه أن يستأذن فيه أحدا، لكن عدم استئذانها فيما يتعلق بالأميرة «فوزية» أمر مستغرب لأنها ابنتها. وجاء فى المذكرة نقلا عن الملكة أن «جلالتها كانت تعرف أن زواج «جلالة مولانا» وزواج «جلالة الإمبراطورة» يواجه «بعض الصعوبات»، لكنها لا ترى ذلك سببا لتجاهل موافقتها».

ونقل سكرتير مجلس البلاط بعد ذلك عن الملكة، شكاوى كثيرة لديها، بما فيها عجزها عن تحصيل حقوق مالية تطالب بها من إيراد ممتلكاتها، ومع ذلك يُقال لها كل مرة أن التحويلات متأخرة، أو أن تحصيل الإيراد ضعيف. وفى المذكرة بعد ذلك نقلا عن الملكة «نازلى» أنها قررت عدم العودة إلى مصر فى الظروف الراهنة. وفى المذكرة أيضا عن الملكة الأم أنها حاولت الاتصال بابنها ولم تنجح، وأنها اتصلت

بشقيقها «شريف صبرى» (باشا) الذى أبلغها أنه مثلها «قرأ الأخبار فى الجرائد رغم أنه (على الورق) عضو فى مجلس البلاط!»



كانت علاقة الملك «فاروق» بأمه الملكة «نازلى» علاقة شديدة التعقيد، وذلك أنها فى سنوات صباه خصوصا بعد وفاة والده الملك «فؤاد» (١٩٣٦) وحتى زواجه (١٩٣٨) - ملكت تأثيرا شديدا عليه، حتى قيل أنه تحت سيطرتها الكاملة.

ثم طرأ «شىء ما» على هذه العلاقة، عندما عرف «فاروق» أن الملكة «نازلى» تزوجت من «أحمد حسنين» (باشا) مرشده، وأمينه الأول، ورئيس ديوانه - ثم إن هذا الشىء الذى طرأ ظل مبهما وغامضا - مكتوما فى قلب الملك الابن - لا يبوح به.

....

....

[وإن كانت الملكة «فريدة» - السيدة صافيناز ذو الفقار كما كان اسمها قبل الزواج وبعد الطلاق - روت لى دون تفاصيل «أن معرفة «فاروق» بهذا الموضوع سببت له جرحا عميقا، خصوصا أنه كتم فى نفسه ولم يبح، فقد أراد والدته بقربه تعلقا بها، وأراد رئيس ديوانه إلى جانبه يساعده على ظروف صعبة اعتقد فيها أن الإنجليز يعادونه والوفد يتآمر عليه».

لكن انقلابا مفاجئا نزل على هذه العلاقة عندما قُتل «أحمد حسنين» (يناير ١٩٤٦) فى حادث اصطدام سيارته بلورى عسكرى (من الجيش البريطانى) على كوبرى قصر النيل يوم شتاء ممطر!]

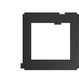
....

....

وكان الملك «فاروق» قد هرع إلى بيت «أحمد حسنين» (باشا) فى ميدان المساحة بالدقى، وطلب من أمين البيت الكتوم «صادق» أن يفتح له غرفة نوم «الباشا»، ودخل الملك وأغلق الباب على نفسه قُرابة ساعة (وظهر فيما بعد أنه كان يبحث عن أية

أوراق تكشف عن زواج الملكة «نازلى» بأحمد حسنين أو تشير إلى علاقة بين الاثنين). ثم خرج الملك من بيت (المرحوم) (بتعبير الملك فاروق)، عائدا إلى القصر، حيث أقبل لعزائه عدد من الأمناء يتقدمهم «محمود السيوفى» (بك) - وفوجئ «السيوفى» وهو يقدم عزاءه للملك قائلا: «إن خسارة «حسنين» (باشا) كبيرة، لكن البركة فى مولانا»، ورد الملك «فاروق» بلهجة غريبة، «خسارة إيه، كفاية بقى». وكانت دهشة الأمناء بالغة، وسرى فى القصر أن الملك لا يريد أن يعزيه أحد فى «حسنين» (باشا).

ويروى «حسن يوسف» (باشا) أنه بعد غياب «حسنين» بأسبوع، قال له «فاروق» «إنه اليوم فقط يشعر أنه بالفعل ملك». وكان «حسن يوسف» (باشا) يتفهم حجم الضغوط التى كبتها الملك داخل مشاعره، لكنه تمنى لو أنه (الملك) سيطر أكثر على أعصابه حتى لا يشعر من فى القصر (والدولة)، أن الجالس على العرش كان مقهورا ممرورا، (والواقع أن المشهد كان قريب شبه من أجواء شكسبير فى مسرحية «أوديب ملكا»).



ولم تستطع الملكة «نازلى» أن تفهم أكثر من أنه عندما مات «حسنين» اختفى عن أنظار «فاروق» آخر رجل فى مصر كان «يخاف منه»، وكذلك كان قولها إنه «ما كاد «حسنين» يدخل قبره حتى أصبح «فاروق» «نمرودا» يريد أن يظهر قدرته على البطش بكل الناس، حتى أنا أمه التى ولدته وأحبته».

(وفى تعبير «عبد الفتاح عمرو» (باشا) «أن موت «حسنين» أطلق فى مشاعر الملك «فاروق» عداء مكبوتا تجاه والدته، وكأنه كان هناك مخزون من الغضب ضاق به وعاؤه النفسى، فلما انكسر انفجر!).

وفيما بقى من شهور سنة ١٩٤٦ زادت سفريات الملكة «نازلى» إلى الخارج، وابتداءً من سنة ١٩٤٨ حطت رحالها فى الولايات المتحدة، حتى أبلغته عن طريق سكرتير مجلس البلاط يوم أول ديسمبر ١٩٤٨ أنها «لن تعود إلى مصر»!

ولم تكن تلك نهاية قصة الملكة «نازلى»، كما أن هذه القصة لم تكن القصة الوحيدة

فى الأحزان الشخصية للملك «فاروق» (بصرف النظر عما إذا كان هو مسئولا عن هذه الأحزان أو كانت المسئولية على غيره).

□

كانت الملكة «فريدة» (صافيناز ذو الفقار قبل زواجها من الملك وبعد طلاقها منه). هى القصة الأكبر فى حياة «فاروق».

....

....

[وحين قابلتها أول مرة فى بيت زوج خالتها «حسين سرى» (باشا)، كانت مصممة ألا تتكلم عن «فاروق» بأكثر مما هو عام، وفى أقل حد ممكن، وقُصارى ما قالته يومها «إنها تعرف أن «فاروق أحبها» وأنه «والد بناتها»، وهى لا ترغب فى الإساءة إليه برواية شىء عن زواجهما وطلاقهما. ثم زادت بنبرة مبهمة أنه فى كل ما يُقال فقد كان هو لسوء الحظ البادئ، قالت ذلك وسكتت ثم أضافت على استحياء «والبادى أظلم» كذلك يقول المثل! وابتسمت برقة. وغيرت مجرى الحديث مشيرة إلى مجموعة نخيل فى نهاية حديقة البيت الريفى لحسين سرى (باشا) على أول الطريق الصحراوى إلى الإسكندرية، وكانت السيدة «ناهد سرى» هى التى اختارت للبيت اسمه: «دار الحمد».]

....

....

وليس هناك (طبق كل الروايات) شك أن «فاروق» كان «البادئ»، ولعلها كانت بداية اضطرارية وتعويضية، ذلك أن الملك كان عاشقا لزوجته الشابة. لكنه لم يكن مجربا، فقد كان دون العشرين عندما تزوجها، والنتيجة (وذلك رأى الأميرة فايزة شقيقة الملك «فاروق») - أن الزواج كان «فرحا ملكيا» أكثر منه «فرحا إنسانيا». وترتب عليه (وهو أيضا رأى الأميرة فايزة) أن «فاروق» أراد أن يعوض وبالتالى راح يستعرض، ثم (رأيها كذلك) أن حاشية سوء ساعدته على جعل «الغلط» «طريقة حياة».

(والحقيقة أن هناك اعتبارا مؤثرا لابد من حسابه فى الحكم على تصرفات «فاروق» فى حياته الخاصة ـ وذلك أن ظروفه العامة من ٤ فبراير ١٩٤٢ (الانقلاب العسكرى البريطانى) وحتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ (حين أقال وزارة «النحاس» (باشا)). عزلته تقريبا عن ممارسة سلطته الدستورية كملك، وهمشت دوره السياسى، ومن ثم وجد لديه فراغا لم يعرف كيف يملؤه، خصوصا أن أفقه الثقافى لم يساعده، ثم إن ظروفه العائلية طاردته، وكذلك فإن «الهرب» ـ حتى فى حياته الزوجية ـ أصبح أكثر من «الغلط» من طريقة حياة!).



ولعل أفضل مرجع تناول محاولة الملكة «فريدة» فى الرد على البادئ الأظلم هو كتاب المؤلفة البريطانية «أرتميس كوبر» وعنوانه (القاهرة: سنوات الحرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥). وكان المهم فيما كتبته المؤلفة البريطانية المشهورة أنها أسست ما قالته على الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية سنة ١٩٤٣، وضمنها تقارير المخابرات العسكرية البريطانية، إلى جانب تقارير اللواء السير «توماس راسل» (باشا) حكمدار بوليس القاهرة وقتها. وتجيء رواية «أرتميس كوبر» فى كتابها بدءا من صفحة ٢٢٩ على النحو التالى:

فى بداية شهر مارس ١٩٤٣ أبدى الملك «فاروق» شكوكه من تكرار زيارة زوجته الملكة «فريدة» لرسام بريطانى جاء إلى مصر ضمن القوات البريطانية فى ظروف الحرب اسمه الكابتن «سيمون إلويس».

كان هذا الضابط فى الأربعينيات المبكرة من عمره، وقد وصل إلى مصر فى نوفمبر ١٩٤١ مع الكتيبة العاشرة للهوسار. وألحق بقسم العلاقات العامة بقيادة القوات البريطانية فى مصر. وبعد وصوله بفترة قليلة ظهر «إلويس» فى مجتمعات القاهرة، يرسم لوحات زيتية لعدد من الشخصيات ضمنها السفير البريطاني السير «مايلز لامبسون»، والسيدة «كونسويلو رولو» الزوجة الجميلة للمليونير اليهودى الأشهر فى مجتمع الإسكندرية، وغيره من نجوم المجتمع المصرى ـ البريطانى المختلط فى تلك الفترة الغريبة. وكان «إلويس» يعتبر نفسه «دون جوان»، وقد قال

لأحد أصدقائه أنه يستمتع عندما يرسم لوحة لامرأة جميلة، لكن الإلهام لا يكتمل عنده إلا إذا عرف صاحبة اللوحة بطريقة حميمة.

كان «إلويس» طموحا وقد طلب أن يرسم صورة لملك مصر وملكتها الملكة «فريدة». ولم يكن لدى الملك «فاروق» فيما يبدو وقت، وكذلك فإن الملكة «فريدة» بدأت جلسات طويلة أمام الرسام الإنجليزى، والتقى الرسام بالملكة «فريدة» لأول مرة فى بيت خالتها السيدة «ناهد سرى» (زوجة حسين سرى باشا)، وقد سبق الجلسات اتفاق بين «إلويس» وأحد مسئولى القصر، على أن يتقاضى «إلويس» مبلغ ألف جنيه استرلينى عن الصورة، وأن يحصل على نصف أتعابه مقدما مع أمله فى أنه إذا وجد الملك «فاروق» وقتا فإن نفس العقد يتكرر معه.

وقبل جلسات الرسم تلقى «إلويس» تحذيرات من أحد مستشارى السفارة بأن يكون حريصا فى تصرفاته مع الملكة، لأنه يتعامل مع مجتمع شرقى له حساسياته وتقاليده، ولذلك يجب أن يكون شديد التحفظ فى مسلكه، خصوصا فى حضرة الملكة.

كانت الجلسة الأولى فى قصر عابدين وتكررت الجلسات، ثم أبدى «إلويس» للملكة شكواه من أن حركة الوصيفات من حولها ومقاطعتهن لها تفسد عليه تركيزه، وأبدى أنه من الصعب مواصلة العمل فى هذا الجو، وسأل الملكة إذا كان فى وسعها أن تذهب إليه فى مرسم يعمل فيه لأن ذلك سوف يكون أدعى إلى كمال الصورة.

كان اقتراح «إلويس» ـ حتى وإن كان مألوفا فى مجتمعات غربية ـ صدمة لوصيفات الملكة فى البلاط المصرى. لكن «إلويس» أصر على أن مواصلة العمل فى قصر عابدين صعبة عليه، وتمكن من إقناع الملكة «فريدة» من أن تذهب إليه حيث يسكن مع عدد من زملائه الضباط ـ وحيث يعمل أيضا.

كانت الملكة «فريدة» فى بواكير العشرينيات من عمرها، وقد أنجبت لزوجها ابنتين هما «فريال» و«فوزية»، ولم تكن قد نجحت فى إنجاب ولى للعهد يكفل استمرار حكم أسرة «محمد على».

وفى ذلك الوقت كانت «فريدة» فى أزمة بسبب مغامرات زوجها، وكان أكثر ما يضايقها علاقته المشبوبة بالعاطفة مع النبيلة «فاطمة طوسون» زوجة النبيل «حسن طوسون» ابن الأمير «عمر طوسون»، وكانت سيدة فائقة الجمال، وفى وقت من الأوقات عرض عليها الملك «فاروق» أن تحصل على الطلاق ويتزوجها هو بعد ذلك. فى تلك الأيام أيضا كما روت الملكة «فريدة» فإن علاقتها بالملك «فاروق» ساءت إلى درجة أنه لم يعد بين الزوجين خطاب مباشر. وكانت الصلات بينهما عن طريق الوصيفات أو سكرتارية الملك، وكان ذلك هو السبب الذى أبدته «فريدة» لعدم استئذان أحد حتى زوجها فى الذهاب إلى مرسم «إلويس» حتى يستكمل رسم صورتها، وكانت بذلك تعرض نفسها ومركزها إلى خطر شديد فى مجتمع شرقى متحفظ، خصوصا أنه كان من الصعب إبقاء زياراتها لإلويس سرا. وكانت تذهب كل مرة وفى صحبتها وصيفة اسمها «عقيلة هانم». وكان وصولها كل مرة ملحوظا، وكان للقصر الملكى شبكة معلوماته. وكان أفراد الشبكة من «السفرجية» السودانيين، ومعظمهم على اتصال بمحمد حسن النوبتجى الخاص القائم على خدمة الملك.

كان «سيمون إلويس» يعيش فى شقة مع اثنين من ضباط سلاح الطيران هما «سونى ويتنى» و«ويتنى ستريب» والأخير من أسرة بريطانية ـ أمريكية وقد قُتل فيما بعد فى فرنسا. وكان شريكا «إلويس» فى شقته يعرفان بزيارات الملكة السرية إلى مسكنهم ويحرصان على التسلل خارجين منها عندما تجىء. ومن سوء حظهم أن الملك «فاروق» جاء مرة بنفسه إلى الشقة وهم داخلها، ومن سوء الحظ أيضا أنهم وجدوا أنفسهم مضطرين فى نفس اللحظة إلى مساعدة «إلويس» على تهريب الملكة «فريدة» ووصيفتها من الباب الخلفى للشقة حتى لا يراهما الملك. وسرت حكايات كثيرة فى مجتمعات القاهرة عن علاقة «إلويس» مع الملكة «فريدة». وطلب الملك ـ عن طريق «حسنين» ـ إبلاغ السفير البريطانى فى القاهرة برغبته فى نقل «إلويس» إلى خارج مصر. (ووجه الملك طلبا آخر إلى الجنرال «باجيت» القائد العام).

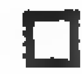
ويوم ١٦ يناير صدر أمر بسفر «سيمون إلويس» إلى جنوب أفريقيا. وكتب اللورد «كيلرن» فى هذا التاريخ فى يومياته ما نصه: «كان لابد من الخلاص من

«إلويس» وإلا قام الملك «فاروق» بتطليق زوجته». وثار «إلويس» عندما عرف أن ذهابه إلى جنوب أفريقيا لم يكن مؤقتا كما قيل له، وكتب خطابا ملتهبا إلى الملكة «فريدة» حجزته الرقابة البريطانية بسبب ما تضمنه. وبينه غضب «إلويس» على السفير البريطاني الذى تدخل بنفسه لدى الماريشال «ويفل» لنقله من مصر.

والحاصل أن الوثائق والمراجع البريطانية هى أهم المصادر التى تابعت حياة الملك «فاروق» الشخصية، وبالذات تفاصيل ما طرأ على علاقة الملكة «فريدة» والملك «فاروق». وكان «المخبر الأنشط» فى المتابعة هو الأمير «محمد على» الذى تحدث مبكرا جدا مع السير «والتر سمارت» (مذكرة بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤١، ملخصها (نقلا عن ولى العهد) «أن الملك «فاروق» فى حالة سيئة لأنه اكتشف وجود صداقة حميمة بين زوجته وبين «وحيد يسرى» (باشا) (وهو الابن الأكبر لسيف الله يسرى (باشا) - زوج الأميرة «سميحة حسين» (ابنة السلطان حسين كامل)، وكان فى بداية الأربعينيات من عمره، وجيها ناضجا ومجربا).

وفيما قاله الأمير «محمد على» أن «فاروق» طارد زوجته إلى بيت الأميرة «سميحة حسين» بظن أنها سوف تلتقى بوحيد (باشا) هناك، وأنه تهور عليها أمام الجميع وفيهم الخدم ولكن الموقف أمكن تداركه.

وبعدها بأسبوعين (٢٤ ديسمبر ١٩٤١) وكان «ولى العهد» المصرى يزور السفير البريطانى يهنئه بعيد الميلاد، سأله السير «مايلز لامبسون» عن أحوال الزواج الملكى، وقال الأمير «محمد على» «أنه لن يكون هناك طلاق»، ثم أضاف «ليس فى الظروف الحالية»!



طوال سنة ١٩٤٥ تلح برقيات السفارة البريطانية من القاهرة بشدة على العلاقات بين الملك «فاروق» والملكة «فريدة». وترد بداية الإشارات تلك السنة فى صدد الإعداد لمشروع زيارة ملكية يقوم بها ملك مصر وملكتها - ضيفين على الملك جورج السادس وزوجته الملكة إليزابيث سنة ١٩٤٦، لكن كبير الأمناء البريطانى «اللورد لاسيل» بعد أن قرأ عديدا من التقارير السرية لدى المخابرات البريطانية -

بعث يسأل اللورد «كيلرن» عما إذا كانت علاقة الزوجين الملكيين المصريين قد ساءت إلى هذه الدرجة، وعما إذا كانت «فريدة» سوف تجيء مع «فاروق»، وماذا يحدث إذا جاء الملك وحده؟

ولم يكن لدى اللورد «كيلرن» جواب واضح، لكنه بعد أربعة أيام كتب (٣٠٧/١٥٥) يقول بالنص:

«شخصى وسرى - (وزير الخارجية - المكتب الخاص قصر «باكنجهام»).

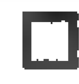
قبل افتتاح البرلمان الجديد يوم ١٨ يناير تلقينا تقارير مضمونها أن الملك «فاروق» أرسل لزوجته الملكة «فريدة» - قائمة بأسماء الأميرات والنبيلات اللاتى دُعين معها إلى جلسة افتتاح البرلمان فى المقصورة الملكية. وعلى قائمة المدعوات لاحظت الملكة «فريدة» وجود اسم النبيلة «فاطمة طوسون»، والأمير «ماهواش طوسون». والملكة «فريدة» تعرف أن النبيلة «فاطمة طوسون» على علاقة حميمة بالملك «فاروق»، وأنهما يلتقيان فى بيت الأميرة «شويكار» التى تكرهها الملكة «فريدة» ولا تطيق سماع اسمها. وقامت كبيرة وصيفات الملكة «فريدة» بإبلاغ كبير أمناء القصر بأن الملكة لن تحضر الاحتفال بافتتاح البرلمان، وذلك وضع الملك «فاروق» فى مأزق لأنه لم يعد يعرف كيف يبرر غياب زوجته عن المقصورة الملكية.

وعلم «فاروق» كذلك أن الملكة «نازلى» (الملكة الأم) لن تحضر الاحتفال هى الأخرى، فقد أبدت أن غياب «فريدة» وحضور «فاطمة طوسون» يضعها فى موقف حرج.

وباعتذار الملكة «نازلى» فإن المقصورة الملكية بقيت فارغة (وهو ما لاحظته زوجات الدبلوماسيين المدعوات للاحتفال وكل حضوره) لأن أميرات الأسرة ونبيلاتها لم يكن فى وسعهن الذهاب إلى حفلة افتتاح الدورة البرلمانية فى غياب الملكتين.

ويستطرد تقرير اللورد «كيلرن» (إلى الخارجية وإلى قصر باكنجهام) فيقول بالنص:

«إن الصحافة المحلية نشرت فى اليوم التالى أن الملكة «فريدة» لم تستطع حضور احتفال افتتاح البرلمان بسبب إصابتها بنوبة برد، لكن المفاجأة التى وقعت لنا هى أن مكتب الملكة اتصل بالسفارة يدعو زوجتى (الليدى جاكلين كيلرن) إلى لقاء فورى مع الملكة - وعرفنا أن غيرها من سيدات السلك الدبلوماسى فى القاهرة دُعين أيضا. وأثناء اللقاء قالت زوجتى للملكة «فريدة» وبقصد المجاملة «إننا قلقنا جميعا لأن جلالتك لم تحضرى احتفال افتتاح البرلمان أمس»، وكانت المفاجأة الأكبر أن «فريدة» ردت عليها بصوت مرتفع تعمدت أن يسمعه الكل قائلة: «إن كرامتى كملكة لا تسمح لى أن أحضر هذا الاحتفال»، وهذه الملاحظة من الملكة تؤكد لنا ما سبق أن وصل إلينا من معلومات. والمشكلة فى القاهرة أنه لا يمكن الاحتفاظ بسر فيها، وكذلك فإنه يبدو أننا سوف نسمع كثيرا فى الأيام المقبلة عن العلاقات بين الزوجين الملكيين!



ويوم ٢٤ أبريل ١٩٤٥ يكتب اللورد «كيلرن» إلى لندن (١٥٣١/ ٤٥٩٧٠) يقول ما نصه:

«أتشرف بأن أبعث إليكم بصورة تقرير سرى كتبه مصدر موثوق على اتصال بنا (كريم ثابت) عن واقعة بطلتها سيدة اسمها «ليلى شيرين» ضُبطت على مدخل جناح الملك «فاروق» فى قصر عابدين، وتحول مشهد ضبطها إلى فضيحة شهدتها الملكة «فريدة» وشاركت فى وقائعها.

إن مصدرنا وثيق الصلة بالقصر - والذى نستطيع الاعتماد بالكامل على صحة روايته، قال «إن الملك «فاروق» كان «بريئا» لأنه لم يكن فى قصر عابدين من الأصل، وإنما كان يقضى الليلة فى استراحته بالفيوم».

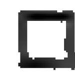
يستكمل اللورد «كيلرن» برقيته فيقول:

«إن السيدة التى ضُبطت على مدخل الجناح الملكى اسمها «ليلى شيرين»، وهى سيدة «متسامحة فى الفضيلة» A lady of easy virtue وقيل إنها مصابة باضطرابات عصبية عولجت بسببها فى مستشفى الدكتور «جيلات» للأمراض النفسية فى المعادى. ومن الملاحظ - ولحظوظ الجميع الحسنة - أنه أمكن الحصول

على شهادة بعلاجها من مستشفى الدكتور «جيلات» قُدمت إلى النائب العام الذى
'صرت الملكة «فريدة» على إبلاغه بواقعة وجود «سيدة غريبة» على باب جناح الملك ـ
نريبا من جناحها!».

يستطرد اللورد «كيلرن» فى تقريره يقول:

«من نتيجة الحادث أن الملكة «فريدة» صممت على طلب الطلاق، قائلة إنها تريد أن تترك القصر وتعيش وحدها مع بناتها وتترك «فاروق» يفعل ما يشاء. وكان الملك فى البداية مغتاظا مما جرى ويوافق على إجراء الطلاق فورا، لكن «أحمد حسنين» (باشا) هرع إلى مكتبه عندما عاد من الفيوم يرجوه ألا ينفعل، لأن الأوضاع السياسية الآن (وهو المسئول فيها عن البلد بعد إقالة حكومة «النحاس» (باشا) لا تسمح بمثل ذلك). ونزل الملك فيما علمنا على رأى حسنين، لكننا على ثقة أن موضوع الطلاق سوف يطرح نفسه مرة أخرى، لأن الملكة «فريدة» لم تعد تطيق الحياة مع زوجها. وهو من ناحيته لا يمانع فى طلاقها، معتبرا أنها لم تستطع أن تنجب له ولدا يخلفه على العرش. إن الملكة هائجة على نحو خاص من غرام الملك بالنبيلة «فاطمة طوسون»، والعقبة أن «فاطمة طوسون» عليها أولا أن تحصل على الطلاق من زوجها الأمير «حسن طوسون»، وعندما يطلق الملك زوجته «فريدة»، ويطلق «حسن طوسون» زوجته «فاطمة» فإن عمليات الطلاق المزدوجة سوف تخلق موقفا شديد الحساسية»!



وفى ملفات الحرس الملكى (هيئة ضباط الياوران المكلفين بمرافقة الملك والخدمة المباشرة معه)، تقرير بخط يد الأميرالاى «عثمان المهدى» (بك)، (أو ربما بإملائه على أحد موظفى مكتبه) ـ ترد الواقعة فى سطور قليلة:

١٢ أبريل ١٩٤٥

«أبلغت صاحبة الجلالة الملكة عن سيدة ادعت أنها من مربيات الأميرات، وتواجدت إلى قرب الجناح الملكى، وعلى الفور تحرك الأميرالاى «عثمان المهدى» وضبط المدعوة «ليلى شيرين»، وتم إبلاغ النيابة بناء على طلب من حضرة صاحبة الجلالة الملكة، وتم اتخاذ اللازم».

لكن السفير البريطاني ما لبث أن بعث إلى لندن - مذكرة أشرف على إعدادها السير «كين بوين» (مستشار وزارة الداخلية المصرية السابق، وكان يدير وقتها شبكة معلومات نافذة إلى صميم الحياة السياسية والاجتماعية في مصر) - وكانت المذكرة على النص التالي:

«بعد منتصف الليل يوم ١٢ أبريل ١٩٤٥ لاحظت الوصيفة المناوبة للملكة «فريدة» وهي السيدة «نعمت مظلوم» - (كريمة «أحمد مظلوم» (باشا) وهو صهر لأسرة «حسين سرى» (باشا) وزوجته السيدة «ناهد» خالة الملكة «فريدة») - عندما خرجت من جناح الملكة لتجرى حديثا تليفونيا مع بيتها، أن هناك سيدة ترتدى ملابس السهرة، وتتمشى في الصالون الملحق بجناح الملك (وكان الباب مفتوحا). واندهشت السيدة «نعمت مظلوم» واقتربت من السيدة الغريبة تستطلع أمرها «من هي؟»، و«ماذا تعمل؟» و«ما الذي جاء بها إلى هنا في هذه الساعة داخل الجناح الملكي الخاص؟». ثم سألتها بحِدة: كيف دخلت؟ وردت عليها السيدة بهدوء قائلة لها: «من الباب طبعا»! ثم بدا أن السيدة الغريبة تريد أن تنصرف بسرعة، لكن «نعمت مظلوم» أمسكت بها، وسمعت الملكة «فريدة» أصواتا غريبة وهرعت نحو مصدرها، وعندما وقع نظرها على السيدة المذكورة، صرخت الملكة تطلب «مسدسا» من غرفتها، لأنها لابد أن تقتل «هذه المرأة». وتحت التهديد بالقتل اعترفت المرأة الغريبة باسمها «ليلى شيرين»، وذكرت أنها جاءت إلى هنا مرات من قبل عندما كان الملك يدعوها بنفسه أو بواسطة مكتب الشئون الخاصة (مكتب «بوللي» بك)، وقد أبلغوها بأن جلالة الملك يطلبها، وأن كلمة السر في القصر الليلة هي «المنتزه»!

وتحت تهديد السلاح في يد الملكة «فريدة» جلست «ليلى شيرين» تكتب بخط يدها اعترافا بعلاقتها مع الملك، وقد أخذته الملكة «فريدة» وهي تقول لنعمت مظلوم «هذه المرأة تقول أيضا إنها حامل من فاروق!».

قالت الملكة أيضا إنها لمحت في يد «ليلى شيرين» خاتما عليه صورة للملك «فاروق»، واعترفت لها أنها تلقت الخاتم هدية منه.

وفي هذه اللحظة قامت الملكة بإخطار ثلاثة رجال داخل القصر بالواقعة:

- «مراد محسن» (باشا) ناظر الخاصة الملكية.

- «أحمد صادق» (باشا) قائد الحرس الملكى.

- الأميرالاى «عثمان المهدى» (بك) وهو ليلتها الياور النوبتجى المكلف بالخدمة.

ثم اتصلت الملكة بنفسها بعد ذلك برئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» (باشا). وأصرت على إبلاغ النائب العام بالواقعة. وكلفت السيدة «نعمت مظلوم» بإبلاغ مأمور قسم عابدين كذلك.

روت الملكة فى اليوم التالى أن كل المسئولين فى القصر كانوا فى حالة ذعر شديد. وأن الأميرالاى «عثمان المهدى» (بك) الياور النوبتجى الذى قال فى تحقيق النائب العام أنه توجه إليها بعد دقيقتين ونصف، لم يصل فى الواقع إلى حيث كانت إلا بعد خمس وأربعين دقيقة - وكان خلال هذه المدة يحاول الاتصال بأحد من حاشية الملك الموجودين معه فى الفيوم لإبلاغه بما جرى، حتى يتلقى «التوجيهات» فى كيفية التصرف.

والظاهر من التحقيقات الأولية أن الملك واعد «ليلى شيرين» على اللقاء مبكرا من أول الأسبوع، وبعد عشاء يحضره مع الوفد المصرى المسافر إلى سان فرانسسكو (للمشاركة فى وضع ميثاق الأمم المتحدة)، ثم حدث أن العشاء أُلغى، ونسى الملك بعد إلغائه موعده الغرامى الذى رتبه بعد ذلك العشاء وذهب إلى الفيوم - وهكذا جاءت «ليلى شيرين فى موعدها» ولم تجده.

وبعد مشاورات بين الحكومة والقصر، تقرر اعتبار «ليلى شيرين» مجنونة، وأمكن استصدار شهادة بذلك من مستشفى الدكتور «جيلات»، وبالفعل أودعت مستشفى الأمراض العقلية.

لكن الملكة «فريدة» لم تكن مقتنعة، وقد أبدت رضاها لأنها حصلت من «ليلى شيرين» على اعتراف كامل يثبت استهانة «فاروق» ليس فقط بكرامتها كزوجة، ولكن بقصر عابدين كمقر للعرش، ثم أضافت «إن فاروق بعد ذلك لا يحق له أن يرفع عينه فيها أو يحاسبها على شىء!».

ولم تسكت الملكة عن طلب الطلاق إلا عندما أقنعها رئيس الوزراء «محمود فهمى

النقراشى» (باشا) «أن المصالح العليا للبلد لا تتحمل الآن فضائح». على أن الأمر الذى نستغربه جميعا هو «لماذا اختار «فاروق» قصره الملكى لمواعيده الغرامية، وهو القادر على إيجاد مساحة لغرامياته فى ألف مكان آخر؟!».



وظل موضوع الطلاق بين «فاروق» و«فريدة» واردا بعد ذلك طول الوقت، يكثر الكلام فيه ساعة، ثم يخف ساعة أخرى، حتى جاءت لحظة الحقيقة فى آخر ظرف يتحمل تصرفا من هذا النوع وهو شهر نوفمبر ١٩٤٨، وكان شهرا شديد الخطر بالنسبة لأوضاع الجيش المصرى فى فلسطين، وكانت القوات الإسرائيلية قد استولت على تقاطع الطرق ما بين «مستعمرة نجبا» وحتى «مستعمرة نيتساليم»، وبذلك تمكنت من احتلال شمال النقب، وقسمت الجيش المصرى إلى قسمين كل منهما معزول عن الآخر: المجموعة الضاربة التى يقودها القائمقام «أحمد عبد العزيز» وقيادتها فى بيت لحم، والمجموعة الرئيسية التى يقودها اللواء «أحمد محمد المواوى» وقيادتها فى المجدل على الطريق الساحلى!

وكان ذلك هو الظرف الذى اختاره الملك «فاروق» لإتمام طلاقه، ومعه طلاق ملكى ثان هو طلاق شقيقته «فوزية» من زوجها شاه إيران «محمد رضا بهلوى»!

(وظهر فيما بعد أن الاختيار كان مقصودا بتصور أن الأحداث الكبيرة الجارية فى تلك الظروف كافية لتغطى على أخبار الطلاق الملكى وتحشر موضوعه فى زحام الأحداث).

والمدهش فى الأمر أن الملكة «فريدة» أرادت أن تعرف السفارة البريطانية بالتفاصيل الدقيقة لما جرى معها ساعة الطلاق، وكانت الأميرة «سميحة حسين» ابنة السلطان حسين كامل، (ووالدة وحيد يسرى (باشا))، هى التى دعت المستشار الشرقى فى السفارة السير «والتر سمارت» لتنقل له على لسان الملكة تفاصيل ما وقع لها!

وكتب السير «والتر سمارت» تقريرا عن لقائه بالأميرة «سميحة حسين» مشيرا إلى أن «سموها» أبلغته بالتفاصيل ـ نقلا مباشرا عن الملكة «فريدة»!

ونص التقرير (٤٨٤/ ٦/ ٥٥٣) كما يلى:

«يوم ١٠ نوفمبر طلب «نجيب سالم» (باشا) مدير الخاصة الملكية مقابلة الملكة «فريدة» على وجه الاستعجال، وأبلغته باستعدادها لمقابلته على الفور فى جناحها الخاص، وجاء «نجيب» (باشا) ومعه ظرف سلمه للملكة، وكانت فيه «ورقة طلاق».

قال لها «نجيب سالم» (باشا) أن «جلالة الملك» يعطيها مهلة شهر لكى تجد لنفسها مكانا تقيم فيه وتخرج من القصر الملكى. وأبلغها أن الملك سوف يحتفظ بحضانة «البنتين الأكبر» (فريال وفوزية). لكن الأصغر وهى «فادية» ستظل فى حضانتها هى حتى تبلغ سن التاسعة، وسوف تتكفل الخاصة الملكية بكل نفقاتها، وهذه النفقات تشمل كل ما هو لازم لأميرة ملكية من الحضانة والتربية والتعليم والخدمة. وهذه إضافة مستقلة عن التسوية المالية مع الملكة نفسها عقب الطلاق.

وتنقل الأميرة «سميحة حسين» إلى السير «والتر سمارت» بالنص:

«إن الملكة «فريدة» شكرت «نجيب سالم» على إبلاغه بهذه الأخبار ولاحظت حرجه وهو يقوم بمهمته، ورجته هى إبلاغ الملك بأن يهتم برعاية «البنات» حتى لا يتحولن إلى «بغايا مثل عماتهن» So they do not become prostitutes like their aunts..

وخرج «نجيب سالم» (باشا) مهرولا من جناح الملكة، لكن «أنتونى بوللى» (بك) مدير الشئون الخاصة للملك ما لبث أن وصل إلى جناحها مهرولا يقول إنه يريد جلالتها لكلمة واحدة.

وتنقل الأميرة «سميحة حسين» عن «فريدة» بالنص:

«قال بوللى أنه يحمل رسالة ذات طابع سرى من الملك، وهى أن جلالته يريد منها أن تسلم التاج الذى كان فى عهدتها، وأن تسلم أيضا كافة المجوهرات التى تلقتها منه عند الزواج أو فى مناسبة الزواج، لأن تلك كلها متعلقات ملكية.

وردت «فريدة» بأنها سوف تسلمه التاج الآن، على أنها تريد لفت نظره إلى أن هناك ماسة ضائعة فيه، وأنها تتكفل بشراء بديلة لها توضع مكانها. ثم قالت إنه

بالنسبة للهدايا التى جاءتها من الملك عند الزواج أو فى مناسبته فتلك أشياء تملكها هى الآن، وأبلغها بوللى أن جلالة الملك مصمم على طلبه، وقامت «فريدة» غاضبة وجاءته بكل ما كان عندها قائلة له «إنه عندما تهدأ أعصاب فاروق فإنها تريد أن تجلس معه على انفراد لحديث طويل».

ذكرت الأميرة «سميحة حسين» «أن الملك «فاروق» كان قد أطلق اسم «فريدة» على «تفتيش زراعى» ملكه مساحته ١٧٠٠ فدان، وسماه فعلا باسم «الفريدية»، لكنه لم يتخذ بعد «الاسم» أية إجراءات، ومن الظاهر أن هذا التفتيش سوف يضيع على الملكة. كذلك أشارت الأميرة «سميحة حسين» إلى أن الملك كان قد أهدى إلى الملكة «فريدة» قصرا قدمه له ابن عمته «محمد طاهر» (باشا) وهو قصر الطاهرة، لكن «فاروق» لم ينقل «عقد الهبة» إلى «فريدة»، وظهر أن هدية ابن عمته له موثقة، وأما هديته إلى زوجته فقد كانت شفوية. وبذلك فإن الملكة سوف تخرج بأقل القليل بعد إتمام الطلاق!».

وصباح ١٧ نوفمبر ١٩٤٨ خرجت الصحف المصرية، وتناقلت عنها وسائل الإعلام العربية والأجنبية - بلاغين صادرين عن ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك:

- البلاغ الأول يعلن طلاق الملك «فاروق» من الملكة «فريدة»، والسبب «أن حكمة الله وإرادته اقتضت وقوع الانفصال بين الزوجين الكريمين».

- والبلاغ الثانى يعلن طلاق «الأميرة فوزية» من زوجها «محمد رضا بهلوى» شاه إيران، والسبب «ما ثبت من أن مناخ طهران لا يلائم صحة الأميرة المصرية التى تحملت ذلك المناخ حتى اعتلت صحتها، ولم يعد فى مقدورها الاستمرار!».

وفى اليوم التالى دعى «مجلس البلاط» إلى اجتماع عاجل لبحث مسألة طرأت للملك «فاروق» وهى ضرورة إصدار فتوى أو قرار شرعى يمنع الملكة «فريدة» من الزواج مرة أخرى فى حياتها، ويجعل مثل هذا الزواج باطلا مهما كانت ظروفه. وكان داعى الملك إلى هذا الطلب أنه سمع خبرا عن احتمال أن تتزوج «فريدة» من «وحيد يسرى» (باشا)، وقد أراد أن يسبق احتمالات مثل هذا الزواج ويحول دونه.



على أن أغرب ما تكشفه التقارير أن الملك نفسه فى ذلك الوقت كان يريد أن يتزوج مرة أخرى، والعروس التى وضع عينه عليها هى ذاتها النبيلة «فاطمة طوسون»، وقد تصور أن الطريق إليها الآن مفتوح، لأن زوجها النبيل «حسن طوسون» توفى بنوبة قلبية. والأشد غرابة أن الملك كان يعرف أن النبيلة «فاطمة طوسون» التى كانت تعيش فى باريس بعد أن أصبحت أرملة - وقعت فى حب كونت برتغالى واسع الغنى، وكان لديهما مشروع زواج توقف فى منتصف الطريق، لأن النبيلة أصرت على إشهار إسلام الكونت البرتغالى شرطا لإتمام الزواج، ومن جانبه فقد وجد الكونت صعبا عليه التخلى عن مسيحيته، لئلا تكون من ذلك مشكلة لأسرته!

وتكتب السفارة البريطانية فى القاهرة (٤٨٤/ ٧/ ٥٥٣) و(١٣٠٣/ ١٤١) تقارير إضافية:

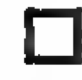
«لقد ظهر أن التقارير التى وصلتنا عن زواج النبيلة «فاطمة طوسون» من كونت برتغالى سابقة لأوانها، لأن النبيلة ترددت فى النهاية بسبب عدم رغبة خطيبها فى تغيير دينه من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنها تخشى إذا تزوجت من غير مسلم أن تفقد حقوقها، وفيها اللقب الملكى!».

لكن الملك «فاروق» كان أسرع من توقعات السفارة البريطانية، وكان مذهلا أن الملك «فاروق» ركز اهتمامه ذلك الشهر الحاسم فى التاريخ المصرى - وهو ديسمبر ١٩٤٨ - على ترتيب زواجه من النبيلة «فاطمة طوسون»، وكانت أحكام القدر أقوى من رغبات الملوك. والذى حدث أن الملك أوفد ممثلا خاصا له إلى باريس هو «فؤاد شيرين» (باشا)، محافظ القاهرة وقتها، والهدف الظاهر من رحلته تمثيل مصر فى المؤتمر العالمى للبلديات، لكن المهمة الحقيقية وراء الظاهر أن يتفاهم مع النبيلة «فاطمة طوسون» على موضوع زواجها المحتمل من «فاروق». وكانت ميزة «فؤاد شيرين» (باشا) أنه عميد أسرة يربطها نسب مع «فاطمة طوسون».

وسافر «فؤاد شيرين» (باشا) إلى باريس، وقابل النبيلة «فاطمة طوسون» وفاتحها فى موضوع عودتها لتصبح الملكة الجديدة لمصر - وكانت المفاجأة أنها

اعتذرت لأن «المشكلة التى كانت تعطل زواجها من الكونت البرتغالى أمكن حلها، وأنهما سوف يتزوجان فى ظرف أسابيع قليلة».

وفشلت مهمة مبعوث الملك فى باريس، وكانت الصدمة ثقيلة الوقع على ملك مصر، الذى حاصرته الهموم العامة والخاصة.



كان ديسمبر ١٩٤٨ مازال يفرض نفسه كشهر تحولات وتغيرات كبرى فى التاريخ المصرى الحديث.

- القوة الاستعمارية الكبرى التى سيطرت فى مصر أكثر من سبعين سنة - تتراجع ببطء أمام الإمبراطورية الأمريكية الجديدة - ومصر التى استبانت هويتها العربية وانتماءها - وجدت نفسها داخلة فى معركة عسكرية ذات طابع قومى لأول مرة فى تجربتها الوطنية - وفى خضم هذه المعركة فإن الحدود المصرية اخترقت بواسطة قوة محلية قامت فجأة فى الجوار.

- وبالتوازى فإن المعادلة الثلاثية لحركة السلطة فى مصر وهى موزعة بين: الإنجليز - والملك - والوفد، تباطأت وتصادف أن التباطؤ وقع والزمام فى يد القصر، وعلى العرش ملك شاب كانت لديه طموحات فى وقت من الأوقات، لكن الرياح دفعته بعيدا عن آماله، ثم وجد نفسه مطلق اليد فى الشأن الداخلى المصرى، وبينما هو متورط بأكثر مما هو صحى لملك، وحتى لإنسان، فقد صمم على معاداة حزب الأغلبية فى البلاد - إلا أن تفرضه عليه دبابات الاحتلال البريطانى، ودبر اغتيالات لبعض خصومه السياسيين بواسطة ضباط من جيشه شكل منهم مجموعات تتربص فى الظلام وتطلق الرصاص وتفجر القنابل.

- ولم يكن حزب الوفد بعيدا عن هذه التحولات والتغييرات، بل إن التغيير الذى لحقه كان الأكثر والأعمق نفاذا، لأن ذلك الحزب كان ممثل الأغلبية الشعبية. ومع أن الانقسامات المتوالية فى صفوفه أخذت منه بما أثر فى حجمه، إلا أنه ظل الأكبر ولو نسبيا، ومع أن صراعا عنيفا دار على عقل الوفد وفكره، احتدم حول

«مصطفى النحاس» (باشا) - ثم إن العقل والعاطفة كُتب لهما الانتصار بما لهذا الانتصار من تكاليف - إلا أن الأمل تعلق برجاء أن تؤدى صفعة الإقالة إلى تنبه ويقظة يستعيد بهما الحزب ليس عقله وفكره فقط، وإنما روحه وضميره أيضا (بعد التجربة المريرة فى زمن الحرب ومزالقها وكتبها السوداء!).

ولم تكن الظروف مواتية!

كان «مصطفى النحاس» (باشا) هو الرجل الوحيد القادر على إنقاذ روح الوفد وضميره، واستعادة عقله وفكره، لكن ذلك الرجل لم يكن فى أحسن أحواله كما تكشف الشهادات والوثائق، وتدل التوجهات والتصرفات:

○ وبداية - فإن الرجل كان مرهقا من الناحية الصحية والنفسية، فهو يقترب حثيثا من سن السبعين، وسنوات النضال خصمت ضرائبها من حيويته، وأدوية الكلى والأمعاء المتطورة لم تجىء فى وقت ينفعه بحيث تخفف أو تشفى.

○ وكان أقرب أصدقاء العمر (وآخرهم «مكرم عبيد» (باشا)) قد تركوه وابتعدوا عنه، ومع أنه كان يملك من القوة الفعلية ما مكنه من طردهم جميعا من حزب الوفد واحدا بعد الآخر، فإن جزءا من ذاكرته كان يموت مع كل خروج، وكان موت الذاكرة أشد قسوة عندما خرج «مكرم عبيد» (باشا).

○ وكانت كراهيته للملك قد زادت بعد أن تكررت محاولات الحرس الحديدى (الملكى) لاغتياله بواسطة كمين ترصده (بقيادة الصاغ أنور السادات) فى شارع القصر العينى سنة (١٩٤٦)، وأطلق الرصاص على سيارته وهو فيها ونجا بشبه معجزة، عندما حال مرور حافلة ترام فى آخر لحظة بين سيارته وبين الرصاص. وتكررت المعجزة مرة ثانية سنة (١٩٤٨) حين قامت مجموعة من الحرس الحديدى (يقودها الصاغ أنور السادات أيضا) بتفجير سيارة مفخخة بجانب سور بيته، وتحت الموقع الذى توجد فيه غرفة نومه، وتهدمت الجدران، وتساقط الأثاث، وطارت الحجارة طائشة، لكن المقادير حمت الرجل من قطعة زجاج كبيرة كان يمكن أن تصيبه لولا سقف «ناموسية» فوق سريره صدها عنه ومنع وصولها إلى جسده وهو نائم لا يستطيع أن يتوقى الخطر!

ولم تمض أسابيع حتى تكررت المحاولة مرة ثالثة، وقامت مجموعة مسلحة من الحرس الحديدى بإطلاق الرصاص على «النحاس» (باشا) وهو يدخل بيته ومعه «فؤاد سراج الدين» (باشا)، ونجا الاثنان من القتل، لكن ثلاثة من الحراس صرعهم الرصاص أمام المستهدفين به (وكان ذلك فى شهر ديسمبر بكل ما دهم مصر فيه من أهوال)!

- وبعد إقالة وزارته فإن «النحاس» (باشا) أصبح ممرورا ومحسورا، يحسب أن الإنجليز ورطوه، ثم تخلوا عنه وتركوه للعدو المشترك، وهو ذلك «المجنون» (بتعبير النحاس باشا)، الجالس فى قصر عابدين. وكان أكثر ما حزّ فى قلب «النحاس» (باشا)، أن الإنجليز - وبالذات حزب العمال الذى جاء إلى الحكم بعد المحافظين - تركوا لفاروق رخصة التصرف دون حسيب أو رقيب، وكذلك وقع اغتيال «أمين عثمان» (باشا)، وتكررت محاولات اغتياله هو نفسه، والأسوأ أن صديقه الكبير وعدو الملك - السفير البريطانى العتيد السير «مايلز لامبسون» (لورد كيلرن) - نُقل من منصبه فى مصر وأُرسل (شبه مُعاقَب) إلى منصب وهمى اختُرِعَ له، وهو الإشراف على الولايات الأفريقية العازلة بين روديسيا (زيمبابوى الآن) وبين جنوب أفريقيا.

- فوق ذلك كله كان فارق السن بينه وبين قرينته «زينب (هانم) الوكيل» يحدث آثاره - متزايدة ومتسارعة. ففى الوقت الذى راح هو (قُرب السبعين) يمشى على الجسر من الكهولة إلى الشيخوخة - كانت هى فى الخامسة والثلاثين على ذروة الشباب والنشاط. ولم يكن فى مقدور «النحاس» (باشا) أن يلزم زوجته بإيقاع حياته، فهو لم يعد يخرج ولا أصبح قادرا على الحياة الاجتماعية لأشهر سياسى فى مصر، بما يتطلبه ذلك الوضع من زيارات ودعوات ومجاملات، وكذلك اضطر الرجل أن يترك مساحة واسعة لقرينته، وبالتالى فإن مقتضيات الظروف باعدت بينهما، وكان ذلك يضايقه لكن الضيق لا يظهر عليه، وإن انعكس مرات على تصرفات قصد أن يُظهر فيها السعادة، فإذا بها تكشف التكلف.

....

....

[وقد رأيت بعضا من ذلك بنفسى أثناء مرتين تناولت فيهما الغداء على مائدة «النحاس» (باشا) فى بيته، وكنت قائما فى ذلك الوقت على تحرير مجلة «آخر ساعة»، وكان صاحبها الأستاذ «محمد التابعى» قد سافر على عجل إلى أوربا حتى لا يتعرض لانتقام «مكرم عبيد» (باشا) الذى أصبح وزيرا للمالية ومسيطرا على توزيع حصص الورق على الصحف. وكان سبب قلق الأستاذ «التابعى» أنه كُلف بالرد على ما جاء فى «الكتاب الأسود»، وقام بالمهمة فى سبع مقالات عنوانها «نحن نقدم الدليل على أن مكرم عبيد كذاب». وفى غياب الأستاذ «التابعى» قامت «آخر ساعة» بحملة على الوزير الأستاذ «السيد سليم» وهو من كتلة «مكرم عبيد» بسبب تصرفات جرت فى وزارته. وكانت سعادة «النحاس» (باشا) غامرة لأن المجلة فتحت النار على أحد وزراء «مكرم» (على حد ما قاله الأستاذ «محمود سليمان غنام» وهو يبلغنى رضا «رفعة الباشا» عن «آخر ساعة»). ويظهر أن «النحاس» (باشا) بمشورة فى الغالب من الأستاذ «محمود سليمان غنام» (باشا) أراد تشجيع «آخر ساعة» على مواصلة ما بدأته، وهكذا وجدت نفسى على مائدة «رفعة الباشا» مرتين، ثم توقفت الدعوات لأن الأستاذ «التابعى» باع مجلة «آخر ساعة» إلى دار «أخبار اليوم» (وتلك قصة طويلة أخرى!).]

....

....

ونتيجة لظروف «النحاس» (باشا) فإن حزب الوفد لم يعد فيه غير «فؤاد سراج الدين» (باشا)، والحاصل أن «فؤاد سراج الدين» كان شابا ذكيا طموحا، حلو المعشر، مجاملا، حافظا عن ظهر قلب للخريطة الاجتماعية فى مصر وعائلاتها - إلا أنه وبكل شىء فى تفكيره ومظهره وتصرفه، أقرب إلى شخصية كبار الملاك منه إلى زعماء الأحزاب، فضلا عن الأحزاب الشعبية العاملة وسط أوسع الجماهير، وبالطبع فإن حسه الاجتماعى متأثر بالوضع الطبقى لأسرته، ثم إن معرفته بالشأن الإقليمى والدولى محصورة بظروف تجربته.

وفى نفس الوقت فقد كان الباقون القُدامى فى حزب الوفد مثل (زكى العُرابى -

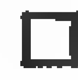
وحمدى سيف النصر ـ وعبد السلام جمعة ـ وعبد الفتاح الطويل) ـ رجالا تهيأوا ليبقوا فى الصف الثانى ـ ولم يتجاوزوه!

وكان وراء هؤلاء فى الحزب جيل جديد ظهر، لكنه بعيد ـ لا يزال ـ عن مواقع التأثير والفعل، وأبرز رموز هذا الجيل رجل مثل الدكتور «محمد صلاح الدين»، ثم بقايا من الجناح اليسارى للحزب تابعت الدكتور «عزيز فهمى» وتفرق شملها حين غيبه الموت مبكرا.

فضلا عن ذلك كان هناك قادمون دعاهم وشجعهم رجال مثل «نجيب الهلالى» (باشا)، وقد ظهر هؤلاء القادمون بعد خروج «نجيب الهلالى» من الوفد، وبقوا فيه بلا سند، وكان هذا الجيل الجديد يضم عددا من أساتذة الجامعات مثل الدكتور «حامد زكى» ـ على أن هؤلاء كانوا طوارئ على الحزب، لم يندمجوا بعد فيه، ولم يحصلوا على اعتراف واسع بهم داخل تنظيماته ولجانه.

وهكذا فإن الأبواب اتسعت أمام «فؤاد سراج الدين» (باشا) باعتباره الأظهر والأقرب فى محيط «النحاس» (باشا)، والأكثر تأثيرا فى هذا المحيط. وبالطريقة التى راح «فؤاد سراج الدين» يتحرك بها، فإن أحدا لم يساوره شك فى أن هذا النجم الصاعد يرتب نفسه لمكان «مكرم عبيد» (باشا) سكرتيرا عاما للوفد، ولمكانة «مصطفى النحاس» (باشا) على رئاسته.

وفى أغسطس ١٩٤٨ ـ استطاع «فؤاد سراج الدين» (باشا) تحقيق مطلبه الأول، فأصبح سكرتيرا عاما للوفد. وفى الظروف المصرية مما أحاط بمصر كلها فى أواخر تلك السنة (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ـ أصبح «فؤاد سراج الدين» (باشا) ممثل الوفد والمتحدث باسم «مصطفى النحاس» (باشا) فى اتصالات ومواقف معقدة وسط ظروف أكثر تعقيدا!



كان الملك «فاروق» نتيجة لحالة الاضطراب العام التى عاشتها مصر وعكست نفسها فى ظواهر يراها كل الناس ابتداءً من ضعف الوزارات، وحوادث الاغتيالات، وإضراب البوليس، ونشوب حرب فلسطين، وتطورات هذه الحرب، وتراجع الدور

البريطانى وتقدم الدور الأمريكى ـ يحس بالقلق وربما بالخوف، وكذلك بدأ يفكر فى إزاحة المسئولية عن كاهله، ووصل فى ذلك إلى درجة التفكير فى تأليف حكومة ائتلافية أو حكومة وحدة وطنية، يكون عليها أن تواجه موقفا يتدهور بسرعة لم يكن يتصورها.

وفى إطار التفكير فى مثل هذه الحكومة، كان طبيعيا أن يكون اشتراك الوفد موضع بحث، وكان البحث بالطبع يجرى مع سكرتير عام الحزب، خصوصا وهو الأظهر والأقرب فى محيط «النحاس» (باشا)، برغم أن العقبة الرئيسية كانت ومازالت شخص «مصطفى النحاس» (باشا).

والحقيقة أن الملك «فاروق» لم يكن يمانع فى تأليف وزارة ائتلافية أو وزارة وحدة وطنية، شريطة أن لا يكون رئيسها «مصطفى النحاس» (باشا) ـ فالكراهية مستحكمة بين الرجلين: أولهما وهو الملك «يحس» فى صميم قلبه أن «النحاس» أهانه (فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وقبل ذلك اليوم وبعده) ـ وفى المقابل فإن «النحاس» (باشا) عارف بيقين أن الملك حاول قتله بكل وسيلة (بالرصاص مرات وبالسيارات المفخخة مرة).

والنقطة الحرجة فى موضوع وزارة ائتلافية أو وزارة وحدة وطنية، أنه إذا جاء وقتها فهى لا تكتسب صفتها المطلوبة إلا باشتراك الوفد ـ لأن الوفد دون جدال هو أكبر الأحزاب، وبالتالى فإن رئاسة هذه الوزارة لابد أن تكون لزعيمه أى «مصطفى النحاس» (باشا). ويتصل بذلك أن أى وزارة ائتلافية أو وزارة وحدة وطنية هى وزارة مهمة محدودة لها أجل، وبعده فإن الانتقال الطبيعى يكون إلى انتخابات عامة. ومعنى ذلك ومؤداه أنه إذا جاءت وزارة ائتلاف أو وحدة وطنية فى سياق الأوضاع الراهنة، فلابد أن يرأسها «النحاس» (باشا) وهو مازال شخصا غير مقبول ـ فإذا انتهت مهمة هذه الوزارة وحل أجلها بإجراء انتخابات عامة، فإن حصول الوفد على الأغلبية مؤكد وبطريقة ساحقة، ورئاسة «النحاس» (باشا) للوزارة بعدها، حتمية قد لا يمكن تفاديها أو الدوران حولها.

وتلك هى المعضلة.



ولم يكن الملك «فاروق» وحده المصاب بالقلق لما آلت إليه الأحوال. بل كان هناك غيره أصيبوا بالأرق إلى جانب القلق، لأنهم أصحاب مصالح حقيقية فى مصر يخشون عليها ويحرصون على ضمانها، ولذلك كان اقترابهم من السياسة - منطقيا. وفى الظروف الطارئة فإنه أصبح حيويا. وكان أول هؤلاء هو المالى الكبير «أحمد عبود» (باشا).

كان «عبود» (باشا) رجلا عالى الكفاءة فى مجال الأعمال، وكان يقول عن نفسه إنه «يلمس التراب فيحيله ذهبا». غير أنه كان يعرف أن تحويل التراب إلى ذهب يحتاج إلى حماية تسبق وتجارى وتلاحق حركة الذهب!. وهنا كانت فى حاجة إلى القرب من السلطة إلى أى درجة يستطيع بلوغها.

....

....

[وقلت مرة لعبود (باشا): «إنه رجل يستحيل عليه أن يكون ملكا لأنه لا يحوز المواصفات اللازمة - لكنه يحلم بمقدرة صنع الملوك لأنه يحوز المصالح الملزمة، وذلك وضع شديد الخطر على البلد وعليه أيضا!

وقد سمعنى الرجل مطرقا برأسه متأملا!]

....

....

ولم يكن «عبود» (باشا) وفديا، فهو لم ينتم سياسيا، لكن ميله بالمصلحة كان إلى هذا الحزب، والسبب فى الغالب هو أن ذلك الحزب هو القادر أكثر من غيره على توفير «الاستقرار» السياسى على الأقل بهيبة الشرعية. وكان القصر (حتى أيام الملك فؤاد) يشك فى توجهات «عبود» (باشا) ومساعيه، ولعل ذلك فى جزء منه كان يرجع إلى التناقض الطبيـــعى بين «الملوك» و«الأثرياء». والأثرياء فى أوطانهم خصوصا عندما يزيد الثراء وتتجلى مظاهره، فإن الغنى القديم والموروث - يحس بنوع من الغيرة إزاء الغنى الطارئ الذى يعلن عن نفسه متباهيا وأحيانا مستفزا!

وتحفل الوثائق البريطانية سنة ١٩٤٤ بتفاصيل جهود يقوم بها «عبود» (باشا) في لندن للحيلولة دون السماح للملك بإقالة «النحاس» (باشا). وفي رسائل عديدة بتوقيع رئيس القسم المصري في وزارة الخارجية تلك الأيام مجموعة رسائل يقول فيها «بيتر سكريفنر» أن «عبود» (باشا) قَدَّم نفسه باعتباره مكلفا من «النحاس» (باشا) (شخصيا).

وطوال السنوات التي تلت إقالة حكومة «النحاس» (باشا) وحتى سنة ١٩٤٨، كان «عبود» (باشا) يتصل ويدعو لعودة الوفد إلى الحكم، لكنه عندما بدأ يتحرك عمليا في ظروف مواتية لأفكاره، ظهر أن مرجعه في الوفد هو «فؤاد سراج الدين» (باشا) - وكان اللقاء بين الرجلين حقيقة أشياء.

فالمالي الباحث عن «الاستقرار السياسي» ويجده في الوفد - لا يرى أمامه في هذا الحزب - مع نهاية الأربعينيات - غير «فؤاد سراج الدين» (باشا).

ثم إن المالي الراغب في العمل السياسي من وراء الستار، يجد أرضية مشتركة مع نجم طالع، حتى وإن كان يمارس نفوذه في الوفد من وراء الستار.

يضاف إلى ذلك أن الوفرة في الثروة جامع بين الاثنين - ثم إن مشروعات رأس المال تستطيع أن تلتقي بسهولة مع مشروعات النفوذ السياسي، خصوصا عندما تكون السياسة في صالونات «الأوبيسون» وبعيدا عن سرادقات الفراشة التي لا تفرق بين مهرجانات فيها أو جنازات!

كذلك فإن «فؤاد سراج الدين» (باشا) اقترب لبعض الوقت - ولم يبق طويلا - من تقليد أن أبناء كبار الملاك الزراعيين في الريف يستكملون وجاهة المدن بعضوية مجالس إدارة الشركات المالية والصناعية، وهنا فإن شركات «عبود» (باشا) مقصد وموقع.

وهكذا فإنه طوال سنة ١٩٤٨ كان «أحمد عبود» (باشا) يراهن على حزب الوفد - وفي داخل حزب الوفد، فقد كان موضع رهانه هو موقع «فؤاد سراج الدين» (باشا)، وأكثر من ذلك فإن «عبود» (باشا) رفع قيمة الرهان، ووصل إلى حد وضع الرصيد كله على رئاسة «فؤاد سراج الدين» لوزارة وفدية يباركها «النحاس» باشا) ويرعاها

من بعيد. والغريب أن «عبود» (باشا) لم يخف فى كل اتصالاته ومساعيه تلك الأيام أن «فؤاد سراج الدين» يستطيع أن يجعل «النحاس» يوافق على وزارة وفدية لا يرأسها بنفسه، وإنما ينوب عنه فى رئاستها «فؤاد سراج الدين»!



ومن الصعب تحديد مدى الدور الذى لعبه «عبود» (باشا) لصالح عودة الوفد إلى الحكم، فقد كان يقدم حججه للقسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية عادة، إلى جانب مرة واحدة أتيحت له الفرصة لمقابلة وكيل الوزارة السير «ألكسندر كادوجان»، وعندما كان يزكى الوفد فإنه كان يشير إلى أن تلك هى النتيجة الحتمية لانتخابات حرة، ومع ذلك فإن سامعيه لم يصدقوا أن الرجل كان نصيرا قويا للديمقراطية، ومن المفيد قراءة تقرير كتبه السفير السير «رونالد كامبل» عندما كان رئيسا لقسم الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية وقابل «عبود» (باشا) بناء على توصية من السفارة البريطانية فى القاهرة، فيقول «سمعنا منه حكاياته المعتادة، فهو يزكى الوفد، ولا يكره الملك، وإنما يقول أن الحاشية المحيطة به تعطيه كل النصائح السيئة - استمعت إلى «الباشا» و«طبطبت» على ظهره، شاكرا له الهدايا التى جاء بها معه وانصرف من مكتبى كما أظن - شديد الرضى!».

وتكتب السفارة فى القاهرة برقية إلى لندن تحاول فيها إظهار أن «عبود» (باشا) «يستحق ما هو أكثر من «الطبطبة» على ظهره»، ويقول السفير:

«إننى أظن أن الرجل يستحق كلمة تقدير منكم، فقد تبرع لصندوق النصر Victory Fund (وهى تبرعات من الأفراد، تجمع من بلدان الإمبراطورية) أكثر من مرة، وقد أعطى أخيرا مبلغ خمسين ألف جنيه إسترلينى، وقبلها تبرع بخمسة وعشرين ألف جنيه إسترلينى لصالح عمال النقل البريطانيين، ولابد أن تلاحظوا أن هذه التبرعات لنا لا تعجب القصر، والرجل يعرف ذلك، ولا يبالى».

ورد القسم المصرى من لندن يقول «لا نعرف ما الذى نستطيع أن نفعله لعبود أكثر من أن نصغى إليه وهو يتكلم، حريصين على أن لا يسمع منا ما يسهل

أويله». ويضيف القسم المصرى فى برقية أخرى من لندن «أن الرجل يحس أن يه مـا يقـوله لنا وهو على استعداد لأن يقـوله، ولكنـه يريد منا أن نعطيـه حساس بأننا نسأله، وقد قال صراحة أنه سوف يتكلم فى القاهرة على أساس أننا ألناه رأيه».

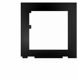
ويكتب (رئيس القسم المصرى وقتها «نيفل بتلر») يقول: سألنى عبود سؤالا ـ ل لى أنه سأله لسفيرنا فى القاهرة، ملخصه «أنه لا يفهم السبب الذى يدعونا الآن ى الامتناع عن التدخل فى الشأن المصرى. ذكرنى بأننا تدخلنا فى اليونان وفى غاريا وفى رومانيا، وأظهرنا إصرارنا على ضرورة إجراء انتخابات حرة فى صر مع وجود لجنة دولية تشرف عليها»، وقلت لعبود «إن الأمثلة التى ذكرها ختلفة فتلك الأمثلة التى ذكرها كانت لدول خضعت لأعدائنا، وعندما تحررت كان ى مقدورنا أن نملى عليها إرادتنا. والفارق الثانى أننا فى تلك البلدان لم نتصرف حدنا وإنما تصرفنا ومعنا حلفاؤنا، والمثال الظاهر بالفعل لذلك ما حدث فى يونان»!

أضاف «عبود» (باشا) قائلا «إننا نحتاج إلى اتفاق مع مصر وأى اتفاق لا يحمل وقيع الوفد لا تكون له أية قيمة!».

والمشكلة أن المصريين من أصدقاء «عبود» (باشا) فى القاهرة ليسوا على علم دخائل الأمور، وكل ما يبدو لهم أن «أغنى رجل فى مصر» يسافر إلى لندن ويذهب ى وزارة الخارجية، وبالطبع يسمع ويتكلم، وإذن فهو على اتصال وما يقوله سنود بعلم مطلع على بواطن الأمور.

والآن كان «عبود» (باشا) يضع ثقله وراء «فؤاد سراج الدين»، والمطروح هو واجهة الظروف المتدهورة إما بوزارة ائتلافية وإما بوزارة وحدة وطنية يشارك يها الوفد برئاسة رئيس وزراء محايد «ومقبول من الملك»، والأسماء المرشحة رئاسة هذه الوزارة: «شريف صبرى» (باشا) ـ «على الشمسى» (باشا) ـ «حسين سرى» (باشا)، ثم إن هذه الوزارة الائتلافية أو وزارة الوحدة الوطنية يمكن أن تولى تحديد بعض قضايا الإجماع الوطنى وتعقد اتفاقا بشأنها، وبعدها تشرف

على انتخابات حرة تكون نتيجتها وزارة وفدية بالطبع، ثم تكون هذه الوزارة الوفدية برئاسة «فؤاد سراج الدين» بقبول وتأييد من «النحاس» (باشا).



وفى أجواء الشك والتردد كتب «تشابمان أندروز» الوزير المفوض فى السفارة ـ والذى أصبح الدينامو المحرك لنشاطها طوال سنتين حافلتين بالتخبط والاضطراب ـ تقريرا طلب من وزارة الخارجية فى لندن اطلاع مدير المخابرات فى الشرق الأوسط الجنرال «كلايتون» عليه، وفى ذلك التقرير قال «تشابمان أندروز»:

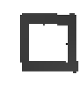
«قابلت «إدجار جلاد» (باشا) صاحب جريدة الجورنال ديجيت، و(هو مقرب من القصر)، كما أن شقيقه «فيليب جلاد» (باشا) يشغل وظيفة (رئيس القلم الأفرنجى كما كان يُطلق على إدارة العلاقات الخارجية فى القصر الملكى). وكان «إدجار جلاد» مسافرا إلى باريس فى مهمة أبدى لى أنه ليس مرتاحا لها، لكنه مضطر إلى أدائها، وإلا اعتبره الملك «فاروق» متهربا من الخدمة، والمهمة أن الملك يريد توزيع هدايا مالية على بعض الصحفيين الفرنسيين (الذين بدءوا يهاجمونه). ـ سألنى «جلاد» إذا كان «هيج» (الملحق الصحفى) يستطيع مساعدته مع الصحفيين البريطانيين، وأبديت له صعوبة تحقيق طلبه.

قال لى «جلاد» (باشا) أن «فؤاد سراج الدين» اتخذ خطا يجعل القصر يشعر بالثقة فيه وفى تأكيداته بأن الوفد لن يتصرف بروح الانتقام إذا عاد إلى السلطة. قال: «جلاد» إن الأهم من ذلك هو ما إذا كان «فؤاد» يستطيع تنفيذ تعهداته باسم «النحاس»، أو أن «النحاس» حين تجيء أغلبية وفدية سوف يتصرف كما فعل كل مرة وينشر الوفديين على وجه السرعة فى كل الإدارات الحكومية ويسعى للسيطرة على البوليس ـ وحتى على الجيش ـ ويصبح بمثابة ديكتاتور. قال «جلاد» نقلا عن كتاب «فنسنت كيرول»: «مأساة مصر أن الملك يريد أن يحكم، و«النحاس» يريد أن يملك!».

أبلغنى «جلاد» أنه تلقى دعوة على الغداء مع «فؤاد سراج الدين» (باشا) ولا يظن أنه سوف يقبلها لأن هؤلاء الوفديين لا يمكن الثقة بهم على الأقل حتى الآن!».

وتمر أيام قليلة ويكتب «تشـابمان أندروز» مـذكـرة جـديدة إلى الخـارجـيـة البريطانية:

«التقيت بفؤاد سراج الدين فى بيت «عبود» (باشا) وتحدثت معه لمدة ساعة، ودعوته إلى العشاء فى بيتى هذا الأسبوع، وهذه هى المرة الأولى التى يقبل فيها سكرتير عام الوفد أن يذهب إلى بيت عضو من أعضاء السفارة منذ خروج الوفد من السلطة قبل أربعة أعوام، وأنا أنوى أن أحافظ على هذه الصلة، وأتخلى عن التحفظ الذى اتبعناه فى التعامل مع أقطاب المعارضة المصرية وكأنهم مصابون بالجذام. إن الوفديين خدمونا خدمة جيدة أثناء الحرب، ومازالوا يعلنون صراحة أنهم حلفاؤنا، ونحن لم نحصل على شىء من جراء تعاملنا مع الحكومات الممثلة للبرلمان الحالى. وبصرف النظر عما يبديه الملك «فاروق» من حُسن النوايا، فإن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، والبرلمان الحالى تنتهى مدته الدستورية بعد شهور قليلة، وأنا أشك أنه حدث منذ سنة ١٨٨٢ (سنة الاحتلال البريطانى) - أن المصريين تصرفوا بهذه اللامبالاة إزاء حكومة مصرية، وأعتقد أن الشعب لا يمكن أن يواصل هذا الرضوخ، بل إنى أعتقد أن هناك انفجارا رهيبا قادما، وما أخشاه أن القوة التى سيطلقها هذا الانفجار ستكون بطبيعتها وقوتها مفاجئة لطرفين تقوم بينهما الآن فجوة عميقة وهما القصر والوفد!



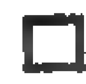
ويواصل «تشابمان أندروز» برقياته وهو يوجهها بقصد للخارجية وللمخابرات فى نفس الوقت:

«أبلغنى «عبود» ليلة أمس أن «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) (خليفة النقراشى باشا)، طلب منه أن يقوم بدور الوسيط بينه وبين الوفد، ويرتب له مقابلة مع «فؤاد سراج الدين». نقل «عبود» طلب «عبد الهادى» إلى «سراج الدين» الذى لم يكن متحمسا، ولكنه طلب من «عبود» (باشا) أن يستشير «تشابمان أندروز» فى هذا الأمر. قلت لعبود رأيى وملخصه أن «فؤاد سراج الدين» لن يخسر شيئا من مثل هذا اللقاء، وأنا أؤمن ببقاء القنوات مفتوحة. أبلغنى «عبود» أنه فى مثل هذه الحالة فإن «فؤاد» سوف يقبل. قال «عبود» إن «فؤاد» قَبِل، ولكنه بعد ذلك «أبلغنى أنه لا يريد من

أحد أن يطلب منه مفاتحة «النحاس» (باشا) فى أمر تخليه عن رئاسة الوفد أو رئاسة الوزارة فى حالة إجراء الانتخابات وفوز الوفد فيها كما هو متوقع!

قال لى «عبود» «إن الوفد مقتنع بأن المخرج الوحيد للأزمة الراهنة هو التأكيد على إجراء انتخابات حرة مبكرة، وسألنى «إذا كنت أظن أن ذلك أفضل مسار يتبعونه». ورددت عليه بالنفى لأنى أعتقد أن الملك ليس مستعدا بعد لهذا الاحتمال، كما أننى أومن بسياسة التدرج». كانت هناك إشاعة فى الأسبوع الماضى بأن الملك قد يشكل «وزارة مأموريات» تتفاوض بسرعة معنا وتصل إلى اتفاق يفتح بابا فى الأزمة، ومع أنه ظهر أن الإشاعة ليست صحيحة، فإننى تلقيت رسالة من «فؤاد سراج الدين» يعبر فيها عن أمله بأن لا تأخذ الحكومة البريطانية مأخذ الجد مثل هذه الإشاعات، ومن ثم ترتب نفسها لبحث جدى مع وزارة من هذا النوع فى موضوع العلاقات بين مصر وبريطانيا، ورجاء «فؤاد» فى رسالته «أن لا تقع الحكومة البريطانية فى خطأ التعامل مع «هؤلاء الناس» بشأن أى موضوع من موضوعات العلاقة بين البلدين، فكل جهودهم سوف تصل إلى الفشل، والفشل سوف يجعل مهمة الوفد صعبة حين يريد إعادة المياه إلى مجاريها، لأنه عندما يعود الحزب إلى السلطة يصبح من العسير عليه أن يقبل ما رفضه غيره».

أضاف «فؤاد سراج الدين» أن الأفضل فى هذه اللحظة أن تجىء وزارة محايدة، يرأسها شخص موثوق فيه مثل «حسين سرى» (باشا).



ويوم ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ يكتب رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطانى فى القاهرة ما نصه:

«اتصل بى السفير المصرى «عبد الفتاح عمرو» (باشا) اليوم، أبلغنى أن الملك «فاروق» قابلكم وتحدث معكم فى شأن «غزو مصر من قِبَل القوات الإسرائيلية. سألته إذا كان الملك «فاروق» فى طلبه قد استند إلى معاهدة سنة ١٩٣٦. أجاب بالنفى. قلت له إننى سمعت اليوم عن غزو الأراضى المصرية وطلبت تقارير وافية لم تصل إلىَّ بعد، وحتى تصلنى هذه التقارير ليس فى إمكانى أن أبدى رأيا. قال لى

إن حكومته مشغولة بتصفية جماعة الإخوان المسلمين، وأن هذه الجماعة هى عنصر التهييج المعادى لبريطانيا. وقال إن تهدئة الأمور تفتح الباب لوزارة «إبراهيم عبد الهادى» (باشا)، لكى تدخل معنا فى ترتيب جديد للعلاقات المصرية - البريطانية. قال إن الأخوان المسلمين تلقوا أموالا طائلة من «روسيا» وأنهم بفضل ذلك حققوا نجاحا كبيرا لدعوتهم وسط الفلاحين(!) والحكومة الآن مصممة على سحقهم. قال لى «عمرو» (باشا) إن الحكومة الجديدة ستترك الباب مفتوحا أمام حزب الوفد إذا قرر الدخول فى وزارة ائتلافية، وسألته إذا كان ذلك يعنى «النحاس» (باشا)، فقال إن هذه هى العقدة الصعبة التى لم يتوصلوا فيها إلى حل حتى الآن».

تحدث «عمرو» (باشا) عن أحوال الجيش المصرى، وقال إنه قابل بعض ضباطه أخيرا وأحس أن شعورهم طيب إزاء بريطانيا العظمى. لكن اليهود بطبيعة الحال عندهم قوات جوية قوية حصلوا عليها من تشيكوسلوفاكيا، والدول الأخرى التى تدور فى فلك الروس، مما يجعل المصريين فى موقف أضعف تماما. أوضح لى أننا أوقفنا تزويدهم بالسلاح، بينما اليهود يحصلون على ما يريدون من أوربا الشرقية.

سألنى «عمرو» (باشا) إذا كانت لدينا رسالة أو رد ما يبعث به إلى الملك «فاروق»، وكان ردى عليه «إننا ندرس الموقف من جميع جوانبه». قال إنه «يأمل أن تستأنف المفاوضات بين بلدينا قريبا لترتيب علاقاتنا على أسس ثابتة، لكنه يخشى بعد اغتيال «النقراشى» وما تعانيه مصر من مشاكل - أن استئناف المفاوضات سريعا قد يعطى انطباعا خاطئا».

قلت للسفير «إننا سوف نبقى على اتصال به فور أن نتلقى صورة كاملة للموقف الحالى على الأرض بين مصر وإسرائيل!».

والحقيقة أنه فى تلك اللحظات كانت الحكومة البريطانية تعرف أنها لا تستطيع أن تؤثر على إسرائيل، وكانت - شأنها شأن الحكومة المصرية فى هذه النقطة - تعتمد على النفوذ الأمريكى - لكن الحكومة البريطانية كانت واثقة أنها تقدر على التأثير فى الموقف الداخلى المصرى!



ومرة ثانية يلتقى «فؤاد سراج الدين» (باشا) مع الوزير البريطانى المفوض «تشابمان أندرون»، واللقاء فى بيت «أحمد عبود» (باشا).

وكان موضوع البحث الرئيسى اقتراحا بأن يقدم الوفد التماسا من نوع ما يعبر عن الولاء للملك. وفى بداية المقابلة يظهر فى المحضر الذى كتبه «تشابمان أندرون» أن «عبود» (باشا) بادر إلى إظهار خوفه الشديد من سوء الأحوال، ومع أنه لا يريد أن يفقد ثقة «النحاس» فهو يظن أن فكرة التماس من الوفد إلى الملك ممكنة، خصوصا إذا جاء فى صيغة مقبولة من الجميع. وقال «فؤاد» (باشا) إنه يعرف الآن أن الذى طرح فكرة الالتماس هو «حسن يوسف» (باشا)، والفكرة طيبة ولكن السؤال المهم «هل الملك موافق عليها؟»، أو أن «حسن يوسف» يعرضها كاقتراح يجس به النبض، فإذا وجد استجابة من الوفد عرضها على الملك ؟». أضاف «فؤاد سراج الدين» إنه يتحتم رأب الصدع بكل وسيلة بين القصر والوفد، ولكن المسألة كيف يمكن طمأنة الملك؟ واستطرد «فؤاد سراج الدين» يقول إنه هو شخصيا ألقى خطابا أخيرا قال فيه «إن الوفد يخضع لسلطة الملك ويدين له بالولاء».

أضاف «فؤاد سراج الدين»: «إن الوفد مستعد لقطع نصف الطريق على الطريق نحو القصر، ولكن هل يقابله القصر على الطريق ويقبل منه؟ - هذه هى القضية». قال «فؤاد سراج الدين» إنه يستطيع إقناع «النحاس» (باشا) بتقديم التماس للملك؟ والمشكلة إنه لا يوجد حول الملك شخص مأمون يقوم بتوصيله، كل من حول الملك الآن ليست لديهم سلطة، أقواهم «كريم ثابت»، وهو «رجل يفتقر إلى كل حُسن أخلاقى ومتآمر وانتهازى وطماع ولا يمكن الاعتماد عليه بتاتا، لأنه مرتش وبلا أخلاق». هناك «حسن يوسف» وهو موظف خائف وعاجز عن تحمل مسئولية تقديم المشورة للملك.

فى نهاية التدفق المستفيض لفؤاد سراج الدين (باشا) توجه نحوى («تشابمان أندرون») وسأل «هل تلتقى بالملك كثيرا؟»، اعترفت له أننى التقيت «فاروق» مرة واحدة منذ عودتى من الإجازة الصيفية، وكان ذلك عندما دعانى إلى رحلة لصيد البط فى نوفمبر الأخير (١٩٤٨)، وأضاف «تشابمان أندرون»: «لكن السفير يقابل الملك كثيرا». وهنا قال «فؤاد سراج الدين» (باشا): «لماذا لا تقومون أنتم بتوجيه

النصح إلى الملك، مثل هذه النصائح الآن لا يمكن اعتبارها تدخلا فى الشأن المصرى من ناحيتكم».



وبعد أسبوعين - يوم ١٩ يناير ١٩٤٩ - كان هناك لقاء جديد بين «فؤاد سراج الدين» و«تشابمان أندروز» فى بيت «عبود» (باشا) أيضا، وبحضور «حسين سرى» (باشا) رئيس الوزراء السابق (وقد أصبح أكثر المرشحين حظا لتشكيل وزارة ائتلافية تواجه أحوالا زاد اضطرابها بالصدام الدموى مع الإخوان المسلمين). وكان «فؤاد سراج الدين» هو الذى تحدث أولا قائلا «إن الوفد فى الأيام الأخيرة قدم تنازلين فى منتهى الأهمية، (سجلهما «تشابمان أندروز» فى تقريره نفس اليوم إلى وزارة الخارجية البريطانية):

- التنازل الأول أنه - وهذه هى المرة الوحيدة فى تاريخه - على استعداد للمشاركة فى وزارة ائتلافية عليها رئيس غير وفدى.
- والتنازل الثانى أنه على استعداد لمواصلة البقاء فى هذه الوزارة حتى يصل البرلمان الحالى إلى نهاية مدته الدستورية فى نهاية الموسم التشريعى الحالى.

سأله «تشابمان أندروز» إذا كان الوفد يوافق أن تكون الوزارة الائتلافية برئاسة «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) رئيس الوزراء الحالى حتى لا يبدو التغيير انقلابا، ورد «فؤاد سراج الدين» بأن «النحاس» (باشا) لن يقبل لأنه يعرف «عبد الهادى» (باشا) من أيام كان فى الوفد ورأيه فيه ليس طيبا. قال «فؤاد سراج الدين» فوق ذلك فهو شخصيا لا يثق فى «إبراهيم عبد الهادى»، فقد التقى به أخيرا فى احتفال أقامه القصر للمؤتمر البرلمانى الدولى، وقال له «عبد الهادى» إنه يريد مقابلته بطريقة شخصية وسرية، وبالفعل ذهب «فؤاد» (باشا) إلى بيت رئيس الوزراء وسمع منه ما لديه، وبما أنه كان لقاءً شخصيا وسريا، فإنه لم يبلغ به أحدا حتى «مصطفى النحاس» (باشا) نفسه، لكنه فوجئ بخبر عن الحديث وبعض التفاصيل مما دار فيه منشورة فى «أخبار اليوم»، وذلك أدى إلى إحراجه بشدة أمام «النحاس» (باشا)!

وفجأة وبدون مقدمات وقرب نهاية الحديث التفتَ «فؤاد سراج الدين» (باشا)

للوزير المفوض البريطانى «تشابمان أندروز» وقال له «إنه من ضمن مخاوفه من الاشتراك فى وزارة ائتلافية يرأسها «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) «أنه ينوى المطالبة بعودة الجيش المصرى من فلسطين فورا»، وهو يخشى أنه إذا فعل ذلك، فإن رئيس هذه الوزارة «إبراهيم عبد الهادى» نفسه سوف يذيع ذلك منسوبا إليه، وبالتالى يضع المسئولية فى رقبته وحده».

وقال «حسين سرى» (باشا) الذى كان يحضر الحديث «أن «عبد الهادى» (باشا) أبلغه بأنه أصدر تعليمات إلى جميع الصحف بوقف أى هجوم على الوفد»، وقال «سراج الدين» «إنه يعرف أن «حيدر» (وزير الحربية)، و«حسن يوسف» (وكيل الديوان) - اقترحا على الملك تغيير وزارة «إبراهيم عبد الهادى» فورا، حتى يمكن تشكيل وزارة برئاسة شخصية محايدة يدخلها الوفد، والذى يعارض هذا الاتجاه هو «كريم ثابت»، والسبب أنه يحصل على ألف جنيه شهريا من المصاريف السرية، وهذه حقيقة يعرفها بنفسه من أيام توليه لوزارة الداخلية، وكان المبلغ الذى يحصل «كريم» عليه وقتها ١٥٠ جنيها فقط».

أضاف «فؤاد سراج الدين» (باشا) وسجل «تشابمان أندروز» فى تقريره إلى وزارة الخارجية فى لندن بتاريخ نفس اليوم (١٩ يناير ١٩٤٩) - قوله «إنه متأكد من أن كل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى يمكن تسويتها إذا جاءت حكومة وفدية، لكن هناك شرطا أساسيا واجبا وهو أن لا تقدم الحكومة البريطانية فى هذه الأثناء أية تنازلات أخرى لمصر، وهو يقدر أننا فى الشأن اليومى قد نضطر إلى التحرك والتعاون مع أى حكومة مصرية على أساس عملى محض، غير أنه يأمل أن لا تكون هناك محاولات للوصول إلى تسوية أو ما يشبه التسوية، واعتقاده أنه عندما يجىء الوفد إلى الحكم بمفرده فإنه سوف يكون أقوى، وبالتالى أقدر على قطع منتصف الطريق لترتيب العلاقات معنا».

أضاف «فؤاد سراج الدين» طبقا لما سجله «تشابمان أندروز»:

«الإخوان المسلمون ليسوا وحدهم المسئولين عن موجة الإرهاب الحالية - الشيوعيون اخترقوا الإخوان ويعملون تحت غطائهم، والشيوعيون قبل ستة أشهر حاولوا اختراق الوفد ولكن مناوراتهم انكشفت وقُضى عليهم».

وكان آخر ما قاله «فؤاد سراج الدين» (باشا) وسجله «تشابمان أندروز» في هذا اللقاء:

«إن أحد الوزراء الحاليين أبلغه أن الجيش المصرى فى فلسطين يغلى بالثورة ضد الملك وضد الحكومة الحالية، وأن هناك مجموعة قوية منظمة تنظيما جيدا من الضباط تعهدت بأن تقوم - بعد عودة الجيش من فلسطين - بثورة تستهدف تشكيل ديكتاتورية عسكرية!».



وفى شهر مارس سنة ١٩٤٩ يبدو «أحمد عبود» (باشا) نشيطا فى اتصالاته السياسية فى محاولة السيطرة على أوضاع تزداد ترديا كل يوم، لكنه الآن قام بتعديل تركيبة الاتصالات، والتعديل الأساسى أن «تشابمان أندروز» اختفى وظهر بدلا منه فى بيت «عبود» (باشا) ومع «فؤاد سراج الدين» (باشا) وبحضور «حسين سرى» (باشا) أحيانا - رجل رابع مختلف هو: «كريم ثابت» (باشا).

وكان ذلك شبه انقلاب باعتبار رأى سكرتير الوفد فى المستشار الصحفى للملك.

على أن موضوع الأحاديث ظل كما هو: وزارة ائتلافية تقوم بالحكم حتى انتهاء الفصل التشريعى الراهن (نهاية مدة برلمان سنة ١٩٤٥)، ويشارك فيها الوفد، ويكون عليها - عند انقضاء الأجل فى الخريف - أن تمهد لانتخابات جديدة، قد تجىء بحكومة وفدية. والسؤال المهم هو: هل يمكن أن تكون الحكومة الوفدية التى تجىء تحت رئاسة وفدى آخر غير «مصطفى النحاس» (باشا)؟

وفى أحد اللقاءات فى بيت «أحمد عبود» (باشا) وجه «كريم ثابت» (باشا) سؤالا مباشرا إلى «فؤاد سراج الدين» (باشا) مضمونه «إن مولانا (الملك فاروق) مستعد أن يقبل وزارة وفدية يرأسها «فؤاد سراج الدين» (باشا) شخصيا، بدلا من «النحاس» (باشا)، ورد «فؤاد سراج الدين» قائلا: «إن ذلك أمر صعب».

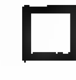
ويواصل «كريم ثابت» أسئلته «ألا يمكن لزينب هانم (قرينة النحاس باشا) أن تقنع زوجها بذلك؟

ويرد «فؤاد سراج الدين» بسرعة:

«هى نفسها أول من يرفض أن يتولى الوزارة غير «مصطفى» (باشا)».

ويلح «كريم ثابت»: «ولا حتى أنت؟».

ويرد «سراج الدين»: «خصوصا أنا»!



وعلى نحو ما فقد كان الملك «فاروق» يشعر أنه فى سباق مع الزمن، وكان اللورد «شولتو دوجلاس» الذى كان قائدا للطيران البريطانى فى مصر زمن الحرب، وأصبح مقربا إلى الملك «فاروق» وضيفا عليه الآن فى القاهرة بعد سنوات من انتهاء الحرب. وتوجه اللورد «دوجلاس» إلى السفارة البريطانية فى مصر، وقابل المفوض فيها، وبعد اللقاء كتب «تشابمان أندرون» إلى وزارة الخارجية البريطانية (٧٣٤٦٣/ ٣٧١) تقريرا يرد فيه بالنص:

«اللورد «دوجلاس» كما تعلمون يقوم بزيارة شخصية لمصر بدعوة من الملك «فاروق»، وقد مر علىَّ وأبلغته بصفة شخصية بالمعلومات التالية:

١ ـ جرى اكتشاف محاولة لاغتيال الملك كمقدمة لانقلاب عسكرى تحددت له الفترة من ١٨ إلى ٢١ من شهر يناير. وقد تم اعتقال عدد من المتآمرين، لكن الملك «فاروق» يتوقع حدوث اعتداء على حياته خلال فترة قصيرة.

٢ ـ علم اللورد «دوجلاس» أن عددا من ضباط الجيش المصرى الشبان الذين ذهبوا إلى فلسطين، زاد سخطهم على الملك، وقد قرروا العمل ضده تحت قيادة «عزيز المصرى» (باشا)، الذى حُددت إقامته أخيرا. وعلم اللورد «دوجلاس» أيضا أنه تم اعتقال ضابطين فى الجيش ضُبطت معهما منشورات ومفرقعات.

٣ ـ أن الملك «فاروق» قال للورد «دوجلاس» «إنه شخصيا ليس خائفا من أية محاولة لاغتياله، وقد نصحه اللورد «دوجلاس» «بأنه لا يستطيع أن يطمئن إلا إذا كان على علم حقيقى بما يدور تحت السطح فى العمق داخل القوات المسلحة».



ولم يكن الملك يعرف ما يجرى للقوات المسلحة فى فلسطين، وقد تحول الجيش إلى خمسة جيوب منعزلة عن بعضها تقريبا:

جيب يضم مجموعة الجيش الرئيسية وهى «مزنوقة» فى قطاع غزة - وجيب يضم قيادة الجيش الميدانى وملحقاتها بين رفح والعريش وصلتها بقواتها على كل الجبهات «مهددة» - وجيب فى الفالوجة وعراق المنشية «مُحاصر» - وجيب من بقايا قوات المتطوعين ما بين بيت لحم والقدس «مكشوف» - وأخيرا بقية الجيش المصرى الداخلى بما فيها وزارة الدفاع والقيادة العليا وهيئة أركان الحرب، وجميعها «مشتتة» وجهدها «مبعثر».

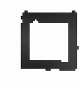
ومع ذلك فقد كان الملك مازال على اعتقاده بأن الأزمة فى القاهرة، وأنها لا تزال تدور فى الثلاثية التقليدية: القصر - والوفد - والسفارة البريطانية (والأمريكية معها... ربما!).

عصـــــريتهـــاوى

١ ـ جيش مجروح وشعب موجوع:

من الظواهر العصية على الفهم وغير القابلة للتصديق أن الجيش العائد من فلسطين مع بداية سنة ١٩٤٩ ـ كان بذاته علامة الاستفهام الكبرى التى ظهرت لأول مرة على الأفق السياسى. وكان بذاته العنصر المجهول الذى يحتمل أن يكون الأشد تأثيرا على معادلة السلطة فى مصر ابتداءً من تلك اللحظة، ومع ذلك فإن علامة الاستفهام الكبرى لم تعثر على إجابة لها. كما أن العنصر المجهول الذى تخوف منه الجميع، وصل إلى حيث فعل فعله بعد ثلاث سنوات (يوليو ١٩٥٢) ـ دون عائق جَدِّى يعترض ـ أو يمنع!

ولم يكن ما هو حاصل فى قلب الجيش العائد من فلسطين سرا خافيا على أحد، بل لعل التخوف منه بالتحديد كان الداعى الذى وصل بقلق السفارة البريطانية فى مصر إلى الإلحاح بشدة ملفتة على عودة حزب الوفد إلى السلطة، تحقيقا لنوع من الاستقرار الشرعى تتطلبه الظروف المستجدة، وكل ما فيها يدعو إلى التوجس ومن ثم التحوُّط المسبق. وهنا فإن التقارير البريطانية عن تلك الفترة تحفل كلها بطلب عودة الوفد إلى الحكم، وبعدها يمكن أن يتسع المجال للتفاوض فى أمر معاهدة سنة ١٩٣٦ التى أصبحت قابلة للتعديل فى جانبها السياسى منذ سنة ١٩٤٦ ـ أى بعد أربعة عشر سنة على توقيعها (ولم يكن جانب التحالف العسكرى فيها قابلا للتغيير لأن سريان مفعوله كان مطلقا بغير أجل).



ولم يكن الملك «فاروق» غافلا عن خطر الجيش العائد من فلسطين واحتمالات اتصاله بالغضب المتراكم فى مصر والشحنة الحرجة التى يمكن أن تتفاعل بهذا الاتصال بين جيش مجروح وشعب موجوع، حتى إذا لم يكن الاتصال مباشرا واقتصر على مجرد التواجد فى نفس المناخ!

وفى الواقع (وكما يظهر فى تقارير الحرس الملكى ضمن محفوظات قصر عابدين) - فإن الملك كانت لديه وسائل علم بما يجرى داخل الجيش من ثلاثة مصادر يمكن الوثوق فيها:

- المصدر الأول هو «المخابرات العسكرية» للجيش المصرى، وكانت تابعة للفريق «محمد حيدر» (باشا) مباشرة، وكان «حيدر» يرسل التقارير وافية إلى القصر، وكان الملك كما يبدو من بعض العلامات والإشارات على هوامش التقارير يهتم بالجزء الأمنى فيها.

- والمصدر الثانى هو القلم المخصوص فى وزارة الداخلية وهو المسئول عن متابعة النشاط السياسى فى الداخل، وكان يكتب تقريرا يوميا للقصر تحت توقيع ومسئولية رئيسه اللواء «محمد إمام إبراهيم»، ولم يكن القلم المخصوص يكتب عن أمن الجيش عموما، فذلك ليس اختصاصه، ولكن اهتمامه بالتحديد تركز على نقط التلاقى بين عناصر عسكرية وعناصر مدنية (بالذات الإخوان المسلمين والشيوعيين)، وكانت تقارير القلم السياسى - للإنصاف - تدل على جهد كبير، يظهر فيها ما يدل على أن القلم المخصوص نَبَّه إلى خطر مؤكد من عودة جيش جريح فى فلسطين إلى مناخ سياسى «مضطرب» فى القاهرة، (نتيجة لكل ما وقع سنة ١٩٤٨ ابتداءً من إضراب البوليس، إلى حرب فلسطين، إلى حل الإخوان المسلمين - إلى اغتيال رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» - إلى اغتيال مرشد الإخوان المسلمين الشيخ «حسن البنا» بأمر مباشر من رئيس الوزراء وبواسطة هيئة مكتبه بما فيه حرس الوزارات).

- وكان المصدر الثالث هو تنظيم «الحرس الحديدى» التابع للدكتور «يوسف رشاد» المقرب من الملك (والطبيب الخاص له) وهو تنظيم أقسم أفراده يمين الطاعة للملك والإخلاص غير محدود لذاته، إلى جانب تعهد بالانتقام من أعدائه السياسيين وتصفيتهم، ثم حماية شخصه بالأجساد والأرواح إذا اقتضت سلامته أو مصلحته، وكان على الدكتور «يوسف رشاد» أن يحوِّل هذا كله إلى توجيهات وخطط.

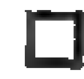
وكان ضباط الحرس الحديدى بطبيعة الأمور وسط الجيش، بل وكان بعضهم

فى فلسطين سواء بدافع الحماسة الوطنية أو بدافع جس نبض القوات المسلحة ومتابعة أحوالها، بما فى ذلك «المزاج» السائد وسط سلك الضباط (وضباط الصف الذين ركز عليهم الشيوعيون فى حين ركز الإخوان على الضباط).

....

....

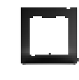
[وقد اطلعت على تقرير من ورقتين بملاحظات كتبها اليوزباشى «مصطفى كمال صدقى» (من ضباط الحرس الحديدى المقربين فى ذلك الوقت) - تعهدت له السيدة «ناهد رشاد» قرينة الدكتور «يوسف رشاد» بأنها سوف تُسلمهما للملك بنفسها وفى يده، وأكدت هى لى فيما بعد (أكتوبر ١٩٥٢) - أنها انتهزت فرصة وجود الملك بمفرده مرة وسلمته مظروفا فيه ما كتبه «مصطفى» بخط يده، واستحلفته أن يقرؤه بعناية - ووعدها!).



ومعنى ذلك أن الأطراف المشاركة فى معادلة السلطة المصرية (السفارة البريطانية - والقصر الملكى - والوفد) كانت - مع بداية سنة ١٩٤٩ - ترى «النُذُر» على الأفق وتدرك أن مجال الخطر المستجد بالظروف هو حالة «السخط» فى القوات المسلحة العائدة من فلسطين، وأن التهديد يحل حين يتلاقى السخط العائد من فلسطين مع الغضب المتراكم فى القاهرة.

ومع أن السفارة البريطانية كانت هى التى بدأت الاتصالات التمهيدية الأولى لتحقيق الائتلاف الكفيل بمواجهة المخاطر بين القصر (وهو رمز شرعية الدولة)، وبين الوفد (وهو ممثل أغلبية الشعب)، إلا أن الواقع الفعلى اقتضى تغييرا وتبديلا لتسهيل الحركة وتجنب الحساسيات. ومقتضى التغيير والتبديل أن يدخل القصر فيها مباشرة مع الوفد وتغيب السفارة البريطانية - مؤقتا. وكان ممثل القصر الذى تقدم لأداء الدور هو «كريم ثابت» (باشا) المستشار الصحفى للملك، معتمدا فى فتح الأبواب على علاقته بالمليونير «أحمد عبود» (باشا) - الذى كان يقوم وقتها بدور «الراعى الموجه» للاتصالات والترتيبات المؤدية إلى عودة الوفد. ومع أن «فؤاد سراج

الدين» (باشا) كانت له آراء شديدة القسوة فى «كريم ثابت» أصلا وفصلا، شخصية ومسلكا. إلا أن «واقعية» «فؤاد سراج الدين» تغلبت على أحكامه، وكذلك وجد نفسه يشارك فى اتصالات وترتيبات انتقلت من «تشابمان أندروز» (الوزير المفوض للسفارة البريطانية) إلى «كريم ثابت» (المستشار الصحفى للملك فاروق). وقصدها عودة الوفد إلى السلطة، ومطلبها إنشاء سد منيع أمام احتمالات مجهولة ناشئة من عودة جيش مجروح فى فلسطين إلى أحوال وطن موجوع بِعِلل تراكمت على طول عشر سنوات. ثم خلفت هموما تناقضت مع آمال وتطلعات زحمت أجواء العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية!



وكان الملك «فاروق» وهو يتفاوض (عن طريق كريم ثابت) على صفقة يعود بها الوفد للمشاركة فى الحكم، يدرك أنه مقبل على التغيير (الانقلاب) الدستورى الرابع فى خمسة عشر عاما قضاها على العرش! (أى بمعدل تغيير («انقلاب») دستورى كل أربع سنوات تقريبا).

لكن ذلك التغيير (الانقلاب) الذى شرع يمهد ويرتب له الآن كان أصعبها على مشاعره «المؤسسة» على عداء الوفد، وكان عزاؤه أمام نفسه. وأمام الآخرين. أنه هو الذى يجىء بالوفد هذه المرة إلى الحكم وليس دبابات الجيش البريطانى.

○ كان التغيير (الانقلاب) الدستورى الأول الذى قام به «فاروق» هو الإقالة الأولى فى عهده لوزارة «مصطفى النحاس» (باشا) أواخر سنة ١٩٣٧، ولم يكن قد مضى على توليه العرش غير شهور قليلة، وقد راح الملك «فاروق» بعد إقالة «النحاس» (باشا). وهو وقتها صبى لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره. يمارس سلطته عن طريق وزارات قصر ليس لها سند غيره ولا مصدر للشرعية خارج إرادته الملكية. وحدث أنه فى تلك الأوقات انتهز الفرصة ليعلن بنفسه وبصوته لأول مرة على موجات الإذاعة المصرية منهاجه فى الحكم ومذهبه، موجها الخطاب إلى: «شعبى العزيز». قائلا:

«إننى مع إعجابى العظيم بوالدى طيب الله ثراه وتغمده برحمته، قد أكون خالفته

فى بعض طباعه، لكنى أؤكد احتفظت بأبرز هذه الطباع، فأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر على أحد إذا تبينت صواب أمر، واعتمدت بعد تقليب وجوه الرأى أنه فى صالح شعبى أفرادا وجماعات. وأن ثقتى فى نفسى وتوكلى على الله هو الذى يلهمنى تصريف الأمور ويوجهنى الوجهة التى أختارها».

وفى تاريخه عن مقدمات الثورة المصرية، يرصد الأستاذ «عبد الرحمن الرافعى» هذا البيان ويعلق عليه بقوله «كان ذلك هو الإعلان عن انحراف «فاروق» نحو الدكتاتورية والغرور والطغيان»، فتلك لم تكن كلمات صبى فى التاسعة عشرة من عمره - وإنما كلمات وضعها على لسانه رجال من حاشيته الملكية راحوا يعلمونه احتقار الدستور واعتبار نفسه حاكما بأمره فوق شعب مصر!».

والواقع أنه تطبيقا لهذا البيان جاء الملك بوزارات يرأسها من اختارهم من رجاله: «على ماهر» - ثم «حسن صبرى» - ثم «حسين سرى».

وكانت تلك مرحلة حكم فيها القصر منفردا.

○ كان التغيير (الانقلاب الدستورى) الثانى هو ٤ فبراير ١٩٤٢ حين تحركت الدبابات البريطانية من ثكنات قصر النيل، متوجهة لحصار قصر عابدين تفرض «مصطفى النحاس» (باشا) زعيم الوفد رئيسا لوزارة تجىء إلى الحكم رغم أنف الملك.

ثم كان أنه من ٤ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ - حَكَمَ الوفد معتمدا على السفارة البريطانية وحدها، ومع أنه صاحب الأغلبية فى البرلمان، فقد كان درس التجربة الدستورية فى مصر ظاهرا للعيان، ومؤداه أن الأغلبية البرلمانية ليست كافية وحدها لإبقاء حزب فى الحكم ولا لإخراجه.

وكذلك لم يتردد الملك - حين رفعت السفارة البريطانية يدها عن حماية وزارة «النحاس» (باشا) - فى إقالة هذه الوزارة وملاحقة رئيسها وأعضائها بالتهم - والكثير من هذه التهم صحيح. ولم يتراجع الملك عن تقديم «النحاس» (باشا) إلى المحاكمة إلا أمام إنذار مباشر من رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» نفسه، الذى قال له صراحة «إن الخدمات التى قدمها «النحاس» (باشا) للجهد

الحربى البريطانى سنوات الحرب الصعبة، تجعل حمايته واجبا أخلاقيا على الحكومة البريطانية».

- وكان التغيير (الانقلاب الدستورى) الثالث الذى قام به الملك «فاروق» هو إقالة وزارة «النحاس» (باشا) يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وفى هذه التجربة فإنه لم يحكم بوزارات قصر، وإنما حكم برؤساء وزارات من أحزاب الأقلية، أظهرهم ثلاثة من السعديين: «أحمد ماهر» (باشا) حتى اغتيل - ثم «محمود فهمى النقراشى» (باشا) حتى اغتيل هو الآخر - ثم «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) حتى طُرد من الوزارة طردًا (مع فترة انقطاع فى رئاسة «النقراشى» (باشا) للوزارة جاء فيها «إسماعيل صدقى» (باشا) لم تطل عن سنة واحدة) - لكن السنوات الخمسة من ١٩٤٤ وحتى سنة ١٩٤٩ كانت رعاية ملكية لوزارات أقلية من السعديين - والأحرار الدستوريين - وحزب الكتلة (مكرم عبيد) - والحزب الوطنى أحيانا.

وكانت عهود تلك الوزارات هى التى أوصلت الملك مباشرة إلى حافة الخطر، وعند هذه الحافة تخلى وابتعد - خاف وحاول أن يهرب.

- وفى مخاوف الملك على عرشه بعد توقف معارك حرب فلسطين، والاحتمالات الناشئة من عودة جيش مجروح إلى شعب موجوع، فإن الملك وجد أنه جرب كل توليفة ممكنة فى الحكم، ولم تبق أمامه غير وصفة واحدة.

جرب أن يحكم وحده ولم تكن النهاية سعيدة مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، وجرب أن يتخلى عن السلطة للوفد عامين ونصف العام، وكانت التجربة ذات مرارة لا تطاق من أول يوم فيها (٤ فبراير ١٩٤٢)، ثم جرب أن يعطى الحكم لوزارات أقلية (أواخر سنة ١٩٤٨) ثم نظر تحت قدميه ورأى الهاوية رأى العين.

ثم توصل إلى أن خياره الوحيد الباقى هو التعاون مع «الشيطان الوفدى»، وهنا كانت اتصالات ومفاوضات مستشاره الصحفى «كريم ثابت» مع سكرتير عام الوفد «فؤاد سراج الدين»، تحت إشراف «أحمد عبود» (باشا) ومعاونة «حسين سرى».

وفى المحصلة العملية تلك الأيام أن القصر كان مُرهقا خائفا ويريد أن يبتعد ويهرب.

وفى نفس الوقت فإن حزب الوفد كان مُرهقا هو الآخر ـ لكنه على عكس الملك يريد أن يقترب ويشتهى العودة للحكم بعد غياب خمس سنوات وجدها قاسية على زعامته وعلى قياداته وعلى أنصاره!

٢ ـ الحسابات الملكية لا تتحقق!

كانت الاتصالات والترتيبات بين المستشار الصحفى للملك «كريم ثابت» (باشا) وبين السكرتير العام للوفد «فؤاد سراج الدين» (باشا) فى حضور «أحمد عبود» (باشا) ومشاركة صديقه «حسين سرى» (باشا) ـ تجرى على أرضية غير ممهدة بسبب تجارب تعيسة سبقت بين القصر والوفد، وكذلك فإن كلا من الطرفين راح يكتشف مشهدا بعد مشهد أن الطرف الآخر لديه «مستجدات» و«طوارئ» لم تكن معروفة لديه من قبل.

كان القصر قد رتب موقف مفاوضه الرئيسى «كريم ثابت» (باشا) درجة بعد درجة:

ـ نقطة البداية أن الملك «فاروق» لم يعد لديه مانع من مشاركة الوفد فى السلطة لمواجهة «مخاطر تهدد الجميع».

ـ وعلى هذا الأساس فإن الوفد مدعو للمشاركة فى وزارة ائتلافية ترأسها شخصية محايدة تحظى برضى «النحاس» (باشا)، ولتحقيق هذا الغرض فإن القصر على استعداد لطرح أسماء عدد من الساسة المستقلين تربطهم علاقة طيبة بالوفد أولهم «حسين سرى» (باشا).

ـ أن الملك لا يمانع فى إجراء انتخابات برلمانية، لكنه فى حالة حصول الوفد على أغلبية، يفضل أن يرى على رئاسة الوزراء شخصية وفدية غير «النحاس» (باشا)، والداعى أن علاقاته القديمة بالملك بعد ٤ فبراير تركت «ما لا تستطيع الأيام أن تمحوه»، فإذا عاد الآن إلى رئاسة الوزارة بعد انتخابات ـ لا يمانع الملك أن يحصل الوفد فيها على أغلبية» ـ ثم وقعت أزمة بسيطة ـ فإن هذه الأزمة ربما استدعت مخزون المشاعر القديمة وهى بذلك تفتح الجراح التى التأمت، وفى ترويج القصر

لهذا المنطق فقد جرى استدعاء سوابق لمجالس نيابية كانت للوفد فيها أغلبية برلمانية دون أن يكون رئيس الوفد بالضرورة رئيسا للوزراء، والمثال الأشهر على ذلك أن «سعد زغلول» (باشا) نفسه اكتفى برئاسة مجلس النواب فى برلمان له فيه أغلبية كاسحة.

ـ وفى رغبة القصر لتسهيل الأمور أكثر وأكثر فإن «كريم ثابت» كان مخولا باقتراح أن القصر سوف يرحب ـ فى حالة حصول الوفد على أغلبية برلمانية ـ أن تكون الوزارة برئاسة «فؤاد سراج الدين» نفسه، وهو موضع الثقة من «النحاس» (باشا) وهو زعيم الحزب بلا منازع، وكذلك من السيدة قرينته (وهى الجهة الأقوى تأثيرا على الزعيم تلك الأيام).



على الناحية المقابلة عرض «فؤاد سراج الدين» موقف الوفد (وموقفه الشخصى) من عروض القصر بالترتيب التالى:

ـ نقطة البداية أن الوفد يتمنى أن يفتح الملك معه صفحة جديدة لا علاقة لها بكل ما سبق، وسوف يجد الملك من الوفد «إخلاصا حقيقيا» لا يستطيع أى حزب سياسى فى مصر أن يقدمه لـ «مولانا»؛ لأن الآخرين جميعا يحبون مصلحتهم أكثر مما يحبون «جلالته»، فإخلاصهم له تابع من اعتمادهم عليه كى يكلفهم بالحكم، وهم فى ذلك الوضع يحملونه بأخطائهم وأوزارهم لأنهم بلا سند أمام الناس غير «جلالة الملك».

ـ إن اقتراح تشكيل وزارة ائتلافية يدخل فيها الوفد، موضوع لا يستطيع «رفعة الباشا» قبوله، ليس فقط لأنه مخالف لكل تقاليد الوفد طول تاريخه، ولكن فوق ذلك لأن «النحاس» (باشا) يعرف أن أى وزارة ائتلافية هى محاولة للتوفيق، مؤدية لا محالة إلى الخلاف لأن طبيعة الحياة السياسية فى مصر لم تتوصل إلى توافق مقبول من الجميع على أهداف محددة يقوم عليها ائتلاف وزارى، ومعنى ذلك أن الوزارة الائتلافية سوف تكون باستمرار فى حالة احتكام إلى القصر، وذلك يقحم القصر فى الخلافات الوزارية، وقد يؤدى ـ كذلك ـ إلى استعادة أجواء قديمة شابت

علاقات الوفد بالقصر، وذلك احتمال من المستحسن تجنبه، خصوصا وأن «رفعة الباشا» جاهز لأن يثبت هذه المرة إخلاصه العميق للقصر، وهو يريد أن يتوج حياته السياسية «برابطة مقدسة» بين حزب الأغلبية وبين العرش - لم يسبق لها مثيل فى التاريخ السياسى المصرى.

- أن الوفد على استعداد للمشاركة فى وزارة ائتلافية إذا كانت مدتها محدودة وهدفها محددا، بإجراء انتخابات برلمانية حرة (يثق الوفد أنه سوف يحصل على الأغلبية فيها)، ولذلك فإن الحزب على استعداد للاشتراك فى وزارة يرأسها «حسين سرى» (باشا)، تكون مهمتها إجراء هذه الانتخابات فى ظرف ستة شهور، ثم تترك مكانها لوزارة أغلبية حزبية، والوفد يريد فى هذا الصدد ومرة أخرى أن يكرر أن «مولانا» لن يندم مطلقا على فرصة أخرى وأخيرة يثبت فيها أنه الأكثر إخلاصا للذات الملكية والأقدر على خدمته.

- وفى حالة فوز الوفد بالأغلبية فإن رئاسة الوزارة يصعب جدا أن تذهب إلى رجل آخر غير «مصطفى» (باشا) - فإن أى رجل غيره لا يستطيع أن يحصل على ولاء جميع الوفديين، ولا على المصداقية أمام جماهير الحزب، ولا حتى على ثقة «زينب هانم» كما ألمح «سرى» (باشا) أثناء كلامه.

وهنا كان سؤال «كريم ثابت» المباشر لفؤاد سراج الدين:

«هل تريد أن تقول لى أن «زينب هانم» لا تستطيع أن تقنع زوجها برئاستك أنت للوزارة؟».

ورد «فؤاد سراج الدين» - ودون مهلة يصوغ بها رده فى ألفاظ تُغطى أو تُزَوِّق:

«هى نفسها أول من يرفض أن يتولى الوزارة أحد غير «مصطفى» (باشا).

ويلح عليه «كريم ثابت»: «ولا حتى أنت»؟

ويرد «فؤاد سراج الدين» بنفس السرعة: «خصوصا أنا».

[فيما بعد (ديسمبر ١٩٥٣) روى لى «حسين سرى» (باشا) ونحن فى بيته. وكان ملاصقا لمسكنى فى شارع شجرة الدر فى الزمالك، وكنا عائدين معا فى نفس الاتجاه من حفل استقبال فى قصر الطاهرة بمناسبة زيارة قام بها الملك «حسين» للقاهرة، وهى أول زياراته لمصر بعد ثورة يوليو - ما مؤداه «أنه ذلك اليوم فى بيت «أحمد عبود» فوجئ عندما سمع من «فؤاد سراج الدين» أن قرينة رئيس الوفد تعارض رئاسته للوزارة «خصوصا» على حد ما قال».

وروى «سرى» (باشا) تلك الليلة فى حديث دار بيننا حتى الثالثة صباحا «أنه بعد خروج «فؤاد» من بيت «عبود» (فى لقاء أوائل يناير ١٩٤٩) وفى حضور «كريم ثابت» جلس الثلاثة وانضم إليهم بعد نصف ساعة «تشابمان أندروز» الوزير البريطانى المفوض. وراحوا يتذاكرون ما سمعوه من «فؤاد سراج الدين» وانقسموا فيه إلى رأيين:

○ رأى يرى أن «فؤاد سراج الدين» فيما قال يكشف عن حرص لا يريد أن يغامر بشىء، فهو بالتأكيد يتشوق إلى رئاسة الوزارة، لكنه يفضل أن يخلف «النحاس» (باشا) بطريقة طبيعية، بمعنى أن تجرى انتخابات برلمانية بالفعل تحت إشراف وزارة محايدة، ثم تجىء أغلبية برلمانية وفدية. وهذا أرجح الاحتمالات. ثم يرأس «النحاس» (باشا) الوزارة، وبالطبع يكون «فؤاد سراج الدين» أبرز أعضائها، وبعد شهور - خصوصا وأن صحة «النحاس» (باشا) لا تساعده على الاستمرار ولا على التركيز - يكون «النحاس» (باشا) نفسه هو الذى يفتح الطريق لسراج الدين.

وكان ذلك رأى «تشابمان أندروز» وقد أفاض فى تفصيله ضمن تقريره إلى لندن قائلا: «إن «فؤاد سراج الدين» فى الأوضاع الحالية هو المرشح لرئاسة الوزارة. رغم أنه سياسى محلى وليس رجل دولة، وهو أقرب إلى عقلية «عمدة» (كتبها بالإنجليزية Omda) يعرف فنون التعامل بالمجاملة مع الناس أكثر مما يعرف عن مسئوليات المستوى الأعلى فى سلطة الدولة».

ويضيف «تشابمان أندروز» فى تقريره «إنه يظن أن إحجام «فؤاد سراج الدين» عن رئاسة الوزارة الآن - متعللا بأن رئيس الوفد وقرينته لا يقبلان بذلك. إنما هو

تأمين مبكر لطموحه إلى رئاسة الوزارة، فهو يخشى أن قبوله بالرئاسة الآن قد يبدو صفقة على حساب زعيمه يتكشف أمرها فيما بعد وتظهره على هيئة لا يريد أن يظهر بها!».

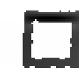
○ لكنه طبقا لرواية «حسين سرى» (باشا) تلك الليلة فى بيته - سنة ١٩٥٣ - فإن «كريم ثابت» كان له رأى آخر، فقد أحس بقرون استشعار مُدَرَّبة أن شيئا ما طرأ على الصداقة بين قرينة «النحاس» (باشا) وبين «فؤاد سراج الدين»، وقد راح «كريم» يستعرض استنتاجاته على أساس ما قاله «فؤاد سراج الدين»، والطريقة التى قاله بها.

وكانت الاستنتاجات التى عرضها «كريم»:

- أن «فؤاد» فى السنوات الأخيرة زاد نفوذه وأصبحت له دائرته المستقلة (Constituency)وهذا طبيعى.

- أن الصداقة بين الاثنين - السكرتير العام للوفد وقرينة زعيم الوفد - وقد بدأت فى قصور شمال الدلتا ومزارعها زمن الغارات الإيطالية والألمانية على القاهرة سنة ١٩٤١ - طالت حتى الآن - ١٩٤٩ - قرابة عشر سنوات، ولذلك فقد جرى عليها ما يجرى على العلاقات بين البشر من عوارض الحياة وطبائعها.

- والراجح أن ما يخشاه «فؤاد» هو أن «زينب هانم» قد تظن أنه برئاسة الوزارة سوف «يكبر» على الكل، وحينئذ يصبح «سيد نفسه» يتصرف كما يشاء.



وحين بلغت الاتصالات والترتيبات لعودة الوفد إلى السلطة نتائجها المتوقعة، فإن الملك «فاروق» مع من استشار من رجال القصر وبينهم «حسن يوسف» (باشا) - الذى قام باستقصاء لآراء عدد من الساسة الحزبيين والمستقلين - توصلوا إلى نتيجة مؤداها «أنه من الأوفق تكليف «حسين سرى» (باشا) بتشكيل وزارة ائتلافية يدخل فيها الوفد (بشخص فؤاد سراج الدين)، ثم تقوم هذه الوزارة بإجراء انتخابات، لكن «التوجيه السامى» يصدر لرئيس الوزراء بأن «يضبط الأمور» بحيث لا تتحقق للوفد (مهما كان) أغلبية برلمانية كاسحة (كما يحدث فى العادة)، وإنما ينبغى الحرص على

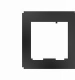
أن تتواجد جميع الأحزاب السياسية (بالذات السعديين والأحرار الدستوريين) فى نتائج الانتخابات بطريقة تكفى لحفظ توازن بينها يمكن العمل على أساسه - بمعنى أنه لا مانع من أن يفوز الوفد بالنصيب الأوفر من المقاعد، ولكن دون الحصول على أغلبية تعطيه الحق فى تشكيل الوزارة وحده - وفدية بالكامل».

وكان خطاب الملك بتكليف «حسين سرى» (باشا) برئاسة الوزارة (٢٥ ونيو ١٩٤٩) معبرا عن مطالب الملك منه ومن وزارته - واضحا فيما يرمى إليه.

عزيزى «حسين سرى» (باشا):

«إن من أعز أمانينا ورغباتنا دائما إلى إسعاد شعبنا ورفاهيته، أن تقوم حكومة قومية تعمل - والبلاد مقبلة على انتخابات جديدة - على توحيد الصفوف وجمع الكلمة، وتضافر القوى، وتركيز الجهود فى هذه الظروف الدقيقة التى تواجهها بلادنا العزيزة فى الداخل والخارج».

وكان تقدير «حسن يوسف» (باشا) - وهو مسجل بصوته - لمطلب الملك أن الوفد مسموح له أن يحصل وحده حتى نسبة ٤٠٪ من المقاعد، والسعديون على ما بين ٢٠٪ - ٢٥٪، ويكون للأحرار الدستوريين ما يُقارب ١٥٪، والباقى يمكن أن تتقاسمه الأحزاب السياسية الأخرى ومعها المستقلين. وبذلك (وفق حسابات النسب المضبوطة!) فإن الوفد - مع أنه سوف يكون صاحب أكثر المقاعد - قد يجد نفسه مضطرا لتشكيل وزارة ائتلافية، وفى هذه الحالة فإن «النحاس» (باشا) قد لا يكون حريصا على رئاسته شخصيا لها، ومن ثم يتركها لفؤاد سراج الدين.



وفى رواية «حسن يوسف» (باشا) وهى مسجلة بصوته، وفى رواية «حسين سرى» (باشا) وقد سجلتها بخطى على أوراق مكتبى - يظهر الاتفاق على نقطة مهمة مؤداها أن السفارة البريطانية رأت مبكرا أن حسابات القصر الملكى فى الانتخابات - غير دقيقة، وأن فكرة تحديد نسبة الأحزاب المختلفة فى مقاعد مجلس النواب وصفة مؤكدة لحالة من التوتر، تثير من المخاطر أكثر مما تواجه، وكانت النصيحة الدائمة الصادرة عن السفارة البريطانية «أنه من الأنسب والأسلم إزاء احتمالات المستقبل أن تجىء وزارة وفدية بالكامل تحشد أغلبيتها المؤكدة فى مواجهة المخاطر المحتملة».

ومع أن تعليمات الملك إلى رئيس وزرائه «حسين سرى» (باشا) كانت قاطعة - فإن النتيجة جاءت أغلبية وفدية كاسحة، وكانت تلك مفاجأة للقصر دعت الملك إلى غضب شديد ضد رئيس وزرائه «حسين سرى»، وغضب أشد ضد وزير الداخلية «محمد هاشم» (باشا) وهو صهر رئيس الوزراء، الذى لم يقبل الملك إشرافه على الانتخابات إلا عندما أبلغه «سرى» (باشا) أنه اختاره بالذات لهذه المهمة حتى يضمن تنفيذ تعليماته بخصوص النسب بين الأحزاب (وتعليماته هى تعليمات الملك). وقد دافع «سرى» (باشا) عن نفسه وعن صهره وعما جرى قائلا للملك «إن الخلل فى الخطة كلها نشأ من حقيقة أن ضباط البوليس - وهم المشرفون بالاختصاص على العملية الانتخابية - كانوا على عداء مع أحزاب الأقلية التى أنكرت عليهم حقوقهم، ودعتهم إلى القيام بالإضراب (ما بين أواخر سنة ١٩٤٧ وبداية سنة ١٩٤٨)، ثم اضطرتهم إلى فَضِّه بوسائل ملتوية - وهم لم ينسوا لهذه الأحزاب (السعديين والدستوريين الذين كانوا فى الحكم وقتها) ما فعلوه وقد ردوا لهم الجميل».

ومع أن الملك لم يقتنع بهذا التبرير فإن «سرى» (باشا) أصر عليه، ومع ذلك فقد كان ظاهرا للعيان أن هناك تفسيرات أخرى:

- أولا: أن «سرى» (باشا) (كذلك سمعت منه وسجلت) لم يشأ أن يأخذ على تاريخه تدخلا بالتزوير فى الانتخابات، خصوصا وأن مثل هذا التدخل سوف يكون سافرا، لأن الملك جعلها «معضلة رياضية»!

- ثانيا: أن أصدقاءه جميعا (وأولهم أحمد عبود باشا) نصحوه، بل وأقنعوه بأن حكاية التوازن بين الأحزاب قفزة إلى حالة من عدم الاستقرار تضر بمصالح البلاد.

- ثالثا: أن ذلك أيضا كان رأى السفارة البريطانية، وأن «تشابمان أندروز» أقنعه (إذا كان فى حاجة إلى إقناع) بأن مناورات الملك فى المجهول إزاء المخاطر المقبلة، وأولها جيش مجروح عائد إلى شعب موجوع - قد تساعد على تفاقم مناخ يتيح الفرص لمؤامرات عناصر شريرة أولها «الإخوان المسلمين» و«الشيوعيون»، كلا منهما بأساليبه ولأغراضه.

وقد ظلت تقارير السفارة البريطانية من القاهرة - حتى بعد إجراء انتخابات

برلمانية مفتوحة، وحتى بعد أغلبية تحققت لحزب الوفد فيها - تشعل الأضواء الحمراء تلفت وتشد. وركزت تقارير السفارة تلك الفترة (فى أكثر من ثلاثمائة صفحة من الأرقام والتحليلات) - على تفسير ملخصه أن جماهير الشعب المصرى فى الواقع لم تشارك فى الانتخابات البرلمانية ثم توصلت إلى إثبات حقيقتين:

- الأولى: أن نسبة التصويت فى المدن (حيث الرأى العام المؤثر فى رأيها) - لم تزد عن نسبة ١٥٪ - وهذه نسبة متدنية.
- الثانية: أن نسبة التصويت فى الريف (وهو الكتلة الضخمة المكشوفة أمام سطوة الإدارة) وصلت إلى ٧٠٪ (على أن تقارير السفارة البريطانية توصلت إلى أنه حتى لو كانت الأرقام صحيحة - فهذه النسبة العالية تشهد للبوليس والعُمد ومشايخ البلد بالنشاط وخفة الحركة، أكثر مما تعبر عن رأى أو تأييد شعبى لأى حزب).

ويضيف أحد تقارير السفارة البريطانية «أن وزارة الوفد القادمة عليها أن تتحرك بسرعة لمواجهة أوضاع خطرة تشبه «منجما من الكبريت» ينتظر شرارة طائرة فى الجو لينفجر».

ومن الملاحظات التى تسترعى النظر، أن أول تعليق ورد للسفارة من لندن على تقريرها - كان طلبا عاجلا من وزير الخارجية البريطانية يسأل «أريد أن أعرف حجم الأصوات التى حصل عليها مرشحى الإخوان المسلمين فى الانتخابات؟!».

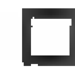
٣ - دموع ملك فى حالة قلق!

لم تتحقق مطالب الملك «فاروق» فى نتيجة الانتخابات، وكان غضبه على «حسين سرى» (باشا) شديدا لأنه لم يستطع أن يضبط النتيجة وفق الحسابات الملكية. على أن الملك كان فى حاجة إلى عازل بينه وبين رئيس الوفد، وهكذا فإنه طلب إلى «حسين سرى» (باشا) أن يظل قريبا منه يساعد على ضبط العلاقات مع الوفد مادام قد فشل فى تحجيم أغلبيته فى البرلمان الجديد. وروى «سرى» (باشا) أنه عندما قدم استقالته للملك بعد إعلان نتيجة الانتخابات، قال له الملك «أنت سوف تبقى هنا

لتتعامل مع المشاكل التى تسببت فيها»، ثم أبلغه أنه سوف يعينه رئيسا للديوان الملكى، وكلفه بتسيير الأمور مع حكومة الوفد الجديدة؛ لأن «حسن» (يقصد وكيل الديوان «حسن يوسف» (باشا)) لا يقدر على الوفديين، فى حين أنهم قادرين على «أكله»، ولذلك فإنى أريدك هنا، وأضاف الملك «هنا فى السراى»!

وقال «سرى» (باشا) إنه يلتمس من «مولانا» أن يعطيه مهلة ٢٤ ساعة للتفكير لأنه الآن وبعد ستة أشهر مضنية فى رئاسة الوزارة جاءت خاتمتها هذه «الانتخابات المزعجة». يجد نفسه فى حالة إرهاق شديدة!

وقال الملك لسرى (باشا) (طبقا لروايته): «لا تقل هذا الكلام. المسئولية عليك وأنت لا تستطيع أن تتركنى وتجرى لـ»، وهنا قَدَّر «سرى» (باشا) أن الفرصة متاحة «ليتعلم الملك درسا عن حقائق الأمور فى بلاده وفى بيته»!



ويوم ١٤ يناير ١٩٥٠، وكانت نتائج الانتخابات تعلن تباعا، كتب السير «رونالد كامبل» (السفير البريطانى فى القاهرة) تقريرا بالغ الأهمية يستحق القراءة المتأنية، لأنه جاء أشبه ما يكون بوصف للأحوال فى مصر عند ذلك المنعطف الهام فى التاريخ المصرى الحديث.

كان التقرير (٨٠٣٤٧/ ٣٧١ ملفات الخارجية البريطانية) على شكل خطاب موجه إلى السير «وليام سترانج» الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، وقد تواصل على امتداد ست صفحات كاملة بدأها السير «رونالد كامبل» بقوله:

«ذهبت لمقابلة «سرى» (باشا) بعد إعلان نتائج الانتخابات فى المرحلة الأولى. بدأ «سرى» (باشا) بلفت نظرى إلى أنه يتحدث معى بصراحة كصديق شخصى وموضع ثقة. قال لى «إن «فاروق» جاء إلى بيته أمس يلح عليه بضرورة أن يتولى رئاسة الديوان الملكى». قال «سرى» «إنه قبل ولكنه اشترط أن يسمع منه الملك تقييمه للأوضاع دون تزويق». قال لى «إنه جلس مع الملك طيلة أربع ساعات وأنه تكلم معه بطريقة لا يمكن لغيره أن يُجازف بها، وساعده عليها أنه عرف الملك منذ كان صبيا، وكذلك كان صهرا له، باعتباره زوج خالة الملكة فريدة التى طلقها الملك قبل أقل من

عام. قال لى «سرى» «إنه على يقين من أن الملك سوف يكرهه بسبب ما صارحه به، وأنه سوف يقصيه بعيدا عن دائرته الأقرب، ولكن ذلك ليس مهما فى مثل هذه الظروف». قال لى «سرى» «إنه سوف يتصرف بمقتضى فهمه لمسئوليات منصبه، وأنه سوف يَبِتْ فى كل المسائل بنفسه، ولن يعرض على الملك إلا ما يراه ضروريا، ويحتاج دستوريا إلى موافقته. قال لى أيضا «إن الملك سوف يحاول بالتأكيد أن يتجاوزه ويتدخل فى شتى الأمور، وذلك بنصيحة أفراد من الحاشية المحيطة به». قال «سرى» «إن هذه الحاشية سوف تبذل جهدها فى عزله عن الملك، وسوف يجىء يوم يسدون فيه الطرق عليه، بحيث لا يعود أمامه غير أن يكتب إلى الملك بما لديه مع علمه مسبقا أن ما قد يكتبه لن يصل إلى المرسل له فى معظم الأحيان، وأكثر من ذلك فهو يتوقع أيضا أن لا يتمكن بسهولة من محادثة الملك تليفونيا، ولكنه عازم على أن يشق طريقه حتى لو اضطر إلى طلب لقاء الملك أو محاولة الاتصال به تليفونيا مرتين وثلاثة وأربعة وخمسة وستة، لأنه مصمم على القيام بأعمال مهمته كما يتصورها طالما هو باقٍ فى هذا المنصب». قال لى «سرى» «إنه عدد أمام الملك قائمة بأخطاء «جلالته» بما فى ذلك التصرفات السيئة التى أقدم عليها فى السنوات الأخيرة، وحدثه عن حياته الخاصة ولياليه فى ملاهى القاهرة، مبينا أن ذلك ينتقص من كرامة الملك، وهيبته أمام شعبه». وأضاف يقول لفاروق: «إن الملكية مؤسسة مهمة ولازمة للبلاد وتصرفاته على هذا النحو المسىء إلى شعبه، قد تعرض العرش للخطر، وموقفه فى البلد هو فى الحقيقة مثل بالون منفوخ لا ينتظر غير لمسة من سن دبوس، ثم إذا هو فارغ حتى من الهواء».

قال لى «سرى» «إن الملك حاول أن يناقش معه قائمة ما نسبه إليه «سرى» (باشا)، وسمح «سرى» (باشا) لنفسه أن يقول لفاروق «إنه لا يحتاج إلى دفاع عن نفسه، وإنما يحتاج بالدرجة الأولى إلى تصحيح تصرفاته دون أن ينخدع بحاشية السوء التى تحيط به - فكل أفرادها وبدون استثناء لا يساوون شيئا (.(Worthlessوقال لى «سرى» أنه فوجئ بتأثر الملك ولمح دموعه، ورأى أن يقوم من مجلسه ويتجه إلى نافذة يطل منها على حديقة بيته، وبحيث يترك للملك فرصة استعادة سيطرته على مشاعره. قال لى «سرى» «إنه بعد أن هدأ الملك، قال له إنه يقبل المنصب لأنه يريد أن

يخدمه بأمانة». ورد الملك بأن رئيس ديوانه الجديد سوف يكتشف بنفسه أنه (الملك) سوف يحاول جديا أن يكون على مستوى مسئولياته».

قال لى «سرى» «إن قبوله للمنصب لم يكن مجرد استجابة لطلب «فاروق»، ولكنه استجابة لإحساسه بالواجب العام، وأن هذا القبول ينطوى على تضحيات جسيمة يقبلها برضى، فهو رجل لم يعد يطمع فى منصب لأنه تولى رئاسة الوزارة أربع مرات حتى الآن، كذلك لا يطمع فى شرف يُضاف إلى ما عنده، لأنه يحمل أرفع الأوسمة والألقاب».

قال لى «سرى» «إنه بما قاله للملك أراد أن يصدمه لعله يفيق، وأنه يعلم مقدما أن مهمته صعبة، وأن الملك لن يستوعب درس الحقائق، وأنه فى الغالب لن يصحح من سلوكه الشخصى ولا من قراراته غير المسئولة ولا من تدخله فى شئون الدولة، لكنه أى «حسين سرى» سوف يحاول بأقصى ما يستطيع».

قال لى «سرى» «إنه واثق أن الملك ذكى، ويمكن أن يكون معقولا وهو يستطيع أن يناقش موضوعا من المواضيع بجدية لمدة ثلاثة أرباع الساعة وفى بعض المرات لمدة ساعة، لكنه فجأة يتصرف كما لو أن موجة كهربائية اخترقت رأسه، فإذا مسلكه ينقلب وإذا هو يكابر ويعاند».

فيما يتعلق بالوفد قال لى «سرى» عندما سألته - «إنه لا يشعر لسوء الحظ أنهم جاهزون للمسئولية التى جاءت إليهم، فالنحاس (باشا) فى «عالمه الخاص»، وأعضاء الوفد كلهم متلهفون بسرعة لاستعادة النفوذ والامتيازات التى يظنون أنها ضاعت عليهم جراء خمس سنوات خارج السلطة، وكلهم الآن فى عجلة من أمره. أضاف «سرى» «إنه تحدث إلى أصدقائه الوفديين مشيرا إلى ضرورة أن يتصرفوا بروية وإلا أساءوا إلى أنفسهم». قاطعت «سرى» وقلت له: «إننى آمل أن يستطيع الوفد دراسة الموقف الدولى بدقة، وأن تتفهم زعامته مقتضى الضرورات الاستراتيجية لهذا الموقف الدولى، ثم لا يطلبون منا على وجه العجلة أن نفتح باب التفاوض معهم فى شأن تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦». قال لى «سرى» «إنه مستوعب لما قلت وطلب إلى أن أساعده بما أقدمه من نصائح شخصية لمن أراهم من أقطاب الوزارة الجديدة».

قلت له: «إننى قمت بذلك فعلا وعلى أساس شخصى بحت، وأضفت أننى نصحت هؤلاء الأصدقاء فعلا أن ينتهزوا الفرصة، وأن يحسنوا التعامل مع الملك، وأن يتعاونوا معه فى ما يخص مصلحة البلد». قال لى «سرى» (باشا) «إن ما فعلته شىء مفيد للغاية».

قال لى «سرى» (باشا) «أن الملك سوف يدعو «النحاس» ويكلفه بالوزارة، ومع أن الملك لم يكن يريد أن يرى نفسه فى يوم من الأيام مرغما على مقابلة «النحاس» وتكليفه برئاسة الوزارة، إلا أنه الآن يدرك أن ذلك أمر لا مفر منه، مع العلم أنه تلقى تأكيدات بأن «النحاس» سوف يكون هذه المرة حسن السير والسلوك على نحو يفوق كل التوقعات».

....

....

[ينتقل سير «رونالد كامبل» فى تقريره فيشير إلى لقاء له بعد ذلك مع الملك «فاروق»، كان الغرض منه تقديم زائر بريطانى مهم هو اللورد «ماك جوين»، ثم كان أن «فاروق» استبقى السفير بعد انصراف اللورد «ماك جوين» «لأنه ـ كما قال ـ يريد أن يتحدث معه عن بعض التطورات الأخيرة». وبدأ الملك فقال: «إنه مندهش من تركيبة مجلس النواب الجديد، فغالبية أعضائه كم مجهول لا يعرفهم أحد حتى بين جماهير حزب الوفد، رغم أنهم نجحوا فى الانتخابات على قوائمه». أشار الملك إلى «عبود» (باشا) بوصف: «إنه المهندس الحقيقى وراء نتائج الانتخابات وأسماه «الرجل الخفى وراء الستار»، وقال إنه كان دافع كل الأموال التى صرفها الوفد على الانتخابات، وذكر الملك رقما ضخما فى تقديره لما صرفه «عبود» فى الانتخابات الأخيرة»، وأضاف بمرارة: «لكنه مهما كان المبلغ كبيرا ـ كذلك قال الملك ـ فإنه لا يزيد بالنسبة لثروة «عبود» عن سردينة اسْتُخْدِمَت لاصطياد حوت». وعلى هذا الأساس فإن الملك يتوقع أن يكون لعبود نفوذ هائل على الوزارة الوفدية المقبلة، وإلى حد يسمح له بتسخيرها حتى أقصى مدى لتحقيق مصالحه».]

[انتقل سير «رونالد كامبل» بعد ذلك فى تقريره إلى لقاء بينه وبين «إسماعيل صدقى» (باشا) وقال:

«قابلت «إسماعيل صدقى» (باشا) السياسى المصرى المخضرم على عشاء فى بيت أصدقاء مشتركين مصريين، وكان متشائما واعتقاده أن المستقبل مظلم وأن الوفد لن يعرف كيف يتصرف فى أوضاع تختلف عما تعود عليه فى ظروف سابقة، فالنحاس (باشا) ليست لديه إحاطة بالشئون الدولية، والراجح أن الأشد تأثيرا عليه سوف يكونون الأعلى صوتا بين وزرائه، فى حين أن العناصر العاقلة فى الحزب سوف تكتم آراءها أو تنأى بنفسها عما يجرى». قال «صدقى» «إنه لا يثق فى أى تعهدات يعطيها «فاروق» بالتزام حدوده الدستورية، فقد أدمن على تدخل القصر فى كل الشئون حتى فى تنقلات الموظفين». ختم «صدقى» (باشا) تقديره للموقف بأنه لا يستطيع تصور صيغة يمكن أن تستقيم بها الأمور]

....

....

[وأخيرا ينتقل السير «رونالد كامبل» فى تقريره إلى لقاء بينه وبين «كريم ثابت» جرى قبل ليلتين ويكتب: «سألت «كريم» عن مزاج الملك الحقيقى عندما تلقى نتائج الانتخابات، وأكد لى أن الملك استقبل النتيجة بروح رياضية، وبنفس هذه الروح فإنه كلف «النحاس» بتشكيل الوزارة، وكلف «سرى» برئاسة الديوان، ذكرت له بعض ما سمعته من الملك عن نتائج الانتخابات، ورجائى عدم نسيان أن الملك أحيانا يعبر عن مشاعره بطريقة عفوية، خصوصا مع الأصدقاء، ثم ذكر لى أنه من الضرورى على أن أقدر موقف «جلالته» إزاء زعيم الوفد، لأن «جلالته» لا يستطيع نسيان إهانة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، لكن الملك فى الحقيقة على استعداد لأن ينسى ويفتح صفحة جديدة مع الوفد - على أن ذلك حتى من الناحية الإنسانية يتطلب وقتا!».]



وتُظهر ملفات وزارة الخارجية البريطانية (٥١٨٧ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٠) - أن ذلك التقرير المستفيض من السفير البريطانى وصل إلى وزير الدولة البريطانى وقتها «هكتور ماكنيل» الذى علق عليه بخط يده يوم ٢٥ يناير بما نصه:

«إننى أشعر بالقلق وأنا أقرأ التقارير الأخيرة من سفيرنا فى القاهرة، خشية أن يبدو موقفنا وكأن لدينا شيئا من التعاطف مع الملك، إن عودة «النحاس» إلى الحكم تؤكد إلى جانب علامات أخرى شعورا لدى الناخبين معادٍ للقصر، ومع اعتقادى بأن نسبة المشاركة فى التصويت ضئيلة جدا، فإن ما يمكن استخلاصه منها هو أن الطبقات ذات الوزن فى مصر لم تعد على استعداد لهضم تصرفات «فاروق» وهذه ظاهرة مهمة.

إننى أقترح أن لا نقترب أكثر من اللازم من «النحاس» رغم كل ما قدمه لنا من خدمات، وأن نحتفظ لأنفسنا بمسافة عما يجرى، فضلا عن أننى أظن أن «النحاس» لن يستطيع بسهولة أن يتخلص من الشعارات الوطنية التى أطلقها رؤساء الوزارات الذين سبقوه فى السنوات الأخيرة، ومن المهم أن يفهم ذلك الملك الصغير «فاروق» دلالة نتائج التصويت الأخير، وإذا فهم فسوف يكون عليه أن يتواضع، وفى كل الأحوال فليست لدينا دموعا نذرفها إشفاقا عليه».

ثم يضيف وزير الدولة «هكتور ماكنيل» إلى ما سبق فقرة شديدة الغرابة:

«إن السفير يحسن صنعا لو نسق خطاه مع «عبود» (المليونير أحمد عبود باشا)، نحن نعلم أن «عبود» نصاب ((Crook، ولكن ميزة الرجل أنه لا يخفى حقيقته سرا، ثم إنه رجل بارع جدا فيما يقوم به، ومع أن مصالحه هى التى تحركه، إلا أنه يبقى أنفع لنا وسط هذه الفوضى فى القاهرة. وفى كل الأحوال فإن علينا أن نبقى بعيدين لبعض الوقت، ونترك الأمور لتفاعلاتها فى مصر، ونقوم نحن بِطَى أشرعتنا .Trim Our Sails

إمضاء: هـ. ماكنيل!

٤ ـ مشهد « الذروة » فى مأساة السياسة المصرية:

بعد إجراء الانتخابات البرلمانية التى أشرفت عليها وزارة «حسين سرى» (باشا) فى أول يناير ١٩٥٠، وبعد ظهور نتائجها مؤكدة نجاح حزب الوفد فيما يشبه الاكتساح الكامل للدوائر ـ كانت الأحوال النفسية للملك «فاروق» تتقلب بسرعة على مسار متعرج:

فهو الغضب أولا على «حسين سرى» الذى عجز عن ضبط النتيجة ـ ثم هو القبول بما حدث لأنه أصبح أمرا واقعا يصعب تجاوزه ـ وبالطبع فقد كان الأفضل أن لا يعود «النحاس» (باشا) إلى رئاسة الوزارة حتى ولو كان زعيما للأغلبية ـ لكنه فى نفس الوقت فإن المرشح البديل (فى تقدير حاشية الملك) وهو «فؤاد سراج الدين» ليس قادرا أو ليس جاهزا الآن لأسباب أقوى من طموحه ـ ثم إنه ليس هناك داخل الوفد بديل آخر جاهز للدور، خصوصا وأنه ليس بمقدور أحد فى الوفد أن يقبل رئاسة الوزارة دون موافقة «النحاس» (باشا) ـ يزيد على ذلك أنه مما لا يقبل شكا أن «النحاس» (باشا) مصمم على حقه، وأن المؤثرين عليه وأولهم قرينته «زينب هانم الوكيل» أكثر منه تصميما ـ وإذن فليس أمام «فاروق» غير أن يستدعى «النحاس» (باشا) إلى قصر عابدين، ويكلفه مهما كان طعم المرارة فى حلقه ـ بتشكيل الوزارة الجديدة.

وكان أكثر ما يثير توقعات الملك «فاروق» أن كل الإشارات والتلميحات الواصلة إلى القصر ـ تؤكد أنه فى هذه المرة سوف يلتقى (بمصطفى باشا) لم يتعرف عليه من قبل، لأنه فى التجربة الراهنة رجل جديد تماما، مستعد للخدمة بغير تحفظات، مفتوح القلب، متخفف من كل أثقال الماضى ورواسبه.

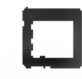
وبعدها لم يعد الأمر مجرد إشارات وتلميحات، لأن قرينة رئيس الوفد انتهزت مناسبة اجتماعية التقت فيها مع «سعدية هانم» قرينة «حسن يوسف» (باشا)، وإذ هى تطلب منها توصيل رسالة إلى قرينها (وكيل الديوان) مؤداها أن جلالة الملك لن يندم إذا أتاح «لرفعة الباشا» فرصة جديدة يثبت فيها ولاءه للعرش وإخلاصه «لمولانا»، وأن صفحة بيضاء لابد أن تُفتح بين جلالة «الملك» و«مصطفى» (باشا) دون

أن تترك مجالا «للدساسين» الذين عاشوا وحققوا مآربهم «باللعب» على الحبال بين القصر والوفد.

وفوجئت «سعدية هانم» بما سمعته من قرينة «زعيم الوفد»، لأنها على طول حياتها مع زوجها، لم تسمح لنفسها بالخروج عن دور الزوجة، وقد كانت تتمنى أن تجد «زينب هانم» أحدا غيرها لإبلاغ رسالتها، لكنه لم يكن فى وسعها «من باب الأدب والاحترام» لزينب هانم بُدًا من أن تسمع الرسالة إلى الآخر.

وعندما نقل «حسن يوسف» (باشا) إلى الملك «فاروق» ما سمعته زوجته من «زينب هانم»، أبدى «فاروق» تشككه، وكان تعليقه: «ح يقول كلام النهارده ويرجع فيه بكره!».

على أن لحظة الحقيقة جاءت أخيرا عندما التقى الملك مع «النحاس». وجاءت هذه اللحظة متفوقة على كل التوقعات والاحتمالات، متجاوزة كل الحدود سياسية وتاريخية فى العلاقات بين القصر والوفد.



عندما دخل «النحاس» (باشا) (وفق شهادة «حسن يوسف» (باشا) و«حسين سرى» (باشا) و«على رشيد» (باشا) الأمين الأول) إلى مكتب الملك ليتلقى التكليف، هَمَّ «فاروق» واقفا مبادرا بعبارة «مبروك يا باشا ثقة الناس فيك، وإن شاء الله تحقق لهم «هذه المرة» - !- ما ينتظروه». ورد «النحاس» (باشا) إنه قبل أن يتكلم فى أى شىء - فإن لديه عند «مولانا» طلب هو مصمم عليه ولن يحيد عنه».

(وقال الملك «فاروق» بعد المقابلة لحسن يوسف (باشا) أنه توجس عندما سمع مقدمة «النحاس» وقال فى سره «ابتدينا») !

وعلى أى حال فقد رد على «النحاس» بقوله: «خيرا يا باشا - تفضل). وقال «النحاس»: «إنه يريد أن يأذن له الملك بتقبيل يده الكريمة تأكيدا وتعزيزا لولاءه للعرش وللملك فاروق».

وفوجئ الملك وكان رده بسرعة «العفو يا رفعة الباشا» - لكن «النحاس» (باشا)

أصر ومد يده وأمسك يد الملك الذى حاول أن يسحبها ولم يستطع بسبب حرصه على أن لا يشتد فى المقاومة مع رئيس وزرائه «الشيخ»!

واستغرقت المقابلة ثلاثة أرباع الساعة عرض فيها «النحاس» (باشا) أفكاره عن تشكيل وزارته وعملها.

(لكن الملك «فاروق» قال بعد المقابلة «إنه لم يستوعب أى شىء مما قاله النحاس»، لأن فكره كان مشغولا بالمشهد الافتتاحى للقاء. وذكر «فاروق» ما معناه «إن فكره شرد لبعض اللحظات، وتمنى لو أن «روح» الوالد الملك «فؤاد» كانت موجودة فى المكتب لترى كيف نجح الابن فيما عجز عنه الأب طول سنوات جلوسه على العرش - فى «تأديب» زعيم الوفد «المشاكس» و«العنيد»)!



ولأيام بعد هذا المشهد الذى لا يُصدق كانت الدوائر السياسية والحزبية والدبلوماسية فى مصر مأخوذة بالصورة، كما تناقلتها الروايات والحكايات فى قصور العاصمة ومنتدياتها السياسية.

(وكان المشهد لسوء الحظ حقيقيا وليس ادعاءً من صحف دار أخبار اليوم لتشويه سمعة الوفد ورئيسه كما قيل فيما بعد)!

والسؤال الذى حير الجميع وقتها - بما فيهم كثيرين فى القصر الملكى نفسه هو «لماذا تَصَرَّف رئيس الوفد على هذا النحو؟!» - والحاصل أنه حتى هذه اللحظة لا يوجد تفسير كاف يتسع لحجم المعنى الرمزى «الهائل» لما وقع فى مكتب الملك «فاروق» ذلك اليوم.

وربما أن التفكير على مهلٍ يستطيع أن يكشف عن أسباب ظاهرة تماما، ويومئ إلى أسباب أخرى غير ظاهرة تماما، لكن المشهد - فى حد ذاته وفى وقته - كان يغطى على كل الأسباب: مرئية أو محسوسة أو حتى خفية تطال بالظنون، مهما كان ما تعتمد عليه هذه الظنون من استنتاجات.

[وفى هذه الواقعة فقد سمعت وسجلت روايات كل من: «حسين سرى» (باشا). و«نجيب الهلالى» (باشا). و«حسن يوسف» (باشا). و«كريم ثابت» (باشا). و«مكرم عبيد» (باشا) الذى استبعدت شهادته عند كتابة هذا الحديث، فقد وجدتها - رغم إعجابى بكثير من مزايا «مكرم» (باشا) - متحيزة بقسوة ومعبأة بشحنة من الكراهية العميقة والعنيفة لقرينة «النحاس» (باشا) ولفؤاد سراج الدين (باشا)، لدرجة أن «مكرم» (باشا) روى عن تفاصيل مشهد وصل إليه خَبَرَهُ. وقع بين «مصطفى» (باشا) وبين «زوزو» (كما كان يسمى زينب هانم). وهو مشهد بدا لى وقت سماعه ومازال كذلك حتى الآن - مستحيلا على التصديق!]

....

....

على أنه باستقراء الوقائع ومضاهاة الروايات يمكن تصور خلفية عامة لذلك المشهد الذى وقع فى مكتب الملك «فاروق» يوم جاءه «النحاس» (باشا) يتلقى منه تكليف تشكيل الوزارة. ثم إذا بالنحاس (باشا) (بكل ما يمثله) يبدأ المقابلة بطلب يتمسك به وهو تقبيل يد الملك (بكل ما يرمز إليه).



والصورة التى يمكن اعتمادها لخلفية هذا المشهد. (وهو ليس مجرد مشهد ضعف إنسانى عابر، بل هو نقطة فصل فى السياسة المصرية، تجمعت فيها دواعى سقوط عصر بأكمله ما بين ثورة سنة ١٩١٩ وحتى ثورة سنة ١٩٥٢). ترسم ملامح ظاهرة ومعقولة لما جرى:

○ كان الوفد كحزب سياسى يملك الأغلبية الساحقة بين جماهير الشعب المصرى. يعتمد دائما على قيادة عُليا قوية، دورها أن تحرك وتلهم.

وفى بداية صعود الوفد، فقد كان على رأس الحزب رجلان: «سعد زغلول» (باشا) و«فتح الله بركات» (باشا)»: سعد يقود وبركات ينظم.

○ وبعد رحيل «سعد» ظهرت فى الوفد قيادة أخرى: «مصطفى النحاس» (باشا)

و«مكرم عبيد» (باشا): «النحاس» هو «الزعيم الجليل»، و«مكرم» هو «المجاهد الكبير» - مرة ثانية الأول يقود والثانى ينظم.

○ وبعد خروج «مكرم عبيد» (باشا) وكان ذلك آخر وأخطر انشقاق فى الوفد - وقع على قيادة الوفد تغيير، فالأستاذ «صبرى أبو علم» الذى خلف «مكرم عبيد» على السكرتارية العامة للوفد كان محاميا من قلب الريف، وكان قديرا فى مهنته - لكن مشكلته كانت «شدة محليته» و«محدودية تجربته»، (فى حين أن «مكرم عبيد» جاء من جامعة أوكسفورد إلى قلب الشارع المصرى، ثم إنه حاز على ثقافة عريضة أخذته من حفظ القرآن كاملا إلى استيعاب أفكار الجمعية «الفابية» بعمق، إلى جانب أنه كان خطيبا «ساحرا» لا يقرأ من خطب مكتوبة، مقبولة فى صياغتها وإلقائها - وإنما كلمات تتدفق لهبا وتتدحرج جمرا).

○ يزيد على ذلك أنه فى فترة وزارة ٤ فبراير وما تلاها حتى إقالة وزارة الوفد (٨ أكتوبر ١٩٤٤) - كان الوفد فى السلطة، والإنجليز وراءه، والأحكام العُرفية مُعْلَنَة، وظلام الحرب يحجب كل شىء - وبالتالى لم يكن الحزب فى حاجة إلى عمل سياسى جماهيرى، أى أنه - فى الواقع - لم يكن فى حاجة إلى قوة تحرك أو إلهام يستثير!

○ لكن الأمور اختلفت بعد الإقالة (١٩٤٤) وهى لم تختلف فى الداخل وحده، وإنما فى «الإقليم المحيط بمصر» - وكذلك فى العالم الخارجى بعد خمس سنوات من نهاية الحرب العالمية - وهنا تبدت أزمة الوفد: فالنحاس (باشا) من ناحية كان مُرهقا بعبء سنوات طويلة من الكفاح إلى جانب أثقال المرض التى نزلت عليه - ومن ناحية أخرى فإن القوة الحقيقية تلك الفترة فى الحزب كانت قيادة ثنائية مؤجلة - لأنها كانت شراكة بين قرينة رئيس الوفد «زينب هانم الوكيل»، وبين السكرتير العام الصاعد فى الوفد «فؤاد سراج الدين» (باشا).

وإلى حد ما فإن فؤاد سراج الدين كان على نمط «صبرى أبو علم» (باشا) هو الآخر أسير «محليته» و«محدودية تجربته»، (والفارق بين الرجلين أن «فؤاد سراج الدين» واثق من نفسه بحكم الطبقة التى جاء منها، ثم إنه أكثر نشاطا بحكم شبابه، وفوق ذلك فهو رجل يسهل على الذين يعرفونه أن يحبوه لمزاياه الشخصية، وفيه

ذكاء فطرى لماح، وشهامة تجهد نفسها لإرضاء الجميع، وابتسامة حلوة غير متكلفة، حاضرة طول الوقت).

ومن الناحية الواقعية فإن هذه القيادة الثنائية فى قلب الحزب - لم تكن تستطيع أن تخرج إلى الناس كفريق عمل متكامل فيه من يقود وفيه من ينظم. والتقدير المنطقى لهذه القيادة الجديدة وقتها أنها كانت قوة تستطيع أن تؤدى دورها فى الصالونات، وفى الاجتماعات المغلقة، وتقدر على الاتصال والمناورة وتذليل العقبات وإجراء الاتصالات وعقد الصفقات - لكن تلك ليست روح الوفد، ولا هى حركته المؤثرة بين الجماهير المصرية.

○ وعندما دب النشاط وسرى الدم فى العروق بمد جسور الاتصال تمهيدا لعودة الوفد إلى السلطة فى يناير سنة ١٩٥٠ - كان أول ما تَكَشَّفْ أن القوة الحقيقية داخل الوفد ممثلة فى التحالف بين قرينة رئيس الوفد والسكرتير العام للحزب - ليست كما كان العهد بها وكما كان متصورا!

كان التحالف بين الاثنين مازال قائما - لكنه لم يعد على تماسكه السابق، بمعنى أن ضرورات الواقع ظلت تضمه وتحافظ عليه، ولكن الطبائع الإنسانية على طول السنين واختلاف المقادير ومؤثرات المناخ - مضت تثير شكوكا بين الاثنين فيها المبرر وفيها المتوهم.

والمحصلة أنه حين تمت صفقة عودة الوفد إلى السلطة، وجرت الانتخابات، وفاز الوفد - كانت قرينة «النحاس» (باشا) فيما تقول به كل الشهادات الموثوق بها - «ترفض بشكل قاطع أن يجور أحد مهما كان على حق «رفعة الباشا» ومقامه».

كان إصرارها كما بدا لكل العارفين والمتابعين بمجرى الحوادث والمشاعر أيامها:

- أن أى كلام حول رئيس آخر غير «مصطفى» (باشا) مستحيل.

- أن «رفعة الباشا» لا يجب أن يترك اتصالاته وعلاقاته مع الملك لأى شخص آخر مهما كانت ثقته فيه.

- أن سنوات البُعْد عن السلطة (من ١٩٤٤ - ١٩٥٠) أضرت «بكل الناس»، ولابد أن يكون تفاهم «الباشا» هذه المرة مع «الملك» نهائيا وبدون رجعة، لأن الظروف

وضعت سلطة تكليف رؤساء الوزارات وحل البرلمانات فى يد «فاروق» وحده، فلا إنجليز الآن فى القاهرة يفرضون بالدبابات، ولا «شارع سياسى» يتصدى لمعارضة إرادة الملك وهى معززة بسلطة أجهزة الدولة، وأما «بعد ذلك فإنه كفانا كلاما يضر ولا ينفع !».

○ وكانت «زينب هانم» قد سمعت بالتفصيل عن رغبة ملكية فى أن يحل وفدى آخر - «فؤاد سراج الدين» - بالذات محل «رفعة الباشا»، وقد علمت أن «فؤاد» رفض العرض فور سماعه، لكن شكوكها لم تهدأ وخشيتها أنه فى «ظرف محتمل» - فإن «فؤاد» قد يقبل غدًا ما اعتذر عنه اليوم، خصوصا وهو راغب فيه «داخل قلبه».

وبالتأكيد فإنه مما يمكن تصوره أن هواجس «زينب هانم» كانت «عميقة وقوية» إلى حد يسمح لكلامها أن يؤثر على زوجها صراحة أو إيحاءً، والشاهد أن المنطق الذى تَبَنَّتْهُ «زينب» يمكن تَبَيُّنَهُ من خلال حوار على مائدة بيتها، حضره «نجيب الهلالى» (باشا) بعد مشهد التكليف وأثناء مشاورات تأليف الوزارة وتوزيع اختصاصها، فقد قالت قرينة رئيس الوفد للجميع ما مؤداه: «إن الباشا كان عليه أن يذهب مع الملك إلى أقصى حد «يطمئنه» و«يريح باله»، الرجل (تقصد الملك) يشعر بجرح فى كرامته بسبب إهانة ٤ فبراير ١٩٤٢، ولذلك فلابد من «حركة» غير عادية حتى يشعر الملك بصفاء نية «الباشا» ويطمئن ويستريح، الكلام وحده لم يكن كافيا وإنما لابد من «فِعْلٍ» !

وأكدت قرينة «النحاس» (باشا) تحليلها بقولها ما معناه «إن قوة الوفد الحقيقية حين يكون فى الحكم وليس حين يكون معزولا فى «البيت» بلا حول ولا طول، وهو فى الحكم يستطيع أن يخدم الناس، وهو فى بيته لا يستطيع أن يخدم حتى نفسه».

٥ - حروب أهلية داخل الوفد:

لم تكن «زينب هانم الوكيل» وحدها المتشككة، وإنما كان هناك آخرون غيرها ساورتهم شكوك فى أن «فؤاد سراج الدين» (باشا) - وقد كان هو ممثل الوفد المتحدث باسمه فى صفقة عودة الحزب إلى الحكم سواء مع السفارة البريطانية ممثلة بالوزير المفوض «تشابمان أندروز» أو مع القصر الملكى (ممثلا بالمستشار

الصحفى للملك «كريم ثابت» (باشا) (وبرعاية «أحمد عبود» باشا فى الحالتين)- سوف يكون هو المُمسك بكل المفاتيح يتصرف فى الأبواب كما يشاء، بمعنى أنه يقدر أن يتأخر مرة عن رئاسة الوزارة (رغم تحريض ملكى) ويقدم «النحاس» (باشا) على نفسه، أو يتقدم مرة ثانية (بدافع طموحه الإنسانى) ويُرضى ضميره ويشترى سكوت آخرين بأن يرفع «النحاس» (باشا) إلى أعلى تاركا له لقب زعيم الأمة مدى الحياة ببيعة شعبية وربما رئاسة مجلس الشيوخ باعتباره نبع الحكمة (وكان ذلك تقدير «حافظ عفيفى» (باشا) رئيس الديوان الملكى فيما بعد).

ومعنى ذلك أن الشكوك كانت تساور الجميع فى بيت زعيم الوفد - وفى الحزب الذى يقوده.

وفى المحصلة النهائية فقد كانت «زينب هانم» فى البيت تشك بغريزة سيدة بلغت سن النضج وقاربت الأربعين من عمرها - ثم إنه فى الحزب كانت شكوك لدى القُدامى من رجال الوفد توسوس لهم أن «فؤاد سراج الدين» يسعى للسيطرة على الحزب ويتطلع أكيدا إلى رئاسة الوزارة.

وعلى أى حال فقد كانت عملية تشكيل الوزارة واختيار أعضائها هى المناسبة التى عبرت فيها كافة الشكوك عن نفسها، والظاهر أن «مصطفى النحاس» (باشا) نفسه كان لحظتها فى «نوبة يقظة» عادت فيها إليه ملكات السياسى «الواعى» الذى كانه ذات يوم، وقد لاحظ كثيرون - حتى فى القصر الملكى - أن «النحاس» (باشا) يمسك الزمام فى عملية تشكيل الوزارة، ويُصغى إلى كثيرين ويبحث وجهات نظر متعددة، ويبذل جهدا كى يقرر ويختار، وبعض الاختيارات محصلة لحسابات معقدة لا يبوح بها لأحد.

- وقد اختار «فؤاد سراج الدين» (باشا) لوزارة الداخلية - وهو منطقى.

- لكنه اختار معه «محمد صلاح الدين» (باشا) لوزارة الخارجية - وهو يعلم بما بين الاثنين من تنافر فى الشخصية وفى الرؤى.

- وفى شأن وزارة الحربية - وهى وزارة يعرف «النحاس» (باشا) أنها تهم القصر - فإن رئيس الوفد لم يأت معه لهذه الوزارة هذه المرة بوزير عسكرى كما كان

يفعل عادة باختيار اللواء «حمدى سيف النصر»، وإنما اختار مهندسا مدنيا هو «مصطفى نصرت»، والإيحاء أن ذلك المهندس المدنى يستطيع التعاون دون تعقيدات (عسكرى ضد عسكرى) مع الفريق «محمد حيدر» (باشا) رجل القصر القوى الذى تعهد رئيس الوفد مقدما للملك، أنه سوف يقدم مرسوم تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة.

ـ وكانت المفاجأة الأهم فى التشكيل الوزارى أن «النحاس» (باشا) اختلى طويلا بأحمد نجيب الهلالى (باشا)، وظن بعضهم أن «رفعة الباشا» يعرض عليه مقعدا وزاريا، لكن هؤلاء اكتشفوا أن «نجيب الهلالى» اعتذر عن أى منصب، قائلا للنحاس (باشا) «إن دخوله الوزارة الآن قد يسبب مشكلة لأن الملك حتى هذه اللحظة لم يغفر له (للهلالى) ـ أنه الذى قاد حملة الرد على الكتاب الأسود (عريضة مكرم عبيد) فى مجلس النواب (١٩٤٣)، وأنه فى معرض رده هاجم رئيس الديوان الملكى «أحمد حسنين» واتهمه باستغلال نفوذه. وكانت اللهجة التى استعملها «الهلالى» فى ذلك الوقت تتجاوز «حسنين» (باشا) إلى «فوق».

وفى الظروف المستجدة كان رأى «نجيب الهلالى» أن الأسلم بقاؤه بعيدا عن المناصب الوزارية ورضى «النحاس» (باشا)، على أن «الهلالى» فى نفس اللحظة استطاع إقناع «النحاس» (باشا) بأن الوقت قد حان لتغيير الأسماء التقليدية المتكررة فى تشكيل وزارات الوفد بحيث يحس الناس، وترى أجيال جديدة أن الوفد قابل للتطور. وفى تلك الخلوة الطويلة فإن «الهلالى» (باشا) قدم لزعيم الوفد قائمة برجال وصفهم «بأنهم وجوه شابة ـ متعلمة ـ مجربة ـ تملك لو واتتها الفرصة أن تحصل على احترام الناس، بما يعيد للوفد صورته الأولى كـ: «مصنع قيادات».

وكانت القائمة تشمل أسماء لافتة للنظر، معظمهم أساتذة جامعات، ومع أن بعضهم كان دون «ماضٍ» وفدى يدعم ويؤيد. فإن «النحاس» (باشا) وافق أن يعطيهم الفرصة. وكان أبرز هؤلاء: الدكتور «حامد زكى» (وزيرا للدولة فى رئاسة الوزارة بجانب «رفعة الباشا») ـ والدكتور «زكى عبد المتعال» (وزيرا للمالية بناءً على خدمة طويلة فى البنك الأهلى) ـ والدكتور «أحمد حسين» (وزيرا للشئون الاجتماعية وكان من قبل وكيلا لهذه الوزارة).

وكانت الجائزة الكبرى التى عرضها «نجيب الهلالى» على «النحاس» (باشا) فى آخر الخلوة ترشيح الدكتور «طه حسين» وزيرا للمعارف، وقد تردد «النحاس» (باشا) لوهلة، مبديا تحسبه من أن «طه يمكن أن يشطح». لكن زعيم الوفد لم يلبث أن غير موقفه على أساس أن «طه حسين» سوف يعطى للوزارة «رونقا» يعجب «المتعلمين فى البلد».

وكان تعليق «فؤاد سراج الدين» عندما عرف بما وقع فى خلوة «النحاس» (باشا) مع «الهلالى» (باشا) قوله: «أصبح فى الوفد الآن حزب من الدكاترة». وشاع وصف «حزب الدكاترة» بعد ذلك فى القاموس الوفدى. ومع أن «فؤاد سراج الدين» أحس بذكائه أنها محاولة لتطويقه - أو على الأقل لتحجيم دوره - فى الوزارة بما يشبه انقلابا دبره «الهلالى» فإنه لم يُبْدِ تبرما، واثقا - ربما - من قدرته على كسر الطوق، ومُراهنا على أن «الدكاترة» لا يعرفون ما فيه الكفاية عن ممارسة الحكم فى مصر، وكل ما لديهم مجرد «أحلام» و«نظريات» سوف تنتهى عاجزة أمام الواقع!



ويستحق الملاحظة هنا أن «فؤاد سراج الدين» (باشا) بدأ ينتهج سياسة خاصة به لمواجهة محاولات تطويقه، فعندما وجد أن الحزب ينقسم إلى مجموعات وكتل تتصادم مع بعضها أو تلغى إحداها تأثير الأخرى - رأى أن يلتفت إلى خارج الحزب باحثا لنفسه عن «قاعدة قوة» يستطيع الاستناد عليها أو على الأقل استغلال دورها أو نفوذها. وكان اختياره منطقيا ومتسقا مع طبيعته الشخصية ومع طبيعة الأحوال فى نفس الوقت - وهكذا التفت «فؤاد سراج الدين» (باشا) إلى البوليس، وخطته أن يكسب الشعور العام فى صفوف ضباطه أولا - ثم يعزز مركزه بحركة ترقيات وتعيينات واسعة تؤكد نفاذه عميقا داخل مؤسسة الأمن، وكان المنطق وراء هذه السياسة واضحا:

- فهو نفسه وزير الداخلية المكلف بالبوليس وعن مؤسسته المسئولة عن الأمن.

- وهو يعرف أن البوليس على علاقة سيئة من أيام الإضراب مع أحزاب الأقلية إلى درجة أن ضباطه اتهموا بالانحياز للوفد وإنجاحه اكتساحا فى انتخابات سنة

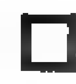
١٩٥٠ (رغم تعليمات القصر)، وإذن فهناك «ثأر قائم - ونائم». ومثل هذا النوع من العلاقات والمناورات مجال يحفظه ويتقنه أى «عمدة» مجرب فى الريف.

- يُضاف إلى ذلك أنه إزاء إحساس عام بوجود أزمة فى «الأمن» بعد كل ما جرى فى السنوات الخمسة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) ومجىء وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠) - فإن المجال مفتوح لوزير الداخلية لكى يحصل دون معارضة تُذْكَرْ على كل الاعتمادات اللازمة لـ «تحسين أحوال البوليس»، وهنا يتجلى نفوذه.

- وكذلك أنشأ «فؤاد سراج الدين» إدارة خاصة فى مكتبه من «نظاميين ومدنيين» مهمتهم القيام بحملة علاقات عامة بين مكتب الوزير وبين مؤسسة البوليس.

وقد لمحت ثلاث من السفارات الأجنبية فى القاهرة محاولة «سراج الدين» بناء نوع من الولاء الشخصى له فى البوليس وهى سفارات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. وسجلتها فى تقاريرها إلى عواصم بلادها، مشيرة إليها كظاهرة، بل إن سفير فرنسا كتب «إن وزير الداخلية وهو يعرف أن الملك هو القائد الأعلى للجيش - يريد أن يجعل نفسه «القوميسير» الأكبر للبوليس!».

ويقول السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» فى تقرير علق به على نفس الظاهرة «إنه ليس واضحا لماذا يبنى «فؤاد سراج الدين» لنفسه هذه الشعبية الشخصية وسط البوليس، فهذا نفوذ يصعب تصور أن صاحبه يستطيع استعماله لحسابه الخاص إزاء أى تحدٍ حزبى أو سياسى يواجهه، والغالب أنه منطق «ادخار» (تحويش) أدوات السلطة، بصرف النظر عما يمكن أن تستعمل فيه هذه الأدوات، وربما أنه تعبير عن «قلق» ذاتى لا يفصح عن نفسه!».



وخلال الأسابيع والشهور التالية لتشكيل الوزارة الوفدية الجديدة، فإن نفس تقارير السفارات البريطانية والأمريكية والفرنسية راحت تحفل بملاحظات ترسم صورة بدت متناقضة كلها مع الدافع الرئيسى الذى استوجب التقارب بين القصر والوفد - وهو بالتحديد مواجهة حالة نذير يوشك أن يتحقق نتيجة سوء الأحوال فى

البلاد بعد سنوات طويلة من التخبط والفوضى، مع اتفاق بين الجميع على أن مصدر الخطر - هو التقاء جيش مجروح عائد من فلسطين، بشعب موجوع تكاثرت عليه الهموم الاقتصادية والاجتماعية - إلى جانب حالة توتر أمنى، خصوصا بعد سنوات دوت خلالها انفجارات القنابل فى الشوارع، ولعلع رصاص أودى بحياة رجال بارزين وساسة لهم شأن، واغتيال زعماء وراءهم جماهير. والشاهد أنه تبدى لكل المراقبين - وأولهم سفارات القوى الكبرى - أن الذين تمنوا أن يروا تعاونا بين القوتين الأكبر فى الداخل: القصر والوفد - لإيقاف حالة من التردى العامة أصابت الشأن المصرى وأضرت به - ما لبثوا أن اكتشفوا أن المحصلة النهائية لكل ما تمنوه وسعوا له أصبح اتفاقا بين الوفد والقصر يقسم السلطة بينهما، وفى الجوهر فإنه لم يكن اقتساما للسلطة وإنما كان توافقا على أن لا يتعرض أحد الطرفين للآخر، وبدا لكل المراقبين على الأرض أن كلا من الطرفين انشغل بأحواله وتلهى بها!

وفى واحد من آخر التقارير التى كتبها السير «رونالد كامبل» قبل أن يترك السفارة البريطانية فى القاهرة إلى وزير الخارجية (أرنست بيفن - الزعيم العمالى المرموق)، قال السير «رونالد كامبل» (رقم ٥٠/٣٣/١١٠١):

ملاحظاتى على الموقف:

١ - قابلت «حسين سرى» (باشا) رئيس الديوان الملكى المُعَيَّن أمس ٢٥ فبراير، وكان حديثه متشائما عن قدرة الحكومة الوفدية الجديدة على إنجاز شىء.

٢ - صحة «النحاس» (باشا) ساءت جدا، وإرهاقه أصبح باديا للعيان بعد ومضة نشاط ظهرت منه أثناء مشاورات تشكيل الوزارة.

٣ - فى الوزارة الجديدة ثلاثة كتل متصارعة على النفوذ، الأولى: مجموعة تلتف حول «فؤاد سراج الدين» وأظهر من فيها «إبراهيم فرج» (وزير الشئون البلدية والقروية). والثانية: مجموعة محسوبة على «نجيب الهلالى» (باشا) وفيها الدكتور «طه حسين» والدكتور «زكى عبد المتعال» والدكتور «حامد زكى» والدكتور «أحمد حسين». والثالثة: مجموعة من الوفديين القُدامى يعتبرون أنفسهم على صلة برئيس الوفد له وحده ولاؤهم - ويُلاحظ أن وزير الخارجية

«محمد صلاح الدين» يقف «مجموعة» وحده ويفضل أن يمارس الشئون الخارجية بمفرده بتفويض من «النحاس» (باشا) مباشرة.

٤ ـ يبدو واضحا أن «فؤاد سراج الدين» مازال الرجل الأقوى فى الحزب، وهو يتصرف باعتباره خليفة «النحاس» (باشا)، لكنه فى هذه الأيام يمشى متواريا بطيء الخطى حتى ينفى الأقاويل التى تتهمه بأنه متعجل لإقصاء «النحاس» (باشا) عن رئاسة الوزارة لكى يجلس مكانه.

٥ ـ والملحوظ أن «فؤاد سراج الدين» (باشا) يصرف جهدا كبيرا فى تنمية علاقاته مع القصر الملكى عن طريق «كريم ثابت» الذى يأمل فى مساعدته بسخاء أكثر حين يصل لرئاسة الوزارة.

٦ ـ هناك شعور بأن مجموعة الوزراء المحسوبين على «نجيب الهلالى» (باشا) ينتظرون فشل التركيبة الحالية للوزارة، ويلعبون مع «نجيب الهلالى» لعبة صبر وانتظار حتى يكون هو خلف «النحاس» (باشا) المفضل حين تجيء اللحظة المناسبة. ومع أن مجموعة «الهلالى» متماسكة ـ إلا أن خلافا بدأ يظهر بين الدكتور «زكى عبد المتعال» وزير المالية والدكتور «طه حسين» وزير المعارف الذى يُلِحْ فى طلب اعتمادات أكثر لمشروعات تعليمية أثيرة عليه.

٧ ـ ومن المحسوس به أن الملك «فاروق» غير راض عن مجموعة «الهلالى» لأن خطابهم مازال موجها إلى عناصر الوفد التقليدية المعادية للقصر فى صفوف الوفد، وقد لفت النظر أن الدكتور «حامد زكى» رفض عامدا أن يُقَبِّل يد الملك كما فعل غيره. وقد علمت أن الملك قال للدكتور «طه حسين» مباشرة «قيل لى أنك شيوعى يا باشا»، وارتبك الدكتور «طه حسين» من المفاجأة.

٨ ـ الصراعات بين المجموعات المختلفة فى الوزارة ظهرت على السطح، فقد تناقضت تصريحات الوزراء مع بعضها وخرجت جريدة يملكها شقيق لفؤاد سراج الدين تهاجم الدكتور «حامد زكى». وذهب الدكتور «محمد صلاح الدين» إلى «النحاس» (باشا) يطلب تدخله لتحديد اختصاصات كل وزير، لأنه يخشى أن بعض الوزراء تستهويهم القضية الوطنية فيصدرون بشأنها تصريحات لا ضرورة لها، بينما هو ـ بوصفه وزيرا للخارجية ـ يستعد لفتح باب المفاوضات معنا (مع الإنجليز).

٩ ـ وقد تأكد لى فعلا أن هناك تضاربا فى التصريحات بين الدكتور «حامد زكى» و«محمد صلاح الدين» و«فؤاد سراج الدين»، وخشيتى أن الوزارة الجديدة قد تعجز عن توفير الخبز للناس ثم يعوضون ذلك بتوفير الشعارات الحماسية.

١٠ ـ سألت «عبود» (باشا) عن الأوضاع، وأكد لى أن «فؤاد سراج الدين» مازال «الرجل الكبير» فى الوفد، وهو على وجه التأكيد خليفة «النحاس» على رئاسة الوزارة، وأبدى «عبود» تخوفه من تيار بين قُدامى الوفديين والجُدد ـ يحذر من التكالب على إرضاء القصر وكسب رضا الملك بأى ثمن!

وأبدى لى «عبود» أنه مع أن «النحاس» (باشا) يركب «حصان الدكاترة» إلا أن هؤلاء الدكاترة لن يحصلوا على الاعتمادات اللازمة لتحقيق مشروعاتهم وسوف ينكشف أمرهم أمام الجميع.

وعبر لى «عبود» (باشا) كذلك عن نقد صريح لفؤاد سراج الدين بسبب عدم قدرته على التعامل مع «مجموعة الدكاترة»، رغم أن فى استطاعته «مداراتهم حتى ينكشف أمرهم وتضيع هيبتهم، وعلى أى حال فهو يأمل أن يستطيع «فؤاد» بسرعة أن يتدارك ما فاته».



ومضت أسابيع وذهب سفير بريطانى هو السير «رونالد كامبل» وجاء سفير بريطانى آخر هو «رالف ستيفنسون»، الذى وقع الاختيار عليه ليمثل بريطانيا فى القاهرة، تحسبا لمرحلة خطيرة قادمة فيها احتمالات تفاوض بين مصر وبريطانيا!. وكتب السفير الجديد السير «رالف ستيفنسون» تقريره الافتتاحى (رقم ٥/١٠٠/ ١٠١١/١):

١ ـ «لقد مضت شهور قليلة على عودة الوفد للسلطة ويبدو للعيان الآن أن الحكومة الجديدة خيبت مبكرا توقعات الرأى العام إزاءها، بما فيهم أنصار الوفد وأصدقاؤه. ومن الواضح أنها فشلت فى استيعاب دروس الماضى ولم تستطع الارتفاع إلى مستوى التوقعات المنتظرة منها.

وما يدعو أى مراقب إلى مثل ذلك الاستنتاج أن الحكومة الجديدة لم تستطع بعد أسابيع من تشكيلها أن تخلق فريق عمل ينسجم مع بعضه، يتحرك متعاونا لتحقيق برنامج مُتفق عليه.

٢ - ويجمع أكثر المهتمين بالشأن المصرى استقلالا وموضوعية، أنه قد تأكد الآن أن هدف الوفد الوحيد من الصفقة مع القصر كان الوصول إلى السلطة، والاحتفاظ بها، ولابد أن أقول أننى لا أجد تفسيرا آخر يقنعنى بما رأيته من هذا الخضوع الذى لا لزوم له من جانب «النحاس» (باشا) أمام الملك «فاروق». ومع أن «النحاس» (باشا) يرصع قصائد مديحه فى الملك بإشارات إلى الدستور - الذى كان الوفد دائما يستند عليه فى مقاومة تجاوزات العرش - فإن الإيحاء العام للمديح الزائد ثقيل على الأعصاب، ولو أن أحد المقربين من «النحاس» (باشا) ذكر لأحد أعضاء سفارتنا أن «النحاس» لم يتغير، لكنه يريد إذا وقع الصدام بينه وبين الملك أن يكون ذلك على أرضية يختارها هو ولا تُفرض عليه.

٣ - أن التجمع الأكثر تأثيرا فى السياسة المصرية الداخلية الآن هو ذلك التحالف الثلاثى الذى يجمع «فؤاد سراج الدين» (باشا) وزير الداخلية مع «كريم ثابت» (باشا) الرجل الأقوى فى حاشية الملك الآن، مع «أحمد عبود» (باشا) وهذا هو الثلاثى الذى رتب عودة الوفد إلى السلطة، وهو الذى مازال يمسك بدفة توجيه الشأن المصرى.

٤ - ومن الواضح أن «فؤاد سراج الدين» (باشا) يحاول أن يقوى علاقاته بالقصر، والانطباع العام أنه يأمل فى رئاسة الوزارة، لكنه لا يبدو أنه سوف ينجح فى مسعاه، فهو لا يملك مؤهلات رجل دولة، وما لديه هو أساليب عمدة قرية (كتبها السير رالف ستيفنسون - كذلك - من الإنجليزية والعربية بحروف لاتينية Village Omda)، ثم إن ممارسته للسياسة فى العاصمة أقرب ما تكون إلى ممارسات السماسرة المحليين فى السياسة الأمريكية تعتمد على الإغراء أو على التهديد.

وقد أكد لى «جلاد» (باشا) (صاحب جريدة الجورنال ديجيت ومن المقربين من القصر) وشقيقه هو «فيليب جلاد» (باشا) مدير الإدارة الأفرنجية فى قصر عابدين)

- «أن الملك مستريح إلى «النحاس» (باشا)، وأن رئيس الوفد لن يترك رئاسة الوزارة لغيره طالما بقى لديه نَفَسٌ يتردد».



وحسب ما توقعت وزارة الخارجية البريطانية - وهو منطقى - فإن موضوع البدء فى مفاوضات مصرية - بريطانية كان يطرح نفسه بالضرورة على جدول أعمال الوزارة الجديدة، وكان ذلك ما استعدت له الخارجية البريطانية عندما اختارت لسفارتها فى مصر رجلا بوزن السير «رالف ستيفنسون».

وفى تقريره التالى من القاهرة كتب «رالف ستيفنسون»:

«فى أول لقاء لى مع «النحاس» (باشا) أثرت معه موضوع العلاقات بين بلدينا، وقد أشار على بأن أتحدث فى الموضوع بصفة مبدئية مع وزير الخارجية «محمد صلاح الدين»، وبالفعل بدأت سلسلة اجتماعات مع «صلاح الدين» لم يظهر لى فيها شىء جديد».

وفى تقرير آخر قال السير «ستيفنسون»:

«إن «عبود» (باشا) أسر إلى بأن «فؤاد سراج الدين» يرغب فى زيارة للعاصمة البريطانية يقدم بها نفسه إلى لندن حتى يتعرفوا عليه ويفهموه».

وعلى نحو ما فإن الاقتراح بسفر «فؤاد سراج الدين» تسرب إلى الدكتور «محمد صلاح الدين» وزير الخارجية، وكان أن ذهب الدكتور «محمد صلاح الدين» لمقابلة «النحاس» (باشا) فى غرفة نومه يشكو إليه «أن سفر وزير الداخلية فى هذه الأوقات إلى لندن قد يؤدى إلى «تشابك فى الخطوط» لا لزوم له»، وكان أن اتصل «النحاس» (باشا) فى حضور الدكتور «محمد صلاح الدين» بالسكرتير العام للوفد ووزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» يؤنبه على مشروع زيارة لندن، ويكرر أكثر من مرة «دا موش كلام يا فؤاد»، وحاول «فؤاد سراج الدين» أن يشرح للنحاس (باشا) أن اقتراح الزيارة جاء لسبب طبى وعائلى، ولكن «النحاس» (باشا) قطع الحديث قائلا «موش وقته» (وكانت تلك رواية الدكتور «محمد صلاح الدين» بنفسه لنجيب الهلالى (باشا)).

ومع أن هذه كانت حكاية غريبة، فقد لحقها ما هو أغرب منها، ذلك أن «زينب هانم الوكيل» وبسبب حقيقة وجود «مصطفى» (باشا) معظم الوقت فى البيت ملازما لغرفة نومه (وهو ما كان يعطيها فرصة كاملة لمتابعة ما يجرى فى الوزارة) ـ سمعت بما وقع من إشكال بين وزيرى الداخلية والخارجية، وكان تعليقها: «إن موضوع العلاقات مع الإنجليز هو المشكلة التى يمكن أن «يلعب فيها من يريد اللعب»، وأضافت «ما صدقنا أن رسينا على بر مع الملك والآن يريدون «تبويظ» العلاقة مع الإنجليز». (رواية زينب هانم الوكيل لناهد هانم سرى قرينة حسين سرى باشا).

وتلا ذلك أنه بعد أسبوعين ظهرت فى الوثائق البريطانية إشارة من الخارجية فى لندن إلى سفارتها فى القاهرة تسألها: «من هو توفيق مفرج؟».

ثم تمضى الإشارة فتقول «إن ذلك الرجل ظهر فى لندن يطلب مقابلة مع وزير الخارجية أو مع مسئول كبير فى الوزارة لا يقل عن مستوى الوكيل الدائم، وهو يقدم نفسه باعتباره مبعوثا من «النحاس» (باشا)، وأنه جاء لمهمة سرية دقيقة».

وراحت السفارة البريطانية تتحرى، واتضح أن «توفيق مفرج» رجل أعمال من أصل لبنانى، تربطه علاقات عمل وثيقة مع السيد «أحمد الوكيل» شقيق قرينة «النحاس» (باشا)، كما أن زوجته (السيدة لمياء مفرج) صديقة مقربة من «زينب هانم»، ويظهر أن قرينة رئيس الوفد رأت «إنه إذا كان من الضرورى لأحد أن يتكلم أو يسمع من لندن فالأفضل أن يكون ذلك من بيت «النحاس» (باشا) مباشرة».

وكتبت السفارة البريطانية فى القاهرة إلى لندن تنصح بعدم استقبال «توفيق مفرج» فى وزارة الخارجية من ناحية المبدأ، وكتب السير «رالف ستيفنسون» يقول «إنه لا يصح لحكومة صاحب الجلالة أن تدخل طرفا فى هذا النوع من المناورات»!

٦ـ كل شىء مُباح فى القاهرة:

فى واحد من أهم تقاريره إلى وزارة الخارجية البريطانية (١٥ يونيو سنة ١٩٥٠) كتب السفير فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون» عبارة لخص فيها أحوال

الملك «فاروق» بعبارة بليغة فى إيجازها وصادقة فى إلمامها - قائلا «إن الملك داخل «فاروق» ينهزم بسرعة أمام الرجل».

والظاهر أن الملك كان قد اطمأن إلى صُلحه مع الوفد، وإلى أنه - حسب تعبيره - (لكريم ثابت) «كسر عين النحاس» حين أعطاه يده يقبلها، ونسى - أو تناسى - السبب الرئيسى الذى حدا به إلى فتح طريق عودة الوفد للسلطة، معتبرا أنه ألقى بالمسئولية على غيره - وإذن فإن من حقه أن يتفرغ بالكامل لما يحب ويهوى!

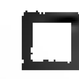
○ وكانت أولى قائمة شواغل الملك «أن مصاريفه تزيد» - بينما كثيرين من أغنياء الحرب الجدد الذين عملوا فى المقاولات والتوريدات للمجهود العسكرى، وتجارة السوق السوداء والتهريب - راكموا ثروات خرافية. وقد عرف بأمر بعض هؤلاء عندما تقدموا للقصر يسألون إذا كان فى استطاعتهم أن يحصلوا على ألقاب البكوية والباشوية، حتى يجمعوا «الشرف» إلى جانب الثراء (يغطى ويستر!) - وكان هؤلاء الأغنياء الجُدد على استعداد لأن يدفعوا الثمن وفق أى توجيه ملكى.

○ وتوافق ذلك مع جهد حثيث للخاصة الملكية نشط إلى ضم مساحات هائلة من أراضى الأوقاف الأهلية إلى الأوقاف الملكية، وفى صيف سنة ١٩٥٠، وطبقا لتقارير السفارة البريطانية - مدت «الخاصة الملكية» يدها إلى ثلاثة وستين ألف فدان موزعة بين الدلتا والصعيد.

○ ثم جرت إضافة أخرى إلى أعمال الملك حين ظهر إلى جواره «مستشار مالى» هو «إلياس أندراوس» الذى ما لبث أن منح رتبة الباشوية، واختصاصه الحقيقى توفير أكبر قدر من السيولة النقدية للملك حتى بالمضاربة فى بورصة القطن لحساب «الخاصة الملكية». ومن المفارقات أنه فى نفس الوقت الذى راح فيه «أندراوس» (باشا) يُضارب فى بورصة القطن لحساب الخاصة الملكية - كان هناك سمسار آخر فى بورصة القطن هو «روبير خورى» يُضارِب لحساب «فؤاد سراج الدين» (باشا) (بوصفه مالكا كبيرا لأراض تنتج قطنا)، وكذلك كان «خورى» يُضارب لحساب الأستاذ «محمود أبو الفتح» وهو صاحب جريدة المصرى، (وكان كبار تجار القطن أندرياس سرباكيس - ومحمد أحمد فرغلى (باشا) - وعلى أمين يحيى (باشا) يساعدون هنا مرة وهناك مرة أخرى!).

○ ثم دخل الملك بنفسه إلى أعمال من نوع لا يخطر على البال، فقد كان من الأصل هاويا للاقتناء، وكانت لديه مجموعة نادرة من طوابع البريد، وأشار عليه بعض الإيطاليين فى القصر (وبينهم أنطونيو بوللى (بك) مدير الشئون الخاصة) بأن هواة المقتنيات النادرة فى العالم أكثر الناس استعدادا «للدفع». وهنا تعرض الملك لما لم يكن ينبغى أن يتعرض له، وفيه أن تاجر طوابع بريد نادرة (يهودى من تشيكوسلوفاكيا هاجر إلى لندن «جوزيف سميبفسكى» ورفع على (الملك فاروق) قضية باسمه ولقبه الملكى، وأبلغ البوليس فى لندن أن «فاروق» سرق منه طابعا نادرا قيمته خمسة آلاف جنيه إسترلينى، وادعى أنه أرسل الطابع إلى الملك داخل رسالة خاصة، لكن سكرتير الملك أبلغه أنه عندما فتح «جلالته» المظروف بنفسه اهتماما بالطابع وتشوقا إلى إلقاء نظرة عليه، اكتشف أن المظروف كان خاليا. ومع أن التحقيق أثبت سوء نية المرسل فى تقدير ثمن الطابع عندما استشير بعض الخبراء بواسطة السفارة المصرية فى لندن - إلا أن الملك كان قد وضع سمعته فى ساحة المحاكم الجنائية.

○ وكان الأشد سوءًا أن الملك تصور أنه يقدر - بنفسه ! - على زيادة ثروته بالقمار، وقد وجد كثيرين أمامه يخسرون عمدا ليحتفظوا بصحبته، ومع ذلك فإن البعض آثر الانسحاب عن مائدة الملك (فى نادى السيارات المصرى وغيره من أندية اللعب فى تلك الأيام) بعد أن تجاوزت خسائرهم ما كانوا مستعدين لدفعه مقابل صحبة الملك.



كان الشاغل الثانى لفاروق هو أحوال أمه الملكة «نازلى» التى ذهبت إلى الولايات المتحدة ولم تعد. وكان أكثر ما ضايق الملك، هو نوع الحياة الذى اختارته الملكة الأم لنفسها، فقد اختارت أن تسكن فى لوس أنجلوس وعلى مقربة من هوليود (عاصمة السينما)، وتعرفت على كثيرين من نجومها، وأصبحوا زوارا لبيتها يحضرون حفلاتها إذا وجهت لأحد منهم أو منهن دعوة، لأن الكل يريد أن يكون فى «أجواء صاحبة الجلالة».

[واختارت الملكة لإقامتها فى البداية بيتا فى شارع قريب من هوليود اسمه «تاور رود»، وقد زرتها فى هذا البيت، ولابد أن أقول أننى حين عبرت الحديقة مارا بحافة حمام السباحة مع «رياض غالى» (الذى كان فى الأصل سكرتيرا لها منتدبا لخدمتها من قنصلية مصر فى سان فرانسسكو) - كان رجاؤه وقد وصلنا إلى باب البيت - أن أنتظر فى الصالون قليلا لأن «جلالتها تؤدى صلاة الظهر حاضرا!.]

....

....

كان الملك يعرف أن والدته صادقت رجل بترول أمريكى اسمه «ريتشارد باولى»، وأن «باولى» أقنعها أن تبيع مجوهراتها وتستثمر أموالها فى حقل بترول كبير فى منطقة «جيتسبرج»، وبالفعل باعت الملكة مجوهرات بما قيمته «ثلاثة ملايين دولار» (وبقيمة النقود وقتها فإن ذلك كان مبلغا مهولا) - ثم إن «باولى» دفع للملكة مبالغ مما قال لها أنه أرباح «الحقل»، ثم «نفد الحقل» قبل الأوان، وكذلك زادت طلبات «نازلى» من مصر وراحت تتهم «الخاصة الملكية» بأنها تسرق إيراد أرضها وتستولى على دخلها من غير الأرض، ولا تبعث لها بشىء مما يتوافر لها من إيرادها، ثم راحت تتهم ابنها مباشرة بأنه يحاول «أكل حقها»، وهددته برفع قضايا مطالبة بمستحقاتها.

وزاد الطين بلة أن اثنتين من بناتها كانتا معها فى أمريكا - وهن الأميرتين «فائقة» و«فتحية» - وقعت كل منهما فى غرام لم يكن «فاروق» راضيا عنه: الأميرة «فائقة» مع دبلوماسى مصرى هو «فؤاد صادق» وقد تقدم بالفعل يطلب يدها من الملكة «نازلى»، والأميرة «فتحية» مع موظف السلك القنصلى «رياض غالى» الذى اعتنق الإسلام وتقدم لخطبتها هو الآخر من الملكة «نازلى».

وكان الملك «فاروق» قد تلقى تقارير من بعض أصدقائه فى الولايات المتحدة أن

«رياض غالى» كان على علاقة مع الملكة «نازلى» نفسها، وأن تلك العلاقة هى التى مهدت له الاختلاط بـ «فتحية»!

وفقد الملك أعصابه وتقدم إلى مجلس البلاط يطلب الحجر على أمه ويدعو شقيقاته إلى المثول أمام المجلس، وأطاعت الأميرة «فائقة» وجاءت إلى مصر مع «فؤاد صادق» تضع نفسها ـ ومعها زوجها ـ تحت أمر الملك ومجلس البلاط.

....

....

[وقائع ووثائق قضية الحَجْرْ فى جزء مستقل من هذا الحديث.]

٧ ـ حكايات زواج ملكى!

كان الشاغل الثالث للملك هو تحقيق أمنية عمره بأن يكون له من صلبه وليا للعهد، وكان ضمن أسباب طلاقه من زوجته الأولى ـ فريدة ـ أنها إلى جانب كل ما أخذه عليها، أنجبت له بنات ولم تلد له ولدا ذكرا يرث العرش بعده (وكان يقول «أنه كلما رأى ولى عهده الرسمى الأمير «محمد على» وهو فى السبعين من عمره: يُصاب بالغم»).

وكانت للملك «فاروق» مواصفات «معينة» للزوجة الثانية حددها (طبقا لرواية السيدة ناهد رشاد):

ـ فهو يريد «بنتا خام» «يربيها» بـ «معرفته».

ـ وهو لا يريدها «نكدية» تتدخل فى حياته الخاصة حين لا يعجبها شىء!

ـ وهو يريدها من أسرة «ولاّدة» للذكور حتى لا تتكرر «حكاية البنات».

ـ وهو يريدها جميلة فقط ـ وليست شديدة الجمال، ومن أسرة معقولة وليست بالضرورة من أسرة أرستقراطية، وهادئة الطبع تعرف كيف «تسمع الكلام»، و«ست بيت» تعرف كيف «تحاسب على المصاريف» ولا تطلب كل يوم «مائة فستان» كما تفعل بعض أميرات أسرته!

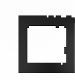
وكانت مواصفات الملك شائعة فى أوساط حاشيته، وعندما تصور جواهرجى

الملك ـ «أحمد نجيب» (باشا) أنه عثر على فتاة تتوافر فيها هذه المواصفات ـ اتصل بمكتب الخدمة الخاصة للملك للإبلاغ بأنه «وجد طلب مولانا». وكانت المشكلة أن الفتاة التى اكتشفها «أحمد نجيب» مخطوبة، وقد ذهبت إلى محله (فى شارع ثروت وسط القاهرة) ـ تختار «شبكة زواجها» مع شاب من خيرة شباب مصر، كان يعمل وقتها فى مجلس الدولة، والمدهش أن الملك طلب من الجواهرجى الملكى أن يعمل على استدراج الفتاة وأمها إلى دُكانِه مرة أخرى، بحجة أنه يريد أن يعرض عليها «غدا» شيئا أفضل يلقى الإعجاب أكثر من خاتم وقع اختيارها عليه. وعندما جاءت الفتاة وأمها وخطيبها(!) كان الملك واقفا من وراء ستارة يريد أن «يُعاين بنفسه»، وقد وافقه ما رأى، وكان تعليقه لأحمد نجيب (وفق رواية السيدة «ناهد رشاد»): «إن البنت تنفع».

وكانت المسألة المعلقة هى كيف يكون إبلاغ أسرة «ناريمان صادق» أن الملك اختار ابنتهم زوجة له، وكيف يتم فسخ خطبتها من خطيبها الأصلى مع الشرط عليه بأن «لا يتكلم». وتقرر ترك هذه المهام لأحمد نجيب، وتفرغ الملك «لتصليح أحوال البنت» حتى تكون لائقة ـ ثم للبحث فى «كيفية إعلان النبأ للناس؟»!

وبالنسبة لبند «التصليح»، فقد جرى تكليف «عبد العزيز بدر» (باشا) ـ وكان من قبل واحدا من أمناء القصر ثم أصبح سفيرا لمصر فى روما ـ أن يستضيف «البنت» عنده، وأن تشرف زوجته على «توضيب» ناريمان من كل النواحى: اللبس والمشى وطريقة الأكل وقواعد البروتوكول، وإذا أمكن شيئا من اللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو حتى الإيطالية «كخيار ثالث» إذا كان ذلك أسهل لها بحكم أنها سوف تبقى فى روما مدة لا تقل عن ستة شهور!

وأما بالنسبة لبند الإعلان عن الخطوبة، فقد عهد الملك إلى «النحاس» (باشا) بأن «يشتغل» فى هذه المسألة، كما اشتغل سابقا بمسألة الملكة «نازلى» (وكان زعيم الوفد قد اتصل بالملكة الأم قبل وأثناء قضية الحجر أكثر من عشر مرات ولم ينجح فى اتصالاته)، والآن كان «فاروق» ينتظر من «النحاس» (باشا) أن ينجح هذه المرة، وأن يتولى هو «إذاعة النبأ السعيد» على الشعب المصرى.



وأقام «مصطفى النحاس» (باشا) رئيس الوزراء حفلا باذخا فى قصر الزعفران، ألقى فيه خطابا عن الزواج الملكى السعيد استغرق سبعة وخمسين دقيقة، تزاحمت فيها العواطف تجاه «الملك الإنسان» و«قدراته السامية» و«حكمته العالية»، وفى الفقرة الثانية من الخطاب جاءت البُشرى تشكر الله أن السعادة فى الطريق إلى هذا الملك الحريص على رفاهية شعبه، والآن فإن واجب الشعب كله توفير أسباب السعادة «للسُدة العالية» و«المقام الكريم».

وفى هذا التوقيت بالضبط يكتب السفير البريطانى فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون». خطابا خاص إلى «هربرت موريسون» وزير الخارجية العمالى الذى جاء إلى الوزارة خلفا «لأرنست بيفن» الذى اعتلت صحته. وفيه يقول «رالف ستيفنسون«:

«أنني في غاية الدهشة من مسلك «النحاس» (باشا) إزاء الملك، فهو مسلك يختلف تماما عن كل المعهود من «زعيم الوفد» عندما كان في السلطة مرات من قبل. والحقيقة أن سلوكه يمكن وصفه «بالمهانة»، وأكثر من ذلك فهو سلوك يتناقض تماما مع الحقائق. فالملك لا يملك أى خيار لرئاسة الوزارة غير «النحاس» (باشا) الذى هو صاحب الأغلبية فى البرلمان وكذلك فى الشارع. لكن هذا الرجل الذى يُفترض أن يكون قويا بما لديه، يضع نفسه موضع الخضوع ويقبل الإهانة. ولا أعرف كيف يستطيع رجل مثل «النحاس» أن يشعر بالرضا عن نفسه وهو يسمح لفاروق أن يقول له وجها لوجه وفى مناسبة أحاط به فيها جمع من وزرائه «يا باشا: هل تعرف أن أغلبية وزرائك لصوص The Majority of your cabinet Ministers are Thieves كما ورد بالحرف فى خطاب السفير البريطانى لوزير خارجيته).

ويُلاحظ القائم بالأعمال الأمريكى فى نفس الفترة «أن رئيس الوزراء قد تحول إلى منظم لاحتفالات الزواج الملكى، وأنه يقوم بدور «مقدم الحفلة»، مع أن مناسبة الاحتفال فيها ما يستوجب التوقى والحذر، لأن مشروع الزواج كان «مشوبا» من اللحظة الأولى».

والواقع أن رجال القصر وفى مقدمتهم «حسن يوسف» (باشا) كانوا فى دهشة من المدى الذى ذهب إليه «النحاس» (باشا) فى إظهار سعادته بالزواج الملكى، على أن

«حسين سرى» (باشا) ـ حسب قوله ـ لم يندهش لأنه يعرف حجم الضغوط الهائلة الواقعة على رئيس الوزراء حتى «يماشى ويجارى»!



وعندما بدأ الاستعداد لعقد القران، أوضح القصر لكل من يهمه الأمر أن الملك لا يريد أن يتلقى هدايا رمزية ـ وإنما هدايا حقيقية، ولا يريد من أحد أن يعبر عن تهنئته بالورود ـ لأن حدائق القصور مليئة بها على الآخر. ووصل ذلك الإخطار حتى إلى سفارات الدول الأجنبية، مع أن التقاليد جرت على أن هدايا الزواج للملوك تقتصر على أول مرة، فإذا تكرر الزواج أو تعددت زيجات رئيس دولة مسلم، فإن هدايا الدول الأجنبية لا تتكرر، لأن المقصود بها يكون قد عَبَّر عن نفسه فى المرة الأولى وذلك كافٍ. لكن السفارات الأجنبية هذه المرة لم يكن أمامها خيار وإلا بدا امتناع بلادها عن تقديم الهدايا لملك مصر ـ نوعا من «الإهمال المتعمد أو الإهانة المقصودة» ـ وكان ذلك هو التعبير الذى استعملته السفارة البريطانية فى مصر عندما بلغها أن الملكة «إليزابيث» ملكة بريطانيا (وهى إليزابيث الأم التى توفيت أخيرا عن ١٠١ عاما) ـ أبدت اعتراضا على اقتراح وزارة الخارجية البريطانية بأن تقدم وزوجها الملك «جورج السادس» هدية لفاروق، وكان رأى «إليزابيث» أن «رجلا مُطَلَّقا» يتزوج مرة أخرى لا يصح أن يتلقى «تهنئة»، ولا «هدية»!

على أن سفارات الدول فى إدراكها للأهمية التاريخية لمصر بصرف النظر عن أحوال أى نظام يحكمها فى لحظة معينة من الزمن ـ بادرت إلى تقديم الهدايا:

ـ فالاتحاد السوفيتى سارع بتقديم بالطو من الفراء النفيس للملكة الجديدة.

ـ والحكومة الهندية تقدمت بغطاء للفراش مطرز بالذهب ومرصع باللؤلؤ.

ـ وإيطاليا قدمت لوحة نسيج من صنع فينيسيا يعود تاريخها إلى القرن السابع عشر.

ـ والولايات المتحدة قدمت طاقما من الزجاج النادر مماثل لما قدمته فى طهران عندما تزوج شاه إيران من «ثريا» (قبلها بشهور).

ـ وفرنسا قدمت طاقما للطعام من الفضية المحفوفة بالذهب.

ـ وأثيوبيا قدمت باسم الإمبراطور هيلا سلاسى شخصيا إناءً كبيرا مرصعا بالجواهر.

ـ وسويسرا قدمت ساعة من نوع بالغ الدقة يُظهر الوقت فى أى مكان فى العالم بلمسة على زر.

ـ وتركيا قدمت سجادة نادرة من صنع القرن السادس عشر.

وهكذا وهكذا...

ولم تكن السفارات الأجنبية وحدها هى التى بادرت بالهدايا، وإنما تسابقت وزارات الدولة المصرية ومؤسساتها وهيئاتها حتى الجيش والبوليس ـ إلى تقديم هداياها، وكذلك الجاليات الأجنبية وحتى الجمعيات الخيرية رغم الطابع الخاص لمواردها ـ كان عليها جميعا أن تقدم الهدايا للملك، حقيقية وليست رمزية.

ويكتب السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» إلى وزير الخارجية «هربرت موريسون» يقول له: «إن القاهرة لا حديث لها إلا عن وسائل الضغط القاسية ((Brutalالتى جرى اتباعها حتى تكون الهدايا التى تُقدم للملك كثيرة وغالية!



كان مزاد الهدايا فضيحة داخل مصر ـ لكن شهر العسل عندما حل موعده كان فضيحة أمام العالم، فقد طال شهر العسل عشرة أسابيع (وقع وسطها شهر رمضان)، وطوال هذه الأسابيع فإن الفرح المتحرك الذى أقامه الملك «فاروق» فى أوربا تحول حسب تقرير السفارة البريطانية فى العاصمة السويسرية إلى «سيرك متنقل».

كان «فاروق» قد تعود على رحلات صيف أوربية صاخبة من قبل، لكن مناسبة شهر العسل الجديد فاقت فى صخبها ما يمكن تصوره. وطبقا لوصف السفير البريطانى فى روما، فإن موكب الملك بدأ نزوله وعروسه ومرافقيهما من اليخت الملكى يوم ١٠ يوليو ١٩٥١ فى ميناء «تاورمينا» فى «صقلية» ثم أبحر الكل إلى «كابرى» ثم «نابولى» وتقدم الموكب بعرض الريفييرا الإيطالية والفرنسية ـ زاحفا فى

قافلة طويلة تتقدمها «دستة وأكثر من سيارات الكاديلاك الكبيرة»، تسبقها سيارة حراسة تليها سيارة الملك وعروسه، ووراءها رجال ونساء من الحاشية، وعدد من «الجميلات الإيطاليات» (Glamour Girls)، ثم وراء ذلك جمع من أفراد الخدمة الشخصية للملك والملكة الجديدة رجالا ونساءً، وأُضيف إلى هذا الجمع (حسب تقرير السفارة البريطانية فى القاهرة) عدد من أصدقاء الملك على موائد القُمار دعاهم إلى اللحاق به، وكان الموكب حيث يصل يجد فى انتظاره مجموعة من رجال أشداء من الحرس الملكى فى الغالب يرتدون ملابس مدنية، ويتعاملون مع الجمهور المندهش بما يرى، بشدة وقسوة لا يعرفها جمهور أوربى، وقد شاهد السفير البريطانى فى إيطاليا موكب الملك يمر بسرعة خطرة على الطريق الساحلى ما بين «راباللو» و«بورتوفينو» فى الريفييرا الإيطالية متوجها نحو منطقة البحيرات!

....

....

(والملاحظ أنه فى نفس الفترة تواجد «النحاس» (باشا) وقرينته فى أوربا لمدة شهر للاستشفاء ما بين «فيشى» و«ايفيان» فى فرنسا. وكان «فؤاد سراج الدين» (باشا) قد صَحَبَ الاثنين عندما وصلا إلى أوربا يطمئن عليهما، وبقى معهما أسبوعا ثم عاد إلى مصر، ليرجع إليهما مرة أخرى فيقضى أسبوعا فى رفقتهما ثم يعود معهما. وفى تلك الفترة كان هناك وفد جاهز للخدمة وتلبية الطلبات يتقدمه الأستاذ «محمود أبو الفتح» صاحب جريدة المصرى الذى بادر بإرسال ثلاث سيارات لتكون تحت الطلب، أولاهما سيارة من طراز «رولز رويس» خُصصت «لرفعة الباشا» (طبقا لرسالة بعث بها أحد رجال الحاشية الملكية «المكتب الخاص» وهو «إدمون جهلان» (بك). وكانت هذه الرسالة ضمن محفوظات الديوان الملكى، ويظهر أن الملك أرسله أو أن «جهلان» (بك) تطوع لإلقاء نظرة على ما يجرى فى محيط رئيس الوزراء!).

□

ومرة ثانية كتب السفير البريطانى فى روما إلى وزارة الخارجية فى لندن (٥١/٤/٣٢٣/١٠٣٢٣) - يقول «إن الملك «فاروق» تجنب زيارة روما بسبب خوفه من

زحامها وجوها الحار والرطب فى الصيف»، لكن السفير البريطانى فى روما وكان قد رأى موكب الملك فى «راباللو» - تحدث فيما رأى مع السفير المصرى فى العاصمة الإيطالية «عبد العزيز بدر» (باشا)، وقد روى فى تقريره «أنه شعر بأن السفير المصرى (رغم أنه كان من أمناء القصر ورغم أن زوجته كانت مؤتمنة على «تأهيل» (تصليح) «ناريمان») - بدا محرجا، وكانت عيناه تعكسان نظرة بائسة وهو يسمع أحاديث المجتمع الإيطالى بما فيه الدبلوماسيين عن مغامرات ملك بلاده دون تحرج من جانب أحد، لأن الصحف كانت مليئة بالصور والأخبار عن «السيرك الملكى المتنقل»، الذى قدرت الصحافة العالمية (وضمنها جريدة التيمس) مصاريفه كل يوم بمائة ألف جنيه إسترلينى (وهو مبلغ يساوى المليون جنيه استرلينى بسعر العملة هذه الأيام).

ويروى السفير البريطانى فى برقيته من روما (٦١ - ١٩٤١) - أن «عبد العزيز بدر» (باشا) السفير المصرى وزميله المُعْتَمَدْ لدى الدولة الإيطالية أخذه على جنب فى إحدى الحفلات وقال له: «إن زوجتى ليست عمة «ناريمان» كما كان يُشاع عندما جاءت إلينا هنا وأقامت معنا فى العام الماضى. والحقيقة أن ذلك كان غطاءً «وجدوه مناسبا» باعتبار أن زوجته من عائلة «صادق»، و«ناريمان» والدها اسمه صادق - لكنهما ليسا من نفس العائلة. وأصل المسألة أننى خدمت أمينا فى القصر وكنت موضع ثقة، ثم وجدوا أن تشابه الاسم العائلى بين زوجتى وعروس الملك - فرصة مناسبة للتغطية».

أضاف السفير المصرى:

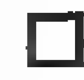
«حاولنا معها بكل وسيلة وقد تعلمت أشياء، ولم تتعلم أشياء، وكانت مشكلتها الكبرى هى اللغات، وقد بقيت هنا ستة شهور ولم تلتقط كلمة من اللغة الإيطالية»!

وتسببت الأخبار المنشورة فى الصحف عن تصرفات الملك وضمنها سهراته حتى الفجر فى نوادى القمار - فى أزمات ومشاكل بلا حدود، فقد حاولت السفارات المصرية حيث ذهب الملك أن تدافع عن سمعته، وأن تكتب الاحتجاج تلو الاحتجاج، وبدت بعض الحكومات الأوربية محرجة، وعلى سبيل المثال فإن وزير الخارجية فى لندن «هربرت موريسون» تدخل لدى اللورد «بيفربروك» (أحد بارونات الصحافة

الكبار وصاحب دار الإكسبرس)، لكى تخفف جرائده حملتها ـ وخصوصا رسومها الكاريكاتورية ـ على ملك مصر، ورفض «بيفربروك» قبول أى تدخل، ووجهة نظره «أنه طالما أن ملك مصر يتصرف «بدون حياء» ـ فإن الصحافة من حقها أن تتابعه دون عائق». وفى اليوم التالى أرسل اللورد «بيفربروك» إلى مكتب وزير الخارجية (طبقا لرسالة من مكتبه إلى السفارة فى القاهرة) مجموعة صور التُقِطَت للملك وهو يرتدى ملابس البحر ويستمع إلى عازف جيتار يقف بينه وبين «ناريمان»، وكان ذلك على الغداء فى مطعم «كانسونى دل مارى» (أغنية البحر) الذى تملكه المغنية «جراسى فيلدن» فى كابرى، وكانت الصور مثيرة من وجهة نظر صحفية، وكانت مع الصور بطاقة كتب عليها اللورد «بيفربروك» بخطه «كيف يمكن أن أحرم «الإكسبرس» من نشر مثل هذه الصور؟!».

والمدهش أن الغداء فى مطعم «جراسى فيلدن» فى كابرى تسبب فى مشكلة للصحف المصرية، فقد نشرته «الأهرام» بحُسن نية فى الطبعة الأولى، وتذكر أحدهم «أننا فى رمضان» ولا يُعْقَل أن يجلس الملك على مائدة غداء علنى فى الشهر الفضيل حتى ولو كان على سفر. وتم الاتصال فجرا بوزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» (باشا) الذى أصدر أمره بمصادرة الجريدة ـ وكانت تلك الحادثة موضع تقرير من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية فى لندن!

وربما كان الأسوأ من ذلك أن وزير خارجية إيطاليا دعا إلى اجتماع لبعض رؤساء الصحف الإيطاليين يرجوهم أن يقللوا ما ينشروه من أخبار عن ملك مصر، رعايةً للعلاقات بين البلدين. وكان بين ما قاله لهم «أن الصحافة الإيطالية لا يصح أن تعطى كل هذه المساحة لنشر الفضائح». ورد عليه رئيس تحرير الميساجيرو قائلا: «إذا كنت تصفها بالفضائح فلماذا تريدنا أن نكتم أخبارها عن قرائنا؟» ـ ورد عليه وزير خارجية إيطاليا «إن هذه كلها ليست أخبارا بل أمورا عادية، طاغية شرقى يتصرف كطاغية شرقى، أى غرابة فى ذلك يمكن أن تمثل خبرا؟!».

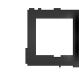


وهكذا فإنه عند منتصف سنة ١٩٥١ كانت أهم المؤسسات المصرية السياسية والدستورية فى أزمة: القصر وهو المؤسسة الممثلة لسلطة السيادة، وحزب الوفد

هو المؤسسة الممثلة لأغلبية الشعب، وفى الواقع فإن القصر الملكى كان يتهاوى يفقد مقامه وهيبته، وأن حزب الوفد كان يتصدع ويبدد احترامه لتاريخه للدستور.

وفى ثلاثية السلطة الحاكمة فى مصر وهى: الإنجليز والقصر والوفد - فإن سلطة واحدة كانت لا تزال متماسكة تحاول المحافظة على موقعها (الإمبراطورى).

وكان على الأفق السياسى المرئى طارئ جديد تحسب له الجميع مبكرا وتنادوا لتعامل مع احتمالاته عندما يقع اللقاء بين جيش مجروح وشعب موجوع - لكن المصريين فقط وليس الإنجليز) نسوا الأسباب والدواعى وهو ما يحدث للقوى لسياسية عادة وحتى للأفراد حين تأخذهم مغريات الحياة ونزواتها وتُنسيهم حقائق الحياة ومسئولياتها!



ملحق مستقل

وقائع ووثائق أحوال ملكية

كانت دعوى الحجر التى تقدم بها الملك «فاروق» ضد والدته أمام مجلس البلاط - قضية مثيرة، وقد خرجت للعلن وأفلتت من الكتمان، عندما فقد الملك كل أمل فى عودة والدته من الولايات المتحدة، رغم دعوته لها ودعوته أيضا لشقيقتيه «فائقة» و«فتحية». وقد رفضت «فتحية» الدعوة - كما فعلت الملكة «نازلى» - وصممت على الزواج من «رياض غالى»، لكن «فائقة» أعلنت أنها سوف تعود فور انتهاء شهر العسل فى جزر هاواى. وفى ذلك الوقت أوائل مايو ١٩٥٠ - سافرت والأستاذ «محمد يوسف» كبير مصورى أخبار اليوم - إلى روما. والتقدير أن نتحرى من هناك موعد عودة الأميرة «فائقة» وزوجها ونقابلهما فى روما ثم نعود معهما إلى القاهرة، وقد توافر لنا أكبر قدر من التفاصيل وأول لقطات من الصور وكذلك كان. وكانت الأميرة شديدة القلق مما ينتظرها فى القاهرة ولعلها قبلت - و«فؤاد صادق» معها - أن يتحدثا إلىّ، لأن كلاهما كان فى شوق إلى استطلاع الأجواء فى القاهرة. والذى حدث وقتها أننا قضينا ثلاثة أيام فى روما لا نكاد نفترق، وعدسة «محمد يوسف» تواصل ومضاتها، وقد تعهدت للأميرة وقبلت وعدى أن لا أنشر شيئا سمعته منها أو صورة ظهرت فيها إلا بإذنها عندما ننتقل جميعا من آخر محطة أوربية وهى روما - متوجهين إلى القاهرة - وتحت السلطة المطلقة للملك «فاروق».

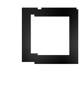
(وقد ساعدتنى الأميرة «فائقة» على فتح خط اتصال تليفونى مع والدتها (فى لوس أنجلوس)، وأجريت مع الملكة الأم عددا من الأحاديث التليفونية بوجهة نظرها، وتسببت هذه الأحاديث فى مصادرة «آخر ساعة»، وعلى أى حال فقد كانت تلك بداية تعرفى على الملكة «نازلى» صوتا فى البداية، ثم حقيقة فيما بعد).

وطوال رحلة طائرة T.W.A الأمريكية من روما إلى القاهرة، كانت الأميرة «فائقة» تزداد توترا كلما اقتربنا من مصر، وعندما ظهر الشاطئ المصرى كانت «فائقة» تبكى بحرقة وفى صمت، وحاولت أن أطمئنها، فأهديتها آية الكرسى محفورة على قطعة صغيرة من الذهب - كانت فى جيبى دائما.

وكان الأستاذ «محمد يوسف» قلقا - وكنت معه - على مجموعة الأفلام الأحد عشر التى التقطتها عدسته لفائقة و«فؤاد صادق» على خلفية مشاهد روما ومواقعها، وقد خطر له أن أفضل حماية للأفلام أن تحملها الأميرة فى حقيبة يدها، وتقديره أننا فى المطار سوف نتعرض للتفتيش، وأما هى فسوف تُعامل كأميرة، وحسابه أنها وقد عادت إلى القاهرة استجابة لأمر من مجلس البلاط، فإن الملك سوف يسامحها، وحينئذ - وبعد أن تطمئن تستطيع أن تعيد لنا الأفلام، وكان تقدير «محمد يوسف» سليما. وفاتحت الأميرة «فائقة» فى اقتراحه وقَبِلَتْ. وحدث ما سبق وتصوره «محمد يوسف»، فقد كان «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان الملكى فى انتظار الأميرة فى مطار القاهرة، وانصرف بها وحدها، تاركا «فؤاد صادق» لأحد أفراد أسرته. وأما الأستاذ «محمد يوسف» وأنا - فإن رئيس القلم المخصوص «الأميرالاى» «محمد إمام إبراهيم» (بك) أخذنا إلى غرفة جرى فيها تفتيشنا ومصادرة ما معنا من أفلام وأوراق (ولم يكن فيها ما نحرص عليه) - ولم تمض ثلاثة أيام حتى كانت الأميرة «فائقة» تتصل بى معتذرة وبرقة «إن المسألة والحمد لله سُوِّيَتْ، ورضى جلالة الملك عن زواجنا ووافق على عقد زواجها، العقد الذى أجراه شيخ مسجد سان فرانسسكو». ثم أضافت «أنه كان عليها أن تعرض الأفلام على الديوان الذى قام بتحميضها، وأنها استطاعت «إقناعهم» فى القصر بنشر خَمسْ صور تنتهى بها المسألة كلها وتُطوى الصفحة».

ثم تقابلنا بعد ذلك وجاءت مع زوجها - يحملان آية كرسى (ملكية) ترد هديتى السابقة، وقد حفرت عليها عبارة «للشكر والعرفان بالفضل»، والحرفين الأولين من اسم الأميرة، وكانت تلك بداية صداقة سعيدة دامت سنوات طويلة، حتى بعد الثورة وسقوط أسرة «محمد على»، وإلى أن توفيت الأميرة فى أوائل السبعينيات من القرن الأخير متأثرة بسرطان الثدى الذى اغتال حياتها وسعادتها!

لكن وقائع الحجر على الملكة «نازلى» لم تكن لها هذه النهاية السعيدة، وإنما كانت تجربة شديدة المرارة، ولعل وثائقها الرسمية أفضل ما يكشف ملابساتها.



١ ـ رسالة «فاروق» إلى مجلس البلاط:

نص الرسالة التى عرضها الديوان الملكى على مجلس البلاط يوم ١٢ مايو ١٩٥٠:

«جمع ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك جميع المستندات التى تقوم مقام أدلة الإثبات فى القضايا العادلة، وهى عبارة عن التحريات الخاصة التى قامت بها السفارة المصرية فى الولايات المتحدة، فيما يتعلق بشخصية «رياض غالى» (أفندى)، والكيفية التى تعرف بها على جلالة الملكة «نازلى» وسمو الأميرتين منذ سنة ١٩٤٦، والطرق التى كان يستغل بها أموالهن، مع بيان الوسيلة التى كان يفرض بها نفسه عليهن، والتقارير التى تلقاها ديوان جلالة الملك من مختلف الجهات عن هذه المسألة، وفيها بيان شامل للمساعى التى قامت بها الحكومة المصرية والسفارة المصرية فى الولايات المتحدة.

وقد تفضل جلالة الملك مبالغة من جلالته فى العناية بهذه المسألة، فأعد مذكرة مستفيضة تتألف من صفحتين من الحجم الكبير وقعها باسمه الكريم، جاء فى مستهلها:

«رأى المغفور له جلالة والدنا الملك «فؤاد الأول» وضع نظام للأسرة المالكة، فأصدر بذلك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢، وقد راعى بثاقب فكره فى وضع هذا النظام أن الأسرة المالكة ركن من أركان الدولة لما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القرابة، وهى من جهة أخرى أكبر الأسر وأكرمها، والمثال الذى يُحتذى به فى ضبط النفس وكمال السلوك، واعتبر بحُسن تقديره أن مسائل الأحوال الشخصية مسائل عائلية محضة، وأن كرامة الأسرة ومركزها فى البلاد يقضيان بأن لا تتعرض مثل هذه المسائل الشخصية لأحاديث الناس، ولذلك فقد أراد والدنا إنشاء مجلس للبلاط وأن يصبح هذا المجلس فوق ما له من اختصاص قضائى،

هيئة استشارية فى الأمور المهمة التى تهم الأسرة المالكة عندما يطلب إليها الرأى فيها».

وانتقلت مذكرة المقام السامى إلى أن ظروفا قد طرأت على جانب كبير من الأهمية والخطورة وتقتضى العرض على المجلس، إذ إن جلالة والدتنا الملكة قد سافرت إلى الخارج فى صيف سنة ١٩٤٦ للعلاج، وقد استصحبت معها شقيقتينا الأميرتين «فائقة» و«فتحية»، وأنهن يقمن الآن فى أمريكا، ونظرا إلى طول مدة إقامتهن بعيدا عن مصر وعنا، وإلى صغر سن شقيقتينا الأميرتين، وما عليه جلالة الملكة من حالة مرضية ونفسية قد وقعن تحت تأثير بعض المتصلين بهن، وقد دعوتهن مرارا بعد إتمام العلاج للعودة إلى مصر، فلم تقبلن، حتى كان من نتيجة ذلك زواج الأميرة «فائقة» في أمريكا قبل الحصول على موافقتنا، وكان من نتيجة ذلك أيضا أن اعتزمت جلالة الملكة الوالدة أن تُزَوِّج شقيقتنا الأميرة «فتحية» التى لم تبلغ سن الرشد بعد ولا تزال تحت الوصاية إلى الآن. بمن يُدعى «رياض غالى» المسيحي الذى دَلَّتْ التحريات على سوء سيرته.

ولما عَلِمْنا بما اعتزمته جلالة الملكة الوالدة، بذلنا جميع المساعى الممكنة لمنع هذا الزواج قبل وقوعه، وهى مساع عديدة كانت لدى جلالة الملكة الوالدة ولدى الأميرة «فتحية» نفسها، وقد قدمت لهما فيها النصيحة تلو النصيحة بوجوب المحافظة على كرامة الأسرة المالكة.

وقد ساهمت الحكومة كما ساهم سفيرنا في أمريكا بنصيب موفور في هذه المساعى، ولكنها كلها مع الأسف الشديد، لم تؤد إلى النتيجة المرجوة. وقد أبلغ سفيرنا فى أمريكا ديواننا تفصيلات مسعاه التى لم تزد جلالة الملكة إلا إصرارا على تنفيذ ما اعتزمته، وقد كانت تصرح في كل مرة، وعند أى مسعى، بأنه لا يهمها ولا يضيرها أن يكون من يصاهرها من عائلة مالكة أو ممن يُقال أنهم من عائلات عريقة، وكانت تُزيد على ذلك فتذكر بأنها لا تبالى بما ينشب عن هذا الزواج من نتائج وعواقب مهما يكن نوعها.

وقد أوضح جلالة الملك أن جلالته قد أرسل إلى جلالة الملكة الوالدة برقية مُطوَّلة مستفيضة يوضح فيها ما يساور جلالته من الألم المرير، ويناشدها أن تكف عن هذا

الزواج، ويدعوها أن تقدر ما قد ينشأ عن إصرارها على ما اعتزمته من العواقب الوخيمة السيئة، ولكنها أصرت على موقفها، وردت على جلالته ببرقية قالت فيها «إن عاطفة الأمومة لديها مقدمة على كل اعتبار»، حتى وقعت المأساة مع الأسف البالغ، فتم الزواج مدنيا في يوم ١٠ من شهر مايو الحاضر.

وقد اشتملت هذه المذكرة السامية الكريمة على بيان تفصيلي بالمبالغ التى أُرسِلت إلى جلالة الملكة «نازلى» والأميرتين في الفترة الواقعة من صيف سنة ١٩٤٦ حتى الآن، وهى تبلغ في مجموعها نحو أربعمائة وثلاثة وثمانين ألف جنيه ٤٨٣٠٠٠ جنيه.

وقد تبين من المعلومات الرسمية التى وصلت إلى ديوان جلالة الملك من مختلف المصادر أن «رياض غالى» (أفندى) قد استولى على نحو أربعين ألف جنيه ٤٠٠٠٠ جنيه من هذه المبالغ.

وقد ختم جلالته هذه المذكرة الكريمة بقوله «لهذا كله أود أن نقف على ما يشير به المجلس من إجراءات نحو هذا الزواج، وما يَصِح أن يُتَّبَع نحو جلالة الملكة».



٢ـ نص طلب الحجر على الملكة «نازلى»:

نص المذكرة التى قدمها رئيس الديوان الملكى «حسن يوسف» (باشا) بالنيابة إلى مجلس البلاط بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٥١ بطلب الحجر على الملكة «نازلى» و«فتحية»، والإشارة بالعفو عن الأميرة «فائقة»:

وصل إلى ديوان جلالة الملك أن زواجا مدنيا عُقد فى أمريكا بين حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فتحية» و«رياض غالى» المصرى الجنسية المسيحى الديانة، وبما أن هذا الزواج باطل شرعا، إذ إن الشريعة الإسلامية لا تُجيز لمسلمة أن تتزوج من غير مسلم، فضلا عن عدم توافر شرط الكفاءة بينهما على افتراض أنه اعتنق الدين الإسلامى كما يزعُم. لذلك يطلب ديوان جلالة الملك الحكم ببطلان هذا الزواج.

وقد تقدم «محمد نجيب سالم» (باشا) ناظر خاصة جلالة الملك وجلالة الملكة «نازلى» بطلب النظر فى الطلب المرفوع بتوقيع الحجر على جلالتها، وتعيين قيم

عليها، وبعزلها من الوصاية على كريمتها «فتحية هانم»، وإقامة وصى آخر بدلا منها، وقد أعلنت بالتوقيع منها بالاستلام.

وقد وقع رفع مذكرة مجلس البلاط من سعادة «محمد نجيب سالم» (باشا) فى هذا الصدد ما يأتى:

بناء على الأمر السامى الكريم، يتشرف ناظر خاصة جلالة الملك بأن يطلب إلى المجلس الموقر:

أولا: توقيع الحجر على حضرة صاحبة الجلالة الملكة «نازلى» وتعيين قيم على جلالتها.

ثانيا: عزل جلالتها من الوصاية على كريمتها «فتحية هانم».

وذلك للأسباب الموضحة بالطلب المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٠، والمستندات المُرفقة به.

وبناءً عليه يتقدم حضرة صاحب السعادة «محمد حسن يوسف» (باشا) إلى المجلس بوصف كونه «كاتم سر مجلس بلاط الملك» يطلب النظر فى الموضوعين الآتيين:

١ - إجازة صدور التصادق على زواج حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فائقة» من صاحب العزة «فؤاد صادق» (بك) أمام فضيلة وكيل الجامع الأزهر نيابة عن مجلس البلاط، والإذن بتسجيله فى سجلات المجلس (وكان ذلك الزواج قد تم فعلا وقضى العروسان شهر العسل فى جزر هاواى).

٢ - تعديل قرار المجلس الصادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٥ الخاص بإنابة شيخ الجامع الأزهر عن المجلس فى سماع إشهادات الزواج الخاصة بأمراء وأميرات ونبلاء ونبيلات الأسرة المالكة بإضافة نص يبين العضو الشرعى الذى يحل محل شيخ الجامع الأزهر عند غيابه، وذلك حسبما يراه المجلس فى هذا الشأن.

وهذا وأتشرف بأن أرفع إلى المجلس الموقر أن حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فائقة» شقيقة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم قد استجابت

لرغبة المجلس التى أبداها فى ١٦ مايو سنة ١٩٥٠، بشأن عودة سموها من أمريكا، فعادت فعلا إلى القاهرة فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٠.

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم، فأذِنَ بالتصادق على عقد زواج سموها من صاحب العِزة «فؤاد صادق» (بك) الصادر بينهما فى أبريل سنة ١٩٥٠ وفقا لأحكام الشريعة الغراء لدى إمام مسجد ساكرامنتو بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. كما تعطف حفظه الله بقبول الوكالة عن سموها فى إقرار التصادق والإقرار بقبض المهر. وبناء على هذا الإذن السامى الكريم صدر هذا التصادق فى ٤ يونيو سنة ١٩٥٠ بقصر القبة العامر لدى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ «عبد الرحمن حسن» وكيل الجامع الأزهر نيابة عن مجلس البلاط، على اعتبار أن فضيلته يحل محل الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٨، وعلى أن شيخ الجامع هو النائب عن مجلس البلاط فى سماع إشهادات الزواج الخاصة بأمراء وأميرات ونبلاء ونبيلات الأسرة المالكة بناء على قرار المجلس الصادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٥.

وبمناسبة ما أُثير حول هذه الإنابة فى سماع الإشهاد الخاص بالتصادق سالف الذكر، أرجو من المجلس الموقر التفضل بما يأتى:

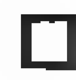
أولا: إجازة صدور التصادق المذكور أمام وكيل الجامع الأزهر نيابة عن مجلس البلاط، والإذن باتخاذ اللازم نحو تسجيله فى سجلات المجلس، وذلك منعا لكل شبهة فى صدور الإشهاد أمام جهة غير مختصة.

ثانيا: تعديل القرار الصادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٥ بإنابة شيخ الجامع الأزهر عن المجلس فى سماع إشهادات الزواج الخاصة بالأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات، وإضافة نص الإنابة الذى يحل عن شيخ الجامع الأزهر عند غيابه حسبما يراه المجلس الموقر فى هذا الشأن.

كاتم سر مجلس بلاط الملك

محمد حسن يوسف

يوليو ١٩٥٠.



٣ - نص القرار بتوقيع الحجر على الملكة «نازلى» والتفريق بين «فتحية» وزوجها:

اتخذ مجلس البلاط قرارات نصها كما يلى:

١ - من حيث أن زواج المسلمة من غير مسلم باطل بطلانا أصليا ولا يترتب عليه أى أثر من آثار الزوجية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن حيث أنه إذا أسلم شخص فعلا وتزوج بمسلمة عريقة فى الإسلام فإن هذا العقد إذا حصل بغير رضاء الولى أو العاصب لا يصح.

لذلك قرر المجلس التفريق فورا بين حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فتحية» وبين «رياض غالى» (أفندى) بالحيلولة بينهما ووضعها تحت يد حضرة صاحب الجلالة الملك للمحافظة عليها إلى أن يفصل فى الدعوى.

وعلى السلطات المختصة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ ذلك.

٢ - قرر المجلس منع حضرة صاحبة الجلالة الملكة «نازلى» من التصرف فى أموالها وتعيين حضرة صاحب السعادة «نجيب سالم» (باشا) ناظر خاصة جلالة الملك مديرا مؤقتا على جميع أموالها إلى أن يفصل فى طلب الحجر.

٣ - قرر المجلس وقف حضرة صاحبة الجلالة الملكة «نازلى» عن أعمال الوصاية على حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فتحية» وتعيين سعادة «نجيب سالم» (باشا) ناظر خاصة جلالة الملك وصيا مؤقتا لإدارة أموالها إلى أن يفصل فى طلب عزل جلالة الملكة «نازلى» عن الوصاية.



٤ - وقائع مؤتمر صحفى لنازلى و«فتحية» و«رياض غالى»:

تحدثت الملكة «نازلى» والأميرة «فتحية» أمام الصحفيين للتعليق على القرارات الصادرة من مجلس البلاط فى مصر إزاءهما، وقالت وكالة أنباء اليونايتد بوست إن الأميرة «فتحية» سُئِلَت عن رأيها فى معارضة جلالة الملك «فاروق» لزواجها من «رياض غالى»، فقالت: «إن غايتى الوحيدة أن أجعل زوجى سعيدا، وأن أنجب له عددا كبيرا من الأطفال».

وسُئِلَت الأميرة تحديدا عن وقع قرارات مجلس البلاط فى نفسها، قالت: «حسنا... هذا ما كنت أريده من زمن».

وكانت تبدو على وجوه الملكة الوالدة و«فتحية» و«رياض غالى» دلائل الاستهتار وعدم المبالاة بقرارات مجلس البلاط، وعندما سُئِلَت جلالة الملكة «نازلى» عن رأيها فى هذه القرارات، أجابت بقولها: «لقد كنت أتوقع هذا الأمر، لذلك فهو لا يهمنى فى شىء».

وسُئِلَ «رياض غالى» فى الموضوع فقال:

«إن هذه القرارات لا تهمنى، ولا تهم زوجتى فى شىء، ولكن اهتمامنا الآن منصب على ما يمس جلالة الملكة «نازلى» من هذه القرارات»، (كانت الملكة «نازلى» قد اعتبرت أن «فاروق» قد انتهز الفرصة ليستولى على ثروتها من الأرض والعقارات والأثاث والتحف والأموال السائلة).

ومضى «رياض غالى»: «وعلى أى حال فإن لدينا من المال ما يكفينا بعض الوقت، أما فيما يتعلق بالزواج الدينى، فإننا نعد العُدة الآن لإتمامه فى خلال بضعة أيام».

هذا وقد أُشيع اليوم أن مكتب الهجرة الأمريكى فى سان فرانسسكو طلب من «رياض غالى» أن يغادر الولايات المتحدة فى مدة أقصاها ٢٥ مايو الحالى، دون أن يُعيِّن له الجهة التى يقصد إليها.

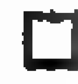
وكانت السفارة المصرية فى واشنطون قد سحبت من «رياض غالى» جواز سفره الدبلوماسى منذ عامين عندما رفض الأوامر الصادرة إليه من وزارة الخارجية بالعودة إلى مصر، لذلك أصبحت إقامته فى الولايات المتحدة فى العامين الأخيرين غير قانونية.

ولما سُئِلَ «رياض غالى» عما يعتزمه الآن بعد أن تلقى إنذار مكتب الهجرة بضرورة مغادرة البلاد فى مدة لا تتجاوز ٢٥ مايو الحالى، قال إنه يفكر مع زوجته «فتحية» فى السفر إلى جزر هاواى حيث لا تزال تقيم الأميرة «فائقة» مع زوجها «فؤاد صادق».

أما فيما يتعلق بقرار مجلس البلاط الخاص بالتفريق فورا بين «فتحية» و«رياض

غالى» بوصف أن زواج المسلمة من غير المسلم باطل بطلانا أصليا ولا يترتب عليه أى أثر من آثار الزوجية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فإن السلطات الأمريكية ترى أنه لا يمكن اتخاذ خطوة عملية فى سبيل تنفيذه.

وفى رأى هذه السلطات أن كل ما تستطيع أن تفعله الحكومة الأمريكية أن تطلب إلى جلالة الملكة الوالدة و«فتحية» مغادرة البلاد ـ إذا طُلب إليها أن تفعل ذلك. ولكنها لا تستطيع تسليمهما رغم إرادتهما إلى السلطات المصرية أو حتى تعيين البلد الذى تسافران إليه عند مغادرتهما الولايات المتحدة.



٥ـ للقصة بقية!

كانت نتيجة هذه التصرفات جميعا مأساوية لفاروق، حتى وإن لم يعش ليراها.

والذى حدث فيما بعد أن الملكة الأم «نازلى» ارتدت عن الإسلام، واعتنقت المسيحية على المذهب الكاثوليكى، وكذلك فعلت ابنتها «فتحية» وأيضا «فائزة» التى انضمت إلى الاثنين بعد خروجها من مصر سنة ١٩٥٥ بعد الثورة، وكانت «فائزة» قد نجحت فى تهريب مجوهراتها عن طريق الحقيبة الدبلوماسية للملحق العسكرى التركى الكولونيل «محمد نور الدين» ـ لكن الضابط الذى قام بتهريب مجوهرات الأميرة لم يسلمها لها فى باريس كما كان مُتفقا عليه، ووجدت الأميرة «فائزة» نفسها مُفلِسة فى العاصمة الفرنسية، وأكملت رحلتها إلى كاليفورنيا تشارك والدتها حياتها ـ وكذلك تدخل معها فى عقيدتها الدينية الجديدة (المسيحية الكاثوليكية) ـ وعانت الأميرة «فائزة» كثيرا فى حياتها قبل أن تمرض وتلزم الفراش سنوات.

لكن مصير الأميرة «فتحية» كان أكثر مأساوية لأنها قُتِلَت بخمس رصاصات أطلقها عليها زوجها «رياض غالى» الذى تركت كل شىء من أجله، ذلك أن الغرام فَتُرْ، ثم طرأت بين الزوجين خلافات وصلت إلى حد أن «رياض غالى» كما ورد فى تحقيقات بوليس لوس أنجلوس «كان يضرب زوجته دائما ثم يضرب الملكة «نازلى» ويضرب الأميرة «فائزة» إذا حاولتا التدخل لمنعه من الاعتداء على زوجته». ومن

المُحزن أن الملكة «نازلى» كانت لا تزال على قيد الحياة حين قام «رياض غالى» بقتل «فتحية»، وقد سارت فى جنازة ابنتها تتوكأ على عصا.



ويظهر أن هناك لعنة تطارد الملك «فاروق» فى أسرته من بداية صِباه وحتى هذه اللحظة، ذلك أن ابنه «أحمد فؤاد» (ولى العهد الذى نودى به «ملكا تحت الوصاية» بعد تنازُل «فاروق» عن العرش بقرار من مجلس الثورة يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢، ثم جرى خلعه بإلغاء النظام سنة ١٩٥٣) - وسافر «أحمد فؤاد» رضيعا مع «فاروق» و«ناريمان»، لكن «ناريمان» (وهى فتاة مصرية طيبة) لم تستطع مجاراة «فاروق» فى حياة المنفى، لأنها كانت أكثر صخبا من حياة المُلْك، وهكذا عادت وحدها إلى مصر، ثم واجه ابنها ظروفا صعبة. وعندما أصبح شابا فقد تزوج من فتاة يهودية فرنسية، وأنجب منها ابنا أسماه «محمد على» - ثم سمح له الرئيس «أنور السادات» بالعودة إلى مصر بناء على وساطة من شاه إيران «محمد رضا بهلوى»، ومن ملك السعودية «فيصل بن عبد العزيز»، وكان كلاهما يتوهم أن النظام الملكى يمكن أن يعود إلى مصر فى ظرف من الظروف بعد رحيل «جمال عبد الناصر». وهنا فإن «أحمد فؤاد» اختار لزوجته اليهودية اسم «فضيلة» (بداية بحرف الفاء المتوارث عن الملك فؤاد) - ثم اختلفت الوقائع عن النوايا، ذلك أن «فضيلة» التى تصورت عودة زوجها لعرش مصر يمكن أن تكون محتملة، لكنها لم تلبث أن فقدت الأمل، ثم تطورت علاقتها بزوجها إلى قضايا أمام المحاكم، ووصل الأمر إلى حد أنها رفعت عليه دعوى حجر أمام محكمة سويسرية فى «لوزان» تتهمه بخلل فى قواه العقلية، وبالفعل فإن «أحمد فؤاد» أودع فى مصحة للأمراض النفسية فى سويسرا، لم يخرج منها إلا من شهور قليلة، لعل حالته مما ينطبق عليه المثل السائد المشهور: «إن الآباء يأكلون الحُصْرُم - والأبناء يضرسون!».

ذلك أن والده الملك «فاروق» لم يترك لورثته ثروة كبيرة حين مات، لأن هناك حسابات سرية عديدة ضاعت أرقامها بوفاته، وفى حين أن ثروته حين خرج من مصر قُدِّرت بثلثمائة مليون دولار، فإن ما تركه فعلا لم يزد عن ثمانية عشر، والباقى ضاع فى حسابات البنوك!

فى انتظـــار ثـــورة!

فى انتظـــار ثـــورة:

عندما انقضت مواسم الإجازات أواخر صيف سنة ١٩٥١، وبدأ المسافرون إلى أوروبا يرجعون إلى القاهرة بعد غياب أسابيع قضاها بعضهم هناك: (الملك «فاروق» وعروسه «ناريمان» على شواطئ «كابرى» والريفييرا الإيطالية والفرنسية ومنطقة البحيرات ما بين سويسرا وإيطاليا لمدة عشرة أسابيع مثيرة وصاخبة وغالية التكاليف وبمتوسط (١٠٠ ألف جنيه إسترليني كل يوم فى تقدير السفارة البريطانية فى روما). و«مصطفى النحاس» (باشا) وقرينته «زينب هانم الوكيل»، وفى رفقتهما «فؤاد سراج الدين» (باشا) معظم الوقت، إلى جانب حاشية قريبة مستعدة للخدمة فور الإشارة، يتقدمها الأستاذ «محمود أبو الفتح» (صاحب جريدة المصرى) - كانت الأحوال فى مصر مختلفة كثيرا عما كانت عليه عندما ركب المسافرون إلى أوروبا بواخرهم قاصدين عبر البحر الأبيض إلى الشمال!

ولم تكن غيبة الصيف فى حد ذاتها كافية لصنع ذلك الاختلاف المحسوس. وإنما الراجح أن تلك الأسابيع كانت فترة تحول «كيفى» لتراكم «كمى» سبقها، وتطورات أضيفت إليها حتى وقعت لحظة الخلق كما يحدث للجنين فى رحم أمه!

والحاصل أن الأحوال كانت من قبل إجازات الصيف شديدة الوطأة:

- فالطرف المصرى الأول فى معادلة السلطة (وهو القصر) كان فى حالة ضياع أخذته إلى سلسلة من الفضائح تصدعت معها «شرعية العرش»، حتى أن «حسين سرى» (باشا) الذى جاء به الملك إلى رئاسة الديوان - ليكون عازلا أو «مانعة صواعق» بينه وبين الوفد - لم يلبث شهورا فى منصبه حتى وجد نفسه يتلقى أمرا ملكيا بإنهاء مهمته، باعتبار أن الملك لم يعد فى حاجة إلى عازل ولا إلى «مانعة صواعق»، لأن العلاقة بين الطرفين أصبحت «سمنا على عسل». وكان التفسير الذى قدمه «كريم ثابت» (باشا) بتكليف من «فاروق» لحسين سرى (باشا) بما معناه «إن الملك وقد اعتزم أن يتزوج من الآنسة «ناريمان صادق»،

يشعر أن وضع «حسين سرى» فى القصر - بوصفه زوج خالة الملكة السابقة «فريدة» - قد يصبح محرجا، وهو من باب الحرص على مشاعره، يعفيه من الإحراج ومن منصبه، حفاظا على أعصابه وكرامته!

وكذلك انطلق «فاروق» فى حياته الخاصة متحررا من كل قيد، إلى درجة أنه وهو فى ذروة سعادته الزوجية للمرة الثانية مع «ناريمان» - تورط فى مشكلة تحرش جنسى مع «فردريكا» ملكة اليونان (زوجة الملك بول) - وكانت «فردريكا» امرأة جميلة وشديدة الجاذبية، ويظهر أن الملك «فاروق» نسى نفسه لحظة كانت فيها ملكة اليونان تزور مصر، وحاول معها بطريقة فجة، إذ إنه عندما قَبَّل خدها كما هى العادة، حاول أن يصل بالقُبْلة إلى شفتيها فأزاحته، وإذا هو يحاول احتضانها، فكان أنها اضطرت للتعامل معه بحزم. وتطورت الفضيحة لأن الملكة «فردريكا» - التى سارعت بمغادرة مصر تحدثت إلى بعض الدبلوماسيين الأمريكيين فى القاهرة، وتسرب الخبر وسُئِلَت فيه الملكة نفسها فى حديث مع «ويليام آتوود» وهو من كبار محررى مجلة «لايف» الأمريكية وإذا هى تؤكده - ثم كان أن الحكومة اليونانية رجت الملكة «فردريكا» أن تصدر بيانا يقلل حجم الإساءة إلى ملك مصر، ولم يكن الطلب حرصا على الملك، وإنما - طبقا لبرقية السفارة البريطانية فى أثينا (١٣ ديسمبر ١٩٥٠ رقم ١٠٤٥/٥/٥٠) - بسبب مصالح الرعايا اليونانيين فى مصر، الذين توجه وفد منهم إلى سفارة بلادهم فى القاهرة يلحون على تدارك الأزمة بأى شكل، كما أن واحدا من أبرز رجال هذه الجالية وهو المليونير «جورج كوتسيكا» طار على عجل إلى العاصمة اليونانية يشرح للمسئولين هناك خطر غضب ملك مصر على الرعايا اليونانيين فى مملكته.

○ ثم إن الطرف الثانى فى معادلة السلطة (وهو حزب الوفد) - كان مشغولا - إلى جانب استرضاء الملك واستباقه إلى تلبية طلباته - بحروبه الأهلية، خصوصا بين مجموعة «فؤاد سراج الدين» (باشا) ومجموعة «نجيب الهلالى» (باشا)، وفى حين أن مجموعة «سراج الدين» استقطبت كبار المُلاك الذين كانوا دائما فى خلفية الحزب وليس فى واجهته - فإن مجموعة «الهلالى» قدمت إلى الواجهة ما أطلق عليه «فؤاد سراج الدين» نفسه وصف حزب الدكاترة: «حامد زكى» - «زكى عبد المتعال» - «أحمد حسين» - «طه حسين».

وأواخر سنة ١٩٥٠ وقع حزب الدكاترة، فقد حاول «زكى عبد المتعال» أن يتصدى لعمليات المضاربة فى بورصة القطن، ثم اضطر إلى وقف المعركة فى منتصف الطريق، فقد تصور فى البداية أن كبار المُضاربين هم أنسباء زعيم الوفد وأصهاره أو وكلاء سكرتير الوفد وأصدقاؤه، وبالتالى فإن التصدى لهم مُباح، لكنه لم يلبث أن اكتشف أن «إلياس أندراوس» (باسم الخاصة الملكية) هو أكبر المضاربين، ومعنى ذلك أن المضى فى الطريق إلى منتهاه مستحيل، وبدأ «زكى عبد المتعال» يتراجع - وكذلك فإن حزب الدكاترة أُصيب بأول صدمة.

وكانت الصدمة الثانية أن الدكتور «حامد زكى» وكان مفروضا أن يكون الأقرب إلى رئيس الوزراء (كوزير دولة للرئاسة) وجد أن «النحاس» (باشا) ليس جاهزا لسماعه، وإنما هو غائب فى عالم خاص به وصفه السير «رالف ستيفنسون» يوم ١٥ يونية ١٩٥١ فى خطاب إلى «هربرت موريسون» وزير الخارجية البريطانية قائلا:

«إن النحاس (باشا) لا يقوم بأى عمل على الإطلاق، ويبدو من كل ما أسمعه أنه يقضى معظم يومه فى الحمام، فقد أُصيب بمرض النظافة، ويُضَيِّع ساعات فى العناية ببدنه، والواقع أن برنامجه كما بلغنى من أقرب الناس إليه أنه منذ استيقاظه وحتى الساعة الحادية عشرة والنصف موجود فى غرفة النوم أو فى الحمام، وقُرب الثانية عشرة ظهرا يخرج ليجرى مقابلة أو مقابلتين أو يقرأ بنفسه - أو يسمع ورقة أو ورقتين تُتْلى عليه، ثم يعود إلى جناحه يختفى فيه من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً، حين يظهر فى صالون بيته ويتناول عشاءه ثم يأوى إلى فراشه فى الساعة التاسعة».

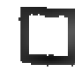
ويضيف السير «رالف ستيفنسون» بعد ذلك: «لقد جاءنى أحد أصدقاء أسرته وهو «توفيق مفرج» (رجل أعمال ثرى من أصل لبنانى)، وخلال حديثه معى وجدته حريصا أن يفضى إلىَّ بأن «النحاس» (باشا) أبلغه بأنه لم يعد يهمه أن تخرج القوات البريطانية من مصر. ويضيف «مفرج» «إن ذلك هو أيضا رأى «زينب هانم» »!

ثم يتزيد ذلك «الصديق المُقَرَّب من الأسرة» فيقول للسفير البريطانى «إن قرينة

«النحاس» (باشا) لم يعد لها شاغل غير زيادة ثروتها، وهى فى ذلك تعتمد على نفوذها الطاغى مع زوجها».

وكذلك وجد الدكتور «حامد زكى» أنه لا يملك وسيلة إلى مجلس «النحاس» (باشا) أو إلى أذنه - وضاع واحد آخر من حزب الدكاترة.

والواقع أن نجما من حزب الدكاترة لم يلحقه غيره - وجد طريقه إلى إنجاز مهم فى التعليم، معتمدا على قوة شخصيته وعلى شهرته الأدبية والأكاديمية، وكان ذلك هو الدكتور «طه حسين».



ولم يكن حزب الدكاترة وحده هو الذى تعثر على الطريق، وإنما فقد «فؤاد سراج الدين» نفسه، الكثير. ذلك أن صراعه مع حزب الدكاترة - ولو أنه انتهى بفوزه - استنزف جزءًا من وقته، ثم إن جزءًا آخر من هذا الوقت ضاع استثمارا غير مأمون فى توثيق علاقة وزير الداخلية مع القصر - ولعل ذلك الاستثمار الذى وضعه «فؤاد سراج الدين» (باشا) على القصر جاءه بمردود عكسى، لأن «فؤاد سراج الدين» (باشا) كان هو الذى تصدى للدفاع عن تصرفات القصر ضد منتقديه، وبينهم فى ذلك الوقت بعض أحزاب المعارضة التى تقدمت إليه بعريضة عن سوء الأحوال فى مصر، وجدها القصر متجاوزة للحدود، خصوصا عندما نوقشت طلبات الاعتمادات الخاصة بالقصر (وضمنها تكاليف تجديد اليخت الملكى «المحروسة»).

وفى هذا الصدد تورط «فؤاد سراج الدين» حين أخذ على نفسه أن يقود الحملة الملكية المُضادة على المعارضة، وبهذه الحملة فإن مكانة المجلس التشريعى الأكبر مقاما فى مصر (وهو مجلس الشيوخ) - نزلت إلى الحضيض!

[وطبقا لتقرير كتبه السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» (رقم ٤٦ / ١٠١٦) فإن تلك المهزلة بدأت سنة ١٩٤١، حين قامت وزارة «حسين سرى» (باشا)، فى غيبة حزب الوفد - أيام الغارات الألمانية والإيطالية على مصر والتجاء قيادة الحزب إلى قصور ومزارع شمال الدلتا - بتعيين ٢٩ عضوا فى مجلس الشيوخ، وكان ذلك التعيين قد جرى بمقتضى الدستور الذى يجعل نسبة الخُمْسين

من أعضاء المجلس معينين بمرسوم ملكى - مقابل ثلاثة أخماس بالاقتراع العام - ومع ملاحظة أن الأعضاء المُعينين على أساس نسبة الخُمسين تتجدد عضويتهم كل خمس سنوات، وأن هذه النسبة فى المجلس تمثل ٥٩ مقعدا - فمعنى ذلك أنه كل خمس سنوات يكون التجديد أو التغيير شاملا لـ ٢٩ مقعدا فى المجلس.

ويستطرد تقرير السفير البريطانى:

○ عندما جاءت وزارة «النحاس» (باشا) سنة ١٩٤٢ نتيجة لإنذار بريطانى، فإن الوزارة الوفدية اعتبرت أن التعيينات التى صدرت فى عهد «سرى» (باشا) وفى غيبة الوفد ودون تمثيله - ليست دستورية، ولذلك ألغت المرسوم القديم واستصدرت مرسوما بتعيين ٢٩ عضوا فى مجلس الشيوخ راعت أن يكون بينهم ثلاثة عشر وفديا!

○ ثم حدث أن وزارة «النحاس» (باشا) أُقيلت فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وجاءت بدلا منها وزارة «أحمد ماهر» (باشا) وسارعت هذه الوزارة فى ١٦ يناير ١٩٤٥ وأسقطت عضوية الأعضاء الذين اختارتهم وزارة «النحاس» (باشا) سنة ١٩٤٢، واستصدرت مرسوما بتعيين ٢٩ عضوا بدلهم!

وفى ظل هذا التركيب جرى انتخاب الدكتور «محمد حسين هيكل» (باشا) رئيس الأحرار الدستوريين رئيسا لمجلس الشيوخ.

○ وعندما عادت إلى الحكم وزارة وفدية برئاسة «النحاس» (باشا) بعد الانتخابات التى أجرتها وزارة «حسين سرى» (باشا) سنة ١٩٥٠، فإن الوزارة الوفدية لم تبادر إلى إسقاط عضوية أعضاء مجلس الشيوخ التسعة والعشرين الذين اختارتهم وزارة «أحمد ماهر» (باشا)، وإنما انتظرت حتى تحصل على موافقة ملكية، خصوصا أنها شعرت بعدم ارتياح الملك لنتائج الانتخابات النيابية التى جاءت بحكومة وفدية ما لبثت أن أكدت له ولاءها. وعندما اطمأن لها، وغضب على خصومها الذين أصبحوا من مُعارضيه هو أيضا - فإن الفرصة أصبحت متاحة لمواصلة الطرد والتعيين.

وجاءت اللحظة المناسبة عندما طرح الأستاذ «مصطفى مرعى» استجوابه الشهير

أمام مجلس الشيوخ عن تجديد اليخت الملكى «المحروسة» فى إيطاليا بتلك التكاليف الباهظة، وأحس «فؤاد سراج الدين» أن المعارضة دخلت إلى الفخ المنصوب لها، خصوصا عندما طلب إلى رئيس المجلس الدكتور «هيكل» أن يوقف «مصطفى مرعى» عند حده، ولا يسمح له بالخوض فى أمور تتصل بالقصر وتهمه. وعندما لاحظ «فؤاد سراج الدين» (باشا) أن «هيكل» (باشا) لا يستجيب له ـ وَجَّهَ إليه تلك الصيحة التى اشتهرت فى التاريخ السياسى المصرى والتى قال فيها: «إننى أستطيع أن أرى الكرسى (كرسى رئاسة مجلس الشيوخ) يهتز من تحتك».

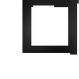
○ وكذلك كان ففى ظرف أيام استصدرت الوزارة مرسوما ملكيا بإسقاط عضوية ٢٩ شيخا عينتهم وزارة «أحمد ماهر» (باشا) سنة ١٩٤٥، بحجة أن تعيينهم (للمرة الثالثة) لم يكن دستوريا ـ وبالطبع فإنها استصدرت مرسوما بتعيين ٢٩ عضوا بدلا منهم.

وكان بين الذين سقطت عنهم العضوية الأستاذ «مصطفى مرعى» (صاحب الاستجواب الشهير) ـ و«أحمد لطفى السيد» (باشا) (المعلم الأول فى مصر الحديثة وأبو الجامعة المصرية) ـ و«إبراهيم عبد الهادى» (رئيس حزب السعديين) ـ و«حسين فهمى» (وزير المالية فى وزارة «حسين سرى») ـ و«فؤاد نجيب إسكندر» (باشا) (وزير الصحة) فى وزارة «إبراهيم عبد الهادى».

ولأن رئيس المجلس لم يكن ضمن الأعضاء التسعة والعشرين الذين تسقط عضويتهم بالجملة بسبب سقوط مرسوم تعيينهم، فإن الوزارة استصدرت مرسوما بتعيين «زكى العرابى» (باشا) رئيسا للمجلس بدلا من «هيكل» (باشا).

وكان بين الشيوخ الذين شملهم مرسوم التعيين الجديد فى عضوية مجلس الشيوخ: «إلياس أندراوس» (باشا) (المستشار المالى للملك «فاروق») ـ و«أحمد عبود» (باشا) (المليونير المصرى الذى تولى هندسة عودة الوفد إلى السلطة) ـ و«محمد أحمد فرغلى» (باشا) (سمسار القطن المشهور الذى تردد اسمه أخيرا فى عمليات المضاربة على القطن) ـ و«محمود أبو الفتح» (صاحب جريدة المصرى الذى أصبح من كبار رجال الأعمال تاركا جريدته لشقيقه الأستاذ «حسين أبو الفتح» ـ الذى تركها بدوره لأخ أصغر منه، حتى يتفرغ هو لإدارة نشاطاته المالية).

ويروى السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» فى تقريره «إنه على يقين من أن ذلك الانقلاب الجديد فى مجلس الشيوخ جرى بالتفاهم بين «فؤاد سراج الدين» (باشا) ممثل الوفد وبين «كريم ثابت» (باشا) ممثل القصر».



كانت تلك ـ وغيرها ـ لمحات من مجمل الأحوال قبل إجازات صيف سنة ١٩٥١ ـ وكان لابد لكل من يتابع الشأن المصرى أن يدرك أن هذا الذى يجرى فى مصر له كما هى الحياة دائما: ظواهر وبواطن. وإذا كانت تلك هى الظواهر ـ إذن فلابد أن البواطن تعيش حالة «تَخَمُّر» مؤدية بالضرورة إلى تحولات بعيدة الأثر.

ثم زاد على تفاعلات عملية «التَخَمُّر» أن الحالة المصرية دخلت إلى فراغ أو تفريغ مزعج، لأن هذا الذى يجرى فى مصر ذلك الوقت ـ أواخر سنة ١٩٥٠ ومنتصف سنة ١٩٥١ ـ كان له معنى واحد، مجمله أن الطرفين الرئيسيين فى معادلة السلطة داخل مصر منذ ثورة ١٩١٩ وحتى تلك اللحظة ـ وهما القصر رمز الشرعية والوفد ممثل الأغلبية ـ كلاهما ضيَّع دوره المحورى فى توجيه الشأن المصرى.

والواقع أنه عندما استسلم الوفد دون قيد ولا شرط للملك «فاروق» كى يظل فى السلطة، وحين استسلم الملك «فاروق» دون قيد ولا شرط لأهوائه مطمئنا إلى أن حزب الأغلبية مربوط بطاعته ـ كانت النتيجة انكشافا سياسيا، لأن المؤسستين المصريتين فى ثلاثية السلطة انكفأت كل منهما وتراجعت، وهو ما صنع فراغا موحشا فى قلب الحياة السياسية المصرية.

وبما أن قوانين الطبيعة تعتبر «الفراغ» فى الحياة حالة مستحيلة، فقد حدث فى السياسة المصرية ما يحدث فى طبائع الأشياء، ومؤداه أنه حين يطرأ الفراغ على منطقة، فإن المحيط الأقرب إليها يندفع نحوها بكل حمولاته وعوالقه لكى يملأ ويغطى. أى أن المحيط يتسرب وينفذ، وأن الأطراف تزحف نحو القلب، وأن الهوامش بكل ما فيها تحل محل المتن الذى فك تماسكه وضاع معناه، وذلك بالضبط ما جرى على الساحة المصرية ذلك الصيف ـ سنة ١٩٥١.

وكان المحيط والأطراف والهوامش حول قلب السياسة المصرية ـ حيث كان

القصر والوفد من قبل. مناخا مشحونا بعناصر متناقضة: فيها بقايا من جماعة الإخوان المسلمين الغاضبة مما حل بها فى السنوات الأخيرة. وفيها فرق من الشيوعيين ضمت أخلاطا من المصريين والأجانب يظهر بينهم تأثير يهودى ملحوظ. وفيها بقايا من شراذم انبهرت بالفاشية والنازية قبل الحرب وهى الآن مفتوحة على تأثيرات أخرى من كل ناحية تبحث لنفسها عن دور. إلى جانب جماعات بدت رافضة لكل شىء، وهذه الجماعات تظهر فى كل موقع حتى فى حزب السلطة نفسه، الذى برز من داخله جناح معارض أطلق على نفسه وصف «الطليعة الوفدية»، وتزعمه الدكتور «عزيز فهمى» (الابن الأكبر لأحد أقطاب الوفد ورؤساء مجالسه النيابية باستمرار وهو «عبد السلام فهمى جمعة» (باشا). والحقيقة أن الطلائع الرافضة لكل شىء لم تقتصر على حزب السلطة وحده، وإنما تكاثر وجودها فى كل محفل سياسى، ولمع فيها نجوم من أمثال «مصطفى مرعى» (بك) (وهو فى الأصل رجل قضاء) تمرد على النظام وخرج منه، ومن أمثال «محمد خطاب» (بك) (وهو فى الأصل سكرتير عام مجلس النواب) وقد خرج بدعوة إصلاحية لها صوت مسموع، ومن مفكرين ومثقفين من أمثال الأستاذين «سلامة موسى» و«مريت غالى» والأول منهما ساخط يرى بضرورة الثورة، والثانى منضبط يدعو إلى تطور لم يعد يحتمل الانتظار.

وهكذا كان الصيف فى مصر يزداد سخونة، بينما إجازات أوروبا سواء للهو أو الاستشفاء تعيش عوالمها وتغرق فيها!

١ ـ رجـــــل يعمـــل وحـــــده مـــن بعيـــد!

طرأ على تلك الأجواء الساخنة والمضطربة عنصر آخر فرض نفسه على كافة القوى الموجودة من الأصل على الساحة أو المستدعاة إليها بالفراغ. ذلك أن وزير الخارجية الدكتور «محمد صلاح الدين» الذى كان يمارس دوره منفردا وبتفويض أصلى من «مصطفى النحاس» (باشا). وضع كل الأطراف أمام طريق مسدود. لا مفر من كسره إذا كان لابد من اجتيازه!

كان الدكتور «محمد صلاح الدين» رجلا متحمسا بوطنيته وصلبا فى اعتقاده

بمقتضيات مسئوليته، وقد كان عليه أن يفتح ملفات التفاوض مع الإنجليز لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦، وفى الواقع فإن هذه الملفات كانت مفتوحة بالفعل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)- فقد كان «محمود فهمى النقراشى» (باشا) سبق وتفاوض وفشل - ولحقه «إسماعيل صدقى» (باشا) ووصل إلى مشروع اتفاق وسقط المشروع أمام معارضة شعبية قوية - ثم عاد «النقراشى» (باشا) إلى الوزارة مرة ثانية وحَمَّل القضية المصرية إلى مجلس الأمن، وانتهى المجلس إلى دعوة الطرفين لاستئناف التفاوض مرة أخرى (١٩٤٧)- ثم جاءت حرب فلسطين ١٩٤٨ فحولت الانتباه وشغلت، لكن هذه الحرب نفسها طرحت بشدة موضوع العلاقات مع بريطانيا والأولوية المطلقة لقضية استقلال مصر، وضرورة خلاصها من الاحتلال البريطانى لمصر، الذى استمر أكثر من سبعين عاما، وتركز الآن كله فى منطقة قناة السويس.

....

....

[وفى لقاء بين الدكتور «محمد صلاح الدين» وبينى فى تونس سنة ١٩٨٢، قال لى الدكتور «محمد صلاح الدين» بنفسه: «إنه كان يشعر أن عمله فى وزارة الوفد الأخيرة، نوع من مهمة إنقاذ وطنى».

فقد رأى و«حزن» لما حل بالنحاس (باشا) (دون أن يدخل فى تفاصيل). ورأى و«تألم» لهذه الحروب الأهلية التى احتدمت فى قلب الحزب. ورأى و«استبد به الخوف» على ما يمكن أن يصل إليه الشأن المصرى فى الأوضاع السائدة.

وكان حلمه إذا نجح فى مهمته واستطاع إخراج القضية الوطنية من المأزق الذى وصلت إليه - أنه يستطيع تحقيق هدفين:

- أولهما: إعطاء «النحاس» (باشا) وحزب الوفد، حلقة للنجاة فى «بحر عاصف».

- والهدف الثانى: استعادة روح الشعب وثقته فى نفسه.

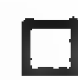
وقد فتح باب التفاوض مع الإنجليز بكل موضوعية وجدية، لكنه ما لبث أن

اكتشف أن الإنجليز لم يتركوا له فرصة، بل تراجعوا حتى مشروع «صدقى - بيفن» الذى سبق رفضه - شعبيا - سنة ١٩٤٦].

....

....

كان الدكتور «محمد صلاح الدين» يركز جهده على «قضية الجلاء»، وكان تقديره أن «وعد الجلاء» وهو حلم الوطنية المصرية الدائم كفيل إذا تحقق بصنع المعجزة. ومع أن قضية السودان راحت تذكره بنفسها، فقد كان تقديره «إنه لا يُعْقَل فى أجواء عالمية وبعد ميثاق الأمم المتحدة أن يكون هناك حل لمستقبل السودان غير طرح خيار الحق فى تقرير المصير». فإذا كان ذلك فليس هناك شك أن أغلبية سودانية سوف تختار الاستقلال. وكان «صلاح الدين» فوق ذلك يعرف أن «النحاس» (باشا) بتجربة مفاوضاته الطويلة مع الإنجليز خصوصا سنة ١٩٣٠، ثم سنة ١٩٣٦ - أصبح ميالا إلى منطق أن مسألة السودان لا يصح أن تعطل كل شىء، بل إن تفويض «النحاس» (باشا) له عندما اختاره وزيرا للخارجية (١٩٥٠) كان بأهمية التركيز على قضية الجلاء، وأما السودان فكان الرأى أنه مشكلة عويصة، «لأن الإنجليز سبقونا ورتبوا كل شىء لصالحهم هناك». وفى حقيقة الأمر فإن الطلب المصرى بعد الحرب العالمية الثانية فى شأن السودان اقتصر على نقطة واحدة - هى أن يظل السودان تحت «التاج المصرى» (على طريقة الكومنولث البريطانى). وفى هذه المسألة كانت خطة الدكتور «محمد صلاح الدين» أن يحاول الوصول إلى أقصى مدى متاح، ولكن المطلب الذى لابد أن يتحقق كاملا هو «الجلاء الكامل».



على أن استقراء الواقع المصرى والإقليمى والدولى وقتها يكشف أن محاولة الدكتور «محمد صلاح الدين» كانت فى نطاق المستحيل لأسباب عديدة:

○ أولها: أن الإنجليز - أو أى طرف دولى آخر - لا يستطيع أن يتنازل عن امتياز استراتيجى لديه إلا إذا كان واثقا أنه:

- إما غير قادر على مقاومة المطالبين بإزاحته عن موقع امتيازه، وبالتالى فمن الأفضل له أن يتفق.

- وإما أنه سوف يحصل فى المقابل على تعويض مناسب يحفظ له جوهر الامتياز الاستراتيجى، حتى وإن قبل التغيير فى شكله.

ولم يكن كلا الاعتبارين واردا فى مفاوضات الدكتور «محمد صلاح الدين»، وكان يجريها - أساسا - مع السفير البريطانى فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون» (وذلك فى حد ذاته يكفى لقياس درجة الاهتمام البريطانى بهذه المفاوضات).

○ وثانيها: أن الإنجليز - وذلك درس التعامل معهم دائما - لا يتفاوضون بجد إلا مع جبهات وطنية تمثل كافة القوى فى البلدان التى يتفاوضون معها. وتلك تجربتهم بالذات فى مصر، فهم لم يتفاوضوا ويصلوا إلى توقيع معاهدة (١٩٣٦) إلا مع جبهة وطنية مصرية يقودها حزب الأغلبية، وكان رئيس هذا الحزب «مصطفى النحاس» (باشا) هو الذى وَقَّع المعاهدة مع وزير الخارجية البريطانية «أنتونى إيدن»!

وفى ظروف سنة ١٩٥١ فإن احتمال قيام جبهة وطنية لم يكن واردا، فضلا عن أن حزب الأغلبية نفسه كان مغلوبا بظروفه، ثم إن مجمل الأحوال فى مصر كان يتردى بسرعة تنبئ بأن أى اتفاق يمكن التوصل إليه - محكوم عليه مقدما بسبب تيارات متعارضة راحت تتدافع فى الواقع السياسى المصرى، وفيها جميعا ما يدعو الحكومة البريطانية إلى التمهل والانتظار وعدم المجازفة مبكرا بحرق أوراق لم يجئ بعد أوان المساومة الجدية حولها.

○ وثالثها: أن الحكومة البريطانية كانت تواجه فى الشرق الأوسط تحديات عنيفة أبرزها على وجه التحديد فى إيران، حيث ظهر زعيم وطنى قوى الشكيمة هو الدكتور «محمد مصدق» الذى تمكن بالفعل من محاصرة امتيازات النفط البريطانية فى إيران، ثم استولى على منشآتها الكبرى فى «عبدان»، ومعنى ذلك أن بريطانيا كانت داخلة عند منطقة الخليج فى تحديات لا تستطيع معها أن تقبل بتنازلات عند منطقة السويس.

وكانت مشكلة الدكتور «محمد صلاح الدين» هى ظنه أنه يستطيع استعمال ما يجرى عند مواقع النفط فى إيران لتشديد الضغط على الحكومة البريطانية عند قواعد القوة العسكرية فى السويس. ببساطة لأن الإمبراطوريات لا تتعامل فى العادة بهذا المنطق، خصوصا فى أحوال ضعفها، لأن الضعف فى حد ذاته أكبر محرض على العنف. يدارى أو يعوض!

○ ورابعها: أن الإمبراطورية البريطانية كانت فى ذلك الوقت تواجه ضغوطا أمريكية. إمبراطورية تطلب وراثتها فى حياتها. وحدث فعلا أن الدكتور «محمد صلاح الدين» تصور أنه يستطيع الاستعانة بالأحلام الأمريكية الإمبراطورية، وذلك بتشجيع الولايات المتحدة أن تلعب دورا فى المفاوضات مع مصر، كما بدأت تلعب دورا فى المفاوضات مع إيران (حتى مع الدكتور «محمد مصدق» نفسه). ووقع فعلا أثناء مفاوضات الدكتور «محمد صلاح الدين» مع السير «رالف ستيفنسون» أن السفير البريطانى أشار إلى أن منطقة قناة السويس لا يمكن تركها فراغا أمنيا، وأنه إذا كان على القوات البريطانية أن تجلو، فإن نظاما للدفاع المشترك لابد أن يحل محلها. وكذلك فوجئ الدكتور «محمد صلاح الدين» بأن الولايات المتحدة. التى كان يطلب مساعيها الحميدة فى إقناع بريطانيا بالجلاء عن مصر. هى التى جاءت تعرض عليه معاهدة للدفاع المشترك على أساس حلف إقليمى يضم باكستان وتركيا (وفى مرحلة لاحقة. إسرائيل). وكان السيد «نورى السعيد» رئيس وزراء العراق (فى كل أزمة) قد وصل إلى مصر يحاول إقناع «النحاس» (باشا) بالفكرة، ويحاول أيضا مع الملك «فاروق».

لكن الدكتور «محمد صلاح الدين» الذى رأى الحكومة البريطانية تأخذ منه الكارت الأمريكى» على حد وصفه، لم يتردد فى رفض مشروع الدفاع المشترك.

(وكان ذلك أول دخول أمريكى ظاهر وعلنى على حلبة السياسة المصرية).

ومن المفارقات أن الملك «فاروق» بعد عودته من إجازة ذلك الصيف الساخن سنة ١٩٥١. سأل السفير الأمريكى الجديد فى القاهرة «جيفرسون كافرى» كما سأل كثيرين غيره. قبله وبعده:

«ما رأيك فى الدكتور «مصدق» الموجود عندى My Mossadaq، ولم يفهم «كافرى»، وأوضح له الملك «فاروق»: «إنه يتحدث عن الدكتور «محمد صلاح الدين» (يعتبره مصدق المصرى)!

وكذلك كانت خطوط وظلال الصورة التى وجدها العائدون بعد موسم الصيف: كم من المشاكل ـ يتحول إلى كيف من الأزمات!

وفى واحد من أوائل تقاريره من القاهرة كتب السفير الأمريكى الجديد «جيفرسون كافرى» وهو رجل جاءت به الخارجية الأمريكية من منصب سفيرها فى «باريس» إلى منصب سفيرها فى القاهرة، تحسبا واستعدادا لشرق أوسط تزداد أهميته وترتفع درجة حرارته، قائلا لوزير الخارجية الأمريكية العتيد «دين أتشيسون»:

«ليست فى القاهرة ثورة، وإنما هناك حالة ثورية A State of Revolution».

٢ ـ البحث عن فرص وسط الفراغ!

فى تلك الأوقات كتب القلم المخصوص (البوليس السياسى) تقريرا «سريا للغاية»، رسم فيه ما يمكن اعتباره خريطة لمصادر التهديد على الأمن الداخلى فى مصر، ومن الملحوظ أن نسخة من هذا التقرير ظهرت فى أوراق «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان، وذلك شىء يمكن فهمه، لكن الذى يصعب فهمه هو أن السفارة البريطانية حصلت على نسخة منه، وصنفته هى الأخرى بوصف «سرى جدا» ـ وسجلته فى الوثائق البريطانية (تحت رقم ١٦٧/ ١٠١٩) وهو يبدأ بعرض:

إن مشكلة الأمن الداخلى يمكن بحثها تحت خمسة عناوين رئيسية:

١ ـ الشيوعيون. ٢ ـ المعارضة. ٣ ـ الإخوان المسلمين

٤ ـ العناصر الإرهابية والمتطرفون. ٥ ـ أهمية استمرار الأحكام العرفية.

ثم يستطرد التقرير يقول «سوف نحاول هنا أن نناقش كل عنوان من هذه العناوين على حِدة وبطريقة مفصلة:

○ أولا الشيوعيون: أثبتت الأحكام العُرفية رغم طبيعتها المؤقتة أنها عنصر نافع

وضرورى فى مواجهة الشيوعيين، لأنهم يملكون قدرا كبيرا من المرونة يمكنهم من تجديد تنظيماتهم وتوسيع دائرة نشاطهم باستمرار.

وينقسم الشيوعيون فى مصر إلى ثلاث طوائف، ويمارسون عملهم فى ثلاثة مجالات:

(أ) هناك نشاط شيوعى بين المصريين.

(ب) وهناك نشاط شيوعى بين الأجانب.

(جـ) وهناك نشاط شيوعى مُوَجَّه من خارج مصر.

(أ) وبالنسبة للنشاط الشيوعى بين المصريين ـ فإنه لم يتوقف رغم الأحكام العُرفية، ورغم الاعتقالات التى طالت أعدادا كبيرة من الشيوعيين، ذلك أنهم وهم فى السجن لا يضيعون وقتهم، وإنما ينهمك قادتهم فى تنظيم الخلايا خصوصا بين الطلاب، ويبذلون جهدا تعليميا كبيرا لجعل أتباعهم أكثر التزاما بالعقائد الشيوعية، بحيث يتحولون إلى عناصر قيادية عندما يخرجون من السجن، ومعنى هذا أنهم فى السجن يعمقون نشاطهم ويكثفونه وهم خارج السجن يوسعونه وينشرونه. ومن متابعتنا للنشاط الشيوعى نلاحظ أن وجودهم خارج السجن هو العنصر الأهم فى جعل كتل من الناس تحس بوجودهم عن طريق تأسيس الجمعيات، وطبع المنشورات، والتحريض والدعوة، ولا نبالغ إذا قُلنا أن التحريات تؤكد أن عدد الشيوعيين الآن تضاعف، ففى حين كان عددهم قبل سنتين يُعد بالمئات، فإن عددهم الآن بالألوف. وحتى وقت قريب كان النشاط الشيوعى فى مصر تحريضيا، ولكن تحرياتنا فى الشهور الأخيرة تبين أنهم انتقلوا من التحريض إلى التخطيط، وأنهم الآن يقومون بوضع برامج للعمل تستطيع أن تمارس أعمال الكوماندوز وحرب العصابات.

والواقع أن هذا التحول الذى ينزع إلى العمل المباشر بعد عشر سنوات اقتصر النشاط فيها على التنظير، يشير إلى استعداد الشيوعيين ـ بتوجيه من الخارج للقيام بعمليات تحريض لجماهير واسعة، خصوصا بين الطلبة والعُمال.

ولاحظنا أن المنشورات الشيوعية التى صدرت أخيرا، تحتوى على هجوم ضد

الوفد بعد هُدْنة معه سببها أن بعض القيادات الشيوعية تصورت أن الجناح اليسارى فيه (الطليعة الوفدية) فى مقدوره أن يشد الوفد إلى اليسار، لكن منشورات الشيوعيين الآن لا تؤيد الوفد، وفى اجتماعاتهم فإنهم يقرون أن العناصر اليمينية فى الحزب أصبحت لها الغلبة.

(ب) النشاط الشيوعى بين الأجانب: هذا العنصر فى العمل الشيوعى هو أخطر العناصر فى الوقت الحالى، فمن المعروف أن هناك جاليات أجنبية كثيرة تقيم فى مصر، وأبناء هذه الجاليات من الشباب اعتنقوا الشيوعية وأنشأوا بغرض الدعوة إليها نوادى ومؤسسات قوية، وأنشط العناصر بينهم وأكثرها خطرا هم الجاليات الأرمنية والفرنسية واليونانية.

هناك أيضا جاليات سُلافية من أوروبا الشرقية، ولكن هؤلاء يحصرون معظم نشاطهم فى العمل لحساب قنصليات أوروبا الشرقية المُوالية للاتحاد السوفيتى، وفى بعض المرات فإنهم يعملون لحساب الاتحاد السوفيتى نفسه وعن طريق قنصلياته مباشرة. وقد رصدنا عن طريق رقابة البريد رسائل تحمل تفصيلات دقيقة عن خطط التغلغل الشيوعى فى أوساط الجامعات المصرية والصحافة والجماعات الثقافية والعلمية، واحتوت بعض الرسائل على قوائم طويلة بأسماء من يمكن الاتصال بهم فى مصر، بحيث ترسل إليهم المنشورات والمطبوعات وكُتب الدعاية - مباشرة، وقد تمكنا من اختراق عدد من الشبكات جعلتنا على علم بتحركات واتجاهات هذا النوع من النشاط، بحيث نستطيع متابعته وتعقُّبَه.

(جـ) الجزء السابق من التقرير يغطى البند جـ، وهو البند الخاص بالنشاط الشيوعى المُوَجَّه من الخارج.

٢- أحزاب المعارضة: أحزاب المعارضة الرسمية (السعديين والأحرار الدستوريين والكتلة) لا قيمة لها، فهى عاجزة عن تنظيم صفوفها وغير قادرة على برنامج موحد ينظم عملها، وبعض الأحزاب الثانوية وضمنها الحزب الوطنى تحاول البحث عن تحالفات مع الإخوان المسلمين وغيرهم بقصد «التهييج فى التركيز على إثارة المطالب الوطنية».

ويصل تقرير القلم المخصوص (البوليس السياسى) إلى مصدر التهديد الثالث فيقول:

٣ ـ الإخوان المسلمين:

إن الإخوان المسلمين استأنفوا نشاطهم فور وقف العمل بقانون الأحكام العُرفية ـ فترة إجراء الانتخابات الأخيرة، متصورين أنهم يستطيعون الحصول فى زحمة الحوادث على عدد من مقاعد مجلس النواب، وعندما فشلوا فى تحقيق هذا الغرض أدركوا أن المهمة الرئيسية بالنسبة لهم هى إعادة تنظيم أنفسهم من الأساس بعد الضربات القوية التى تلقوها على يد الوزارات السابقة. لكن الإخوان لديهم فى هذه اللحظة مشكلتان رئيسيتان:

(أ) المشكلة الأولى: هى اختيار مرشد عام يحل محل الشيخ «حسن البنا» وكان المرشحون لهذا المنصب تصارعوا فيما بينهم وأولهم «صالح عشماوى»، والثانى «أحمد حسن الباقورى»، والثالث «مصطفى مؤمن»، والأخير وراءه تأييد كبير من العناصر المتشددة فى الإخوان، رغم أن قسما كبيرا من تنظيم الطلبة فى الإخوان يؤيد ترشيح «عبد العزيز كامل» وهو مدرس فى معهد شبين الكوم.

(ولم يكن الأمن فى هذا السياق على علم كامل بما يجرى داخل الجماعة، ذلك أن الفِرَق المختلفة داخل الجماعات كانت قد تراضت فيما بينها ـ دفعا للفتنة واتقاءً للشر ـ على اختيار مرشح «محايد» يستطيع أن يجنب الأقوياء فى الجماعة مهاوى الشقاق ويعطيها فى نفس اللحظة واجهة محترمة تيسر لها استعادة مشروعية نشاطها بعد كل ما تورطت فيه فِرَقِها الجامحة وتعرضت له من ضربات شديدة، وهنا كان التراضى على اختيار المستشار «حسن الهضيبى» ليكون المرشد العام الثانى للإخوان، وعلى ضرورة كتمان اسمه حتى تتكشف الأحوال من ناحية، وتتوفر له بيعة فروع الإخوان وتنظيماتهم فى مصر وخارجها ـ من ناحية أخرى).

ويستطرد تقرير القلم المخصوص (البوليس السياسى):

(ب) والمشكلة الثانية أمام تنظيم الإخوان هى قلة مواردهم المالية بعد مصادرة ما كان لديهم من عقارات وموجودات وأرصدة، عندما صدر قرار حل الجماعة.

والمسئولون عن عملية تمويل جماعة الإخوان المسلمين الآن هم «منير الدله» و«الباقورى» وتأمل الجماعة أن تجد موارد للتمويل علنية وسرية تمكنها من إعادة إحياء التنظيم الخاص المسلح التابع لها، وهنا فإنه من المهم جدا تشديد الرقابة على الإخوان حتى لا تفاجأ السلطات بعودة الجماعة إلى العنف المسلح فى أى وقت من الأوقات.

٤ـ العناصر الإرهابية والمتطرفة:

هناك الآن فى مجال التحريض السياسى عدد كبير من الشباب التابعين للحزب الوطنى ومن المتطوعين العائدين من فلسطين، يتصورون أن مشاكل البلاد لا يمكن حلها إلا بالخلاص من الساسة القُدامى ولو بالاغتيال، ومعظمهم يعتقد أن الوسائل الدستورية للتعبير ميئوس منها (وهنا أورد التقرير قائمة بأسماء شباب يظن القلم المخصوص أنهم جاهزون للعمل الإرهابى).



بعد هذا التقرير التوصيفى يجيء تقرير ثانٍ عملى يتحدث عن تحالف بين قوى عديدة معارضة يطلق على نفسه وصف اللجنة العُليا للكفاح الشعبى، ويمهد ذلك التقرير الجديد ـ (ومثل التقرير السابق فقد ظهرت نسخة منه فى الديوان الملكى ونسخة أخرى فى الملفات البريطانية) ـ فى مقدمته بملاحظة مهمة تقول «كما هى العادة فإن الذين يريدون أن ينشطوا سياسيا على الساحة مرة واحدة يحاولون الابتعاد قدر ما يمكن عن العاصمة، وتفكيرهم أن قبضة الحكومة فى العاصمة قوية، وبالتالى فإن العمل أسهل عليهم من خارج العاصمة»، وذلك ما فعلته اللجنة العليا للكفاح الشعبى، فقد عقدت بسرعة مؤتمرا عاما فى الإسكندرية تبنت فيه هدف الكفاح المسلح ضد الإنجليز بعد أن تبين فشل المفاوضات المصرية ـ البريطانية التى يقوم عليها وزير الخارجية الدكتور «محمد صلاح الدين».

ويستفيض التقرير فى تعداد العناصر المشتركة فى اللجنة العليا للكفاح الشعبى، فيقول إنها «خليط واسع ومتنافر من أحزاب المعارضة، ومن الشيوعيين، ومن الإخوان المسلمين، ومن تنظيمات «مصر الفتاة»، ومن الجمعيات الخاصة مثل لجنة

الدفاع عن الحريات الشعبية، واللجنة العُليا للدعوة للمطالب الوطنية، وجمعية أنصار السلام، وحزب العمال المصرى، وتنظيمات أخرى تردد اسمها حديثا مثل «كتائب التحرير». ويُلاحظ التقرير أن الحزب الوطنى جرى تمثيله فى اللجنة العليا للكفاح الشعبى بوجوه جديدة، فقد تقدم إلى واجهته جيل من رجال لهم شهرة ومصداقية مثل «مصطفى مرعى» (بك) والأستاذ «فتحى رضوان»، وانضم إليهم «عبد السلام الشاذلى» (باشا) (وهو محافظ سابق لمدينة القاهرة تولى وزارة الشئون الاجتماعية مرة ثم تكرر ظهوره فى استجوابات مجلس الشيوخ)، وكلهم ممن جمعتهم كراهية العصر الراهن كله (القصر والوفد).

وكان أهم ما فى هذا التقرير العملى إشارة جاءت فى نهايته أن «هناك معلومات لم تتأكد حتى الآن، وتشير إلى أن مؤتمرات هذه التجمعات ظهر فيها عدد من الضباط والجنود العائدين من فلسطين».

٣ـ مشاعل النار فوق الحقول الخضراء:

كانت الظاهرة الأخطر فى الحالة الثورية (كما أسماها السفير الأمريكى «جيفرسون كافرى») ـ هو ما راح يجرى على نطاق واسع فى الريف المصرى، وأثار أكبر قدر من القلق لدى العائدين من إجازات الصيف فى أوربا (سنة ١٩٥١). ذلك أنه سواء بالنسبة للقصر أو بالنسبة للوفد، كانت ملكية الأرض الزراعية هى الأساس المضمون للثروة، لأن الريف المصرى دائما هو العملاق النائم، والذى يتبدى مستسلما لمقاديره ـ فإذا تململ أو تحرك وقع المحظور.

ومن المفارقات أن ملكية الأرض الزراعية كأساس للتركيب الطبقى فى مصر الحديثة لم تُدرس بالقدر الكافى فى وطنها، وأن أكمل وأوفى دراسة لها جاءت من الجامعة العبرية التى تنبهت مبكرا إلى أن أى معرفة جادة بأوضاع مصر لابد أن تبدأ بدراسة التركيب الطبقى فيها، وإذا كان ذلك فمعناه دراسة توزيع ملكية الأرض، لأنها الأساس الذى قامت عليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من أواخر القرن التاسع عشر. وكان الذى أشرف على هذه الدراسة فى الجامعة العبرية واحدا من أكثر أساتذتها دأبا وجدا وهو الدكتور «جبرائيل باير».

وعلى وجه التقريب وباختصار فإن مساحة الأرض الزراعية فى مصر (قبل ثورة ١٩٥٢ وقبل السد العالى) - كانت فى حدود خمسة ملايين فدان، تتوزع ملكيتها على النحو التالى:

- مليون فدان للخاصة الملكية والأوقاف الملكية الخاضعة لإشرافها.

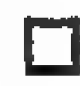
- مليون فدان للأسرة المالكة والأوقاف الخيرية الخاضعة لإشراف تفاتيشها الكبيرة.

- مليون فدان للأجانب (شركات وأفراد)، (وقد بدأ هؤلاء يبيعون أجزاءً كبيرة من أملاكهم فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية - ومع ظهور بوادر لحركة وطنية واجتماعية تأثرت بالمناخ العالمى السائد (بعد تلك الحرب)، وقد وجد هؤلاء المُلاك من الأجانب (شركات وأفراد) مشترين من أغنياء الصدفة (أثرياء الحرب) - يقبلون على الشراء استكمالا للمكانة الاجتماعية.

- مليون فدان للأسر المصرية الكبيرة التى تملكت مساحات شاسعة من الأرض الزراعية (فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، خصوصا بالشراء من أملاك الدائرة السنية عند تصفية ديون الخديو «إسماعيل»).

- مليون فدان لكل الفلاحين (حوالى ١٥ مليونا من تعداد سكان يصل إلى ٢١ مليونا) - يعملون بأنفسهم وبأولادهم وزوجاتهم على رقع متفرقة من الأرض الزراعية، يحتفظون بملكيتها بما يشبه معجزة تتكرر كل موسم!

وكان هذا التوزيع لملكية الأرض الزراعية تركيبا طبقيا مقسوما بالتساوى ما بين سيطرة الاستبداد أو سيطرة الفقر!



وفى صيف ١٩٥١ وفى مُناخ حالة ثورية حسب تعبير السفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» - كان ظاهرا للعيان أن هناك بوادر تمرد فى الريف المصرى!

فقد تطاير الشرر لافتا للنظر فى بلدة «كفور نجم» (فى محافظة الشرقية) حيث يوجد تفتيش مساحته ٧٥٠٠ فدان مملوك للأمير «محمد على» (ولى العهد حتى

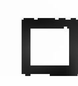
لحظتها). واشتكى مدير التفتيش للبوليس أن الفلاحين دأبوا على تأخير سداد إيجار الأرض، وهنا قام البوليس بحملة اعتقالات واسعة (أثبتت تحقيقات النيابة فيما بعد أنهم قاموا بحلق رؤوس الفلاحين وأرغموهم على أن يأكلوا شعرهم المحلوق، ثم ألبسوا عددا منهم أزياء نساء، واستعملوا عصيهم «خوازيق» أجلسوا عليها من ظهرت عليهم أمارات التحريض على التمرد).

وفى مزارع «البدراوى» (باشا) فى بلدة «بهوت» اندلعت اضطرابات سببها أن وكلاء الباشا أخذوا من الفلاحين مصاغ زوجاتهم رهنا لسداد الإيجار، ثم إن دائرة الباشا طلبت سداد الإيجار بتوريد حبوب حددت الدائرة سعرها، واندلعت اضطرابات ظهرت على صفحات الأهرام أواخر يونية تحت عنوان «معركة فى عزبة «البدراوى» (باشا) - تبادل النار بين الأهالى والبوليس - إضرام النار بأجران القمح - قتلى وجرحى فى «بهوت»!».

وقام السيد «عبد العزيز البدراوى» (وهو شقيق «زكية هانم» قرينة «فؤاد سراج الدين» (باشا) بعملية هجوم مُضاد على الفلاحين، وعُذره أنهم حرقوا بعض سيارات الأسرة احتجاجا على تصرفات وكلائها، وكان أن «عبد العزيز البدراوى» أمر بإطلاق النار على الفلاحين، وقاد حملة التأديب ضدهم بنفسه، ونقلت عنه مجلة المصور قوله:

«ليس هناك فى الدنيا مخلوق ألعن من الفلاح، إنه لا يُقَدِّر العطف، وإذا أظهرنا الرحمة عليه أصابه الطمع وتحين الفرصة كى ينهبنا، وتلك طبيعة العبيد. لقد بنيت للفلاحين مسجدين وأقمت مستشفى أوقفت عليها ثلاثمائة فدان، ومع ذلك استطاع بعض الأشرار الذين اِنْدَسُّوا وسطهم أن يجروهم، فإذا بهم ينقادون خلفهم دون تَبَصُّر».

وكان المشهد المفاجئ الذى وقع ردا على حملة التأديب أن مئات الفلاحين زحفوا فى الليل على قصر «البدراوى» (باشا) رافعين المشاعل، وهناك كسروا أبواب القصر وأحرقوا الستائر، وطبقا لبلاغ من وكيل الدائرة إلى البوليس، فإن «الفلاحين نهبوا الصالونات والفضيات والأثاث»!



وبداية خريف ١٩٥١ (سبتمبر وأكتوبر) كانت حوادث التمرد فى الريف ظاهرة يومية، وراح كبار المُلاك - وسايرتهم الحكومة - يلقون اللوم على الشيوعيين، ونشرت بعض الصحف عشرات من البرقيات، يحتج أصحابها من رجال الأسر الكبيرة فى الريف على نشاط «الإرهابيين الشيوعيين»، الذين يحرضون على الفتنة والعِصيان وعلى إتلاف الزراعات والمنشآت.

وكان «فؤاد سراج الدين» (باشا) وزير الداخلية - الذى عاد قبل أيام من أوروبا - متأثرا بأجواء أسرته (وكذلك بتقارير وزارته) - قد ترسخ لديه الاعتقاد بأن الشيوعية هى مصدر التهديد الرئيسى للأمن الداخلى.

لكن القصر الملكى بدأ يمارس لعبة أخرى - فقد فوجئ الرأى العام بافتتاحية فى جريدة أخبار اليوم (وهى المتصلة بالقصر وقتها عن طريق «كريم ثابت») عنوانها: «حركة الفلاحين ليست شيوعية».

ثم تستهل افتتاحية أخبار اليوم مقالها بما نصه:

«يُخطئ من يتصور أن حركة الفلاحين فى عزبة «البدراوى» (باشا) حركة شيوعية. ولو اعتقدنا هذا فإننا نعطى الشيوعية شرفا لا تستحقه، ولا يجوز أن نعطى الشيوعية كل هذا الشرف».

وتصل افتتاحية أخبار اليوم إلى حيث تقول:

«استقل يا وزير الداخلية، لأن الشعب كله ينتظر ما سوف تفعله، فالمعركة التى حدثت فى «بهوت» هى معركة بين الفلاحين وبين كبار المُلاك. والفلاحين لا حيلة لهم ولا سلطان، وكبار المُلاك فى نفس الوقت هم أشقاء حرم «فؤاد سراج الدين» (باشا) الذى يهيمن على البوليس».

وتنتهى افتتاحية أخبار اليوم بقولها «اضرب المثل أيها الوزير، واترك منصبك حتى يتحقق العدل»!

وكانت هذه الافتتاحية تحمل معنى يتخطى عباراتها ويتخطى موضوعها أيضا، فقد كانت إشارة واضحة إلى أن حلف القصر والوفد لم يعد قادرا على أن يتحمل أثقال حقائق مستجدة، دفعت كلا الطرفين إلى تبرئة نفسه وإلقاء المسئولية على

الطرف الآخر. وكان ذلك منطقيا لأن العادة فى أى «علاقة انتهازية» أن الشركاء يتخلون عن بعضهم إذا بلغوا حافة الخطر، وتوهم كل طرف منهم أنه يستطيع النجاة بنفسه تاركا شريكه للذئاب الجائعة تنشغل به عن مواصلة المطاردة.

٤ ـ ضرائب على غير أرباح!

عندما عاد الملك «فاروق» من شهر العسل (وهو فى الحقيقة عشرة أسابيع ـ أى شهرين ونصف الشهر) ـ كانت الصورة التى عُرضت عليه «داعية إلى انشغال باله» (طبق وصف «عبد الفتاح عمرو» (باشا) ـ الذى استُدْعى إلى القاهرة للتشاور فى شأن تعثر المفاوضات بين الدكتور «محمد صلاح الدين» وزير الخارجية وبين السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى فى القاهرة ووراءه وزارة الخارجية فى لندن).

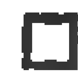
والتقى «عبد الفتاح عمرو» (باشا) مع «حسن يوسف» (باشا) فى شقته المطلة على النيل بشارع الجبلاية فى الزمالك، وسهرا ـ بالأرق ـ ليلة طويلة يبحثان همّا مشتركا بينهما هو «أحوال الملك»، واستقر رأى الاثنين على ضرورة مصارحته بأن «الأوضاع قاربت مرحلة الخطر». وبما أنه طلب «عبد الفتاح عمرو» (باشا) بوصفه السفير فى لندن لكى يسمع منه تفاصيل الأزمة التى صارت إليها المفاوضات المصرية ـ البريطانية، إذن فإن الفرصة تطرح نفسها، وتكاد تحدد شخصية من يتحمل مسئوليتها. وكان «حسن يوسف» (باشا) يدرك (دون أسى) أن الملك «تَعَوَّد أن يسمع منه حتى لم يعد السماع مؤثرًا». ثم إن الملك بحكم العادة ظل ينظر إليه كـ «موظف كبير فى القصر» ولا يتفهم دوافعه إلى هذه الخدمة، وأولها أنه «يتحمل ما يتحمله عن إيمان بأهمية «الملكية» كمؤسسة، وكونها نظاما أصلح من غيره فى حكم مصر وضمان استقرارها وتقدمها».

وحسب تعبير «حسن يوسف» (باشا) (فى شهادة مسجلة بصوته) ـ فقد كانت ميزة «عمرو» أنه زائر يجىء إلى مصر بين فترة وأخرى ـ مرة فى السنة لا أكثر ـ وليس فردا من أفراد الحاشية مقيم فى القصر باستمرار. ثم إن «عمرو» بحكم غيابه عن مصر معظم الوقت لم يكن معرضا لدسائس الناحية الأخرى من الحاشية

(يقصد «كريم ثابت» و«يوسف رشاد» وغيرهما من هؤلاء الذين يحومون حول الوجه الآخر للقمر - وذلك تعبير «عبد الفتاح عمرو») - زيادة على ذلك فإن «عمرو» بحكم كونه سفير الملك فى لندن والرجل الذى خلصه من «كيلرن» (السفير البريطانى الذى أهانه وأذله مساء ٤ فبراير والذى يُعتبر قناته الموثوق بها لدى الدولة الكبرى المهيمنة على الشأن المصرى) - يملك لدى فاروق (على المستوى الإنسانى وعلى المستوى الرسمى) حظوة تسمح له أن يتحدث بغير تحرج، خصوصا وهو «دبلوماسى بالفطرة» يعرف كيف يقول كل ما لديه بـ«كياسة».

ويروى «عمرو» (باشا) وكلامه مسجل بصوته، إن موعده مع الملك تحدد ظهر يوم فى سبتمبر (١٩٥١) (لم يتذكر تاريخه بالضبط) وأنه جلس معه «أكثر من ساعتين» وفتح قلبه. ولم يذكر «عمرو» (باشا) أمام جهاز التسجيل تفاصيل ما قاله للملك، لكنه يتذكر أنه تكلم عن «كل شىء» و«بالقدر وبالأسلوب» اللائق ولو أنه انفعل فى لحظة من اللحظات و«تهدج صوته»، واستأذن جلالة الملك فى فنجان قهوة و«كوب ماء».

ثم خرج «عبد الفتاح عمرو» من مكتب الملك متوجها إلى مكتب وكيل الديوان «حسن يوسف»، ثم قصد الاثنان للغداء معا فى بيت «حسن يوسف»، وطال جلوسهما معا فى غرفة الطعام «أكثر من ثلاث ساعات»، وقد راحا يتذكران تفاصيل التفاصيل من حديث «عمرو عبد الفتاح» إلى «فاروق»، ويتساءلان «أى أثر يمكن أن يتحقق نتيجة له؟».



كانت تصرفات الملك فى تلك الفترة العصيبة توحى بأنه - إذا كان «فاروق» قد استمع إلى ما صارحه به «عبد الفتاح عمرو» (باشا) وربما غيره، (وكانت هناك شواهد تدل على أن الملك عندما عاد من أوروبا وفوجئ بحجم ما وصل إلى الناس من تصرفاته هناك، وراح يبحث ويتحرى الأسباب) - فإن «فاروق» استنتج - ما قابل استعداده ووافق هواه.

○ كان الاستنتاج الأول الذى توصل إليه هو أن «الوزارة» قصدت فضيحته أمام

الناس بحيث يعرفون جميعا بما كان يفعله فى أوروبا - وقد وجه الملك أصبع الاتهام إلى الدكتور «محمد صلاح الدين» وزير الخارجية شخصيا، وحجته (وليس معروفا من أوحى إليه بها) - أن الدكتور «محمد صلاح الدين» أمر عددا من سفارات مصر وبينهما سفارات روما - وبرن - وباريس أن تحتج على الطريقة التى تناولت بها صحف بلدانها أخبار التصرفات الملكية أثناء مهرجان شهر العسل (ومع أن الملك «فاروق» نفسه وفى اتصال تليفونى من «لوجانو»، طلب من «حسن يوسف» (باشا) أن يحتج على السفارة السويسرية فى القاهرة، لأن الصحافة السويسرية تلاحقه حيث ذهب وبإصرار على التربص والتشهير) - إلا أنه عندما احتجت السفارات المصرية ثم عاد الملك إلى مصر، توصل إلى تفسير غريب لموقف الدكتور «محمد صلاح الدين» - مؤداه: «أن صلاح الدين لم يقصد بالاحتجاج أن يدافع عن الملك، وإنما أراد إثارة أزمات مع الدول التى نشرت صحفها أخبارا عنه، ويكون ذلك دافع الناس حتى يسألوا عما وراء الاحتجاجات، ثم تجيئهم الإجابات بالتفاصيل ويعيدون روايتها فى مجالسهم ويبالغون فيها». وعلى هذا الأساس فإن الاحتجاجات التى أشار بها «صلاح الدين» لم تصدر عن «غضب وطنى»، وإنما صدرت عن «غرض خفى» - هو توسيع نشر «الحكايات» - حتى «يعرف من لم يكن يعرف»!

○ والاستنتاج الثانى الذى توصل إليه الملك «فاروق» فى تلك الظروف أن جزءًا من حملة الكراهية ضده، هى بتوجيه من الوزارة لتحويل الأنظار عن الفساد الجارى فيها وعن الصفقات المشبوهة والصراعات المكشوفة.

ومن الغريب أن «كريم ثابت» أقنع الملك «فاروق» بإمكانية القيام بحملة مضادة تكشف مواقع الفساد «الحقيقى» فى البلد وتخفف الضغط عن «القصر». وهكذا دعى إلى القاهرة خبير علاقات عامة هو المستر «بلوردون هلسبى» وكان من قبل يعمل فى مصر مديرا لتحرير جريدة «الإجيبشيان جازيت»، وبالفعل جاء «هلسبى» إلى القاهرة وعاد إلى لندن ليكتب فى جريدة «ذى ستار» رسالة مستفيضة من القاهرة قال فيها: «إن الذين يتابعون أخبار الملك «فاروق» فى الصحافة البريطانية قد لا يصدقون إلى أى مدى يعمل ملك مصر فى خدمة بلاده، وكيف يعيش حياته جادا

وملتزما ومضطرا للعمل مع حكومة فاسدة يرأسها رجل متهالك فى الخامسة والسبعين من عمره، عاجز عن إدارة شئونها، وخاضع لتوجيه زوجته الشابة التى هى القوة الحقيقية فى الحكومة الوفدية من وراء الستار (وظهرت وسط رسالة «هلسبى» صورة لزينب هانم الوكيل - قرينة «النحاس» (باشا) - كُتِبَتْ تحتها جملة «المرأة الذكية التى تدير كل شيء فى مصر من وراء الستار» !

○ والاستنتاج الثالث أن القصر من حقه وواجبه أن يكشف «الوفد» و«النحاس»، وهكذا راح الملك يهاجم الوزارة دون تحرز ويلقى عليها مسئوليات ما حل بالبلد من «تردٍ وتفسُّخ»:

- فالوزارة «مهلهلة» بالانقسامات بين أعضائها الذين لم يعودوا حتى معسكرات، وإنما أصبحوا أفرادا، كل واحد منهم له عالمه وله مطالبه وله معاركه.

○ و«فؤاد سراج الدين» يلعب لعبة تحتاج إلى المساءلة، لأن هذه الخطة التى رسمها - وراح تنفيذها - لتحويل مؤسسة البوليس إلى «عزبة» خاصة له «توحى بأنه يدبر شيئا أو يستعد لشيء» - والظاهر حتى من كلام صديقه «كريم ثابت» «إنه فقد الأمل فى رئاسة الوزارة بـ «الذوق»، والآن يريد أن يصل إليها بـ «العافية».

○ و«محمد صلاح الدين» يدفع المفاوضات مع الإنجليز إلى أزمة قبل الأوان، وهو متأثر بالدكتور «مصدق» فى إيران ولا يعرف أن «مصدق» أخذ «إيران فى داهية» (رواية «كريم ثابت» (باشا) فى مكتبى فى الأهرام سنة ١٩٥٨، وكان قد جاء يزورنى ويعرض على مذكراته عن أيام خدمته فى القصر).

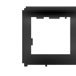
○ ووسط هذه الفوضى كلها فإن «النحاس» مقيم فى بيته أسير أمراضه ووساوسه الصحية إلى درجة أنه لم يعد يقابل أحدا غير قرينته، ولا يتحرك حتى فى البيت إلا ووراءه تابع خاص يحمل زجاجة كحول مطهر يغسل بها يديه إذا لامست يد أى إنسان آخر، حتى من العاملين فى البيت.

[والحقيقة أنه فى تلك الأيام وعندما كان «النحاس» (باشا) يضطر إلى الخروج من بيته لمناسبة لا يستطيع أن يتخلف عنها، فقد كان يتبعه باستمرار سكرتير (وأحيانا ضابط من حراسته الخاصة) - يحمل زجاجة كولونيا لكى يغسل بها الباشا يديه، وقد رأيت ذلك المشهد بنفسى فى احتفال أُقيم فى النادى السعدى فى إحدى المناسبات الوطنية أواخر سنة ١٩٥٠ (وفى الغالب احتفال عيد الجهاد - ١٣ نوفمبر ١٩٥٠) ويومها اضطر «النحاس» (باشا) إلى مصافحة كثيرين، لكنه كل مرة كان يلتفت خلفه ويطلب «كولونيا»، وفى البداية لم أفهم سر الطلب ثم عرفته من «محمود سليمان غنام» (باشا)].

....

....

وهكذا استنتج الملك «فاروق» أن رئيس الوزراء الذى «عفا» عنه وقَبِلَ بفتح صفحة جديدة معه وترك له كل شىء واثقا فيه - لم يعد صالحا لخدمته وأنه فقد قيمته، وأكثر من ذلك أصبح عبئا عليه.



وفى هذه الأجواء المضطربة فإن ما عُرف بوصف قضية الأسلحة الفاسدة راح يملأ أجواء مصر، ويضع الملك نفسه فى قفص الاتهام، ذلك لأن الروايات تناثرت فى كل المحافل - وفى الصحف - تتحدث عن عمليات لشراء السلاح جرت على عجل بعد قرار الملك بدخول حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، على غير رغبة رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» (باشا)، وعلى غير استعداد عسكرى يطمئِن إليه فى معركة خارج حدود مصر (بمنطق ذلك الوقت).

وتمضى الروايات لتقول «إنه فى شعور الملك بدوره فى قرار الحرب، فإنه اعتبر نفسه مسئولا عن توفير السلاح للجيش بكل وسيلة، وهكذا انشغل عدد من أفراد حاشيته أو من أصدقائهم بعمليات لشراء الأسلحة والذخائر، ومعظمه مما كان باقيا فى مخازن أوروبا (إيطاليا بالذات) من أيام الحرب العالمية الثانية. وكان الحلفاء قد كدسوا هناك جبالا من العِتاد استعدادا لغزو إيطاليا من الجنوب إلى الشمال، لكن

الملك «فيكتور عمانوئيل» اختصر لهم المهمة فاعتقل الزعيم الفاشستى «موسولينى» وأعلن استسلام إيطاليا.

وكان معروفا وذائعا على أوسع نطاق فى العالم أن مواقع كثيرة فى إيطاليا لا تزال مزدحمة بمخازن السلاح والذخيرة، وأن هناك سوقا مفتوحة لمن يطلب ويعرض الثمن المناسب.

والمشكلة أن البعثات التى ذهبت لشراء السلاح لم تدرك أن هذا السلاح الباقى من أيام الحرب العالمية، ظل أعواما (أربعة أو خمسة) مكشوفا فى العراء، ومن ثم أصابته بالضرورة عوامل الجو وأثرت على صلاحيته.

وفى الغالب فإن بعض البعثات أدركت أنها تشترى سلاحا فقد بعض صلاحيته، لكنها اشترته كبضاعة عليها طلب، والمحتاج على استعداد لقبولها بحالتها الراهنة وتحمل مسئوليتها ـ كيفما جاءت.

وأخيرا فإن بعض البعثات ومعها عدد من التجار والسماسرة قدموا فواتير لمشترياتهم مُبالغا فيها، وكان على أولئك المحتاجين أن يدفعوا!

وهنا فإن ما سُمى «بصفقة الأسلحة الفاسدة» أصبح أزمة ضمن الأزمات التى أدت إلى سقوط هيبة النظام الملكى، لأن الاتهامات فى خاتمة المطاف كانت واصلة إلى القصر، وإلى الملك شخصيا.

....

....

[والراجح أن الملك الذى كان يعتقد ببراءته، رد بغضب وربما بحماقة على الاتهامات التى التصقت به وبسمعته.

وفيما بعد، وعقب قيام الثورة كان موضوع الأسلحة الفاسدة واحدا من ذرائعها، جرت تحقيقات فى قضية الأسلحة الفاسدة ـ وظهرت فى التحقيق مسألتان:

ـ الأولى: أنه كانت هناك بالفعل أسلحة فاسدة، لكن نسبة هذه الأسلحة الفاسدة

كانت فى الحدود التى يمكن تصورها، وعلى ضوء الظروف التى تمت فيها مشترياتها - مع وجود مبالغات فى الأسعار استفاد منها بعضهم.

- ثم إن الضجة التى أُثيرت حول هذه القضية كانت وراءها جماعات متنافسة من الموردين، وحين نجح بعضهم فى إبرام صفقاته، ولم ينجح بعضهم «الآخر» - فإن المعركة بين الطرفين أعطت للقضية حجما يفوق واقعها.

- ولعل أكثر ما ضايق الملك «فاروق» (فى حديث له مع «نجيب الهلالى» (باشا) سنة ١٩٥١ - وكان قد قابله سرا كما قابل ساسة غيره، بينهم «حافظ عفيفى» (باشا) - يستطلع رأيهم فى تردى أحوال «البلد») - «إن الناس صدقوا أننى تاجرت فى السلاح، وأننى أتحمل مسئولية دم كثير «ساح» فى فلسطين» !]

....

....

[والشاهد أنه يمكن تشبيه قضية «الأسلحة الفاسدة» ودورها فى تعرية النظام الملكى فى مصر، بالدور الذى قامت به قضية عقد الملكة «مارى أنطوانيت» فى سقوط أسرة «البوربون» فى فرنسا على عهد «لويس السادس عشر». فقد استطاعت مغامرة فرنسية هى الكونتيسة «جين فالوا» أن تُقنع الكاردينال «دى روهان» بأن يسترضى الملكة «مارى أنطوانيت» وكانت تُظهر نفورا منه - بأن يشترى عقدا نادرا من اللؤلؤ، صنعه الفنان «بوهمر» وهو أشهر مصمم للجواهر وقتها، وثمنه مليون وستمائة ألف فرنك، ويهديه عن طريقها («جين فالوا») إلى «مارى أنطوانيت» ملكة فرنسا، ورتبت «فالوا» إشارات وملابسات معينة جعلت الكاردينال على يقين بأن هديته سوف تُسلَّم للملكة، فى حين أن «مارى أنطوانيت» لم تكن تعرف شيئا عن الموضوع كله.

وحدث أن العملية انكشفت، وبراءة الملكة ظهرت، وبرغم ذلك فإن قضية عقد اللؤلؤ ظلت تطارد «مارى أنطوانيت» حتى وهى تصعد سلالم المقصلة التى قطعت رقبتها فى ميدان الثورة (الكونكورد الآن) - قلب باريس.

والواقع أنه فى الأجواء الحافلة بالاتهامات عن مغامرات وفضائح - مالية وغرامية

ـ تورطت فيها «مارى أنطوانيت» فعلا، وفى أجواء مخازٍ حقيقية سقط فيها بلاط البوربون ـ فإن كافة التهم أصبحت قابلة للتصديق، لأن اللحظة النفسية مناسبة، ولأن الروايات جاءت متسقة مع الانطباعات الشائعة عن أصحابها من ناحية، ومن ناحية أخرى جاءت متوافقة مع السياق العام للحوادث فى زمن وقوعها.

كذلك حدث فى قضية عقد اللؤلؤ بالنسبة لمارى أنطوانيت.

وكذلك حدث فى قضية «صفقة الأسلحة» بالنسبة لفاروق].

....

....

وعلى أى حال فإن الملك خرج بعد القضية باقتناع لم يتزحزح عنه وهو أن الحكومة لم تُحسن الدفاع عنه (ولعلها لم تحاول). ثم إنه هو نفسه وبمركزه الملكى لم يكن قادرا على الدفاع عن نفسه مباشرة (ولم يكن مُصَدَّقا فيه حتى لو حاول).

والنتيجة أن تحالف القصر والوفد تفككت عُراه ـ وأن عهد الصلح بين الاثنين سقطت ضروراته، وأن قُبلة طبعها «النحاس» (باشا) على يد الملك «فاروق» عربونا لولاء بغير حدود تحولت إلى ضريبة على أرباح لم يعد لها فى النهاية وجود!

٥ ـ فرسان الساحة الفارغة!

إذا كان التوافق ـ إلى درجة التواطؤ بين القصر والوفد قد ترك فراغا كبيرا فى قلب السياسة المصرية مما سمح لعناصر الهامش فى المجال السياسى المصرى بأن تندفع إلى قلبه ـ فإن الاختلاف والانشقاق بين الاثنين زاد من مساحة هذا الفراغ، وجعل أجواءه معتمة وداكنة تظهر عليها التحركات وكأنها من أفعال الظلال ـ أشكالا ومساحات غير واضحة وغير محددة!

وكان «على ماهر» (باشا) أول من اعتبر أن الساحة السياسية الراهنة تناديه ـ وتقدم إليها تلك اللحظة لينشئ جماعة أسماها «جبهة مصر». وكان «على ماهر» (باشا) صاحب دور ملتبس فى السياسة المصرية، فقد ناصر قيادة «سعد زغلول»

لثورة سنة ١٩١٩، وهو موظف كبير فى وزارة الحقانية، ثم راح ينشق ـ ويبتعد ماشيا فى حقل الشوك الواسع بين الوفد والقصر، خارجا من الولاء لسعد وواصلا إلى العداء معه ومع «النحاس» (باشا) خليفته، حتى ظهر مُقَرّبا من الملك «فؤاد» وشِبْه قَيِّم على ابنه «فاروق» الذى جلس على العرش و«على ماهر» بجانبه، رئيسا للديوان الملكى (١٩٣٧).

لكن «على ماهر» لم يكن لديه شىء نافع يعطيه للصبى الذى جلس على عرش مصر، بل كان ما لديه لذلك الصبى ـ الذى اعتبرته أغلبية الشعب المصرى وعدا وبُشرى ـ وسوسة تزين الدكتاتورية وتحرض على الدستور كلما سنحت فرصته.

وقد رتب «على ماهر» (باشا) (وهو رئيس الديوان) انقلاب «فاروق» ـ الأول ـ على الأغلبية الوفدية، وكذلك أُقيلت وزارة «النحاس» (باشا)، وخلفتها وزارة برئاسة «محمد محمود» (باشا) رئيس الأحرار الدستوريين لم تستطع أن تحكم، لأن «على ماهر» (باشا) كان يريد رئاسة الوزارة لنفسه. وبالفعل فإنه كان فى ذلك الموقع ـ عندما جاءت الحرب العالمية الثانية ـ ثم خرج منها بإنذار بريطانى ١٩٤٠ ـ لم يلبث أن لحقه إنذار بريطانى آخر ١٩٤٢ جاء بوزارة وفدية يرأسها «النحاس» (باشا)، وكان بين إجراءاتها اعتقال «على ماهر» (باشا) فى مزرعة له فى مديرية البحيرة لم يعد منها إلا بعد أن أصبح شقيقه «أحمد ماهر» (باشا) رئيسا للوزارة فى انقلاب دستورى آخر (أكتوبر سنة ١٩٤٤).

ولم يكن لعلى ماهر (باشا) حزب سياسى، ولا كانت له شعبية جماهيرية ـ وكذلك كان مكانه دائما منطقة الظلال وكان ذلك أكثر اتساقا مع شخصيته وفيها ـ لمسة من الغموض (لعلها من أيام الخدمة فى القصر) ـ ولمسة من العبوس (لعلها من أثر النفى فى مزرعته أو النفى من السلطة) ـ ولمسة من المرارة (لعلها من بقايا طموحه إلى إيقاع الملكة «نازلى» أرملة الملك فؤاد فى غرامه، لكنها أعرضت عنه وأعطت ما عندها لأحمد حسنين (باشا) الذى خلف «على ماهر» على رئاسة الديوان الملكى).

والمهم أن «على ماهر» بقى شخصية ملتبسة ـ غامضة أو على الأقل غير واضحة وغير محددة.

وبرغم ذلك فقد كانت هناك مجموعة من الرجال والنساء أخذهم ذلك المزيج «المُعَقَّدْ» فى شخصية «على ماهر»، وكان فيهم من اعتبره «رجل الأقدار» الذى يستطيع مواجهة الصعاب وإنقاذ المواقف فى أصعب الأوقات.

....

....

[وكان بين المُعجبين بعلى ماهر (باشا) رجل وسيدة كنت ولا أزال من المُعجبين بنواحى قوة فى شخصية كل منهما:

○ الرجل هو الدكتور «محمود عزمى» - كان لزمن طويل مؤيدا لـ «على ماهر» (باشا) (فى رئاسته الأولى للوزارة سنة ١٩٣٩)، وكان هو الذى اقترح عليه إنشاء وزارات جديدة (مثل وزارة الشئون الاجتماعية) توسع بعض الشىء مهام الحكم فى مصر - لكنه على سنة ١٩٥١ حين بدأ «على ماهر» يقدم نفسه باعتباره «المُنقذ من الضياع» - كان الدكتور «عزمى» قد شُفى من الإعجاب به!

○ وأما السيدة فهى «روزاليوسف» (الفنانة القديرة التى أصبحت مالكة لمجلة واسعة النفوذ تحمل اسمها) - فقد كانت هى التى دعتنى معها تقدمنى إلى «على ماهر» (باشا) - فى بيته (ذلك الوقت) فى شارع «مظهر» فى الزمالك. وحاولت السيدة «روزاليوسف» أن تهيئنى (صحفيا شابا متحمسا) للقاء «رجل الأقدار»، وكان قولها ونحن على عتبة باب بيته، إنك الآن سوف تقابل «نمر» السياسة المصرية، وعندما خرجنا بعد ساعتين من «عرين النمر»، سألتنى السيدة «روزاليوسف»: كيف رأيت «على ماهر» (باشا)؟ وأحست بذكائها أننى لم أقتنع بما رأيت!].

....

....



□

وفى أجواء الفراغ الموحش الذى اعترى السياسة المصرية بالوفاق - ثم بالشقاق -

بين القصر والوفد، دخل «على ماهر» (باشا) يقدم نفسه باعتباره رجل المواقف الصعبة القادر على ملء الفراغ وعلى انتزاع المستقبل المرتجى من وحشة الحاضر الراهن!

وكانت مشكلة «على ماهر» الحقيقية «أنه ليس فى مقدور رجل أن يتحدث عن المستقبل فى عزلة عن ماضيه، ولا أن يحلم بإنقاذ وطن ليست له فيه قاعدة، لأن خطط العمل الوطنى تحتاج إلى ما هو أكثر من البرامج المكتوبة بواسطة نخب عجزت طول تجربتها عن التواصل مع أوسع الجماهير، وأخيرا فإن الإرادة السياسية لا توفرها قدرة رجل على المناورة، وإنما توفرها قدرته على مد رباط الثقة بينه وبين الناس.

ويستحق التأمل أن أول جهد «لعلى ماهر» (باشا) - فى أداء دور المنقذ المُخلص - كان موجها إلى السفارة البريطانية. وفى صيف سنة ١٩٥١ يظهر ضمن الوثائق البريطانية تقرير برقم (١٢/ ١٠١٠) كتبه السفير البريطانى فى القاهرة يقول: «أنه منذ فترة و«على ماهر» (باشا) يحاول أن يجد وسيلة للاتصال بالسفارة أو بأحد من كبار المسئولين فيها، ومع أنى شخصيا أستغرب محاولة «على ماهر» (باشا) الآن أن يقوم بدور سياسى، فقد وجدنا من الأفضل أن نستكشف ما يريد ولا نصده. لقد كنت أتصور بعد كل ما جرى له وبعد اغتيال شقيقه «أحمد ماهر»، وخلفه «النقراشى» - أن الرجل لم يبق له غير أن يلجأ إلى دير يقضى فيه بقية حياته معتزلا - إلا أن الرجل الآن يجمع حوله بعض المستقلين، ويظن بمقدوره أن يستقطب من حوله قوى وتيارات يراها فاعلة على الساحة دون توجيه واضح أو قيادة مُعْتَرَف بها. وقد لاحظنا أنه فى الشهور الأخيرة يحاول جس نبض عدد من التيارات لعلها تناصره - كلها أو بعضها - فى تصوراته عن «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»، ونحن نعرف أنه اتصل بالإخوان المسلمين وبالشبان المسلمين (التى يرأسها واحد من أصدقائه هو «صالح حرب» (باشا)) - وبساسة ينتمون إلى أحزاب ضعيفة، ووصل به الأمر إلى حد أنه اتصل بمجموعة «إخوان الحرية» وهى جماعة يشك فى أمرها كثير من الوطنيين، ويظنون أننا (السفارة الإنجليزية) نحركها، ومما لاحظناه أن «الباشا» يوحى عن طريق بعض المتصلين به لعدد من السفارات الأجنبية فى القاهرة، بأننا (السفارة البريطانية) راضون عن برنامجه، ويتصور أن ذلك يعطى مصداقية لدعوته!

وعندما وجدنا أن الاتصال به لا ضرر منه، لم نشأ أن يكون الاتصال عن طريق مسئول سياسى، وانتهزنا فرصة أن المستشار القانونى فى السفارة «جون هاملتون» تلقى دعوة من بعض أصدقاء «على ماهر» (باشا) لحضور غداء معه، ورأينا أن يقبلها بشرط أن يوضح موقفه، على أساس أنه يحضر الغداء بصفة اجتماعية وليس بقصد سياسى».



يستطرد التقرير البريطانى (١٢/ ١٠١٠) بعد ذلك إلى القول بأن «جون هاملتون» حضر مأدبة غداء فى بيت «عبد الملك حمزة» (بك) وهو من أقرب المقربين إلى «على ماهر» (باشا)، وهناك سمع عن خطة لعودة «على ماهر» (باشا) إلى رئاسة الديوان الملكى بداية تمهد له (كما حدث من قبل) طريق رئاسة الوزارة «حيث تنتظره مسئولية إنقاذ الموقف». والفكرة التى يدعو لها أصدقاؤه أن هناك فراغا فظيعا فى الحكم لأن رئيس الوزارة الحالية «النحاس» (باشا) أصبح رجلا مُتْعَبا، أصابه «الخَرَف» Gaga (هكذا بالنص) بسبب تقدم السن، والأليق به أن يعتزل ويقضى بقية عمره يتمتع بالثروة التى جمعتها زوجته. وإذا اعتزل «النحاس» (باشا) فإن حزب الوفد يصبح مثله مثل كل الأحزاب بغير سند جماهيرى ولا قيادة تجمع الناس».

تلك مقدمات مشروع أصدقاء «على ماهر» (باشا).

يستطرد التقرير إلى مشهد بعد الغداء جرى فيه اقتياد «جون هاملتون» إلى جلسة منفردة على الشرفة Veranda لمدة ساعتين فى خلوة منفردة مع «على ماهر» (باشا)، هيأها لهما مضيفهما «عبد الملك حمزة» (بك). ويكتب «جون هاملتون» «إن «على ماهر» أراد أن يثبت لى صدق نيته معنا زمن الحرب، وأن يؤكد ولاءه وإخلاصه لنا بما يعنى فى النهاية أننا ظلمناه بشكوكنا فيه وتجنينا عليه، ودخل «الباشا» إلى هذا الموضوع ببراعة يستحق التهنئة عليها، فقد بدأ كلامه بقوله: «إنه عائد من إجازة فى تركيا واكتشف هناك من كل ما سمعه أن دور تركيا معنا فى بداية الحرب كان مماثلا لدور وزارته بالضبط، فقد اتخذت «تركيا» فى الظاهر موقفا محايدا لتغطى به إيمانها بقضية الحلفاء على اعتبار أن موقفها ذلك يخدم الحلفاء

بأكثر من المشاركة معهم فى القتال ـ وقال «الباشا» «إن ذلك الموقف كان عين العقل، وأنه ساعد الحكومة البريطانية وخدم مجهودها الحربى». ويكتب «هاملتون» «ومن هنا استطرد «الباشا» إلى أن وزارته سنة ١٩٣٩ فعلت الشىء نفسه، فقد وضعت كل إمكانيات مصر تحت تصرفنا فى تنفيذ أمين لمعاهدة سنة ١٩٣٦، وأكثر من ذلك قامت هذه الوزارة بأمر منه شخصيا بتجريد الرعايا الطليان والألمان من سلاحهم وحبسهم فى معسكرات اعتقال حتى لا يتحولوا إلى طابور خامس يؤثر على المجهود الحربى، وأكثر من ذلك فإنه وضع تحت تصرفنا كل المعلومات الخاصة لدى حكومته ـ وكان لديها الكثير عن نوايا إيطاليا، وكان العسكريون البريطانيون يقدرون له (لعلى ماهر) صنيعه، حتى أن الماريشال «ويفل» قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بعث له بخطاب شكر سوف نجد نسخة منه فى سجلات السفارة».

ويكتب «هاملتون» «واصل الباشا كلامه منتقلا من الماضى إلى الحاضر قائلا: «إنه لا يعرف سببا لعدم الوصول إلى اتفاق على تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ حتى الآن، وأنه كعضو فى لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ، تصدى لوزير الخارجية «محمد صلاح الدين» قائلا له: «إن سياستك تأخذ مصر إلى الضياع!».

أضاف «على ماهر» (باشا) قائلا: «إن قضية السودان لا يصح أن تعرقل المستقبل وأن المطلوب هو «صلة رمزية» بين مصر والسودان، وأن مصالح مصر فى السودان متماثلة تماما مع مصالح بريطانيا وذلك يسهل كل شىء». أضاف «الباشا» «أنه ضد تورط مصر فى مشاكل العالم العربى، وأن التعقيدات كلها تجىء من أن الأمين العام للجامعة العربية «عبد الرحمن عزام» (باشا) يتخطى حدود وظيفته وهو «كما رأينا» فى «حوادث المغرب العربى» لا يمارس الدبلوماسية بقدر ما يمارس التحريض»!

وأخيرا وصل «جون هاملتون» المستشار القانونى للسفارة البريطانية فى القاهرة إلى وصف لعلى ماهر (باشا) ـ بدا وكأنه قراءة فى الغيب، فقد كتب بالحرف «باختصار لقد جعلنى «على ماهر» أشعر بأنه «تاليران» مصرى (كان «هاملتون» يشير إلى السياسى الفرنسى الأشهر الذى عاش أواخر القرن الثامن عشر وأوائل

القرن التاسع عشر- والذى كان وزير خارجية لويس السادس عشر قبل الثورة الفرنسية - ثم أصبح وزيرا لخارجية «نابليون بونابرت» - ثم انتهى وزيرا لعصر ثالث عندما عاد البوربون مرة أخرى إلى قصر التويلرى على عهد لويس الثامن عشر، واستحق «تاليران» بالتالى وصف «رجل لكل العصور»!



وفى مساحات الظل جاءت إلى الفراغ أيضا قوى توهم أصحابها أنهم شكل المستقبل، وكان فى المقدمة من هذه القوى حفنة الأحزاب والتنظيمات الشيوعية (على اليسار) - ثم كتلة جماعة الإخوان المسلمين (على اليمين).

وعلى نحو ما فإن الشيوعيين تبدوا أمام نظام الحكم تلك الفترة (بالتحديد القصر والوفد) - باعتبارهم مصدر الخطر الحقيقى على النظام، ومصدر الشك ساعتها أن الشيوعيين وراءهم قوة عظمى تساند وتدعم، وأما الإخوان فقد تبدوا عنصرا مقدورا عليه لأنه ليست وراءهم قوة عظمى تماثل الاتحاد السوفيتى. ومع أن الإخوان كانوا هم الذين قاموا بكل الاغتيالات التى شهدتها مصر خلال عشر سنوات سبقت، وكانوا هم الذين فجروا القنابل وأطلقوا الرصاص - فإن خطر الشيوعيين بدا أكبر فى تلك الساعة، وساعد على ذلك اعتقاد بأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية (إلى جانب فساد وَصَفَتْهُ السفارة البريطانية وغيرها بأنه «أسوأ مستوى من الفساد يعرفه العالم») - كله يصب فى خانة الشيوعية، وكذلك راح النظام يعتقد أن فرصة الشيوعية فى استقطاب الجماهير أقرب وأوفر، وربما أن طبائع الأشياء ذاتها كانت تهيئ للطبقة الحاكمة فى مصر ومن موقعها المتميز أن الشيوعية هى العدو، حتى أن بعضهم راح يسوق الأدلة مما جرى فى أوربا الشرقية بقوة الجيش الأحمر فى إيران واليونان وحتى كوريا بالمقاومة المسلحة إلى درجة الحرب الأهلية.

وفى ذلك كان الإخوان هم المستفيدون قبل غيرهم من القوى المتحركة فى ساحة الظلال.

وفى الحقيقة فإن الإخوان المسلمين أحسنوا استغلال الظروف، خصوصا بعد

أن فشلت محاولتهم الأولى (منتصف سنة ١٩٥٠) فى دخول الانتخابات، واقتناص عدد من المقاعد مستفيدين بوقف العمل بقانون الأحكام العُرفية فترة إجراء الانتخابات النيابية، وعندما تخلى الحظ عنهم جاء إدراكهم أنهم أمام مهمة إعادة تأسيس وليس أمام مهمة «اقتناص» مقعدين أو ثلاثة فى مجلس النواب، ولعل ذلك كان الإسهام الكبير للرجل الذى وقع عليه اختيارهم، وأبقوا اسمه سرا عن عيون النظام وأجهزة أمنه ـ حتى تتم البيعة له ـ وهو المستشار «حسن الهضيبى».

وكان «الهضيبى» كرجل قانون عاش معظم سنوات خدمته على كرسى القضاء مرشدا عاما ثانيا للإخوان مختلفا عن مرشدهم الأول المؤسس «حسن البنا».

وفى حين أن «حسن البنا» كان خطيبا يثير الحماسة فى جمهوره بشعبيته وجاذبيته، فإن «الهضيبى» كان متحدثا يثير الملل لدى سامعيه بحججه وأسانيده، لكن ترسانة «الهضيبى» وليس ترسانة «البنا» ـ كانت بالضبط ما يلزم للإخوان المسلمين فى تلك الظروف.

وكانت خطة «الهضيبى» ـ ومن أحاطوا به فى مكتب الإرشاد ـ خطوة بعد خطوة تدل على تصور مدروس:

١ـ رفع قضية أمام مجلس الدولة فترة وقف العمل بقانون الأحكام العُرفية بسبب إجراء الانتخابات النيابية ـ تطلب إعادة نشاط الجماعة، والحجة «أن قرار الحاكم العسكرى الذى أصدره «محمود فهمى النقراشى» (باشا) رئيس الوزراء سنة ١٩٤٨، استند على قانون الأحكام العُرفية عندما قرر «حل نشاط الجماعة ومصادرة ممتلكاتها وأموالها»، لكن هذا القرار لم يتعرض لإلغاء التصريح بإنشائها، وبالتالى فهذا التصريح قائم، ولا تحتاج الجمعية إلى تصريح جديد حتى تستعيد نشاطها فى ظروف متغيرة ـ وبالفعل فإن مجلس الدولة أخذ بوجهة نظر محامى الإخوان.

٢ـ ثم راح المستشار «الهضيبى» يبعث برسائل طمأنينة إلى كل من يعنيهم الأمر، وكان اهتمامه بادئ الأمر بالوزارة، وذلك حتى لا تعترض على حكم مجلس الدولة فى المدة القانونية المسموح فيها بالاعتراض. وهنا كان «فؤاد سراج الدين»

(باشا) فى انتظاره، فهو وزير الداخلية الذى يملك حق الاعتراض فى المهلة القانونية على حكم مجلس الدولة، وفى الواقع فإن «فؤاد سراج الدين» كان على استعداد لعقد صفقة:

فهو مثله مثل غيره كثيرين يتصور أن «الدين أقدر على مقاومة الشيوعية التى تمثل فى نظره ونظر طبقته من كبار ملاك الأراضى - محرك الخطر الزاحف ودافعه، بشاهد ما يجرى الآن فى الريف المصرى.

يضاف إلى ذلك أن الإخوان المسلمين لديهم القدرة على تكوين تنظيمات فى الشارع السياسى، تستطيع أن تعترض النشاط الشيوعى فى البلد وتحاصره، وإذا استطاع - وهو وزير الداخلية - أن يتوصل إلى صفقة مع الإخوان فإنه يكون قد صاد: عصافير بحجر واحد.

- يضمن قوة تقاوم الشيوعية والشيوعيين.

- ينقل المعركة فى الشارع من كونها مع الوفد أو ضده - إلى معركة بين الشيوعيين والإخوان، فى حين تقف وزارة الداخلية تتفرج على الاثنين - وكلاهما يستنزف قوته.

- وإذا استطاع أن يأخذ الإخوان إلى جانبه، فمعنى ذلك أنه ضمن فى الشارع - سواء أمام القصر أو أمام فرق أخرى متنافسة فى الوفد - صديقا مؤثرا - فاعلا ومقاتلا.

....

....

[وطبقا لشهادة الأستاذ «عبد الفتاح حسن» (باشا) الذى كان وزيرا للدولة فى وزارة الوفد وقوى الصلة بفؤاد سراج، وقد سمعتها منه بعد أن توثقت علاقاتنا خلال ثلاثة شهور قضيناها معا وبرفقة آخرين من الأصدقاء - وضمنهم «فؤاد سراج الدين» (باشا) - فى سجن «مُلحق مزرعة طُرة» ضمن اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ - فهو نفسه («عبد الفتاح حسن») تخوف من «المفاتحات» التى جرت بين «فؤاد» (باشا) وبين الإخوان المسلمين، وقد سأله فيها مباشرة قائلا: «ألا ترى يا «باشا» أن

الإخوان المسلمين وحش تصعب مصادقته؟ـ ثم ألا ترى أن ظهور الإخوان قريبا من الوفد يمكن أن يسبب إزعاجا لجماهيره الواسعة بين الأقباط؟ـ وكان رد «فؤاد سراج الدين» (باشا) وقد اقتنع به «عبد الفتاح حسن» (باشا) «وقتها»ـ (كذلك أضاف الرجل بأمانة واستقامة ـ ناسبا اقتناعه إلى زمن معين) ـ قوله:

«أولا: بالنسبة للوحش، فإن الوحش الذى يعوى معك أفضل من الوحش الذى يعوى عليك.

وثانيا: (أضاف «فؤاد» (باشا)) لقد كان الإخوان وحشا خطرا عندما كان البوليس لا يعرف شيئا عن تنظيماتهم السرية، أما الآن وبعد ما جرى ـ فإن كل شىء أصبح مكشوفا، فضلا عن أن الإخوان تعلموا الدرس.

وثالثا: فإن الوفد بعلاقة بينه وبين الإخوان المسلمين يستطيع أن «يحتويهم» ويحصر انتشارهم، وذلك أفضل لجماهيره من الأقباط].

....

....

٣ ـ لكن المستشار «حسن الهضيبى» بعد أن حصل على حكم مجلس الدولة، وضمن عن طريق «المفاتحات» مع «فؤاد سراج الدين» (باشا) أن وزارة الداخلية لن تعترض على عودة الإخوان المسلمين إلى نشاطهم فى ظل شرعية جديدة ـ ما لبث أن قام بالحركة التالية فى استراتيجيته، وهى الالتفاف والتوجه نحو القصر. وكان القصر يتابع ما يجرى بين الإخوان ووزير الداخلية بتحفز، وفى اللحظة المناسبة قرر أن يقفز وتقابل القصر والإخوان، وظُهْر ذات يوم كان المستشار «الهضيبى» يتشرف بمقابلة ملكية خرج على أثرها ليصرح للصحفيين بأنها «كانت مقابلة كريمة من ملك كريم».

٤ـ وكانت للمستشار «حسن الهضيبى» خطوة رابعة نصح بها تنظيمات الإخوان، يدعوها إلى العمل فى العلن، وأما العمل فى السر فليس وقته الآن، وحتى عندما وقع استفتاؤه فى موضوع اشتراك عناصر من الإخوان المسلمين فى المقاومة الوطنية الجارية ضد قوات الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة ـ كانت فتواه «إن

الإخوان عليهم أن يقيموا توازنا بين قوة يصرفونها فى مقاومة الإنجليز (مع غيرهم من فصائل المقاومة) - وبين قوة لابد لهم أن يحتفظوا بها حتى لا ينقض عليهم غيرهم ممن يساعدونهم اليوم، لأن قيمة الإخوان فى كل الأوقات تظل مرهونة بقدرتهم. (وفيما بعد كان هناك من رأوا أن تلك فى الواقع كانت إيماءة المرشد الجديد اعترافا بالنظام الخاص الذى أنشأه المرشد الأول - حسن البنا - والذى كان الذراع المسلح فى الخفاء للجماعة، ومعنى ذلك أن متطوعى الإخوان كانوا منذورين للمقاومة الوطنية، وأما الجهاز السرى فقد كان مُحتجزا للعمل الداخلى - على أن أنصار المستشار «الهضيبى» ينكرون ذلك، ودليلهم أن هذا النظام الخاص داخل الإخوان قام بعملية عصيان علنى ضد «الهضيبى»، وصل فيها إلى حد احتجازه رهينة حتى تُجاب مطالب قدموها له).

٦ ـ التسابق إلى الهاوية!

عندما وقع ذلك الفراغ فى الوسط والقلب من مجال السياسة المصرية، وراحت كل القوى المتناثرة حول الهامش تندفع إلى الداخل لأن قوانين الطبيعة لا تسمح بالفراغ - أصبحت الساحة الوطنية خليطا مخيفا من الفوضى.

فالقوى الأصلية التى تراجعت عن «القلب» فى حالة الوئام وفى حالة الخصام، لم تستطع أن تجد لنفسها وسيلة تسترد بها مواقعها الضائعة.

- من ناحية - فإن القصر لم يكن قادرا على استعادة زمام المبادرة كمقدمة لنوع من العودة - لأن الوقت كان متأخرا، فأسرة «محمد على» كانت من عصر «توفيق» (وضرب الثورة العرابية) - وحتى عهد «فؤاد» (ومعاداة الدستور والحركة الوطنية) - ضيعت شرعيتها.

وكان أمل الأسرة فى ميلاد جديد يعطيها عُمرا مُضافا (فى أوقات تتساقط فيها العروش الأوروبية ذاتها أمام عواصف الثورة، كما حدث فى الصين وروسيا واليونان والبرتغال) - أو أمام عواصف الصراع الإمبراطورى (كما حدث فى النمسا وألمانيا وبلغاريا، وكاد يحدث فى بلجيكا وهولندا والدانمارك لولا معجزة لحظة

أخيرة) - معلقا بذلك الصبى الذى جاء إلى عرش مصر حسن الطلعة، حلو البسمة، بادى اليقظة يوحى بوعد وبشرى، ومع أن أسرة «محمد على» كانت كارهة بعمق لفرع الملك «فؤاد» وكل ما يمثله، فإنها أقبلت على «فاروق» تحاول أن تتعلق بأذياله إلى مستقبل تظن أنه عمرا جديدا قد كُتِبَ لها.

لكن ما حدث هو أن الملك «فاروق» خَيَّبْ الآمال، وأكثر من ذلك فتح كل الثغرات التى تستطيع تهديد نظام ملكى.

○ ومن ناحية أخرى فإن الوفد لم يكن - هو أيضا - قادرا على استعادة زمام المبادرة تمهيدا لنوع ما من العودة، والسبب الواضح أن الوفد - فى سبيل الوصول إلى السلطة - سَلَّم ما كان لديه من أسلحة سواء للإنجليز (فى صفقة ٤ فبراير ١٩٤٢ بالدبابات تحاصر عابدين) - أو للقصر (فى صفقة يونية سنة ١٩٥٠ وختم التسليم بتلك القُبْلة التى طبعها «النحاس» (باشا) عهد ولاء على يد الملك «فاروق»).

وربما أن الرجل الوحيد القادر على إنقاذ الوفد كان زعيمه «مصطفى النحاس» (باشا)، لكن الرجل - للإنصاف - أعطى كل ما عنده، ثم إن المحارب القديم الذى كانه ذات يوم فقد - ربما بالسن والمرض - كل رغبة فى المقاومة وجاء استسلامه كاملا.

ولم يكن هناك من يحل محل «النحاس» (باشا) لأن انقسام الحزب إلى فرق متنافسة على السلطة، متسابقة إلى المغانم (باستثناء قلة محدودة) - أدى إلى حالة ضياع مثير للشجن والخزى، وذلك ما يشعر به أى قارئ للملفات وضمنها الوثائق البريطانية، وبالذات تقريرا كتبه السير «رالف ستيفنسون» إلى وزير خارجيته - وفى ذلك التقرير (١٠١٨/١/٤٠١) يقول السفير البريطانى فى القاهرة بالحرف:

«من المدهش أنه لم يعد هناك مصدر قوة للوفد إلا فساده المطلق - وتلك ظاهرة من أغرب الظواهر السياسية ولكنها الحقيقة، لأن ذلك الفساد فى الحزب أصبح العنصر الوحيد الذى يجمع كل المستفيدين بمواقعهم فيه ويقرر موقف كل واحد منهم، ويدعوهم جميعا - مهما كان ما بينهم - إلى المحافظة على البقاء فى الحكم - بصرف النظر عن الثمن!».

ويستطرد السير «رالف ستيفنسون» فيقول بالحرف:

«إن فساد حزب الوفد وصل إلى مستوى غير مسبوق فى أى حزب مصرى، فقد تخلى الحزب عن دوره كممثل لتحالف شعبى عريض يعتمد أساسا على الطبقة المتوسطة، وبدلا من ذلك أصبح حزبا من الأغنياء جدا وللأغنياء جدا.

A very rich Party and a Party for "very rich men".

والحزب نفسه يعتمد فى تمويل نشاطه على «عبود» (باشا). لكن كل من فى الحزب يمد يده فى كل ناحية ليحصل على أكثر ما يستطيع أن يطوله ويزيد من غِناه»!

كان مغزى ذلك على الناحيتين أن القوتين الرئيسيتين فى النظام السياسى المصرى (القصر والوفد) ـ لم تبق لدى أيهما وسيلة ـ وربما إرادة حقيقية ـ فى العودة إلى القلب، لأن مثل هذه العودة تقتضى معركة هائلة مع النفس أولا، ثم مع الطرف الآخر ثانيا ـ لاستعادة الكفاءة والصلابة والعزم التى تُفسح لأى طرف سياسى مكانه على الساحة العامة!

ولم تكن القوى الهامشية التى اندفعت ـ بقوانين الطبيعة إلى ملء الفراغ ـ مستعدة لا بقوة الفكر ولا بقوة الفعل لكى تصنع بديلا:

ـ كانت القوة الأولى ـ فى تقدير الأمن المصرى أيامها وفى تقدير أطراف النظام (القصر والوزارة) ـ هم الشيوعيون. لكن الشيوعيين كانوا معوقين بأوضاعهم.

○ كانوا أولا ـ مثقلين بالحملة العالمية التى شنتها الحرب الباردة على الشيوعية كعقيدة ـ وكدولة عُظمى تدعى بتجسيد هذه العقيدة.

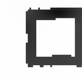
○ وكانوا ثانيا ـ بدون طبقة عاملة كافية فى مصر بسبب ضعف التصنيع ومحدوديته، خصوصا بعد تعثر بنك مصر وأزمته واضطراره إلى طلب تدخل حكومى ينقذه بسرعة من عثرته، سواء كان سببها ضغط الظروف العالمية أو كان نقص الكفاءة فى إدارة البنك. (وقد جرى ذلك فى عهد وزارة «حسين سرى» (باشا) الأولى، وكان الثمن الذى طلبته الوزارة لإنقاذ البنك إقصاء «طلعت حرب» (باشا) رغم أن «طلعت حرب» هو مُنشئ البنك وبانيه).

وبالزيادة على ذلك فإن الورَش الضخمة التى أقامتها قوات الحلفاء فى مصر ـ لصيانة معداتها زمن الحرب Ordnnance (واشتهرت وسط عمالها باسم «الأرنوس») ـ فكت عنابرها الكبرى وحملت معداتها إلى مواقع أخرى مع تقدم الحرب، وكان يمكن أن تقوم هذه الورش بدور أساسى فى عملية تصنيع جدى تقوم عليه طبقة عاملة واسعة (وذلك ما حدث فى الهند).

ـ وكذلك كان الشيوعيون فى حالة انكشاف فكرى ومعنوى لأن الحركة الشيوعية لم تستطع أن تستوعب قوة فاعلين رئيسيين: الدين ـ والوطنية.

ـ وأخيرا كان الشيوعيون معوقين بحقيقة أن الأحزاب الشيوعية الرئيسية الثلاثة فى مصر تلك الأيام قامت عليها قيادات من اليهود تمرد عليها صف ثان من الشيوعيين المصريين، والنتيجة أن التنظيمات تفسخت، كما أن خلاياها تبعثرت، ثم إن الاجتهادات الفكرية توزعت حتى أصبحت الحركة الشيوعية فى مصر «جنرالات» بغير «جيوش» ـ قوادا بغير قوات.

وكان حال الإخوان على النقيض تماما من حال الشيوعيين.



كان الإخوان على النقيض من الشيوعيين ـ جيوشا بغير جنرالات وقوات بغير قواد! ـ والأسباب كانت ظاهرة:

ـ أولا: أن العقائد الدينية لها سلطان هائل يدعو المؤمنين إلى خدمة ما يؤمنون به، لكن التاريخ الإسلامى ظلم عقائده بكثرة الرواة والشراح والمفسرين وطلاب الملك وفقهاء العصبية.

ـ وثانيا: لأن العقائد المقدسة تلهم، لكن الإلهام يحتاج إلى مشروعات وخطط، وإذا غابت المشروعات والخطط وكلها من صنع الفكر الإنسانى ـ فإن غيابها يمكن أن يخلق الأحوال التى حذر منها المرشد العام للإخوان الثانى المستشار «حسن الهضيبى»، حين أطلق شعاره المشهور: «دعاة لا قضاة».

ـ وثالثا: فإنه حتى إذا لم يتحول الإخوان إلى «قضاة» وبقوا فى إطار كونهم

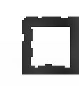
«دعـاة»، فـإن الأمـر بالمعـروف أمـر ـ وكل أمـر ينتظر جـوابا، ومـعنـى ذلك أن الدعـوة ليست مجرد تنبيه وإنما هى بعد التنبيه، انتظار لجواب.

ـ ورابعـا: فـإن اعتـمـاد الدين وحـده منهـاجـا للعـمل الوطنى، يقسم الوطن نفسه رأسيا على أسـاس طائفى، وإذا أصـبحت الدولة «إسـلامية» فإن أمنها يتوقف عن أن يكون ـ وطنيا.

ـ وخـامـسا: فـإن تعطل الوطنيـة يأخذ أى بلد خـارج حدوده السـيـاسـيـة وخـارج إطاره القومى، وهنـاك تصبح قـضـايا أمنه وحتى تنميته ومستقبله ـ مشـاعا على آفاق غير محددة وغير معلومة!

وربما أن هـذه الأسـبـاب مـجـتـمـعـة على الناحـيـتـين هى المقـادير التى جـعلت الشيوعيين والإخوان مثلهم (مهما زاد نفوذهم) ـ على تناقض ما بين اليسار واليمين ـ قوى هامشية لا تقدر على ملء الفراغ السياسى فى قلب وطن أو فضاء أمة.

ومـهمـا يكن فـإنه من وراء الشـيـوعيين والإخـوان المسلمين اندفـعت إلى الفـراغ الموحش الذى صنعه اتفاق وانشقاق القصر والوفد ـ قوى أخرى من أطراف الهامش، فـيهـا خليط متوتر من بقـايا أحزاب وتنظيمـات سابقـة مثل مصـر الفتـاة (التى غيرت اسـمـهـا إلى الحـزب الاشـتـراكى) ـ ومـثل جـرائد ومـجلات (مـثل الملايين والجـمـاهير وغيرها) ظهرت فجأة بظن أن المناخ ملائم لها من تنظيمات، وقد راحت جميعها ترفع لافتات وقف تحتها رجال محبطون، يرفعون شعارات مدوية وأفكارا مرتبكة، لكنها جميعا تحمل أسماء موحية بأكثر من الحقيقة!



كانت كل القوى التى خرجت من «القلب» (مثل القصر والوفد)، وتلك التى اندفعت من هوامش السـاحة إلى وسطها (مثل الشيوعيين والإخوان)، وتلك التى جاءت من أطراف الحـافـة (مثل الحزب الاشـتـراكى والجـرائد الملتـهبـة بـالحـمـاسـة التى ظهرت فـجـأة) ـ قـد تلاقت جـمـيـعـهـا على اخـتـلاف مـا بينها، وعلى تناقض وسـائلها، وعلى اختلاف أغراضـهـا قريبا وبعيدا ـ من حول القضية الوطنية التى طرحت نفسها بشدة وبحدة، خـصـوصـا بعـد أن تعـثـرت مفـاوضـات الدكتـور «مـحمد صـلاح الدين» فى

الوصـول إلى حل لمسـألة تعـديل مـعـاهدة سنة ١٩٣٦ وبما يحـقق لمصـر مطلبـهـا «السحرى» وهو مطلب «الجلاء». وكان تعثر المفاوضات قد استدعى بالضرورة كل التجارب السابقة لتحقيق المطلب الوطنى الأسمى، وهى التجارب التى بدأت - عمليا - منذ سكتت مدافع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، ثم وجبت - سياسيا وقانونيا - بعد أن حل أجل إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦، وقد قامت على هذه التجارب - بلا نتيجة - خمس وزارات فى خمس سنوات. والآن سنة ١٩٥١، فإن حكومة تمثل الأغلبية يرأسها «مصطفى النحاس» ويتفاوض باسمها الدكتور «محمد صلاح الدين» - وصلت إلى نفس الطريق المسدود، بينما الأجواء الإقليمية (خصوصا فى إيران) ساخنة، والأجواء الدولية (باشتداد الحرب الباردة) حرجة، ثم إن الأوضاع الداخلية فى حالة فوران!

وكادت حالة الفوران تتحول إلى شبه غليان عندما شاع فى المحافل السياسية المصرية مع نهاية موسم الصيف أن الدكتور «محمد صلاح الدين» الذى قابل «النحاس» (باشا) بعد أسبوعين من عودته إلى الوطن بعد مواسم إجازات الصيف - عرض عليه مأزق المفاوضات. وطرح «تصورا» لحسم الموقف وإرغام الطرف البريطانى على أن يكشف أوراقه ويتحمل مسئوليته.

كان الدكتور «محمد صلاح الدين» شبه واثق من أن الطرف البريطانى يتابع تفاعلات الأوضاع الداخلية فى مصر، ويحلم بأنها قد تعفيه من الضغوط التى يمارسها عليه وزير الخارجية - وبالطبع فإن السفارة البريطانية كانت على علم بحلول الشقاق محل الوفاق فى العلاقة بين القصر ووزارة الوفد، وكانت أمنية هذا الطرف البريطانى أن تفرض الأزمة الداخلية نفسها على الساحة قبل أن تتوقف المفاوضات بالكامل، لأن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد - مهما كانت دعاوى المتفاوضين وحججهم وضغوطهم - للجلاء عن مصر إلا إذا احتفظت بقاعدة قناة السويس تحت سيطرتها الكاملة، إما داخل وضع إمبراطورى وإما فى إطار دفاع مشترك يلتحق بحلف الأطلسى، وهو ما بدا أن الدكتور «محمد صلاح الدين» يرفضه واثقا من تأييد «النحاس» (باشا) له نهاية المطاف.

وكانت آخر مماطلات السفارة البريطانية فى تأخير الرد على آخر مقترحات

مصرية، أن الحكومة البريطانية القادمة - المحافظين - تحتاج إلى وقت يدرس فيه وزير خارجيتها «أنتونى إيدن» ملفات التفاوض ويقرر بشأنها ما يراه. وكان الإيحاء أن «إيدن» يعرف القضية المصرية كما لا يعرفها غيره، ثم إن رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» من المُقَدِرين لدور «مصطفى النحاس» (باشا) فى خدمة الحلفاء أيام الحرب العالمية الأخيرة، لكن الدكتور «محمد صلاح الدين» كانت لديه اعتبارات أخرى مؤداها أن «تشرشل» بعودته إلى إدارة شئون الإمبراطورية سوف يكون أكثر تشددا من أى رئيس وزراء عُمالى سبقه (كليمنت آتلى).



وفى لقائه مع «النحاس» (باشا) يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥١ - طرح الدكتور «محمد صلاح الدين» تصوره ومؤداه:

«إن الوقت قد حان لإعطاء الطرف البريطانى مهلة محددة يتقدم فيها باقتراحات تتفق مع الأمانى المصرية التى أجمع عليها الشعب كله - وإذا لم يحدث ذلك، فإن البديل أمام الجانب المصرى يكون بإيقاف العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦، أو إلغاؤها»، وهنا يكون على الجانب البريطانى كأمر واقع أن يتوقف عن المماطلة - أو يدفع الثمن!

ورد «النحاس» (باشا) على تصور وزير خارجيته بـ: «إن الملك «فاروق» لن يوقع على مرسوم تقدمه الوزارة بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، لأنه عاد إلى عِناده - وعِناد أبيه القديم - وسوف يجدها فرصة لإقالة الوزارة كى يرضى الإنجليز، ويتعلل أمام الناس بأن وزارة الوفد فشلت لمدة سنة كاملة فى الوصول إلى اتفاق يحقق مطلب الأمة».

ورد الدكتور «محمد صلاح الدين» بهدوء: «إن الملك لن يجرؤ على إقالة الوزارة إذا وضعت أمامه مرسوما بوقف العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ أو إلغائها، وإلا فهو فى هذه الحالة يتحمل على نفسه مسئولية إقالة وزارة وطنية وضعت الحكومة البريطانية أمام إنذار نهائى».

أضاف الدكتور «محمد صلاح الدين»: «إنه أكثر من ذلك يعتقد أن الملك لن يكون أمامه خيار غير التوقيع إذا تقدمت الوزارة بالمرسوم».

وكانت فكرة وقف العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ أو حتى إلغائها اقتراحا جرى طرحه عندما بان تأزم المفاوضات، ثم زاد الإلحاح على الفكرة فى أجواء الفوران إلى حد الغليان ربيع وصيف سنة ١٩٥١ - وحدث عندما سمع «النحاس» (باشا) بالفكرة أول مرة أنه تصدى لها بنفسه وبغضب، ورآها «نوعا من الدسّ والتشويش على حكومة الوفد، ووصل إلى حد القول بأن «الإلحاح على الفكرة رغبة فى التخريب»!

لكنه الآن (١٠ سبتمبر ١٩٥١) استمع إلى وزير خارجيته يعرض عليه تصوراته وتوقعاته، وقد استوقفه فيها اعتبار لفت نظره إلى «أن الملك لن يجرؤ على إقالة الوزارة إذا عرضت عليه مثل هذا المرسوم بوقف أو إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ - وأنه إذا تردد فى التوقيع عليه انكشف وضعف، وإذا وضع توقيعه على المرسوم، فقد أصبح إلى النهاية مرتهنا بسياسات وتصرفات حكومة الوفد».

وكان وصف الدكتور «محمد صلاح الدين» نفسه «إنه أحس وكأن «النحاس» (باشا) يستعيد نفسه وهو يستعيد ما يسمعه من تصورات وتوقعات وزير خارجيته، ويرددها بصوت مسموع ويبدو عليه وكأنه «يمضغها ويبلعها» ويكتشف فيها كل ثانية ميزة إضافية».

وروى الدكتور «محمد صلاح الدين» «أنه حين غادر بيت «النحاس» (باشا) فى الساعة الثانية والربع بعد ظهر ١٠ سبتمبر ١٩٥١، كان شعوره أن زعيم الوفد عاد إليه ذلك «الناب الأزرق» الذى يعرفه ويعرف صلابته عندما كان يعمل مديرا لمكتبه سنة ١٩٣٦».



وفى النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٩٥١، تظهر فى الوثائق البريطانية برقيتان بتوقيع السير «رالف ستيفنسون»:

○ البرقية الأولى يقول فيها السفير البريطانى فى القاهرة، موجها الكلام إلى وزير الخارجية بما نصه: «قابلت «النحاس» (باشا) فى بيته يوم ٢١ سبتمبر - ويبدو لى الآن وكأن ما سمعناه حتى من مصادر موثوقة حول إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ليس وشيكا. لقد سلمت للنحاس (باشا) رسالتكم إليه (حول رجاء انتظار

الانتخابات البريطانية قبل توقع أى مقترحات جديدة من لندن)، وقد أدهشنى بوده الزائد تجاهى، ولعله قصد أن يبعث إلىّ برسالة تطمين».

وفى تقريره بعد ذلك أبدى السير «رالف ستيفنسون» استغرابه لأن الود الظاهر للنحاس (باشا) يتعارض مع معلومات تصل إلى السفارة، «بأن الحكومة المصرية لم تعد معنية بأى مقترحات جديدة تتلقاها، «حتى ليبدو كأنهم على استعداد لإعلان رفضهم مقدما بصرف النظر عما يمكن أن نتقدم به إليهم من مقترحات». ثم يضيف «رالف ستيفنسون» «لعله من المفيد أن نسارع إلى إخطارهم بأن لدينا ما نعرضه قبل أن تزداد عليهم الضغوط لإلغاء المعاهدة».

○ وفى البرقية التالية - بعد ثلاثة أيام - تتغير الصورة ويكتب السير «رالف ستيفنسون» إلى وزير الخارجية قائلا:

«قابلت الملك «فاروق» اليوم ٢٤ سبتمبر، ووجدته يقول لى: «إن وسائله فى التأثير على قرارات الحكومة محدودة، وأنه على علم بأنهم الآن يعدون مراسيم إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وإذا قدموها إليه فلن يكون أمامه خيار غير التوقيع عليها».

أضاف الملك «فاروق»: «إنه يعرف ذلك التكتيك التقليدى الذى تتبعه حكومات الوفد، فهى عندما تشعر أن موقفها إزاء القصر يسوء - تبحث عن ذريعة شعبية تخرج بها، وبحيث تُنسب الإقالة إلى مواقف وطنية «اتخذتها الوزارة على غير رِضا العرش أو موافقته»».

أضاف الملك «إن «النحاس» يعرف أن هذه معركته الأخيرة، واعتقاده أن زعيم الوفد على استعداد لمجازفة أخيرة وإلى درجة الانتحار - وهو لن يمنعه - بل وليس فى مقدوره أن يمنعه. وإذا حاول فإنه - أى الملك - سوف يضعف نفسه أمام شعبه ويظهر هو متهاونا، بينما «النحاس» هو المتشدد».

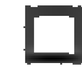
والواقع أن الملك «فاروق» كان قد درس موقفه وتأكد من أنه لم يعد أمامه خيار غير أن يترك «النحاس» (باشا) يفعل ما يريد، ثم يتحمل عواقب ما يفعل، وكان الملك - بناء على اقتراح من «حسن يوسف» (باشا) - قد استقبل «نجيب الهلالى» (باشا) سرا

وطرح عليه سؤالا: «هل يستطيع «نجيب» (باشا) - وهو الآن «مُحْبَطْ» ينأى بنفسه عن وزارة الوفد - أن يبذل جهدا إضافيا لينقذ الحزب من نفسه و«النحاس» (باشا) من «بيته»؟!

وأبدى «نجيب الهلالى» (باشا) رأيه بأن - «الوقت تأخر لسوء الحظ».

وكان لدى الملك اقتراح آخر (لم يفصح عن المصدر الذى قدمه إليه) ومؤداه: «إذا كان «نجيب» (باشا) لا يستطيع مباشرة عملية إنقاذ الوفد و«النحاس»، فهل يستطيع إذا كُلِفَ بتشكيل الوزارة فى لحظة أزمة بين القصر والوزارة أن يضمن تأييد كتلة مؤثرة من نواب الوفد تقف معه حِرصا على الوفد وحتى على «النحاس» وإشفاقا من مخاطر انتخابات نيابية جديدة إذا حدثت إقالة الوزارة وتلتها دعوة لانتخابات عامة تجرى فى ظروف غير ملائمة للوفد وأعضائه؟».

وكان رأى «نجيب الهلالى» أن ذلك لم يأتِ وقته بعد (لسوء الحظ أيضا)»!



ويوم ٧ أكتوبر قدم «النحاس» (باشا) إلى الملك «فاروق» مرسوما بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، ووضع الملك عليه توقيعه، (وأعلنه «النحاس» (باشا) يوم ٨ أكتوبر فى جلسة خاصة عقدها مجلس النواب).

ثم اختار القصر أن ينأى بنفسه بعيدا ويقف ليرقُب مواجهة قادمة بلا شك بين الوفد والإنجليز.

لكن الأمر كان أخطر لأنه لم تكن هناك مواجهة كما توقع البعض، لأن الوزارة أقبلت على «قرار وطنى» أغرتها به اعتبارات حزبية وشخصية فى ظروف هوة واسعة بين القصر والوفد تحولت إلى زحام من الفوضى التهبت فيه نيران الحماسة الوطنية.

على أن العُقْدة فى الموقف ما لبثت أن ظهرت، فقد كانت وزارة الوفد تتصور أن الخطوة التالية فى الأزمة هى الآن فى يد الحكومة البريطانية - لأنها (الحكومة المصرية) اتخذت من جانبها إجراءاتها وقالت كلمتها، وعلى لندن الآن أن ترد.

لكنه فى المقابل تبين أن لندن لا تستطيع أن ترد بمقترحات جديدة لتعديل معاهدة لم تعد قائمة.

وبهذه العُقْدة أصبح الموقف مفتوحا لكل الاحتمالات بما فيها أن تتحول العُقْدة إلى استعصاء لا تظهر فيه بارقة ضوء!

٧ـ فى انتظار الثورة!

كان السفير الفرنسى فى القاهرة تلك الأوقات العصيبة من التاريخ المصرى هو «كوف دى مورفيل»، وأهمية «كوف دى مورفيل» أنه كان الدبلوماسى الأقرب ـ بكفاءاته ومزاياه ـ إلى الجنرال «شارل ديجول» رئيس فرنسا الأسطورى ورمز مقاومتها بعد أن استسلمت حكومة فرنسا الرسمية أمام الألمان (يونية ١٩٤٠). وكانت ثقة «ديجول» فى « دى مورفيل» هى التى دعته فيما بعد إلى اختياره وزيرا لخارجية فرنسا أوائل الستينيات، ثم رئيسا للوزراء منتصف الستينيات. ولم يكن «كوف دى مورفيل» سياسيا شعبيا، وإنما كان واحدا من هؤلاء الناس الذين تتجلى مزاياهم فى إدارة المواقف الصعبة، وتتحمل أعصابهم تداعياتها، وتقدر ملكاتهم الفكرية على النفاذ من سطح الحوادث إلى عمقها، بحثا عن تصور رشيد، وفعل واثق من تقديراته ومتوازن.

وفى ملفات قصر الإليزيه فى باريس تقرير بالغ الأهمية كتبه «كوف دى مورفيل» بوصفه سفير فرنسا فى مصر (مع ملاحظة أن اهتمام فرنسا بمصر تلك الفترة كان متعدد الجوانب: ثقافى (موروث من القرن التاسع عشر). واستراتيجى (بحكم العلاقة بين شمال البحر الأبيض وجنوبه). واقتصادى (بواقع وضع فرنسا الخاص فى شركة قناة السويس). وسياسى (بطبيعة تنافس بريطانى ـ فرنسى فى الشرق الأوسط ظل فاعلا بعد الوفاق (فاشودة سنة ١٩٠٤). وبعد تقاسم تركة الخلافة العثمانية بين الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية (اتفاق سايكس بيكو سنة ١٩١٧).

وفى ذلك التقرير بالغ الأهمية الذى كتبه «كوف دى مورفيل» (بتاريخ ١١

ديسمبر ١٩٥١ - والذى يحمل ختم «إدارة مكتب رئيس الجمهورية» بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥١) - وإشارة تفيد بأنه «عُرض على رئيس الدولة» - يقول «كوف دى مورفيل»:

«إن السرعة التى تلاحقت بها الحوادث تظهر لأى مراقب أنها حركة تداقع فعل ورد فعل، استدعته أسباب غير موضوعية فى النظر - وفى التعامل - مع الأزمة السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (البريطانية).

ومن الواضح أن أيا من طرفى الأزمة التى استحكمت بسرعة ليس لديه «سيناريو» يوجه خطواته المُقْبِلة، كما أنه ليس هناك منطق عقلانى يبدو حاكما على التصرفات.

وقد تسلسلت الوقائع - فى الفعل ورد الفعل بين الطرفين المصرى والبريطانى - على النحو التالى:

- يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ - أعلن رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وفتح إعلانه بعبارة حماسية فيها «إنه هو الذى وَقَّع المعاهدة فى صالح مصر، وهو نفسه الذى يلغيها الآن لنفس السبب وهو صالح مصر».

- يوم ٩ أكتوبر ١٩٥١ - أصدر وزير خارجية المملكة المتحدة (البريطانية) بيانا مقتضبا أعلن فيه أن حكومته لا تعترف لا بحق مصر فى إلغاء المعاهدة ولا بقانونية الإجراء الذى أقدمت عليه بإلغائها.

- ويوم ١١ أكتوبر ١٩٥١ - وجهت حكومة المملكة المتحدة (البريطانية) تحذيرا للحكومة المصرية تحملها فيه المسئولية كاملة عن حياة الرعايا الأجانب وعن ممتلكاتهم، لأن إلغاء المعاهدة من جانب واحد والأجواء التى صاحبت الإلغاء، أطلقت العنان لمشاعر مُعادية للأجانب، مما أدى بالفعل إلى وقوع حوادث.

- يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥١ - تلقينا فى هذه السفارة (السفارة الفرنسية فى القاهرة) - تقريرا من مكتب المدير المقيم لشركة قناة السويس يفيد أن عددا من موظفى الشركة تعرضوا لاستفزازات واعتداءات استوجبت قرارا منه يطالب كل العاملين فى الشركة بالتزام الحذر، وأن يبتعدوا قدر الاستطاعة عن «الأحياء العربية» وعن أماكن

الزحام فى «بورسعيد» و«الإسماعيلية» و«السويس». تجنبا لأى احتكاك وحفاظا على سلامتهم، مع العلم بأن هناك اعتداءات وقعت على منشآت فرنسية، بينها مكتب الغرفة التجارية الفرنسية فى الإسماعيلية.

- يوم ٢٠ أكتوبر كتب القُنْصل الفرنسى العام فى الإسماعيلية إلى السفارة يقول: «إن جماعات وفرقا كثيرة من المهيجين المحليين أو القادمين من القاهرة أخذت القانون فى يدها وراحت تحرض على عنف لا تظهر له «بؤرة» تؤثر فى «الأفعال» وتوجهها. ويظهر أنه فى غيبة سياسة حكومية تخطط وتضبط بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ - فإن كل جماعة من «المُهيجين» انطلقت «تفعل» ما تراه مطلوبا أو متلائما مع أوضاعها ووسائلها، وذلك خلق حالة تهديد ليس له مركز يمكن التوجه إليه بخطاب أو بطلب إجراء!

- إن الحكومة البريطانية كانت لديها خطتان لمواجهة أحوال طوارئ فى مصر، وكما تعرفون أن الحكومة البريطانية فى إطار التنسيق المشترك معنا ومع الولايات المتحدة - أعلمتنا باستعداداتها:

- فهناك الخطة المختصرة «القاعدة الثابتة» (Firm Base) وهى تقضى باحتلال كل محافظات القناة، وإعلان حكم عسكرى فيها يتحول عند اللزوم إلى حكومة عسكرية - تنفصل بها المنطقة بالكامل عن العمق المصرى.
- كما أن هناك الخطة الأوسع المسماة «روديو» (ترويض الحصان الجامح) وهى تشمل إلى جانب احتلال محافظات القناة - تقدم القوات البريطانية لاحتلال دلتا النيل كلها ودخول القاهرة وذلك فى حالتين:

- حالة ما إذا ظهر تهديد على حياة ومصالح الأجانب والأقليات فى العاصمة المصرية.

- وحالة ما إذا كان توسيع العملية ضروريا لتدعيم الموقف فى محافظات القناة.

يستطرد تقرير «كوف دى مورفيل» يقول:

«إننا فى إطار لجنة تنسيق سياسات الشرق الأوسط (التى يلتقى فيها سفراء

فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة) ـ توصلنا إلى مجموعة من التوصيات اتفقنا أن نعرضها على حكوماتنا:

أولا ـ إنه من الخطر فى الوقت الراهن طرح عملية «روديو» (احتلال الدلتا بما فيها القاهرة) للاعتبار ـ فتلك عملية كبرى لا تقتضيها حتى الآن حدود الظرف الراهن، ومن الممكن أن تعتبر هذه الخطة ـ التى تعرف بها الحكومة المصرية سيفا مسلطا على رقبتها ـ بما يعنى أن تلك الحكومة على وعى مُسْبَق بأن سياساتها سوف تؤدى إلى احتلال كل الأرض المصرية ـ وذلك عامل ردع له قيمته يفرض على الحكومة المصرية أن تبذل جهدها لتكبح جماح القوى التى أطلقتها من عِقالها وشجعتها بغير مسئولية على الانفلات ـ مع العلم بأن هذه مهمة بالغة الصعوبة لأنها تنطوى على تناقض جوهرى بين ما ذهبت إليه الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة فى جو من التحريض الشديد ـ وبين ما تفرضه مسئوليتها إزاء المخاطر المحتملة من التمادى فى سياساتها إلى النهاية، ومع ذلك فإنه من الأسلم انتظار التطورات والرد عليها فى حينه.

وكانت العوامل التى دعتنا إلى اتخاذ هذه التوصية بالذات:

١ـ أن تنفيذ الخطة «روديو» قد يضع الملك «فاروق والحكومة المصرية أو ما تبقى منها ـ فى مأزق لا مخرج منه، بحيث يضطر كلاهما نهائيا إلى عدم التعاون مع السياسات الغربية كلها وليست البريطانية فقط.

٢ـ أن هناك احتمالات تتزايد الآن بأن الجيش المصرى العائد من فلسطين يمكن أن يتدخل لمقاومة القوات البريطانية فى زحفها نحو الدلتا وفى اتجاه القاهرة، وذلك يجعل الخطة «روديو» أكثر صعوبة مما كان متوقعا عندما جرى تصميمها وتخصيص القوات اللازمة لتنفيذها.

٣ـ إن غزو الدلتا والقاهرة يمكن أن يحول المشكلة المصرية إلى أزمة إقليمية وعالمية تخرج عن حدودها بالتفاعل مع الأوضاع القائمة فى فلسطين وإيران والشرق الأقصى.

ثانيا ـ وقد توصلنا إلى أنه من الألزم قصر الإجراءات العسكرية البريطانية الآن

على منطقة قناة السويس كأولوية أولى، لأن القاعدة البريطانية هناك يمكن أن تكون هدفا لمحاولات تخريب ولنوع من حرب العصابات يستطيع تطوير نفسه بالتجربة، أو بمجيء عناصر خارجية تتسلل إلى المنطقة تحت شعارات مقاومة الاستعمار.

ثالثا ـ لقد وقع اتفاق فى الرأى بيننا على أن التصرفات السياسية المصرية فى هذه اللحظة غير منطقية، وفى الواقع فإنها أقرب إلى أن توصف بـ «الاندفاع إلى الانتحار» ـ على طريقة الدكتور «محمد مصدق» فى إيران.

وعليه وحتى تتضح الصورة أكثر فإننا نرى الآتى:

ـ العمل على تخفيف حدة الأزمة الحالية وتبريد درجة حرارتها قدر الإمكان.

ـ تأجيل أى قرار بشأن العملية العسكرية «روديو» وتركها تهديدا معلقا.

ـ البدء على الفور بترحيل رعايا بلادنا من كبار السن ثم بعد ذلك غيرهم، بحيث لا تكون هناك دواع ملحة لبقائهم فى مصر.



كان تقرير «كوف دى مورفيل» وصفا للحالة من موقع سفير أجنبى لدولة كبرى فى القاهرة ـ ومع أنه كان دقيقا، إلا أن الأحوال على الأرض فى منطقة قناة السويس كانت أسوأ ـ ذلك أنه مع غياب خطة لمواجهة ما بعد إلغاء المعاهدة، فإن التنظيمات والجماعات المبعثرة والمختلفة والتى التقت كلها حول القضية الوطنية، هرعت جميعا إلى الساحة تجرب حظوظها، وكانت المشكلة أن الأعلى صوتا بينها ـ والأقل فعلا ـ هى التى ظهرت على الساحة المضطربة (وذلك منطق أحوال الفوضى).

كانت خطة كل تنظيم أن يعلن ما يشاء من النداءات، وأن يطرح ما يوافقه من الشعارات، وأن يذيع الأخبار عما أحرزه من انتصارات دون روية أو تدقيق أو حساب، عارفا أنه فى مثل ذلك الزحام يستطيع كل طرف أن يقول ويسرد ويحكى دون ضابط أو رابط أو رقيب، لأن أحدا ليس فى وسعه أن يتابع ويرصد وينسب فعلا حقيقيا لأصحاب حقيقيين قاموا به!

ومع أنه كانت هناك عمليات مقاومة لها قيمة، إلا أن نطاقها ظل محصورا بسبب

قوة السيطرة العسكرية البريطانية، التى تسندها إمكانيات ووسائل قاعدة قناة السويس، وهى - وقتها - أضخم القواعد العسكرية فى العالم.

وعلى سبيل المثال، فإنه حين أعلن عمال الشحن فى موانئ القناة إضرابهم عن تفريغ شحنات الإمداد والتموين الواردة إلى القاعدة - حل محلهم بسرعة جنود من الجيش البريطانى (معظمهم من قوات المستعمرات).

وحين بدأت الحكومة تهدد بقطع خطوط المواصلات من الداخل المصرى إلى منطقة قناة السويس (خصوصا من المواد التموينية) - ألمحت الحكومة البريطانية إلى أنها سوف توقف تدفق البترول من معامل التكرير التابعة لشركة «شل» فى السويس إلى القاهرة وغيرها من مدن مصر (وكان لابد من إعادة التقدير).

وحين أعلنت الحكومة أنها سوف توقف وصول المياه العذبة (من نهر النيل) إلى المعسكرات - فإن الحكومة البريطانية أعلنت أنها سوف تعرقل وصول أية إمدادات - بما فيها الطعام والشراب - عن الجيش المصرى المرابط وراءها - شمال سيناء - على الحدود فى مواجهة إسرائيل.

وباختصار فإن حجم المقاومة فى منطقة قناة السويس ظهر على صفحات جرائد الأحزاب والتنظيمات والتجمعات أكبر مما فعل على أرض الواقع، كذلك فإن البيانات التى تسابقت إليها كافة الأطراف، غطت على قيمة أعمال حقيقية قامت بها جماعات من الشباب، وصل إنكارها لذاتها إلى درجة عدم إعلانها عن نفسها ولا عما تقوم به.

....

....

[وأتذكر شخصيا أننى كنت خارج مصر عندما أُلغيت معاهدة سنة ١٩٣٦ (يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١)، وتلقيت حيث كُنت خطابا من الصديق الغالى الأستاذ «كامل الشناوى» قال لى فيه:

«ما الذى يدعوك إلى أن تكون الآن خارج مصر تغطى معارك الآخرين، بينما وطنك هنا فى معركة تستحق منك أن تبادر إلى ميدانها؟».

واستجبت لدعوته وعُدْتُ سريعا إلى القاهرة، وفى اليوم التالى قصدت إلى منطقة قناة السويس، واتصلت بعدد من التنظيمات العاملة فى مقاومة الاحتلال، ثم ذهبت مع واحدة منها لدورية ليل عُدت منها قُرب الفجر ولم أر شيئا سوى دائرة من الطباشير الأبيض قُرب حاجز الأسلاك الشائكة حول معسكر بريطانى فى منطقة «فايد»، وداخل الدائرة عبارة - بالطباشير أيضا - وبالخط الكبير تقول: «كتائب التحرير مرت من هنا».

وبعد أيام عُدت إلى القاهرة لأكتب افتتاحية لمجلة «آخر ساعة» (وكنت مسئولا عن تحريرها) - أُبْدى تخوفى من المبالغات التى تحيط بعمليات المقاومة فى منطقة القناة، وختمت ما كتبت قائلا: «إننى لم أفهم حتى الآن لماذا اكتفت «كتائب التحرير التى مرت من هنا» بأن تسجل بالطباشير الأبيض «مرورها»، ولماذا لم تسجل ذلك مثلا بإلقاء قنبلة تترك علامة أكثر مدعاة للاحترام وألزم لمصداقية كتائب التحرير التى مرت من هنا!»].

....

....

والذى حدث أن الحكومة البريطانية - رغم ضيقها ببعض عمليات المقاومة - لم تجد داعيا إلى احتلال مدن القناة بالكامل، وإخضاعها لحكم أو حكومة عسكرية تجد نفسها مسئولة عن إدارة المنطقة بما فى ذلك من توفير الخدمات والسلع لسكانها، وبدلا من ذلك راحت تقوم بإجراءات مطاردة وتمشيط لبعض القرى والمدن التى تعرف أن جماعات المقاومة تتخذها قواعد لعملياتها: على الأرض - أو على الورق!

....

....

[وأتذكر أننى فى ذلك الوقت حضرت فى مدينة «بلبيس» مؤتمرا صحفيا دعا إليه الأستاذ «أحمد حسين» زعيم الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة سابقا)، وكان ملخص ما قاله «أحمد حسين»: «إن جماعته وغيرها من جماعات المقاومة أصبحت ترى نفسها مكشوفة بغير غطاء أمام قوات الاحتلال البريطانى، وأن الحكومة المصرية

التى ألغت المعاهدة لم توفر لهذه الجماعات أى غطاء سياسى ولم توفر لها دعما بالسلاح والذخائر والمؤن، وذلك تقصير يجعل القاهرة نفسها أولى بالتحرير من مدن القناة، لأن أساس المشكلة هناك».

ولاحظ الأستاذ «أحمد حسين» وجودى ضمن عدد من المراسلين المصريين والأجانب الذين جاءوا ليسمعوه، وقصد نحوى بعد انتهاء المؤتمر يحدثنى عن «افتتاحية آخر ساعة» التى أبديت فيها رأيًا عن «كتائب التحرير التى مرت من هنا»، وتصورت أنه سوف يكون مُعاتبا، لكن ما حدث أنه دعانى إلى العشاء معه فى بيت أحد أنصاره فى «بلبيس»، وجلست أسمعه حتى الواحدة والنصف صباحا. ولم تكن جماعة «أحمد حسين» وحدها هى التى تركت منطقة القناة عائدة إلى القاهرة، وإنما تصرفت مثلها جماعات أخرى، وكذلك استدار الزحف غير المنظم عائدا إلى القاهرة!

وكانت الصورة فوضى شاملة!

....

....

[وأتذكر أيضا أنه فى تلك الأوقات خطر على فكرى أننى أخطأت تقدير موضع الاحتكاك بين مصر وبريطانيا بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ (وفيها اتفاق الحكم الثنائى للسودان بين مصر وبريطانيا). وراودنى أنه كان يجب أن أذهب إلى «الخرطوم» وليس إلى الإسماعيلية إذا كنت أبحث عن ذروة الأزمة. وكان السبب الذى دعانى إلى التفكير فى الخرطوم: توقع أن يقوم الإنجليز فى العاصمة السودانية بترحيل كتيبة الجيش المصرى المقيمة هناك، والتى كان يقودها اللواء «البشارى». كما فعلوا بعد إنذار اغتيال السردار السير «لى ستاك» (سنة ١٩٢٥)، وحين كان إنذارهم إلى «سعد زغلول» هو ضرورة خروج آخر جندى من الجيش المصرى بالكامل من السودان.

وعُدت من الإسماعيلية طائرا إلى الخرطوم أتمنى أن لا تسبقنى الحوادث وتتحرك قبل أن أتواجد هناك لأراقب.

ومرة ثانية لم يحدث ما توقعت أو ما انتظرت، فالكتيبة المصرية موجودة فى ثكناتها لم يصلها شىء من أى طرف (بما فى ذلك رئاسة الأركان فى القاهرة)، وقائدها اللواء «البشارى» يواصل عمله فى مكتبه كعادته كل يوم. وأسوأ من ذلك أنه كانت هناك اتصالات تجرى بين السلطات البريطانية وبين القوى والأحزاب السودانية لترتيب مستقبل السودان بعيدا عن التاج المصرى.

وذهبت أقابل السياسى السودانى الكبير الأستاذ «محمد أحمد محجوب» وإذا هو يبادرنى بقوله:

«من أين جئتم بحكاية وحدة السودان تحت التاج المصرى، ومن قال إننا نريد تاجا، وتاجا مصريا بالذات؟».

ثم أضاف:

«يا أخى نحن بلدان مختلفان، ثم استشهد ببيت من الشعر (وكان هو شاعرا مجيدا) - يقول:

ولو أننا على حجر ذبحنا

جرى الدميان بالخبر اليقين!

أى أن الدماء المصرية والدماء السودانية لا تختلط حتى على المذبح!».

ورتب لى السيد «محمد أحمد محجوب» مقابلة مع الإمام الكبير السيد «عبد الرحمن المهدى» (باشا) - وكان سؤالى الأول له:

«إذًا تتفاوضون مع الإنجليز وليس مع مصر فى شأن مستقبل السودان؟».

ورد على الإمام الداهية بقوله:

«لماذا تريدنا أن نتحدث فى شأن مستقبلنا مع المصريين وليس مع البريطانيين؟».

ثم استطرد بهدوء قائلا:

«يا ولدى إن السيد الإنجليزى جاءنا إلى هنا (يقصد إعادة فتح السودان بجيش

مصرى يقوده الجنرال البريطانى «كيتشنر». راكبا عربة مصرية تجرها جياد مصرية وتدفعها من خلف أيد مصرية ويحف بها من الناحيتين حرس مصرى، فمع من تريد للسودان أن يتحدث عن مستقبله؟ مع العربة. أو مع الحرس من الخلف والجانبين. أو مع الجياد التى تُجر؟».

قالها السيد «عبد الرحمن المهدى» (باشا) وسكت وعلى شفتيه ظِل ابتسامة أحْدَ من نصل سيف.

(ونَشَرْتُ ذلك الحديث فى جريدتى: أخبار اليوم وآخر ساعة).

وعُدت من الخرطوم كما عُدت من الإسماعيلية أسائل نفسى:

«أين يظهر مفعول الأزمة. ومتى؟!».]

....

....



كانت القاهرة تغلى كأنها إناء كبير على نار موقدة!

وكان الملك «فاروق» قد سارع بتعيين «حافظ عفيفى» (باشا) رئيسا لديوانه، لأنه أحس مرة أخرى بحاجته المُلِحة إلى عازل بينه وبين الوزارة.

وينقل «عبود» (باشا) إلى السفير البريطانى فى القاهرة (طبقا لتقرير من السير «رالف ستيفنسون» إلى حكومته) إنه سمع من «فؤاد سراج الدين» (باشا) «أن هناك تفكيرا فى تهدئة الأمور بنقل الدكتور «محمد صلاح الدين» من وزارة الخارجية إلى منصب وزارى آخر، وفى الغالب فإنه هو نفسه («فؤاد سراج الدين») سوف يتولى وزارة الخارجية، ثم يضيف «عبود» (باشا) فيما نقله إلى السفير البريطانى على لسان «فؤاد سراج الدين»: «إن صلاح الدين قاد الوزارة والبلد كلها إلى مأزق مستحيل، ولم يعد أمامه حل إلا أن يترك وزارة الخارجية أو يستقيل من الحكومة».

ولعل أغرب ما تضمنته تقارير السفارة البريطانية تلك الساعات، ما كتبه السير «سيسيل كامبل» عميد الجالية البريطانية فى مصر، وكان وقتها حلقة الاتصال بين

القصر والحكومة وبين السفارة، مع توتر العلاقات الرسمية بين الطرفين ـ المصرى والبريطانى ـ وانقطاع الاتصالات بعد إلغاء المعاهدة ـ وفى هذا التقرير قال السير «سيسيل كامبل»:

«إن «محمد شعراوى» (باشا) (مليونير مصرى وإقطاعى كبير وابن وحيد لعلى (باشا) شعراوى زميل «سعد زغلول» و«عبد العزيز فهمى» ـ فى مقابلة المعتمد البريطانى فى مصر السير «وينجت» (باشا) يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٩ (وهو اليوم الذى اعتبر عيدا للجهاد الوطنى) ـ اتصل به (بالسير «سيسيل كامبل») يبلغه رسالة هامة مؤداها:

«أنه إذا كان فى نية الحكومة البريطانية أن تحتل الدلتا وتدخل القاهرة، فإن عليها أن تُخطر الفريق «محمد حيدر» (باشا) القائد العام للقوات المسلحة مسبقا بنواياها على الأقل بيومين، حتى يضمن «حيدر» (باشا) إبعاد قوات الجيش المصرى عن بعض المواقع التى يُحتمل أن يقع فيها صدام ـ لأن مشاعر الجيش العائد من فلسطين مستفزة، وقد تقع حركة خاطئة ولو بسوء الفهم تؤدى إلى اشتراكه فى المقاومة المسلحة ضد الجيش البريطانى، وذلك موضع احتكاك خطر لابد من تفاديه!».

ولعل احتمال مثل هذا الصدام مع جيش مجروح عائد من فلسطين ووسط شعب موجوع بما أحاط به من أزمات ـ قَوّى عزم الحكومة البريطانية على تأجيل خطة «روديو».

وهنا راحت الحكومة البريطانية ـ وبالطبع غيرها من الحكومات ـ تراقب مواكب العائدين من منطقة القناة فرقة بعد فرقة، وجماعة بعد جماعة، عائدين بالمرارة والإحباط إلى عاصمة زادت عليها حمولات الأزمة!

ويلتقى السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى فى القاهرة بحافظ عفيفى (باشا) رئيس الديوان الملكى الجديد (٥٢٥٨/ ١١/ ١٠١١) ويتوجه إليه مباشرة بسؤال: «هل ترانا على حافة ثورة فى ظرف شهور؟».

ويرد رئيس الديوان الملكى:

«أخشى أن الثورة الآن ليست مسألة شهور وإنما مسألة أسابيع!».

الثورة تدق الباب!

١ ـ قصة جيشين على أرض مصر:

عندما بدأت تلك السنة الحاسمة فى التاريخ المصرى الحديث: ١٩٥٢ ـ كان واقع الحال، وراء كل المظاهر والأشكال، يكشف أنه لم تبق فى مصر غير جهتين عندهما فصل الخطاب ـ أو على الأقل حق الكلمة الأخيرة، والسبب أن القوة حلٌ دورها فى مواجهة مستعصية، ومعادلة تعقدت عناصرها، حتى لم يعد بد من كسرها: إما لفتح طريق يسمح بالمرور، وإما لفك العُقد التى تشابكت ثم إعادة ترتيبها من جديد وفق قواعد مختلفة، وكانت الجهتان هما:

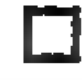
- أولا ـ الجيش البريطانى فى منطقة قناة السويس باعتبار أن سلاحه هو الملجأ الأخير للسياسة البريطانية التى وصلت إلى آخر الطريق بتصميمها على مواصلة الاحتلال العسكرى لمصر رغم قيام وزارة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ (يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١).

وفى ذلك الموقف فقد كان الجيش البريطانى فى منطقة قناة السويس تشكيلا حربيا مقاتلا يدافع عن مواقع إمبراطورية توشك الشمس أن تغرب عنها، لكن الإمبراطوريات فى العادة أشد عنفا أوقات الغروب لأنها حينئذ أكثر ضعفا.

- ثانيا ـ الجيش المصرى العائد من فلسطين بجرحه إلى شعب موجوع بِعِلَلْ اقتصادية واجتماعية وسياسية. وبصرف النظر عن الأحوال الصحية، فقد كان ذلك الجيش «المجروح» هو الأداة الوحيدة الباقية فى يد السلطة القائمة على الأمر فى القاهرة وهى سلطة العرش باعتبارها رمز السيادة، وفى يدها سلطة القرار، بصرف النظر عما تفعله أو لا تفعله أى وزارة تقوم على السلطة التنفيذية فى مصر.

لكن ظروف كل من الجيشين كانت أشد ما تكون اختلافا، فجيش الإمبراطورية

التى لحقها الغروب كانت له أحواله ـ وفى ذات الوقت فإن الجيش المجروح (لشعب موجوع) ـ كانت له أحوال مختلفة!



كان الجيش البريطانى فى قاعدة قناة السويس لحظتها يتكون من أربع فرق ـ إحداها فرقة مدرعة، وقيادته معقودة للجنرال السير «جورج أرسكين»، وتكليف هذا الجيش أن يحافظ على كفاءة القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس لتؤدى دورها فى الشرق الأوسط، مرتكزة على تلك المنطقة الحيوية بين البحرين الأبيض والأحمر.

وكان تأمين القاعدة هو المشكلة التى واجهت الجنرال «أرسكين» عندما قامت وزارة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وتبدت بعدها احتمالات مقاومة مصرية يصعب تقدير حجمها لكنها مهما كانت، مصدر تهديد للقاعدة يستدعى التأهب.

وكانت تقديرات «أرسكين» لمهمته تطرح خطتين:

ـ خطة حد أقصى: هى الخطة «روديو» وهى خطة واسعة المدى يقع تنفيذها فى حالة اندلاع نوع من الحرب الشعبية ضد القاعدة يستند إلى العمق المصرى، وهنا فإن الخطة «روديو» تتسع إلى حد احتلال الدلتا ـ وفيها القاهرة بما يضمن السيطرة الكاملة على منطقة قناة السويس وعلى العمق وراءها عند العاصمة.

ـ وخطة حد أدنى: وهى خطة «القاعدة الصلبة» وهى خطة محدودة يقصد بها مواجهة حالة اضطرابات تقتصر على منطقة القناة، وهدف الخطة عزل هذه المنطقة عن الدلتا والقاهرة، ووضعها تحت حكم عسكرى بريطانى مباشر. وفى الواقع فإن تلك كانت الخطة الأكثر واقعية والأقل ضررا من الناحية الإقليمية والدولية، خصوصا إذا كان مستوى المقاومة التى تهدد القاعدة مما يمكن حصره محليا والسيطرة عليه.

ولعدة أيام بعد إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، كان القرار البريطانى يتأرجح بين الخطتين: خطة الحد الأقصى (روديو) وخطة الحد الأدنى (القاعدة الصلبة) ـ ومع منتصف شهر نوفمبر (١٩٥١) ـ توصل صانع القرار البريطانى إلى أن خطة

«روديو» أكبر مما تستدعيه الضرورة، وكذلك فإن الجنرال «أرسكين» اعتمد خطة «القاعدة الصلبة» دون أن يحدد تاريخا لتنفيذها، وإنما تركها معلقة على إخطار لاحق ترتبط مدته بدرجة حرارة الأحداث.

وطبقا لوثائق وزارة الدفاع البريطانية (ملف ٩٦٨٦٤) فإن مقدمة الخطة كانت بالنص التالى:

(سرى للغاية)

إعلان من الليوتنانت جنرال السير «جورج أرسكين»

القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية فى مصر

بما أن معاهدة التحالف الموقعة فى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٣٦ بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة ملك مصر - والتى تم التصديق عليها فى الثانى والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٣٦ - تخول لحكومة صاحب الجلالة البريطانية حق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية لقواته فى منطقة قناة السويس بمقتضى شروط وضمانات متفق عليها فى نصوص المعاهدة المذكورة مع حصانات وامتيازات تتمتع بها قوات صاحب الجلالة البريطانية...

وبما أن هذه المعاهدة - وبنصوصها تظل ملزمة لأطرافها حتى يتم تعديلها بموافقة الطرفين المتعاقدين...

وبما أن الحكومة الملكية المصرية، بالمخالفة لالتزاماتها بنص المعاهدة قامت بإلغائها دون حق ودون اتفاق ودون إخطار مُسبق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية...

وبما أن حكومة صاحب الجلالة الإمبراطورية رفضت أن تعترف بأى حق للطرف المصرى فى النكوص عن التزاماته التى وقّع عليها...

وبما أن هناك عمليات عنف جرت ضد أشخاص ومؤسسات وقوات مشمولة بحماية حكومة صاحب الجلالة البريطانية...

وبما أن حكومة صاحب الجلالة المصرية عجزت عن توفير الحماية الضرورية المطلوبة ضد هذه العمليات بمقتضى التزاماتها الدولية...

وبما أن هناك تهديدات مُعلنة ضد إمدادات القاعدة البريطانية فى منطقتى قناة السويس وخطوط المواصلات إليها...

بناء على ذلك كله، فإننى أنا الجنرال «جورج أرسكين» الفارس الحاصل على وسام الإمبراطورية البريطانية - والوسام الرفيع «باث» ورفيق الشرف فى مجموعة الخدمة الممتازة، وبمقتضى السلطة المخولة لى كقائد عام لقوات صاحب الجلالة البريطانية فى مصر - أعلن ما يلى:

«أننى المسئول عن حماية قوات صاحب الجلالة البريطانية فى منطقة قناة السويس وإلى جوارها - كما أننى مسئول فى هذه الحدود عن منع أى تعرض لعمل القاعدة وسلامتها، وسلامة جنودها والعاملين فيها، وكفاءة وسلاسة الخدمات اللازمة لها حتى تؤدى عملها دون تهديد أو تدخل أو تعرض من أى درجة.

وفى سبيل تحقيق ذلك فإنى أقرر الإجراءات التالية:

١ - كل من يقترف عملا أو يشرع فى عمل أو يحرض على عمل من شأنه التأثير على عمل القاعدة وجوارها وسلامة العائلات أو الأفراد المشمولين بحمايتى - يُعَرِّض نفسه للاعتقال والمحاكمة والعقاب بمقتضى إجراءات ملحقة بهذا الإعلان.

٢ - سوف تُشكَّل محاكم عسكرية بريطانية تتولى مسئولية تنفيذ ما يقتضيه هذا الإعلان والإجراءات المُلحقة به، وسوف تكون لهذه المحاكم العسكرية سلطة الاعتقال والاحتجاز والاستجواب والتفتيش والمصادرة.

٣ - لا يمتد العمل بهذا الإعلان وإجراءاته على المنطقة الواقعة غرب الخط الواصل من بورسعيد إلى الصالحية إلى العباسية إلى طريق القاهرة - السويس.

إمضاء

جورج أرسكين

ليوتنانت جنرال

....

....

على أن سير الأمور لم يستدع كذلك تنفيذ خطة «الحد الأدنى» لأن جماعات المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطانى فى منطقة قناة السويس وجدت نفسها أمام معركة غير متكافئة، وقدر الجنرال «أرسكين» أنه فى حاجة إلى جهد بوليسى أكثر من حاجته لجهد عسكرى، وهنا فإن الوثائق البريطانية تكشف أنه استدعى خبير أمن بريطانيا يُدعى «مايكل أورورك» وهو مفتش الأمن البريطانى فى خدمة وزارة المستعمرات فى كينيا، وكلفه بأن يضع لقيادته تقريرا بما يمكن عمله لضبط الأمن فى منطقة قناة السويس. وبالفعل جاء «أوروك» وقضى فى منطقة قناة السويس أسبوعا كاملا ثم كتب للجنرال «أرسكين» تقريرا اقترح فيه إنشاء قوة بوليس خاص رشح لقيادتها الضابط «كراكنيل» المكلف بالأمن فى «إريتريا»، وكان يزكيه فى مهمته المصرية أنه تعلم اللغة العربية فى «إريتريا». (ومن المفارقات أن الحاكم العام البريطانى لإريتريا أبدى أنه لا يستطيع فى الوقت الراهن أن يستغنى عن خدمات «كراكنيل»، وهكذا بدأ البحث عن بديل له - من وزارة المستعمرات).



ومع انقضاء شهر نوفمبر ١٩٥١ بدا موقف الحكومة المصرية حرجا فى وطنها وفى الإقليم وفى العالم، فإلغاء المعاهدة أوقف المفاوضات ولم يقدم حلا. ثم إن عمليات المقاومة سببت إزعاجا، لكن تفاوت القوة وإمكانية عزل منطقة قناة السويس عن مصر أدى إلى حالة من الاضطراب. وقد وجدت الحكومة المصرية لِزاما عليها أن تتصرف - خصوصا عندما قامت القوات البريطانية «بأعمال تأمين» فى جوار منطقة القاعدة استوجبت إخلاء قرى مصرية وهدم مبانٍ واحتلال مواقع متقدمة (فى منطقة كفر عبده)، وهو أمر أدى إلى اشتباك بين أهل القرية وبين القوات البريطانية، مما دعا إلى إرسال قوات من بلوك النظام (نوع من قوات الأمن المركزى المعروفة الآن) - لتعزيز الأمن، لكن هذه القوات لم تستطع أن تقف ساكتة إزاء ما يجرى أمامها، ووقع أن عددا من أفرادها وجدوا أنفسهم بدون أوامر ينضمون إلى سكان «كفر عبده» ضد محاولات إبعادهم عن قريتهم وإخراجهم من بيوتهم!

وهنا طلب الجنرال «أرسكين» إلى السفارة البريطانية فى القاهرة أن تتصل بوزارة الداخلية فى مصر لتسحب قوات بلوك النظام من منطقة القناة كلها، والحجة

أن هذه القوات - خلافا لقوات البوليس النظامية - ليست منضبطة، باعتبار أن هذه القوات (غير المدربة جيدا والمعتبرة من الفرز الثانى والثالث من المطلوبين للخدمة العسكرية) - أُرسلت على عجل إلى المنطقة فى أجواء متوترة وظروف لا خبرة لهذه القوات بالعمل فيها.

ورفض وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» (باشا) هذا الطلب، وكان معه الحق أن يرفض - إلى جانب أنه لم يكن قادرا فى ذلك الجو الملتهب على سحب قوات قامت بحماية مواطنين مدنيين تعرضوا لعدوان لا شك فيه!

وبدأت الأمور تتدافع، وقامت الحكومة المصرية بمجموعة إجراءات رأتها لازمة - ليس فقط لمواجهة الطوارئ فى منطقة قناة السويس - ولكن أيضا لإعطاء معنى لقرارها بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وهكذا أصدرت مجموعة من القرارات:

- ☐ تشجيع عمال القاعدة البريطانية على ترك الخدمة فيها حتى تتعطل مرافقها الحيوية (وأهمها خدمات الموانئ).
- ☐ الاستيلاء على أرض نادى الجزيرة فى الزمالك (وكان حتى تلك اللحظة ملكية بريطانية).
- ☐ استدعاء السفير المصرى فى لندن إلى القاهرة احتجاجا على التصرفات البريطانية (فى كفر عبده).
- ☐ إصدار قانون يحظر التعاون مع القاعدة البريطانية، وبمقتضى ذلك القانون جرى القبض على متعهد قبرصى اسمه «بابا استراتيس» فى الإسماعيلية كان يورد مؤنا للقوات البريطانية، وأكثر من ذلك نجح الأمن المصرى فى ترحيله خارج منطقة قناة السويس إلى القاهرة، واحتجت السلطات البريطانية على ذلك واعتبرته عملا من «أعمال القرصنة».

وأدت هذه الإجراءات - وغيرها - إلى أجواء صدام ينتظر احتكاكا - وشرارة - ثم لهبا.

ووقع حادث إطلاق نار فى التل الكبير على إحدى سيارات السفارة البريطانية وكانت قادمة من العاصمة قاصدة إلى القيادة البريطانية فى منطقة فايد، وأحد

ركابها ملحق فى السفارة، ومرة أخرى احتجت السفارة البريطانية لدى وزارة الخارجية - تنسب ما وقع إلى التحريض المستمر فى صحافة القاهرة.

وتلا ذلك أن السلطات البريطانية غرب التل الكبير احتجزت ضابط بوليس مصريا برتبة لواء كما احتجزت معه ١٢٠ جنديا من جنود «بلوك النظام»، واتهمت الجميع بأنهم رأوا حادث الاعتداء على سيارة السفارة البريطانية ولم يحركوا ساكنا.

وحين احتجت وزارة الداخلية على ما جرى غرب التل الكبير عادت السلطات البريطانية مرة أخرى إلى الإلحاح على ضرورة سحب قوات «بلوك النظام» لأنها - قياسا إلى قوات البوليس النظامى - أقل انضباطا وأكثر ميلا إلى الانسياق وراء التحريض.

٢ - واقع الحال داخل الجيش المصرى:

كان قرار البوليس فى يد وزير الداخلية - بتفويض من رئيس الوزراء - لكن قرار الجيش فى يد الملك، وذلك يطمئنه ويخيفه فى ذات الوقت، وكان يدرك بعض الأسباب بالعقل ويستشعر بعضها الآخر بالغريزة - دون تحليل أو تأصيل!

كان داعى طمأنينة الملك - بالعقل - معرفته أن ضباط الجيش يقسمون يمين الولاء له - وليس لحزب أو زعيم أو رئيس وزارة. وكان شعار الجيش منذ تحولت مصر من خديوية إلى سلطنة إلى مملكة فى بداية عصر والده «فؤاد الأول» هو: الله - الوطن - الملك. ثم حدث - (أكتوبر ١٩٤٤) وبعد إقالة وزارة الوفد (التى جاء بها إنذار بريطانى جرى التمهيد له بحصار قصر عابدين بالدبابات) - أن القائد العام للقوات المسلحة أمر بتغيير الترتيب فى شعار الجيش بحيث أصبح: الله - الملك - الوطن.

وكان ذلك - بالعقل - يدعو للطمأنينة اعتمادا على ظاهر الأحوال، لكن المخاوف كانت ملازمة للطمأنينة (بالعقل أيضا) من عدة اعتبارات:

- الأول - أن رجال الملك الموثوق بهم (الدكتور يوسف رشاد طبيبه الخاص) استطاعوا وسط الجيش إنشاء جماعة سرية تنفذ رغباته إلى حد قتل أعدائه

السياسيين - وإذا كان «يوسف رشاد» قد استطاع النفاذ داخل الجيش وإنشاء تنظيم سرى فى قلبه، فما الذى يضمن أن لا يكون هناك آخرون ينظمون - وينظمون سرا - والقصر هو البادئ بالشر وبالتالى فهو الأظلم!

□ والاعتبار الثانى - أن الجيش جزء من الشعب، وشعور الجزء يصعب أن يختلف عن شعور الكل، وإذا كان الشعور العام فى البلد ناقدا للملك وساخطا، وفى بعض الأحيان إلى درجة العداء - إذن فإن بعض ذلك لابد أن يكون موجودا فى الجيش ولو بالتسرب أو بالعدوى.

□ والاعتبار الثالث - أن هناك تيارات سياسية فى البلد تدرك الأهمية العملية للجيش فى الأوضاع الداخلية (باعتباره قوة الإجبار النهائية لسلطة الدولة)، وقد حاولت هذه التيارات أن تجد منافذ تتسلل منها إلى أفراده: سواء الضباط أو ضباط الصف - ومن يعرف مدى النفاذ الذى بلغته هذه التيارات - وكيف؟!

وراء ذلك كانت هناك أسباب أخرى للتخوف لم يدركها الملك «فاروق» تأصيلا أو تحليلا، لكنها فى الغالب لم تكن طلسما على بعض رجال القصر، والحقيقة أن نظرة فاحصة ودارسة على أحوال الجيش وقتها كانت كفيلة بأن تكشف عن كثير من أحوال هذا الجيش الذى كان قراره فى يد الملك، وكان عرشه مسنودا عليه فى نهاية المطاف.

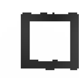
....

....

[والشاهد أن جيوش الدول لا تنشأ بقرارات أو قوانين، وإنما تنشأ وتنمو وتعيش فى خدمة وصحبة أحلام ومشروعات، تبدأ من طموح أمير إلى خيال إمبراطور، ومن وحى عقيدة إلى بشرى مصلحة، ثم إن هذه الجيوش تمر بتجارب تاريخية طويلة تتبلور وتتركز خلالها رؤاها لمهامها فى خضم صراعات مجتمعاتها، ثم تتحول الرؤى إلى ضرورات وقواعد أمن للأوطان التى تسكنها هذه المجتمعات والأقاليم التى تتصل بها وتتحرك فى مجالها، ثم تتعمق تلك الضرورات والقواعد من خلال تجارب التاريخ الطويلة حتى تتجلى فى نظريات للأمن القومى تستخلص

من معاناة الحروب والمعارك والأعلام المخضبة بالدم تقاليد تترسخ بالخبرة والمعرفة وتتجدد مؤسسيا - زمنا بعد زمن - وجيلا إثر جيل، ثم يكون على كل زمن أن يساهم بفكره وعلمه، ويكون على كل جيل أن يعرض همته وقدرته، وأن يقدم جنوده وأبطاله، لأن فكرة الحرب لا تقوم إلا مع فكرة الوطن والشعب والتاريخ، وهى تحتاج دائما إلى المعنى والرمز (البطولة) وإلا تنازلت فكرة الحرب إلى عملية قتل مُنَظَّم وهى مختلفة عن مهمة الجيوش!

وعلى سبيل المثال فإن تجربة الجيش البريطانى على الناحية الأخرى تكفى لشرح فكرة الجيوش، فهى تجربة تبدأ من وقت بروز أمراء الإقطاع إلى زمن ظهور سيطرة الملوك - حتى كان ذلك الاقتتال بين العرش والكنيسة، واستعان كل منهما بجيش ثم استحال الحسم ووقع التراضى، فأصبح الملوك يحملون فى أيديهم صُلبانا، وأصبح الكرادلة يضعون على رؤوسهم تيجانا، حتى قامت الدولة الإنجليزية الحديثة فاستوعبت التيجان والصُلبان والجيوش، ثم إن الدولة الإنجليزية وجدت نفسها تنافس غيرها من الدول فى القارة الأوروبية على تجارة البحار، حتى جاء السباق الإمبراطورى يسوقها إلى الشرق مع غيرها من الإمبراطوريات الأوروبية، وأخيرا أعادها نفس السباق إلى القارة الأوروبية، لأن الإمبراطوريات (مثل الأفاعى!) تُقتل من رؤوسها وليس من ذيولها، وكذلك خاضت إنجلترا والإمبراطورية البريطانية كلها حربا عالمية فى أوربا - مرة أولى ومرة ثانية. وعبر هذه التجربة الهائلة وطوالها راكم الجيش البريطانى خبرات وتقاليد، وكتب بالعرق والدم - وبالدموع أحيانا - تواريخ وأساطير، وعرض أمام العالم - بالحق أو بادعائه - أبطالا من مستوى «مارلبورو» و«ولنجتون» - وحتى «آلان بروك» و«مونتجمرى».



وفى الزمن المصرى الحديث فإن الجيش المصرى لم تكن عنده نظرية أمن استراتيجية ترسم وتحدد أهدافا ضرورية ومطلوبة فى صراع المصائر. ولا كانت وراءه تجربة تاريخية ترسخ تقاليد دوره. ولا كان فى خياله إلهام بطل تدرس حروبه ومعاركه (فضلا عن نظرياته وخططه).

والحقيقة أن تركيبة الجيش المصرى الحديث ذاتها كانت وحدها كافية لتبيان واقع الحال.

فقد كان ضباط الجيش المصرى حتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين - خليطا من أبناء أسر تركية وشركسية مما تخلف بعد انقضاء عهود المماليك، ثم طرأ تغيير فى منتصف الثلاثينيات أغرت به نُذُر حرب عالمية ثانية وتمثل فى السماح بقيام جيش مصرى صغير بسلاح بريطانى محدود يمكن تكليفه بخدمات للإمبراطورية البريطانية فى حالة حرب محتملة مع ألمانيا وإيطاليا جنوب البحر الأبيض.

وقد تحقق هذا التغيير - وهو شديد الأهمية - فى أجواء توقيع معاهدة الصداقة بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦، وعندها وفى عهد وزارة الوفد التى وَقَّعَت تلك المعاهدة تفتحت أبواب الكلية الحربية المصرية لقبول طلبة من أبناء الطبقة المتوسطة يتخرجون ضباطا فى جيش راح يتحسس طريقه ضمن مشروع إقامة دولة مصرية حديثة تبحث عن مكان لنفسها وَسط منطقة انكشفت فجأة أمام حقائق عصرها.

....

....

[يلحق بذلك أنه لا مفر من الاعتراف بأن التاريخ المصرى الحديث لم يمنح فكرة البطل العسكرى فرصة للاختبار وسط النار.

- كان هناك مشروع نجم طاف بالأفق البعيد هو الفريق «عزيز على المصرى» (باشا) الذى أعجب به فى ذلك الوقت عدد من ضباط الجيش الشبان، لكنهم حين اقتربوا منه اكتشفوا أن النجم الذى تصوروه - تقادم فى الزمن وغاب بريقه فى «ثقب أسود» كما يحدث للنجوم فى أواخر حياتها.

- وكان هناك مشروع نجم ظهر سريعا فى فلسطين وهو القائمقام «أحمد عبد العزيز» قائد قوات الفدائيين العاملة على الخط الشرقى للجبهة (خط العوجة - غزة - بئر سبع - الخليل - بيت لحم) - (وكان من حظى أننى قدمت «أحمد عبد العزيز» لجمهور واسع بهرته صورته حين رآها لأول مرة على الصفحة الأولى

لأخبار اليوم) - لكن «أحمد عبد العزيز» لسوء الحظ واجه قدره برصاصة طائشة من موقع مصرى لم يكن لديه إخطار مُسبق بأن قائد قوات الفدائيين سوف يمر بسيارة جيب قاصدا من مقر قيادته فى بيت لحم إلى مقر القيادة العليا للقوات المصرية فى المجدل (شمال غزة)، حتى يسوى مع اللواء «أحمد المواوى» مشاكل تتعلق بالتنسيق بين قوات الفدائيين (على الطريق الشرقى) ومجموعة الجيش الرئيسية (على الطريق الساحلى) - وهكذا فإن النجم الذى لمع بسرعة - ما لبث أن اختفى فجأة.

□ وكان مشروع النجم الثالث هو اللواء «فؤاد صادق» القائد العام لقوات الجبهة (بعد عزل اللواء المواوى) - (وكنتُ شخصيا ممن أُعجبوا زمنها باللواء صادق ورتبت له أن يكتب بانتظام فى أخبار اليوم، كما رتبت نشر مذكراته عن الحرب فى آخر ساعة، لكن اللواء «فؤاد صادق» كانت له خطط مختلفة، فقد كان مُناه أن يصبح قائدا عاما للقوات المسلحة بدل الفريق «محمد حيدر» (باشا). وعندما تصور اللواء «صادق» أنه لمح إشارة بوعد - فقد اعتذر عن عرض أخبار اليوم لكتابة مذكراته (وأعاد إلى الجريدة مبلغ ألف جنيه تسلمها: «مقدم حقوق») - ثم وقع أن إشارة القصر الملكى اختفت دون أن يتحقق وعدها).

وربما أن «عبد المنعم رياض» كان مشروع بطل عسكرى قيد الظهور، وكانت هناك شواهد تدل على أن «عبد المنعم رياض» قادر على فهم قضية الحرب، وذلك تجلى من خلال إسهامه المتميز فى وضع أسس فكرة خطة «جرانيت» (١) التى تحولت فيما بعد إلى الخطة «بدر» - التى نفذتها القوات المصرية فى أكتوبر ١٩٧٣ - لكن «عبد المنعم رياض» لسوء الحظ استُشهِد ولم يكن هناك عند جسور العبور!]

....

....

[فى الحقيقة فإن تجربة الجيش كانت دونها عوائق حقيقية، فالجيش لم يكن بعد فى خدمة حلم أو مشروع يقدر على الإلهام، وتجربة ترسخ تقاليد تستوجب الاحترام، ولم تكن لديه نظرية أمن وطنى تحدد وتُوجه، لأن الوطن كان مازال يبحث

عن استقلاله من قوى أجنبية تعاقبت على حكمه قرونا ممتدة منذ سقطت آخر أسر الفراعنة أمام غزوة الفرس بقيادة قمبيز. وهكذا فإنه لأكثر من عشرين قرنا ظل الأمن المصرى مربوطا باعتبارات فى الأمن - أكبر وأوسع ترسمها إمبراطورية قديمة أوروبية: إغريقية، رومانية، أو خلافة عربية: أموية، عباسية، أو سلطنة: مملوكية، عثمانية، أو إمبراطورية مستجدة: فرنسية، بريطانية، وهكذا.

وداخل هذا المجرى التاريخى المضطرب فإن منطق الأمن القومى المصرى غاب، ومع غيابه لم تتخلق بالتجربة التاريخية نظرية له، وفى غياب النظرية لم يقع اختبار الصواب والخطأ، وفى العزلة عن اختبار الصواب والخطأ احتجب معنى النصر، كما احتجب درس الهزيمة، ثم إن نموذج البطل الوطنى لم يعد مجاله التاريخ، وإنما أصبح مخبؤه الأسطورة!



على أنه بصرف النظر عن كافة الاعتبارات - وفيها التاريخ والتجربة - فإن منطق الضرورة ومقتضى السياسة كان الآن (بداية سنة ١٩٥٢) يواجه الملك بحقائق لا يستطيع أن يدير بصره عنها:

□ الحقيقة الأولى - أنه هذه اللحظة (من أواخر سنة ١٩٥١ وأوائل سنة ١٩٥٢) ليس أمامه غير أن يترك حكومته تفعل ما بدا لها، بما فى ذلك إلغاء المعاهدة بين مصر وبريطانيا (١٩٣٦) - ومع أنه كان واثقا أن هذا الإلغاء تم لاعتبارات حزبية، وأنه وقع دون استعداد لعواقبه - فإنه من جانبه لم يكن يملك غير التصديق على ما قدمته الوزارة إليه، رغم اعتقاده فى أعماقه - «بأن الوزارة تنتحر وهو لسوء الحظ لا يستطيع أن يمنعها - والمهم بالنسبة له أن لا تؤثر محاولة الانتحار عليه وعلى عرشه».

□ والحقيقة الثانية - أنه من نتيجة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وتداعياته أن الجيش البريطانى استفرد بمنطقة قناة السويس (ثلاث محافظات) - ومضى يحاول إخضاعها لإرادته بأقصى درجة من القمع، وأقل قدر من الخسائر.

□ والحقيقة الثالثة - أن الملك بذل قُصارى جهده حتى لا تتورط قوات الجيش

المصرى سواء تلك المُرابطة على الحدود شمال سيناء، أو تلك التابعة لقيادة المنطقة الشرقية فى الإسماعيلية - فيما يقع داخل منطقة القناة. وقد تحقق له ما أراد بشبه معجزة ولولاها لانفلت الزمام ووقع المحظور، وضمن احتمالاته أن تجد القوات المصرية سواء على الحدود فى سيناء أو عند مواقع المنطقة الشرقية فى الإسماعيلية - نفسها محصورة بين قوات بريطانية تحاول نزع سلاحها من جانب - ومن الجانب الآخر قوات إسرائيلية تنتهز الفرصة لتصفية وجودها فى قطاع غزة وفى رفح والعريش!

□ والحقيقة الرابعة - أنه ومع انتقال الأزمة من منطقة قناة السويس إلى القاهرة، فإن الملك:

- ... بواقع أن الحكومة مطالبة بخطوة فى الرد على ما جرى فى الإسماعيلية...

- ... وبحقيقة أن قوات المقاومة الوطنية التى كانت تواجه الإنجليز فى منطقة القناة استدارت راجعة إلى القاهرة...

- ... وباحتمال أن هذه الأجواء المشحونة فى العاصمة أصبحت أشبه ببرميل بارود ينتظر عود كبريت...

لم يعد وراءه (وأمامه) أكثر من أى وقت مضى إلا سند الجيش.

□ والحقيقة الخامسة - وهى استخلاص منطقى لكل ما سبق - أنه والأمر كذلك فإن الملك مسئول - ومباشرة - عن ضمان تأمين جيشه بنفسه أو بواسطة رجاله الموثوقين - بحيث تتأكد له السيطرة على الجيش نظاما - وكذلك تنظيما.

وكان ذلك الاعتبار بالتحديد هو ما دعا القصر إلى التدخل بشدة فى انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط القوات المسلحة فى ديسمبر سنة ١٩٥١.

□

ولم يكن القصر الملكى وحده هو الذى اهتم تلك الساعة الحرجة بانتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، وإنما اتسعت دائرة الاهتمام فوصلت إلى كل حزب سياسى، بل وإلى كل سفارة أجنبية.

وكانت وراء ذلك دواع مجملها أن هذه الانتخابات سوف تكون بمثابة مرآة تنعكس عليها - ولو بطريق غير مباشر - أحوال القوات المسلحة المصرية ومشاعرها التى تبدو عصية على الرصد والمتابعة والاستقراء من خارجها. والحاصل أن الجيش بدا لكافة المراقبين فى الداخل والخارج - منطقة معرضة لتفاعلات ضرورية بالطبيعة - لكن الصورة ظلت غيوما على الأفق:

- فهناك تداعيات الظروف التى نشأ فيها الجيش وتطور فى السنوات القريبة.

- وهناك تأثيرات المحيط الاستراتيجى والسياسى الذى جاء بعد الحرب العالمية الثانية ووصلت حقائقه إلى الجيش ولو أصداء من بعيد (وفيه حادث ٤ فبراير ١٩٤٢).

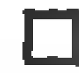
- وهناك العلاقة الملتبسة بين ولاء الجيش بهيئته الكاملة للملك - وبين قيام تنظيم داخل الجيش مرتبط به مباشرة ومكلف بتصفية أعدائه (إلى درجة القتل كما حدث لأمين عثمان - أو محاولة القتل كما حدث مع «النحاس» (باشا)).

- وهناك الانكشاف الفكرى لشباب جيش ينشأ مستجدا فى وطن يحاول نيل استقلاله بعد الحرب العالمية الثانية، وهو فى محاولته مفتوح لقوى وتيارات فكرية بعضها فى قوة العاصفة التى انطلقت من كل قيد (وبعضها واصل ليؤثر داخل الجيش لأن الجيش ليس بوتقة مفرغة من الهواء). وكان واضحا أن بعض المؤثرات وصلت: الإخوان المسلمين، والتنظيمات الشيوعية (بالذات تنظيم «حدتو»)، بل ومن ناحية أخرى حركة «مصر الفتاة».

وأكثر من ذلك فإن بعض الأسر ومنها عائلات «عبد الغفار» و«سراج الدين» وغيرها - تذكرت فجأة أن لها أبناءً يخدمون فى الجيش - ضباطا وصل بعضهم إلى أعلى الرتب، وهكذا بدأ «الباشوات» يستدعون شبانا من أقاربهم انتظموا فى سلك الضباط ليسمعوا منهم - وأكثر من ذلك نشط فى مجال الاتصالات والحصول على المعلومات بعض ضباط الجيش من أصهار الأسرة المالكة نفسها، وفى تلك الفترة ظهر فى نوادى الطبقة الراقية (كما كانوا يسمونها وفيها نادى السيارات ونادى الفروسية ونادى الجزيرة) - عدد من الضباط لم يكن لهم سابق تردد عليها، لكنهم فى ظروف طارئة وجدوا طلبا عليهم تمتعوا بمباهجه دون أن يسألوا عن حساباته!

ـ وكانت هناك تجربة دخول حرب فلسطين وما تبعها وواكبها ولحقها من أحداث جِسام ساقت إليها الفوضى أكثر مما دعت الحكمة، وفى غِمار تلك الفوضى جرى تكليف الجيش بمهام الأمن الداخلى أثناء إضراب البوليس أوائل سنة ١٩٤٨ ـ ثم صدر الأمر إليه بخوض حرب بلا مقدمات وبغير استعدادات (فى مايو ١٩٤٨)، ثم فوجئ بصراع مسلح داخل عاصمة الوطن التى تملك قرار الحرب وصلاحية توجيهها، فقد وقع اغتيال رئيس الوزراء داخل مبنى وزارة الداخلية ـ ووقع اغتيال مرشد الإخوان المسلمين فى أكبر شوارع العاصمة ـ وهنا فإن قيادات التشكيلات فى الميدان وصلتها التعليمات باعتقال جنود وضباط فى وحداتها، بعدما أظهرت التحقيقات فى قضايا الاغتيالات أن لهم صلة بتنظيمات إرهابية (ووصل عدد الذين طلب ترحيلهم ما بين شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر ١٩٤٨ من ميادين القتال إلى العاصمة تحت القبض والحراسة ٢١٠٠ عنصرا من المجندين و٢٨ من سلك الضباط).

ـ وأسوأ من ذلك فإن الجيش المصرى الذى خاض تجربة فلسطين وجد نفسه بعد وقف إطلاق النار موزعا على ستة جيوب: جيب مُحاصر فى الفالوجة ـ وجيب وحده فى قطاع غزة ـ وجيب محيط بالقيادة العامة فى العريش ـ وجيب تابع للقيادة الشرقية فى الإسماعيلية ـ وجيب مُوَزَّعْ حول القيادة المركزية فى القاهرة ـ وذلك غير الوحدات العاملة فى إطار الحرس الملكى، وفوق الجميع قيادة عامة بهيئاتها وطواقمها يشرف عليها ضباط أطلق عليهم اللواء «فؤاد صادق» (باشا) القائد العام لقوات الجبهة فى رفح ـ وصف «حربجية الورق» (يقصد ضباط المكاتب)!



وكان مؤدى ذلك ومعناه أن القوة الرئيسية التى يعتمد عليها النظام ـ العرش والجالس عليه ـ معرضة ومكشوفة أمام خطر يصعب تقدير درجته ومداه ـ لكنه الآن وهذه اللحظة (ديسمبر ١٩٥١) فإن انتخابات مندوبى أسلحة الجيش المختلفة إلى مجلس إدارة نادى ضباط الجيش ـ سوف تكون أول قياس عملى لما هو خفى داخل الجيش وتحت السطح، وفى نفس الوقت فإن وجود مجلس إدارة منتخب لنادى

ضـبـاط الجـيش ربما يخلق لأول مـرة نوعـا من القـيـادة المعنوية مـوازيا للقـيـادة الرسمية.

وهكذا فإن السفير البريطانى فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون» يكتب يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ إلى وزارة الخارجية البريطانية (٥٢٩/ ١/ ١٠١١) قائلا:

«إن الأهمـيـة المعلقة على وقـائع الاجـتمـاع الذى يُعقد يوم الاثنين ٣١ ديسـمـبـر ١٩٥١ لاخـتـيـار مـجلس إدارة نادى ضـبـاط الجـيش هـى مما لا يـخـفـى على أحـد والحقيقة أن انعكاساتها بالغة الأهمية (Very Considerable بنص تعبيره)».

ثم يبين أن السفارة البريطانية - فى اهتمامها بانتخابات نادى الضباط - لا تريد - نظرا لأهمـيـة الموضـوع - أن تعتمـد على مصـدر واحد، وهنا فـإن تقارير السـيـر «رالف ستيفنسون» تشير إلى نشاط ثلاثة مـصادر فى آن واحد راح يعتمد عليها - وفى الغالب دون قصـد شرير سـواء من جـانبه أو من جـانب مـن سعى لمعرفـة مـا عندهم:

- كان لديه بالطبع مصـدره الرسـمى وهـو البريجـادير «تومـاس جـولبرن» الذى تظهر تقاريره أنه كان على علاقة ود مع كثيرين من كبار الضباط، بينهم اللواء «فؤاد صـادق» واللواء «أحـمـد شـوقـى عـبـد الرحـمن» (مـدير إدارة الملحـقـين العـسكريين الأجانب) واللواء «مـحمـود صـبـحى» مدير الكلية الحـربية (وأحد المرشـحين لمجلس إدارة النادى).

- وكـان لديه ابن أخ لـ «أحـمـد عـبـد الغـفـار» (باشـا) قطب الأحـرار الدسـتـوريين المعروف (وهو القـائمقام «مـحب عبد الغفار» وكـان مـتـزوجـا من السـيدة «فـاطمة أبو العـزين» وهـى وصـيفـة شـرف فى القـصـر الملكى - وكـلاهمـا كـان من نجـوم المجـتمـع المصـرى فى تلك الأوقـات). وكـان «أحمد عبد الغفـار» (باشـا) يسـمع من ابن شـقيقـه ويتحدث مع السـفير البريطانى وغيره فى الإطار العام لعلاقات اجتماعية مقبولة ومشروعة.

- وكان لـديه أيضـا - طبقا لتقاريره - معلومات يحصل عليها من الدكتـور «إبراهيم قـدرى» وكـيل وزارة الزراعـة (ومـدير حـديقـة الحـيـوانات فى نفس الوقت) - وكـان

شقيقا للعميد «جلال قدرى» الذى رأس جلسة الجمعية العامة لنادى ضباط الجيش مساء يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١).

وعلى سبيل المثال يكتب السير «رالف ستيفنسون» بناء على معلومات من الدكتور «إبراهيم قدرى» (وذلك تقريره) ما نصه:

«لقد حضر الاجتماع ٤٥٠ ضابطا - وذلك عدد لا يستهان به إذا أخذنا فى الحسبان أن معظم ضباط الجيش كانوا فى مواقع خدمتهم بالضرورة».

ثم يقول السفير البريطانى:

«واللافت إلى آخر حد أن المرشحين الذين كان معروفا أن القصر يريدهم، سقطوا جميعا. فقد رفضت الجمعية العامة اختيار الفريق «محمد حيدر» (باشا) القائد العام للجيش «رئيسا فخريا» للنادى كما كانت رغبة القصر. كذلك سقط أبرز مرشحى الملك وهم «عثمان المهدى» (باشا) (رئيس أركان الحرب وقائد الحرس الملكى قبل ذلك) الذى رشح نفسه لرئاسة النادى، وأهم من ذلك سقط الأميرالاى «حسين سرى عامر» قائد سلاح الحدود وهو المعتبر رجل الملك الأهم فى الجيش، بل إن الجمعية العامة وهى تختار مندوبى أسلحة الجيش إلى مجلس إدارة النادى أبدت اتجاها معاديا لحسين سرى عامر وصل إلى حد تعليق وضع سلاح الحدود بادعاء أن اختصاصه أقرب إلى البوليس منه إلى الجيش»!

والأشد من ذلك إحراجا أن اللواء «محمد نجيب» جرى انتخابه رغم أن الملك أقصاه عن قيادة سلاح الحدود وعين بدلا منه الأميرالاى «حسين سرى عامر» بعد أن رَقَّاهُ إلى رتبة لواء».

٣ - العاصمة تلهو فى حقل ألغام!

كانت نتائج انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط القوات المسلحة - صدمة عنيفة للقصر الملكى ومن فيه. وكان «حسن يوسف» (باشا) القائم بأعمال رئيس الديوان على اعتقاد لم يتزحزح عنه (طبقا لشهادته المسجلة بصوته) - مؤداه أنه «إذا فقد الملك «فاروق» تأييد الجيش فقد سقطت الملكية» - لكن مشكلة «حسن يوسف» (باشا) أن

شئون الجيش بعيدة عنه، لأن الفريق «محمد حيدر» (باشا) يتكفل بالجانب الرسمى منها، كما أن الدكتور «يوسف رشاد» يتولى خطوط الاتصال الخفية بين القصر وبين عدد من ضباط القوات المسلحة، وفى تلك الفترة لحق به آخرون غيره، فقد ظهر دور متزايد للواء «محمد حلمى حسين» قائد الجراجات الملكية (وهو فى الأصل سائق سيارة الملك)، وكذلك للواء «حسين سرى عامر» القائد الجديد لسلاح الحدود.

وكانت مشاعر الملك فى تلك الأوقات خليطا يتذبذب: ما بين ثقة متزايدة بالنفس بغير مبرر - إلى شعور بالإحباط لدرجة اليأس بغير داع - وقد تملكه شعور بأنه يقف وحده فى مواجهة أزمة ضاقت سُبُلُ حلها وليس هناك من يساعده أو يشير عليه بما يرضيه، وكان توجهه عنيدا نحو ضرورة تغيير الوزارة كخطوة أولى. ومع أن التغيير بدا له مخاطرة، فإن بقاء الأوضاع على حالها بدا له أخطر «مائة مرة»!

وفى الأسبوع الأول من شهر ديسمبر ١٩٥١ استقبل الملك (دون إعلان) - «نجيب الهلالى» (باشا) وعرض عليه رئاسة الوزارة مرة ثانية، وطبقا لنجيب الهلالى (باشا) نفسه فقد كان «منطق الملك حين قابله مرتبا بأكثر من العادة لكنه كان فى النهاية سطحيا كما هى العادة!».

قال له الملك «إن الوقت قد حان لتغيير الوزارة - لكنه حتى هذه اللحظة لا يريد أن يجعل من التغيير «انقلابا فى البلد»، بل يكفيه أن يكون انقلابا فى الوفد»، بمعنى أنه يطلب من «الهلالى» (باشا) تشكيل وزارة تجذب إليها كتلا كبيرة من نواب الوفد وأقطابه الغاضبين من «فؤاد سراج الدين» (باشا) وبينهم فى تقدير القصر اثنان من الكبار هما: «عبد السلام فهمى جمعة» (باشا) (رئيس مجلس النواب الوفدى الدائم) و«محمود زكى العرابى» (باشا) (رئيس مجلس الشيوخ الوفدى الحالى) ومعلوماته أن وراءهم كثيرين غيرهم، يعرف الملك من مصادره أنهم لا ينتظرون غير إشارة، ثم إذا هم جاهزون لإنقاذ حزب الوفد وتاريخه ووزارته استجابةً لنداء من رجل فى حجم «نجيب الهلالى» (باشا).

وأحس «نجيب الهلالى» (باشا) (وفق ما روى) أن تلك توصية «حسن يوسف» (باشا) لأن ما طرحه الملك كان «سيناريو سمعه «الهلالى» من قبل واعترض عليه ولايزال يعترض لنفس الأسباب وأهمها أن مثل ذلك «السيناريو» يحتاج إلى وقت

ويحتاج إلى ظروف يمكن فيها ضبط رد فعل «النحاس» (باشا) وحصره، لأنه إذا أحس «النحاس» بأن هناك مؤامرة عليه، فهو قادر على أن «يقلب الدنيا» - بما لا يتوقعه أحد» !

وفى نفس الأسبوع استدعى الملك لمقابلته «حافظ عفيفى» (باشا) (وهو السياسى المخضرم ورئيس مجلس إدارة بنك مصر وقتها). وفوجئ «حافظ عفيفى» بأن الملك يسأله «كيف يستطيع أن يخدم العرش فى الظروف الراهنة ويخدم البلد»؟ وأحس «فاروق» أن «حافظ عفيفى» ليس لديه جواب واضح. وأبدى ضيقه قائلا : «إنه لا يُعقل أن ساسة البلد الكبار يتهربون من المسئولية خائفين ويتركونه وحده». وروى «حافظ عفيفى» لنجيب الهلالى (باشا) أنه أحس خلال مناقشة طالت نصف ساعة أن الملك فى حالة ضيق، وأنه حاول شد أزره بما معناه «أنه لا يوجد وطنى مصرى لا يصدع بأمر يراه «جلالة الملك» لازما فى هذه الظروف». وأبدى الملك أن الضرورة أصبحت تفرض تغيير الوزارة، ورد «حافظ عفيفى» بأنه مع «جلالة الملك» فى ضرورة تغيير الوزارة، لكنه يرى أن هذا التغيير لا يتم إلا بتمهيد سياسى يتولى «تحضير الأرض له». وأبدى الملك «أنه يوافق»، لكنه على «حافظ» (باشا) أن يتفضل ويمهد. وفوجئ «حافظ عفيفى» (باشا) بأن الملك يعرض عليه رئاسة الديوان الملكى حتى يكون بجواره ويقوم بالتمهيد، ولم ينتظر الملك وإنما استطرد «إذا كنت تتصور أن ذلك يُضايق «حسن يوسف» فأنا أطمئنك إلى أن «حسن» نفسه أول من يرحب بمجيئك إلى الديوان، لأنه أول من يشعر أن الموقف «صعب» عليه. أضاف الملك «إن حسن يوسف كان هو الذى اقترح عليه تعيين «عبد الفتاح عمرو» مستشارا سياسيا له بعد أن قررت الوزارة سحبه من سفارة لندن احتجاجا على التصرفات البريطانية فى منطقة قناة السويس، ومعنى ذلك أن «حسن يوسف» يشعر بحاجة القصر إلى «طاقم سياسى كامل» يتحمل المسئولية. وأثناء المناقشة وبطريقة عرضية، وفى شأن ما يجرى فى منطقة قناة السويس، واحتمالات ما يمكن أن يجرى - سياسيا - خارج تلك المنطقة، وَجَّهَ «حافظ عفيفى» سؤالا عن :

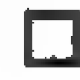
«إذا كان لدى «مولانا» تقدير موثوق به للأحوال فى البوليس؟» - ورد الملك وبسرعة قائلا «إنه لا يعرف».

وواصل «حافظ عفيفى» أسئلته، وكان سؤاله التالى «عن الموقف فى الجيش». ورد الملك بسرعة أيضا قائلا له: «لا تحمل هَمْ هذه المسألة، فهى «شغلى»، وأنا أتولاه بنفسى».

وفى نهاية اللقاء لم يكن أمام «حافظ عفيفى» (باشا) مفر من القبول، وكان آخر سؤال وجهه إليه الملك هو «عليك يا باشا» أن تفكر فى من أستطيع أن أكلفه بتشكيل الوزارة فى هذه الأجواء؟ ورد «حافظ عفيفى» (باشا) بأنه سوف يفكر، لكنه يريد توجيها يؤشر إلى حدود الاختيار ومواصفاته فى رأى الملك، وقال «فاروق» «إنه عرض الوزارة على «الهلالى» - لكن «الهلالى خائف أكثر منك»!

ويوم ٢٥ ديسمبر - قبل انتخابات نادى ضباط الجيش بأقل من أسبوع، صدر المرسوم الملكى بتعيين «حافظ عفيفى» (باشا) رئيسا للديوان الملكى.

وكان القرار مفاجأة لرئيس الوزراء «النحاس» (باشا) - وكان القرار أكثر من مفاجأة بالنسبة لوزير الداخلية «سراج الدين» الذى أدرك بحسه أن تلك مقدمات انقلاب وزارى تضيع به فرصة رئاسته للوزارة - ربما إلى الأبد.



ويوم ١٢ يناير ١٩٥٢ كتب السير «سيسيل كامبل» (عميد الجالية البريطانية فى مصر، وكان مازال قائما على الاتصالات السياسية بعدما توترت العلاقات وتعطلت الجسور بين الوزارة والسفارة البريطانية) - تقريرا عن مقابلة أجراها مع رئيس الديوان الملكى الجديد (وهو من الأصل صديق حميم له)، وقد سجل السفير البريطانى تقرير عميد الجالية البريطانية تحت تصنيف «سرى جدا» (رقم ج ٥٢/ ٥/ ١٠١١)، وبعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية - قائلا: «بدأت فسألت حافظ (باشا) عن صحته، وأجاب بأن صحته على ما يرام». وأضاف «ولكنى يا صديقى فى ورطة تصل بى إلى حد اليأس»، وهنا تدخلت زوجته (السيدة فردوس هانم (ابنة «أمين باشا سامى») صاحب «تقويم النيل» وهو واحد من أهم المراجع عن أحوال مصر واقتصادياتها وسياساتها) - قائلة لسيسيل كامبل «هو فى موقف صعب ولكن لا تصدقه إذا قال لك أنه تعيس، لأن السياسة غرامه، وأنا لم أره فى

أحوال طيبة كما أراه الآن عندما عاد إلى العمل السياسى قبل أيام - زادت على ذلك قولها «حافظ روحه فى السياسة».

ويستطرد السير «سيسيل كامبل» فى تقريره: «دخل «حافظ عفيفى» فى تحليل للموقف فقال إنه عندما قَبِلَ رئاسة الديوان كان يعرف أنه مُقْبِل على مهمة صعبة تقتضى منه تضحيات جسيمة، لكنه عندما درس الموقف وجد أن المسائل أكثر صعوبة مما تصور، وأكثر حساسية، فحكومة الوفد لم تكن مستعدة بخطة لما بعد تعطل المفاوضات، وهى على استعداد لأن تشجع أجواء العنف فى البلد إلى درجة تسميم الأجواء والوصول بالموقف إلى درجة يستحيل بعدها على أى حكومة غيرها أن تحل محلها!».

(علق السفير البريطانى على هذه الفقرة فى برقية إلى لندن بقوله «إن حكومة الوفد تتصرف باعتقاد أن تأزيم الموقف معنا هو بوليصة التأمين على حياتها فى السلطة!).

ويستطرد السير «سيسيل كامبل» فى تقريره فيقول: «إن حافظ عفيفى ذكر له أن حكومة الوفد مصممة على تصعيد حِدَّة الأزمة معنا، وذلك وصل بهم إلى حد أنكم لو عرضتم عليهم تحويل بريطانيا ذاتها إلى محمية مصرية فإنهم سوف يجدون عذرا للرفض». وطبقا لسيسيل كامبل فقد استطرد «حافظ» (باشا) يقول «المشكلة فى الوفد أنه لم يعد فيه الآن مسئول تستطيع أن تبحث معه مشكلة وتجد عنده مشروع حل أو منطق رد: فالنحاس (باشا) أصبح حالة مستعصية على أى حديث نافع، و«فؤاد سراج الدين» رجل لا يوثق به لأنه «كذاب بشع» A Frightful Liar، و«محمد صلاح الدين» هو الرجل الوحيد (فى المجموعة) الذى يستحق الاحترام لأنه أمين ومخلص، ومن سوء الحظ أن عدم استطاعته التوصل إلى شىء فى التفاوض معكم (مع الإنجليز) أحرجه وأصابه بالقنوط!».

يستطرد السير «سيسيل كامبل» فى تقريره فيقول «إننى سألت «حافظ» (باشا) مباشرة «ما هى الصعوبة فى تغيير الوزارة الحالية؟» - ورد قائلا «المشكلة أن إقالة الوزارة لابد أن يتبعها حل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات عامة فى ظرف ثلاثة شهور، ولابد للملك أن يتحَوَّط لذلك بإعلان الأحكام العُرفية، وهذه تحتاج فى

فرضها إلى سلطة الدولة، والعُقدة الصعبة أن الملك لا يستطيع أن يراهن على أجهزة هذه السلطة، فلا البوليس يمكن الاعتماد عليه ولا الجيش يمكن الاعتماد عليه».

واستطرد السير «سيسيل كامبل» «فى تقدير «حافظ» (باشا) أنه فى حالة مواجهة فإن ٧٠٪ من قوة البوليس يصعب ضمان أدائهم لواجبهم، والـ ٣٠٪ الباقين يمكن ضمانهم، وذلك ليس كافيا لقبول المخاطرة.

وفيما يتعلق بالجيش فإن القصر لسوء الحظ كافأ بالرُتَبْ والنياشين والترقيات الاستثنائية ضباطا لا يستحقون، وبالتالى فإن القصر ضَيَّع بعض هيبته أمام ضباط الجيش».

ويزداد إلحاح السير «سيسيل كامبل» على رئيس الديوان الملكى فى سؤاله عن تصوره للمخاطر، ويقول «حافظ عفيفى» وينقل عنه السير «سيسيل كامبل» «الذى أخشى منه هو ثورة شاملة تطيح بنا جميعا، وما أركز عليه الآن هو محاولة تدعيم الموقف فى الجيش، وهو ما أراه حتى الآن ممكنا، رغم أننى أرى دواعى للشر كثيرة.

وبالنسبة للبوليس فإننى أدرس الآن أحواله لأنى أريد أن أتأكد ما إذا كان موقفه ميئوسا منه أو أنه مازال هناك أمل. يبقى أن الموقف فى الجامعات سيىء جدا سواء بين جموع الطلبة أو صفوف هيئات التدريس!».

ويصل السير «سيسيل كامبل» إلى توجيه سؤال محدد لحافظ عفيفى (باشا). عن من هو رئيس الوزراء المُحْتَمل فى حالة تغيير وزارى إذا اقتضت الظروف. ويرد «حافظ عفيفى» «أنه يعرف أن الملك عرض على «الهلالى» (باشا) رئاسة الوزارة وأنه اعتذر، وقد قابل «نجيب الهلالى» بعد ذلك وأحس أنه «غير واثق فى البوليس» وهو يستطيع أن يفهمه. ومع ذلك فهو يظن أن «نجيب الهلالى» سوف يكون مرشحا جاهزا إذا لم يكن عليه تحمل الصدمة الأولى التالية لإقالة وزارة الوفد، بمعنى أنه لابد قبله من رئيس وزراء يستطيع مواجهة ظرف الإقالة واستيعابه، وبعدها تكون الأرضية جاهزة لوزارة يرأسها «الهلالى». وترتب لعملية إصلاح داخلى آن أوانه.

ويستطرد رئيس الديوان فى حديثه مع عميد الجالية البريطانية فى مصر ليقول: «إنه شعر أثناء مقابلته للملك أنه كاد فى لحظة من اللحظات يعرض عليه رئاسة

الوزارة، ولم يكن يريد أن يضع الملك أمام اعتذار آخر - بعد اعتذار سبق من «نجيب الهلالى»، وإلا استقر فى يقين الملك أن الكل يهرب وأن الجميع خائفون!».

والحقيقة أنه يفكر فى سياسى يكون لديه الاستعداد لصدمة ما بعد إقالة وزارة الوفد، وهو بالطبع لا يثق فى «حسين سرى» (باشا) ولا يراه صالحا لهذه المهمة، فالرجل باع نفسه بالكامل لأحمد عبود (باشا)، وهو «الشرير الأكبر» فى مصر الآن، لأنه رجل يريد أن «يشترى» مصالحه ويبيع «كل شىء»!».

وواصل «حافظ عفيفى» (باشا) كلامه مؤكدا أن الثلاثى الأكثر خطرا على الملك وعلى البلد الآن هُمْ: «أحمد عبود» (باشا) - «إلياس أندراوس» (باشا) - و«كريم ثابت» (باشا)، وكان تواطؤ الثلاثة هو ما دفع الملك إلى تصرفات غير مأمونة العواقب فى الظروف الحالية.

وأضاف «أنه يتمنى لو استطاع إقناع الملك بأن يصم أذنيه عن سماع «إلياس أندراوس» و«كريم ثابت»، وأما «عبود» فمن الممكن الحد من ضرره إذا لم يجد رئيس الوزارة الذى يستطيع أن «يوظفه»!».

وفى ختام المقابلة أشار رئيس الديوان الملكى لعميد الجالية البريطانية بأنه يفكر فى اتجاهين:

اتجاه الجيش وهو ينوى أن يقترح على الملك أهمية التخلص من القائد العام الفريق «محمد حيدر» (باشا)، ومع أن الرجل (حيدر باشا) ليس فاسدا إلا أنه فقد مصداقيته فى الجيش - وكذلك ينوى اقتراح إنهاء خدمة «عمر فتحى» (باشا) قائد الحرس الملكى، وخدمة «عثمان المهدى» (باشا) رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى.

وهو يفكر فى ذات الوقت أن يقترح اسم اللواء «فؤاد صادق» (باشا) (قائد قوات الجبهة) لكى يحل محل «حيدر» (باشا) قائدا عاما للجيش المصرى.

□ ثم اتجاه رئاسة الوزارة، وهو فى ذلك الصدد يرى (مع ما فى الرأى من مجازفة) - أن «على ماهر» (باشا) هو الرجل القادر على مواجهة صدمة ما بعد إقالة «النحاس»، والداعى أن «على ماهر» (باشا) فى هذا الشأن «مجرب وله سوابق»!



وفي اليوم التالي كان السير «سيسيل كامبل» على موعد مع «أحمد عبد الغفار» (باشا) قطب الأحرار الدستوريين، وقد نقل عنه في تقرير كتبه وسلمه للسير «رالف ستيفنسون» الذي صنفه «سري للغاية» (رقم ج ٥٢/٨/ ١٠١١). وبعث به إلى وزارة الخارجية في لندن:

أبلغني «أحمد عبد الغفار» (باشا) بما يلي:

- أن «حافظ عفيفي» (باشا) طلب منه أن يحصل على كل معلومات يستطيع الحصول عليها عن الأحوال في الجيش من ابن أخيه (القائمقام محب عبد الغفار)، وأن يجعله مصدرا ثابتا للمعلومات ويقنعه بأنها خدمة وطنية، ويضمن كتمانه بقسم على القرآن يلزمه بحفظ السر!

- علم «أحمد عبد الغفار» أن «حافظ عفيفي» (باشا) يتوجس شرا من البوليس، وكذلك رتب له موعدا مع «إبراهيم عبد الهادي» (باشا) زعيم السعديين الذي أكد له أن لديه صلات في البوليس يستطيع أن يعتمد عليها، وأنه إذا أخطره رئيس الديوان قبل أيام من التغيير الوزاري أن اللحظة حانت، فهو كفيل بضمان طاعة البوليس وولائه.

- أن «حافظ عفيفي» عندما قابل الملك، واقترح عليه الاستغناء عن خدمات «حيدر - وعثمان المهدي - وعمر فتحي» لأنهم يسيئون إليه - رد عليه الملك بحدة قائلا «هؤلاء أناس مخلصون لي». وأجابه «حافظ عفيفي» «بأنه يظن أن جلالة الملك يحتاج الآن أكثر إلى رجال لديهم ثقة الجيش واحترامه، وأن رجلا مثل اللواء «فؤاد صادق» يستطيع خدمته أفضل منهم».

- أن «أحمد عبد الغفار» (باشا) ألح على «حافظ عفيفي» بأن لا يتردد في تولي رئاسة الوزارة إذا عُرضت عليه، لكن «عفيفي» بدا مترددا، و(يظهر أنه مازال قلقا من ولاء البوليس). وذكر له صراحة «إن المشكلة الأكبر هي إقناع الملك «فاروق» بضبط تصرفاته، فهذه هي النقطة المحورية، ولهذا فهو يظن أن بقاءه في رئاسة الديوان الملكي أكثر فائدة في التأثير على تصرفات الملك، وأما رئاسة الوزارة وتَحَمُّل صدمة ما بعد إقالة وزارة الوفد فإن رجلا مثل «علي ماهر» أكثر استعدادا لها وقدرة عليها.

ويكتب السير «سيسيل كامبل» ملحقا يضيفه إلى تقريره فيذكر «إن تقدير «حافظ عفيفى» أن الحكومة البريطانية تستطيع أن تساهم فى حل الأزمة إذا هى طرحت مشروع حل للمسألة المصرية أكثر كرما، على أن يظل هذا الحل سريا وموجودا فى خزينة السفارة ليقدم كجرعة تقوية لوزارة ما بعد الإقالة، حتى لا يضيع عليها وقت كبير فى التردد والانتظار!».

□

على أن وثائق الخارجية البريطانية تظهر حتى ذلك الوقت أن حكومة الوفد واصلت حركتها وكأنها فى وادٍ آخر:

- وينقل السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» عن «إلياس أندراوس» (باشا) أن «فؤاد سراج الدين» (باشا) يتصور أن فرصته لرئاسة الوزارة تتحسن لأنه «الوحيد الذى يقدر على ضمان ولاء البوليس!».

- وينقل عن رئيس الديوان أن الملك «فاروق» تصرف مع «النحاس» (باشا) بصلف شديد شجعه عليه أن رئيس الوفد لم يتصرف «بالحساسية الواجبة فى مثل هذه الظروف»، فقد انتهز فرصة مناسبة رسمية واقترب من الملك «فاروق» يسأله إذا كان يسمح له أن يتقدم إلى جلالة الملك بقائمة إنعامات بألقاب على بعض وزرائه وأعوانه فى المناسبة السعيدة لميلاد ولى للعهد. وفقد الملك أعصابه أمام الحاضرين ووجه حديثا غاضبا إلى رئيس وزرائه قائلا له: «هل هذا وقته يا باشا؟ - فى هذه الظروف التى تعيش فيها البلد - تريد «رفعتك» بكوات وباشوات ونياشين توضع على صدور وزرائك وأنصارك - وكلهم لا يساوون».

وانعقد لسان «النحاس» (باشا).

- وفى هذا الصدد يضيف السير «رالف ستيفنسون» نقلا عن السير «سيسيل كامبل» أن «حافظ عفيفى» (باشا) رئيس الديوان قال له «إن الملك يعامل «النحاس» و«فؤاد سراج الدين» معاملة الكلاب As if they were very little dogs كما كتب بالنص! (البرقية رقم ج ٥٢ / ١١ / ١٠١١)».

ـ وضمن ما يكتبه السير «رالف ستيفنسون» بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٢:

أن «إلياس أندراوس» أبلغنى أن «كريم ثابت» أوقف علاقاته منذ عشرة أيام بفؤاد سراج الدين، وأن وراء ذلك الفتور سببين:

الأول ـ أن «فؤاد سراج الدين» لم يرفع مخصصات «كريم ثابت» من المصاريف السرية لوزارة الداخلية، رغم أنه اتفق معه على ذلك.

والثانى ـ أنه (كريم ثابت) «موعود» ـ !ـ بأن يُعَيَّن وزيرا لشئون القصر فى وزارة جديدة يمكن أن تحل محل وزارة الوفد عندما تقع إقالتها.

٤ ـ القاهرة تحترق والقصور تحلم!

لم تكن الأحوال فى منطقة قناة السويس هادئة طوال تلك الأسابيع، تنتظر اختبارات القوة فى مناطق الظل، أو ألعاب السياسة فى قصور الحكم ـ بل لعل بعض ما كان يجرى فى القاهرة كان يحدث آثاره ويسحب ذيوله على المناخ المتوتر فى منطقة قناة السويس.

والذى حدث طوال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يناير ١٩٥٢ ـ أن مبررات الاحتكاك بين قوات «بلوك النظام» (وأحيانا قوات البوليس النظامى) ـ وبين القوات البريطانية تحت قيادة الجنرال «جورج أرسكين» زادت معدلاتها لأسباب مختلفة، منها أنه عندما انسحبت عناصر المقاومة الوطنية مرتدة إلى العاصمة أو منسحبة إلى أطراف محافظة الشرقية على حواف منطقة القناة ـ أصبح الاتصال أو الاحتكاك بين قوات حفظ النظام المصرية وقوات الأمن البريطانية وجها لوجه ومباشرة، ومع إصرار الجيش البريطانى على إغلاق محافظات القناة إغلاقا محبوكا، ومع رغبة وزارة الداخلية فى إبقاء خطوط مواصلات جنودها مع قواعدهم مفتوحة ـ فإن الاشتباكات تكررت، وفى معظم المرات بدون تخطيط، أى بحركة الفعل ورد الفعل.

وصباح يوم ٢٤ يناير ١٩٥٢ توجه ضابط يمثل القيادة العامة للقوات البريطانية فى منطقة قناة السويس إلى محافظ الإسماعيلية يحمل إنذارا بضرورة سحب كافة

قوات بلوك النظام الموجودة فى المنطقة، لأن عدم انضباطها وقلة خبرتها يجعل أفرادها عُرضة للانفلات فى أى لحظة، وجاء الرد من وزارة الداخلية فى القاهرة بالرفض!

ومساء نفس اليوم حصل الجنرال «جورج أرسكين» على تفويض من لندن (الإشارة ٦١٠/٨٩ - والبرقية رقم ١٢٥٠ من ملفات وزارة الدفاع) - يخوله اتخاذ الإجراءات التى يراها ضرورية لتأمين قواته بما فيها نزع سلاح قوات بلوك النظام، ولم يرد فى التفويض إشارة إلى «قوات البوليس» العادية.

وهنا وجه الجنرال «أرسكين» إلى محافظ الإسماعيلية إنذارا مدته ١٢ ساعة يخرج أثناءها جنود بلوك النظام من المنطقة بدون سلاحهم وإلا فإن قواته سوف تتولى إخراجهم بالقوة، وتنزع الأسلحة الموجودة فى يد كل عناصر البوليس وتجردها، ثم تتحفظ على سلاح جنود بلوك النظام وتعيد سلاح جنود البوليس العاديين لكى يتمكنوا من أداء وظيفتهم فى حفظ الأمن العام.

وأكثر من ذلك فقد وجد الجنرال «أرسكين» ملحقا بالتفويض يقول له «إنك مخول بوضع جنود بلوك النظام تحت الاعتقال عندك، لأن عودتهم إلى القاهرة بعد نزع سلاحهم يمكن أن يكون عامل تحريض لزملائهم فى القاهرة.

وفى الساعة السادسة والربع من صباح يوم ٢٥ يناير بدأ الجنرال «أرسكين» عملية ضد محافظة الإسماعيلية (وبجوارها قسم مبنى البوليس وكذلك مبنى الحجر الصحى)، وقد استحكم فى هذه المجموعة من المبانى ما بين ثمانمائة وتسعمائة من عناصر بلوك النظام وجنود وضباط البوليس العادى.

وكان الأمر لدى القوات - من مكتب وزير الداخلية - «بالمقاومة» إلى آخر رجل وإلى آخر طلقة. وفى الساعة العاشرة والنصف، وعندما بلغ عدد الضحايا من الجنود المصريين نحو عشرين شهيدا - اتصل محافظ الإسماعيلية بوزير الداخلية («فؤاد سراج الدين» (باشا)) يعرض عليه «أن المعركة ميئوس منها». وجاء رد الوزير «أن أوامره لم تتغير ومازالت هى المقاومة إلى آخر رجل وآخر طلقة». وفى الساعة الثانية عشرة والربع وكان عدد الضحايا قد وصل إلى ٥٤ شهيدا (مقابل ٣ قتلى من

البريطانيين) - أخذ قائد القوة على عاتقه مسئولية وقف القتال، وطلبت مكبرات الصوت الموجهة من قوة الحصار البريطانية فى اتجاه مبنى المحافظة حيث تستحكم قوات بلوك النظام - ومعها قوات البوليس العادية المحاصرة - أن يخرج الضباط المُحاصَرون والجنود فُرادى.

وبالفعل خرج ٧٩٠ جنديا وضابطا، معظمهم من عناصر بلوك النظام وقُرابة المائة من جنود البوليس العادى.

ولم تكن تلك معركة متكافئة، وإنما كانت درجة من البطولة بلا أمل، وهى وقفة تستحق الاحترام وتستحق التكريم - لكن السؤال الذى لم يكن فى مقدور أحد أن يطرحه وقتها «ما إذا كان الأمر بمواصلة المقاومة حتى آخر طلقة وآخر رجل قرارا سليما - أو أنه جاء ضمن سياق سياسى أفلتت من يده السيطرة على الحوادث - أم أن وزير الداخلية كانت لديه اعتبارات أخرى؟!



وراح الجنرال «أرسكين» يتابع معركة القوات البريطانية ضد قوة بوليس مصرى أقل عددا - وسلاحا - وعُدة - وتدريبا. وعند الساعة الثانية عشرة ظهرا وأثناء الاجتماع الدورى لهيئة قيادته، كان السؤال المطروح هو «ما إذا كان لازما الآن وضع خطة «القاعدة الثابتة» (أى إعلان الحكم العسكرى فى منطقة قناة السويس) للتنفيذ - وقرر الجنرال أن الأمور حتى هذه اللحظة لا تقتضى هذا الإجراء، بل إن قرارات ذلك اليوم شملت إعادة خمسين من الجنود النظاميين الذين وقع احتجازهم مع سلاحهم إلى سلطة محافظ الإسماعيلية كى يقوموا بمهام الأمن الطبيعى، مع استمرار المراقبة والمتابعة، وإخطار القائد البريطانى العام دقيقة بدقيقة بما يستجد.

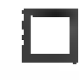
وكان هناك عنصر واحد استدعى يقظة الجنرال «أرسكين» وحذره، وذلك هو الموقف الذى يمكن أن تتخذه قيادة قوات المنطقة الشرقية للجيش المصرى. وكيف يكون تصرفها - ضباطها وجنودها - إزاء ما يجرى وسط مدينة الإسماعيلية - لضباط وجنود بلوك النظام؟!».

كان الجنرال «أرسكين» قد أُخطر بفحوى مقابلة أجراها البريجادير «توماس

جولبرن» (المُلحق العسكرى البريطانى فى القاهرة) يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢ مع القائد العام للجيش المصرى الفريق «محمد حيدر» (باشا). وكان أهم ما فى المقابلة أن القائد العام المصرى لم يشر بكلمة واحدة إلى ما يجرى فى منطقة قناة السويس، واعتبرت هذه علامة طيبة، وقد رأى الجنرال «أرسكين» من باب الاحتياط أن يطلب مجىء البريجادير «جولبرن» إلى الإسماعيلية بنفسه ليكون حلقة اتصال مع قيادة قوات المنطقة الشرقية، خصوصا وهو على معرفة وثيقة بقائدها اللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن» (الذى كان مديرا لإدارة الملحقين العسكريين الأجانب فى القيادة العامة قبل أن يُعين قائدا لقوات المنطقة الشرقية).

وبالفعل فقد وصل البريجادير «جولبرن» إلى الإسماعيلية، وتوجه فور وصوله إلى قيادة المنطقة الشرقية لقوات الجيش المصرى، واجتمع باللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن»، وكان واضحا له (كما كتب فى تقريره) «أن هذه القيادة ليست لديها أوامر متعلقة بما يجرى فى الإسماعيلية»، باعتبار أن مثل تلك المهام من شئون الأمن ووزارة الداخلية وليست من اختصاص القوات المسلحة أو قيادتها العامة.

على أن ما أمكن حصاره فى الإسماعيلية ـ استحال حصره فى القاهرة!



كان يوم ٢٦ يناير يوما غريبا فى حياة القاهرة ـ على كثرة ما شهدته العاصمة المصرية طول تاريخها.

□ من ناحية كانت أحداث الإسماعيلية طول الأسبوعين الماضيين تستثير أصداء لها فى القاهرة على شكل مظاهرات ومنشورات زادت وفاضت حين استدارت عناصر المقاومة الوطنية عائدة من منطقة قناة السويس إلى العاصمة، وظنها أن المشكلة «هناك وليست هنا»!

ومع أن بعض المظاهرات خرجت حاشدة وغاضبة (خصوصا مظاهرات يوم ١٤ يناير) ـ فإن السيطرة عليها ظلت ممكنة، كما أن تعليمات وزارة الداخلية فى شأنها استمرت بضرورة الحرص على مسيراتها سليمة وعدم التدخل فيها إلا بقصد «التأمين» وليس «الاعتراض».

على أنه بعد وقوع «مأساة» الإسماعيلية يوم ٢٥ يناير، فقد كان منتظرا أن تكون المظاهرات أوسع نطاقا وأكثر عنفا، وتأكد ذلك فعلا منذ ساعات الفجر حين عُرف أن ثكنات «بلوك النظام» فى طرة وفى العباسية لم تهدأ طول الليل، لأن ما جرى فى الإسماعيلية من تركيز البريطانيين على أفرادها، أثار هياج الثكنات عندما عرفت تفاصيله وفيها أسماء الشهداء من أفراد جنود «بلوك النظام»!

وحين بدأ أول ضوء من صباح يوم ٢٦ يناير، كانت تجمعات من قوات «بلوك النظام» تتجه أفواجا مستنفرة ومستفزة إلى جامعة القاهرة فى الجيزة، وكانت تلك حركة عفوية، باعتبار أن شباب الجامعة فى تلك الظروف كانوا فى مقدمة الصفوف وبؤرة الحيوية الأكثر فورانا. يُضاف إلى ذلك أن الجامعة كانت الساحة التى تركز عليها جهد كل الأحزاب والجماعات وفصائل المقاومة والجهاد، كما اتجه إليها التحريض على الثورة وضد الفساد!

وهنا فقد كان منطقيا توقع أن يكون وصول عناصر بلوك النظام الهائجين إلى الجامعة الفوارة بالحيوية والحمية الوطنية - لحظة يتطاير فيها الشرر، وحتى إذا لم يكن هناك تحريض إضافى أو استثارة!

☐ ومن ناحية ثانية فإن الملك «فاروق» كان قد حدد هذا اليوم بالذات (٢٦ يناير ١٩٥٢) وهو اليوم الذى يبلغ فيه ولى عهده يومه الأربعين - لكى يقيم احتفالا ضخما فى قصر عابدين، يدعو إليه أكبر عدد ممكن من قيادات الجيش وضباطه، وهدفه المُعْلَن «إرادته الملكية بإهداء ولى عهده إلى القوات المسلحة»، تأكيدا للرابطة المقدسة بين «العرش» وبين «الجيش».

لكن الهدف المُعْلَن كان وراءه قصد إضافى، هو أن يكون احتشاد الجيش أمام شُرْفَة قصر عابدين وخروج الملك يحمل ولى عهده (ليهديه للجيش) - بمثابة مظاهرة ترد على ما جرى فى انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط القوات المسلحة.

وكان الترتيب أن أكثر من ألفى ضابط من القوات المسلحة سوف يحيطون بالملك فى سرادق هائل تُنصب فى الساحة الداخلية لقصر عابدين، وسوف يجلسون معه

على الغداء، وأن بعضهم سوف يدعون تباعا إلى مائدته ويسمعون منه ويأكلون ويشربون صحبةً معه!



وحتى الساعة العاشرة والنصف كانت الأحوال فى العاصمة مضطربة ـ لكنها مازالت فى إطار المتوقع والمحتمل فى مثل تلك الظروف، مع ظهور تصرفات غريبة فى جو أزمة تطول كل أطراف السلطة وتضغط عليهم ـ وتولدت هواجس جاءت بها أسباب من سوء الفهم كان يمكن تداركها لو أن هذه الأطراف كان بينها اتصال ـ وانزلق البعض بسوء التقدير إلى أنواع من الغفلة لا يمكن أن يكون لها تفسير مقبول أو معقول!

- وعلى سبيل المثال فإن وزارة الداخلية (طبقا لتحقيقات المباحث العامة) تلقت فى الساعة التاسعة والنصف معلومات بأن هناك تجمعا حاشدا من الإخوان المسلمين توجه إلى قصر عابدين إظهارا للضيق من تصرفات «الوزارة»، «لأنها فضحت عجزها عن إدارة مصائر البلاد والعِباد». وفى الإشارة (طبقا للتحقيقات أيضا) «أن مكتب الإرشاد يريد أن تتوافق مسيرة الإخوان إلى القصر مع دعوة الملك لضباط الجيش، وذلك بقصد إحداث أكبر قدر من التأثير».

وكان وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» شديد الارتياب من مظاهرة الإخوان واتجاهها نحو القصر الملكى وقت تجمع الجيش فى ساحته (وشكه أن ذلك تدبير مرسوم)!

- وفى مثال آخر (وطبقا لشهادة «حسن يوسف» باشا) فإن الملك أُبلغ فى الساعة العاشرة والنصف، وبينما هو يستعد لاستقبال قادة القوات المسلحة (بما فى ذلك أنه أطل عدة مرات من وراء إحدى النوافذ على حالة الاستقبال الكبرى على الميدان، يرقب وصول مواكب الضباط إلى ساحة القصر) ـ بأن هناك مظاهرات واسعة النطاق تجتاح شوارع القاهرة، وأن أكبر هذه المظاهرات توجهت إلى رئاسة مجلس الوزراء، وأطل عليها «عبد الفتاح حسن» (باشا) من إحدى الشرفات، وألقى خطابا حماسيا ألهب المشاعر، ثم تلقى الملك معلومات بأن هناك عددا من ضباط البوليس يشاركون فى المظاهرات، ثم أكد له الدكتور «يوسف

رشاد» بناء على رؤية شهود عيان «أن بعض المظاهرات كانت بالفعل تحت قيادة ضباط من البوليس بملابسهم الرسمية وسلاحهم».

(وكان ذلك صحيحا لكن الضباط والجنود المشاركين فى المظاهرات كانوا من قوات بلوك النظام).

واستمع الملك «فاروق» مندهشا إلى ما نقله إليه الدكتور «يوسف رشاد»، وتوجه مندفعا إلى مكتب رئيس الديوان «حافظ عفيفى» (باشا) الذى كان يتحدث مع «حسن يوسف» (باشا). وطلب من الدكتور «يوسف رشاد» أن يكرر أمام الرجلين ما سبق وأبلغه به. وكان الملك مازال واقفا والآخرون وقوفا مثله يسمعون، وكان هو أول من تدخل موجها السؤال لحافظ عفيفى (باشا):

«هُمه عاوزين إيه؟»، ثم استطرد: «سراج الدين» (يقصد فؤاد سراج الدين) عنده لعبة بيلعبها. وهى مكشوفة»!!

ولم يكن لدى أحد ـ ممن سمعوا ملاحظته الملكية ـ جواب!

□ وفى الساعة الحادية عشرة والربع اتصل مدير الأمن العام بوزير الداخلية الذى كان يتابع التطورات من مكتبه (وصل إليه فى الساعة العاشرة إلا الربع) ليبلغه أن ميدان الأوبرا يشهد مظاهرة كبيرة تتدفق على الميدان قادمة من اتجاهين: شارع فؤاد (٢٦ يوليو الآن)، وشارع إبراهيم باشا (القادم من ميدان محطة السكة الحديد)، وفى بلاغ مدير الأمن العام لوزير الداخلية «أنه لوحظ ظهور بدايات عنف ضد كازينو بديعة (سينما الأوبرا الآن)».

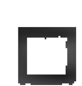
وكانت تعليمات وزير الداخلية بعد أن استمع إلى التفاصيل من اللواء «محمود طلعت» (مسئول القلم السياسى) ـ واضحة:

ـ متابعة التجمهر وحصره دون اشتباك.

ـ عدم الاحتكاك على الإطلاق مع مواكب المظاهرات التى تتدفق فى وسط البلد.

ـ منع مظاهرات ميدان الأوبرا من دخول شارع الكيخيا (طريق قصر عابدين) وذلك بإقامة ستار عازل ـ وليس بالقوة إلا إذا صدر الأمر منه مباشرة.

□ ثم ارتأى «فؤاد سراج الدين» (باشا) أن يخطر «مصطفى النحاس» (باشا) أن المظاهرات فى القاهرة كبيرة، وأن هناك عناصر تحاول استغلالها ـ لكن الموقف تحت السيطرة. ومن الغريب أن وزير الداخلية لم يستطع إبلاغ معلوماته بنفسه إلى رئيس الوزراء، لأن «رفعة الباشا» كان مع مدام «جورجينا» وهى سيدة أرمنية متخصصة فى قص أظافر اليدين والقدمين (مانيكور وبديكور). وكانت تقصد مرة كل عشرة أيام إلى بيت «النحاس» (باشا) تعتنى بأظافره، خصوصا أظافر قدميه، وكان أصبعه الأكبر معرضا دائما للغرز فى الجلد مما يستوجب عناية خاصة يستحقها رجل فى سنه وفى ظروفه الصحية، مبالغ فى حرصه طول الوقت. وعلى أى حال فظواهر التصرفات تدل على أن «النحاس» (باشا) لم يشعر بالخطر مما بلغه عن الأحوال فى القاهرة.



وفيما بين الساعة الثانية عشرة ظهرا والساعة الثانية بعد الظهر، كان الموقف فى العاصمة يتردى بسرعة لا يبدو أن أحدا تنبه لها أو لاحقها بقرار صائب، حازم أو مسئول.

وفى الحادية عشرة والنصف (طبقا لكل التحقيقات والشهادات) بدأ هجوم عنيف بالحجارة على كازينو أوبرا ـ تلته بسرعة عملية اقتحام لشرفة المبنى ومدخله ـ ثم ظهرت من الداخل ألسنة لهب ـ وفى دقائق كانت عدوى العنف تنتشر حول ميدان الأوبرا ومداخله: شارع فؤاد ـ شارع عدلى ـ شارع ثروت ـ شارع قصر النيل، وبدا أن قلب العاصمة كله فى خطر.

....

....

[وحدث أننى كنت فى الساعة الحادية عشرة صباحا داخل مبنى أخبار اليوم ـ وتوجهت إلى اجتماع فى مكتب الأستاذ «على أمين» شارك فيه توأمه الأستاذ «مصطفى أمين»، وبينما نحن نناقش احتمالات ما يجرى وكيف تكون تغطيتنا له إخباريا (واليوم يوم سبت ـ وعدد آخر ساعة المُقبل بعد أربعة أيام ـ وعدد أخبار اليوم

بعد ستة أيام (ولم تكن جريدة الأخبار اليومية قد صدرت بعد، والحقيقة أن مشروع إصدارها وُلد ذلك اليوم) - دق جرس التليفون ورفع «على أمين» السماعة، ثم قال لى همسا: «هذا أحمد حسين (زعيم مصر الفتاة) يطلب أن يتحدث إليك»، وجاءنى صوت الأستاذ «أحمد حسين» بنبرته العالية - والمجلجلة معظم الأحيان - يقول: «ماذا تفعل فى مكتبك حتى الآن، انزل إلى الشارع لترى بقية المناقشة التى لم تقنعك فى بلبيس (كان يقصد ما كتبته ناقدا عن كتائب التحرير التى لم أعثر لها على أثر أراه وأتحقق منه غير دائرة بالطباشير الأبيض فى وسطها عبارة كتائب التحرير مرت من هنا)».

ولم يترك لى الأستاذ «أحمد حسين» فرصة رد، وإنما استطرد يقول «قرأنا لك تغطى عواصم الدنيا شرقا وغربا - فانزل الآن إلى عاصمة مصر و«شوف» بنفسك!

وأعدت سماعة التليفون إلى مكانها ورُحت أروى للآخرين ما سمعته من الأستاذ «أحمد حسين» - لكن جرس التليفون دق مرة ثانية - ومرة ثانية رد الأستاذ «على أمين»، ومد سماعة التليفون فى اتجاهى يقول لى «هذا إدجار جلاد (باشا) يطلبك».

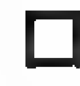
كان «إدجار جلاد» (باشا) صاحب جريدة الجورنال ديجبت من أبرز رجال القصر الملكى فى تلك الأيام، وكانت معرفتى به أنه كان منظم جائزة «فاروق» الأول للصحفيين الشبان (تحت سن الثلاثين سنة)، وكنت قد حصلت على هذه الجائزة ثلاث مرات متوالية (مرة عن تحقيقات وباء الكوليرا فى مصر - ومرة عن تغطية الحرب الأهلية فى البلقان - ومرة ثالثة عن تغطية أحداث الشرق الأوسط وفيها حرب فلسطين، والانقلابات التى شهدتها سوريا ما بين ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥١) - وكان «جلاد» (باشا) فى الأيام الأخيرة قد اتصل بى يطلب منى بلطف أن لا أتقدم للجائزة مرة رابعة لتحقيقات قمت بها فى إيران وظهرت سنة ١٩٥١ فى كتاب بعنوان «إيران فوق بركان»، وكان رأيه أن أترك الفرصة لغيرى (وكان ذلك رأيى أيضا).

وهكذا فإن اتصال «جلاد» (باشا) لم يكن بلا مقدمات، لكن ذلك الصحفى الكبير وثيق الصلة بالقصر كان لديه الآن ما يريد أن يسألنى فيه، وقد بادرنى مستفسرا: «هل لديك علم بما يجرى فى شوارع البلد؟»، وقلت له: «إننا الآن نتابع ويظهر أن هناك بدايات عنف»، وكان تعليقه: «يظهر أن المسألة خطيرة.. خطيرة جدا».

ولم أكن فى حاجة إلى تنبيه جديد، وكذلك نزلت ماشيا على قدمى من مبنى أخبار اليوم إلى شارع «فؤاد» ومعى الزميل الصديق الأستاذ «محمد يوسف» المصور الأشهر فى ذلك الوقت.

وكانت المشاهد التى تنتظرنا مما لا يخطر على بال أو على خيال.

كان حريق القاهرة فى أوله ـ لكنه راح يندفع مجنونا نحو ذروته!].



وفيما بين الساعة الواحدة والساعة الثانية بعد ظهر يوم ٢٦ يناير ـ كان القرار الأمنى فى مصر معطلا، لأن «فؤاد سراج الدين» (باشا) وزير الداخلية انشغل بمسألة خاصة لم يرض بتأجيلها لأسباب رآها ـ وأمر بإشعال النور الأحمر على باب مكتبه من ناحية السكرتارية تحذيرا، وكذلك توقف تحويل أية اتصالات تليفونية تطلبه، واختلى الوزير (طبقا لوثيقة مسجلة فى الشهر العقارى برقم ٢٣٤٥) بخمسة رجال تجمعوا فى مكتبه تلك اللحظات العصيبة وهم طبقا للوثيقة:

ـ الأستاذ «أحمد يوسف شلبى» (مأمور توثيق الشهر العقارى بالقاهرة).

ـ الأستاذ «تيودور حداد» (ابن المرحوم نقولا حداد) ـ محام ومقيم فى رقم ٣ ميدان توفيق.

ـ الأستاذ «محمد عبد الرحيم سماحة» (بك) (ابن المرحوم عبد الرحيم سماحة) ـ محام مقيم فى فارسكور.

ـ الخواجة «جورج عريضة» مالك العقار رقم ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت.

ـ والخامس هو نفسه صاحب المكتب والذى أشير إليه فى وثيقة الشهر العقارى بوصف «حضرة صاحب المعالى محمد فؤاد سراج الدين (باشا) وزير الداخلية.

كانت وثيقة الشهر العقارى مكونة من أربع صفحات مكتوبة بالآلة الكاتبة هى عقد بيع العمارة رقم ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت والتى يملكها «جورج عريضة» إلى «فؤاد سراج الدين» (باشا) بمبلغ إجمالى قدره ثمانون ألف جنيه مصرى.

وكان الأستاذ «تيودور حداد» هو محامى الخواجة «جورج عريضة» بائع

العمارة، وشاهد العقد من جانبه - وكان الأستاذ «محمد (بك) عبد الرحيم سماحة» هو الوكيل عن «فؤاد سراج الدين» (باشا) مشترى العمارة الجديدة وشاهد العقد من جانبه.

والمدهش أن بداية العقد كانت على النحو التالى:

إنه فى يوم السبت الموافق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ - ألف وتسعمائة واثنين وخمسين - الساعة ٣٠ : ١ مساءً.

بمكتب التوثيق بالقاهرة وقد انتقلنا إلى وزارة الداخلية.

فإننا نحن «يوسف أحمد شلبى» موثق العقود لدى المكتب المذكور

وفى حضور كل من:

(قائمة الأسماء)

وتمضى الوثيقة إلى تلخيص اتفاق بيع «العقار المذكور» بعد الإقرار بالمعاينة وقبول المشترى للعقار بملحقاته ومشتملاته «بحالته الراهنة» - إلى بيان حدوده وجيرته من النواحى الأربعة - تتوالى بنود العقد ستا، حتى تجيء نهاية العقد لتقول:

تحرر هذا العقد فى اليوم والشهر والسنة المبينة أعلاه بعد تلاوتنا له بمعرفتنا بصوت عال مفهوم، وقد صادق ووقع عليه الحاضران والشاهدان، ونحن موثق العقود بهذا المكتب، وقد صرح معالى المشترى لحضرة «محمد بك عبد الرحيم سماحة» فى استلام الصورة التنفيذية.

إمضاء: فؤاد سراج الدين - إمضاء: جورج عريضة.

إمضاء: تيودور حداد - إمضاء: محمد عبد الرحيم سماحة.

يحتوى هذا العقد على سبع ملحقات.

الموثق

إمضاء

يوسف أحمد شلبى

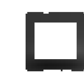
....

[ولم تكن صفقة شراء عمارة الخواجة عريضة هى الصفقة الوحيدة التى أتيحت فرصتها «لُقْطَة» فى تلك الظروف، وإنما الحقيقة أنه طول الفترة التى دوى فيها رصاص الاغتيالات فى مصر ابتداءً من سنة ١٩٤٤، وبدأت وتوقفت معارك حرب فلسطين، واندلعت الاضطرابات ضد قوات الاحتلال فى منطقة قناة السويس ـ كان أغنياء الأجانب فى مصر قافلة هاربة تريد التخلص بأسرع ما يمكن من أملاكها الثابتة، وبالذات عقارات قلب القاهرة والإسكندرية، وكان البيع أفضل ما يكون لأصحاب النفوذ القادرين على تأمين طرق الهرب ومسالكه !.]

....

....

والآن وعندما انطفأت اللمبة الحمراء على باب مكتب وزير الداخلية فى الساعة الثانية وأربع دقائق ـ كان الوقت قد تأخر كثيرا، كما أن فرصة غالية ضاعت بلا ثمن وبلا تعويض!



وفى الساعة الثانية والنصف كان وزير الداخلية قد تبين حجم الكارثة التى حلت بعاصمة البلاد حريقا ودمارا ـ ودمًا (أكثر من أربعين قتيلا بينهم ثمانية من البريطانيين فى نادى «الترف» Turf Club وحده) ـ ومالاً (قدر يومها بمائة مليون جنيه (بقيمة النقود وقتها) وقد زاد هذا التقدير كثيرا عندما بدأ رفع الأنقاض وجرد المحتويات التى أفلتت من اللهب).

ولحظتها اتصل «فؤاد سراج الدين» (باشا) برئيس الوزراء «مصطفى النحاس» (باشا) يبلغه بنفسه خطورة ما آلت إليه الأحوال، ويعرض عليه «أنه لسوء الحظ يجد البوليس غير قادر على ضبط الأمن واستعادة السيطرة، ولذلك فإنه اتصل بوزير الحربية طالبا تدخل الجيش، وأبلغ وكان يعرف ذلك مسبقا ـ أن تدخل الجيش

لا يمكن أن يتم إلا بواسطة القائد العام للجيش الذى يلزمه أمر من الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش».

وبعد حديثه مع «النحاس» (باشا) ظل «فؤاد سراج الدين» (باشا) يحاول الاتصال بقصر عابدين طالبا «حافظ عفيفى» رئيس الديوان مرة، و«حسن يوسف» وكيل الديوان مرة، والفريق «محمد حيدر» مرة ثالثة ـ لكنه لا ينجح فى الوصول إلى أحد منهم. والرد الذى يتلقاه أنهم جميعا «فى حضرة صاحب الجلالة الملك يشاركون لقاءاته مع ضباط الجيش» ـ ولم يجد «فؤاد سراج الدين» مفرا من أن يترك مكتبه ويتوجه بنفسه إلى قصر عابدين، وتمكن أخيرا (حوالى الثالثة والربع) من الوصول إلى مكتب التشريفات، طالبا تدخل الجيش ـ ملحا ـ راجيا ـ وفى إحدى اللحظات متوسلا.

ولم يكن هناك تفسير للتأخير فى الرد عليه ـ وفى الاستجابة إلى طلبه غير شكوك وهواجس ساورت الملك وعددا من رجاله والدواعى ملتبسة بالشك وسوء الظن:

- □ وربما أنه لم تكن لديهم صورة كاملة للموقف فى العاصمة.
- □ وربما أن الملك كان مازال يظن أن وزير الداخلية «عنده لعبة يلعبها».
- □ وربما أنه (فاروق) كان راغبا فى إحراج وزير الداخلية والوزارة إلى أقصى مدى، وبما يسمح له بحرية التصرف.
- □ وربما ـ وهو احتمال وارد ـ أنه لم تكن تحت تصرف قيادة المنطقة المركزية للجيش قوات كافية ـ جاهزة.
- □ وربما ـ وهو افتراض لا يمكن استبعاده بالكامل ـ أن القيادة العسكرية لم تكن واثقة من رد فعل الجيش إذا نزل إلى شوارع العاصمة وفيها بقايا المظاهرات وشراذم السلب والنهب ـ وقد لاح الغروب ولعلعت ألسنة النار وظهر وهجها مع نزول الظلام!

وفى الساعة التاسعة مساءً صدر مرسوم ملكى بإعلان حالة الطوارئ ـ وكانت

طلائع وحدات الجيش (سرايا من الكتيبة السادسة المشاة) قد وصلت فعلا إلى حديقة الأزبكية - ثم أذاع رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» (باشا) بيانا بصوته أعلن فيه «أن القاهرة تعرضت لجريمة نكراء».

على أن «النحاس» (باشا) كان قبل إلقاء بيانه - وبعد البيان شبه واثق أن خطاب إقالته بدأت كتابته، والأسباب واضحة، والمسئولية - مهما قيل وقال - لا يمكن التهرب منها، والثمن فادح وسوف يدفعه الجميع، وهو نفسه أولهم!

(وكان شعور «النحاس» (باشا) تلك اللحظة بالخلاف مع آخرين من زعماء الوفد، قدروا أن الملك لا يستطيع أن يستغنى عن الوزارة الآن - على الأقل لتتحمل تبعات ما جرى - وكانوا مخطئين وكان زعيم الوفد العجوز يعرف أكثر).

٥ - واشنطن تقترب ولندن تبتعد!

مساء ذلك اليوم الذى احترقت فيه القاهرة وقع تطور سياسى بالغ الأهمية لم يخطط له أحد، ولم يرتب له طرف - لكن حقائق الأشياء فرضته على سياق الحوادث ودخلت به إلى المجرى الرئيسى للتطورات، ففى مساء ذلك اليوم قرر الملك «فاروق» - وبمشورة من «حافظ عفيفى» (باشا) رئيس الديوان، و«حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان، و«عبد الفتاح عمرو» (باشا) (وهو لحظتها مستشار الملك المكلف بالسياسة الدولية) - أن واقع الحال يُحَتِّم عليه إقالة حكومة الوفد، وحتى إذا لم تكن هذه الإقالة رغبة ملكية تلح عليه منذ شهور، فإنها الآن ضرورة سياسية وعقاب عادل.

وكان الملك فى أعماقه يحس أنه لا يستطيع التصرف حتى فى الشأن الداخلى - على الأقل منذ ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وحتى الآن ٢٦ يناير ١٩٥٢ - إلا بموافقة الحكومة البريطانية أو الاستئناس برأيها أو استمزاج رغباتها. وهو هذه اللحظة الحرجة يريد إقالة الوزارة - لكنه فى الوقت نفسه لا يريد أن يقابل السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون». وما بين رغبته فى استشارة دولية وعدم استعداده لإجرائها مع السفير البريطانى، فإن الملك «فاروق» طلب استدعاء السفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» إلى القصر الملكى، وحاول «عبد الفتاح عمرو» (باشا) أن يرجو

الملك فى مقابلة السفير البريطانى أيضا، لكن الملك «فاروق» رفض وأصر على الرفض، لأنه «قرفان من الإنجليز»، فهم «مسئولون عن جزء من المصيبة التى وقعت، لأنهم الذين أصروا دائما على ضرورة وجود «النحاس» فى الحكم، وهم الذين تعنتوا فى المفاوضات مع «النقراشى» و«صدقى» - وحين جاء لهم بحبيبهم «النحاس» - لم يعطوه هو الآخر شيئا».

وتدخل «حافظ عفيفى» (باشا) - طبقا لرواية «حسن يوسف» (باشا) و«عبد الفتاح عمرو» (باشا) - يعرض أنه لا بأس من أن «يرى» جلالة الملك مقابلة السفير الأمريكى أولا - لكن ذلك لا يمنعه أن يقابل السفير البريطانى ثانيا - ومع أنه (عن نفسه) يتفهم مشاعر «جلالته»، فإن هناك حقائق سياسية يصعب لسوء الحظ تجاهلها، وفيها أن هناك اتفاقا على تقسيم الاختصاصات والنفوذ بين الأمريكان والإنجليز. وفى هذا الصدد فإن الأمريكان أول من يسلم بأن البلدان العربية عموما - خصوصا «مصر» و«العراق» - فى اختصاص ومنطقة نفوذ الشريك البريطانى.

وصمم الملك على رأيه، وبالفعل فإنه استقبل «جيفرسون كافرى» فى قصر عابدين فى الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ٢٦ يناير وأبلغه:

- أنه قرر إقالة وزارة «النحاس» (باشا) (وأن ذلك سوف يحدث غدا «٢٧ يناير»).

- أنه اختار «على ماهر» (باشا) لرئاسة الوزارة الجديدة لأنه المرشح الوحيد الجاهز والقادر والمستعد لمواجهة ما بعد إقالة «النحاس» (باشا).

- وهو يعرف أن «أصدقاءكم» الإنجليز لهم رأى فى «على ماهر»، لكن ذلك لا «يؤرقه» الآن بسبب خطورة الظروف، وهو على أى حال يعرف أن اختيار «على ماهر» لن يكون مفاجئا للإنجليز (لأن هناك اتصالات بينه وبينهم)، لكنه يتوقع من الحكومة الأمريكية أن تساعد الآن على «إفهامهم فى لندن» أن الظروف لا تسمح لأحد أن ينتقى الآن على مزاجه، وأنه هو شخصيا فى ظروف مختلفة لم يكن ليختار «على ماهر»، لكنه حتى مرشحيه المفضلين لرئاسة الوزارة (حافظ عفيفى - ونجيب الهلالى) - متحمسون الآن لعلى ماهر رئيسا لوزارة «طوارئ».

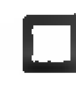
- أنه يطلب بصفة عاجلة تدخل الحكومة الأمريكية مع لندن «لإقناعهم بعدم اتخاذ

أية إجراءات مستفزة» فى منطقة القناة، فقد أُخطر من «الإسماعيلية» بأن الجنرال «أرسكين» أعطى إنذارا مدته ٤٨ ساعة لتنفيذ خطة بريطانية يقوم الجيش البريطانى بمقتضاها باحتلال الدلتا والقاهرة (يقصد الخطة روديو).

- أنه (الملك «فاروق») راض بالكامل عن أداء قوات الجيش التى نزلت إلى القاهرة، فهذه القوات تمكنت فى ظرف ثلاث ساعات من السيطرة على قلب العاصمة، وقد قابل الناس نزولها بالتهليل والهتاف «بحياة الملك»!

- وذلك النجاح الذى تحقق - هو بين دواعى الملك إلى طلبه من «الأصدقاء الأمريكان» أن يضعوا الفرامل Put the Breaks على أى حماقة بريطانية تغريهم بتدخل عسكرى فى الدلتا والقاهرة، فذلك لو حدث سوف يحول الجيش إلى عدو دون لزوم - على أن الملك يَعِدُ إذا أحس فى أى لحظة بحاجته إلى سند عسكرى فهو «يُقسم بشرفه أنه سوف يطلبه بنفسه دون تردد أو حساسية».

أضاف الملك فى النهاية أنه الليلة - قبل الحريق وبعده - قابل فى القصر قُرابة ألف ضابط، وتحدث شخصيا إلى عدد كبير منهم، وهو واثق من ولاء الجيش له، وواثق من قدرة الجيش على حماية الأمن، وبالذات أمن الرعايا الأجانب وهم الحجة التى تتذرع بها الحكومة البريطانية كلما احتاجت إلى تدخل سافر فى مصر».



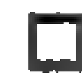
وخرج «جيفرسون كافرى» من قصر عابدين إلى سفارته يكتب تقريره إلى واشنطن، ثم يتصل بالسفير البريطانى يطلب منه أن يمر عليه (الساعة الواحدة صباحا) - وحين وصل السير «رالف ستيفنسون» عبر الشارع إلى السفارة الأمريكية (وكانت فى ذلك الوقت مكتبا للسفير فقط وليست مسكنا أيضا كما هو الحال الآن) - كان «جيفرسون كافرى» مازال جالسا مع وزيره المفوض «ماكلينتوك» يسترجع بعض النقاط التى يريد لفت النظر إليها فى مقابلته مع ملك مصر.

وطبقا لخطاب كتبه «جيفرسون كافرى» إلى مساعد وكيل الخارجية الأمريكية (ماكجى)، فقد لاحظ «أن تلك كانت أول مرة يتلقى فيها الإنجليز معلوماتهم عما يجرى فى مصر عن طريقنا أى مادة مستعملة Second Hand بنص تعبيره.

وكانت هذه نقطة تحول بارزة زاد عليها أن «جيفرسون كافرى» اتصل بحافظ عفيفى (باشا) - يرجوه إقناع «صاحب الجلالة» بمقابلة السفير البريطانى، لأن ذلك يسهل الكثير من الأمور فيما طلبه منه «جلالة الملك» - وأن تلك أيضا رغبة واشنطن، ثم إن الحكومة البريطانية فى الظرف الراهن سوف تعاند إذا أحست أن تجاهلها مقصود، بينما هى بحقائق الأمور الآن على استعداد لأن تقبل دور Second Fiddle أى الوتر الثانى فى آلة الكمان، بدلا من الوتر الرئيسى!

ومعنى ذلك أن الطرف المصرى (الملك فاروق فى هذه الحالة) - تصرف تلقائيا ودعا الولايات المتحدة إلى الدور الرئيسى فى أزمة شرق أوسطية، وأن واشنطن على مستوى وزارة الخارجية استجابت طبيعيا، وأن الحكومة البريطانية - مهما كان ضيقها - نزلت على حكم الضرورات.

وبصرف النظر عن كل الاعتبارات فإن تغييرا شديد الأهمية طرأ تلك الليلة (٢٦ يناير ١٩٥٢) - على موازين القوى فى الشرق الأوسط كلها.



والحاصل أن السير «رالف ستيفنسون» لم يكن فى وضع يسمح له باعتراض الدخول الأمريكى (العلنى والرسمى) فى الشأن المصرى، كما أنه فى المقابل لم يكن راضيا عن ترك المجال لهذا الدخول الأمريكى يوسع وجوده وحدوده، وكان يأمل وقد لفت نظر لندن إلى ذلك (ببرقية عالية السرية رقم ١٧٩) - إلى أهمية أن يكون الدور الأمريكى مجرد جسر أو سد فجوة عارضة لا ينبغى للحكومة البريطانية أن تتركها تتسع. وفى تلك البرقية قال السير «رالف ستيفنسون»: «أن عبد الفتاح عمرو (باشا) نفسه يبدى القلق من أن بعض الزعماء المصريين يدور فى خلدهم «أن الولايات المتحدة لا تؤيد سياساتنا بالكامل وأنها قادرة على ممارسة نفوذ يؤثر على قراراتنا»، وهم يظنون أنهم رأوا فى إيران مثالا يمكن الاستفادة منه. وقد أكدت على «عمرو» (باشا) ضرورة أن أقابل الملك «فاروق» بسرعة حتى نستطيع استعادة الزمام بسرعة، وتبديد أية أوهام بشأن إمكانية الالتفاف حولنا باستعمال نفوذ حلفائنا».

وعلى أساس إلحاح تعددت مصادره فى الديوان الملكى (حافظ عفيفى - وحسن

يوسف - وعبد الفتاح عمرو) - بل ومن السفارة الأمريكية نفسها، تم تحديد لقاء للسير «رالف ستيفنسون» مع الملك «فاروق» فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٣٠ يناير ١٩٥٢ (متأخرا ثلاثة أيام عن السفير الأمريكى).

وكتب السفير البريطانى إلى وزارة الخارجية فى لندن (٣٠٢ سرى للغاية) يقول:

«استقبلنى الملك «فاروق» بعد ظهر اليوم، وقد بدا لى أن أحواله تحسنت وأعصابه هدأت عما كانت عليه وفق الصورة التى نقلها إلى زميلى الأمريكى الذى قابله يوم ٢٦ يناير. قال لى الملك أنه ومصر كلها كانوا فى حالة رعب وأسى نتيجة لما جرى فى القاهرة ٢٦ يناير، وهو يعتبر تلك ضربة موجعة أصابت بلاده. وأكد الملك أن الشيوعيين كانوا القوة الموجهة لما حدث، وأن الحزب الاشتراكى «أحمد حسين» كانوا مجرد أداة تنفيذية لهم فى الشوارع، وأن ما دعا الشيوعيين إلى الاقتصار على التوجيه، أنهم لم يكونوا حاضرين فى الشوارع عدديا.

وأبدى الملك سعادته لأن الجيش تصرف بكفاءة وبولاء.

انتقل الملك ليقول لى: «أنه عرف بأننا كنا نرتب لدخول قوات الجيش البريطانى إلى القاهرة». وقلت له: «إننى شديد العرفان لأن سيطرة الجيش المصرى على الموقف بسرعة تكفلت بإعفائنا من التقدم إليه (إلى الملك) نطلب إذنا - ثقيلا علينا كما هو ثقيل عليه - لكى يسمح بزحف قواتنا إلى القاهرة». ورد الملك «بأن أداء الجيش المصرى لم يستدع حاجة عنده إلى طلب النجدة منا»، وأضاف: «إننى أتعهد لكم بكل جدية أننى سوف أخطركم إذا أحسست بعدم قدرتى على السيطرة على الموقف - وفى هذه الحالة فإننى سوف أقوم بإخطاركم بنفسى». أضاف الملك: «لعلمك فإنه إذا جاء مثل هذا الظرف فلن أطلب منكم عملا محددا، وإنما سوف أخطركم بأن الموقف خرج من يدى، تاركا لكم أن تتصرفوا على النحو الذى ترونه» - زاد الملك فقال: «لو أن الاضطرابات التى وقعت يوم ٢٦ تكررت مرة ثانية يوم ٢٧ يناير، فقد كنت واثقا أنه لم يتبق أمامى غير إبلاغكم أن الأمور خرجت من يدى»».



كان السير «رالف ستيفنسون» (السفير البريطانى فى مصر) مقتنعا أن وزارة «على ماهر» «وزارة استيعاب صدمة» - ! - وليس أكثر، وأن المسئولية الآن مركزة فى القصر ومرهونة بقراره، وهكذا حرص على مد قنوات اتصاله مع القصر، وبعد عشرة أيام من لقائه مع الملك «فاروق» عاد يُلح فى طلب لقاء آخر. وصباح يوم ١٣ فبراير ١٩٥٢ - كان السفير البريطانى على موعد آخر مع ملك مصر. وكتب «ستيفنسون» تقريرا عن المقابلة - رفع درجة سريته بنص فى رأس التقرير يقول: «هذه البرقية لها سرية مخصوصة، ولا ينبغى لأحد الاطلاع عليها إلا لمن يصرح له وزير الخارجية، ولا تُنقل البرقية خارج ذلك النطاق»، وأمر مكتبه أن يكون إرسالها بالشفرة الخاصة المستعملة فى إرسال البرقيات الموجهة إلى مكتب الوزير مباشرة أو رئاسة مجلس الوزراء. (ومن الملاحظ أنه أشار إلى أهمية إرسال نسخة منها إلى «واشنطن» وإلى القائد العام للقوات البريطانية فى البحر الأبيض).

«استقبلنى الملك «فاروق» بعد ظهر اليوم بناء على طلبى وعلى التوجيهات التى وردت منكم تطلب منى:

١ - أن أسأله صراحة إذا كان مازال متأكدا من سيطرته الكاملة على الموقف.

٢ - أن أقنعه بإنشاء مكتب اتصال عسكرى (فى البر والجو) للتنسيق بين الجيش البريطانى (فى قاعدة قناة السويس) وقيادة الجيش المصرى (وزارة الحربية فى القاهرة).

وقد بدأت فأبلغت الملك أن تأكيداته لنا مباشرة وعن طريق السفير الأمريكى بأنه قادر على مواجهة الموقف (حريق القاهرة وتداعياته) - هى وحدها التى أقنعتنا بتأخير تقدم قواتنا إلى الدلتا والقاهرة، على أن هناك ضرورة للاحتياط من الآن لاحتمال أن تتعطل الاتصالات فى أى وقت، ثم يَجِدَّ طارئ ويتصرف كل طرف فى أوضاع خطيرة بدون تشاور مُسبق. أضفت أن هناك ظروفا قد تستدعى تدخلنا عسكريا بالتنسيق معه، وذلك يحتاج إلى الاتفاق على ترتيبات معينة، منها أن تكون الطرق مؤمنة، وأن يتم تشوين بعض المعدات الضرورية على مواقع محددة، وذلك

حتى نضمن سرعة تقدم قواتنا وسرعة وصولها إلى أهدافها وقت الحاجة إليها. والنقطة المهمة أن مثل هذه الإجراءات ينبغى أن لا تثير شكوك القوات المصرية، وهذه أهمية إنشاء مكتب اتصال بين الجيشين. أضفت أن الشكوك تؤدى أحيانا إلى تعقيدات يمكن تجنبها، ومن ذلك أن القوات المصرية فى العريش أطلقت النار فى اتجاه طائرة استكشاف بريطانية كان هدفها فى الواقع أن تتأكد من أن الإسرائيليين لن يستغلوا الظروف الطارئة، لكن القوات المصرية ـ بسبب تعطل الاتصالات ـ شكت فى الأمر.

ـ قال لى الملك «فاروق» أنه يتفهم بالكامل موقفنا ويرغب مثلنا فى إقامة نظام للاتصال والتنسيق، واقترح على اجتماعا بين الملحق العسكرى فى سفارتى وبين رئيس أركان حرب الجيش المصرى، وقال لى أنه سوف يصدر التعليمات اللازمة، على أنه تَحَفَّظَ مستدركا «أنه فيما يتعلق بالتنسيق بين القوات الجوية فقد يكون الأمر صعبا». ولم يشرح لى الملك سبب الصعوبة، ولاحظ أننى لم ألح عليه، وعقب قائلا: «إن ذلك يمكن ترتيبه فيما بعد»!

ـ عاد الملك إلى أحداث يوم ٢٦ و٢٧ يناير الأخيرة، وقال لى أنه فى ذلك اليوم أرسل أحد ضباطه الموثوق بهم إلى مواقع الجيش المصرى على طريق السويس، وكانت مهمته أن يراقب تنفيذ تعليماته (الملك) بأمانة، وكانت تعليماته إلى القوات:

١ ـ أن تقاوم تدخل قواتنا إذا وقع ذلك دون إذن منه، وهو يعرف أن أى مقاومة تقوم بها قواته يائسة، لكن اعتبارات الكرامة لها أهميتها فى هذه الظروف.

٢ ـ أن تسهل عملية تدخلنا إذا وصلها عن طريق رسوله أننا حصلنا على إذن منه، لأن الموقف فى القاهرة أفلت من سيطرته.

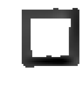
قال لى الملك أنه فكر ذلك اليوم فى استدعاء بعض قوات الجيش المصرى المُرابِطة على حدود فلسطين، لكنه غير رأيه حين وجد أن القوات المتاحة له فى القاهرة قادرة على السيطرة، وهو مرتاح لأن الظروف لم تُلجئه إلى هذا الخيار.

قلت للملك «فاروق» «إننى سبق أن أرسلت الملحق العسكرى فى سفارتى للقاء القائد العام للجيش المصرى لإخطاره أنكم إذا أردتم استدعاء أى وحدات من القوات

المصرية فى فلسطين إلى القاهرة، فإننا سوف نساعد على ذلك ونسهل عودة القوات إلى مصر لأداء واجبها، كما نسهل رجوعها مرة أخرى إلى غزة لإعادة احتلال مواقعها!

وهذا الاستعداد من جانبنا لايزال قائما، وقد شكرنى الملك «فاروق» وعاد فأكد أن هذه المسائل بالضبط هى ما تستوجب إنشاء مكتب اتصال عسكرى بين الجيشين».

ركز الملك كثيرا على ولاء الجيش له، وقال إنه يشعر بالرضى لأن الوفديين رغم كل محاولاتهم لم ينجحوا فى إفساد علاقته بضباط الجيش أو بجنوده. ولم ينجح الوفديون إلا فى استمالة أحد عشر ضابطا وسوف يصدر أمرا ملكيا بتسريحهم غدا أو بعد غد، وقد عرف أن أحدهم قام بدور فاعل فى المظاهرات التى أشعلت الحريق فى القاهرة، وأنه تأكد له أن عناصر من البوليس شاركت فى تدبيرها»!



كان الملحق العسكرى البريطانى البريجادير «توماس جولبرن» على اتصال مستمر مع الدكتور «يوسف رشاد» الذى بدا فى تلك الأوقات وكأنه ممثل الملك الحقيقى فى اتصاله «بالعمق» داخل الجيش المصرى، وكان «يوسف رشاد» هو الذى نقل تعليمات الملك إلى رئيس أركان الحرب بشأن التنسيق الضرورى بين الجيش المصرى والجيش البريطانى طبقا لما وافق عليه الملك أثناء لقائه مع السفير البريطانى ووعد بتحقيقه. ومن الواضح - طبقا للوثائق - أن العلاقات بين مكتب الملحق العسكرى البريطانى وبين الدكتور «يوسف رشاد» كانت متصلة، ويلفت النظر تلك الأيام تقرير من مكتب البريجادير «جولبرن» مرسل إلى لندن عن طريق الحقيبة الدبلوماسية للسفارة (برقم ٩٦٨٧٢/ ٣٧١) وفى التقرير ما نصه:

طلب الدكتور «يوسف رشاد» مقابلتى، وتوجهت للقائه فى قصر عابدين، ثم اجتمعنا فى مكتب الياور الخاص للملك، وأخطرنى «يوسف رشاد» بالمعلومات التالية:

١ - هناك أدلة متزايدة على تورط عدد من ضباط البوليس فى اضطرابات ٢٦ يناير.

٢ ـ سوف يتم اعتقال عدد منهم وسوف يُطال الاعتقال شخصيات مهمة (التلميح واضح إلى «فؤاد سراج الدين» (باشا)).

٣ ـ هناك حاجة إلى عقوبات رادعة للمسئولين تكون عبرة لغيرهم.

٤ ـ قام بعض ضباط البوليس بمحاولات لتجنيد ضباط شبان فى الجيش وقصدهم تلويث ولاء بعضهم للملك ولمصر.

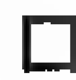
٥ ـ هناك إلحاح من ضباط الجيش الشبان على تعيين اللواء «فؤاد صادق» (باشا) قائدا للجيش بدلا من «حيدر» (باشا)، وسوف يتم ذلك فور إقناع الملك بهذا التغيير.

٦ ـ أن الملك «فاروق» ألمح أمامه إلى رغبته فى لقائى مباشرة، وأشار علىَّ بأن أتقدم بطلب رسمى، وأبديت استحسانا للفكرة، ووعد بعرض طلبى على «حسنى» (باشا) سكرتير الملك الخاص، وقد صعدت مع «يوسف رشاد» إلى طابق أعلى فى القصر حيث مكتب سكرتيره الخاص.

٧ ـ صحبنى «يوسف رشاد» بعد ذلك بسيارته إلى وزارة الداخلية لألتقى مع وزيرها الجديد «أحمد مرتضى المراغى» (بك). ورحب بى «المراغى» (بك) بود، وشرح لى تفاصيل ما جرى فى حوادث الاضطراب، وركز هو أيضا على أهمية تطهير البوليس (من رجال فؤاد سراج الدين)، وكذلك ركز على أهمية متابعة أى محاولة هدامة تتسلل إلى الجيش، خصوصا بين شباب الضباط.

٨ ـ عندما تكلم «المراغى» (بك) عن رأيه فى ضباط البوليس، لفت نظرى قوله لى: «إننى فى هذه اللحظة لا أستطيع أن أطمئن حتى إلى العناصر التى تقوم على حراسة وزارتى نفسها ـ وزارة الداخلية!

٩ ـ طلب منى أن أحتاط لاحتمال عمل إرهابى يوجه ضدى شخصيا ـ!ـ ونصحنى بالحذر!



وكان الملك وكل رجال قصره ـ مدنيين وعسكريين ـ على اعتقاد بأن أداة السيطرة الوحيدة الباقية لهم هى الجيش.

وكذلك فإن الجيش المصرى كان فى تلك اللحظة الحرجة من حياة مصر ـ بقوة الأشياء والأحكام ـ وبضغط الحوادث والتداعيات ـ وبكافة احتمالات المستقبل وضروراته: ميزان الموقف ومكياله!

والسؤال الكبير المُعَلَّق هو: كيف يستطيع الملك ضمان ولاء وطاعة هذا الجيش فى يده ـ وفى يده وحده؟!

الساعة تدق منتصف الليل!

١ - رجـل الساعة مستعد!

من الملاحظات اللافتة للنظر أن «على ماهر» (باشـا) كُلف بتشكيل الوزارة مرتين في ظرف سـتة شـهور من سنة ١٩٥٢، وفي كل مرة منهما تم الاستغناء عنه بعد أسابيع - رغم اختلاف الظروف في الحالتين.

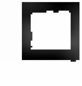
ومن المفارقات أن الأسباب التي استدعت مجيئه - والأسباب التي أوجبت ذهابه، كانت متشابهة في الحالتين، مع أن واحدة من المرتين (٢٧ يناير ١٩٥٢) - كانت أواخر زمن الملك «فاروق»، في حين كانت المرة الثانية يوم سقوط ملكه (٢٣ يوليو من نفس السنة).

- ☐ في المرة الأولى كان الملك «فاروق» هو الذي كلف «على ماهر» (باشـا) برئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد وإعلان حالة الطوارئ. وكان التكليف بناءً على تقدير الملك نفسه، ومعه معظم أقطاب ديوانه (حافظ عفيفي - حسن يوسف - عبد الفتاح عمرو) - وحسابهم أن «على ماهر» يملك مؤهلات التعامل مع الطوارئ والمفاجآت، وملء الثغرات والفجوات، واستيعاب الهزات والصدمات!

- ☐ وفي المرة الثانية (٢٣ يوليو ١٩٥٢) فإن «على ماهر» لم يكن اختيارا مقصودا لذاته من ضباط يوليو، بل كان اسما طرحَ عليهم وقبلوا به، ورجح اختيارهم له شعورا (أكثر منه تفكيرا) - أنه كان في الوعي الباطن طلبا لنفس المؤهلات التي كانت في تقدير الملك وأقطاب ديوانه، ومؤداها أن «على ماهر» يملك كفاءة التعامل مع الطوارئ والمفاجآت، وملء الثغرات والفجوات، واستيعاب الهزات والصدمات.

وفي الحقيقة فإن تكرار المجيء بعلى ماهر (باشا) مرتين في ظرفين مختلفين

متناقضين - دليل قاطع على أن حركة التاريخ عملية معقدة، فيها دور البشر وفيها حكم الحقائق، وفيها من الملاءمات - وحتى المصادفات - ما هو نافع للسياق وأحكامه!



كان الملك «فاروق» - وكذلك رجال ديوانه - يعرفون بالتجربة والخبرة أن «على ماهر» رجل «مهام مؤقتة» وليس رجل «أوضاع لها مقدرة البقاء».

وهو يجىء مرات - إذا استدعى - لمواجهة حالات فراغ تنشأ على غير انتظار، ونتيجة لظهور أحوال طوارئ (مثل أجواء الحرب العالمية الثانية ومثل حريق القاهرة). والعادة أنه فى مثل تلك الأحوال يحجم آخرون ويتردد كثيرون ويتخوف العقلاء من مناطق المجهول فى ساحات الفراغ - إلا رجلا واحدا بينهم يتصور دواما أنه مهيأ لدور المنقذ المخلص، الجاهز بتشكيلة وزارية فى جيبه، محيطا نفسه برهط من الحواريين يتصورونه رجل الساعة - أى ساعة!

لكن المأزق فى حالة رجال مثل «على ماهر» بالذات - أنهم لا يقدرون على الاستمرار فى الدور طويلا، لأن أحوال الطوارئ لها أجل.

وهنا تتبدى إشكاليات وملابسات:

- فمهمة الإنقاذ - بالطبيعة موقوتة - لكن «على ماهر» شأنه شأن كل منقذ، يتصور مهمته مستمرة (ليست مهمة غرفة إنعاش وإنما مهمة رعاية كاملة!).

- والمنقذ (أو رجل مثل «على ماهر» بالذات) ليس لديه حضور دائم يزكيه، وإنما لديه أزمة تستدعيه على عجل - وهو إذن مهيأ لأن يتخطى آخرين أو يعقد معهم اتفاقات قصيرة الأجل - مُعَرَّضة للنقض عند أول منحنى على الطريق!

- والمنقذ (رجل الطوارئ) بالضرورة على خلاف مع طبيب العائلة المُقيم (سواء كان حزب الوفد الممثل للأغلبية الصحيحة لجماهير الشعب - أو مع رئيس الديوان وهو حلقة الاتصال مع القصر) - لأن رجل الإسعاف يهتم بالحالة كما يراها وبسرعة - دون مراجعة للتقارير القديمة - لأنها ليست متوافرة أمامه فى موقف الطوارئ - وليس لديه ترف انتظار وصولها إليه!

ـ ثم إن «المنقذ» فى النهاية ومهما كانت كفاءاته ـ هو فى العادة ـ نوع من «الفنى»، أو «البيروقراطى» ـ نشيط ومتحفز إذا لجأ إليه أحد ـ لكن هاجسه المستمر رغبته فى تمديد مهمته، ولذلك فهو على استعداد للالتفاف حول الحقائق بظن قدرته على البقاء بذاته وصفاته سواء كانت أسباب استدعائه قائمة أو أنها انتهت لسبب أو آخر، وذلك مطلب عسير، والطريق إليه فى العادة شائك!

ـ وفى حالة «على ماهر» بالذات ـ فإن «المنقذ» كان بعيدا عن التيارات الشعبية واجوائها ومطالبها، وبالتالى فهو يبدو للناس غريبا عنهم، وعن مشاعرهم.



كانت دواعى القصر فى تكليف «على ماهر» (باشا) برئاسة الوزارة، غداة حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) ـ إلى جانب ملاقاة الطوارئ والمفاجآت، وملء الثغرات والفجوات، واستيعاب الصدمات والهزات ـ مجموعة أهداف أخرى عملية ومحددة نشأت بعد الحريق:

١ ـ تهدئة الوضع الداخلى وضبط الأمن.

٢ ـ والتحقيق فى أسباب العنف المدمر الذى دهم الجميع ـ وعقاب المسئولين عنه.

٣ ـ وتثبيت الداخل المصرى بتعزيز سيطرة الدولة، بما يظهر أن هناك أملا تحت الأنقاض والرماد.

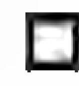
٤ ـ وإقناع العالم الخارجى ـ بمجرد التماسك الداخلى ـ أن الاقتصاد المصرى مازال استثمارا معقولا، ويمكن أن يظل مجزيا.

٥ ـ وطمأنة القوى الكبرى وأولها ـ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ـ إلى أن الوضع فى مصر أمكن ضبطه دون تدخل بريطانى عسكرى إمبراطورى ـ أو بقرار تتوافق عليه الدول المهتمة بالدفاع عن الشرق الأوسط (كما بدأ يُقال أيامها ـ إشارة إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية!).

وحقيقة الأمر وراء كل الظواهر ـ أن بلوغ هذه الأهداف جزئيا أو كليا، كان معلقا

إلى درجة كبيرة على إمكانية الاحتفاظ بتماسك الجيش المصرى واستمرار طاعته للأوامر الصادرة من قائده الأعلى فى قصر عابدين.

وكانت تلك حقيقة تجلت بوضوح منذ تمكنت قوات الجيش من تأمين العاصمة واستردادها من براثن الفوضى، على أنه كان لابد من فترة اختبار تؤكد أن ما «تجلى» فى لحظة أزمة قادر على أن «يستمر» بعدها!



وخلال فترة الاختبار تكشف حجم من المتغيرات لم يقع فرزه بالتوصيف والتحليل.

□ أولى المتغيرات - أن كافة القوى السياسية المُعترف بها شرعيا أو رسميا فقدت ما كان لها من فاعلية، والدليل أن الملك أقال حكومة الوفد وسط إجماع شبه عام، على أن تلك الوزارة فشلت فى أدائها، وانهمك وزراؤها فى حروبهم الأهلية، وتسابقوا - فيما عدا قلة بينهم - إلى مستوى من فساد الذمم غير مسبوق، ثم إنها فى المجال الوطنى خلطت بين اعتبارات البقاء فى الحكم واعتبارات الإخلاص للمبدأ، وذلك أوصلها فى النهاية إلى «مأساة الإسماعيلية» و«كارثة حريق العاصمة»، ثم إن بقايا تلك الحكومة أصيبت بهلع تجلى فى سابقة ليس لها مثيل، وهى أن مجلس النواب الوفدى منح ثقته لوزارة «على ماهر» (باشا)، ووافق لها على استمرار العمل بقانون الطوارئ لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد، وجرى ذلك بعد طرد وزارة تمثل الأغلبية، وزاد أن «النحاس» (باشا) اتصل بعد الإقالة برئيس الوزراء المُعيَّن يهنئه ويؤيده، وكذلك فعل «فؤاد سراج الدين» (باشا).

وكان حال أحزاب الأقلية (وهى حزب السعديين - والأحرار الدستوريين - والحزب الوطنى - والكتلة) أشد ترديا إلى درجة أن أحدا لم يخطر على باله أن تلك الأحزاب «صالحة» لأداء دور رئيسى أو مساعد!

□ ترافق ذلك مع حقيقة أن كل القوى السياسية غير المُعترف لها بالشرعية مثل الشيوعيين والإخوان المسلمين ومصر الفتاة أو الحزب الاشتراكى وغيرها - لم تمثل وقتها منفردة أو مجتمعة بديلا أو شبه بديل يمكن تجربته، فهذه القوى لم

تكن لديها رؤى أو برامج تصلح أساسا لسياسات، وما كان لديها لا يزيد على شعارات عامة محرضة على الغضب، عاجزة بعده - أى أنها كافية لسيناريو الفوضى وليست مؤهلة لسيناريو الإنقاذ.

وفى تلك اللحظة وأثناء اختبار الحقائق، فإن هذه القوى كانت مهمومة بتبرئة نفسها من مسئولية حرائق النار الممتدة من الإسماعيلية إلى القاهرة، كلها تجاهد للهرب من المساءلة، سواء كانت سياسية أو جنائية، ومن الغريب أن كل طرف راح يزيح الشكوك ناحية الآخرين.

□ والحقيقة الثالثة - وذلك ما توصلت إليه الدول الأجنبية - أنه إذا كانت القوى السياسية المُعترف بشرعيتها فى حالة إفلاس، (وصل إلى حد حريق أتى على كل شىء من المخازن إلى الدفاتر!!) - وأنه إذا كانت القوى السياسية غير المعترف بشرعيتها غير قادرة إلا على التحريض ثم الهرب من نتائجه - إذن فإن سيناريو الفوضى هو أرجح الاحتمالات ما لم ينجح الملك فى ضمان جيشه - إخلاصًا وكفاءةً!



ومن المفارقات أنه فى فترة الانتظار - أياما معدودة أو أسابيع - لاختبار درجة «الثبات»، والاستقرار فى الشأن المصرى، راحت الحكومة البريطانية تفكر فى كافة الاحتمالات:

□ بدأت تطلب من كافة السلطات المصرية (القصر - والوزارة الجديدة - والسلطات المحلية فى محافظات قناة السويس) - سرعة العمل على تخفيض درجة الحرارة. وكتب القنصل البريطانى فى بورسعيد تقريرا إلى السفير البريطانى فى القاهرة، أحاله إلى وزارة الخارجية فى لندن (١٢٥/ ٤٥٠٨٦) جاء فيه:

«قمت بزيارة محافظ بورسعيد، الذى أكد لى أن يده الآن طليقة فى التعاون معنا ومع قيادة القوات البريطانية فى شئون الأمن، لكنه أشار لى تلميحا إلى أنه فى انتظار أوامر مكتوبة من القاهرة، لأن الحكومة لاتزال فى موقف صعب، فهى تريد التهدئة، لكنها لا تريد أن تظهر بمظهر المتعاون معنا علنا دون تحفظات!».

□ وكتب الجنرال «روبرتسون» القائد العام البريطانى فى الشرق الأوسط إلى نائب رئيس أركان حرب الإمبراطورية تقريرا فى أعقاب زيارة استطلاع قام بها إلى قيادة القوات البريطانية فى مصر (ومقرها فايد وسط منطقة قناة السويس). يقول: «إننى أوصى بعدم التفكير فى الخطة «روديو»، لأنها إذا وُضِعَتْ للتنفيذ سوف تُواجَه بمقاومة أشد عنفا مما رتبنا عليه تقديراتنا لأن الجيش المصرى سوف يشترك مع «الغوغاء» فى مقاومتنا. ثم إن أحوال الفوضى التى سنواجهها سوف تحتاج إلى قوات أكبر مما خصصنا لحفظ الأمن، وإذا نجحنا فى تحقيق الهدف فسوف نكتشف أن أهم ما نجحنا فيه، أننا كسرنا القوة الوحيدة التى يمكن لها أن تحفظ الأمن الداخلى فى مصر (أى الجيش المصرى). ونحن لا نريد يقينا أن نتحمل عبء هذه المسئولية!».

□ وتجاوز رئيس الجالية البريطانية فى بورسعيد الحدود ليكتب إلى القنصل العام البريطانى فى المدينة خطابا، يجرى تحويله إلى السفير فى القاهرة، الذى يقوم بدوره بتحويله إلى وزارة الخارجية فى لندن (٦٨٦٨)، والاقتراح هو «وضع منطقة قناة السويس تحت إدارة دولية مستقلة لاعتبارات عَرَضَها (رئيس الجالية البريطانية فى بورسعيد) بينها أن المنطقة ليست مهمة لمصر، وإنما أهميتها بريطانية (عسكرية) ودولية (قناة السويس)، وأن العناصر الأبرز والأنشط فى مدنها الرئيسية من الأجانب: فرنسيين - إيطاليين - يونانيين. ثم إن السكان الوطنيين يعتمدون فى حياتهم ومعيشتهم على «القاعدة وعلى الثكنات وعلى المصالح التجارية الأجنبية». ويختم (رئيس الجالية البريطانية فى بورسعيد) بعد أربع صفحات مستفيضة فى شرح اقتراحه - بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتحمس لفكرة تدويل المنطقة، لأن ذلك ينهى مقدرة مصر على الاستمرار فى الصراع العربى مع إسرائيل».

□

كانت لندن مشغولة بالشأن المصرى سابقه ولاحقه:

□ بالنسبة للسابق فإن رئيس الوزراء البريطانى المحافظ الذى عاد إلى الحكم (أواخر ١٩٥١). وهو الزعيم الأسطورى «ونستون تشرشل». كان لايزال

مصمما حسب قوله فى مذكراته على أن الأمة البريطانية لم تحارب «هتلر» لكى تُضَيِّع ممتلكاتها، وأنه لا يقبل على تاريخه أن يكون رئيس الوزراء الذى يقوم على عملية تصفية الإمبراطورية. وفى نظر «تشرشل» فإن سياسة سلفه «كليمنت آتلى» (من حزب العمال) أدت سنة ١٩٤٨ إلى استقلال الهند وإلى تقسيمها، ومع أنه أمكن استبقاء شبه القارة الهندية (الهند وباكستان) فى إطار الكومنولث - إلا أن ضياع مصر وفيها قاعدة قناة السويس سوف يحكم بضياع الهند، حتى وإن بقيت فى الكومنولث.

☐ وكان رئيس الوزراء «تشرشل»، ونائبه على رئاسة الوزارة هذه المرة السير «أنتونى إيدن» - يعتبر نفسه خبيرا بالشأن المصرى، فهو الذى فاوض ووقع معاهدة سنة ١٩٣٦ مع «النحاس» (باشا)، ولن يقبل إلغاءها من طرف واحد وهو متفق مع «تشرشل» تماما أن مصر هى حلقة الوصل فى النظام الإمبراطورى من البحر الأبيض - إلى البحر الأحمر - إلى المحيط الهندى. وعلاوة على ذلك فإن «إيدن» يظن أنه يعرف كل رؤساء وزارات مصر وقد تعامل معهم ابتداءً من «مصطفى النحاس» (باشا) - زعيم الأغلبية الذى أُقيل - إلى «على ماهر» (باشا) الذى عاد لرئاسة الوزارة فى مهمة مؤقتة.

☐ وكان أشد ما يثير قلق «تشرشل» و«إيدن» معا، هو ما وقع ليلة حريق القاهرة، من ظروف أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قلب الشأن المصرى، وكان واضحا للاثنين أن الولايات المتحدة دخلت بسهولة، لكنها لن تخرج إلا بصعوبة، هذا إذا خرجت على الإطلاق. ومع أن «تشرشل» لا يريد للولايات المتحدة أن تخرج تماما من مصر لأن ذلك يعنى خروجها من الشرق الأوسط كله - إلا أنه على استعداد لقبولها داعمة «لاستقرار المنطقة»، خصوصا إزاء تعقيدات الصراع العربى الإسرائيلى - بشرط ألا يكون من شأن ذلك إعطاء الولايات المتحدة تفويضا مفتوحا فى الشأن المصرى!

☐ وهنا كان تقدير «ونستون تشرشل» أن مصر وبريطانيا - هذه اللحظة وهذه اللحظة فقط - فى حاجة إلى صلة وجسر بينهما، وقد قبل اقتراحين تقدم بهما وزير خارجيته ونائبه «أنتونى إيدن»:

- طلب عودة السفير المصرى «عبد الفتاح عمرو» (باشا) إلى موقعه فى لندن ليكون حلقة اتصال مباشرة مع قصر عابدين.

- ودعوة أطراف عربية صديقة لبريطانيا إلى لعب دور الوسيط، وأول المؤهلين فى ذلك الوقت - المملكة الهاشمية فى العراق، ورجلها «نورى السعيد» (باشا)، وهو واصل للقصر الملكى فى مصر عن طريق سفيره «نجيب الراوى»، ثم إنه (نورى السعيد) صديق قديم لعلى ماهر (باشا)، وهكذا فإنه فى الوقت الذى وصل فيه «عبد الفتاح عمرو» إلى لندن، كان «نورى السعيد» (باشا) رئيس وزراء العراق يصل إلى القاهرة، وكان «إيدن» بتوجيه من «تشرشل» يأمل أن يغنى اقتراب الهاشميين عن دخول الأمريكيين.

وفى نفس الوقت تشكلت فى وزارة الخارجية لجنة طوارئ خاصة «اللجنة المصرية المعاونة»، ضمت فى عضويتها ممثلين عن: رئاسة الوزارة - ورئاسة أركان الإمبراطورية - والمخابرات العسكرية - والسياسية، ودُعِى للمشاركة فيها عضو أمريكى تَقَرَّر أن يكون مسئول شئون الشرق الأوسط فى السفارة الأمريكية فى لندن، وهو المستشار «لوى هندرسون» (الذى أصبح فيما بعد سفيرا أمريكيا فى أكثر من عاصمة عربية).

٢ - ... ثم اختفى تحت الرماد!

ومنذ الأيام الأولى من شهر فبراير ١٩٥٢ - كان «على ماهر» (باشا) الذى جلس بالكاد على مقعده - مهموما قبل أى شىء آخر بإمكانيات استمرار وزارته، وكان يفهم - من تجاربه الماضية، ومن الإشارات التى لمحها من حوله - أن هناك من يريدونه رجل مطافئ أو رجل إسعاف (أى لمدة مؤقتة)، ولم يكن ذلك ما يريده بالقطع.

كان «على ماهر» يعتبر نفسه طبيبا سياسيا (كما نقل عنه واحد من المقربين إليه هو الأستاذ «إبراهيم عبد الوهاب» سكرتير عام مجلس الشيوخ الذى اختاره وزيرا للدولة فيما بعد) - وأن مهمته ليست مجرد «إنقاذ الموقف» وإنما مهمة «بعث مقدس» تتعدى الأيام والرجال (كذلك قال لى «على ماهر» باشا بنفسه عندما دعانى للغداء

معه فى بيته يوم الجمعة الأول من فبراير ١٩٥٢، ليسمع منى ما رأيته يوم حريق القاهرة وربما فى غيره من الأيام. فقد وجدت فى يده عندما دخلت عليه فى بيته - الذى انتقل إليه فى الجيزة - نسخة من كتاب ظهر لى قبل شهور بعنوان «إيران فوق بركان» - على أننى كنت أريد أن أسمع من رئيس الوزراء أكثر مما أتكلم، وفى حسابى أننا يوم جمعة وغدا السبت موعد صدور أخبار اليوم، وفيها باب إخبارى عنوانه «أخبار الغد» - هو أصعب أبواب الجريدة على الإطلاق، وكنت المسئول عنه وقتها).



○ كان «على ماهر» يدرك أن المهمة الأخطر فى إنقاذ الموقف لا تدخل فى اختصاصه عمليا، لأن تلك المهمة فى عهدة الجيش، والجيش أمره فى القصر الملكى وليس فى رئاسة الوزراء، ومع ذلك ظل الرجل حريصا على أن لا تكون وزارته مهمة مؤقتة، وإنما «مهمة أوسع وأكبر».

ولم يلبث حتى اكتشف أن ما حسبه فى اختصاصه - هو أيضا - عزيز المنال.

○ وعلى سبيل المثال فإنه بالنسبة للمهام المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية وطمأنة رأس المال المصرى والأجنبى، فقد أدرك «على ماهر» (باشا) أن النجاح يحتاج إلى معجزة ليس فى مقدوره أن يمسك بها لأن دخان الحريق ما زال يملأ الأجواء.

○ وبالنسبة للتحقيق فيما جرى، فقد ظهر له ولغيره أن النيابة العامة تقوم بدورها فى تطبيق القانون، لكن المهمة شبه مستحيلة. فالتهمة من اللحظة الأولى وعلى لسان الملك «فاروق» نفسه موجهة إلى الأستاذ «أحمد حسين»، وفى الغالب فإن الأستاذ «أحمد حسين» كان مسئولا - ربما - عما جرى فى ميدان الأوبرا ظهر يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، لكنه من الصعب اعتباره قادرا ومسئولا عما جرى فى العاصمة بكاملها. والغالب أن المسئولية الحقيقية كانت صنيعة مناخ سياسى بكامله، وليست مسئولية رجل واحد أو تنظيم بعينه، وذلك ما توصل إليه تقرير خاص أشرفت عليه السفارة البريطانية، وتم إعداده تحت إشراف هيئة مستشارين خاصة من ستة قناصل بريطانيين، تولى سكرتاريتها المستر «كين

بويد» الذى عمل قُرابة خمسة عشر عاما مستشارا خاصا للأمن فى وزارة الداخلية المصرية!

وقد انتهى تقرير هذه الهيئة (٨٦/ ١٠١٨ ج. أ) الذى وقعه السفير السير «رالف ستيفنسون» موجها إلى وزير الخارجية «أنتونى إيدن» - إلى تسعة أسباب محددة لحريق القاهرة - كلها سياسية وليس بينها سبب جنائى واحد!

○ وهكذا فإن «على ماهر» (باشا) لم يلبث أن أدرك أن مهمة التحقيق التى يعتمد عليها لإطالة عمر وزارته ليست فى طوعه، ثم توصل بعد أسبوع أو عشرة أيام إلى أنه إذا استطاع أن يبدأ مفاوضات مع الإنجليز لمعالجة أصل القضية وهو تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يكفل تحقيق «الأمانى الوطنية» - فإن الزمن يصبح حليفا له وليس عدوا، لأن المفاوضات مع الإنجليز سوف تأخذ وقتها، ثم إنها سوف تشد الاهتمام إليها، وإذا بدت جدية الأطراف حول مائدتها - فإن فسحة الوقت المطلوبة سوف تتسع يقينا ولا تضيق، وكان «على ماهر» (باشا) يعول على أربعة عناصر حسبها لصالحه:

١ - أن الإنجليز فى حالة قلق مما جرى، وإذا كانوا لا يريدون توسيع عملياتهم العسكرية فى مصر، فإن مواقفهم بالضرورة قد تكون أكثر لينا.

٢ - أن الولايات المتحدة أصبحت طرفا فى الشأن المصرى، وهو نفسه تحدث مع السفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» (وكان ذلك أول لقاء له مع سفير أجنبى معتمد فى القاهرة)، وقد تصور أنه أقنعه بأهمية أن تتقدم الحكومة البريطانية بـ «عربون حُسن نية» للوزارة الجديدة، حتى ولو كان العربون بالإشارة والتلميح.

٣ - ثم إن ساسة العالم العربى - خصوصا فى العراق وسوريا - هالَهُم ما جرى فى مصر، وقد أقبلوا يبذلون وساطتهم، خشية أن اهتزاز الأوضاع فى أكبر بلد عربى يؤثر سلبا على كل البلدان العربية، والشاهد أن السيد «نورى السعيد» (باشا) بنفسه موجود الآن فى القاهرة، يعرض وساطته ونفوذه لدى الإنجليز والأمريكيين.

٤ - أن الأحزاب المصرية - وأولها الوفد الذى يشك دائما فى «على ماهر» - مصاب الآن

بحالة فزع مما جرى، ولذلك فإن قيادته على استعداد لفترة سماح طويلة تتركها له - خصوصا إذا دخل فى مفاوضات جدية تتوافر لها الآن فرص نجاح لم تكن هناك قبل شهور!



على أن الواقع كان أكبر من الأمانى، فقد كتب السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى تقريرا موجها إلى وزير الخارجية البريطانية «أنتونى إيدن» بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٢، تحدث فيه عن اجتماع عقده بحضور من وصفهم بأنهم «خبراء» - دون أن يحدد الأسماء - قائلا:

عقدت اجتماعا حضرته شخصيات أمنية سابقة لديها خبرة واسعة. وكان هناك قدر كبير من التشاؤم فى كل ما سمعته، وملخصه النهائى أن وزارة «على ماهر» لن تظل فى الحكم طويلا، وإنما هى مسألة أسابيع أو شهور تُعد على أصابع يد واحدة والأسباب كما يلى:

١ - هذه وزارة شُكِّلت على عجل لمواجهة طارئ فاجأ الجميع، وبالتالى فإن الطاقم الوزارى غير متجانس، كما أن الوزارة ليست لها سياسة جرى الاتفاق عليها من قبل، بل إن بعض الوزراء لا يعرفون زملاءهم ولم يسبق لهم الالتقاء بهم، وعليه فهذه وزارة «حانوتية» وليست وزارة «أطباء مولدين»!

٢ - أن معظم الوزراء من اختيار القصر ولم يكن أمام «على ماهر» غير قبولهم، ومع أن بعضهم قد يكونوا أصحاب الخبرة، لكنهم ليسوا بالتأكيد رجال دولة.

٣ - أن «على ماهر» رجل كفء ولكنه غير متزن (Aly Maher is able but Unstable)، وسوف يحاول تركيز كل السلطات فى يده.

٤ - أن «على ماهر» ليس شخصية كبيرة بالقدر الذى يعطيه يدا مطلقة فى الإصلاح، لأنه لا يقف على قاعدة سياسية صلبة، ولا يملك شعبية تضمن له تأييدا واسعا فى الرأى العام، وبالتالى فإن سنده الضرورى هو القصر، والقصر يموج الآن بالدسائس.

٥ - أن «على ماهر» سوف يحاول أن يفتح باب المفاوضات المصرية - البريطانية،

متصورا أننا إذا أعطيناه بسرعة تصريح مرور (فيزا) ـ فقد يستطيع البقاء ويجهز للتفاوض معنا بواسطة جبهة وطنية يوافق هو على مشاركة الوفد فيها، ولكن الملك لن يوافق، وهنا سوف تنشأ الأزمة.

٦ ـ أنه فى حالة سقوط وزارة «على ماهر» ـ فإن رئيس الوزراء الأقرب من غيره إلى المنصب هو «نجيب الهلالى» ـ لكن المشكلة هى ما الذى يقدر عليه «الهلالى»؟!

وبأثر رجعى فإن هذا التقرير يبدو حامل نبوءة، وليس ناقل تقدير أو تحليل، لأن البنود التى وردت فيه جميعها تحققت، كأنها جدول أعمال مُقَرر!



كانت اللجنة الخاصة التى شكلتها وزارة الخارجية فى لندن لمتابعة تطورات الأزمة فى مصر تواصل عملها فى لندن، وكانت حريصة على أن تكون السفارة البريطانية فى القاهرة معها فى رؤية الصورة كما تظهر لها.

ويوم ١٥ فبراير ١٩٥٢ كتب السفير «روجر آلين» (مدير مكتب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط) ـ رسالة وجهها إلى السفير البريطانى فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون» قائلا له:

١ ـ نحن نتلقى هنا معلومات تثير القلق، فقد كان عندى اليوم السير «سيسيل كامبل» (عميد الجالية البريطانية فى مصر الذى دُعى إلى لندن على عجل لاستطلاع رأيه) ـ وقد قال لى: «إنه لم ير مصر فى حياته كما يراها الآن»، وهو شخصيا مذعور Frightened مما يرى، وظنه أن الحكم فى مصر يتصرف تحت تأثير الخوف والضعف.

٢ ـ وردا على سؤال منى قال السير «سيسيل»: «إن الجيش المصرى لا يمكن الوثوق فيه، فالجنرالات الكبار من ضباطه فقدوا هيبتهم: بعضهم فقدها فى معارك الحرب فى فلسطين، وبعضهم فقدها فى صفقات السلاح ـ وأما الضباط الشبان فلم يعد يحركهم إلا شعور من الكراهية لبريطانيا التى يعتبرونها مسئولة عن كل ما لحق ببلادهم. ثم إنهم يبدون ضيقا شديدا من تصرفات الملك الذى هو قائدهم الأعلى، وقد أطاعوا أمره فى حفظ النظام بعد حريق القاهرة، لكنهم فعلوا ذلك من

باب الولاء لبلدهم وليس لملكهم. وهناك فى مصر الآن أزمة ثقة والناس يلتفتون إلى كل ناحية يبحثون عن قيادة!».

٣ - وفى صدد الحديث عن الجيش قال السير «سيسيل»: «إن الأمل فى ضبط أمور الجيش مرهون باللواء «فؤاد صادق» الذى قاد المراحل الأخيرة من حرب فلسطين بكفاءة، وعاد إلى القاهرة ساخطا يتحدث عن أسباب القصور والفساد.

واللواء «فؤاد صادق» رجل موثوق وصديق قديم لبريطانيا وناقد لاذع لمسلك الملك، ولذلك فإن فرصته فى منصب القائد العام محدودة، لأن الملك «فاروق» لا يحبه».

٤ - أفضى إلىَّ السير «سيسيل» بأنه التقى أمس بالسفير المصرى فى لندن «عبد الفتاح عمرو»، وفوجئ به يقول: «إنه يُقَدِّر عمر الوزارة الحالية بثلاثة أسابيع، ويُقَدِّر عمر النظام الملكى فى مصر بخمسة أسابيع!». والحقيقة إننى فى دهشة من هذه الصورة المتشائمة، وقد سألت السير «سيسيل»: «ما الذى نستطيع من جانبنا أن نفعله لإنقاذ الموقف؟». وكان رده: «إنه بدون تنازلات نقدمها لعلى ماهر فإن وزارته لا تستطيع أن تعيش طويلا».



وكما هو ظاهر فى الوثائق الأمريكية، فإنه بإلحاح مشترك من «نورى السعيد» (باشا) رئيس وزراء العراق، ومن «جيفرسون كافرى» سفير الولايات المتحدة فى القاهرة - إلى جانب دواعٍ أخرى بالتأكيد - فإن الحكومة البريطانية بعثت إلى سفيرها فى القاهرة تعليمات مقتضاها «أن فى وسعه الإشارة إلى رئيس الوزراء «على ماهر» باستعداده لعقد جلسات استطلاعية تمهد لمفاوضات بين مصر وبريطانيا بغرض تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦».

وقام السير «رالف ستيفنسون» بما طُلِبَ منه وعاد إلى وزارة الخارجية يقول: «إننى لم أعط الضوء الأخضر لعلى ماهر، ولكنى أعطيته الضوء البرتقالى إشارة إلى أنه يستطيع أن يستعد»!

وبدأ «على ماهر» يستعد لجلسات استطلاعية، ونُقِلَ عنه أنه يريد أن يتفاوض

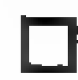
بواسطة لجنة تمثل جبهة وطنية تشارك فيها كل الأحزاب والقوى، ضمانا لإجماع وطنى يساند أى اتفاق.

وكان تقدير «حافظ عفيفى» (باشا) (رئيس الديوان الملكى) أن هدف «على ماهر» الحقيقى هو «إطالة عمر وزارته»، وتحجيم معارضة الأحزاب والقوى السياسية لها (بينما هى تتفاوض)، وكان أكثر ما أقلق رئيس الديوان الملكى ما رآه من تحسن متزايد فى العلاقات بين «على ماهر» وبين حزب الوفد، وقد فسره «حافظ عفيفى» (باشا) بدون عناء باعتباره «رغبة من «على ماهر» فى تقليل اعتماده على القصر الملكى وحده، وحتى لا تظل وزارته مرهونة بتعليمات يُمليها المزاج المتأرجح فى قصر عابدين!».

ويظهر أن السفير البريطانى بدأ يتلقى أخبارا متضاربة، وأراد أن يستوثق مما يصل إليه، وهكذا دعا «إلياس أندراوس» (باشا) مستشار الملك للشئون المالية إلى مقابلته، وكتب بعد المقابلة تقريرا إلى وزارة الخارجية (٢٩١-٤٧ / ١٠١٨) قال فيه:

«دعوت «أندراوس» (باشا) إلى مقابلتى مساء أمس، ومع أنى أعرف أنه رجل متآمر وكذاب إلى درجة هائلة A Monumental Liar، فقد أردت أن أبعث إلى الملك «فاروق» برسالة واضحة، لأنى أعرف أن «إلياس أندراوس» أقرب إليه الآن من أى رجل آخر فى الحاشية.

وقلت لأندراوس: «إننى لا أرى فائدة فى أى مفاوضات تجريها مجموعة تمثل جبهة وطنية إذا كان الوفد سوف يشترك فيها برجل مثل «صلاح الدين» (يقصد الدكتور «محمد صلاح الدين (باشا) الذى كان وزيرا للخارجية فى وزارة الوفد السابقة)، ذلك لأن «صلاح الدين» خطر، وسوف تكون مجموعة التفاوض كلها واقعة تحت تأثيره، ومعنى ذلك أن نعود إلى ما كنا فيه». قلت له أيضا: «إن التحقيقات التى تُجرى حول المسئولية عن حريق القاهرة، لا معنى لها إذا لم يتحمل «سراج الدين» (يقصد «فؤاد سراج الدين» (باشا) وزير الداخلية فى وزارة الوفد السابقة) - مسئوليته الكاملة عن حوادث ٢٦ يناير». وقلت: «إن الوفد يمكن تمثيله فى لجنة التفاوض برجل معتدل مثل «زكى العرابى» (باشا)».



ويوم الجمعة ٢٩ فبراير فوجئ السير «رالف ستيفنسون» بأن «حافظ عفيفى» (باشا) رئيس الديوان يتصل به من مزرعته «لؤلؤة الصحراء» على طريق المنصورية، ليقول له: «إنه بناء على أمر من الملك «فاروق» سوف يقطع عطلة نهاية الأسبوع التى يقضيها هناك ويعود إلى القاهرة ويريد أن يقابله اليوم، وفى دار السفارة البريطانية، لأن مكتبه فى القصر غير جاهز للعمل يوم الجمعة!».

واتفق الاثنان (وكانت الساعة الثالثة بعد الظهر) على أن يكون لقاؤهما فى مكتب السفير البريطانى بعد الساعة السادسة مساءً، وتم اللقاء فعلا.

وفى الساعة الثامنة واثنتين وأربعين دقيقة، كان تقرير السفير البريطانى عن المقابلة قد دخل إلى آلة الشفرة (٤٥٢) - توقيتا وترقيما، ونصه كما يلى:

«أرسل إلىَّ الملك «فاروق» رئيس ديوانه هذا المساء يطلب منى إلغاء موعد مُتَّفَق عليه بينى وبين رئيس الوزراء «على ماهر» تحدد له الساعة العاشرة من صباح الغد (أول مارس ١٩٥٢)». قال لى رئيس الديوان: «إن جلالة الملك قرر إقالة وزارة «على ماهر» لأنه يعرقل أعمال وزارات العدل والداخلية والمالية، وأنه عاجز عن التقدم فى التحقيق وتحديد المسئولية عن أحداث ٢٦ يناير، وأهم من ذلك فإن «على ماهر» يقصد حماية نفسه بالإعلان الواسع عن استئناف المفاوضات، ولذلك فإن الملك يطلب منى أن أقوم بطلب تأجيل الموعد إلى يوم الاثنين بدلا من يوم السبت، وبذلك تفشل مناورة «على ماهر»، ويتمكن الملك من إقالته قبل أن يضع كل الأطراف أمام أمر واقع بلقاء معى يمهد لعملية التفاوض».

وقلت لرئيس الديوان الملكى: «إننى سوف أقوم بإخطار «على ماهر» صباح الغد بتأجيل الموعد ٤٨ ساعة بعذر وعكة برد طارئة». قلت أيضا: «إننى كنت فى العادة أتردد فى دخول مثل هذه الألعاب لولا ما أراه من تهاون «على ماهر» مع حزب الوفد، وعلى أى حال فقد كان لدى القليل مما أستطيع تقديمه له!».

وهكذا كان - وعرف «على ماهر» (باشا) بتأجيل موعد السفير البريطانى معه - بسبب نوبة برد طرأت عليه - من جريدة أخبار اليوم (عدد السبت ١ مارس) - ورغم أن وزير الداخلية «مرتضى المراغى» - أبرز رجال الملك فى وزارة «على ماهر» (باشا) كان هو الذى أملى الخبر على الجريدة متأخرا مساء الجمعة - فإن رئيس الوزراء لم

يعرف إلا عندما قرأ جرائد الصباح على مائدة الإفطار فى بيته (الساعة السابعة والنصف).

وطلب إلى سكرتيره أن يسأل السفارة البريطانية عن صحة الخبر، وعاد إليه سكرتيره بعد ربع ساعة يقول: «إنه نجح فى الاتصال بمكتب السفير، وقالوا له إنهم كانوا على وشك أن يتصلوا بمكتب رئيس الوزراء ـ لكنكم سبقتم!».

وأحس «على ماهر» أن هناك ما يريب فى المسألة بالنظر إلى ظاهر ملابساتها، ورأى أن يتصل بحسن يوسف (باشا) الذى أبلغه على التليفون «إن مولانا ينتظر خطاب استقالة الوزارة».

ورد «على ماهر» (طبقا لرواية «حسن يوسف» (باشا)) يقول: «طيب.. طيب»! وأغلق سماعة التليفون!

وكان خطاب قبول الاستقالة يجرى تجهيزه فى الديوان بالتوازى مع خطاب آخر بتكليف «نجيب الهلالى» (باشا) بتشكيل وزارة جديدة.

وهكذا لم يزد عمر وزارة «على ماهر» (رغم كل ما حاول) عن خمسة أسابيع، استوعب فيها صدمة الحريق، ثم اختفى تحت رماده!

٣ ـ حقول الألغام: وفدية وملكية!

كان «أحمد نجيب الهلالى» (باشا) الذى عهد إليه الملك بتشكيل الوزارة التى تتولى الحكم بعد إقالة وزارة «على ماهر» (باشا) (التى تلت بدورها إقالة وزارة «مصطفى النحاس (باشا) ـ سياسيا من أذكى رجال ذلك الجيل الذى ظهر على مسرح السياسة المصرية فى عصر ما بين الثورتين الكبيرتين فى القرن العشرين (١٩١٩ و١٩٥٢). وكان فكره مرتبا بمنطق القانون الذى درسه واشتغل به محاميا لا يقف كثيرا فى ساحات المحاكم، وإنما يجلس طويلا وراء مكتبه يصوغ المذكرات القانونية بصبر دءوب لا يعرف الكلل.

وقد عرف «نجيب الهلالى» أن مهمة تشكيل الوزارة آلت يوم الجمعة ٢٩ فبراير،

عندما اتصل به «حافظ عفيفى» رئيس الديوان الملكى يبلغه أن المسئولية التى أفلت منها مرتين من قبل، فى طريقها الآن إلى بابه، وأنه لا يستطيع هذه المرة أن يتعلل بعذر كما فعل من قبل، لأن الظروف الآن معقولة، كما أن الضرورات ملحة، و«جلالة الملك يعتمد عليك ولا تستطيع فى هذه اللحظة أن «تخذله»!».

وكان «نجيب الهلالى» رجلا حاضر البديهة، سريعا فى التقاط التناقضات الكامنة فى المواقف، وكذلك فإنه حين اتصل به «حافظ عفيفى» (باشا) فى بيته فى المعادى - وكان قد جلس بالكاد إلى مائدة الغداء، لكنه قام عنها إلى مكتبه يتلقى مكالمة رئيس الديوان، وتغيب هناك أكثر من نصف ساعة، ثم عاد ليقول ضاحكا: «حاولت أن أقول لهم أن كتفى أضعف من أن يتحمل ما يطلبونه، لكنه يظهر أنه لم يعد هناك مفر من أن ظهرا واهيا عليه الآن أن يحمل جبلا ثقيلا!».

وكان «نجيب الهلالى» يشير إلى حجمه، فهو قصير القامة لا يزيد ارتفاعه على مائة وستين سنتيمترا، ونحيل فى نفس الوقت لا يزيد وزنه على ستين كيلو جراما، كما أن نظره ضعيف يحتاج إلى نظارات سميكة، وعندما عاد من حديثه مع رئيس الديوان الملكى، واتخذ مكانه من جديد على رأس المائدة فى غرفة الطعام فى بيته، كان أول ما قاله «والآن وأنتم جميعا من الشباب قولوا لى من أين نبدأ».

....

....

[وكان الجالسون حول المائدة أربعة غير صاحب البيت نفسه هم: ابنه الأستاذ «نبيل الهلالى» الذى ورث عنه مهنة القانون، وإن لم يرث توجهاته السياسية، ففى حين كان «نجيب الهلالى» يقف على يمين الوسط، فإن ابنه «نبيل» كان (ولايزال وفيا لمواقفه) ملتزما بيسار اليسار - وكان الثانى هو الدكتور «محمود محفوظ» زوج ابنة «الهلالى» (باشا) - وهو طبيب مرموق أصبح فيما بعد وزيرا للصحة وعضوا نشيطا فى مجلس الشورى ومهتما بالشأن العام حتى هذه اللحظة - وكان الثالث هو الأستاذ «فريد زعلوك» زعيم الشباب الوفدى فى كلية الحقوق، وزعيم الطلبة الوفديين فى معارك الأحزاب داخل الجامعة، لكنه الآن أصبح رجلا ناضجا يعمل

بالمحاماة ـ وحاول أن يكون مقربا من «نجيب الهلالى» (باشا) مهنيا وسياسيا ـ وكان من حظى أن أكون الضيف الرابع على الغداء.

....

....

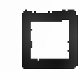
[وأجد ضروريا أن أشير إلى أن طبيعة اختياراتى المهنية كمراسل سياسى متجول لعدد من السنين فى الشرق الأوسط، لفتت نظر بعض من ساسة تلك الأيام إلى ما أكتب.

وكان «نجيب الهلالى» (باشا) قد تفضل ودعانى مبكرا إلى الغداء معه عقب تغطية قُمت بها لأحداث البلقان، وضمنها الحرب الأهلية فى اليونان سنة ١٩٤٧، وكانت الأسباب مهيأة بسبب صداقة سبقت بين الدكتور «محمود محفوظ» (زوج ابنته) وبينى، وكذلك أصبحت صديقا للأسرة.

وكان «نجيب الهلالى» يدعو عددا من المقربين إليه مساء كل جمعة على العشاء فى مطعم «سان جيمس» (وهو من أفضل مطاعم القاهرة وقتها) ـ لكنه بعد حريق القاهرة ـ جرى على ذلك المطعم ما جرى على غيره فى وسط العاصمة، وهكذا فإن دعوة العشاء تقدم موعدها لتصبح على الغداء، كما تغير مكانها لتصبح فى بيته على الشارع الرئيسى لضاحية المعادى].

....

....



وحين وجه «نجيب الهلالى» (باشا) سؤاله: «والآن وأنتم جميعا من الشباب قولوا لى من أين نبدأ؟» ـ لم يتوقف بعد سؤاله، وإنما استطرد قائلا «إذا سمعت من أحدكم عبارة تهنئة فسوف أستنتج من ذلك أنه لا يفهم شيئا!».

وطالت الأحاديث وتشعبت، ثم توقفت مرتين: واحدة عندما جاء «حافظ عفيفى» (باشا) رئيس الديوان الملكى ليختلى برئيس الوزراء المُكَلَّف وحدهما فى غرفة

المكتب. ومرة أخرى بعدها حوالى الساعة التاسعة والنصف مساءً عندما وصل «حسن يوسف» (باشا) ومعه مسودة خطاب التكليف الملكى حتى يتمكن «دولة الباشا» من إعداد مشروع رده عليه، ويتم الاتفاق على الخطابين ويجرى تجهيزهما فى الديوان قبل الموعد المحدد للقاء «نجيب الهلالى» (باشا) مع الملك فى قصر القبة فى الساعة الثانية عشرة ظهر الغد (السبت أول مارس ١٩٥٢).

وقبل منتصف الليل كانت هناك قائمة شبه كاملة بالمرشحين للمناصب الوزارية، وبينهم رجال كان واضحا أنهم من اختيار الملك «فاروق» شخصيا (مثل «مرتضى المراغى» لوزارة الداخلية)، كما أن بعضهم من اختيار «الهلالى» (باشا) بنفسه (مثل «عبد الخالق حسونة لوزارة الخارجية). ثم إن بعضهم الآخر كان بإملاء الظروف ذاتها (مثل الدكتور «زكى عبد المتعال» لوزارات المالية والاقتصاد. وكان ذلك منصبه فى وزارة الوفد سنة ١٩٥٠، ثم خرج من الوزارة بسبب التحقيقات فى مضاربات بورصة القطن).

وفى الساعة العاشرة من صباح اليوم «الموعود» (السبت أول مارس). وصل «نجيب الهلالى» من بيته ومعه ابنه «نبيل» فى سيارة يقودها زوج ابنته الدكتور «محمود محفوظ». إلى مكتبه فى شارع قصر النيل، عند اتصاله بميدان سوارس (مصطفى كامل الآن). وكان فى انتظاره «فريد زعلوك» (وقد رشحه «الهلالى» وزيرا للدولة معه يتولى العلاقات العامة لمكتبه). وكنت هناك أنا الآخر لأن الدكتور «محمود محفوظ» اتصل بى مبكرا ناقلا طلبا من «الهلالى» (باشا) أن أنتظره فى مكتبه قبل الساعة العاشرة.

وعندما وصل «نجيب الهلالى» (باشا) كان الرجال الأربعة الذين حضروا غداءه بالأمس حوله فى مكتبه اليوم، وكانت الساعات العشرين التى انقضت ما بين غداء الأمس وقهوة اليوم قد غيرت كثيرا من الاهتمامات والأجواء والمشاعر.

....

....

[قبل أن يتخذ «نجيب الهلالى» مقعده فى مكتبه، وحتى وابنه «نبيل الهلالى»

يساعده على خلع معطفه الثقيل، بحيث يظهر الرجل فى حجمه الطبيعى متناقضا بشدة مع المسئولية التى توشك أن تنزل عليه - وجه حديثه إلىَّ سائلا:

«محمد.. (كان ينادينا جميعا بأسمائنا الأولى) - أنت تعرف الجيش وما يجرى فيه من تجربتك فى فلسطين وبعدها، والمقعد الوزارى الوحيد الذى أصابنى بالأرق ليلة أمس - هو مقعد وزير الحربية والبحرية، ولست أريد أن يفرض على أحد مرشحا قد لا يكون الأصلح، وفى نفس الوقت فأنا أريد «ضابطا» «نظيفا» من داخل الجيش، يطمئن إليه الجميع ويثقون فيه، لكنى لا أعرف أحدا، فهل لديك اقتراح؟!».

وكان السؤال قد خطر ببالى قبل أن أسمعه من رئيس الوزراء المُكَلَّف، وكذلك وبعد لحظة انتظرته فيها حتى جلس فى مقعده، وأشعل من جديد سيجاره الذى انطفأ منه فى السيارة - قلت:

«لو أن «دولتك» سألتنى فى هذا الموضوع فى السنة الماضية لاقترحت عليك اللواء «فؤاد صادق» - أما وقد سألتنى هذا السؤال الآن فاقتراحى هو اللواء «محمد نجيب»».

وسألنى «الهلالى» (باشا) بمنطق رجل القانون:

«قُلْ حيثياتك فى الحالتين؟!».

وأجبته «بالنسبة للواء «صادق» فإن الرجل كان أكثر ضباط الجيش شعبية فى السنة الماضية، بسبب جرأته فى نقد الأحوال العامة من واقع تجربته كقائد للقوات المصرية فى فلسطين (من أكتوبر سنة ١٩٤٨ إلى آخر يناير ١٩٤٩).

وقد أُعجبت به (شخصيا) فى تلك الفترة، إلى درجة أننى أقنعت إدارة أخبار اليوم بأن توافق لى كمدير لتحرير أخبار اليوم، على شراء مذكراته للنشر، وقد وافق على العرض، وحملت إليه بالفعل مظروفا به ألف جنيه مقدم اتفاق.

ثم حدث بعد أسابيع قليلة أن اتصل بى اللواء «صادق» يدعونى للقائه فى بيته معتذرا عن تنفيذ الاتفاق، راغبا فى إعادة مقدم العقد لأن هناك تغييرا فى الظروف.

ثم عرفت فيما بعد - دون دخول فى التفاصيل - أن الرجل ظن فى لحظات الأزمة (يناير ١٩٥٢) - أنه مرشح جدى لمنصب القائد العام للقوات المسلحة (بدلا من «حيدر» (باشا))، ومن ثم أراد إعفاء نفسه من أية قيود مسبقة، ومنها عقد كتابة مذكراته». وأضفت «وظنى أن الرجل يشعر بنوع من المرارة لأن ما توقعه لم يتحقق، وفى الغالب فقد ظهر - فى اللحظة الأخيرة - اعتراض عليه، لكنه ما بين استعداد الرجل للقبول وتحول الآخرين عن اختياره - تأثر وضع الرجل بغير ذنب يتحمله».

وراح «نجيب الهلالى» ينفث دخان سيجاره ثم يسأل:

وحيثيات نجيب؟!

وقلت: كان سؤالك عن ضابط نظيف، يطمئن إليه الجميع، وأمامنا الآن - بعد انتخابات نادى الضباط - رجل اختاره الضباط بأنفسهم، ومعنى ذلك حُسن رأيهم فيه واطمئنانهم إليه، وذلك يزكيه بأكثر من أى اعتبار آخر.

وفكر «نجيب الهلالى» لحظة ثم قال: «المشكلة أنهم لم يكونوا مستريحين لكل ما جرى فى انتخابات نادى الضباط، واعتبروه تحديا للقصر».

وقلت أننى أعرف «محمد نجيب» من سنوات، ولا أظن أنه يفكر فى تحدى القصر، وفى كل الأحوال فالسؤال الجوهرى هو: ما إذا كان القصر راغبا فى تهدئة الحال فى الجيش، أو راغبا فى استمرار التحدى!».

وقال «الهلالى» (باشا) بسماحة: «أظن أن الحق معك!».

وبعد نصف ساعة غادر «نجيب الهلالى» (باشا) مكتبه قاصدا قصر القبة فى سيارة يقودها صهره الدكتور «محمود محفوظ» (أيضا) - وبقيتنا ننتظره حتى يعود - وعاد فى الساعة الثالثة إلا ربعا، وأول ما قاله - وهو يخلع معطفه مرة أخرى:

«محمد - مع الأسف لم ينجح مرشحك لمنصب وزير الحربية».

واستطرد:

«عرضت اسمه على «جلالة الملك» وسألنى: هل تعرف «نجيب»؟، وقلت: «إننى

لا أعرفه». وسألنى «هل تضمنه؟». وقلت «كيف أضمنه إذا لم أكن أعرفه، لكن وسيلتنا إلى ضمان الناس أن نختبرهم عمليا وليس بكشف الهيئة فقط». ورد الملك «هل ترانا «يا باشا» فى وقت إجراء اختبارات لمنصب شديد الحساسية الآن مثل منصب وزير الحربية؟». وهنا تدخل «حافظ» (باشا) واقترح أفضلية الانتظار قبل ملء المنصب، وعلى هذا الأساس فسوف يكون «مرتضى المراغى» وزيرا للداخلية. ووزيرا مؤقتا فى نفس الوقت للحربية والبحرية، حتى تتجلى لنا الظروف وحينها نعود إلى الموضوع»].

....

....



وبدا واضحا من اللحظة الأولى أن «نجيب الهلالى» (باشا) كان على حق فى اعتذاره عن رئاسة الوزارة قبل ذلك مرتين، وأن العرض الثالث عليه كان ظلما له. بمقدار ما أن قبوله به كان ظلما لنفسه فقد كان «الهلالى» بالطبع وبالتجربة رجل فكر ولم يكن رجل فعل. ورجال الفكر فى العادة أنواع: فهناك رجل الفكر حامل الرؤية. وهناك رجل الفكر صاحب المشروع. وهناك رجل الفكر واضع الخطط. وهناك رجل الفكر المشغول بالتفاصيل. وكان «نجيب الهلالى» (باشا) رجل فكر من النوع الأخير، ولعل تجربته فى المحاماة متخصصا فى كتابة المذكرات القانونية رسخت استعداده للتفاصيل (كان وقت تكليفه برئاسة الوزارة مشتغلا بكتابة مذكرة فى قضية لشركة «شل» للبترول، وكانت المذكرة فى مائة وثمانين صفحة - حجم كتاب). وليلة تكليفه بتشكيل الوزارة فإنه أغلق على نفسه باب مكتبه ست ساعات، لكى يكتب بنفسه بيان الحكومة.

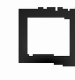
كان الرجل يدرك أنه يحتاج إلى مناخ عام يقبله ويؤيده ويسمح له بأن يتقدم إلى الممكن من مهام وزارته، وهكذا فإنه طرح شعار «التطهير قبل التحرير»، ومنطقه أن التحرير عن طريق التفاوض لا ينجح إلا مع سلطة تثق فى نفسها وهى تستمدها من ثقة الناس فى صدق قيامها على القانون، ثم إن التطهير بمعنى استئصال الفساد

مبدأ يقدر على جذب أفضل العناصر داخل حزب الوفد، خصوصا من أعضاء مجلس النواب (وكان «الهلالى» (باشا) بناء على تشاور مع «عبد السلام فهمى جمعة» (باشا) يظن أن بمقدوره «شد» ما بين مائة إلى مائة وعشرين نائبا من حزب الوفد) - يضاف إلى ذلك أنه إذا كان من الضرورى إجراء حساب عن أسباب حريق القاهرة يبحث فى مسئولية «فؤاد سراج الدين» - إذن فإن منطق التطهير هو وحده القادر على إجراء الحساب سواء بالتقصير أو بما هو أشد منه. (وفى الواقع فإن «نجيب الهلالى» (باشا) كان يكره «فؤاد سراج الدين» (باشا) ويُحَمِّلُهُ مباشرة مسئولية ما جرى للوفد ولرئيسه ولوزارته - وفى ذلك فإن «الهلالى» (باشا) كان قاسيا فى حكمه بأكثر مما تحتمله طبائع الناس وظروفهم وحدودهم).

وتبين خطوط تفكير «الهلالى» (باشا) فى رده على التكليف الملكى، حين يقول:

«إن وزارته سوف تبذل قصارى الجهد فى تحقيق «الأمانى الوطنية»، لكنه لابد من إدراك أن النجاح فى هذه الأمانى الوطنية يقتضى تطهير الحياة السياسية فى مصر من الفساد، وإقرار الأمن والاطمئنان، وردع الإهمال أن يقوض الحياة العامة للبلاد، ومحاسبة المسئولين عن الانحراف بالفساد أو بالتستر عليه. وإذا لم يقع مثل هذا الحساب فإن الآثار سوف تكون فادحة على فكرة العمل العام، لأن بعض الساسة احترفوا السياسة وسيلة من وسائل الثراء تمارس بغير حياء، إلى درجة أصبحت فيها مقاعد مجلس النواب مواقع تُباع بالمزاد العلنى كما تُباع العقارات، وتفشى الفساد والمحسوبية والاستغلال إلى حد الاستهتار بالقوانين وابتذالها».

وهكذا انفتحت الملفات وظهرت الخبايا والدفائن، وعندها اكتشفت وزارة «نجيب الهلالى» أنها دخلت إلى حقل الألغام، ولم يكن قد مضى على تشكيلها أكثر من ستة أسابيع.



ويوم ٢٦ إبريل ١٩٥٢، كتب السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» تقريرا مفصلا إلى لندن (رقم ١٠٩/ ١٠١١/ ٥٢/٧٧/١) موجها خطابه إلى «أنتونى إيدن» وزير الخارجية - وقائلا:

سـيدى:

لى الشرف أن أضع تحت تصرفكم تلخيصا للأوضاع الداخلية فى مصر وتطوراتها منذ تأليف وزارة «نجيب الهلالى» (باشا)، وبدء عملها يوم ٢ مارس:

١ - أن «على ماهر» (باشا) أُقيل من الحكم، وجاء «الهلالى» بدلا منه، لأن الملك «فاروق» يريد رجلا لديه الجسارة على مواجهة الوفد. وكانت البيانات الأولى الصادرة عن رئيس الوزراء الجديد. وكذلك كان اختياره لوزرائه - يوحى للوهلة الأولى بأنه إعلان حرب على الوفد. وقد بدأ «الهلالى» (باشا) بتأجيل انعقاد مجلس النواب، وبنشر تقرير من النائب العام عن نتائج تحقيقاته فى حوادث ٢٦ يناير (حريق القاهرة)، وفيها ما يضع جزءا من المسئولية على «فؤاد سراج الدين» (باشا)، كذلك قام وزير المالية والاقتصاد (الدكتور «زكى عبد المتعال») بإذاعة تفاصيل عدد من فضائح الفساد المالى تمس قرينة «النحاس» (باشا) - وفوق ذلك فإن الحكومة قامت بإلغاء مئات من التعيينات والترقيات الاستثنائية التى منحتها حكومة الوفد لأنصارها ورجالها الذين جاءت بهم إلى السلطة ودفعتهم إلى أكبر الوظائف باعتبارهم «موضع ثقة».

٢ - ويوم ١٥ مارس أعلن «الهلالى» (باشا) عن إجراءات للتحقيق فى تصرفات وزراء الوفد وأنصاره، وحاول الوفد تخويف الوزارة بالدعوة إلى إضرابات فى الجامعة، لكن «الهلالى» (باشا) قابل ذلك بحزم، وقام يوم ١٧ مارس بتحديد إقامة «فؤاد سراج الدين» (باشا) فى عزبة يملكها فى بلبيس، كما قام بتحديد إقامة «عبد الفتاح حسن» (باشا) فى قريته وسط الدلتا، وهكذا نجح «الهلالى» فى حصر تأثير أقوى رجلين فى «عصابة» التحريض الوفدية. وظلت الأحوال العامة هادئة بعد تلك الإجراءات، بما أظهر أن الحكومة تملك العزم والصرامة الكافية، لوضع حزب الوفد فى حدوده وكشفه، وبدا أن عددا كبيرا من الوفديين يرتبون للخروج من الحزب، راغبين فى ترك سفينته الغارقة. (وبالفعل فإن أكثر من خمسين نائبا وفديا بينهم «عبد السلام فهمى جمعة» (باشا) رئيس المجلس، أعلنوا ثقتهم بالهلالى (باشا) وتوجه «جمعة» (باشا) بنفسه إلى مكتب رئيس الوزراء وقضى معه أكثر من ساعتين صرح بعدها بأنه يعرف صلابة «الهلالى» (باشا) ويثق فى حُسن سياسته.

٣ - وفى هذه المرحلة فإن «نجيب الهلالى» وجد نفسه تحت ضغوط شعبية تطالبه بأن لا يغفل قضية «الأمانى الوطنية» (بشعار التطهير قبل التحرير)، وهكذا فإنه عاد يلح على أهمية الوصول إلى تسوية سريعة لمشكلة العلاقات المصرية - البريطانية، وظنه - مثل غيره من سابقيه - أنه يستطيع استغلال أى نجاح يحققه معنا فى تدعيم سياسته الداخلية. وعندما بدأ اتصالاته مع سفير حكومة صاحب الجلالة (أى مع السير «رالف ستيفنسون») - فإنه تبين لأول مرة فيما يظهر أن المسائل أصعب بكثير مما قدر (رغم أنه دعا الدكتور «محمد صلاح الدين» قبل مقابلته مع السفير «رالف ستيفنسون» واستمع إليه صباح يوم كامل)، وهنا فإن «الهلالى» رأى أن يتمهل فى تنفيذ برنامجه الداخلى، وإلا اتهم بأنه اختار الطريق السهل بضرب الخصوم الداخليين - والبعد عن الطريق الصعب بمواجهة الأعداء الخارجيين. وعندما ظهر تردده - قرر المستعدون للخروج من الوفد أن الانتظار أسلم، كما أن عددا من قيادات الحزب بدءوا يستعيدون الثقة بأنفسهم وبزملائهم - على الأقل بمنطق التضامن حتى «لا يؤكلوا واحدا بعد الآخر».

٤ - وقد اضطر «الهلالى» بعد ذلك إلى مد العمل بالأحكام العُرفية بمقتضى مرسوم ملكى قبل انتهاء الأجل يوم ٢٦ مارس، لأنه لم يكن يستطيع أن يذهب إلى مجلس النواب ويطلب مد العمل بالقانون فترة أخرى، وهنا فإن «الهلالى» لم يغضب الوفديين فقط، وإنما أغضب غيرهم من الجماعات الممثلة فى البرلمان وأهمهم المستقلين.

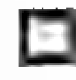
٥ - ولمواجهة النقد الموجه ضده فإن «الهلالى» (باشا) أعلن استعداده لإجراء انتخابات جديدة وعندها فإنه أدخل نفسه إلى فخ - لأنه لا يستطيع أن يمنع الوفديين من دخولها، ولا يستطيع أن يمنعهم من الفوز بجزء كبير من المقاعد البرلمانية فيها، وهم مسلحون بأموال وفيرة، وبتنظيمات لا تزال فاعلة، وبأنصار فى الإدارة مازالوا فى مواقعهم، وسوف ينشط هؤلاء جميعا إذا أحسوا أن هناك فرصة أمام الوفد. ومما قوى من أعصاب الوفديين أن الإخوان المسلمين أعلنوا أنهم لن يدخلوا الانتخابات، وهنا أعلن الوفد أنه سوف ينزل بمرشحين له فى كل الدوائر الانتخابية.

وبان الفخ الذى دخل إليه «الهلالى» بقدميه حين بدأت بعض الصحف (الموالية للقصر) تتساءل عن ما إذا كان «الهلالى» (باشا) قد جاء إلى الحكم لكى ينتحر سياسيا ويفتح الطريق لعودة الوفد.

٦ - إن مركز «الهلالى» (باشا) راح يضعف، خصوصا وأنه (مثل «على ماهر» قبله) لا يملك قاعدة قوة مستقلة، ولا شعبية كاسحة، وحتى أحزاب الأقلية لم تعد معه، لأنها اعتبرت وزارته مقدمة لعودتها هى إلى السلطة - مادام القصر لا يقبل بعودة الوفد.

وعلينا أن نتذكر أن رؤساء الوزارات فى مصر هم بالمعنى الحقيقى (وليس الرمزى) خدما للملك (كما ثبت بطرد «النحاس» (باشا) مرة أخرى يوم ٢٧ يناير الأخير). والقاعدة الراسخة هنا هى القاعدة المعمول بها قبل الثورة الفرنسية والتى تقول «Le Roi peut trouver des Ministres» (أى أن الملك بمقدوره دائما أن يجد وزراءً حين يشاء).

٧ - وكذلك فإنه مرة أخرى يبدو أن «الهلالى» سوف يعود إلينا طالبا فرصة تدعم موقفه، فإذا لم يجد مثل هذه الفرصة فإن عليه أن يقبل هزيمته أمام حقائق أكبر!».



على أن «الهلالى» (باشا) لم يكن فيما بدا من تصرفاته مستعدا لقبول الهزيمة، وهكذا فإنه راح من بداية شهر أبريل يكثف الحملة على الفساد، واعتقاده أنه يستطيع بواسطتها أن يحقق اختراقا كبيرا، بعد أن أقنعه الدكتور «زكى عبد المتعال» بأن «الحوت الكبير فى محيط السياسة» المصرية وهو «أحمد عبود» (باشا) دخل فى الشبكة وأنه على وشك اصطياده فعلا، وبما يكفل محاكمته ووضعه وراء قضبان السجن.

وفى ظاهر الحوادث ما يوحى بأن «الهلالى» (باشا) - ركز جهدا كبيرا فى اصطياد «أحمد عبود» (باشا) فى تلك الفترة الحرجة من الحياة القصيرة لوزارته. وكان تقديره أنه إذا وقع «أحمد عبود» - فسوف يقع وراءه بالضرورة «فؤاد سراج الدين»، وأهم من ذلك فإن الدعم المالى الهائل للوفد سوف تجف ينابيعه عند المصدر،

وإذا توقف تدفق المال فإن الوفد سوف يصل إلى الانتخابات العامة - المُقَدَّر لها شهر أكتوبر القادم ١٩٥٢ - وهو مشلول بالإفلاس!

وفى اندفاع «نجيب الهلالى» (باشا) إلى الإمساك بعبود (باشا) متلبسا بتسخير الدولة فى خدمة مصالحه، فإن بعض وزرائه (وأولهم الدكتور «زكى عبد المتعال») نسوا أنفسهم واجتازوا الخطوط الحمراء وهم لا يعرفون!

والسبب أن مطاردة «أحمد عبود» (باشا) - قادت تلقائيا إلى صديقه ورجله الدائم «حسين سرى» (باشا) - ثم إن «أحمد عبود» و«حسين سرى» معا قادا إلى ثنائى آخر أكثر أهمية، وهو ثنائى «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس»، ومعنى الوصول إلى الاثنين، أن وزارة «الهلالى» دخلت إلى حقل ألغام. ومع أن «الهلالى» (باشا) تلقى أكثر من تحذير، أحدها من رئيس الديوان الملكى «حافظ عفيفى» (باشا) - فإن الوقت كان متأخرا. وطبقا لنجيب الهلالى (باشا) نفسه فإنه «لم يكن فى مقدورى ولا مقدور غيرى أن يقف وسط حقل ألغام ويفرز ويقول هذه ألغام وفدية يمكن تفجيرها، وهذه ألغام ملكية لا يمكن المساس بها».

٤ - ألعاب الوقت الضائع!

ظن «نجيب الهلالى» (باشا) حتى وقت أوائل شهر مايو أن بإمكانه إنقاذ الملك «فاروق» من حاشية السوء التى تحيط به، وتدفع مستقبله ومستقبل العرش إلى المنحدر الخطر، وانتهز فرصة عيد جلوس الملك «فاروق» (مايو ١٩٥٢)، وأقام حفل استقبال فى «قصر الزعفران» خلع فيه على الملك لقب «منقذ البلاد وراعى مستقبلها».

....

....

[وأحس «نجيب الهلالى» (باشا) أن ما سمعناه منه فى قصر الزعفران لم يستثر حماستنا، وكذلك قال لنا صباح اليوم التالى ونحن نتناول طعام الإفطار معه (الدكتور «محمود محفوظ» والأستاذ «نبيل الهلالى») - وحتى قبل أن نسأله «إن

بعض المسائل تقتضى حكمة الشيوخ قبل حماسة الشباب، وهو فى تعامله مع الملك يشعر أن «فاروق» مجنى عليه وليس جانيا، وحتى إذا لاحت شواهد تقول بالعكس، فإن تغليب حُسن الظن كفيل بإحداث يقظة ضمير تدفع إليها على الأقل - رغبته فى المحافظة على العرش!»].

....

....

والحاصل أن «نجيب الهلالى» (باشا) لم يكن داريا بما يجرى وراء ظهره، وما شارك فيه بعض وزرائه، فقد راح القصر فى تلك الأيام يسمع كلاما كثيرا عن عجز رئيس الوزراء وتردده، وكرر الملك أكثر من مرة أمام «حسن يوسف» (باشا) - وربما آخرين غيره - «أن الوزارة موش نافعة»، على أنه كان حائرا فيما يمكن عمله، فهو يريد هذا الصيف إجازة طويلة فى أوربا وقد بدأ يعد لها، خصوصا «وأن هذه السنة كلها كانت مقرفة» - على حد وصفه!

وتصور الملك على الأرجح أنه ليس فى مقدوره تغيير الوزارة قبل سفره، لأن تغيير الوزارة يقتضى منه أن يتابعها شهرين أو ثلاثة قبل أن يطمئن ويترك فى يدها «شئون البلد». وإذا انتظر هذه المدة، فمعنى ذلك أنه سوف يكون مضطرا لقضاء الصيف فى مصر (فهو الآن شهر مايو وإذا جرى الانتظار شهرين أو ثلاثة - والنتيجة مجهولة - فمعنى ذلك أن الصيف كله ضاع) - وإذا قرر الملك أن يؤجل الحسم إلى ما بعد عودته فى سبتمبر (كما فعل فى السنة السابقة)، فمعنى ذلك أنه سيعود ليجد أن الانتخابات البرلمانية الموعودة فى شهر أكتوبر بدأت فعلا وسوف تدهمه نتائجها.

ولم يكن الملك متأكدا من الطريقة التى سوف تتصرف بها وزارة «الهلالى» (باشا) فى ملفات التحقيقات المتشعبة، والتى اقتربت أكثر من اللازم من رجاله الموثوقين وبالذات: «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس». ثم أضيف إلى تلك الهموم أن محاولة جرت لاغتيال «حسين سرى عامر» (قائد سلاح الحدود ورجل القصر فى الجيش ومرشحه الذى تضافر شباب الضباط على إسقاطه فى انتخابات مجلس

إدارة نادى الضباط). ومع أن محاولة اغتيال «حسين سرى عامر» فشلت بسبب يقظة حرسه الذى رد على نيران المهاجمين بسرعة، فإن مجرد محاولة الاغتيال (على خلفية ما جرى فى انتخابات نادى ضباط الجيش) أثار توجسه.

ولعدة أيام راح الملك «فاروق» يفكر فى اقتراح بديل تقدم به إليه الدكتور «يوسف رشاد»، مؤداه الاستغناء عن وزارة «الهلالى» وتشكيل حكومة أمن يدخل فيها بعض العسكريين ويرأسها وزير الداخلية «أحمد مرتضى المراغى»، وهو رجل ورث الولاء للقصر عن والده (الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر القوى). ثم إن «مرتضى المراغى» رجل حازم بدليل قبضته الحديدية التى استطاعت وقف نار الفتنة بين «العرب الهوارة» وبين «الفلاحين الصعايدة» فى محافظات مصر الجنوبية بعد أن نشبت معارك قتل وثأر بين الفريقين طالت سنوات.

ورأى «يوسف رشاد» وآخرين (انضم إليهم «كريم ثابت» (باشا)) - أن وزارة أمن تحزم وتضبط - تحقق للملك عدة أهداف:

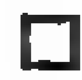
١ - تضع على الرف مؤقتا وبطبيعة الحال مسألة العلاقات بين مصر وبريطانيا.

٢ - تعفى الملك من كل الأحزاب ومن كل الساسة التقليديين لأن الجميع فقدوا أى كفاءة لديهم وأى اعتبار كان لهم.

٣ - تضبط الأمور ولو على الأقل لفترة انتقال تعطى الملك فرصة للتفكير فيما هو أبعد من موعد الانتخابات البرلمانية القادمة!

٤ - ومعنى ذلك أن الصيف القادم فى ظل حكومة عسكرية مسيطرة - تتيح للملك إجازته فى أوربا مطمئنا - واثقا - وسعيدا.

٥ - إن ذلك عندما يحدث سوف يقنع كل الناس فى الداخل وفى الخارج على السواء أن الملك «فاروق» سيد الموقف فى مصر والقادر على أى ظرف وكل حال!



والمدهش أن وزير الداخلية «أحمد مرتضى المراغى» أخذ يمهد نفسه فى ذلك الوقت بادئا بـ: «كيرميت روزفلت» مسئول مكتب المخابرات المركزية فى الشرق

الأوسط، وكان دائم التردد على القاهرة تلك الأيام، وقد استطاع أحد أصدقاء الطرفين (الصحفى الشهير الأستاذ مصطفى أمين) أن يرتب ثلاث مقابلات بينهما فى الفترة ما بين ١٥ فبراير وحتى منتصف أبريل، وكان «المراغى» عضوا فى وزارة «على ماهر» ثم فى وزارة «نجيب الهلالى».

وأحست السفارة الأمريكية (وهى الممثل الرسمى للحكومة الأمريكية فى مصر) أنها لا يصح أن تبقى بعيدة عن مراكز القوة (وتترك الساحة لوكالة المخابرات المركزية)، وكذلك اتصل السفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» بوزير الداخلية بنفسه يسمع منه مباشرة بدلا من أن يقرأ عنه بالوساطة نقلا عن «كيرميت روزفلت»، وحدث اللقاء وكتب «كافرى» تفاصيله فى تقرير إلى واشنطن جاء فيه:

لقد أبلغنى الوزير (مرتضى المراغى) أنه إذا لم يتوصل «نجيب الهلالى» (باشا) إلى حل يُرضيه مع الطرف البريطانى، فسوف يكون عليه أن يستقيل. وفى هذه الحالة فإن «المراغى» سوف يتسلم زمام الأمور بنفسه «Will take over himself» وسوف يشكل حكومة إدارية قوية، ويعلن إلغاء الانتخابات العامة المقررة فى أكتوبر، ثم يعطى للطرف البريطانى فترة سماح مدتها ما بين شهرين أو ثلاثة شهور (مهلة صيف كافية) ـ للتقدم باقتراحات مقبولة تغطى الفجوة بين البلدين، وإذا لم تستجب الحكومة البريطانية فسوف يكون عليها أن تواجه ثورة يقوم بها الشعب المصرى».

وكان تعليق السفير الأمريكى فى ختام رسالته إلى واشنطن: «إن ذلك الاقتراح الذى يجىء بالمراغى (باشا) ديكتاتورا على رئاسة الوزراء واحدا من اقتراحات «الفرصة الأخيرة» الطائرة فى الهواء لمواجهة الأزمة فى مصر!».

وسمع السفير البريطانى فى القاهرة بالمقابلات التى كانت تجرى بين أطراف أمريكية (مخابرات ودبلوماسيين) وبين «مرتضى المراغى»، وأحس أن واجبه يفرض عليه (بدوره) أن يسعى ويقابل وزير الداخلية، وأمكن ترتيب المقابلة فعلا، وكتب السير «رالف ستيفنسون» إلى وزير الخارجية البريطانى «أنتونى إيدن» تقريرا (٨٧١/ ١٥٥/ ١٠١٨) يقول فيه:

«قال لى «المراغى» إنه لا يتوقع أن «نجيب الهلالى» (باشا) سوف يظل فى رئاسة الوزارة طويلا، وعلى وجه اليقين فإن عمر وزارته لن يتعدى شهر أكتوبر القادم، وعندما تذهب وزارته فسوف تحل محلها «وزارة كفاءات» تحظى بتأييد بعض الشخصيات السياسية. ومن المستحسن أن تقوم هذه الوزارة بعملية باهرة Spectacular مثل توزيع بعض أراضى الدولة على نحو ما حدث فى إيران أخيرا، كذلك يجب أن تتوافق هذه العملية مع إصلاح إدارى محسوس».

قال لى «المراغى»:

«إنه كوزير للحربية والبحرية يعتبر نفسه مسئولا عن الروح المعنوية للقوات المسلحة، وهو يشعر أن هذه القوات فى حالة إحباط لأنها تعانى نقصا شديدا فى المعدات والأسلحة، وذلك يجعل الضباط يتكلمون، ويتجه كلامهم بالضرورة إلى أحوال السياسة.

وقلت للمراغى: «إننى سوف أقضى له بسر يعلمه الملك «فاروق» ويعلمه رئيس الديوان «حافظ عفيفى»، وهنا أطلعته - على وعد منه بالكتمان - بذلك العرض الذى أقره (رئيس هيئة أركان الحرب الإمبراطورية) اللورد «ألكسندر» (البرقية رقم ٦، ٨ - الفقرة ٦)، والذى أبدينا فيه الاستعداد لتقديم بعض الأسلحة إلى الجيش المصرى».

قلت للمراغى: «إن رئيس الوزراء «نجيب الهلالى» لا يعرف بالعرض».

تحمس «المراغى» وقال لى: «إن تقديم بعض السلاح - حتى ولو كان فى حجم رمزى - إلى الجيش المصرى يمكن أن يكون له الآن مفعول السحر».

أضاف السفير البريطانى فى برقيته ملاحظة اعتراضية قال فيها:

«من المهم أن نلاحظ أن هذه اللهفة فى الحصول على أى سلاح معناها أن المحاولات المصرية التى قام بها المصريون لشراء أسلحة أوربا قد باءت بالفشل، رغم الآمال التى علقوها عليها، والجهود التى بذلوها فى هذا السبيل».

[ثم عاد «السير رالف ستيفنسون» إلى سياق تقريره:

قال لى «المراغى»: «إنه واثق من إمكانية إعادة الاستقرار إلى مصر»، وأضاف أنه

«فوجئ بحجم الأموال المصرية التى خرجت من السوق المصرية بعد أحداث ٢٦ يناير، ورأيه أن الحزم هو الأسلوب الوحيد الذى تعود به الثقة، وهنا انتهزت الفرصة وسألته عن التعويضات المستحقة للرعايا البريطانيين نتيجة خسائرهم فى ٢٦ يناير». وقال لى الوزير: «إننى أستطيع الاطمئنان إلى دفع هذه التعويضات، وسألته عن التحقيق فى حريق القاهرة ونتائجه». وكان رده «أن أحمد حسين سوف يُعدَم شنقا»، وأنه هدد كبار معاونيه فى وزارة الداخلية بأنهم إذا لم يقدموا له الأدلة المطلوبة لإدانة «أحمد حسين» فسوف يضعهم فى القفص معه، وساعتها ظهرت الأدلة - كذلك قال لى!».

وفى برقية لاحقة أضاف السفير «أنه يبدو الآن أن شهور الصيف سوف تكون مليئة بالمناورات السياسية، وأن شيئا لن يتم حسمه قبل شهر أكتوبر».

وتظهر البرقية (١٥٦/ ١٠١٨) فى ملفات الخارجية البريطانية وعليها تأشيرة بخط يد «روجر آلن» (وكيل الوزارة المختص بشئون الشرق الأوسط) يقول فيها: «يظهر أن شهور الحر الشديد فى مصر تغرى كل الناس على التزام الظل أو الهرب إلى جو البحر».

ومعنى ذلك أن لندن أصبحت على اعتقاد بأن الملك سوف يستبقى ولو على مضض وزارة «نجيب الهلالى»، وفى الغالب أنه بهذا الاعتقاد صرحت وزارة الخارجية البريطانية لسفيرها فى القاهرة أن يقوم بإجازته السنوية فى اسكتلندا ابتداءً من أول شهر يوليو.

وكان ذلك أيضا ما أغرى الملحق العسكرى البريطانى البريجادير «جولبرن» - بعد التشاور مع الجانب السياسى فى سفارة القاهرة - أن يرد بالنفى على تساؤل طرحته القيادة العسكرية البريطانية فى «فايد».

فقد حدث أن الجنرال «أرسكين» والذى كان على علم بما يجرى فى القاهرة من مناورات سياسية بعث يسأل:

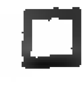
«هل يقتضى الضعف الظاهر فى الوضع السياسى المصرى وضع خطة «روديو»

(قيام الجيش البريطانى باحتلال دلتا النيل والقاهرة). وهل هناك احتمالات لتجدد الاضطرابات فى العاصمة المصرية على نحو يماثل ما جرى فى ٢٦ يناير ١٩٥٢؟».

وكان رد البريجادير «جولبرن». وبموافقة من السفير السير «رالف ستيفنسون» قوله:

«ليس هناك من وجهة نظرنا ما يقتضى أى درجة من درجات رفع الاستعداد هنا فى القاهرة، ونحن نرى أن رفع درجة الاستعداد قد يؤدى إلى رد فعل عكسى لأنه يثير شك السلطات المصرية التى يبذل ممثلوها وموظفوها فى المحافظات كل جهدهم لضبط الأمن فى المنطقة بالتعاون معنا. وإذا بدا أننا نستعد لعمل عسكرى، فإن ذلك قد يؤدى إلى ترددهم فى أداء أعمالهم. ومما نراه هنا فإن تكرار ما وقع فى القاهرة يوم ٢٦ يناير الأخير ليس احتمالا مرجحا فى الظروف الراهنة، ومن المستحسن أن نترك المسئولين عن الجيش المصرى فى القصر وفى الوزارة يرسخون علاقاتهم مع الجيش ويستأصلون عناصر الشغب فيه دون تدخل منا فى هذه العملية.

والأرجح أن الموعد المحتمل الذى يصح لنا فيه مراجعة إجراءاتنا هى ما بعد فصل الصيف الذى يسترخى فيه كل شىء فى القاهرة!».



كان الأمير «محمد على» (أكبر أمراء أسرة «محمد على» سنا. وولى العهد إلى أسابيع قليلة، قبل أن ينقل الملك «فاروق» ولاية العهد منه إلى طفله الوليد «أحمد فؤاد»). على وشك أن يقوم بإجازة الصيف، وكانت لندن محطته الأولى، ورأى السير «رالف ستيفنسون» من باب الأدب أن يودعه بزيارة شخصية، ويسمع منه بالمناسبة آخر ما لديه عن الأوضاع المصرية.

وبالفعل قام السير «رالف ستيفنسون» بزيارة إلى قصر المنيل، وقضى مع الأمير أكثر من ساعة، ثم كتب مذكرة بعنوان «تسجيل حديث» (٥٢٤/ ٣٥/ ١٠١١):

«ذهبت لزيارة الأمير «محمد على» قبل سفره إلى لندن، وقد وجدته فى حالة زئير Roaring، وكان لاذعا فى تقييمه للأحوال فى مصر. وذكر لى صراحة «أنه قابل «نجيب الهلالى» ونصحه أن يتمهل فى المفاوضات معنا ولا يكثف ضغوطه فى

طلب جلاء القوات البريطانية من مصر»، والأولى من ذلك أن يركز على قضية زيادة الفساد فى البلاد مع تدنى الجهاز الإدارى للدولة.

وقال لى الأمير «إنه يعرف على وجه اليقين أن الجيش ممزق بانقسامات شديدة داخله، وأن هناك خطر ثورة من جراء أعمال التحريض التى قام بها الوفد فى الشهور الستة الأخيرة».

أضاف الأمير «إنه نصح رئيس الوزراء باستعادة قدر معقول من التماسك فى البلد قبل أن يلح على جلاء القوات البريطانية من مصر».

حاولت أن أستوضح الأمير عن رد فعل رئيس الوزراء على ما قاله له، ولكنه قفز على سؤالى، وواصل حديثه بـ: «إنه سوف يخبرنى شريطة أن أقسم له على الكتمان، فقد أفضى إليه وزير الداخلية «مرتضى المراغى» بأنه أبلغ الملك «فاروق» بكل وضوح أن الثورة سوف تندلع فى مصر فى ظرف شهور إذا حصل جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية».

وحاولت مرة أخرى أن أسأل الأمير عن رأى وزير الداخلية فى رد فعل الملك «فاروق» إزاء ما سمعه منه، وما إذا كان سوف يعدل من سياساته على هذا الأساس؟

ورد الأمير «بأن «مرتضى المراغى» كان مهتما بأن يصل تحذيره إلى الملك».

يختم سير «رالف ستيفنسون» مذكرته «تسجيل حديث» بقوله: «بقية كلام الأمير تركزت كلها حول كراهيته التقليدية للملك «فاروق»، وأطرف تعليق سمعته منه - قوله:

«إن «فاروق» نزع منى لقب ولى العهد، وأنا سعيد أنه لن يحصل على لقب «ملك السودان» (بفكرة وضع السودان تحت التاج المصرى) - لقد حُرم من اللقب الذى كان يحلم به - كما حُرمت من اللقب الذى كان عندى!».

وهكذا فإن الملك «فاروق» كانت لديه مطالب متعارضة:

يرى أن وزارة «نجيب الهلالى» «غرقت فى الورق» (على حد قوله) - ويفكر جديا فى تغييرها، لكنه لا يعرف كيف يغير؟ - ولا بمن؟ - ولا متى؟ - وقبل الصيف أو بعده،

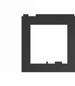
وخصوصا أن أمامه مشروع إجازة فى أوربا يحلم بها. والمدهش أن حلم الملك بإجازة فى أوربا قاده دون أن يتنبه إلى منزلق وقع به فى حفرة لم يستطع أن يخرج منها، حتى غادر مصر إلى أوربا ملكا مخلوعا عن عرشه، وليس ملكا فى إجازة صيف!

٥- أغرب من الخيال!

كانت قصة طرد وزارة «نجيب الهلالى» (باشا) أغرب من الخيال، ولذلك فقد يكون من الأنسب نقل تفاصيلها الكاملة من الوثائق البريطانية. (ومع أن الوثائق الأمريكية والفرنسية تعرضت للقصة وروت الكثير عن وقائعها، فإن الوثائق البريطانية تبدو أكمل وأدق لسبب واضح، وهو أن مكتب وزير الخارجية البريطانية ألح فى طلب كل المعلومات التى يمكن جمعها حول الموضوع).

والملف البريطانى بشأن قصة إقالة «الهلالى» متضخم، تتكدس داخله مجموعة أوراق أولها برقية عاجلة (أولوية - سرى) من المكتب الخاص لوزير الخارجية «أنتونى إيدن» إلى السفير البريطانى فى القاهرة:

«بالإشارة لبرقيتكم رقم ٩٨٨، يطلب المكتب الخاص لوزير الخارجية ملفا كاملا بكل الوقائع السياسية والمالية التى أدت إلى استقالة وزارة «الهلالى»».



ويواصل مكتب وزير الخارجية طلبه فيقول:

«نحن نتصور أنه فى مرحلة من المراحل لابد من نشر شىء عن الوقائع، لأن ما نسمعه عنها لا يصح أن يظل مكتوما. نرجوكم أن تحددوا فى تقريركم ما الذى ترونه غير قابل للنشر الآن، وأيضا مقترحاتكم بشأن حماية المصادر».

وكذلك أعدت السفارة البريطانية فى مصر بجهد جماعى شارك فيه عدد من الدبلوماسيين والعاملين فيها ملفا خاصا يبدأ بتقرير يلخص الوقائع ويربطها ببعضها، ويمضى التقرير (١٤٥٣/ ١٤١):

«لابد من التحفظ بأنه سوف يمر وقت قبل أن نتمكن من جمع كل المواد الكافية لإعداد الملف الذى طلبتموه بشأن ملابسات سقوط وزارة «الهلالى»».

وفيما نعرفه الآن فإن نهاية وزارة «الهلالى» وقعت نتيجة لمؤامرة بين «مجموعة فى القصر» وبين المليونير «أحمد محمد عبود» (باشا).

وملخص الوقائع أمامنا الآن على النحو التالى:

١ ـ أن حكومة «الهلالى» راحت تطالب «عبود» (باشا) بضرائب متأخرة مقدارها خمسة ملايين جنيه، ناشئة عن أرباح ورسوم إنتاج مستحقة على شركة السكر التى يملكها. وكان واضحا أن وزير المالية والاقتصاد فى وزارة «الهلالى» وهو الدكتور «زكى عبد المتعال» مصمم على أن تتقاضى الحكومة مستحقاتها من «عبود» بالكامل، وإلا حجزت على الشركة حتى تستوفى حقوقها. وبالطبع فإن «عبود» أحس بالخطر، وراح يشكو أن الوزارة تريد أن تستولى على شركته وتُصادر مصانعه، وذلك يسبب له مشاكل مالية كبرى لا تتأثر بها مصالحه فى شركة السكر وحدها، وإنما فى غيرها كذلك. والدليل أن أسهم شركة السماد التى يملكها فقدت أخيرا جزءا كبيرا من قيمتها، وهذا معناه فى نظر «عبود» أنه واقع فى مرمى نيران متقاطعة، من حكومة تطارده، فى ظروف اقتصادية صعبة بالنسبة للجميع.

وفى الوقت نفسه فإن الضغط على «عبود» بهذه الشدة، جعل أصدقاءه من وزراء الوفد (وغيرهم) يشعرون بالقلق من أن التحقيق مع «عبود» يكشف دفاتره وأوراقه، مما يفضح وقائع تمسهم، ويؤدى إلى توجيه اتهامات محددة لهم.

٢ ـ أن «أحمد عبود» (باشا) وبتأثير قلقه من ضغوط الوزارة عليه، رأى أن يُفاتِح القصر باستعداده لدفع مليون فرنك سويسرى (ما يساوى وقتها مليون جنيه). إذا خرج «نجيب الهلالى» من الوزارة، وأفضى «عبود» (باشا) بهذا العرض لصديقه «إلياس أندراوس» (باشا) بعد أن بلغه أن الملك «فاروق» طلب من «إلياس أندراوس» (مستشاره للشئون المالية) أن يوفر له مبلغ مليون فرنك سويسرى لتغطية مصاريف إجازته المُقبِلة فى أوربا (حتى لا يسحب من أرصدة الخاصة الملكية).

وقد تناقضت المعلومات التى بلغتنا فى هذا الشأن بين تأكيد بأن «عبود» هو الذى بدأ وعرض المبلغ - وتأكيد مقابل بأن «أندراوس» هو الذى طلبه من «عبود» «فى مقابل شطب ضرائبه»!

وقد بلغنا كذلك من مصدر موثوق أن عملية جس النبض بشأن الصفقة بدأت عندما التقى «عبود» (باشا) مع كل من «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس» فى أوربا بداية هذا الشهر (يونية ١٩٥٢).

وذلك يفسر لنا ما نقله إلينا أحد المصادر على لسان «عبود» «عن ثقته أن وزارة «الهلالى» فى طريقها إلى «الخروج»، لتحل محلها وزارة لا تطالبه بمتأخرات ضرائب، وإنما على العكس تقدم دعما لشركاته التى تعانى من آثار حريق القاهرة».

٣ - أنكم تعلمون أن مبلغ المليون فرنك سويسرى الموجه إلى حساب خاص فى «جنيف» تم رصد تحويله بواسطة غرفة المقاصة فى نيويورك، وقامت الحكومة الأمريكية بالإخطار عنه بناء على تأكيد إضافى حصل عليه الوزير الأمريكى المفوض فى سويسرا، وكذلك تم رصد تحويلات مفتوحة بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه إلى حسابات باسم «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس» و«أنطون بوللى».

ويظهر أن خبر تلك التحويلات المفتوحة من حساب «عبود» إلى حسابات «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس» و«أنطون بوللى» - وصل إلى «نجيب الهلالى» عن طريق الدكتور «زكى عبد المتعال» الذى عرف به من «شخصية بنكية».

وكان الدكتور «زكى عبد المتعال» قد شكا أكثر من مرة ولرئيس الوزراء، أن «أنطون بوللى» (بك) يطلب تحويل مبالغ كبيرة بالدولار إلى سويسرا، وأن تحويلها يتم إلى حساب خاص فى «لوزان».

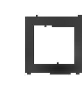
٤ - وطلب «الهلالى» مقابلة الملك «فاروق» وأخذ معه مذكرة بما لديه عن تحويلات «عبود» باسم «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس» و«أنطون بوللى»، وعرض عليه الموضوع (ووقتها لم يكن «نجيب الهلالى» يعرف أن الملك شخصيا على علم

بالصفقة ومشارك فيها - !!- وحتى عندما نبهه الدكتور «زكى عبد المتعال» إلى هذا الاحتمال فإن «الهلالى» استبعده غير مصدق).

وقد طلب «الهلالى» من الملك - ترتيبا على ما عرضه عليه - أن يتم الاستغناء عن خدمات الثلاثة: «كريم ثابت» - «إلياس أندراوس» - «أنطون بوللى»!

ورفض الملك طلب رئيس وزرائه، بحجة أن هذه الاتهامات مجرد شائعات، وأن المعلومات الخاصة بهم مُلفقة، وأن هؤلاء الثلاثة الذين يطالب بإخراجهم أخلص الناس فى خدمته، ولا يستطيع أن يستغنى عنهم!

وكان على «الهلالى» أن يقرر لنفسه ما يريد، وكان قراره أن يستقيل، وقد علمنا أنه أبلغ الملك بعزمه على «أنه فى شعوره بأن ثقة جلالة الملك اهتزت - لم يعد يجد أمامه تصرفا لائقا غير أن يضع استقالته تحت تصرف «جلالته»!



كان «نجيب الهلالى» (باشا) بعد مقابلته للملك رجلا فى محنة حقيقية.

□ من ناحية - كذلك قال بنفسه وسمعت منه مع الدكتور «محمود محفوظ» - «فإنه كان سعيدا أن يرفع عن كتفيه هذا الحِمل الثقيل، وهو لم يكن يريده من البداية، لكنه اضطر على عكس «فكره» أن يقبل متصورا أنه يؤدى مهمة وطنية.

□ ومن ناحية أخرى «فإنه محزون ومغموم لا يتصور أن المسائل (دون تفاصيل) - وصلت إلى هذه الدرجة».

وطبقا لشهادة «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان فإن «نجيب الهلالى» (باشا) خرج من مكتب الملك يسأل عن «حافظ عفيفى» (باشا) رئيس الديوان، ولم يجده هناك، وتوجه إلى مكتب وكيل الديوان يخطره «بأنه رفع استقالته إلى جلالة الملك، وأنه عائد إلى بيته يعد خطاب استقالته، ويبعث به إلى الديوان». وكان «حسن يوسف» يتابع الأزمة لكنه لم يتصور نهاية لها بهذه السرعة، وقد سأل «نجيب الهلالى» عن السبب الذى دعاه إلى تأزيم الأمور إلى هذه الدرجة وتقديم استقالته! وكان فى استطاعته وهو رجل «قدير وحكيم»، وفى موقف «أخلاقى قوى» أن ينبه

الملك إلى أن بعض رجال حاشيته يسيئون إليه، ورد «نجيب الهلالى» قائلا : «من الأفضل أن أقدم استقالة قبل أن يصلنى خطاب إقالة !». ومع أن «حسن يوسف» نفسه كان من ذات الرأى فيما يتعلق بضرر الحاشية المحيطة بالملك عليه وعلى العرش، فإن «نجيب الهلالى» كان فى حالة صدمة شديدة.

....

....

[وبعد ثلاثة أيام لقيته (والدكتور «محمود محفوظ» والأستاذ «فريد زعلوك») فى بيته فى الإسكندرية (حى العصافرة). وكنا نجلس فى شرفة البيت، والشرفة بارزة على رأس منحنى يظهر قصر المنتزه قريبا منه، وقال «نجيب الهلالى» ونحن (باندفاع الشباب) نستثيره : «لو كنت واثقا أن تأثير السوء عليه من الحاشية لصارحته، ولو كنت متأكدا أن السوء من داخله لكان لى موقف آخر» (وسكت «الهلالى» (باشا)، ولم يحاول أحدنا أن يلح عليه أكثر].

....

....



وظل «حسن يوسف» فى مكتبه، وراح يحاول أن يتصل بالملك تليفونيا، لكنه لم يستطع، وظل يكرر المحاولة على أمل أن يتمكن من «عرض وجهة نظر أخرى» قبل أن تصله الاستقالة المكتوبة من «نجيب الهلالى» (باشا). وفى نفس الوقت فإن «حافظ عفيفى» (رئيس الديوان) الذى عرف بما جرى من «حسن يوسف»، جرب بدوره أن يتصل بالملك. وبعد أربع ساعات جاء «محمد حسن» (المكلف بالخدمة الشخصية لفاروق) يقول له : «إن مولانا سوف يطلب «معاليكم» بعد ربع ساعة». وفوجئ «حافظ عفيفى» (وفق ما رواه لنجيب الهلالى) فور أن رفع سماعة التليفون. بصوت «فاروق» يقول له «لا داعى لأن تتكلم فى موضوع «الهلالى»، هو «وقع فى الغلط» وأنا قبلت استقالته»، والموضوع الأهم الآن من يجيء بعده؟، واستطرد الملك يقول «خوجات المدارس والمحامين لا ينفعون فى الظروف الحالية، ونحن فى حاجة

إلى «رجل جدع»، وأنا أفكر فى «حسين سرى».» ولم يستطع «حافظ عفيفى» أن يلزم الصمت، فقال للملك ما مؤداه «أنه يرجو ويتوسل أن يفكر «جلالة الملك» فى أى مرشح آخر إلا «سرى» بالذات، لأن «سرى» - وكل الناس يعرفون - هو رجل «عبود» (باشا)، وإذا جاء فى هذه الظروف وفى هذه الأجواء المليئة بالإشاعات والافتراءات، وبعد التحقيقات التى قام بها «زكى عبدالمتعال» فى موضوع الضرائب المستحقة عليه، فإن ألسنة السوء لن تسكت».

ورد الملك قائلا: «ونحن مالنا» - ورد «حافظ عفيفى» بما معناه «استسماح مولانا بأن الرأى العام - وحتى السفارات الأجنبية كلها فى البلد سوف تذهب فى تفسير اختيار «سرى» (باشا) فى هذه الظروف، إلى ما نحن فى غِنى عنه».

وانتزع «حافظ عفيفى» وعدا من الملك بأنه سوف يفكر، وعليه هو الآخر (حافظ عفيفى) أن يفكر، وإذا كان يعترض على «سرى» - فعليه أن يتقدم بمرشح بديل. واتصل «حافظ عفيفى» بحسن يوسف (وكيل الديوان) - قائلا له: (وفق شهادته) «يظهر أنه لا فائدة فى مسألة «نجيب الهلالى» ولم يبق غير أن تتصل به للحصول على نص خطاب استقالته، وأن «يعدوا» فى الديوان ردا مناسبا لإرساله إلى المكتب الخاص بطلب الموافقة. وطرح «حافظ عفيفى» أن المسألة العاجلة الآن هى مرشح بديل لرئاسة الوزارة جاهز لعرض اسمه على جلالة الملك لأنه قد يتصل للسؤال فى أى وقت. (وطبقا لشهادته) فإن «حسن يوسف» (باشا) لا يتذكر أيهما (هو أو «حافظ عفيفى») هو الذى خطر له أولا اسم «بهى الدين بركات» (باشا).

كانت سمعة «بهى الدين بركات» (باشا) طيبة، كما أنه ظل محافظا على حيدته وسط تيارات متضاربة، وكانت قرابته بسعد زغلول - باعتبار أن زعيم الوفد الأكبر خاله، وأن «فتح الله بركات» (باشا) والده - وذلك يحيطه بنوع من الاحترام زاد منه أن الرجل كان قليل الكلام إلى درجة ملفتة (ولم يعرف كثيرون أن قلة كلامه كانت راجعة إلى ضعف سمعه لدرجة الصمم، وكان ذلك يجعله طويل الصبر على السماع لأنه لا يريد أن يرد على ما لم يسمع، كما أن كبرياءه لا تسمح له بأن ينبه جُلساءه إلى مشكلته).

وكان حزب الوفد هو المكان الطبيعى لرجل مثل «بهى الدين بركات»، لكن الرجل راكم فى نفسه عداءً شديدا لحزب الوفد، لعل مبعثه أن والده وهو أقوى المرشحين لخلافة «سعد زغلول» بعد وفاته - سقط أمام «مصطفى النحاس» (باشا) بعد أن آثر الكبار فى الحزب اختيار مرشح ظنوه ضعيفا يستطيع من يسبق منهم أن يسيطر عليه، وكانت الذريعة العلنية لكبار الوفديين «أن اختيار «بركات» رغم أنه الأصلح - قد يحول خلافة «سعد» إلى إرث عائلى».

وكذلك فشل «فتح الله بركات» (باشا) فى الحصول على زعامة الوفد، كما فقد ابنه اهتمامه بالحزب، وظل ناقدا طول الوقت لزعمائه، معترضا باستمرار (فى توتر مكتوم) على سياساتهم.

وكان هناك سبب آخر فى اعتزال «بهى الدين بركات»، فهو رجل ثرى، ومالك أراض شاسعة، وقد تنبه قبل غيره من كبار المُلاك، فترك زراعة القطن واتجه إلى زراعة الفاكهة - وذلك جعله مستغنيا قادرا على التباعد عن السلطة!



وكان «حافظ عفيفى» (باشا) هو الذى بادر واتصل بالمكتب الخاص (محمد حسن) يطلب أن يوصله «بجلالة الملك» - وفى هذه المرة تحقق الاتصال على الفور.

وطبقا لرواية «حافظ عفيفى» لـ «نجيب الهلالى» «فإنه لم يظهر أن الملك فوجئ باسم «بهى الدين بركات»، فهو اسم تكرر طرحه فى أكثر من أزمة وزارية كمرشح لوزارة مستقلة أو وزارة انتقالية»، وقد استمع الملك فى هدوء إلى مبررات «الديوان» فى عرض اسم «بهى الدين بركات»، وفى نهاية حديث تليفونى استغرق حوالى عشر دقائق، قال الملك «إنه سوف يفكر»، وفى ظرف نصف ساعة كان الملك بنفسه هو الذى طلب «حسن يوسف» (باشا) وسأله: «هل تظن أن «بهى الدين بركات» ينفع؟ وهل تعتقد أنه مستعد؟». وبالنسبة للسؤال الأول كان رد «حسن يوسف» «إن بركات ينفع بالتأكيد، وأما إذا كان مستعدا فذلك يصعب التحقق منه إلا إذا فوتح الرجل بناء على «توجيه من مولانا» ».

ورد الملك بما مؤداه «طيب اتصلوا به واسألوه». ثم أضاف «ولكن الظروف

لا تحتمل إضاعة وقت، وإذا كان يستطيع أن يكون جاهزا ظهر غد بوزارة نوافق عليها، فأنا مستعد أن أقول له «تفضل لنرى شطارتك» !».

ومع أن ما سمعه «حسن يوسف» (باشا) كان أمرا ملكيا غريبا بمفاتحة رجل بتكليف وزارة فى لحظة أزمة، فإن «حسن يوسف» لم يتوقف كثيرا ليتأمل، وإنما كان شعوره «ما صدقنا أن يوافق الملك على ترشيح «بهى الدين بركات» ».

وهكذا توجه وكيل الديوان فى الساعة السابعة مساءً إلى بيت «بهى الدين بركات» (باشا) على طرف كوبرى عباس فى الجيزة، يعرض عليه رئاسة الوزارة. وفيما يذكره «حسن يوسف» (باشا) أن «بهى الدين بركات» لم يمانع كثيرا وذلك أدهشه (لكن «حافظ عفيفى» (باشا) كان له تفسير مؤداه «أن «بهى الدين بركات» كان رغم تباعده يشعر أنه يستحق دورا فى السياسة المصرية لم يتح له»، وقد انتظر هذا الدور طويلا ووصل إلى سن الرابعة والستين، دون أن يصله استدعاء، ومع تقدم السن فإن «بهى الدين» (باشا) زاد شعوره بضياع الفرصة، وتبدت تصرفاته، مثل «عانس سياسى متلهف»).

وكان المهم أن «بهى الدين بركات» (باشا) قَبِلَ التكليف، والأهم أنه تفهم دواعى العجلة فى سرعة التشكيل، وكانت الأسماء المقبولة تكاد تطرح نفسها، وبالفعل فإنه قبل الساعة الحادية عشرة والنصف - وبعد أن تدخلت زوجته «هدية هانم» تطلب منه أن يستريح لأن أمامه فى الغد يوما طويلا - كان رئيس الوزراء المكلف قد اتصل فعلا بعدد من المرشحين يستطلع استعدادهم «قبل أن يعرض قائمته على القصر».

وأوى «بهى الدين بركات» (باشا) إلى فراشه.

واستيقظ فى الساعة السادسة والنصف، وإذا جرائد الصباح تطالعه بخبر وصلها بعد منتصف الليل بأن «حسين سرى» (باشا) كُلِفَ بتشكيل وزارة جديدة، وأن أعضاء هذه الوزارة سوف يقسمون اليمين الدستورية أمام الملك بعد ظهر هذا اليوم!

(ومما يستحق الملاحظة أن «مايكل كرسويل» الوزير المفوض فى السفارة

البريطانية ذهب بعدها بأيام ليقابل «بهى الدين بركات» (باشا) - ثم نقل عنه فى تقرير إلى لندن (٢٤/ ٧٠/ ١٠١١) قوله : «إن أحدا لم يعد يجادل فى أن الملك «فاروق» هو أصل المتاعب فى مصر، وأن مصر لن ينصلح حالها طالما الملك مستمر فى سلوكه المعروف - مُحاطا بهذه الحاشية التى تحيط به طول الوقت وأولهم «كريم ثابت»، وهو لا يرى وسيلة للخلاص»، ثم يتواصل الحديث بين القائم بالأعمال البريطانى وبين «بهى الدين بركات» (باشا)، وينقل «كرسويل» فى تقريره عن «بركات» (باشا) قوله : «إنه مع الأسف الشديد على استعداد لأن يوافق مع كثيرين يرون أن بقاء الجيش البريطانى فى قاعدة قناة السويس يشكل الضمانة النهائية للاستقرار فى مصر، وهو أكثرها مدعاة للأمان !» Ultimate Guarantee

٦ - « فاروق لم يكن عبيطا » !

كان «كريم ثابت» هو الذى أبلغ جريدة الأخبار بأن جلالة الملك وجه التكليف برئاسة الوزارة الجديدة إلى «حسين سرى» (باشا) - وقد حرص على أن يكون ذلك فى آخر فرصة تستطيع فيها صحف الصباح أن تلحق بالخبر. وكان «كريم ثابت» أيضا هو الذى اتصل برئيس الديوان وبوكيل الديوان بعد منتصف الليل يخطرهما بالقرار الملكى «الأخير» فى شأن «التغيير» !

وكانت الأجواء فى القصر ذلك الصباح ثقيلة وكئيبة (ولم يشأ «حسن يوسف» (باشا) فى شهادته أن يدخل فى تفاصيل ما جرى فى القصر ذلك الصباح، وسواء كان ذلك عن شعور منه بالحرج لموقفه وموقف رئيس الديوان يومها، أو لأنه لم تكن فى علمه تفاصيل كافية) - ومع ذلك فإن ما ظهر من شكل الحوادث كانت فيه الكفاية :

١ - فقد ظهر أن الملك - هكذا قال - اقتنع فى الليل بأن «بهى الدين بركات» ليس «رجل الموقف»، وأن «حسين سرى» هو الأقدر على ضبط الأمور، خصوصا إزاء الوفد ومحاولاته للتهييج.

٢ - أن «حسين سرى» تعهد لكريم ثابت بأنه لن يسمح للوفديين بأن يستغلوا

الأزمة بأى شكل من الأشكال، ولن يسمح بأن تتحول وزارته (كما يظن بعضهم فى القصر وخارجه أيضا) - إلى كوبرى يعود عليه الوفد إلى الحكم «بصفقة من نوع ما».

٣ - أن «حسين سرى» سوف يمسك الأمن فى البلد بيد من حديد، وأنه فى الوقت المناسب سوف يعلن تأجيل موعد الانتخابات (المقررة فى أكتوبر القادم) إلى أجل بعيد - ليس قبل يناير ١٩٥٣.

وأن ذلك يوفر لكل الأطراف صيفا هادئا تستريح فيه الأعصاب وتتبلور المواقف ويصفو التفكير.

وفيما يتبين من ثنايا الوقائع أنه فى لحظة من اللحظات وصل الشعور بالإحراج لدى رئيس الديوان الملكى ووكيل الديوان - حدا دعاهما إلى وضع استقالتهما تحت تصرف الملك الذى بدا من تغيير قراره فى شأن رئاسة الوزارة «أنه فقد ثقته فيهما» - ولكن الملك رفض استقالة رئيس الديوان ووكيله، وأصر على رفضه، وعندما تصور أنه مدين لهما بإيضاح عن سبب تغيير رأيه كان ملخص ما قاله لهما:

«إن مرشحه الأصلى لرئاسة الوزارة كان «حسين سرى» لأنه يقدر على إسكات الجميع، لكنه قَبِلَ اقتراح وزارة يرأسها «بهى الدين بركات» لأنه خشى - بعد كل ما انتشر فى البلد من إشاعات - أن يتصور أحد أن مجىء «حسين سرى» يؤكد «الإشاعة» عن دور «أحمد عبود» فى إسقاط وزارة «الهلالى». وبعد أن عرف الناس أن التكليف وجه أولا إلى «بهى الدين بركات»، واتضح أن الموقف أكبر منه، فإن عودة التكليف إلى «حسين سرى» تبدو خيارا ثانيا «اضطر إليه القصر» بعد أن عجز مرشح «الاختيار الأول» - وكذلك يتحقق نفى الإشاعة من أولها لآخرها».



وطبقا لرواية «حسن يوسف» فإنه سمع بهذا التفسير من الملك، كما سمعه رئيس الديوان، ولم يقتنع أيهما فى أعماقه بأن ذلك المنطق يستقيم، «ولكنه كان الغطاء الذى أراد به الملك أن يستر قراره».

وقد تجاوز الرجلان خلل المنطق «الملكى» عندما فوجئا بما هو أسوأ، ذلك أن الملك طلب من «حسين سرى» (باشا) تعيين كلا من:

- «كريم ثابت» وزيرا للدولة!
- و«إلياس أندراوس» وزيرا للمالية والاقتصاد!
- و«حسين سرى عامر» وزيرا للحربية والبحرية!

(كان تعليق «حسن يوسف» (فى شهادته) «أن ذلك لو تم لاستوجب ما هو أكثر من الاستقالة». وحين سألته عن هذا الذى هو أكثر من الاستقالة، قال الرجل وصوته فى تسجيل اللقاء جلى: «الهاراكيرى» على الطريقة اليابانية، وأضاف «ولو أن الإسلام يحرم الانتحار»).

وأبدى رئيس الديوان ووكيل الديوان اعتراضهما، ولكنهما وجها الاعتراض إلى «حسين سرى»، رغم أن «حسين سرى» نفسه أكد «لحافظ عفيفى» و«حسن يوسف» أن الترشيحات من «جلالة الملك»، وأنه هو نفسه لا يوافق عليها، لأنه بالنسبة «لكريم ثابت» و«إلياس أندراوس» - فإن ترشيحهما سوف يفتح الباب للقيل والقال بغير داعٍ.

وأما بالنسبة «لحسين سرى عامر» فهو شديد القلق مما يجرى فى أوساط الجيش ومما يبلغه خبره من ابن شقيق له هو القائمقام «إسماعيل سرى» من سلاح الفرسان.

وفى رأى «سرى» (باشا) أن كل المصائب يمكن تداركها، ولكن الجيش هو الكارثة التى لا حيلة له فيها، ثم إن وضع «حسين سرى عامر» بالذات هو بؤرة الاستفزاز فى القوات المسلحة، وهذا الضابط منذ سقوطه فى انتخابات رئاسة نادى الضباط (فى ديسمبر ١٩٥١) - وحتى محاولة اغتياله الفاشلة (فى مايو ١٩٥٢) - أصبح اسمه فى حد ذاته - بالحق أو بالباطل! - هو الشال الأحمر الذى يلوح به مصارع الثيران أمام الثور الهائج!

والذى حدث بعد ذلك أن الملك أصر على تعيين «كريم ثابت» وزيرا للدولة، وأجل

فى الوقت الحالى طلبه بتعيين «إلياس أندراوس» وزيرا للمالية والاقتصاد (حتى لا يكثر القيل والقال).

وأما بالنسبة لمنصب وزير الحربية والبحرية، فإن «حسين سرى» (باشا) بدأ مع الملك فاقترح اسم اللواء «محمد نجيب»، وفوجئ برفض قاطع من الملك، وفى المقابل فإن «حسين سرى» توصل إلى إقناع الملك بأن يتمهل عليه ولا يصر هذه اللحظة على تعيين «حسين سرى عامر» وزيرا للحربية والبحرية. ورغم أن «سرى» (باشا) حاول إقناع الملك بأن صهره «محمد هاشم» (باشا) التقى باللواء «نجيب»، ووجد أن الرجل إلى جانب سمعته الطيبة بين ضباط الجيش - يكن إخلاصا لاشك فيه للعرش وللملك، إلا أن «فاروق» ظل على رأيه كما حدث عندما عرض عليه «الهلالى» (باشا) اسم اللواء «نجيب» قبل ثلاثة شهور.

وفى وسط الزحام رأى «مرتضى المراغى» وقد كانت فى عهدته الداخلية والحربية - أنه لا يجد لنفسه مكانا مناسبا فى الوزارة الجديدة.

□ من ناحية لأن رئيس الوزراء لم يكن مستعدا لأن يعرض عليه وزارة الداخلية - يريد فيها صهره وموضع ثقته «محمد هاشم» (باشا).

□ ومن ناحية أخرى لأن الملك يريد «حسين سرى عامر» وزيرا للحربية، وقد قَبِلَ بحل وسط مؤقت يقضى بأن تكون تلك الوزارة فى عهدة رئيس الوزراء حتى يتم التوصل إلى قرار.

....

....

[ومن المهم أن أضيف هنا أننى سمعت بعض التفاصيل من «حسين سرى» (باشا) نفسه، وكان ذلك أثناء لقائنا فى بيته فى شارع «شجرة الدر» (وهو الآن مقر لسفارة تونس)، وهو لقاء جرى بعد عودتى معه (ونحن جيران فى شارع شجرة الدر بالزمالك) من حفل استقبال أُقيم بمناسبة أول زيارة قام بها الملك حسين (ملك الأردن السابق) إلى مصر أول مرة بعد ثورة يوليو.

وقتها (ديسمبر ١٩٥٣) كانت الحوادث قريبة، وكانت المشاهد حية فى ذاكرة من

عاشوها، وقال «حسين سرى» (وسجلت كلامه بعدها) «أنه فوجئ برد فعل الملك عندما اقترح عليه اسم اللواء «محمد نجيب» وزيرا للحربية والبحرية فى وزارته. وبرغم أنه لم يقابله بنفسه إلا أنه اعتمد على حكم صهره (زوج ابنته) «محمد هاشم» عليه، وأن «هاشم» قابله بنفسه أكثر من ساعتين»!

كان رد فعل الملك الذى استغربه «سرى» (باشا) هو قوله «آسف أن أقول لك «يا باشا» أنكم لا تعرفون شيئا عما يجرى فى البلد. رئيس الوزراء الذى سبقك (يقصد «نجيب الهلالى») جاءنى أيضا ومعه اسم «محمد نجيب» مرشحا لوزارة الحربية، ولم يكن يعرفه مثلك».

واستطرد الملك (رواية «سرى» (باشا))

«أنا أعرف ما يجرى فى البلد، بعضكم يظن أننى لا أتابع، وهذا غير صحيح. أريدك أن تعرف أننى «عارف وفاهم».

خذ علما بأن كل ما نراه يحدث فى نادى الضباط ليس إلا عملية خداع. هذا استعراض جانبى.

وقد استوقفت «سرى» (باشا) أسأله أن يدقق فى أن الملك وصف ما يجرى فى نادى الضباط بأنه «استعراض جانبى»، ورد «سرى» (باشا) على طريقته التى تظهر الغضب إذا لم يعجبه شىء فتخرج ألفاظه وكأنها نبرة تهديد - قائلا:

«إننى أذكر تماما، بل أقول لك أنه فى تلك اللحظة عبر عن رأيه بالإنجليزية مستعملا وصف "Side Show".

استطرد «حسين سرى»:

«إن «فاروق» بدا لى واثقا من أنه يعرف أكثر مما صرح به، وهو لم يخف علىّ وإن كان لم يحدد، فقد قال: «هناك من يريد إقناعنا جميعا بأن نركز الاهتمام على نادى الضباط، وقلة أدب مجلس إدارته، وعلى «محمد نجيب»، وأين يذهب؟ ومن أين يجىء؟ وماذا يقول؟، وهذه عملية خداع. هناك جماعة (ضحك «سرى» (باشا) مقاطعا نفسه وهو يستعيد تلك التفاصيل من ذاكرته تلك الليلة من ديسمبر ١٩٥٣)، واستدرك قائلا «فاروق لم يستعمل وصف جماعة، إنما أخفف الوصف وأنا أحكى

لك القصة - «فاروق» استخدم وصف «عصابة»! وكان قوله «هناك عصابة» تحاول إقناعنا أن نركز جهدنا على نادى الضباط و«نجيب» - لكى تستغفلنا فى لحظة وتنفذ مؤامراتها».

وأكمل الملك كلامه:

«ولكن عليكم أن تطمئنوا جميعا لأننى الآن أعرف وسوف أتصرف».

قال الملك بعدها «إنه لن يقبل بترشيح «نجيب» «:

- أولا لأنه لا يثق فيه.

- وثانيا لأنه يريد أن يترك «العصابة» التى تحرك استعراض نادى الضباط (الجانبى) - تتصور أننا لا نزال نهتم ونجرى وراء ما يقولونه ويفعلونه فى النادى.

واستدرك الملك يقول لسرى (باشا) (طبقا لروايته): «على فكرة يا باشا لقد أجلت السفر إلى أوربا، حتى نعرف من الذى يحرك الفوضى فى الخفاء، ثم نضرب ضربتنا».

علق «سرى» (باشا) أثناء حديثنا فى ديسمبر ١٩٥٣، وهو مازال يحكى ما حدث قبلها بسنة ونصف السنة قائلا:

«الصحف كلها الآن (سنة ١٩٥٣) تحاول أن تصف «فاروق» بأنه كان رجلا «أبله» - هذا غير صحيح. «فاروق» لم يكن «عبيطا» - «فاروق» كان ذكيا جدا، لكن المشكلة أن ذكاءه انصرف إلى «الشر»!.]

....

....

ومع أوائل يوليو ١٩٥٢، كانت الأمور تبدو هادئة على السطح فى القاهرة، فالوزارة الجديدة تشكلت، وبدأت عملها بعد أن توصل رئيسها «حسين سرى» (باشا) مع الملك «فاروق» إلى تأجيل اصطدام محقق بلغمين خطيرين:

- لغم تعيين «إلياس أندراوس» وزيرا للمالية.

- ولغم تعيين «حسين سرى عامر» وزيرا للحربية.

إلى جانب أن رئيس الوزراء الجديد التقى بالوزير المفوض البريطانى «مايكل كرسويل»، لأن السفير السير «رالف ستيفنسون» الذى توقع صيفا حارا ورطبا - وليس أكثر - قرر البدء فى إجازته التى استأذن فيها وسافر فعلا إلى اسكتلندا، وأكد له:

«إن الأحكام العُرفية باقية، وأن الانتخابات البرلمانية مؤجلة إلى أجل غير مسمى وليس إلى أكتوبر القادم كما كان مفهوما».

وبالإضافة إلى ذلك فإن «حسين سرى» (باشا) أطلق سراح «فؤاد سراج الدين» بعد أن عرف أن «النحاس» (باشا) وقرينته سوف يسافران إلى «اكس ليبان» (فى فرنسا للاستشفاء) - وأن «فؤاد سراج الدين» إذا خرج من المعتقل سوف يذهب معهما (وكان ذلك تأكيد «أحمد عبود» (باشا) لرئيس الوزراء)!

وبالتالى فإنه يمكن انتظار صيف هادئ.

....

....

لكن عاصفة هبت فجأة فى لندن، ذلك أن جريدة «التيمس» البريطانية وغيرها من صحف لندن (وبينها الديلى إكسبريس) نشرت تفاصيل عن صفقة إسقاط وزارة «الهلالى» بوساطة «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس» - مقابل مليون جنيه من «أحمد عبود» (باشا).

ويظهر أن رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» لم يكن يعرف بتفاصيل ما جرى فى مصر، حتى قرأ عنه فى الصحف، وهكذا أملى رسالة من المقر الرسمى لرئيس الوزراء البريطانى إلى «أنتونى إيدن» وزير الخارجية يسأله «إذا كان ما قرأ صحيحا؟ - وإذا كان صحيحا فهل فقدت بريطانيا كل نفوذ «أخلاقى» لها فى مصر؟!» (مذكرة «تشرشل» محفوظة ضمن مجموعة أوراقه الخاصة التى باعتها أسرته إلى الحكومة البريطانية بمبلغ ثمانية ملايين جنيه استرلينى، وهى مودعة الآن فى قصر «هامبتون كورث»).

وبهذه التوصية من رئيس الوزراء البريطاني، بعث «إيدن» إلى القائم بالأعمال البريطاني في القاهرة يطلب إليه «أن يعمل كل ما في وسعه لعرقلة قيام حكومة بهذا الأسلوب في القاهرة، حتى إذا اضطر إلى الاتصال بكافة المرشحين لخلافة «نجيب الهلالي» والإلحاح عليهم بأن لا يقبلوا أي تكليف من الملك، وأنه عليه أن ينسق تصرفه في هذا الشأن مع السفير الأمريكي «جيفرسون كافري»!

ورد «كرسويل» بسرعة يقول: «لقد أطلعت زميلي سفير الولايات المتحدة هنا على رسالتكم، ورأيه أن تدخلنا في هذا الأمر في هذه الساعة المتأخرة، سوف يبدو اقتحاما للشأن المصري في مسألة لا تتصل بمصالحنا الحيوية.

ومن ناحية أخرى فإنه حين تدبرنا هذا الأمر معا، كان الوقت قد فات لأن «حسين سري» قَبِلَ بالفعل تشكيل وزارة جديدة.

ثم يعود «كرسويل» ويكتب لوزير الخارجية البريطانية تقريرا وافيا (١٧٨/ ١٠١٨/ ٩٩٣) يقول فيه:

قابلت رئيس الديوان «حافظ عفيفي» (باشا) وكان عائدا إلى مكتبه لتوه من مراسم أداء الوزارة الجديدة لليمين الدستورية أمام الملك، وأبلغته أن حكومة جلالة الملك تشعر بالصدمة إزاء المعلومات التي بلغتها خلال الأيام القليلة الماضية عن أسباب تغيير وزارة «الهلالي» (باشا)، وأن السفير الأمريكي (ممثلا لحكومته) يشعر بنفس الشعور. ونحن نرى أن مصلحة مصر لا تتفق مع هذا المستوى من التصرفات التي تؤدي إلى استئصال كل العناصر النزيهة في الحياة السياسية المصرية.

وكنا نريد إبداء رأينا في هذا الأمر بطريقة أوضح، لكن الوقت كان متأخرا لعمل شيء، وأننا نخشى أن مثل تلك الأوضاع تؤثر على نفوذ - وحتى مصداقية - رئيس الديوان نفسه، خصوصا بعد تعيين «كريم ثابت» وزير دولة لشئون القصر، وهو إلغاء عملي لدور رئيس الديوان. وقال لي «حافظ عفيفي» (باشا):

«إنه مقدر لهذه الرسالة التي أبلغتها لي، وأنه لا يريد أن يتصرف بطريقة فجة وتحت تأثير مشاعر الصدمة، لكنه فيما بينه وبين نفسه قرر أن يقدم استقالة نهائية

خلال عدة أيام. وفى كل الأحوال فهو غير راغب فى البقاء لحظة فى منصبه، مادام يجد أنه غير قادر على عمل شىء. وقال «حافظ عفيفى»: «إنه لم يُستَشَر فيما حدث وأنه لم يعلم به إلا بعد نشره».

وقال لى أن نصيحته بعد أن قرر الملك تغيير وزارة «الهلالى» كانت بتوجيه التكليف إلى رجل مثل «بهى الدين بركات»، وأنه قام بالفعل بإبلاغ «بركات» بعد أن حصل على إشارة الموافقة من الملك، لكنه فوجئ بأن الملك غَيَّر رأيه.

ورجانى «حافظ عفيفى» أن أحاول مع زميلى الأمريكى إبقاء رأينا فى التغيير الوزارى مكتوما، وإلا فإن الملك سوف يستغله لصالحه، ويقوم بتسريب الخبر (عن طريق «كريم ثابت» إلى الصحف الموالية للقصر)، ويكون فى ذلك إحراجا لكل الأطراف.

قال لى «حافظ عفيفى» أنه بعد تردد، قَبِلَ أن يظل فى مكانه لأيام يغطى بها موقف الملك، وهو موقف لا يستطيع هو نفسه أن يفهمه، فقبل عشرة أيام فقط سمع الملك يقول عن «عبود» (باشا) إنه أفَّاق، وأن مكانه الصحيح قفص الاتهام أمام محكمة، ولكن الصورة تغيرت فجأة، ويظهر أن «عبود» (باشا) ينتظر غنائم جديدة، بالإضافة إلى إسقاط ضرائبه القديمة، وفيما سمع فإن «عبود (باشا) يريد أن يحصل على عقد مشروع كهربة خزان أسوان بحوالى ٧٠ مليون جنيه، وهذه صفقة لا يستطيع «عبود» أن يتركها لغيره!».



كان الملك «فاروق» يريد أن يرتب بعض الأمور، وقد أراد أن يضبط حالة نادى ضباط الجيش، وذلك بإدخال «حسين سرى عامر» قائد سلاح الحدود إلى عضوية مجلس إدارته، والذريعة ظاهرة وهى أن مجلس إدارة النادى لا يحق له أن يعوق تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى «بـ: سخافة»، أن هذا السلاح أقرب إلى البوليس منه إلى القوات المسلحة، ويترتب على ذلك ضرورة أن يكون للسلاح ممثل فى مجلس الإدارة، وحتى يحين موعد تحديد انتخابات المجلس فى دورة قادمة، فإن قائد سلاح الحدود اللواء «حسين سرى عامر» يستطيع تمثيل سلاحه فى مجلس

إدارة النادى. وتمهيدا لبحث الطلب الملكى عقد مجلس إدارة نادى ضباط الجيش اجتماعا يوم ١٥ يولية، ولم تجىء النتيجة موافقة لطلب الملك.



ويوم ٢٠ يوليو ١٩٥٢ يكتب القائم بالأعمال البريطانى إلى لندن بأن الاجتماع الأخير لمجلس إدارة نادى ضباط الجيش شهد مظاهر احتجاج وصخب ضد الطلب الملكى الخاص بضم اللواء «حسين سرى عامر» إلى أعضاء المجلس. وأثناء الاجتماع والصخب ترددت عبارات اعتبرت ماسة بالملك ذاته، وغضب القصر الملكى، وصدر قرار بحل مجلس إدارة النادى وإجراء انتخابات فى موعد يحدد لاحقا - !- وحاول رئيس الوزراء «حسين سرى» (باشا) تهدئة الموقف وذلك اختصاصه كقائم بأعمال وزارة الحربية والبحرية، لكن «سرى» (باشا) فوجئ بطلب ملكى آخر يعتبره الملك «فاروق» ضروريا «ليس فقط لكرامة القصر ولكن لهيبته أولا»، وذلك الطلب هو تعيين اللواء «حسين سرى عامر» وزيرا للحربية والبحرية فورا. وعاد «سرى» (باشا) (وفق روايته) يطلب من «كريم ثابت» (وهو الآن وزير الدولة فى وزارته)- إبلاغ الملك أن طلبه الجديد- بعدما جرى فى طلب ملكى سبقه- يمكن أن يؤدى إلى تعقيدات نحن فى غِنى عنها قبل إجازات الصيف، وقد أسر إليه «كريم ثابت» بأن «الملك من رأيه أن دخول «حسين سرى عامر» فى الوزارة هزيمة ساحقة لعناصر الشغب فى نادى الضباط، وخصوصا أن اللواء «حسين سرى عامر» من موقعه الجديد سوف يستطيع أن يكشف عناصر التآمر الحقيقية التى تحرك من الخفاء، كذلك سوف يتمكن من كشف وضرب هذه العناصر وتصفيتها «حتى إذا كان الملك فى الإجازة!». لكن رئيس الوزراء لم يقتنع وقد ظل مترددا، بينما الملك يزداد ضيقا، خصوصا أنه عاد مرة أخرى يقترح «أنه من الأفضل ولتلافى كل المشاكل أن يوافق الملك على اقتراحه السابق بتعيين اللواء «محمد نجيب» وزيرا للحربية، ويكون هو الذى يتكفل بتحقيق «الرغبة الملكية» فى ضبط أمور الجيش- وينقل «كريم ثابت» هذا الاقتراح إلى الملك الذى يرفض بشدة، لأن تعيين «نجيب» وزيرا للحربية الآن معناه أن القصر يتراجع أمام حفنة من الضباط المشاغبين تحركهم «عصابة خفية» لابد من «كشفها بسرعة» و«ضربها بعنف». ورأى الملك «أن ظهور القصر وكأنه يتراجع ويقبل بحلول وسط»، سوف يجعل أى واحد «يطمع فينا»!».

ويكتب القائم بالأعمال البريطاني يوم ٢٠ يولية برقية أخرى يقول فيها: «إننا نسمع نقلا عن القصر الملكي أنهم هناك يستعدون لتوجيه ضربة قاصمة إلى الضباط الذين يثيرون القلاقل».

وفي اليوم التالي ٢١ يولية يكتب «كرسويل» (رقم ١٠٤٦) برقية إنذار إلى وزارة الخارجية في لندن يقول فيها:

«لدينا معلومات مؤكدة بأن هناك مشاكل كبيرة داخل الجيش، وعلمنا أن الموقف قد يتدهور سريعا، ولذلك فإننا نوصي بإصدار تحذير وقائي إلى القوات البريطانية في منطقة قناة السويس برفع درجة استعدادها، مع إحاطة القائد العام للقوات البريطانية في مصر بخطورة الموقف. إننا سمعنا أنباء متضاربة عن تحركات عسكرية لقوات كبيرة نحو الإسكندرية، ونسمع أن عددا من ضباط الجيش رفضوا إطاعة أوامر صدرت إليهم، ويبدو لنا أن الأحوال مهيأة لعِصيان عسكري، وذلك يغير قواعد اللعبة».

وفي نفس اليوم (٢١ يولية) يكتب السفير الأمريكي «جيفرسون كافري» إلى واشنطن، وفي تقريره لهجة مختلفة تماما عن لهجة «كرسويل» - فهو يقول: «يبدو أن التوترات التي كانت مستحكمة داخل الجيش المصري خفت حِدَّتُها قليلا، وقد تلقينا أنباء عن صدور أمر ملكي إلى اللواء «محمد نجيب» رئيس مجلس إدارة نادي ضباط الجيش بأن يبتعد عن القاهرة فورا وأن يتوجه إلى جنوب الصعيد».

ولم يكن تقرير السفير الأمريكي دقيقا - وكان تقرير الوزير البريطاني المفوض أكثر دقة، وأقرب إلى حقائق موقف يتغير مع كل دقيقة!

٥ ليـــالٍ طـــوال!

١ - تمهيد قبل رواية قصة حافلة!

بين يومى ١٨ - و- ٢٣ يولية ١٩٥٢ كان حال مصر أشبه ما يكون بسفينة تمزق شراعها بقوة الريح، وانكسرت دفتها بضرب الموج، وأصبحت بمن فيها: قبطانا وبحارة وركابا - لعبة عاجزة فى قبضة إعصار هائج.

وكانت تلك الأيام الخمسة فى الواقع خمس ليال، لأن الهموم تستولى على الجميع بالأرق، يفكرون فيما عساهم فاعلين فى الصباح، فإذا طلع الفجر اكتشفوا أن ما رتبوا له فات أوانه، وأنهم الآن عند أفق مختلف لم يستعدوا له - وهكذا كل ليلة!

والواقع أن أحدا لم يكن فى مقدوره - تلك الليالى الخمسة - أن يعتمد على خرائط ملاحية - أو أرصاد جوية - أو خط سير مرسوم بين ميناء إبحار وميناء مرسى، لأنه حين تتحكم الرياح تتعطل الخرائط، وحين تنقض العواصف هوجاء فإن هَمَّ الجميع يكون بالتعامل مع المفاجآت فى مكانها - وفى زمانها.

وحين تكون مثل هذه الحال ظرفا تاريخيا فى حياة أمة، فإنه لا يصبح فى مقدور أى طرف أن يزعم رؤية الصورة كاملة، ومعايشة المفاجآت كل ساعة وموقع، وربما من هنا أن الروايات عما جرى تلك الأيام - الليالى - الخمسة الطوال اختلفت باختلاف مواقع الرؤية، وبمسافة القُرب والبُعد عن مسرح الحوادث (وذلك على فرض صدق الرواة - ودقة كل منهم فى الإحاطة بما كان فى مجال نظره).

والشاهد أن هذا المدخل تمهيد للطريقة التى يجرى بها هذا الحديث، والأسلوب الذى يتبعه فى تناول موضوعه - وبمعنى:

١- أننى أروى ما عندى فى مساحة ما رأيت بعينى أو عرفت عن ثقة أو تابعت إلى آخر الرحلة (وفى ذلك لا أركن إلى ما تستطيع الذاكرة أن تستدعيه، وإنما إلى أوراقى المكتوبة فى أوانها، تستعيد الوقائع كما جرت - إيقاعا ونبضا وحسا).

٢- وبالتوازى فإننى أغطى - فى نفس السياق ما غاب أو خفى عنى بالعودة للمراجع

السرية المسجلة فى حينها، سواء من الوثائق البريطانية والأمريكية والفرنسية والإسرائيلية، وذلك إلى جانب أوراق وشهادات وأوراق مصرية أستطيع أن أطمئن إليها، متأكدا من أصلها وأصالتها.

٣- ثم إننى وبمقدار ما هو ممكن أحاول تحديد الأيام (الليالى)، بحيث تبين لأحداثها المهمة - خطوطا وفواصل تعرض لها سياقا جاريا - أقرب ما يكون اتصالا بالحقيقة.

اليوم الأول - الليلة الأولى - الجمعة ١٨ يولية ١٩٥٢
سحب عاصفة تتجمع!

[فى الساعة التاسعة والربع - صباح ذلك اليوم - فى مبنى أخبار اليوم (شارع الصحافة المتفرع من شارع الجلاء على مدخل بولاق) - كان هناك اجتماع لهيئة تحرير أخبار اليوم - مهمته ترتيب عدد الغد (السبت ١٩ يولية). وفرغ الاجتماع بسرعة لأن بعض المشاركين فيه كانوا على موعد آخر مع الأستاذ «أحمد عنان» وهو أيامها رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين، وفى نفس الوقت قائم على مهام عضو مجلس الإدارة المنتدب لأخبار اليوم، ومعه مباشرة يعمل مديرها العام - أيامها - الأستاذ «عبد العزيز عبد العليم».

وخرجنا من اجتماع هيئة التحرير (وكان فى مكتب الأستاذ «مصطفى أمين») إلى مكتب توأمه الأستاذ «على أمين» حيث كان فى انتظارنا الأستاذ «أحمد عنان» عضو مجلس الإدارة المنتدب. (وكنتُ ذلك الوقت عضو مجلس الإدارة الوحيد بين محررى أخبار اليوم)، وهكذا جلسنا ثلاثة من الصحفيين نسمع الأستاذ «أحمد عنان» يوجه إلينا تحذيرا بأن «جريدة الأخبار» التى صدرت يومية قبل أسابيع تواجه خسائر مالية يستحيل استمرارها، ومع أن أخبار اليوم الأسبوعية تكسب - إلا أن خسارة جريدة الأخبار اليومية تبلع أى ربح، وخصوصا أن هذه الجريدة لم تصمد كما كان محسوبا أمام المنافسة فى السوق (من جانب الأهرام والمصرى)، (ولم يكن لها الحظ كأختها الكبرى (أخبار اليوم) أن تصدر يوم عطلة الأهرام (السبت). وحين كان لكل جريدة يومية - عطلة أسبوعية، ووقتها اختار «مصطفى وعلى أمين» بموافقة من

صاحب الأهرام «جبرائيل تكلا» (باشا) - طبع أخبار اليوم على ماكينات الأهرام (مساء الجمعة) - لكى تصدر جريدتهم الجديدة صباح السبت وليس أمامها غير جريدة المصرى (وجريدتين حزبيتين لا يُحسب لهما فى ذلك الزمن حساب وهما «الأساس» عن حزب السعديين، و«الكتلة» عن حزب الكتلة. وهنا فإن صعود أخبار اليوم تحقق سريعا، لأن السوق كان جاهزا ومهيأ.

لكن جريدة «الأخبار» الجديدة لم تكن لها مثل تلك الفرصة. فالجرائد اليومية تخلت عن تقليد يوم العُطلة، ومعنى ذلك أن «الأهرام» فى السوق كل يوم، ثم إن جريدة «المصرى» (وبسبب سخونة الظروف السياسية والنبرة العالية للخطاب الوطنى - حققت سبقا)، وهنا فإن جريدة «الأخبار» تراجعت من توزيع مائة وعشرين ألف نسخة يوم صدورها إلى توزيع يقل عن سبعين ألف نسخة (أى قرابة ٤٠٪ فى ظرف عدة أسابيع، ثم إن الهبوط مستمر - وذلك هو الخطر).

وبهذا أضاء «أحمد عنان» أمامنا (نحن الثلاثة) مصباحا أحمر للتحذير، ثم تركنا وانصرف يلحق بأسرته التى سبقته إلى مزرعة «عبد المقصود أحمد» (باشا) رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وهى على أول طريق القاهرة - بلبيس.

ورحنا نبحث ما نقدر عليه - وبسرعة. وكان «على أمين» هو الذى طرح فكرة «أن الأزمة السياسية الراهنة وتغطيتها إخباريا بتوسع شديد فرصة متاحة يمكن أن ترتب فيها «الأخبار» مكانها فى السوق، ووجهة نظره أن التطورات المتلاحقة من يوم حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ حتى الآن (١٨ يولية ١٩٥٢) - هى فترة شهدت سقوط أربع وزارات فى خمسة شهور: وزارة «النحاس» - وزارة «على ماهر» - وزارة «الهلالى» الأولى - ووزارة «حسين سرى» (وهى الآن على وشك السقوط) - وذلك خلق اهتماما كبيرا بالسياسة، تستطيع الأخبار أن تكسبه لصالحها إذا ركزت عليه. وكان الأستاذ «على أمين» يعرف أن ذلك رأيى، طرحته دائما ودافعت عنه على أساس «أن الأخبار هى المادة الأولية لأى جريدة يومية، وعلى الباقى أن يدور حولها» - وفى ذلك اليوم بالذات لم يكن الأستاذ «مصطفى أمين» على خلاف معنا.

وبعد مناقشات، اتفقنا على تقسيم العمل فى تغطية الأزمة السياسية الراهنة، التى تدافعت بسرعة على منحدر خطر (بعد قرار الملك «فاروق» بحل مجلس إدارة

نادى ضباط الجيش الذى يرأسه اللواء «محمد نجيب» - فى مناخ كل ما فيه يدعو إلى التوجس).

كان واضحا لنا ظهر يوم الجمعة ١٨ يولية - أن هناك صداما سياسيا (وربما أشد) يكمن على الطريق - وأنه خلال أيام (وبصرف النظر عن أية اعتبارات عامة) - فإن هذا الصدام يمكن أن يكون قضية حياة أو موت بالنسبة لدار أخبار اليوم - لأن خسائر جريدة الأخبار المتصاعدة سوف تلتهم أرباح جريدة أخبار اليوم الأسبوعية.

وبهذه التقديرات اتفقنا على توزيع التغطية الإخبارية بيننا:

- الأستاذ «مصطفى أمين»: يسافر إلى الإسكندرية لأن البلاط الملكى هناك وكذلك الوزارة منذ بدأ موسم الصيف - و«مصطفى» مسئول - بصلاته مع القصر («كريم ثابت») (باشا)، ومع الأستاذ «محمد هاشم» (صهر «سرى» (باشا) ووزير الداخلية) - أن يغطى ما يدور بين الطرفين الرسميين فى إدارة الأزمة: القصر والوزارة.

- ومسئوليتى أن أبقى فى القاهرة لمتابعة تداعيات قرار حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، وذلك بحكم معرفة بكثيرين فيه (نشأت بظروف عملى أثناء تغطية حرب فلسطين) - وضمنهم اللواء «محمد نجيب» (وهو رئيس مجلس إدارة نادى الضباط) - وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الترتيب أن أظل على اتصال برئيس الوزراء المستقيل «نجيب الهلالى» (باشا)، وكنت قريبا منه (صديقا للعائلة).

- وأما ثالثنا (الأستاذ «على أمين») فقد كان عليه أن يظل فى القاهرة للتنسيق بين عمل «مصطفى» فى الإسكندرية، و«عملى» فى القاهرة، وبحيث يشرف على توجيه جهدنا المُرَكَّزْ فى جريدة الأخبار يوميا، ويكون فى موضع يسمح له بأن يطلب من القاهرة والإسكندرية تكميلات إخبارية يراها لازمة عبر المدينتين].

٢ - لقاء أقدار فى بيت «محمد نجيب»!

فى الساعة الخامسة والنصف (بعد ظهر يوم الجمعة ١٨ يولية ١٩٥٢) - كانت الطبعة الأولى من عدد «أخبار اليوم» (التى تصدر غدا) قد أصبحت بكامل صفحاتها عُهدة لدى سكرتير التحرير الأستاذ «حسين فريد» - وغادرت مبنى «أخبار اليوم»

متوجها إلى حى الزيتون حيث بيت اللواء «محمد نجيب»، وتقديرى أن «البؤرة الفعلية» لتداعيات قرار حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش - موجودة هناك حول رئيس مجلس إدارة النادى (اللواء «محمد نجيب»). وبينما كنت أقود سيارتى (من طراز أوبل كابتين - سوداء اللون) - متوجها من وسط العاصمة إلى طرفها عند حى الزيتون، كنت أفكر فى اللواء «محمد نجيب».

....

....

[لم يتح لى أن أقابل الرجل أثناء معارك حرب فلسطين، (خصوصا أننى تركت ميدان القتال فى أغسطس ١٩٤٨، لكى ألحق بالدورة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة (فى قصر دى شايو) بباريس - لأن قضية فلسطين والحرب التى اندلعت فى الأرض المقدسة فرضت نفسها على قمة جدول أعمال الجمعية العامة، وأصبحت شاغل مجلس الأمن - وبالتالى فإن الجانب الدولى لقضية فلسطين طغى ذلك الخريف على الجانب العسكرى].

....

....

[كنت قد تعرفت على اللواء «محمد نجيب» عندما كان قائدا لسلاح الحدود، ثم زادت معرفتى به من خلال معركة مجلس إدارة نادى ضباط الجيش وتوابعها، وزار مكتبى مرات، وزُرت بيته مرات، واحدة منها (كما هو مسجل فى أوراقى) عندما أراد اطلاعى على محاضر التحقيق فى سقوط طائرة ركاب أمريكية شمال غرب القاهرة (وبين ركابها نجمة مشهورة تلك الأيام هى «كاميليا» (كوهين)، وكانت هناك حكايات كثيرة شائعة عن علاقة بينها وبين الملك «فاروق»). وكان الحادث فى منطقة اختصاص اللواء «نجيب» كقائد لسلاح الحدود.

وكان الرجل - فى كل مرة لقيته فيها - يبدو لى شخصية متميزة فى زمن ما بعد حرب فلسطين وحين كان أظهر لواءات الجيش - بصفة عامة - ثلاثة أنواع:

○ نوع وراءه فى المعارك تجربة وأصحابه لا يملون الحديث عن تجربتهم -

واعتقادهم أنها وحدها الصواب وغيرها الخطأ (مثل اللواء «فؤاد صادق» واللواء «محمد أحمد المواوى» وكلاهما كان على المعاش بعد ترك القيادة العامة للقوات فى العريش).

○ ونوع سبقت له الدراسة فى الخارج من أركانات الحرب وهم على استعداد دائما لإلقاء الدروس فيما كان ينبغى عمله فى فلسطين لكن الآخرين لم يعملوه فضاعت الفرص (مثل اللواء «سعد الدين صبور» - قائد سلاح الفرسان واللواء «حمدى هيبة» مدير مكتب وزير الحربية).

○ ونوع ثالث من رجال القصر تشغلهم المناسبات والمراسم تأخذهم بعيدا عن ميدان القتال فعلا أو مباشرة (مثل اللواء «عمر فتحى» قائد الحرس واللواء «عثمان المهدى» رئيس الأركان).

ولم يكن «محمد نجيب» من هؤلاء على اختلاف أنواعهم - وفى نفس الوقت فإنه لم يكن من جيل الشباب الذى بدأ يظهر مرموقا بعد حرب فلسطين (مثل «حافظ إسماعيل» فى رياسة الأركان، و«رشاد مهنا» فى رياسة المدفعية - وكذلك كان محمد نجيب حائرا فى موقعه بين الأنواع والأجيال.

وكان الرجل يبدو لى دائما مرتاحا مع نفسه، وكانت قناعته أظهر ما تكون حين يخرج من جيبه علبة من سيجار التوسكانى الجاف، ويهرس واحدا منها بمطواة فى جيبه ثم يحشو بهذا التبغ المهروس غليونه ويشعله بِهِمة، ويشد الدخان منه بسعادة تضوى فى عينيه. وكان الرجل قد عرف من أحد أصدقائه فى القصر أنه رُشح وزيرا للحربية فى وزارة «نجيب الهلالى» (باشا) - ثم عرف من اللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن» (رئيس قسم الملحقين العسكريين الأجانب فى الجيش وقائد المنطقة الشرقية بعد ذلك) - أننى صاحب اقتراح ترشيحه، وكان تعليقه أول مرة لقيته بعدها («وزير حربية مرة واحدة». ثم كان قوله «يتركونى فقط أكمل مدة خدمتى وأخرج بمعاشى كاملا ولا أريد فوق ذلك شيئا)].

....

....

والآن وفى طريقى إلى بيت اللواء «محمد نجيب» فى الزيتون كان سؤالى لنفسى: «كيف يشعر الرجل وكيف يتصرف وقد وضعته المقادير وسط ما لم يكن يتوقعه، وربما لم يكن يريده لو أن الخيار فى يده!».

كانت هناك ثمانى درجات بالعدد فى الفناء الداخلى الضيق لبيت اللواء «نجيب» يصعد عليها الزائر فيجد أمامه بابين، باب يؤدى إلى صالة من حولها غرف المسكن، وباب آخر يؤدى إلى غرفة مستقلة هى غرفة الاستقبال - يدخل منها الزائر ليجد فى صدر هذه الغرفة مكتبا خشبيا متواضعا، وحوله على جوانب الغرفة طاقم صالون مذهب (دمياطى فى الغالب) مكون من أربعة «فوتيلات» و«كنبة» واحدة. وحين انفتح الباب ودخلت قاعة الاستقبال ذلك المساء - كان أول شخص وقع بصرى عليه هو اللواء «محمود صبحى» الذى كان قائدا للكلية الحربية، ثم أُحيل إلى التقاعد قبل شهور. وكان هناك ضابط آخر لم يقدمه أحد ولا هو قدم نفسه، بل ظل جالسا فى مكانه لا يتجه إلى ناحيته خطاب وهو من جانبه لا ينطق بكلمة، ولم يكن اللواء «نجيب» فى قاعة الاستقبال لأنه خرج فيما يظهر يطلب «قهوة» لضيوفه، ولم يلبث الباب الموصل إلى القاعة من الداخل أن فُتح ودخل «نجيب» وغليونه بين أسنانه، وأقبل يرحب ودودا وحفيا، ويسأل عن آخر الأخبار وقلت: «إن آخر الأخبار لابد أن تكون هنا». وقال الرجل بنبرة يشيع فيها الصدق والقلق معا: «أخبار إيه؟» - ربنا يجيب العواقب سليمة». وكان اللواء «محمود صبحى» هو الذى سألنى: «ما الذى سوف تنشره أخبار اليوم غدا عن تطورات أزمة حل مجلس إدارة النادى (يقصد نادى الضباط) - وقَبْلَ أن أُجيب، سألنى اللواء «نجيب»: «همه عاوزين يعملوا إيه؟ مطلوب منى أعمل إيه؟». ونظرت إليه أستشف ما وراء سؤاله، لأنى علمت قبل المجىء إلى بيته أنه على موعد آخر (غدا السبت ١٩ يولية) مع الأستاذ «محمد هاشم» وزير الداخلية وصهر رئيس الوزراء، وسألته: «ألم يقل لك أحد شيئا عما يريدونه منك؟» - وقال ببراءة لا تترك ثغرة لشك «إنه حائر والآراء حوله موزعة»، (وقلت لنفسى لحظتها: إن الرجل ليس بسيطا إلى الحد الذى أظنه، فهو نائم على سر يحسن إخفاؤه)، وتدخل اللواء «محمود صبحى» فقال «إن رأيه مازال رفع قضية ضد قرار حل مجلس الإدارة أمام مجلس الدولة، لأنه لا يمكن السكوت على هذا القرار، وحتى إذا أراد «سعادة اللواء» (يقصد «محمد نجيب») أن يتنازل عن حقه -

فإن جموع الضباط لن تتنازل». ورد «محمد نجيب»: «إنه هو أيضا لا يملك أن يتنازل لأنه حق مئات الضباط الذين انتخبوا المجلس. لكن المسألة هى ما الذى يمكن عمله؟». وكان اللواء «محمود صبحى» (كما كنت أعرف قد التحق أثناء الخدمة منتسبا لكلية الحقوق، وتخرج بالفعل فيها، وانضم بعد إحالته للمعاش فورا إلى مكتب محاماة). والآن كانت أول قضية يريد أن يشارك فيها هى الطعن أمام مجلس الدولة فى قرار حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، وتشعب الحديث قُرابة نصف الساعة ثم قطعت الحديث طرقة أو طرقتين على باب غرفة الاستقبال من ناحية السلم، وقام الضابط الساكت بفتح الباب، ودخل شابان كلاهما يرتدى بنطلونا رماديا وفوقه قميصا أبيض، وتذكرت أحدهما، وأما الثانى فقد كان غريبا، تقع عليه عيناى لأول مرة.

كان الأول هو البكباشى «جمال عبدالناصر». وكان الثانى هو الصاغ «عبدالحكيم عامر».



....

....

كنت قد تقابلت مع «جمال عبد الناصر» ثلاث مرات من قبل، لكنها جميعا مقابلات عابرة:

○ كانت المرة الأولى فى فلسطين، وكنت مرتحلا فى سيارة جيب على الطريق الشمالى للنقب، قادما من مقر قيادة «أحمد عبد العزيز» فى بيت لحم، قاصدا إلى «المجدل» لملاقاة اللواء «محمد أحمد المواوى» القائد العام للقوات المصرية فى فلسطين، وكان «أحمد عبد العزيز» قد أمر أحد ضباطه وهو الصاغ (الرائد) «حسن فهمى عبد المجيد» (الذى أصبح فيما بعد سفيرا لمصر فى المغرب). أن يصحبنى (ومعنا جندى حراسة بمدفع رشاش). فى سيارة جيب تابعة لقيادته، ويذهب بى فى الصباح إلى المجدل ويعود معى مساء الغد إلى بيت لحم. لكن سيارتنا توقفت فى عراق المنشية لأن معركة كانت تدور بين المواقع المصرية

هناك وبين قوات إسرائيلية خرجت من مستعمرة «نجبا»، وكانت «نجبا» مقرا لقيادة البريجادير «ييجال يادين» (الذى أصبح فيما بعد نائبا لرئيس وزراء إسرائيل ووزيرا للخارجية). وتوقفنا عن السير حتى انفتح الطريق، وعرفت من أحد الضباط أن نتيجة المعركة كانت طيبة، وأن المدرعات التى خرجت من «نجبا» لتقطع طريق النقب الشمالى تراجعت إلى المستعمرة فى حماية طلقات من قذائف «المورتار» غطت الانسحاب وما زالت تواصل تمشيط المنطقة حتى الآن.

وعرفت أن قائد المعركة على الناحية المصرية ضابط شاب برتبة «صاغ» اسمه «جمال عبد الناصر حسين» وطلبت مقابلته، وكان على وشك أن ينام فى مقر قيادة الكتيبة السادسة المشاة (وكانت من قبل قسم بوليس بَنَتْهُ سلطة الانتداب البريطانية فى فلسطين مع عشرات غيره - ضمن خطتها لإقامة سلسلة مواقع حصينة أثناء الحرب العالمية الثانية - تحسبا لتقدم الألمان عبر مصر إلى الشام). وحين ذهبت ومعى «حسن فهمى عبد المجيد» إلى حيث كان الصاغ «جمال عبد الناصر حسين» وجدته يرتب لنفسه فراشا ينام عليه فى بدروم مركز البوليس القديم، وقد فرش بطانية على الأرض ثم كَوَّر ثانية جعلها شبه وسادة، واضطجع ينام، وعندما قيل له «أننا نريد مقابلته» - اعتدل يستقبلنا، وبدا لى الضابط الشاب «نافد الصبر» وعزوت ذلك إلى الجهد الذى بذله فى معركة لم ينم فيها ليلة الأمس (كما قيل لى) دقيقة واحدة، وحين خرجنا من قسم البوليس - قال الصاغ «حسن فهمى عبد المجيد» فى شبه اعتذار «هو معروف بين زملائه الضباط بأنه قليل الكلام»، وعلقت بقولى «من الواضح أنه لم يكن يريد أن يتكلم، وربما أنه لا يعرف كيف يقول ما عنده»! - وكذلك كان اللقاء الأول.

- وكانت المرة الثانية فى مكتبى فى أخبار اليوم (سنة ١٩٥١) عندما أعطيت موعدا لضابط فى الجيش أراد مقابلتى لموضوع رآه مهما، وقد جاء هذا الضابط وهو الصاغ «زكريا محيى الدين» ومعه زميل له فى الجيش - هو مرة ثانية: الصاغ «جمال عبد الناصر حسين» - الذى بدأ وذكرنى بلقائنا الأول وكنت تذكرته فور أن رأيته.

كان «زكريا محيى الدين» وقتها ضابطا مشغولا بأمن سيناء، وقد اكتشف مسألة

وجدها خطيرة، مؤداها أن إسرائيل تمنح «بطاقات مرور» خاصة لبعض «عرب قبائل العزازمة» الذين يقطنون سيناء وهم يتنقلون بهذه البطاقات وراء المرعى عبر خطوط الحدود وبين خطوط الهدنة من سيناء إلى النقب وبالعكس، وهو يشك أن هذه البطاقات تهيئ لضباط الأمن الإسرائيليين فى المنطقة الجنوبية سلطة على رعايا مصريين، والصاغ «زكريا محيى الدين» يجد ذلك وضعا غير مقبول، وغير مأمون. وقد حاول لفت نظر رؤسائه، لكنهم لم يفعلوا شيئا، وخطر له أنه إذا نشرت إحدى الجرائد أو المجلات شيئا عن ذلك، فإن السلطات المختصة قد تتنبه. وكان «زكريا محيى الدين» مرتبا فى عرضه للموضوع، وقد شرحه أكثر بصور عدد من بطاقات المرور الإسرائيلية التى استوجبت قلقه.

وطوال ثلث الساعة كان «جمال عبدالناصر» يتابع الحديث فى صمت، ولاحظته أكثر من مرة يطيل النظر إلى رفوف كتب تغطى حائطا من غرفة مكتبى فى ذلك الوقت. وانتهز لحظة صمت فقال إنه تابع تحقيقاتى عن الحرب فى فلسطين من داخل الحصار فى الفالوجة، واهتم بما كتبته عن اجتماعات دورة الجمعية العامة غير العادية للأمم المتحدة فى باريس. سبتمبر ١٩٤٨ - ثم إنه بعد الحصار فكر أن يجىء ليقابلنى، لكنه وجدنى أغطى الانقلابات السورية (من حسنى الزعيم - إلى سامى الحناوى - إلى أديب الشيشكلى)، وفى تلك الأوقات كانت لديه أسئلة عما يجرى فى سوريا «تمنى» لو استطاع توجيهها إلىَّ، ورجوته إذا كان يذكر منها شيئا أن يفعل ذلك ولو بأثر رجعى، وسأل عدة أسئلة (لا أذكر تفاصيلها لأننى لم أحرص على تسجيلها).

وواصل «جمال عبد الناصر» كلامه فذكر أنه تابع ما نشرته عن ثورة إيران (الدكتور مصدق) وقال «إنه توقف طويلا أمام مشهد «آية الله الكاشانى» الذى خرج بمظاهرة ضد الشاه بعد أن اغتسل وارتدى كفنه مستعدا للقاء ربه». ثم أبدى ملاحظات انتهى منها إلى أنه «شاهد مع باعة الصحف كتابا يضم ما كتبته عن إيران - عنوانه «إيران فوق بركان»، وسألنى إذا كان يستطيع استعارة نسخة منه وهو يتعهد بإعادتها، وأضاف «أن الكتاب غالى الثمن - يُباع بعشرة قروش، وذلك مبلغ لا يستطيع مواطن عادى أن يخصصه لشراء كتاب، وطلبت نسخة من الكتاب قدمتها هدية له.

○ ولم تكن المرة الثالثة التى رأيت فيها «جمال عبد الناصر» لقاءً بالمعنى الحقيقى، لأنه وقع مصادفة عابرة لم تستغرق أكثر من دقائق، وكان ذلك فى المساء المبكر من يوم حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢)، على رصيف (شارع فؤاد الأول - ٢٦ يولية الآن) - أمام محلات شيكوريل، وهى لاتزال مشتعلة ببقايا لهب، وكان «جمال عبد الناصر» قادما من ناحية حديقة الأزبكية، وكنت قادما من الاتجاه العكسى، وعلى وهج الحريق لمحت قامته، وبدت لى تقاطيعه شبه نحاسية، وسألنى بصوت مشحون بما يعنى القلق من هذا الذى نراه أمامنا، ومن المسئول عنه، ولا أتذكر بم رددت عليه، ولم يكن الظرف يسمح باستفاضة، وكذلك مضى كل منا إلى سبيله!.

....

....



والآن الساعة السادسة والنصف من مساء ١٨ يولية ١٩٥٢ وفى غرفة الاستقبال فى بيت اللواء «محمد نجيب»، دخل «جمال عبدالناصر» (ومعه عبد الحكيم عامر) - وعندما دخلا كان اللواء «محمود صبحى» لا يزال يشرح ويعيد شرح فكرته عن ضرورة رفع قضية أمام مجلس الدولة فى معارضة قرار حل مجلس إدارة نادى الضباط، مؤكدا أن فى رأسه الآن نقطا تبلورت لصياغة المذكرة التى تقدم إلى مجلس الدولة فى عرض القضية، وهو واثق من إمكانية كسبها.

ومضت دقائق وقام «عبد الحكيم عامر» من مقعده ماشيا نحو اللواء «محمد نجيب» ومال عليه يهمس فى أذنه بشىء، وقام «نجيب»وتبعهما «جمال عبد الناصر»، واتجه الثلاثة نحو باب الغرفة المؤدى إلى الصالة الرئيسية للبيت وأغلق الباب. ومع أن هذه «الحركة» لفتت نظرى فأظننى لم أعلق كثيرا عليها وإنما واصلت «استجواب» اللواء «صبحى» عن النتيجة التى يمكن أن تصل إليها فكرته فى رفع قضية أمام مجلس الدولة - حتى على فرض أنه كسبها.

ومضت فترة ما بين ربع وثلث الساعة - ثم انفتح باب الغرفة المؤدى إلى الصالة،

وعاد الرجال الثلاثة إلى صالون الاستقبال وجلسوا حيث كانوا من قبل، وقال «جمال عبد الناصر» وهو ينقل بصره بين اللواء «محمود صبحى» وبينى: «هل وصلتم لرأى فى موضوع القضية؟»، واستعاد اللواء «صبحى» تدفقه ـ وبان تحفظى. وقال «جمال عبد الناصر» موجها كلامه لى «حضرتك(!) لا تجد فائدة من رفع قضية؟» ـ وسكَتَ قليلا ثم استطرد «هل تتصور أن الجرائد سوف تكتب عن قضية ضد قرار صادر عن السلطات العليا؟ ـ أقصد هل يمكن أن تصل القضية بالتفاصيل والظروف إلى الرأى العام؟» ـ وأبديت تشككى فى أن الرقابة يمكن أن تسمح بالنشر، أو على الأقل بالنشر على نطاق يكفى للتعريف بالتفاصيل والظروف! وعاد «جمال عبد الناصر» يسأل بما مفاده «وإذا لم تكن هناك قضية فما العمل لوقف هذه «الإهانة»؟».

....

....

استعمل «جمال عبد الناصر» هذا التعبير وقد نسبته إليه عندما سجلت وقائع ذلك اللقاء بعدها بأكثر قليلا من أسبوع، ومن المفارقات أننى لم أسجله يومها مكتفيا بعبارة «الساعة السادسة: عند «محمد نجيب» (اللواء «صبحى» واقتراحه). وعندما تطورت الأمور فى ظرف أيام بما لم يخطر على البال فى حينه، عُدت فسجلت يوم ٢٧ يولية ما شاهدته ـ مساء يوم ١٨ ـ متأخرا تسعة أيام].

....

....

استوقفنى لفظ «إهانة» وسألت «جمال عبد الناصر» بما معناه «هل يرى أن حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش فعل «إهانة» أو أنه أكبر؟»، ولم يكن يتوقع السؤال كما بدا لى، على أنه بعد لحظة رد بما معناه «بالطبع إهانة ـ لأن «كرامة» الجيش من كرامة الشعب»، وقلت (كما سجلت بعدها بتسعة أيام) أن الموضوع يتجاوز «الإهانة» ويتجاوز «الكرامة» ـ لأنه يمس شيئا أكبر من العواطف. واستطردت «ومع ذلك ولو قبلت بلفظ الإهانة فى وصف ما جرى، فإننى أتساءل»: «ماذا تستطيع القوات

المسلحة أن تفعل للرد على الإهانة؟». ولم أسكت وإنما واصلت: «فى ميدان القتال سنة ١٩٤٨ لم يستطع الجيش أن يدافع عن «كرامة البلد»، والآن وبعد أربع سنوات (من سنة ١٩٤٨) - فإن الجيش ليس مطالبا بالدفاع عن كرامة البلد، وإنما عن كرامته هو نفسه». وربما أن «جمال عبد الناصر» أحس بالاستفزاز، فقد سألنى «ما هو اقتراحك لرد الإهانة؟». ثم أضاف: «شيئا نستطيع أن نفعله فى هذه الأحوال والظروف». وقلت بسرعة (دون تفكير كاف وتدقيق) «إننى أتصور مظاهرة من ألف ضابط مثلا - يتجمعون - كما جرى يوم احتفل الملك بتقديم ولى عهده إلى الجيش (فى ٢٦ يناير) - ثم يسجلون فى دفتر التشريفات طلبهم إلى الملك بإلغاء قرار حل مجلس إدارة النادى، ويوقعون عليه بإمضاءاتهم واحدا بعد واحد، وتكون هذه مظاهرة احتجاج - بقوة - تُعيد بعض العقل إلى بعض الرؤوس»!

وسكت «جمال عبد الناصر» وكأنه يفكر فيما قلته، ثم رد بما مؤداه «أن ذلك لو حدث سوف يُعتبر نوعا من أنواع التمرد، وسوف تتصرف «السراى» إزاءه على هذا الأساس، وترد عليه بإجراءات إحالات للتقاعد وتشتيت ومطاردة - إن لم يكن اعتقال». وبدا منطقه معقولا، وكذلك عاد اللواء «محمود صبحى» يطرح فكرة القضية أمام مجلس الدولة، وذكر اللواء «صبحى» أن كل ما يحتاجه هو رسوم للقضية يقدرها بسبعين جنيه، وراح كل منا يقدم ما يقدر عليه. وساهم «جمال عبد الناصر» فى التبرعات بثلاثة جنيهات أخرجها من جيب بنطلونه، ثم تهيأ للخروج ومعه «عبد الحكيم عامر»، وبالفعل خرجا ومعهما اللواء «محمد نجيب» حتى وصلا إلى درجات السلم ونزل الاثنان عليه وعاد هو إلينا، ولعشر دقائق ظل اللواء «صبحى» يتحدث عن القضية، واللواء «محمد نجيب» صامتا يسمع (ولا يشير بهمسة إلى موعد له غدا مع وزير الداخلية وصهر رئيس الوزراء «محمد هاشم» (باشا)).

وخرجت وما زال فى خواطرى أن الرجل ليس بسيطا كما ظننت، وإنما هو «رجل ناضج» عَوَّد نفسه أن لا يتكلم كثيرا، وأن يسمع أكثر مما يقول، وأن يمسك بطرف أكثر من خيط ليوازن موقفه. وكان شعورى أن الرجل له العذر، فهو يجد نفسه فى موقف تزداد خطورته عما كان يتصور حين دخل انتخابات نادى الضباط.

ومن الغريب أن خلوته بـ «جمال عبدالناصر» و«عبد الحكيم عامر» لم تترك تلك اللحظة تساؤلا (لَدَىَّ) عن دلالتها، ولعله غلب على ظنى وقتها «أنها تتعلق بتفاصيل حل مجلس إدارة النادى !».

٣ - **حوار فى الطريق العام:**

خرجت من بيت اللواء «محمد نجيب» وكانت الساعة السابعة والثلث، وركبت سيارتى وعبرت الطريق الجانبى إلى الشارع الرئيسى المؤدى من الزيتون إلى القبة، وعلى رصيف قريب لمحت «جمال عبد الناصر» و«عبدالحكيم عامر» واقفين مازالا - كما يظهر - فى انتظار أتوبيس، واقتربت أسألهما إذا كان فى استطاعتى أن آخذهما معى، وقال «جمال عبد الناصر» ما معناه «إنه لا يريد أن يخرجنى عن طريقى، وقلت إننى ذاهب إلى وسط البلد (دار أخبار اليوم) - فإذا كان ذلك اتجاههما فأنا وحدى فى السيارة وأهلا بهما معى». وقال «جمال عبد الناصر» على الفور «إذا لم يكن فى ذلك «تعب» نجىء معك إلى «باب الحديد» (يقصد ميدان المحطة «رمسيس الآن») - وصعد إلى المقعد المجاور لى، وصعد «عبد الحكيم عامر» إلى المقعد الخلفى».

وبدأ «جمال عبد الناصر» بإيضاح لعله وجده مناسبا لفتح حديث - عن سبب وقوفه على محطة الأتوبيس قائلا ما معناه «وقفنا هناك ربع ساعة ويظهر أن الناس الذين يركبون السيارات لا يشعرون بحجم أزمة المواصلات العامة» - ثم أضاف «سيارتى - واستدرك - سيارة «أوستن» صغيرة - أخذتها صباح اليوم للميكانيكى، وكان مفروضا أن أستَلِمْها منه «على العصر»، وعندما ذهبت فى الموعد اكتشفت أنها لن تكون جاهزة قبل صباح الغد». وسادت فترة سكوت، ثم سمعت صوت «عبد الحكيم عامر» لأول مرة من المقعد الخلفى يسألنى بما معناه «هل تعتقد أن فكرة القضية التى يقترحها اللواء «صبحى» يمكن أن تحل...؟» - وأكمل «جمال عبد الناصر» بما مؤداه «لا تحل شيئا...» - ثم بدا التردد فى صوته ولكنه واصل «وإذا سمحت فإن الاقتراح الذى سمعناه من «حضرتك»(!) عن قيام ألف ضابط بتسجيل أسمائهم فى دفتر التشريفات - اقتراح يصعب تنفيذه !».

ورددت (دون أن أُراجع نفسى) «بأننى لا أرى وجه الصعوبة التى يشير إليها، لأن الظروف تقتضى إجراءً يسمع له دوى!».

ولم يظهر أنه اقتنع، وقال: «إنهم (يقصد السلطة) سوف يبذلون كل جهدهم فى محاصرة أى فعل، ويتعاملون مع الحدث باعتباره تمردا، ونكون كمن رقص على السلم، لا هو سكت وقَبِلَ الإهانة، ولا هو احتج وَرَدَّهَا». وقلت (وبشىء من نفاد الصبر) «لنفرض أنهم اعتبروها تمردا - فلست أظنهم قادرين على المخاطرة بإجراءات عنيفة - سجلوا موقفا وليكن ما يكون!». ومرة أخرى ساد صمت، وكانت السيارة تخرج بنا إلى طريق منشية البكرى، وبعد قليل عاد «جمال عبد الناصر» إلى الكلام بما معناه «أنتم المدنيون سهل أن تقولوا تمردوا لأنكم مدنيون - أمّا فى «العسكرية» فإن الموضوع مختلف، وأى مظاهرة سوف تعتبر تمردا!» - سكت قليلا ثم استطرد «تعتبر عصيانا - أليس ذلك ما حدث من «عرابى» ورفاقه (يقصد الزعيم الوطنى أحمد عرابى (باشا)) ثم يتدخل الإنجليز - كما تدخلوا سنة ١٨٨٢، والنتيجة أن الجيش يتحمل على «شرفه» مصيبة احتلال عسكرى سافر للبلد مرة أخرى».

وقلت (ولا أعرف ما دعانى لقولها) «إن الإنجليز لن يتدخلوا مهما حدث فى القاهرة». وسألنى وفى نبرات صوته استغراب ظاهر - قائلا: «كيف أستطيع الجزم بهذه الطريقة القاطعة؟». ورحت أرد عليه كما لو أنى كنت أكتب خبرا - أو تحليلا.

قلت:

أولا: لأن الإنجليز اتخذوا قرارا بعدم التدخل فى القاهرة والدلتا - قرارهم الآن أن لا تتجاوز قواتهم حدود منطقة القناة، وهم توصلوا لهذا القرار ذات اليوم الذى احترقت فيه القاهرة، بإدراك أنهم إذا تقدموا سوف يواجههم موقف فوضوى معقد لا يريدون لقواتهم أن تتورط فيه.

وثانيا: لأن التطورات فى منطقة الخليج الفارسى متأزمة بسبب الثورة فى إيران، وبعد احتلال الجيش الإيرانى لمحطة تكرير النفط الكبرى فى منطقة عبدان، فإن القوات البريطانية تم تعزيزها فى الكويت، وكانت قوات التعزيز من قاعدة قناة السويس، التى سحبت منها ست كتائب وربما سبع، ولذلك فإن القوات اللازمة لأى

تدخل بريطانى ليست هذه اللحظة كافية، وإذا أريد إعادة حجمها إلى ما كان عليه، فذلك يحتاج إلى شهر أو شهرين على الأقل.

وثالثا: لأن موسم الصيف «فى عِزِّه» سواء فى لندن أو فى القاهرة، وخطوط الاتصال فى الصيف شبه معطلة خصوصا من مصر، وأعرف يقينا أن «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا يستعد لرحلة بحرية فى الجزر اليونانية، وأن وزير الخارجية البريطانى «أنتونى إيدن» يستعد للذهاب إلى جزيرة «بربادوس».

ورابعا: وهو دليل آخر على توقعاتهم لهذا الصيف فى مصر - أن السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» بدأ إجازة فى إسكتلندا، وأن الجنرال «أرسكين» قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة بدأ إجازة فى قبرص، بل إن الملحق العسكرى البريطانى فى مصر البريجادير «توماس جولبرن» هو الآخر على وشك أن يقوم بالإجازة، وأظنه سافر اليوم.

وخامسا: أنه فى هذه الأحوال فإن الحكومة البريطانية لن ترد عسكريا - لأنها فى هذه الحالة تكون مطالبة بحساب موقف الفرقة المصرية الموجودة فى العريش وهى خلف قاعدة قناة السويس، وهذه الفرقة يمكن أن تمثل تهديدا إلا إذا ضمنت الحكومة البريطانية تثبيت هذه الفرقة باتفاق مع إسرائيل وهذه مسألة غير مطروحة لدواع تتخطى مصر!

وسادسا: ومن ناحية أخرى فظنى أن السياسة البريطانية لا تستطيع «أخلاقيا» أن تدافع عن الأوضاع الراهنة بعد كل ما جرى خصوصا فى السنين الأخيرة، بل لعلها لا تمانع فى إعطاء بعض الناس درسا، خصوصا إذا لم تكن هى التى تتحمل مسئولية الدرس.

وبدا «جمال عبد الناصر» شديد الدهشة (إلى درجة الانبهار!) بما قلته - وسألنى: «هل هذه كلها معلومات متاحة للصحفيين؟».

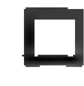
وقلت: «لا أعرف - ولكن ما قلته صحيح».

(والحقيقة أن المصادفات كانت تلعب دورها فى نسيج الحوادث بكفاءة، ذلك أننى قبل أربعة أيام فقط كنت ضيفا على العشاء عند اللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن»

(قائد المنطقة الشرقية)، وكان العشاء فى بيته بشارع الملك فى حدائق القبة، وضيف الشرف فيه البريجادير «جولبرن» (الملحق العسكرى البريطانى فى مصر).

وكان «جولبرن» يتطلع بشوق إلى إجازته التى يبدؤها بعد أقل من أسبوع، ويقضيها فى بيت استأجره لعائلته فى مقاطعة «بروفانس» الملاصقة شمالا للريفييرا الفرنسية. وكان سفر السير «رالف ستيفنسون» معروفا لا يحتاج إلى معلومات خاصة، لكن خبر سفر الجنرال «جورج أرسكين» قائد القوات البريطانية جاء مباشرة من خلال الحديث مع البريجادير «جولبرن».

وفى الواقع فإن ذلك العشاء فى بيت اللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن» كان سهرا طويلا مع أحاديث السياسة وعن الموقف الراهن ـ وكنت فى اليوم التالى للسهرة قد استعدت التفاصيل لأسجلها فى أوراقى وأضيف إليها ملاحظاتى، وفى ذهنى أننى قد أنشر شيئا حولها ـ وكذلك فإن النقاط كانت حاضرة فى فكرى ـ وجارية على لسانى!



كنا قد وصلنا إلى قُرب ميدان المحطة، وتوقفت بالسيارة قبل دخول الميدان لتأمين فرصة للنزول قبل احتمال الزحام، وبدا لى أن «جمال عبد الناصر» يتلكأ ـ لكنه مُحرج لا يعرف كيف يتصرف.

وبعد تردد سألنى بما معناه «إنه لم يستوعب بالكامل ما قلته، فـ«حضرتك» تكلمت بسرعة، والكلام مهم لأى ضابط أركان حرب، بصرف النظر عن الأزمة الحالية».

ثم سألنى مترددا ـ وعلى نحو ما راغبا ـ بما مؤداه «إذا كنا نستطيع أن نذهب إلى أى مكان نكمل فيه الحديث، على الأقل ونحن جلوس على مقاعد ولسنا «ماشيين» بسيارة فى الشوارع». ودعوته إلى مكتبى وقَبِلَ. وتحركت بالسيارة لكنه لم يلبث حتى بان أن لديه استدراكا، وسألنى «مكتبك فى أخبار اليوم؟». قلت «نعم». قال: «هل نستطيع أن نذهب إلى أى مكان آخر؟». وأحس (ربما) أنه مدين بإيضاح فقال بصوت يحمل نبرة اعتذار بما معناه «يقول الناس إن أخبار اليوم هى جريدة السراى»، وسألته «إذا كان يحب أن نذهب إلى بيتى»، وأبدى ترحيبا ظاهرا.

وعند هذه اللحظة فقط ـ أحسست بشعور غريب لم أتوقف لتحليله ليلتها، ولكنى فعلت ذلك عندما سجلت وقائع المقابلة بعدها بتسعة أيام، فقد كتبت «لماذا أراد أن يستعيد مرة أخرى ما قلته له؟»، ثم «ما هو معنى إشارته إلى أن أخبار اليوم هى جريدة السراى؟».

(لحظتها وبتأثير ذلك الشعور الغريب الذى أحسست به ولم أتوقف لتحليله ـ نظرت ناحية «جمال عبد الناصر» والتقت عيناى بعينيه ومضة، وخيل لى أننى لمحت شعلة تيقظ وتحفز، ولم أجد ذلك مثيرا للشك من ضابط أركان حرب يقول إنه يهتم بالتفكير الاستراتيجى).

....

....

وكان اعتقادى ولا يزال حتى هذه اللحظة أن ذلك اللقاء كان حاسما فى علاقة الصداقة التى تأسست ـ عميقة وراسخة ـ بين «جمال عبد الناصر» وبينى، ذلك أنها وضعت للعلاقة حجر أساس فيه الكثير من الثقة والاحترام ـ وفيه نوعا من أُلفة محفوفة بتحفظ الغرباء حين يتعارفون ويتقاربون على فكر وراءه سر (يعلمه هو وقتها ويكتمه)، لكن ثقل السر عليه يدفعه إلى الاستزادة والاقتراب أكثر من رجل يعرف (كما بدا له) عن دخائل الأمور ومعانيها ـ أشياء تغيب عنه.

والحقيقة أن الظروف تلك الليلة كانت مواتية لعلاقة من نوع خاص:

ـ ففى ذلك اللقاء بيننا (ليلة ١٨ يولية) كان الصحفى وليس الضابط هو الطرف الأقوى، وكنت تلك الأيام صحفيا (يظهر اسمه فى العناوين الحمراء للصفحة الأولى من أكبر جريدة فى الشرق الأوسط يومها وهى أخبار اليوم)، وصحفيا تظهر صورته مع النجوم من مشاهير الزمان (من أول آية الله الكاشانى ـ حتى عصمت أينونو رئيس جمهورية تركيا ـ إلى الملك «عبد الله» الأول مؤسس الأردن ـ حتى الإمبراطور هيلاسلاسى فى أديس أبابا) ـ وأما هو فقد كان تلك اللحظة «ضابطا عاديا» فى القوات المسلحة، يحتفظ فى قلبه بسر كبير، ولكن سره الكبير مخاطرة قد تذهب بحريته ـ وبحياته.

وبالتالى فإنه فجر يوم ٢٣ يولية حين التقينا أول مرة بعد الثورة لم أكن ذلك الصحفى القادم إلى موقع حدث كبير يستطلع أخبارا ويسأل فى الظلمات، وإنما كنت رجلا سبق التعرف عليه وسماع رأيه.

- ومن ناحية ثانية فقد بدا أن ما قلته لجمال عبد الناصر فى تحليل الأسباب التى تنفى احتمال تدخل عسكرى بريطانى (على نمط ما حدث وقت ثورة عرابى) - أجاب دون أن أدرى على هاجس ثقيل يلح عليه وقتها (ولم يكن فى علمى) - وليس أفعل فى التأثير بالعمق على النفوس من جواب يجىء لرجل فى موضوع يهمه دون أن يخاطر بتوجيه سؤال. وفى تلك الليلة فإن «جمال عبد الناصر» وجدنى دون تعمد أو قصد - أرد على سؤال عمره قبل أن ينطق به، ولم يكن فى مقدوره أن ينطق به، وهنا فإن الشعور بالعرفان يخلق إحساسا حميما نافذا إلى العمق.

- ثم إن ما قلته فى عرض وجهة نظرى بأن الإنجليز لن يتدخلوا - بدا منطقيا ومعقولا ومؤكدا بما فيه من معلومات وعلى نحو لفت نظره فيما ظهر لى - وقد تجلى فى نوع من شبه الانبهار بسؤاله: عما إذا كان الصحفيون فى العادة يعرفون هذا كله؟!

○ وكان الأثر واضحا بشدة فجر ٢٣ يولية ١٩٥٢ - ففى تلك الساعة المبكرة من فجر ثورة يوليو ١٩٥٢ - كان سؤال كل صحفى وصل إلى مقر قيادة الثورة فى كوبرى القبة هو «كيف جرى ما جرى؟». وبالنسبة لى (أعترف على استحياء) فإن سؤال «جمال عبد الناصر» على خلفية ما كان بيننا قبل أربعة أيام كان: «ما رأيك فيما فعلنا؟».

والفارق كبير بين السؤالين!

٤ - ملك فى فخ من تدبيره!

يوم الجمعة ١٨ يولية سنة ١٩٥٢ - كان القصر الملكى فى حالة دوار شديد - ومفاجئ.

والشاهد أنه من ثقة زائدة بالنفس تَصَنَّعَهَا الملك بعد صفقة بيع وزارة «نجيب

الهلالى» (باشا) إلى المليونير «أحمد عبود» (باشا) فى مقابل مليون فرنك سويسرى (أودعت حساب الملك فى جنيف، و٢٥٠ ألف جنيه تقاسمها أربعة رجال هم «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس» و«أنطون بوللى» و«محمود أبوالفتح» فى رواية «نجيب الهلالى» للقائم بالأعمال البريطانى «مايكل كرسويل») ـ راح قناع الثقة الملكى يتشقق يوما بعد يوم.

□ فى البداية ـ وعندما تألفت وزارة «حسين سرى» (باشا) وهو المقرب من «عبود» إلى درجة اعتباره «صديقه المخلص ورجله المعتمد» ـ كان الملك يواجه جميع الذين شكوا ثم تيقنوا من وجود صفقة مالية وراء التغيير الوزارى ـ بإشارات حازمة وملامح صارمة، فهو دون تفصيل يوحى للجميع بأن هناك إشاعات ضده، يروج لها الإنجليز بسبب شكوكهم القديمة والجديدة فيه، وأول إيحاءاته لكل من يهمه الأمر أنه رجل غنى، يملك من الأموال ما يكفيه دون أن يحتاج لرجل مثل «عبود» (باشا) يأخذ منه مليون فرنك سويسرى، حتى ينقذه من وزارة (برئاسة «الهلالى») تطالبه بمتأخرات ضرائب تزيد على ٥ ملايين جنيه.

(ولم يكن «فاروق» هنا يدعى الغِنى، فقد كان بالفعل من أغنياء زمانه، وهنا وجه العجب فيما أقدم عليه لأنه لم يكن فى حاجة إليه ماليا، ولا كان ـ من الناحية السياسية ـ تحت ضغط يدفعه إلى تغيير وزارة لم يطل عمرها عن أسابيع ـ بعد سلسلة من أربع وزارات تعاقبت فى ظرف خمسة شهور).

ومع ذلك فإن الملك كما هو ثابت، عقد الصفقة ونفد نصيبه منها، وجاء بـ «حسين سرى» (باشا) رئيسا للوزارة بعد أن أخذ عليه تعهدا أن وزارته لن تصبح مثل كل مرة جسرا يعود به حزب الوفد إلى الحكم (سواء تحقيقا لمساعى «عبود» (باشا) ـ أو تحقيقا لاقتناع ذاتى عند «سرى» (باشا) بأن الوفد هو حزب الأغلبية) ـ وعلى أى حال فإن الملك كان مطمئنا هذه المرة إلى أن «حسين سرى» (باشا) غير رأيه فى الوفد، لأن الوفد نفسه تغير فى السنوات العشر الأخيرة ـ بل إن «سرى» (باشا) قال للملك «فاروق»، وكما روى الملك للسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» (مجموعة وثائق الملف رقم ٧٧٤٠٠) أن تصرفات حزب الوفد فى وزارته الأخيرة من منتصف سنة ١٩٥٠ حتى أوائل ١٩٥٢ كانت «مقرفة» - Disgusting ومع ذلك فإن الملك

«فـاروق» فى صـميم قلبه كـان يخـشى من ضـعـف «حسـين سرى» أمـام ضـغط «أحمد عبود».

□ فى الأسبوع الأول من شهر يولية (والغـالب أنه فى اليوم الثامن من ذلك الشـهر). ظهر أول شـرخ على سطح القناع الملكى الصـارم، لأن «حسن يوسـف» (باشـا) وكيل الديوان الذى سافر إلى الولايات المتحدة على عجل فى مهمة تتعلق بقضايا مالية تخص الملكة «نازلى». فوجئ وهو فى نيويورك بأن وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط «هنرى بايرود» يدعوه إلى مقابلته فى واشنطن، ويلقاه فعلا يوم ٢ يولية ويقول له (طبقا لمذكرة عن اللقاء فى الملف ٧٧٤٠٢ - محفوظات الخارجية الأمريكية) ما نصه «أن أطرافا عديدة من أصدقائنا وأصدقائكم طلبوا إلينا أن نتحدث معكم بالحقيقة دون مجاملة فى شأن النفوذ الطاغى لعناصر فاسدة فى القصر الملكى، وعناصر أخرى فاسدة فى حزب الوفد. وحكومة الولايات المتحدة لا ترغب فى اقتحام الشأن المصرى، لكن حرصها على سمعة الملك «فاروق» ورغبتها فى علاقة ودية معه تدعوها إلى لفت النظر بشدة إلى أخبار كثيرة مؤكدة تتردد حول ملابسات سقوط وزارة «نجيب الهلالى» ».

وطبقا لرواية «حسن يوسف» (فى شهادته المسجلة بصوته). فإنه حين عاد إلى مصر بعد أيام، تشاور مع رئيس الديوان «حـافظ عفيـفى»، واستقر رأى الاثنين على أن «حسن يوسف» لا يستطيع أن يجلس أمام الملك ويحدثه «بالحقائق الأربع» (حسب التعبير الفرنسى الشائع)، والأكثر ملاءمة أن يكتب له(les Quatre Verites) مذكرة مختصرة بما جرى، ويضعها فى مظروف مختوم. عليه رجاء أن لا يفتحه أحد غير «حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم»! ويظهر أن الملك اطلع على المذكرة لأنه اتصل بـ«حسن يوسف» تليفونيا وبدأه سائلا بالفرنسية «حسن.. ما هذه البلاهات التى كتبتها لى؟». ورد عليه «حسن يوسف» بأن ذلك ما أبلغه به وكيل الخارجية الأمريكية، وكان لزاما عليه أن يضعه تحت نظر «مولانا». ورد الملك بأن «تلك إشاعات يروج لها الإنجليز، وأنه سوف يشكو السفارة هنا إلى رئيس الوزراء البريطانى نفسه». ووجد «حسن يوسف» من واجبه أن يقول للملك إنه فى طريق عودته من واشنطن توقف ساعات فى لندن وقابل (السفير المصرى) «عمرو» (باشا)

الذى عرف من وزارة الخارجية أن ما نشر فى الصحف البريطانية خاصا «بهذه المزاعم» استوجب لفت نظر من رئيس الوزراء «تشرشل» إلى وزير الخارجية «إيدن»، وأنهم لسوء الحظ هناك «يتداولون معلومات فيها ما يسىء إلى «مولانا» ». وثار الملك «فاروق» وبين ما قاله «أن هناك أطرافا معينين يريدون أن يفضحونى فى العالم حتى أمام «ترومان» (الرئيس الأمريكى)، وأمام «تشرشل» (رئيس الوزراء البريطانى)، وأنه بدأ يشك فى الموضوع حين سمع بما نشر فى الصحف البريطانية الصفراء عن حكاية بيع وزارة «الهلالى» لـ «عبود». وقال «حسن يوسف» مضغوطا (وكان بالفعل محرجا) «إن المشكلة تعقدت حين نشرت جريدة التيمس أيضا» (وهى ليست جريدة صفراء، بل إنها فى تلك الأيام كانت تعتبر فى مصر أصدق تعبير عن السياسة البريطانية عند مستوى صنع القرار). وزادت ثورة الملك. وقال «إن ذلك كله شغل عناصر فى السفارة (البريطانية) هنا تكرهه، وهو كثيرا ما نبه الديوان إلى هذه العناصر، لكن بعضهم فى الديوان لم يكن يريد أن يصدق، والآن فإن الدليل ظاهر أمام الكل يؤكد شكوكه من البداية إلى النهاية. وكان «حسن يوسف» يسمع ساكتا وفوجئ بالملك يقول له باللغة العربية وبلهجة حادة «إنت ساكت ليه؟ وإلا صدقت إنت كمان»؟ ورد «حسن يوسف» تلقائيا بقوله «أعوذ بالله».

(وروى «حسن يوسف» (باشا) بصوته فى التسجيل أنه لم يكن فيما قال به «منافقا» وإنما كان يعبر فى ضميره عن رغبة فى إنكار صحة وقائع يعلم لسوء الحظ أنها صحيحة!)

لكن الملك «فاروق» فيما بينه وبين نفسه أخذ يشعر بضيق شديد، فقد أحس أن لعبة صغيرة (من نوع ألعاب القمار التى يمارسها فى نادى السيارات وغيره) - تحولت إلى فضيحة دولية، وتأثر قناع الثقة الزائدة الذى وضعه «فاروق» على وجهه.

- ☐ ويوم ١٢ يولية تلقى الجناح الملكى الخاص (الخدمة الشخصية) «محمد حسن» مذكرة عن نص مكالمة تليفونية جرت بين المستشار «يحيى» (بك) (الذى كان ملحقا بالوفد المصرى فى الأمم المتحدة ثم ترك الخدمة ونذر نفسه لتحسين العلاقات بين السفارة البريطانية والوفد فى محاولة لبعث دور «أمين عثمان»

(باشا))، وفى هذه المحادثة التى تظهر فى أوراق «محمد حسن» (وقد نقلت كلها إلى وزارة الداخلية بعد الثورة). ظهر أن «يحيى» (بك) يبلغ المستر «بارون» المستشار فى السفارة دعوة من «فؤاد سراج الدين» (باشا) سكرتير حزب الوفد (الذى صدر قرار بالإفراج عنه) إلى الوزير البريطانى المفوض «مايكل كرسويل» كى يلقاه ويقضى نهارا كاملا فى عزبته ببلبيس لحديث شخصى وغير رسمى.

(وهناك إشارة فى الوثائق البريطانية إلى هذا الاتصال (٢١٢/ ١٠١٩)). وهو على شكل مذكرة تفاهم سلمها «يحيى» (بك) إلى المستر «بارون» المستشار فى السفارة البريطانية. تحتوى على أربع نقاط:

١- أن الوفد على استعداد لفتح صفحة جديدة من الصداقة والتعاون.

٢- أن الصحافة الوفدية يمكن أن توقف حملاتها الدعائية ضد بريطانيا. بادئة من فترة الانتخابات القادمة.

٣- أنه إذا عاد الوفد إلى السلطة فإن اثنين من وزرائه السابقين لن يشتركوا فى وزارته الجديدة وهما «محمد صلاح الدين» و«إبراهيم فرج».

٤- أن حكومة الوفد سوف تكون على استعداد لمفاوضات بناءة مع بريطانيا، وسوف يتضمن خطاب العرش الذى يلقى فى افتتاح البرلمان الجديد إشارة واضحة إلى هذا العزم.

ولم يقرأ الملك «فاروق» بطبيعة الحال هذه الرسالة، لكنه عرف من تسجيل المكالمة التليفونية بين «يحيى» و«بارون» أن السكرتير العام لحزب الوفد يدعو الوزير المفوض فى السفارة البريطانية ليوم كامل معه فى ريف الشرقية!

(ولم يعرف الملك أيضا أن وزارة الخارجية طلبت إلى «كرسويل» أن يعتذر عن تلبية الدعوة).

وأصيب قناع الثقة الزائدة الذى وضعه الملك فاروق على وجهه بشرخ آخر إضافى.

☐ يوم ١٣ يولية رفع الديوان الملكى إلى «المقام السامى» (حسب التعبير الرسمى)

نصوصا لأحاديث صحفية أجراها المستر «والتر كولينز» (مدير وكالة اليونايتد برس فى مصر مع «مصطفى النحاس» (باشا) و«فؤاد سراج الدين» (باشا) قبل سفر الاثنين إلى أوربا، إلى جانب حديث ثالث مع «حسين سرى» (باشا) رئيس الوزراء.

وطبقا لبرقية اليونايتد برس أُذيعت من «ماركونى» فى القاهرة عند الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ١٤ يولية ـ ورد على لسان «النحاس» (باشا) قوله «إنه واثق أن حكومة «حسين سرى» (باشا) سوف تحترم الموعد المقرر لإجراء الانتخابات النيابية فى شهر أكتوبر القادم، وأنه شخصيا وكذلك حزب الوفد يثقون فى نظافة أى انتخابات يجريها «حسين سرى» ويقبلون عن طيب خاطر نتائجها.

وأما «فؤاد سراج الدين» (باشا) فقد قال (طبقا للأحاديث الصحفية) مع «والتر كولينز»: «إن زعيم الوفد يعتزم قضاء ثلاثة أسابيع فى أوربا ويعود استعدادا لإعلان برنامج الوفد وأسماء مرشحيه فى الانتخابات البرلمانية القادمة».

وبالنسبة لـ «حسين سرى» (باشا) (رئيس الوزراء)، فقد ورد فى رسالة «والتر كولينز» أنه سأله: «هل تنوون سعادتكم إجراء الانتخابات النيابية فى المستقبل القريب؟ وهل هناك اتجاه إلى تعديل قانون الانتخابات؟»، ورد «سرى» (باشا) قائلا:

«أريد تذكيرك بأننى نصير قوى (A Staunch Supporter) للنظام البرلمانى. وإذا بدا لك أن وزارتى الجديدة تركز أكثر على الجوانب الاقتصادية، فإن هذا لا يعنى أننى أتجاهل الجانب السياسى فى حياتنا الوطنية، وعلى أى حال فنحن نقوم بدراسة الموقف من كافة نواحيه وبكل جدية».

وطبقا لشهادة «حسن يوسف» (باشا) فإن الملك لم يتحدث إليه مباشرة فى شأن مجموعة أحاديث «والتر كولينز» وما جاء فيها على لسان «النحاس» و«سراج الدين» و«حسين سرى» ـ لكن ما بعث به إلى «المقام السامى» عاد إليه وعلى الهامش علامة استفهام كبيرة وضعها الملك بقلمه! ويستنتج «حسن يوسف» (باشا) أنه ربما ـ من لحظتها ـ بدأ الملك «فاروق» يشك أن هناك طبخة (يقوم بإعدادها أناس يتصورون أنه (أى الملك) فى وضع لا يسمح بحرية التصرف كما يريد).

وطرأ شرخ آخر على قناع الثقة الزائدة الذى يضعه الملك على وجهه.

□ كان سفير البرازيل فى القاهرة آخر سفير أجنبى قابله الملك قبل هبوب عاصفة يولية، وكان «فاروق» يريد إبلاغه رسالة إلى الرئيس البرازيلى «دا جارسيا آرانها» (بشأن مشكلة طلبت منه النبيلة «فاطمة طوسون» أن يساعدها على حلها، وتخص الرجل الذى تزوجته، ويظهر أن «فاروق» أراد أن يساعد «فاطمة طوسون» ليثبت لها كرمه وحتى تعرف مدى الخسارة التى لحقت بها حين رفضت عرض زواج منه وآثرت غيره - وهو كونت برازيلى من أصل برتغالى).

وانتهز سفير البرازيل فرصة لقائه مع ملك مصر فى أجواء أزمة حادة، وسأله «كيف يرى صاحب الجلالة تطورات الأزمة الراهنة فى مصر؟». وروى السفير فى برقيته (التى اطلع عليها السفير الأمريكى فى القاهرة «جيفرسون كافرى» وأرسل ملخصا لها إلى واشنطن (ملف ٧٧٤٠٢) - أن الملك رد عليه بقوله:

«إنه يئس من إيجاد حكومة سياسية فى مصر تحكم بكفاءة وأمانة كما هو ضرورى لمصلحة البلاد، وعلى أى حال فقد قرر خطة ينتظر الفرصة قريبا لتنفيذها - ومقتضاها أن يحكم مباشرة، عن طريق نظام ديكتاتورى مقنع (Veiled Dictatorship by Himself)، ودواعيه إلى ذلك شعوره بأن واجبه الأول تجاه بلاده يفرض عليه أن يقودها إلى استقرار يبدأ باتفاق مع الإنجليز ويكون بعده التركيز على الإصلاح الداخلى».

واستطرد السفير البرازيلى فى تقريره: «إننى استمعت إلى صاحب الجلالة باهتمام عميق» ثم قلت «إن خطة كتلك التى أشار إليها تقتضى تأييدا كاملا من الجيش، فهل جلالته مطمئن من هذه الناحية، خصوصا بعد كل ما شاع فى الأسابيع الأخيرة؟». ورد الملك بقوله «إننى مستعد لذلك وقد طردت من الخدمة العسكرية عددا من الضباط لم تكن «عندنا» ثقة كافية فى ولائهم، والآن فإنى ضامن لولاء الجيش بنسبة ١٠٠٪!».

□

والراجح أن الملك «فاروق» ساورته وساوس وشكوك فى أن «حسين سرى»

(عميل مزدوج Double Agent) ويمكن أن يورطه فى آخر لحظة ويمهد الطريق أمام عودة الوفد (لحساب «عبود») - ثم يجد الملك نفسه أمام أمر واقع لا يستطيع منعه ولا يقدر على التعامل معه!

وهنا ذهب تفكيره إلى ما أسماه ديكتاتورية عسكرية، وهى فى ظن «حسن يوسف» (باشا) وزارة جديدة برئاسة «مرتضى المراغى» (وزير الداخلية السابق) (رجله القوى الذى أعده مبكرا للموقف الصعب وتكون مهمته تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى أجل غير مسمى، والحكم بمراسيم لها قوة القانون لفترة تطول سنتين على أقل تقدير!).

ويوم ١٧ يولية - وبعد تلك الاجتماعات الصاخبة التى شهدها نادى ضباط الجيش (بسبب رغبة الملك فى تعيين «حسين سرى عامر» عضوا فى مجلس الإدارة ممثلا لسلاح الحدود - ورفض المجلس لهذه الرغبة الملكية - وصدور القرار بحل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش) - تطورت الأمور بحيث عاد الملك «فاروق» مرة أخرى إلى الإلحاح على تعيين «حسين سرى عامر» وزيرا للحربية لإنهاء هذه الفوضى فى نادى الضباط، وفوجئ الملك «فاروق» بأن رئيس وزرائه يعرض عليه فى المقابل ترشيح «محمد نجيب» وزيرا للحربية والبحرية، ثم إن رئيس الوزراء يلح على قبول هذا الترشيح «لأن ذلك أدعى إلى الأمان والاطمئنان»، مضيفا للتأكيد أن زوج ابنته (وزير الداخلية) سوف يقابل بعد غد (يوم ١٩ يولية) اللواء «محمد نجيب» مرة أخرى ليختبر استعداده، وهنا نهض الملك «فاروق» واقفا، إشارة إلى أن مقابلته مع رئيس الوزراء قد انتهت.

ويوم ١٨ يولية (وهو يوم جمعة) فوجئ «حافظ عفيفى» (باشا) - فى مزرعته (لؤلؤة الصحراء) على طريق المنصورية بوكيل الديوان «حسن يوسف» (باشا) يتصل به تليفونيا ليقول له «إنه أبلغ على لسان جلالة الملك أن «سرى» لم يعد «ينفع»، وأن «مولانا» يفكر فى تغيير وزارى سريع».

وتحمس رئيس الديوان وأحس «حسن يوسف» بحماسته، وتعليقه - طبق شهادته - «إنه استشعر منذ تشكيل وزارة «سرى» بعد سقوط وزارة «الهلالى» أن «حافظ عفيفى» يرتب للخروج من القصر، لكنه حائر فى الأسلوب الذى ينفذ به

رغبته، وأن إحدى قدميه داخل السراى والقدم الثانية خارجها». لكنه فى ذلك اليوم وبعد معرفته بأن الملك قرر التخلص من «حسين سرى». راح يتصرف بثقة وكأنه بقدميه الاثنتين داخل السراى و«عنده تدبير».

اليوم الثانى . الليلة الثانية . السبت ١٩ يولية ١٩٥٢
الأوهام تسبق الحقائق!

عندما وصل «حافظ عفيفى» (باشا) (رئيس الديوان الملكى) إلى مكتبه صباح السبت ١٩ يولية ١٩٥٢ فى الساعة العاشرة إلا ربعًا، وجد رسالة من «كريم ثابت» (المستشار الصحفى للملك) (الذى دخل وزيرا للدولة فى وزارة «حسين سرى» التى أصبح الملك «فاروق» مقتنعا بأنها لم تعد «نافعة») . وكانت الرسالة رجاءً من كاتبها إلى رئيس الديوان أن يتصل تليفونيا به فور وصوله، وطلب «كريم ثابت» أن يجىء فورا إلى مكتب «دولة الرئيس» لأن لديه «رسالة ملكية مهمة». وفوجئ «حافظ عفيفى» (وفق روايته لحسن يوسف ذات اليوم) . أن «كريم ثابت» يبلغه «أن هناك إرادة ملكية تعهد إلى دولته (حافظ عفيفى) بتشكيل وزارة جديدة تحل محل وزارة «حسين سرى» (التى مضى عليها فى الحكم عشرون يوما)، ولم يكن «حافظ عفيفى» جاهزا برد، لكنه أبلغ «كريم ثابت» أنه سوف يحاول أن يتصل «بجلالة الملك» شخصيا ويأمل أن يتمكن من ذلك بسرعة لكى يفهم طلبه ويتأكد من أفكاره، ويعرض «على جلالته» تقديره للموقف.

وخرج «كريم ثابت» من مكتب «حافظ عفيفى»، ودخل «حسن يوسف» ليعرف أن الملك الذى اعتزم الاستغناء عن خدمات «حسين سرى» قد اختار الآن «حافظ عفيفى» رئيسا لوزارة جديدة، وحين توجه وكيل الديوان إلى رئيسه بسؤال عن رأيه، قال «حافظ عفيفى» «إنه لا يستطيع أن يقول شيئا قبل أن تُتاح له الفرصة للكلام مع جلالة الملك».



ويبدو أن ترشيح «حافظ عفيفى» لرئاسة الوزارة انتشر بسرعة (فى الغالب عن

طريق «كريم ثابت»)، والشاهد أن القائم بالأعمال البريطانى «مايكل كرسويل» كتب برقية (رقم ١٩٨/ ١٠١٨) يقول فى بند من بنودها (البند الرابع) ما نصه: «هناك تقارير تفيد بأن وزارة «حسين سرى» قدمت استقالتها للملك «فاروق»، وأنه قَبِلَها، وكلف «حافظ عفيفى» رئيس الديوان بمهمة تشكيل وزارة جديدة».

ولا يتوقف «كرسويل» عند هذا الحد فى برقيته، لكنه يضيف فى آخرها بندا (البند الخامس) يقول فيه ما نصه:

«إننى آمل أن تكون القيادة العامة للقوات البريطانية (فى منطقة القناة) على إحاطة باحتمالات الأزمة السياسية الراهنة، والتى تسببت فيها حماقة الملك (Folly of the King)، فهناك إمكانية أن تتسبب التداعيات المتلاحقة خلال الأيام القليلة القادمة فى مشاكل كبيرة، وعلى أى حال فإنى أرجو أن أستطيع تقديم تحليل متوازن للموقف حالما تتضح الصورة».

لكن القائم بالأعمال البريطانى «مايكل كرسويل» يعود بعد ساعات لتخفيف تشاؤمه، ويظهر أن ذلك كان من أثر زملاء له فى لجنة التنسيق الدبلوماسى بين الحلفاء فى القاهرة، وكانت هذه اللجنة (ولاتزال حتى الآن) تضم سفراء دول حلف الأطلنطى يجتمعون مرة كل شهر، مع وجود لجنة فرعية مصغرة من سفراء الدول الثلاثة الكبرى: الولايات المتحدة - وبريطانيا - وفرنسا، تجتمع كل أسبوع للمتابعة، خصوصا فى ظروف الأزمات.

ويوم ١٩ يولية كانت هذه اللجنة المصغرة على موعد، وطبقا لبرقية (ملف ٧٧٠٤٢) من السفير الأمريكى فى القاهرة «جيفرسون كافرى» إلى «هنرى بايرود» مساعد الوزير المكلف بالشرق الأدنى وأفريقيا، فقد قال «كافرى»:

«أحسست أن زميلى البريطانى مبالغ فى تشاؤمه، وتقديره أن الموقف السياسى متأزم، وبالتأكيد فإن الموقف متأزم، لكن وجهة نظرى - وكذلك هيئة سفارتى - لا ترى ما يدل على أن الموقف وصل إلى طريق مسدود».

وأضاف «كافرى» أن زميله الفرنسى (السفير «كوف دى مورفيل» لم يحضر هذا الاجتماع لأنه سافر إلى باريس (هو الآخر) وحل محله وزيره المفوض) - الذى «يرى

أن احتمالات الموقف قبيحة جدا (Very Nasty)، لكنه يرى أن الأمور سائرة نحو عودة الوفد إلى الحكم.

«وقد علمنا ونحن فى الاجتماع أن «حافظ عفيفى» يقوم الآن بتشكيل وزارة جديدة، ويُحتمل أن ينتهى ذلك اليوم، لأن الظروف لا تحتمل إضاعة الوقت من وجهة نظر القصر».



وفى لندن يكتب رئيس قسم الشرق الأوسط «روجر آلن» مذكرة (رقم ٩٦٨٧٧/ ٣٧١) تحت عنوان الموقف المصرى يقول فيها:

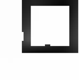
«دعوت «عمرو» (باشا) (السفير المصرى فى لندن) إلى الغداء حتى أقوم - معه بمحاولة لمراجعة واستكمال الأخبار الواصلة إلينا من مصر. بدا لى أن «عمرو» ليس لديه شىء محدد، ولكن ما لديه عموما يؤكد المعلومات الواصلة إلينا، وبالذات فيما يتعلق بضيق الملك «فاروق» عندما اقترح عليه رئيس الوزراء «حسين سرى» اسم اللواء «محمد نجيب» ليكون وزيرا للحربية والبحرية، ولم يكن «عمرو» (باشا) على وجه العموم متشائما جدا فيما يتعلق بحالة السخط السائدة فى الجيش بسبب تردى الأحوال السياسية».

وذكر لى «عمرو» أن «حافظ عفيفى» كلف بتشكيل وزارة جديدة، وهو يرى أن «عفيفى» سوف يخطئ كثيرا إذا لم ينتهز فرصة حاجة الملك الماسة إليه حتى يضع شروطه وأهمها: ضرورة تطهير القصر الملكى من رجال مثل «كريم ثابت» و«إلياس أندراوس»، وإذا قَبِلَ «حافظ عفيفى» دون قيد أو شرط، فإنه سوف يسىء إلى نفسه، وسوف يلقى به إلى «مقلب الزبالة» فى أول فرصة، وطلب منى «عمرو» أن أعمل على تشجيع «حافظ عفيفى» للوقوف بصلابة، حتى يدرك الملك «فاروق» خطورة الطريق الذى يسير فيه».

وكانت هذه المذكرة فى حد ذاتها - وبما ورد فيها نقلا عن «سفير الملك» فى لندن - نذيرا بأن سوء الأحوال بلغ مداه.

والمُلاحظ أن هذه المذكرة تلتها فى الوثائق البريطانية رسالة إلى الوزير

البريطانى المفوض «مايكل كرسويل» تطلب إليه الاتصال بحافظ عفيفى، وقد أُرفق بالبرقية ملخص «عما قال به «عمرو» (باشا) لروجر آلن على غداء بينهما أمس».



وحوالى الظهر اتصل الجناح الخاص (محمد حسن) من قصر المنتزه بالإسكندرية بـ«حافظ عفيفى» (باشا) يقول له بسرعة «إن مولانا مع سعادتك»، ثم سمع رئيس الديوان صوت الملك يسأله «جاهز؟»، ومع أن «حافظ عفيفى» كان مُهيأ لاتصال من الملك، فإنه لم يتوقع هذه البداية للتصرف فى أزمة سياسية خطيرة. وقال «حافظ عفيفى» أنه «يلتمس» بضع دقائق من وقت الملك، يعرض عليه تقدير الديوان للأوضاع والاحتمالات. ورد الملك بدعوة رئيس الديوان إلى لقائه فى قصر المنتزه، وهناك قضى قرابة نصف الساعة مع الملك، ثم عاد متوجها مباشرة إلى مقر الديوان خلف القصر وهو مبنى «السلاملك». وطبقا لشهادة «حسن يوسف» فإن «حافظ» (باشا) عاد إلى السلاملك وقد بدت عليه «علامات الرِّضا». ولم يدخل فى تفاصيل عما جرى فى المقابلة مكتفيا بخطوط عامة أفضى بها إليه:

١. أنه بادئ الأمر فكر فى قبول التكليف بتشكيل الوزارة لعدة شهور يقوم فيها «نجيب الهلالى» (باشا) بتأليف حزب سياسى جديد (يأخذ أهم العناصر فى الوفد، وأهم العناصر بين المستقلين)، ويخوض بهم معركة الانتخابات القادمة، ويصنع من حزبه الجديد قوة سياسية مستقلة «تكون أكثر من مجرد مسكن لمرض مزمن ومؤلم».

٢. لكنه عند الصباح غَيَّر رأيه فى «تصوراته الليلية» بتقدير أن مثل هذه التصورات يصعب تحقيقها بخطوة واحدة، لأن هناك «احتقانا» فى البلد الآن لابد من التعامل معه، وتأجيل ذلك حتى أكتوبر مع تعليق الأمل على نجاح «الهلالى» فى تشكيل حزب جديد. يستطيع (أو لا يستطيع) إثبات وجوده فى الانتخابات. سابق لأوانه، والأولى الآن تخفيف الاحتقان السياسى وبسرعة.

٣. والحل المعقول وذلك ما اقترحه «على جلالة الملك الذى قَبِلَ بعد تردد» هو أن يعود «نجيب الهلالى» (باشا) إلى رئاسة وزارة أقوى من وزارته الأولى، وبحيث

يواصل ما بدأه بكفاءة أكثر، ثم يكون من ذلك فى الداخل وفى الخارج (ذات الوقت) تكذيب عملى لشائعات مغرضة سمعناها جميعا، وتألم لها جلالة الملك «وهذا رده العملى بتكذيبها».

وفى الغالب فإن تلك الحجة الأخيرة هى التى أقنعت الملك لأنها تجاوبت مع وساوسه إزاء فضيحة لحقت به فى عين «تشرشل» و«إيدن» والرئيس الأمريكى «هارى ترومان» أيضا!.



وتظهر الوثائق البريطانية أن «حافظ عفيفى» (باشا) كان أكثر استفاضة فى الحديث مع الوزير البريطانى المفوض عما كان مع «حسن يوسف». وطبقا لتقرير مُرسل إلى لندن (٢٠٣/ ١٠١٨) فقد كتب «مايكل كرسويل» يقول:

«ذهبت لمقابلة رئيس الديوان فى بيته (على شاطئ البحر بين منطقتى ستانلى وجليم) مساءً، وبدأت بتهنئته على النتيجة السعيدة التى توصل إليها فى معالجة الأزمة السياسية فى مصر، وقلت له «إن هذه النتيجة انتصار لصبره ودبلوماسيته الهادئة مع الملك».

وأنكر «حافظ عفيفى» أنه لعب دورا فى إقناع الملك بالاستغناء عن وزارة «حسين سرى»، لكنه قال إنه الآن أكثر ثقة بالمستقبل مما كان فى أى وقت مضى خلال الشهور الستة الماضية.

أضاف «حافظ عفيفى» أن «الهلالى» يجيء الآن على شروطه، واعتقاده أن حكومة يرأسها «الهلالى» الآن - سوف تتمكن من البقاء فى الحكم لفترة معقولة».

وقال لى «حافظ عفيفى» «إن الملك ظن بعد أن أحس بتردده (فى تشكيل الوزارة بنفسه) أنه خائف من المسئولية لا يريد أن يتحملها، وأنه (أى الملك) جرب التفكير فى بديل وسمع اقتراحا بترشيح «على ماهر» مرة أخرى (رجل مواجهة الأزمات واستيعاب الصدمات) - ولكنه لا يثق فى «على ماهر»، وأنه إذا كان أمامه خيار بين «نجيب الهلالى» و«على ماهر» فهو يختار «الهلالى» ».

قال «حافظ عفيفى» «إنه بدا له من الملك استعداد لإعطاء «نجيب الهلالى» فرصة

حقيقية يحكم فيها دون تدخل من الحاشية، وأن الملك أصبح يرى أن «بعض هذه الحاشية» يسيء إليه شخصيا».

وكتب «كرسويل» فى برقيته بين قوسين «لدينا معلومات من مصادر مستقلة بأن الملك فى إحساسه بحرج موقفه (بعد فضيحة بيع وزارة «الهلالى» الأولى) - بدأ يشك أن بعض رجاله مسئولون عن الإساءة إلى سمعته».

ثم عاد «كرسويل» إلى سياق تقريره:

«قال لى «حافظ عفيفى» أن بؤرة التوتر فى الجيش سوف تتم تصفيتها فى ظرف عشرة أيام على الأكثر، وأن لديهم الآن معلومات كافية عن مُثيرى الشغب، والملك داخل بنفسه فى عملية واسعة لتأمين الوضع فى الجيش، وأنهم فى الديوان قضوا بعد الظهر بطوله يرتبون متصلين بالملك طول الوقت وقد رسموا خطة قابلة للتحقيق:

- سوف يكون «إسماعيل شيرين» صهر الملك (بزواجه من الأميرة - الإمبراطورة السابقة فوزية) - وزيرا للحربية والبحرية وهو يعرف كل شباب الضباط فى الجيش، كما أنه (حافظ عفيفى) واثق أن «إسماعيل شيرين» سوف يكون مقبولا فى الجيش، ثم إنه شخصيا يطمئن إلى «إسماعيل شيرين» لأنه يعرفه منذ كان طفلا، وكان هو الذى اقترحه بالفعل على «الهلالى» (باشا) عندما قابله ليعرض عليه تشكيل الوزارة فى ظروف جديدة.

- وقد اتفقوا على أن يُحال «حسين سرى عامر» للتقاعد فى مقابل إحالة «محمد نجيب» للتقاعد أيضا، و«حافظ» (باشا) بما لديه من معلومات لا يعتقد على الإطلاق أن «محمد نجيب» ضابط كفء، بل إنه رجل يمكن أن يتسبب فى مشكلات فى أى منصب يكون فيه، وأن الخلاص من الرجلين اللذين ارتبط اسميهما بالأزمة الأخيرة فى الجيش أنسب الآن وأفضل، وأن القائد العام للجيش «حيدر» (باشا) سوف يظل فى منصبه لأنه يعرف كل دخائل الجيش، على أنه ربما لا يبقى طويلا.

- أنه يمكن استمالة شباب الضباط بحركة ترقيات سريعة وإرسال بعثات على نطاق واسع إلى الخارج، كما أن هناك جهدا سوف يُبذل فى سلاح الطيران بالذات،

لأن ضباط الطيران يضايقهم أن يخدموا تحت قيادات من الجيش، ويظنوا أن ضباط الجيش لا يعرفون ما فيه الكفاية عن الطيران.

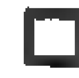
- وأنه عندما تستقر الأمور فى الجيش فإن الأحوال يمكن أن تتحسن، وربما يكتشف «أحمد عبود» وقتها أن كل رهاناته خاسرة وأن رشاويه ضاعت سدى، وعلى أى حال فهو يتوقع عودة الهدوء لأن العادة فى مصر أنه عندما يبدأ موسم جنى محصول القطن، تتحرك الدورة الاقتصادية.

ويختم «كرسويل» تقريره بقوله:

«يبدو لى أن هناك فرصة لتحسن الأحوال إذا استطاع الملك أن يبتعد بأصابعه عن «الفطيرة السياسية» «If the King is able to keep his fingers out of the Political Pie».

ثم يضيف «كرسويل» كخاتمة لتقريره:

«أبلغنى «حافظ عفيفى» أنه يرتب لإجازة فى أوربا تبدأ منتصف أغسطس».



وتكتمل دورة التفاؤل برسالة تظهر فى وثائق هيئة أركان الحرب الإمبراطورية فى لندن وهى مُرسلة من قيادة القوات البريطانية فى الإسماعيلية (برقم ١٠٥٥) وهى تبدأ قائلة:

«بالإشارة إلى تقرير الملحق العسكرى فى القاهرة ٤٧/ ١٨٧/ ف/ م.ع) نفيدكم بأن التحركات العسكرية المصرية التى تم رصدها هى تحركات عادية تشمل تغييرا روتينيا لمواقع اللواء الخامس واللواء المصرى».

اليوم الثالث - الليلة الثالثة - الأحد ٢٠ يولية ١٩٥٢
«هل أطلب توقيع الملك على كمبيالة؟!»

صباح يوم الأحد ٢٠ يولية ومبكرا (الساعة السادسة وعشر دقائق) - دق التليفون وكان المتكلم هو الدكتور «محمود محفوظ» (صهر «نجيب الهلالى» (باشا)

ووزير الصحة فيما بعد) ـ يقول لى: «إن «نجيب» (باشا) كلف بتشكيل وزارة جديدة وهو يطلبك فى الإسكندرية إذا استطعت أن تجىء اليوم».

وسألت «محمود محفوظ» بدهشة «وهل قَبِلَ «نجيب» (باشا)؟ ورد «طبعا.. لديه أسباب جعلته يقتنع ـ وسوف تسمع منه عندما تجىء !».

(كان مفروضا وفقا لترتيب العمل الذى اتفقنا عليه فى شأن الفرصة المُتاحة (بالأزمة الراهنة) لزيادة توزيع الأخبار ـ أن أظل فى القاهرة، لكنه ـ وبما أن دورى فى تغطية الحوادث كان من قسمين: نصف يركز على متابعة ما يجرى فى الجيش بحكم علاقات من أيام حرب فلسطين وهو ما يقتضى بقائى فى القاهرة، ونصف آخر يتعلق بتغطية نشاط «نجيب الهلالى» (باشا). وبما أنه الآن على وشك أن يؤلف الوزارة مرة ثانية ـ إذن فمن المعقول أن أترك القاهرة إلى الإسكندرية التى أصبحت بؤرة الحوادث الآن).

وهكذا اتصلت بالأستاذ «على أمين» واكتشفت أنه عند منتصف الليل أمس سافر إلى الإسكندرية ليلحق بـ «مصطفى» الذى سبق مبكرا، ثم إن «على أمين» ترك لى رسالة موجودة الآن بخطه على مكتبى.

وتوجهت بسرعة إلى مبنى أخبار اليوم أقرأ رسالة «على أمين» وكانت مختصرة:

«لم أستطع أن أمسك أعصابى، وذهبت إلى الإسكندرية»، اتصل بى أو بمصطفى فى فندق «سيسيل» ـ مصطفى فى الغرفة ٢١٢، أما أنا فلا أعرف رقم الغرفة التى حجزوها لى، ما رأيك فى تطورات الموقف السياسى، سوف يكون عليك الليلة إعداد الصفحة الأولى من الأخبار!

واتصلت بمصطفى فى فندق «سيسيل»، ولم يكن فى غرفته ـ بل كان فى ركن صالة الفندق مع «مرتضى المراغى» (باشا) (الذى شاع أن القصر طلبه وزيرا للداخلية، وكان ذلك متوافقا مع توجه رئيس الوزراء المكلف لأن «مرتضى المراغى» كان يشغل ذات المنصب فى وزارته الأولى ـ ثم إنه امتنع عن دخول وزارة «سرى»).

بادرنى «مصطفى» بالسؤال «إذا كنت عرفت بآخر الأخبار؟» وقلت «إن ذلك ما

دعـانى للاتصـال به، لأن «على» تركنى فى القـاهرة وذهب عند «نص الليل» إلى الإسكندرية، والآن تلقـيت دعـوة من «نجـيب الهـلالى» (باشـا) لمقـابلتـه فـى الإسكندرية». وأدرك «مـصطفى» أن ذهابى إلى الإسكندرية أنفع من بقـائى فى القاهرة، ولو ليوم واحد، «أقابل فيه «نجيب» (باشا) وأتابع عملية تشكيل وزارته ثم أعود غدا إلى القـاهرة» - ثم أضـاف «وأما بالنسبة لليلة فلا بد أن نلتقى فى الساعة التاسـعة مساءً هنا فى «سيسيل»، ويكتب كل منا ما عنده، ونُعد منه رسالة واحدة نُمليها بالتليفون.»

وبدأت أستعد لمغادرة أخبار اليوم منطلقا بسيارتى على الطريق الصحراوى إلى الإسكندرية، ورأيت أن أجرى اتصـالا مع الدكتور «محمود محفوظ» قبل أن أبدأ رحلة الطريق الصحراوى، وبالفعل تحدثت إليه وإلى «فريد زعلوك» وكانا فى بيت «نجيب الهلالى» (باشا) على شاطئ البحر فى حى العصافرة بالإسكندرية.

وقال لى «محمود محفوظ» أن «نجيب» (باشا) ذاهب إلى مقابلة جلالة الملك فى قصر المنتزه فى الساعة العاشرة والنصف، وأن علىَّ فور الوصول إلى الإسكندرية أن ألحق بهم على الغداء فى بيت «الباشا» بالعصافرة!

وحين وضعت سماعة التليفون فوجئت برنين صـادر عنه وخطر ببالى - بداعى العجلة - أن لا أرد، لكننى مع ذلك تناولت السماعة - وكانت المكالمة الطارئة مفاجأة!

كان المتكلم هو الصاغ «سعد توفيق»، وهو وقتها من ضباط المخابرات العسكرية، وكان يعمل مع اللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن»، عندما كان هذا الأخير مديرا لإدارة الملحقين العسكريين فى الجيش المصرى، وهناك رأيت «سعد توفيق» عدة مرات، كذلك جاء «سعد» إلى مكتبى أكثر من مرة يحمل ملفات شئون سياسية عسكرية رأى اللواء «عبد الرحمن» أن أطلع عليها. وفى هذه المرة على التليفون كان «سعد توفيق» يتحدث إلىَّ بالرموز:

قال: «صديقك الذى قابلته أول أمس».

ومع أننى أحسست بالغريزة مقصد إشارته فقد سألته: «أى صديق؟».

قال: «صديقك الذى ركب سيارتك أول أمس.. هل تذكرت؟».

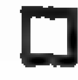
وقلت: «نعم«! فقال: «يريد أن يقابلك الليلة مرة أخرى لأمر هام فهل تستطيع أن تحدد موعدا يكون فى بيتك ؟».

وقلت: «لسوء الحظ لن أكون فى بيتى هذا المساء لأنى ذاهب فورا إلى الإسكندرية فهناك وزارة جديدة، ومن الضرورى أن أتابع تشكيلها».

سألنى بصوت يوحى بأنه فوجئ: «متى تعود؟».

وقلت: «غدا على أكثر تقدير». وعاد يُلح: «ألا تستطيع الليلة ؟».

وقلت: كيف أعود الليلة والظروف كما قلت لك؟ - وأضفت «غدا تتصل بى إذا شئت». وسأل: «متى؟». وقلت: «أى وقت بعد الظهر»!



وصلت إلى بيت «نجيب الهلالى» (باشا) فى حى العصافرة فى الإسكندرية وكانت الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، وكان هناك الدكتور «محمود محفوظ» والأستاذ «فريد زعلوك» والأستاذ «نبيل الهلالى»، لكن «نجيب الهلالى» (باشا) نفسه لم يكن هناك. وقال «محفوظ» إن مقابلة «الرئيس» مع الملك تغير موعدها لتكون فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، وأنه الآن فى بيت «حافظ عفيفى» (باشا). وقلت للدكتور «محفوظ»: «وماذا نفعل نحن هنا؟ ثم اقترحت أن نلحق بنجيب (باشا) فى بيت رئيس الديوان الملكى نراه ولو لدقائق قبل أن يخرج من هناك إلى قصر المنتزه، وتحمس «محمود محفوظ» لأنه كان متلهفا على المتابعة (وأما الأستاذ «نبيل الهلالى» فقد كان أقل تلهُّفا، وقرر البقاء فى انتظار والده».

ومضينا نجرى على طريق الكورنيش نحاول اللحاق بنجيب الهلالى (باشا) قبل أن يتوجه من بيت رئيس الديوان إلى قصر المنتزه، ووصلنا إلى بيت «حافظ عفيفى» (باشا) من بابه المواجه لقصر سموحة، ثم توقفنا أمام المبنى الجديد الذى أقامه «حافظ» (باشا) وأراد تصميمه على شكل سفينة تواجه «البحر»، وجاء ضابط الحرس على الباب يقول لنا «إن «الباشوات» خرجوا قبل خمس دقائق.

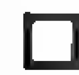
وعُدنا إلى حيث كنا فى بيت «الهلالى» (باشا) على شاطئ العصافرة!

[ولا أعرف كيف ولماذا - هناك - ونحن في انتظار صاحب البيت - لمع في فكرى خاطر يخص تلك المكالمة التي تلقيتها من الصاغ «سعد توفيق»، وكان ذلك غريبا، فطوال الطريق من القاهرة إلى الإسكندرية أقود سيارتي وحدى لم يخطر على بالى أن أفكر طويلا في تلك المكالمة التي جاءتني على غير انتظار، بل كان على بالى هذه الوزارة الجديدة: رئيسها وتشكيلها؟ - وماذا تستطيع عمله؟ ولماذا يعرض الملك الآن رئاسة الوزارة على «نجيب الهلالى»؟ - وقد كان في ذلك المنصب فعلا قبل ثلاثة أسابيع ثم جرى بيعه بيعا في سابقة لم تحدث من قبل في السياسة المصرية على كثرة ما رأت هذه السياسة من غرائب؟... ثم لماذا قَبِلَ «نجيب الهلالى» الآن ذلك المنصب الذى اكتشف قبل ثلاثة أسابيع أنه لا يستطيع البقاء فيه بعد أن رآه سلعة في السوق ثم قرر أن عليه - بلا خيار آخر - أن يقدم استقالة وزارته للملك؟... وبعد ذلك - وربما قبله - ما الذى يستطيع «الهلالى» أن يفعله الآن، وقد صدر قرار من القائد العام للجيش المصرى بحل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش؟ - وضياع ثقة الملك في وزارة «حسين سرى» وقبوله استقالتها - رافضا بشدة اقتراحا متجددا من رئيسها باختيار اللواء «محمد نجيب» وزيرا للحربية، لأن الملك يريد اللواء «حسين سرى عامر» - ورئيس الوزراء يفضل اللواء «محمد نجيب» (الذى تقابل بالفعل قبل ساعات من سقوط وزارة «سرى» (باشا) مع صهره وزير الداخلية «محمد هاشم» (باشا)، ثم إن جزءًا من اللقاء حضره «كريم ثابت» (باشا).

وتداعت أفكارى من اللواء «محمد نجيب» إلى البكباشى «جمال عبد الناصر» الذى التقيته عنده أمس الأول، ثم إلى الصاغ «سعد توفيق» الذى أبلغنى رسالة من «جمال عبدالناصر» - يسأل عما إذا كان يستطيع أن يلقانى الليلة؟!].

....

....



فى تلك الساعة تقريبا كان الوزير البريطانى المفوض فى مصر «مايكل كرسويل» يتلقى وهو فى الإسكندرية برقية عاجلة من وزير الخارجية البريطانى (٩٦٨٧/ ٣٧١) يقول له فيها:

«الأخبار التى تصل إلينا متناقضة ما بين اتجاه ترشيح «حافظ عفيفى» أو «نجيب الهلالى» لرئاسة وزارة جديدة».

أنت مكلف بإبلاغ «حافظ عفيفى» باسمى أن رئاسته للوزارة عقيمة إذا لم يكن ينوى الوقوف بحزم أمام الملك، ويواجهه بحد أدنى من الشروط التى لا يصح التنازل عنها، وأولها ضرورة إقصاء كل من «كريم ثابت» و«أندراوس» ليس فقط عن القصر، ولكن عن البلد ولو لفترة الشهور القليلة القادمة.

إن نفس التوجيهات تنطبق أيضا فى حالة ما إذا كان «الهلالى» هو الذى سيُعْهَد إليه بتشكيل الوزارة.

إن حدا من الجدية والمصداقية لابد أن يتوافر الآن، وإلا فإن الزمام سوف يفلت.

تضيف رسالة «إيدن» سؤالا: «هل تستطيعون إمدادنا بمعلومات تفصيلية عاجلة عن التطورات المحتملة؟».

وقبل أن تمر ساعة يكون «كرسويل» من الإسكندرية يكتب ردا على «إيدن» يقول:

من الصعب جدا الحصول فى هذه الظروف على معلومات مفصلة يمكن اعتمادها، وما نستطيع الجزم به هو:

١ـ هناك سخط منتشر فى الجيش، ومن المحتمل أن يتبلور هذا السخط فى عملية من «نوع ما»، ولذلك فنحن نقترح من هنا تقليل «مدة الإنذار» بالنسبة للخطة «روديو» (تقدم الجيش البريطانى من قاعدة قناة السويس لاحتلال الدلتا والقاهرة)، وذلك تحسبا للطوارئ وحتى لا نفاجأ بما لا نكون مستعدين له.

٢ـ يبدو أن الحزب الاشتراكى نشيط جدا فى أوساط الضباط..!! رغم أن رئيسه «أحمد حسين» يُحاكم الآن بتهمة تدبير حرائق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢).

٣ـ ليس من المستبعد أن تقع حالة عصيان بين القوات المسلحة تستغلها عناصر متطرفة، مما يؤدى إلى فوضى شديدة.

وكان «أنتونى إيدن» وزير الخارجية يتغدى يومها مع رئيس الوزراء فى بيته الريفى «تشيكرز»، ورأى رئيس القسم المصرى وقتها المستر «بوكر» أن يبعث له برسالة خاصة على جهاز الإرسال الذى يربط مقر رئاسة الوزارة فى لندن بالبيت الريفى لرئيس الوزراء «تشيكرز»:

آخر التطورات فى مصر

أفاد «كرسويل» من الإسكندرية بأن الموقف بالغ الخطورة بسبب توتر الأحوال فى الجيش المصرى، وأنه بعث بآخر ما توافر له من المعلومات إلى رئاسة القوات البريطانية التى تبحث الموقف وفيه توصية من «كرسويل» بتقليل مدة الإنذار اللازمة لتنفيذ الخطة «روديو» من عشرة أيام (كما هى الآن) إلى ٤٨ ساعة.

وقد قام «كرسويل» بإخطار السفارة الأمريكية، ولكن السفير الأمريكى هناك «كافرى» يظن أن الأزمة السياسية فى مصر الآن تسير نحو الحل».

وتُظهر الإشارة فى الوثائق البريطانية وعليها توقيع «أنتونى إيدن» بالحرفين الأولين من اسمه إشارة إلى أنه اطلع عليها.

□

....

....

فى الساعة الرابعة وخمس وثلاثين دقيقة وصل «نجيب الهلالى» (باشا) عائدا إلى بيته فى العصافرة من قصر المنتزه القريب، وكان بعد لقائه بالملك «فاروق» قد توجه إلى السلاملك، وقضى بعض الوقت فى مناقشة قائمة ترشيحات وزرائه، وتابعت «نجيب الهلالى» (باشا) وهو يصعد بنشاط درجات السلم من حديقة البيت الصغيرة إلى الشرفة، ولاحظت أن خطوته زادت نشاطا. كان يرتدى بذلة كاملة من التيل الأبيض، ولفت نظرى أن البذلة الصيفية من التيل الأبيض كان لها أيضا «صديرى» يكسو صدر «نجيب» (باشا) رغم الحر الشديد.

ونظر «الهلالى» (باشا) إلينا (فريد زعلوك - ومحمود محفوظ - ونبيل الهلالى - وأنا) وهو يضحك قائلا: «لابد أنكم متُّم من الجوع»، وعبر من صالون الاستقبال الكبير واصلا إلى قاعة الطعام التى انفتح بابها أمامه، والتفت «الهلالى» (باشا) نحوى يسألنى متى وصلت من القاهرة؟ - وما هى الأخبار هناك؟.

وقلت: «إن الأخبار هنا فى الإسكندرية» وأضفت «أن الناس جميعا سوف يدهشهم أنه قَبِلَ تأليف الوزارة بعد تلك التجربة التى مر بها قبل ثلاثة أسابيع».

وقال «الهلالى» (باشا) «إن الملك استجاب لشروطى ولم تبق لى عليه حجة».

وسألت (والباقون يتابعون ذلك الحوار بيننا): «وما هى الشروط»؟، ومد «نجيب الهلالى» أصابعه إلى جيب الصديرى الذى يرتديه تحت الجاكتة البيضاء، ثم أخرج قطعة صغيرة من الورق فردها ثم قال:

«وقف تدخل غير المسئولين فى الشأن السياسى».

وهؤلاء غير المسئولين هم (عاد يقرأ من الورقة التى أخرجها من جيبه): «كريم ثابت» - «إلياس أندراوس» - «أنطونيو بوللى».

ثم توقف «نجيب الهلالى» عن قراءة الأسماء قائلا: «أليست هذه كفاية؟ - فى القائمة آخرون... هناك ستة»!

وسألت «الهلالى» (باشا) «وما الذى يضمن؟».

وقال بتؤدة: كلمته.

ولم أسكت وإنما واصلت: «وأى ضمان أن يلتزم بها؟».

ورد «الهلالى» (باشا) - قائلا: «يعنى أطلب من الملك توقيع كمبيالة؟!».

وسَكَتُّ وقد أحسست أننى لا أريد أن أتزيد عليه (ولكن شعورا غريبا راودنى تلك اللحظة بأننى لم أكن أريده أن يؤلف الوزارة هذه الساعة لأمر ما لا أستطيع تحديده، لكن ما أحس به غير بعيد عن تلك المكالمة التليفونية التى جاءتنى قبل أن أترك مكتبى فى القاهرة من الصاغ «سعد توفيق»!)

وانهمكت بعد ذلك فى حديث الترشيحات للمناصب الوزارية، وكانت مع «نجيب» (باشا) قائمة بأسماء جديدة كلها مقبولة: وبينهم «مريت غالى» وزيرا للشئون البلدية والقروية، و«على كامل الشيشينى» وزيرا للزراعة، وآخرين.

وكنت ما أزال أخشى أننى أثقلت على «الهلالى»، لكن الرجل (شاء كريما أن يزيل مثل هذا الشعور عندى) فإذا هو يقول «فى المرة الماضية سألتك عن مرشح لوزارة الحربية، واقترحت «محمد نجيب» وقد رفضوه، وهذه المرة أجد أننا نسينا وزارة الصحة، فهل عندك مرشح لها؟ - وجاء من يدعو «الهلالى» (باشا) إلى التليفون لأن رئيس الديوان يطلبه، وقال «نجيب» (باشا) «فكر خمس دقائق وحاول أن تعثر على مرشح». وحاولت أن أعصر ذهنى لأجد رجلا أعرفه يصلح لوزارة الصحة، ولم تسعفنى الذاكرة وخرجت لحظة من غرفة الطعام إلى الشرفة، وقد تجمع عليها عدد من الصحفيين لمحت بينهم زميلى وصديقى الأستاذ «على حمدى الجمال»، وربما أنه خواء الذاكرة تلك اللحظة أو لعله غرور الشباب ما دعانى لسؤال «على حمدى الجمال» همسا: «ما إذا كان يتذكر شخصية رجل يصلح لوزارة الصحة»، والغريب أنه رد على بسرعة قائلا «سيد شكرى»، وعُدت إلى قاعة الطعام حيث كان «نجيب الهلالى» على وشك العودة بعد انتهاء حديثه مع «حافظ عفيفى»، وقلت: «ما رأيك فى الدكتور سيد شكرى؟». وتهلل وجه «نجيب الهلالى». وقال «نِعْمَ الاختيار». ثم تذكر أن الدكتور «أحمد حسين» هو وزير الشئون الاجتماعية على قائمة الترشيحات وأنه متزوج من الدكتورة «عزيزة حسين» ابنة الدكتور «سيد شكرى»، وقال ضاحكا: «يعنى الرجل وحماه فى الوزارة». وكتب اسم الدكتور «سيد شكرى» وطلب من «فريد زعلوك» أن يبلغ الاقتراح بترشيحه على التليفون إلى مكتب وكيل الديوان.

وكانت المفاجأة فى نهاية المشاورات ترشيح «إسماعيل شيرين» صهر الملك (زوج الأميرة «الإمبراطورة السابقة» فوزية) وزيرا للحربية والبحرية.

....

....

[وكنت أعرف «إسماعيل شيرين» معرفة شخصية من رئاسته لوفد مفاوضات الهُدنة بين مصر وإسرائيل فى «رودس» (يناير ١٩٤٩) - وكان «إسماعيل شيرين» مفاوضا صلبا إذ أصر على استحالة لقاء الوفدين المصرى والإسرائيلى رغم وجودهما فى فندق واحد، وهو فندق «دى روز»، وكذلك جرت المفاوضات بواسطة ممثل الأمم المتحدة الدكتور «رالف بانش» الذى كان ينتقل بين الدور الخامس الذى ينزل فيه الوفد الإسرائيلى والدور السادس حيث ينزل الوفد المصرى حاملا المقترحات والصياغات والتعديلات حتى أمكن التوصل إلى اتفاق.

لكنه خطر ببالى أن مصاهرة «إسماعيل شيرين» للملك «فاروق» يمكن أن يكون لها تأثير سلبى على اختياره].

....

....

وكان لابد أن أغادر بيت «الهلالى» (باشا) فى العصافرة متوجها إلى فندق «سيسيل» فى ميدان سعد زغلول لموعدى مع «مصطفى» و«على أمين» فى الساعة التاسعة كى نعد رسالة مشتركة لعدد الأخبار (غدا) قبل أن تمثل الجريدة للطبع.

وكذلك حدث، وجلسنا بعده لتناول العشاء وانضم إلينا عدد من الساسة بينهم «مرتضى المراغى» (باشا) - و«حفنى محمود» (بك) - شقيق «محمد محمود» (باشا) رئيس الدستوريين ورئيس الوزراء الأسبق - والأستاذ «كامل الشناوى».

وطال السهر حتى الساعة الواحدة والنصف صباحا، وقُمت أبحث عن غرفة أقضى فيها سواد الليل فى «سيسيل» على اتفاق مع «مصطفى» و«على أمين» بأن أعود فى الصباح الباكر إلى القاهرة.

اليوم الرابع - الليلة الرابعة - الاثنين ٢١ يولية ١٩٥٢
سباق مع الزمن

فى الصباح الباكر يوم ٢١ يولية كان الوزير المفوض البريطانى يكتب إلى لندن تقريرا عن وزارة «الهلالى» الثانية رقم (١٠٥٤) يقول فيه:

يقدم الهلالى (باشا) اليوم رسميا إلى الملك «فاروق» أسماء وزرائه الجدد، ويحلفون اليمين الدستورية أمامه. وأعضاء الوزارة الجديدة فى معظمهم من وزارة «الهلالى» السابقة، خصوصا وزارات: الخارجية: «عبدالخالق حسونة». والداخلية: «مرتضى المراغى». والمالية: «زكى عبد المتعال»، وكان هناك حديث بأن يتولى «المراغى» وزارة الحربية كما كان فى الوزارة السابقة، لكن القصر اقترح مرشحا زكاه «حافظ عفيفى» وهو الكولونيل «إسماعيل شيرين» صهر الملك.

وعلمت من مصدر موثوق أن «الهلالى» (باشا) وضع مجموعة شروط استجاب لها الملك:

- التطهير الذى بدأته وزارته السابقة يستمر.

- الانتخابات تؤجل إلى موعد غير محدد.

- الأحكام العُرفية تظل مُطَبَّقَة حتى تتم محاكمة المتهمين فى قضية حريق القاهرة.

- يتوقف تدخل غير المسئولين من رجال الحاشية الملكية فى السياسة.

وقد تبين لى الآن أن السبب الرئيسى الذى دعا الملك إلى إخراج وزارة «سرى» (باشا) رغبته فى احتواء الفضيحة التى جاءت بها الوزارة، وذلك هو نفس السبب الذى أقنعه بقبول ترشيح «الهلالى».

والسؤال المُلِحُّ الآن هو ما إذا كانت هذه الوزارة قادرة على معالجة الموقف الخطر داخل الجيش!

وفى نفس الوقت كانت قيادة القوات البريطانية فى منطقة القناة ترسل إلى هيئة أركان الحرب الإمبراطورية فى لندن بتقدير للموقف (رقم ١١٤) يقول:

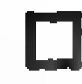
١- الموقف السياسى فى مصر فى حالة سيولة خطرة ونتائجه مما يصعب توقعها، ورأى القائم بالأعمال البريطانى فى السفارة كما أرسله لنا «إن الوضع خطر وأن الملك «فاروق» قد يرتكب حماقة فى أى لحظة تؤدى إلى تدهور مفاجئ».

٢- المعلومات لدينا أن هناك توترا على نطاق واسع فى الوحدات العسكرية المصرية،

واحتمالات العِصْيان واردة، وقد صدر أمر برفع درجة استعداد القوات لمواجهة أى احتمال.

٣- الفارق هذه المرة - ونحن نرفع درجة الاستعداد - أن المشاكل المحتملة ليست موجهة ضدنا لأول مرة، ولكنها موجهة بالتحديد ضد «فاروق»، وكذلك وبصفة عامة ليست موجهة ضد الأجانب.

٤- سوف نبقى على اتصال مستمر حتى تظهر أمامنا علامات انخفاض فى درجة التوتر!



....

....

توجهت من الطريق الصحراوى إلى دار أخبار اليوم مباشرة ودخلت مكتبى حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر، ورُحت على الفور أتصل بالإسكندرية أسأل عن آخر ما جرى بعد أن قضيت أكثر من ثلاث ساعات مقطوعا عن الأخبار فى الطريق الصحراوى إلى القاهرة.

واتصلت بـ «نجيب الهلالى» (باشا) أحاول الحصول على أول تصريح له بعد حلف اليمين، وكان رأيه أن أنتظر إلى الغد حتى يعقد أول اجتماع لمجلس وزرائه.

واتصلت بالأستاذ «مصطفى أمين» أسأله عما لديه، وكانت لديه حكايات طويلة استغرقت حديثا تليفونيا - دخل فيه «على أمين» وطال أكثر من ساعة، وسألت «على أمين» متى سيعود إلى القاهرة؟، ووعد بأنه سوف يلحق بى غدا أو بعد غد على أكثر تقدير، وفى كل الأحوال قبل عدد أخبار اليوم القادم.

....

....

عندما أصبح عدد الأخبار الذى يصدر صباح غد (الثلاثاء ٢٢ يولية) جاهزا، توجهت إلى بيتى شاعرا بإرهاق شديد، ودخلت لأجد رسالة تقول:

«الصاغ «سعد توفيق» اتصل خمس مرات ويطلب الاتصال به الليلة ضرورى».

ونظرت فى ساعتى وكانت الواحدة والربع صباحا.

ولم أجد الوقت مناسبا لرد اتصالاته.

اليوم الخامس - الليلة الخامسة.. الثلاثاء ٢٢ يولية ١٩٥٢
سوف تنقلب الدنيا هذه الليلة

أيقظنى تليفون مبكر (الساعة السادسة والنصف) وكان المتحدث هو الأستاذ «فريد زعلوك» يسألنى: «هل هناك حسب علمى شىء فى الجيش، لأن «نجيب» (باشا) يتلقى أخبارا مزعجة». وقلت «إنه حتى خروجى من أخبار اليوم بعد منتصف الليل أمس لم أسمع بجديد يزيد عما كان «عندنا» ونحن فى الإسكندرية».

ووضعت سماعة التليفون أفكر فيما عساه أن يكون قد وصل من معلومات إلى رئيس الوزراء الجديد خلال ساعات الليل؟ ولم تمض غير نصف ساعة حتى دق التليفون والمتحدث «على أمين» من فندق «سيسيل» فى الإسكندرية، يقول هامسا «هناك عملية اعتقال لعدد من الضباط سوف تتم اليوم، ويُستحسن أن «تأخذ بالك»، مع أننى لا أتوقع أن يكون فى مقدورنا نشر شىء عنها إلا إذا صدر بلاغ رسمى أو كان لدينا تصريح خاص، وإذا جرى ما هو متوقع فإن «مصطفى» سوف يحاول أن يحصل على تصريح بالنشر من الديوان، وأنت من ناحيتك حاول مع رئيس الوزراء، ولكن ليس قبل أن يتصل بك «مصطفى» حتى لا يكون من شأن تصرف أحد منا أن يُفشى سرا قبل وقته».

وفى الساعة الثامنة والربع صباحا وكنت لا أزال فى بيتى، أفكر إذا كان الوقت مناسبا لأتصل بالصاغ «سعد توفيق»، أرد له مكالماته بالأمس، وأستشعر ما لديه - وإذا الصاغ «سعد توفيق» يطلبنى، ويبدأ الحديث بسرعة سائلا «إذا كنت عرفت أنه لم يتوقف بالأمس عن طلبى». وقلت له «عرفت أنك سألت عنى خمس مرات».

وقال «سعد توفيق» وقد أخذ صوته نبرة استوقفت سمعى:

«كان صاحبك يريد أن يمر عليك أمس، وسوف أتصل بك بعد قليل فأين ستكون؟ - وقلت في مكتبي، ووجدته يسكت - ثم يسألني: «هل تستطيع أن تنتظر حتى أتصل بك بعد قليل، نصف ساعة على أكثر تقدير لأني لا أريد أن أطلب تليفونات «أخبار اليوم».

وبدا الطلب مشحونا بالغموض، وقلت إنني سوف أبقى نصف الساعة المقترحة هنا في بيتي، وفي عشر دقائق لا أكثر كان «سعد توفيق» يعاود الاتصال سائلا بسرعة «أين ستكون الليلة؟ - إذا لم يكن لديك ما يمنع فأنا أريد أن أعرف أين ستكون الليلة حوالي العاشرة مساءً؟». وطلبت إليه أن ينتظر وراجعت مفكرتي وعدت إليه (وهناك شعور خفي يقود تصرفي) - أقول «إنني سوف أكون على العشاء في الخارج في بيت المستشار «ماهر دوس» (ابن «توفيق دوس» (باشا)». (وهذا البيت الآن هو مقر السفير السعودي في القاهرة، بشارع محمد مظهر في الزمالك) - وسألني «سعد توفيق» عن رقم تليفون البيت، ووجدتني أمليه عليه.

وعندما وصلت إلى بيت «توفيق دوس» (باشا) لعشاء مع ابنه «ماهر دوس»، وجدته جالسا ينتظر ومعه صديق قديم لنا هو الوزير المفوض (وقتها) «محمود محرم حماد». وأخذت «ماهر دوس» على جانب من الصالون وهمست له «إنني أعطيت رقم تليفونك لرجل قد يتصل بي هنا، فهل تستطيع ترتيب أن «يخطروني» إذا سأل عني أحد؟». وفي الساعة العاشرة والربع جاء من يقول «إن هناك من يسأل عني». وتوجهت إلى بهو خارجي، وتناولت سماعة التليفون وإذا صوت يقول همسا «أرجوك تتوجه إلى بيتك وسوف أتصل بك هناك لأقول لك شيئا يهمك!».

وأحسست بأجواء قصة بوليسية، لكن شيئا داخلي كان يأخذ المكالمة جدا بأكثر من وقائع قصة بوليسية.

واستأذنت لأنصرف قبل العشاء، وأدرك «ماهر دوس» بحسه أن هناك شيئا، وكان آخر ما سمعته منه وهو يودعني على باب بيته أركب سيارتي:

«يظهر أن الدنيا سوف تنقلب هذه الليلة»!

وكان حدسه صحيحا بأكثر مما خطر له - أو خطر لي!

ساعة سقوط الملكية فى مصر

١ - تجارب مباشرة على حافة بركان:

[فى الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - كنت فى بيتى أنتظر إشارة - اتصالا تليفونيا فى الغالب - من الصاغ «سعد توفيق» يبلغنى رسالة من البكباشى «جمال عبد الناصر حسين» (أو كذلك أوحى لى بأكبر قدر من الوضوح - دون قول صريح). ولم أكن أعرف موضوع الرسالة المنتظرة لكنى تصورته بالضرورة موصولا بالمشهد السياسى الجارى فى مصر تلك الأيام - وتداعياته الخطرة التى تحولت كل ساعة - وكل دقيقة - إلى سيل متدافع، متسارع، تتزايد حركته وتتعالى منذرة بأنه الطوفان!

....

....

[كانت الدقائق - والثوانى - تمر ببطء ثقيل كأن وحدات الزمن طال عمرها ونامت عقاربها على سطح الساعة لا تخطو من خط إلى خط ولا تنتقل وتمشى لتمارس حسابها للوقت.

وفى الساعة الحادية عشرة إلا ربعا دق جرس التليفون، لكن المتكلم لم يكن من أنتظره، وإنما كان «فريد زعلوك» (باشا) (وهو الآن وزير للدولة مع «نجيب الهلالى» (باشا) ومساعد مباشر له).

وبادرنى «فريد زعلوك» وصوته مشحون بنبرة قلق اختلف معها صوته الطبيعى كما ألفته (فقد كان صوته دائما مشحونا بكفاءة خطيب محرض من أيام زعامته للطلبة الوفديين فى جامعة فؤاد الأول لمدة عشر سنوات كاملة قضاها بالقصد المقصود طالبا فى كلية الحقوق).

وبتلك النبرة المشحونة بالنذر سألنى «فريد زعلوك» إذا كنت عرفت أن «ضباط

الجيش نزلوا إلى الشارع؟» وبدا لى التعبير غريبا - وأضاف «فريد زعلوك» أن المعلومات «لديهم» - أى لدى القصر والوزارة - فى الاسكندرية تفيد أن هناك حالة عصيان فى الجيش، وأن هناك ضباطا تركوا ثكناتهم «ونزلوا إلى الشارع!» - واستطرد «فريد زعلوك» يقول أن «نجيب (باشا)» كان يريد أن يكلمنى لكنه الآن فى اجتماع مع رئيس الديوان الملكى (حافظ عفيفى) لتدارس التطورات». وقلت «أنه ليس لدىَّ رد على سؤاله بشكل محدد - لكن «حواسى الصحفية» تقول لى أن هناك أمرا يجرى الآن وإن كنت لا أعرف على وجه اليقين شكله أو حجمه أو اتجاهه». وكان سؤاله التالى مباشرة «هل رأيت اللواء نجيب بعد عودتك من الإسكندرية أو سمعت منه؟» وأجبت بالنفى وشعورى الداخلى أننى لا أريد لحديثنا أن يطول - من هاجس يلح علىَّ بأن أترك الخط التليفونى مفتوحا لاتصال أنتظره وقد يكون فيه جلاء ويقين.

وأخذت من «فريد زعلوك» رقم تليفون مكتبه فى بولكلى (مقر رئاسة الوزارة فى الاسكندرية) قائلا «إننى سوف أعود للاتصال به بعد قليل لعل لديه أو لدىَّ جديدا عن «تطورات الموقف».

ووضعت سماعة التليفون مكانها ورحت أنظر إليها وكأنها كائن حى أمامى أنتظر منه أن يشاركنى فى حوار. وعندما وصلت عقارب الساعة بشق الأنفس إلى الحادية عشرة لم تبق لدىَّ طاقة على الصبر، وكان الخاطر الذى يلح علىَّ «أننى لا أقدر على انتظار إشارة الصاغ «سعد توفيق» - بل إن الانتظار فى حد ذاته لم يعد مقبولا من «مخبر» صحفى «فى لحظات نزلت فيها الحوادث (ضباطا) إلى الشوارع» (حسب تعبير وزير الدولة «فريد زعلوك» (باشا)]

....

....

[وعندما فتحت باب بيتى لأخرج (وفى ذهنى أن أقصد إلى مبنى أخبار اليوم بظن أننى هناك أقرب إلى مجرى الحوادث) - سمعت رنين التليفون وعدت ملهوفا أسمع صوت الصاغ «سعد توفيق» دون مقدمات يسألنى بما معناه «إذا كنت أعرف

محطة البنزين وراء كوبرى القبة؟ وإذا كان ذلك، فعلىَّ أن أكون هناك حوالى الساعة الثالثة قبل الفجر». ثم يضيف «لا تذهب عن طريق العباسية - جرب الطريق الخلفى من ناحية قصر القبة» ثم مضيفا وبسرعة «سوف تجدنى أو تجد خبرا منى هناك». وانتهى الاتصال!

كانت «حواسى المهنية» يقظى، وكان أول ما فعلته أننى عدت إلى باب بيتى أغلقه بعد أن تركته مفتوحا حين سمعت رنين تليفون فى اللحظة الأخيرة قبل الخروج!. لأنى أحسست بحاجة إلى ترتيب خطاى قبل أن أتحرك على غير هدى مسوقا - ومشوقا إلى الجرى وراء «أمور» أعرف «أنها الآن تقع» أو «على وشك أن تقع». لكن المعلومات اللازمة لتوجيه أى عمل لا تزال مجهولة - على الأقل غير محددة! وكان تفكيرى ينتقل من «تصور» إلى «تصور» كأنها طرفات جفن (وهى حالة يعرفها أولئك الذين يكون عليهم أن يختاروا على عجل فى مواقف يمكن أن تكون فارقة).

كانت أفكارى تتداعى واحدة متصلة بواحدة:

- لا وسيلة ولا جدوى من محاولة الاتصال مرة أخرى بالصاغ «سعد توفيق» لسؤاله عن أكثر مما نطق به «خطفا» ولم يزد ولم ينتظر. ثم إننى لا أعرف أين هو؟!

- ومن الآن الساعة الحادية عشرة وحتى ذلك الموعد المعلق فى الهواء عند الفجر - مدة أربع ساعات وهى فى السياسة «دهر»، وفى مثل أحوال مصر لحظتها «أبد» يستحيل انتظاره حتى يحل.

- والذهاب إلى مبنى «أخبار اليوم لن يفيد فى الغالب بشىء إلا البقاء رهن مكتب يستطيع أن يطلب محررين من بيوتهم لكنه لا يعرف إلى أين يدفع بهم. كما أنه لا يستطيع من هناك الاتصال بالإسكندرية - لأن الإسكندرية هى التى تحاول الآن أن تعرف شيئا عما يجرى فى القاهرة (بدليل اتصال «فريد زعلوك» بى).

- ولمع فى ذهنى خاطر مثل ومض برق وسط الضباب: «محمد نجيب» (وكان ذلك استطرادا من سؤال «فريد زعلوك» عما إذا كنت رأيت «محمد نجيب» أو سمعت منه بعد عودتى من الإسكندرية).

وبان وسط تضارب التصورات خط راح يزداد وضوحا كلما ركزت عليه:

- هناك أربع ساعات من الآن - حتى الفجر

- وإذا كان هناك «ضباط نزلوا إلى الشارع» - فالغالب أن «محمد نجيب» يعرف شيئا - أو أنه يستطيع أن يعرف شيئا.

- وما داموا فى الإسكندرية (وزير الدولة باسم رئيس الوزراء يسألنى عن «محمد نجيب»)، فلا بد أنهم يظنون بوجود اتصال على نحو ما بينه وبين ما هو جار الآن أو ضمن توابعه.

- وفى كل الأحوال فإن «محمد نجيب» هو نفسه عقدة الموضوع فى أزمة حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش التى هى بالتحديد بداية الانزلاق نحو ما يجرى هذه الساعة.

والغريب أننى أثناء ذلك كله لم أفكر فى الاتصال تليفونيا ببيت «محمد نجيب» وإنما وجدت نفسى أقود سيارتى على الطريق إليه: شارع فؤاد الأول - شارع الملكة نازلى - ميدان المحطة - شارع الملك - إلى الزيتون من وراء قصر القبة (وذلك طريق أطول قليلا من طريق العباسية لكننى - ربما - بوحى الوعى الباطن كنت أتبع نصيحة «سعد توفيق» - وكانت تلك «ضربة حظ» - فلو أخذت طريق العباسية لوجدته مغلقا بسبب التحركات العسكرية التى كان نطاقها يتسع)

....

....

[وعندما توقفت بسيارتى أمام بيت اللواء «محمد نجيب» كان البيت غارقا فى الظلام فيما عدا خطوط ضوء تبين من خلال الرقائق العرضية للباب الخشبى الذى يسبق الضلف الزجاجية لباب غرفة الاستقبال المجاورة لمدخل البيت الطبيعى.

ووقفت لحظة أتلفت حولى - وبدا كل شىء هادئا وكل الناس نيام. وصعدت درجات السلم القليلة إلى الشرفة الصغيرة التى يطل عليها البابان: باب الدخول الطبيعى إلى البيت وباب غرفة الاستقبال. وكانت خطوط الضوء العرضية وراءه هى الإيحاء الوحيد باليقظة أو بالسهر!

واقتربت «أدق» على الباب خفيفا ـ وخيل إلىَّ أننى أسمع صوتا شبيها بصوت اللواء «محمد نجيب». ومضت ثوان مشدودة على الآخر كأنها وتر قوس مسحوب إلى أقصى حد ليدفع بسهم إلى أقصى مدى. ثم سمعت صوت الباب الزجاجى يفتح وبعده مزلاج الباب الخشبى (ولم أسجل ولا أتذكر من الذى فتح الباب وفى الغالب فإنه جندى المراسلة الذى كان يقوم على خدمة البيت) ثم وجدت صاحب البيت اللواء «محمد نجيب» جالسا وراء مكتبه والتليفون فى يده وهو مصغ باهتمام ـ ويشير إلىَّ أن أدخل وأجلس وأنتظره حتى يفرغ من حديثه!

كان انتباهى كله مركزا عليه أستشف من كلمات قليلة ينطق بها ـ موضوع حديثه أو شخصية محدثه. ثم كانت المفاجأة حين وجدته يقول ما معناه «أنه سوف يحاول تكملة الصورة ومعرفة التفاصيل» ثم يضيف على غير انتظار «وحتى عندى هنا الأستاذ هيكل من «أخبار اليوم» » ثم يزيد قائلا لمحدثه «نعم . . . نعم»! ـ ثم يمد سماعة التليفون ناحيتى يدعونى إلى الكلام هامسا «هذا مرتضى المراغى باشا (وزير الداخلية) .... طلب أن يتكلم معك حين قلت له أنك عندى». وفاجأنى ما فعل كما فاجأنى ما قال، ولم يكن هناك مجال للتردد.

وسألنى «مرتضى المراغى» (وزير الداخلية ورجل الملك القوى المدخر للحظة العصيبة) دون مقدمات «عما يجرى عندكم!» وقلت «إن فريد زعلوك (زميله فى الوزارة) اتصل بى قبل أكثر من ساعة وأبلغنى بعض التفاصيل عما وصل إليهم فى الإسكندرية عن خروج ضباط فى الجيش من ثكناتهم إلى الشارع. وقد خطر لى أن أجىء إلى بيت اللواء نجيب بظن أنه قد يعرف شيئا، ولكنى وجدته وحده يتحدث إليك!» وقال «المراغى» ـ (كما سجلت فى أوراقى) ـ «هناك عيال مجانين .... ضباط جيش تركوا ثكناتهم وخرجوا فى حالة عصيان سوف تودى بهم «فى داهية» وهذا «الجنون» يجب أن ينتهى قبل أن يطلع الصباح، وأنا «كلفت» اللواء نجيب أن يتصرف كما يرى مناسبا وأن يتوجه إلى حيث يقابل «هؤلاء المجانين» ويقنعهم بفض اعتصامهم والعودة إلى بيوتهم. واللواء نجيب مخوَّل بإبلاغهم «أنه لن تجرى ملاحقة أحد منهم بعقاب وسوف نعتبر الأمر طيش شباب دفعت إليه الحماسة الزائدة ...»

وتوقف لكنه لم يلبث حتى فاجأنى بسؤال مؤداه:

«إذا كنت أعتقد أنه (اللواء نجيب) يستطيع إقناعهم - لأن هذه فضيحة للبلد لا بد من تداركها قبل أن يعرف عنها أحد، والمطلوب هو لمّ الموضوع بسرعة بحيث يمكن نفى خبره إذا تسرب شىء عنه».

ثم يضيف «مرتضى المراغى»: «أعطنى اللواء نجيب». ثم يزيد «إنه لا بد أن يتحرك اللواء نجيب فورا وخصوصا أنهم يعرفون أنه رجل محترم فى أوساط الضباط الشبان - على أنه يتعين عليه الآن أن يستعمل حزمه قبل طيبته قبل أن يضطروا إلى إجراءات لا داعى لها لأنه إذا مضى هؤلاء «المجانين» فى جنونهم فإن المشانق سوف تكون صفوفا قبل أن يطلع الصبح»!

ثم يصل «المراغى» إلى أن يقول لى «حاول أن تقوى عزيمة اللواء نجيب ما دمت معه الآن - وتعرفه».

وناولت سماعة التليفون إلى اللواء «نجيب» ولم يطل حديثه مع وزير الداخلية وإنما أنهاه وهو يقول ويكرر «حاضر... إن شاء الله خير».

وأعاد اللواء «محمد نجيب» سماعة التليفون إلى مكانها وسألته مستغربا وإلى حد ما معاتبا - «لماذا قال لوزير الداخلية أننى هنا؟» ورد بلهجة أحسست فيها بيقظة ذكاء بما مؤداه «أردت أن يطمئن المراغى باشا. أردت أن أؤكد له أننى لا أعرف شيئا بشهادة أننى الآن مع صحفى يمثل جريدة يقال أنها الأقرب إلى «السراى»»!

ومد يده فى هدوء إلى منفضة سجائر من المعدن ترك عليها غليونه عندما انهمك فى حديثه التليفونى مع وزير الداخلية - والآن عاد يشعله مرة أخرى وهو ينظر إلىّ من وراء شعلة عود كبريت ينعكس لهبها فى عينيه]

....

....

[لم يكن اللواء «محمد نجيب» يعرف كثيرا عما يجرى وما أستطيع ترجيحه سواء من الحديث معه أو (فيما بعد) مع آخرين غيره ملخصه:

١ ـ إن اللواء «نجيب» كان بحكم الظروف محور ومدار أزمة نادى ضباط الجيش.

٢ ـ إن ذلك وضعه فى مكانة معنوية لها قيمة بين التنظيمات السرية النشطة فى الجيش وأولها تنظيم الضباط الأحرار (الذى يقوده البكباشى «جمال عبدالناصر حسين»).

٣ ـ إن تنظيم الضباط الأحرار لم يتصل باللواء «محمد نجيب» إلا فى وقت ما من شهر يوليو سنة ١٩٥٢ لأن فكرة القيام بحركة عسكرية واسعة تحتاج إلى قائد من رتبة كبيرة لم تنشأ إلا فى ذلك الوقت.

٤ ـ ولأنه قبل أن تنشأ هذه الفكرة ـ أى حتى يوليو ١٩٥٢ ـ كان تركيز حركة الضباط الأحرار على عمليات اغتيال لقيادات سياسية وعسكرية تهز أعمدة النظام الملكى بحيث يصبح سقوطه محتملا (فى ظرف سنة أو سنتين) بما يفتح الطريق إلى ثورة شعبية سنة ١٩٥٣ حسب تصورات قيادة التنظيم.

٥ ـ ومع التدهور السياسى فى شهر يونيو والنصف الأول من شهر يوليو وتساقط الوزارات السريع فى تلك الأسابيع الحاسمة فإن «لجنة القيادة» فى تنظيم الضباط الأحرار قررت فى «وقت ما» «قرب» منتصف يوليو ١٩٥٢ ـ أن تقوم بتغيير أساسى فى خططها ـ ملخصه العدول عن فكرة الاغتيالات والتعجيل بـ«حركة عسكرية» تفتح الطريق إلى «التغيير».

٦ ـ وكانت خطة الحركة العسكرية هى «السيطرة على الجيش» وإملاء الشروط على الملك وعلى السياسيين وفتح الطريق لثورة شعبية.]

....

....

[وفيما بعد سمعت فكرة خطة السيطرة على الجيش من «جمال عبد الناصر» بنفسه وهى بالنص كما سجلته يومها:

«أدركنا أن منطق الاغتيال لا يحل شيئا سوى أنه يغرق البلد فى «بركة دم».

والحل الحقيقى أمامنا أن نفرض على الملك تغييرا كاملا.

كان تقديرنا أن الملك قادر على إملاء إرادته لأنه يستعمل الجيش عصا يرهب بها الشعب، ولذلك فإن خطتنا كانت أن نأخذ «العصا» من يد الملك ونضعها في يد الشعب، أي أن ننقل ولاء القوات المسلحة من خدمة الملك لكي نضعها في خدمة الشعب.

وجوهر الفكرة أننا إذا أخذنا الجيش من الملك فمعناه أن القصر فقد سلطته على فرض إرادته فوق الشعب.]

يترتب على ذلك أن الاتصال العملي باللواء «محمد نجيب» لقيادة «حركة الجيش» لم يبدأ إلا «في وقت ما» من شهر يوليو ١٩٥٢ ـ لأن فكرة السيطرة على الجيش لم يؤخذ بها (بديلا لفكرة الاغتيالات) إلا في تلك الفترة. ولم يكن معقولا أن تتصل جماعة من الشباب (تنظيم الضباط الأحرار) بضابط على مستوى اللواء «محمد نجيب» مبكرا عن شهر يوليو لإقناعه بالمشاركة في عمليات اغتيال تمهد بعد سنة أو سنتين لثورة شعبية!

وربما أن ذلك اللقاء بين «جمال عبد الناصر» و«عبد الحكيم عامر» مع اللواء «محمد نجيب» في بيته مساء يوم ١٨ يوليو ١٩٥٢ والذي جرى أمامي دون أن أعرف ما دار فيه ـ كان بذاته المناسبة التي أكد فيها الضباط الأحرار عرضهم على «محمد نجيب» لكي يتصدر حركتهم (وتقديرهم المبدئي أن يتم ذلك في ظرف شهر).

وكان «عبد الحكيم عامر» الذي خدم لبعض الوقت تحت قيادة «محمد نجيب» هو الذي اقترح اسمه أولا، وربما كان هو أول من فاتحه، ولعل التأكيد الرسمي لهذا العرض هو لقاء «جمال عبد الناصر» (ومعه «عبد الحكيم عامر») في بيت «نجيب» (مساء ١٨ يوليو) ـ وعندما تصادف وجودي هناك.

....

....

[ومهما يكن الآن ـ الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة ٢٣ يوليو فإن اللواء «محمد نجيب» عرف بصورة قاطعة أن حركة الجيش بدأت مبكرة «جدا» عن

الموعد الذى يتوقعه، ثم إنه تلقى هذه اللحظة من وزير الداخلية (ورجل القصر القوى) «أحمد مرتضى المراغى» (باشا) - تكليفا رسميا من أعلى مستوى بأن يبذل كل جهده لتدارك «تصرفات شبان مجانين» تركوا الثكنات ونزلوا إلى الشارع فى حالة عصيان ضد النظام توالت وقائعها حول مبنى رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة على طريق منشية البكرى وما فيه من مبان تضم رئاسات أسلحة الجيش وقتها.]

....

....

وهكذا كان اللواء «محمد نجيب» الذى جلست أمامه فى بيته رجل الساعة (وسط ذروة الأزمة) ربما دون أن يقصد - ذلك أنه:

معروض عليه - أولا - من تنظيم الضباط الأحرار أن يقود خطتهم الجديدة بالسيطرة على الجيش (وقد عجَّلوا بها شهرا عما أبلغوه به لأنهم وجدوا الظرف السياسى مناسبا إلى جانب اعتبار أمنى فرضه ما بلغهم من توصل أجهزة الأمن إلى قائمة بأسماء معظمهم).

ثم أنه مطلوب منه - ثانيا - بتكليف من القصر الملكى والوزارة القائمة على الحكم وعلى لسان «مرتضى المراغى» - «أن يبذل جهده لفض اعتصام أو عصيان قام به مجانين من ضباط الجيش نزلوا إلى الشوارع وإقناعهم بالعودة إلى بيوتهم وكأن شيئا لم يكن تجنبا لفضيحة أو مصيبة سوف تقع قبل أن يطلع الصبح!»

وعندما فرغ اللواء «محمد نجيب» من حديثه التليفونى مع «مرتضى المراغى» - كان توقعه أنه سوف يتلقى مع أى لحظة إشارة أو رسالة أو دعوة من القائمين على حركة الجيش.

وكان الرجل (الذى رأيته فى تلك الساعة المتأخرة من الليل) يستشعر مسئوليته وكان قلبه وعقله فى حالة اتساق مستريح مع نفسه ولعله كان كذلك مطمئنا إلى فرصته:

بمعنى أنه:

«إذا وجد أن الشبان نجحوا فى السيطرة على الجيش فهو معهم (وذلك قلبه). وإذا تعثرت خطاهم فهو وحده يقدر على حمايتهم بوعد رسمى يملكه «وكأن شيئا لم يكن» (وذلك عقله).

على أن الأهم هذه اللحظة كان أن يتلقى اللواء «نجيب» إشارة - أو رسالة أو دعوة من «الجماعة» كما كان يسميهم. ومشكلته الملحَّة أنه لا يعرف أين يذهب لو أراد أن يؤدى ما هو معروض عليه (من قيادة الحركة) وما هو مطلوب منه (بتكليف القصر).

ومرت قرابة نصف الساعة واللواء «محمد نجيب» يحاول الاتصال ببعض من يعرف من قواد الجيش (وفيهم شقيقه «على نجيب» قائد سلاح المشاة). لكنه لم يوفق فى العثور على أحد منهم (لأن كبار الضباط الذين استدعاهم القصر لقمع حركة التمرد وقعوا فى أسر المتمردين واحدا بعد الآخر وهم فى طريقهم إلى اجتماع عاجل دعوا إليه فى مكتب رئيس هيئة أركان الحرب اللواء «حسين فريد»). ويدير اللواء «محمد نجيب» رقم سكرتير اللواء «حسين فريد» وحين يذكر اسمه - إذا هو يقع على «عبد الحكيم عامر» ويميز صوته من أول كلمة نطق بها، وكذلك تجيئه دعوة الجماعة لكى يتوجه إلى حيث كانوا هذه اللحظة - فى رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة (وهى مقر وزارة الدفاع الآن).

٢ - وسط العاصفة بمحض مصادفة:

[دخلت باب رئاسة هيئة أركان الحرب (وهو الآن مبنى وزارة الدفاع) فى الساعة الرابعة إلا ثلثا بالضبط.]

....

....

وكان اللواء «محمد نجيب» قد وصل قبل ذلك بسبعة وثلاثين دقيقة واستقبله الصاغ «عبد الحكيم عامر» ليبلغه أن القاهرة «تحت السيطرة». ويكون السؤال الأول للواء «نجيب» عن «موقف الفرقة الأولى مشاة فى العريش؟» (وهى القوة الرئيسية

الضـاربة فى الجيش المصرى ذلك الوقت) ويرد «عبد الحكيم عامر» بأن «تأييد الفرقة للمعركة مضمون وفى الطريق (ولم يكن ذلك دقيقا لأن قائد الفرقة فى تلك الساعة رفض قبول طلب بعض الضباط المنتمين إلى حركة الأحرار (صلاح سالم وآخرين). بأن يعلن تأييده ـ للحركة. وخشى «صلاح سالم» وأربعة ضباط كانوا معه أن تأخير التأييد قد يدعو قيادات المناطق العسكرية (الموزعة على أقاليم البلاد) ـ إلى الانتظار والتردد مما يثير شكوكا لا داعى لها هذه اللحظة الحرجة وقرر «صلاح سالم» وزملاؤه التصرف على مسئوليتهم ـ وكان تصرفهم أن أشهروا السلاح فى وجه اللواء «سيف اليزل» ثم اقتادوه إلى حمام غرفته وأغلقوا عليه الباب مع حارس عليه منهم، ثم خرجوا ليبعثوا إشارة باسمه إلى قيادة الحركة فى القاهرة نصها «أنا ومن معى نؤيد حركتكم». وكان نص الإشارة غريبا لكن صياغته فى ذلك الموقف حققت غرضها!

....

....

[وقفت قرب باب المبنى أتأمل المشهد حولى وقد ازدحمت ردهته بأعداد من الجنود الذين شاركوا بالدور الحاسم فى الحركة قادمين من معسكر «هاكستيب» تحت قيادة المقدم «يوسف منصور صديق» الذى رأيته جالسا على كرسى بجوار الباب يسعل بشدة وهو يطلب أى «تموين» (طعام) لجنوده لأنهم منذ الأمس «على لحم بطونهم لم يأكلوا ولم يشربوا شيئا.» وبدا «يوسف منصور صديق» مستثارا لسبب لم أتبيَّنه. وكان بين نوبات السعال يطلق شتائم مرسلة كالقذائف فى كل اتجاه!

وصعدت درجات سلم المبنى إلى الدور الأول واتجهت يسارا إلى ناحية مكتب اللواء «حسين فريد» (باشا) وكان الممر المؤدى إليه مليئا بزحام شديد اختلط فيه الضباط وضباط الصف والجنود ـ بشرا وسلاحا. ولمحت وسطهم الصاغ «كمال الدين حسين» وفى يده مدفع رشاش (وكنت لقيته أول مرة مع «قوات أحمد عبدالعزيز» فى الخليل وكان يومها قائد مدفعية تلك القوات من المتطوعين وقضيت معه يوما كاملا أتابع ضرباته الموجهة إلى مستعمرة «رامات راحيل» على مشارف «بيت لحم»). وقصدت ناحيته وبجانبى «سعد توفيق»، وحين رآنى اندفع معانقا ـ وبيننا

مدفعه الرشاش!. يقول بلهجة الهتاف وليس لهجة الكلام - !. «هذا نصر من الله وفتح مبين». ولم ينتظرنى لأعلق أو أسأل وإنما شدّنى إلى جانب من الممر يقول لى «كان البكباشى جمال (عبد الناصر) يتحدث معنا قبل نصف ساعة عن «تقديرك بأن الإنجليز لن يتدخلوا»!» ورجوته أن ينتظر لأن كل ساعة لها حساباتها ولكل ظرف أحكامه. وكان «كمال الدين حسين» ذاهبا إلى غرفة أخرى فى نهاية الممر وكذلك قال لى: «سوف تراه الآن على أى حال» وأضاف «إن البكباشى جمال لم يكن يعرف أننى قابلتك منذ أيام الفرقة «الخفيفة الحركة». (وهو الوصف الرسمى لقوات المتطوعين التى يقودها «أحمد عبد العزيز»).

ودخلت غرفة سكرتارية «حسين فريد» (باشا) وكان الباب الداخلى المؤدى منها إلى مكتب رئيس هيئة أركان الحرب مغلقا وعليه حراسة مسلحة. وقال لى «سعد توفيق»: «القيادة كلها فى الداخل مع سعادة اللواء (نجيب) يرتبون لبقية العملية».

ومضت قرابة العشر دقائق ثم خرج «جمال عبد الناصر» من مكتب رئيس أركان الحرب وأقبل وعلى شفتيه نصف ابتسامة وفى عينيه نظرة يصعب ترجمتها لكنها موحية بمعان كثيرة صامتة، وسألنى: «ما رأيك؟» وقلت على الفور «إننى مأخوذ مما أرى وأسمع»، واتسعت نصف الابتسامة وضوت عيناه بذلك البريق الذى لمحته فيهما قبل خمس ليال وقال: «لدينا اجتماع لم يبق منه كثير، نصف ساعة على أقصى حد ثم أعود!» وكان «عبد الحكيم عامر» وراءه وقد تصور ما قلته لـ«جمال عبد الناصر» تعبيرا عن القلق، وهكذا قال: «لا تخف، كل شىء يسير بالضبط كما رسمنا» وقلت بسرعة: «المشكلة أننى لا أعرف بالضبط ماذا رسمتم؟!» وعقّب «جمال عبد الناصر» وهو يتجه عائدا إلى حيث كان اجتماع القيادة: «سوف نتحدث فيه عندما نعود إليك». سألنى «عبد الحكيم عامر» قبل أن يلحق بـ«جمال عبدالناصر»: «هل تلحق الجرائد ببيان يجرى إعداده الآن؟» ونظرت إلى ساعتى وكانت الخامسة إلا عشر دقائق بالضبط.

وأجبت بأننى «أشك» !]

....

....

[كان «عبد الحكيم عامر» هو الذى ذكَّرنى عن غير قصد بما نسيته فى خضمٍّ أحداث بدت لى «غير معقولة»، وملأى بالاحتمالات».

وهكذا اتصلت لأول مرة بأخبار اليوم ورد علىَّ «حامد» عامل التليفون المكلف بالسهر. وعرفت منه أن الأستاذين «مصطفى» و«على أمين» اتصلا من الإسكندرية «أكثر من عشرين مرة» يسألان عنى، ويطلبان منه استعمال كل مهاراته فى العثور علىَّ أينما أكون. ثم إنه حاول فى الساعات الأخيرة وأيقظ أقارب لى وأصدقاء ولم يصل إلى شىء. وأخيرا وصل إلى القول بأن الأستاذ «حسين فريد» «سكرتير التحرير العام لأخبار اليوم موجود فى مكتبه» وطلبت توصيلى به. وراح «حسين فريد» فور أن سمع صوتى يبدى الانزعاج - «يظهر أن هناك أخبارا مهمة جدا ومصطفى (بك) يكاد يجن ليعرف أين أنت؟» سألت «حسين فريد» عن موقف «طبعة القاهرة» وقال: «هذا بالضبط ما كان مصطفى (بك) ينتظرك من أجله». لم نكمل حديثنا فقد قطعه «حامد» (عامل التليفون) الذى دخل على الخط يقول لى «إن مصطفى (بك) على الخط من فندق سيسيل فى الإسكندرية، وقد عرف أننى أتحدث مع حسين فريد وطلب قطع المكالمة مع حسين فريد وتوصيله بك». وجاءنى صوت «مصطفى أمين» كأنه يهز الأسلاك ويكاد يقطعها «هل تعرف ما جرى؟» ثم يواصل دون توقف «فريد زعلوك قال لى أنه اتصل بك أول الليل. وتصورتك وراء الحوادث التى تجرى عندكم وتوقعت أن أسمع منك لكنك اختفيت بالكامل والدنيا مقلوبة». عاد يكرر منفعلا (كما هى عادته أوقات الأزمات) «الدنيا مقلوبة، أين أنت؟» وقصدت أن أكون هادئا فقلت «بالضبط فى الموقع الذى انقلبت فيه الدنيا!»

وصرخ «مصطفى» : «إيه؟» وخطف «على أمين» منه سماعة التليفون وجاءنى صوته باندفاعه الطبيعى يصوب عشرات الأسئلة فى نفس واحد: «أين أنت؟ هل لديك صورة عما جرى؟ ماذا تقول؟» ثم زعق بأعلى صوته «هناك تمرد عسكرى!» وقلت - مرة أخرى - قاصدا إظهار الهدوء «إنى فى مركز هذا التمرد!»

وأراد «على» فى اندفاعه أن يتأكد فسألنى «ورحمة والدتك؟» وكان ذلك هو القسم الشائع على لسان التوءمين منذ رحيل السيدة «رتيبة» والدتهما. وقلت «على ... والدتى على قيد الحياة»، وتدارك معتذرا. وبدأت أشرح أننى تابعت حركة عسكرية

يظهر لى أنها استولت على قيادة الجيش وسيطرت على القاهرة. وبدوره عاد «مصطفى أمين» يخطف سماعة التليفون من توءمه ولديه ألف سؤال كأنها طلقات مدفع رشاش، وقلت: «إننى لا أستطيع أن أرد على هذه الأسئلة الآن والقضية العاجلة فى رأيى هى ماذا نفعل بالطبعة الأخيرة من الأخبار وهل نضع فيها إشارة إلى ما جرى أو ننتظر؟» وتبادلنا الرأى من زواياه المهنية والسياسية واستقر الرأى بيننا «بلا خلاف» على أفضلية أن تصدر جريدة «الأخبار» دون إشارة لما جرى. وأول دواعينا أننا لا نعرف حدوده حتى هذه الدقيقة، ومع أن هناك بيانا منتظرا - فإن هذا البيان لم يصل إلينا حتى الآن «لأنهم ما زالوا يكتبونه هنا فى الغرفة المجاورة».

وسألنى «مصطفى» «هل أستطيع أن آخذ رقم التليفون الذى تتكلم منه حتى نظل على اتصال؟!» ورجوته أن ينتظر حتى أسأل لأن التصرفات فى مثل هذه الأجواء لا تحتمل أى خطأ حتى إذا توافر فيها حسن النية.

....

....

[كان الصاغ «سعد توفيق» ما زال واقفا إلى جانبى وقد اعتراه توتر ظاهر من حديث تليفونى يسمعه ولا يعرف هل يتركه يستمر أو يقطعه. والتفتُّ إليه أستأذنه «هل من المسموح به أن أعطى لمصطفى أمين رقم تليفون هذا المكتب؟» واعترض «سعد توفيق» بحزم. وفى تلك اللحظة انفتح باب الغرفة التى كان فيها اجتماع القيادة وخرج «جمال عبد الناصر» ووراءه «عبد الحكيم عامر». ولاحظ «جمال عبدالناصر» فورا تفاصيل المشهد: سماعة التليفون فى إحدى يدىَّ. ويدى الأخرى مطبقة على بوقها لكتمان الصوت. و«سعد توفيق» يبدو عصبيا. وأنا أحاول أن أشرح له شيئا. وبسرعة عرض «سعد توفيق» للمشكلة شارحا «مصطفى أمين على الخط من الإسكندرية يطلب رقم تليفون هذا المكتب» و«أننى سألته إذا كنت أستطيع إعطاءها له» «وهو معترض وأنا أحاول إقناعه». وتطلعت ناحية «جمال عبد الناصر» أنتظر رأيه وقد احتكم إليه «سعد توفيق». وسبقه «عبد الحكيم عامر» تلقائيا برفض قاطع. لكن «جمال عبد الناصر» تدخل ليقول «أعطه الرقم... ذلك لم يعد الآن يضر، وربما ينفع». ولم يجادل «سعد توفيق» ولا «عبد الحكيم عامر»، وأعطيت الرقم

لـ«مصطفى» (وكان ٥٥٤٥٥). وأعدت سماعة التليفون إلى مكانها والتفتُّ لأجد «عبدالحكيم عامر» يعبر بملامحه عن الدهشة بينما «جمال عبد الناصر» يشرح له وجهة نظره، ويعرضها بتأنٍّ وكأنه يفكر فى الأمر وهو يشرح:

«أولا لم يعد هناك خطر لأنهم عرفوا بالفعل بما قمنا به.

وإذا اتصلوا مع «الأستاذ هيكل» هنا فسوف نعرف نحن كيف يفكرون؟ وحتى كيف يتصرفون هناك فى الإسكندرية!

ثم إننا نحتاج إلى قناة اتصال إضافية معهم» ثم زاد «هم بدأوا يتصلون بنا - هناك عم للملكة ناريمان اتصل منذ قليل يبلغ رسالة ونحن أعطينا ردا - وسوف نرى ما يحدث والصبح لم يطلع بعد، والنهار أمامنا طويل!»

ولفت نظرى لحظتها «علامات» لها «دلالات»:

- لفت نظرى أن الطريقة التى استبعد بها جمال عبدالناصر ردة الفعل الأولية لعبدالحكيم عامر تظهر أن له وضعا خاصا فى الحركة يتقدم به على آخرين.
- ولفت نظرى أن جمال عبدالناصر أبدى رأيه على شكل قرار نهائى ولم يلتفت وراءه ليستأذن غيره، ومعنى ذلك أن المسئولية عنده.
- ولفت نظرى أخيرا أن جمال عبدالناصر أبدى رأيه بسرعة وعرض مبرراته فى وضوح، أى أنه يملك كفاءة ربط المنطق بالقرار، وبسرعة.]

....

....

[ومضت خمس وثلاثون دقيقة، وعند الساعة الخامسة والنصف وكنت قد تركت غرفة مكتب سكرتارية اللواء «حسين فريد» (باشا) وخرجت إلى الممر الواسع أمامها أراقب ما يجرى وأتابع الحركة دون تدخل بسؤال لأحد - حتى عندما لمحت وجوها أعرفها. ونزلت على السلم إلى مدخل المبنى مأخوذا بمشهد جنود من الكتيبة الثالثة عشرة المشاة وقد افترشوا أرض الفناء الخارجى لمبنى القيادة وراحوا يتناولون طعامهم فى سكون (أرغفة من الخبز وقطع من الجبن الأبيض وفتافيت من

الحلاوة الطحينية) وسؤالى لنفسى «ماذا يعرف هؤلاء عن العمل الذى شاركوا فيه، وهل كانوا مدركين منذ البداية أنهم يشاركون فى تمرد عسكرى - عصيان - انقلاب؟ ثم ماذا يعرفون الآن بالضبط وكيف يشعرون هذه اللحظة وهم معرضون للعقاب - ربما على أعواد المشانق؟»

وتوقفت تأملاتى عندما سمعت صوتا ينادينى، والتفتُّ لأجد جاويشا يقول لى «إن جناب الصاغ سعد يريدك حالا فى المكتب».

وكان «مصطفى أمين» على الخط من الإسكندرية، يقول إنه فى مكتب وزير الدولة فى بولكلى (الإسكندرية). ثم سمعت «فريد زعلوك» (باشا) وصوته بالهمس يقول «سوف أحوِّلك إلى دولة الباشا». وسمعت تكة خافتة ثم صوت رئيس الوزراء («أحمد نجيب الهلالى» باشا) دون مقدمات يسألنى أولا أين أنا؟ - وقلت «إننى فى مبنى رئاسة القوات» - وكان سؤاله الثانى بما مؤداه «أفهم أنك لا تستطيع أن تتكلم على حريتك ولكن قل «لا» أو «نعم» وذلك يكفينى - هل هو انقلاب عسكرى؟» ورددت بأمانة بأننى لا أشعر أن هناك قيدا يمنعنى من الكلام - وأما عن سؤاله فالجواب أننى لا أعرف إلا ما أستطيع أن أرى، وهناك بالتأكيد فيما هو أمامى «حركة ضباط لديهم مواجع خاصة بالأحوال فى البلاد ويبدو لى أنهم قرروا أن يتصرفوا بنوع من الغضب إزاء السلطة السياسية». وسألنى رئيس الوزراء: «هل اللواء نجيب عندك فى نفس المبنى؟» وأضاف «عرفت من مرتضى (باشا) أنك كنت عند نجيب فى بيته بعد منتصف الليل». وقلت «إن اللواء نجيب هنا فى المبنى.» وسأل «الهلالى» (باشا) «ما هو موقفه؟» ولم ينتظر إجابة بل استطرد «هل له نفوذ وسطهم؟ - هل يسمعون كلامه؟ - أو هل هو معهم؟»

وقلت لرئيس الوزراء (ولم تكن الأمور تحتمل شيئا آخر): «دولة الباشا - كل ذلك لا أستطيع الإجابة عليه لأننى بحق لا أعرف.»

وساد الصمت لثوان وعاد «نجيب الهلالى» (باشا) يقول لى «الموقف خطير والبلد على كف عفريت، وسوف أضغط عليك أكثر وأسألك : هل اللواء نجيب فى مكان قريب منك؟ - وإذا كان - هل تقدر على رجائه بأن يجىء إلى هذا التليفون الذى تكلمنى منه لأسأله وأسمع منه؟»

وقلت لرئيس الوزراء: «دولة الباشا ـ لك علىَّ أن أحاول ورجائى أن تظل على التليفون وسوف أعود إليك بأسرع ما أستطيع». ووضعت سماعة التليفون على المكتب.]

....

....

[والتفت إلىَّ «سعد توفيق» الذى كان جالسا على كرسى أمامى وعيناه معلقتان بشفتىَّ لا يريد أن يفلت منه حرف أنطق به، وسألته «إذا كان فى مقدوره أن يدخل غرفة الاجتماع ويستأذن اللواء محمد نجيب ـ هل يستطيع المجىء إلى هنا لأن نجيب الهلالى (باشا) رئيس الوزراء يطلب أن يتحدث معه». وقال «سعد توفيق» «أنه لا يستطيع مقاطعة اجتماع القيادة ولكنه سيكتب ورقة للبكباشى جمال.» ثم خرج من باب المكتب إلى الممر الفسيح المزدحم بالضباط والجنود أمامه، ومضت قرابة الدقيقتين ثم انفتح باب غرفة الاجتماع (مكتب «حسين فريد» (باشا)) المؤدى إلى مكتب سكرتاريته وظهر اللواء «محمد نجيب» ووراءه «جمال عبد الناصر» وخلفهما «عبد الحكيم عامر» و«كمال الدين حسين». وكان «جمال عبد الناصر» يهمس بشىء فى أذن اللواء «محمد نجيب» الذى تقدم من المكتب وعليه سماعة التليفون ورفعها وتحدث بأسلوب مؤدب ومنضبط: «أفندم دولة الباشا». ولم نكن نسمع ما يقوله رئيس الوزراء بالطبع ولكن صوت اللواء «نجيب» كان واصلا إلينا بنبرته الهادئة.

ولم يطل الحديث، وكان ما سمعناه من ردود اللواء «نجيب» على رئيس الوزراء موحيا بعباراته المقتضبة ـ والواضحة فى نفس الوقت:

ـ «نعم يا دولة الباشا»

ـ «هم لديهم طلبات يصرون على تنفيذها»

ـ «طلباتهم خاصة بالجيش وضرورة تطهيره»

ـ «نعم، طلباتهم كلها فى إطار الجيش، هذا ما يهمُّهم»

ـ «طبعا . . . طبعا»

- «أوامرك يا دولة الباشا»

- «تستطيع الاتصال بنا فى أى وقت»

- «هم أيضا حريصون على الوطن وتهمهم مصر والكل يفديها بحياته !»

والتفت اللواء «نجيب» ناحيتى يقول: «رئيس الوزارة يريد أن يتحدث معك». وبينما كنت أتناول منه سماعة التليفون كان «جمال عبد الناصر» يستدير عائدا إلى قاعة الاجتماعات مفسحا الطريق أولا للواء «محمد نجيب».

وسألنى «نجيب الهلالى» (باشا):

«محمد - يظهر أن اللواء نجيب معهم ؟»

وقلت «إن ذلك ظنى أيضا» - وعاد يسأل:

«هل انضم إليهم أم أنه كان معهم من البداية ؟» وقلت «إننى صادقا لا أملك إجابة على هذا السؤال».

....

....

وفى الساعة السادسة وخمس دقائق توافق حدثان مع نفس اللحظة دعى «سعد توفيق» إلى غرفة اجتماع القيادة لأقل من دقيقة وعاد وفى يده ورقة عليها صورة من بيان سوف يعلن بعد قليل (الساعة السابعة) من إذاعة القاهرة (وقد تمت بالفعل سيطرة القوات على استوديوهاتها فى شارع الشريفين).

وكان «سعد توفيق» يناولنى الورقة قائلا «هل لديك رأى أو ملاحظة على هذا النص؟» ورحت أجرى بعينى على سطوره (وكان البيان رقم ١ من «قيادة حركة القوات المسلحة»).

ولحظتها دق جرس التليفون ورد «سعد توفيق» الذى كان واقفا بجوارى وراح يناولنى سماعة التليفون قائلا: «مكتب رئيس الوزراء يطلبك».

وكنت قد وصلت إلى آخر نص البيان حيث «إمضاء اللواء محمد نجيب». وكذلك أعدت الورقة إلى «سعد توفيق» ـ لكنه قبل أن يسلمنى سماعة التليفون عاد يكرر سؤاله على عجل وقلت بسرعة «ما قرأته معقول ـ لكنكم تعرفون أكثر من أى طرف آخر ما الذى تريدونه ـ أو ما الذى تقدرون عليه». قلت ذلك وأمسكت بسماعة التليفون وسمعت صوت وزير الدولة («فريد زعلوك») يقول خطفا «دولة الباشا معك»، ثم صوت «الهلالى» (باشا) فى لهجة مشحونة لم أسمعها منه قبلا:

«محمد ـ أريد أن أكلفك بمهمة هذه اللحظة من أجل مصلحة البلد. إذهب للواء نجيب حيث يكون الآن وأبلغه على لسانى «أننى توصلت إلى نتيجة مرضية مع جلالة الملك. الوزارة سوف تستصدر مرسوما ملكيا بتعيين اللواء محمد نجيب قائدا عاما للجيش (بدلا من «محمد حيدر» (باشا)) واللواء نجيب من هذا المنصب يستطيع إجراء أية تغييرات فى الجيش بما يحقق مطالب عرفنا أن «الجماعة عندك» مصرين عليها. وأنا شخصيا متحمس لهذه المبادرة الطيبة التى تظهر استعداد جلالة الملك للتعامل مع الموقف بحكمة وأضيف إلى ذلك أن الوزارة تضمن تنفيذ هذه المطالب كما تضمن عدم مساءلة أى ضابط عن أى تصرف قام به هذه الليلة!

وكذلك فإن المشكلة تصبح محلولة قبل أن تصحو الدنيا، وحلها يكون فى الإطار الدستورى السليم دون «فرقعة».» كرر «نجيب الهلالى»: «دون فرقعة لأن أى فرقعة فى هذا الظرف لها عواقب لا يعلم نتائجها غير الله وحده».

وأحس رئيس الوزراء بحرجى فاستطرد «إننى أقدر أننا نضغط عليك ـ لكنه لو كانت لدينا وسيلة أخرى فى هذا الوقت الضيق لأعفيتك من هذه المهمة ـ تحامل على نفسك وابذل جهدك لأن الظروف خطرة ـ وسوف أظل على التليفون حتى أسمع منك ـ والله يوفقك».

وتركت سماعة التليفون على المكتب وإحساسى أن دائرة حصار تضيق من حولى. وتنبهت بسرعة إلى صوت حركة تزايدت فى الممر الخارجى، ووجدت «سعد توفيق» يتجه بسرعة إلى الباب الرئيسى للغرفة قائلا «إن اجتماع القيادة انتهى». ولحقت به، وبالفعل فإن الاجتماع انتهى كما أن المشاركين فيه يخرجون وقد وقف

عدد منهم يتحدث إلى بعض العسكريين من الضباط (وضباط الصف). وكان «محمد نجيب» ومعه «جمال عبد الناصر» أول من وقع بصرى عليه وكأنه كتلة «مغناطيس مسحور» تشد إليها الأبصار دون انتظار. وقصدت إلى حيث يقف أرجو اللواء «محمد نجيب» فى «كلمة على جنب». واتجه إلى أول غرفة مفتوحة، وهو يسحب بيده «جمال عبد الناصر» ليجىء معنا ووراءه جاء «عبد الحكيم عامر» (وثلاثة أو أربعة من الضباط الذين كانوا يحضرون اجتماع القيادة). ولم يكن لأحد خيار. وعلى أى حال فإن الموقف كان أدق من كافة الأسرار ولعله كان من الأوفق الآن لكل الأطراف أن يكونوا جميعا على معرفة ونور بما يجرى ويقال دون خفاء أو إخفاء!

ونقلت للواء «نجيب» رسالة «الهلالى» (باشا) وأنهيت بأنه على التليفون ينتظر، وسمعنى الكل فى صمت. وكان اللواء «نجيب» هو الذى قطع الصمت بسؤال وجهه إلى «جمال عبد الناصر» بقوله «ما رأيك ياجمال «بيه» ؟» (ولفت نظرى هذا اللقب المضاف فجأة). ثم استطرد اللواء «نجيب» «مسألة تستحق البحث». وأخذ «جمال عبد الناصر» من يده وسحبه إلى ناحية نافذة الغرفة يقول له بالهمس شيئا. وعندما عادوا بعد نصف الدقيقة تقريبا كان «جمال عبد الناصر» هو الذى وجه إلىَّ القول بأن «اللواء نجيب يريد أن يتحدث بنفسه مع رئيس الوزارة ليسمع منه ما لديه ويقول له ما عندنا».

ورجعنا إلى غرفة المكتب حيث كانت سماعة التليفون فى مكانها عليه، وفى فترة الانتظار فإن «الهلالى» (باشا) كما ظهر تركها لـ«فريد زعلوك» الذى بادر فور سماعه صوتى بقوله «ثانية واحدة!» ثم ناول السماعة للهلالى باشا (لأن صوت رئيس الوزراء) هو الذى رد علىَّ. وبادرته على الفور «إن اللواء نجيب جاء ليتحدث بنفسه معك وهو واقف بجانبى الآن. فهل ذلك مناسب؟» ورد «الهلالى» (باشا) بسرعة «خير ما فعلت»!

وسمع اللواء «نجيب» (وفى الغالب فقد سمعه بنفس الألفاظ التى سمعته بها) وإن أضيف إليه مع تواصل الحديث (فيما بدا) لمسة من «السكر» رفضها اللواء «نجيب» وقصد أن يبين رفضه فقد رد بصوت يسمعه الواقفون حوله، قائلا

«لا - يا دولة الباشا - الترقية إلى رتبة الفريق لا لزوم لها، فلا أستطيع أمام إخوانى قبول مكافأة على واجب أديته معهم».

ثم جرى تبادل عبارات سريعة واستأذن اللواء «نجيب» لدقيقة أو دقيقتين يتشاور خلالها مع «زملائه». واتجه مع «جمال عبد الناصر» وآخرين من ضباط القيادة إلى طرف الغرفة وكان واضحا أن اللواء «نجيب» يميل إلى قبول عرض رئيس الوزراء - ثم نادانى اللواء «نجيب» إلى حيث كانوا واقفين يسألنى «هل تفتكر أنهم جادون فيما يقولون به لتجنب حدوث «فرقعة»؟» وقلت «لكى أكون أمينا فيما أقول فأظنهم جادين فيما يتعلق بتعيينك قائدا عاما، وأما فيما يتعلق بعدم مساءلة أحد فيما قام به هذه الليلة فإننى لست متأكدا أن ذلك ممكن!» وتدخل «جمال عبدالناصر» مقاطعا بما معناه «إن لديه اعتراضا على سؤال اللواء نجيب من الأصل. وأما عن الفرقعة فإنها مطلوبة فى ذاتها ولا يمكن أن تكون الآن حجة فى يد طرف». وأراد اللواء «نجيب» أن يقول شيئا، وتدخلت ألفت نظر الجميع إلى أن رئيس الوزراء على التليفون ينتظر. وتوجه اللواء «نجيب» إلى ناحية «جمال عبد الناصر يسأله «ماذا أقول له؟» ورد «جمال عبد الناصر» بدون انتظار «قل له أن يفتح الراديو على إذاعة القاهرة الساعة السابعة وسوف يجد جوابا على أسئلته كلها».

كانت الثوانى تمشى مكثفة بثقل وعمق يجعل كل ثانية عمرا كاملا. وتحرك اللواء «نجيب» ناحية التليفون يستأنف حديثه مع رئيس الوزراء، وراح يتكلم محاولا انتقاء ألفاظه: «دولة الباشا - إخوانى هنا لا يوافقون وردهم سوف يصل للحكومة عن طريق الإذاعة الساعة السابعة (بعد أكثر قليلا من نصف ساعة) - يا دولة الباشا هذا رأينا هنا جماعة - والله يقدم ما فيه الخير للبلد وكلنا نريد خدمة مصر - نحن نقدر الظروف ولذلك قامت الحركة - اطمئن يا دولة الباشا كل الناس متحملة لمسئولياتها.»

وتوقف اللواء «نجيب» ثم التفت إلىَّ يقول «رئيس الوزراء يريد أن يكلمك ثانية». وسمعت «الهلالى» (باشا) يسألنى «ما رأيك؟ يظهر أن الجماعة عندك مصممين على الفرقعة؟» ورددت «بأن لديهم فى ذلك وجهة نظر». وسألنى عما أقصد، ولم أجد حرجا فى أن أقول له «إننى سمعت رأيا يقول إن الفرقعة مطلوبة فى حد ذاتها!»

وسألنى عما يعنيه ذلك وقلت «لا أعرف بالضبط، لكنى أظن أن ما يعنونه هو الإعلان عن وقوع حدث كبير».

وكانت المفاجأة التى لم أتوقعها سؤال من «الهلالى» (باشا): «هل تستطيع سؤالهم إذا كانوا يريدون من الوزارة أن تستقيل؟» وعندما أحس رئيس الوزراء بدهشتى أكد أن السؤال ضرورى. وكذلك وضعت يدى على سماعة التليفون والتفتُّ إلى اللواء «نجيب» أنقل إليه السؤال - وظهرت الحيرة واضحة على ملامحه من مفاجأة سؤال لم يكن ينتظره. ولكن «جمال عبد الناصر» تولَّى الإجابة مرة ثانية قائلا: «له حق - الأفضل أن تستقيل الوزارة»، وحاولت أن أتدخل برأيى لأول مرة فقلت ما معناه «إن الهلالى رجل نزيه وقدير، وهو بالكاد عاد أول أمس إلى رئاسة الوزارة بعد موقعة هائلة من أجل التطهير». ورد «جمال عبد الناصر» بما مؤداه «إن ذلك خارج الموضوع - قل له إن ذلك طلبنا وقد وفَّر علينا أن نحرجه بأن نطلبه منه». ولم يكن هناك بد مما ليس منه بد، وكذلك قلت عبارة (من أثقل العبارات التى وردت على لسانى طوال تجربتى الصحفية) «يظهر يا دولة الباشا أنهم يريدون ذلك». ولم يقل «نجيب الهلالى» (باشا) فى هذه اللحظة إلا كلمتين - أو كلمة واحدة كررها مرتين «حاضر... حاضر».

وعندما أغلقت سماعة التليفون مع «نجيب الهلالى» (باشا) - التفتُّ حولى لأجد أن لجنة القيادة اكتشفت على حين غرة وبتداعى التطورات أنها أمام مشكلة لم تخطر على بال أحد منهم، والمشكلة:

إذا كانوا قد طلبوا الآن استقالة وزارة «الهلالى» - وإذا كان ظاهرا أن «الهلالى» سوف يقدم استقالته - فمن يكون رئيس الوزراء فى هذه الحالة؟ وبالتأكيد فإن ذلك سؤال سوف يطرح عليهم حتى بإملاء الظروف - ولم يكونوا على استعداد له.

....

....

[والحاصل أن الإشكال وجد لنفسه حلا بالمصادفة، ففى ذلك الوقت وصل عدد من الصحفيين إلى مقر القيادة كان أولهم الأستاذ «حلمى سلاَّم» (من دار الهلال)،

وبعده الأستاذ «إحسان عبد القدوس» (وهو رئيس تحرير روز اليوسف). وكان «إحسان» هو الذى اقترح اسم «على ماهر» (باشا) لتشكيل الوزارة (الرجل المستعد دائما للمهام الصعبة فى الظروف الأكثر تعقيدا!) وقبلت لجنة القيادة بالاقتراح. والحقيقة أن أحدا لم يعترض عليه لأن المشكلة قفزت إلى داخل الصورة فى اللحظة الأخيرة وعلى غير انتظار!]

٣ ـ فاروق يحاول الهرب صباح ٢٣ يوليو:

لأن الوثائق البريطانية والأمريكية والفرنسية تمثل أكثر المصادر حيدة واطلاعا على لحظات سقوط أسرة «محمد على» فى مصر ـ ومن رغبة فى الدقة ـ وفى نزاهة العرض فقد يكون من الأفضل ترك هذه الوثائق تروى قصة السقوط مشهدا بعد الآخر حتى نزل الستار عن مأساة الملك فاروق!

سـرى

أسبقية ـ أسبقية

الساعة ٦:٢٥ صباحا

(١٠١٨/٨٢٠٤)

أفاد القائم بالأعمال السير مايكل كرسويل فى الإسكندرية إلى أن هناك تقارير تفيد أن عددا من ضباط الجيش المصرى المتضايقين (disaffected) من الأوضاع تمكنوا من السيطرة على القاهرة أثناء وجود البلاط الملكى والحكومة فى مصيفهم بالإسكندرية. ويبدو أن هؤلاء الضباط تمكنوا أيضا من إملاء رغباتهم على البوليس وقد وجهوا رسالة إلى القائم بالأعمال البريطانى لإخطاره بأنهم سوف يقاومون بكل سلاح معهم أى حركة للقوات البريطانية تقصد إلى التدخل ضد حركتهم. وقد أخطروه أيضا أن دوافع حركتهم هى التطهير الداخلى دون مقاربة للشئون الخارجية، وأنهم ـ كما يؤكد بيان يصدر عنهم ـ مسئولون عن حماية أرواح وممتلكات الرعايا الأجانب.

نرى إخطار دول الكومنولث عن طريق المفوضين السامين لها فى لندن (لأن هذه الدول قد تكون لها قوات أو أفراد عسكريين فى قواعد منطقة قناة السويس.)

الإسكندرية

سرى للغاية

الساعة ٦:٥٥ صباحا

٢٣ يوليو ١٩٥٢

(رقم ٢٠٢/١٠١٨)

١٠٦٠ ـ طوارئ

١ ـ تأكدت الآن أن مجموعة عسكرية يقودها ضباط متمردون تمكنت من السيطرة على القاهرة خلال الليل وفرضت طاعة أوامرها على البوليس المحلى. وبعثت المجموعة مندوبا إلى سفارة الولايات المتحدة تخطرها بأن ما قاموا به عمل داخلى بحت. وتطلب إخطار السلطات البريطانية بأنهم سوف يقاومون أى تدخل بكل شدة. وهم لا يرغبون فى أكثر من تطهير بلدهم من الفساد.

٢ ـ نحن نعلم أن سياستنا هى الامتناع عن التدخل عسكريا ـ بطريقة أوتوماتيكية ـ للدفاع عن الملك فاروق وموقفنا أننا إذا تلقينا منه طلبا رسميا بمساعدته فإننا سوف ندرسه فى وقته على ضوء الظروف. ومع ذلك فقد ترون ضرورة إخطار القائد العام للقوات البريطانية فى مصر باتخاذ ما يراه من إجراءات فى منطقة القناة أولا وذلك لضمان عدة أهداف: أولها أن تكون القوات جاهزة لما قد يطلب منها. وثانيها أن نضمن حرية الملاحة فى قناة السويس.

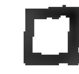
٣ ـ فهمنا من المعلومات المبدئية أن قيادة الحركة الحقيقية من شباب ضباط الطيران. وكان بعضهم مسئولا عن الشغب أثناء انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش. ويظهر من معلومات أولية أن هؤلاء الطيارين لديهم مشاعر وفدية. ويبدو لنا أن الموقف خطر ودقيق خصوصا وأن زعماء الوفد أيضا كلهم فى فرنسا وسمعنا أنهم دعوا على عجل لكى يعودوا.

٤ ـ إننى لا أستطيع فى الوقت الحاضر أن أقرر مدى قوة الحركة واتساعها ولكنه يبدو أن اللواء نجيب قائد المنطقة المركزية فى القاهرة (يقصد اللواء «على نجيب» شقيق اللواء «محمد نجيب») قد انضم إلى الطيارين الشبان الذين دعوه لقيادة حركتهم.

....

....

[كانت المعلومات الأولية كلها مغلوطة: ابتداء من وصف قيادة الحركة بأنها من ضباط الطيران ـ إلى الإشارة لميولهم الوفدية ـ إلى دعوة زعماء حزب الوفد للعودة من فرنسا ـ إلى أن قائد الحركة هو اللواء «على نجيب» (والمفارقة أن اللواء «على نجيب» كان ساعتها ضمن كبار الضباط الذين تم اعتقالهم بأمر من قيادة الحركة!]



سرى ـ عاجل

٢٣ يوليو ١٩٥٢

من السفير البريطانى فى واشنطن

السير أوليفر فرانكس

إلى وزير الخارجية ـ لندن

١ ـ أبلغتنى وزارة الخارجية الأمريكية أن الملك فاروق اتصل فى الساعة الخامسة صباحا (٢٣ يوليو) بالسفير الأمريكى المستر جيفرسون كافرى طالبا منه ـ بدافع إحساسه الشديد بالخطر ـ أن تساعده الولايات المتحدة على مغادرة الأرض المصرية بأسرع ما يمكن ـ وقد سأل فاروق «إذا كانت هناك أى قطعة بحرية أمريكية قريبة من الشواطئ المصرية تستطيع أن تتحرك بسرعة إلى ناحية الميناء الخاص بقصر رأس التين لكى تأخذه وعائلته إلى خارج مصر تحت حماية أمريكية». وذكر فاروق للسفير كافرى:

إنه لا يستطيع وأسرته أن يغامروا بالذهاب إلى أى مكان لأنهم قد يقعون فى

الأسر، وهو لا يستطيع أن يتبين مدى الاتصال بين حركة الضباط فى القاهرة وبين قوات حامية الإسكندرية.

وقد فكر فى المغادرة بواسطة اليخت الملكى «المحروسة» لكن القومندان («جلال علوبة») قائد اليخت أبلغ جلالته أنه يخشى أن تكون بطاريات السواحل موالية للانقلابيين ومن ثم تقوم بضرب اليخت الملكى بمدافعها وتعطله أو تغرقه.

ذكر فاروق لكافرى أنه لم يوجه مثل هذا الطلب إلى السلطات البريطانية لأنه لا يريد أن يغادر مملكته تحت حماية المدافع البريطانية حتى لا تسوء صورته أمام شعبه، فضلا عن أنه ليس واثقا من النوايا البريطانية تجاهه.

٢ - إن وزارة الخارجية الأمريكية أبلغتنى أنها على اتصال بوزارة الدفاع لتحديد موقع أقرب سفينة حربية أمريكية من الشواطىء المصرية لكن ذلك الإجراء من قبيل الاحتياط فقط إذا دعت الظروف - كما سيجرى البحث فى إمكانية ترتيب نقل الملك وعائلته بالجو إذا استحال طريق البحر.

٣ - وفى الوقت الراهن فإن كافرى نصح الملك فاروق بأن يحتفظ بهدوء أعصابه لأن «ذعره» (panic) الظاهر لا يخدم هدفه ولا حياته والأفضل له أن يقعد ثابتا فى قصره فى انتظار الكيفية التى سوف يتصرف بها الانقلابيون - كما أنه أخطر الملك بأن الحكومة الأمريكية لن تخذله بما يعرض سلامته للخطر دون أن يتسبب ذلك فى تدخل أمريكى سافر فى شأن يبدو حتى هذه اللحظة داخليا لأن مطالب الضباط مقصورة على إبعاد عدد من رجال الملك فى الجيش.

٤ - إن الحكومة الأمريكية بتلك النصيحة بسطت حمايتها على الملك على أنه لا يظهر حتى الآن أن هناك تهديدا جديا لعرشه أو لحياته - والحكومة الأمريكية تتقصى الأمور بدقة وإذا ظهر أنه بين الانقلابيين ضباط شيوعيون فإنها سوف تعاود حساب موقفها من الامتناع عن التدخل المباشر.

٥ - إن السفير جيفرسون كافرى نصح الملك إلى جانب ذلك بفتح قناة اتصال مع «ضباطه المتمردين» واستطلاع نواياهم.

٦ - طلب منى «هنرى بايرود» (مساعد وزير الخارجية الأمريكى) من باب الاحتياط

أيضا أن نخطرهم بموقع أقرب سفينة حربية بريطانية إلى ميناء قصر رأس التين الملكى فى الإسكندرية.

□

طوارئ ـ سرى جدا

من مايكل كريسويل (القائم بالأعمال البريطانى فى مصر)

إلى وزير الخارجية

(رقم ٢١٩/١٠٠٩)

٢٣ يوليو الساعة ٧:٥٥ (صباحا)

١ ـ أبلغت السفير الأمريكى كافرى موافقتنا الكاملة على النصيحة التى قدمها إلى الملك فاروق بأن يظل قاعدا فى مكانه (to sit tight) باعتبار أن ذلك هو أفضل الخيارات له ولسلامته الشخصية والمحافظة على عرشه.

٢ ـ أعلن الانقلابيون فى القاهرة بيانهم الرسمى ونقوم بإجراء تحليل له الآن، ويبدو أن قائد الحركة المعلن عنه هو اللواء محمد نجيب ولكن القوة الحقيقية كما بلغنا هو الضابط مصطفى كمال صدقى (النشط البارز فى تنظيم الحرس الحديدى!!). ويظهر أيضا أن الضابط الثانى بعده فى الحركة هو القائمقام أنور السادات الذى كان متهما فى اغتيال أمين عثمان (باشا).

٣ ـ يبدو أن حامية الإسكندرية لا تزال على الحياد حتى الآن ويبدو الموقف هادئا فى كل معسكرات الجيش فى هذه المدينة.

٤ ـ قرر الملك أن يتصل بقيادات التمرد وكلف وزير الداخلية مرتضى المراغى بأن يتصل باللواء نجيب (كان المراغى وزيرا للداخلية مع نجيب الهلالى ولكنه فقد هذه الصفة عندما قدم الهلالى استقالة وزارته).

٥ ـ علمت هذه اللحظة أن المراغى اتصل من الإسكندرية بقادة الحركة العسكرية فى القاهرة ودعا اللواء نجيب إلى مقابلته فى الإسكندرية لكن اللواء نجيب اعتذر عن السفر وطلب مجىء المراغى إلى القاهرة، وسوف يتوجه المراغى فعلا إلى القاهرة.

٦ ـ نقدر قوة الانقلابيين فى القاهرة بثلاثة ألوية ـ وتتكون حامية الإسكندرية من لواء واحد.

٧ ـ بعثت حركة المشاة المتمركزة على الحدود فى العريش برسالة تأييد إلى اللواء نجيب.

٨ ـ تعليق: رغم أننى غير متأكد من معلومة وصلتنى الآن ملخصها أن ضباط الحركة فى القاهرة يفكرون فى التخلص من الملك فاروق للقضاء نهائيا على سلطته فى العمل ضدهم ـ إلا أننى أرسل لكم هذه المعلومة كما بلغتنى حتى تتأكدوا منها.

....

....

[مرة أخرى تظهر الإشارة إلى «مصطفى كمال صدقى» كقائد للحركة العسكرية أن سفارات الدول الكبرى فى القاهرة لم تكن لديها معلومات كافية عن الحركة العسكرية وأن محاولاتها لمتابعة الحوادث كانت تعتمد على الإشاعات والتخمينات أكثر من الاعتماد على معلومات حقيقية.]



طوارئ ـ سرى للغاية

من القائم بالأعمال البريطانى

إلى وزير الخارجية

(رقم ١٠٧٤) الساعة ١١ صباحا

١ ـ لم يتمكن مرتضى المراغى من مقابلة اللواء نجيب فقد طلب إليه بعد وصوله إلى القاهرة أن يجىء لمقابلته فى وزارة الداخلية ولكن نجيب رد عليه بالطلب إليه أن يجىء هو («المراغى») إلى قيادة الحركة. رفض المراغى وعاد فورا إلى الإسكندرية.

٢ ـ طلب المراغى أن يقابلنى أو يقابل مسئولا مفوضا من السفارة البريطانية وبعثت هاملتون لمقابلته.

٣ ـ أوضح المراغى ما يلى:

أ ـ أن على ماهر (باشا) ضالع فى المؤامرة ويعاونه فيها مصطفى كمال صدقى(!) ومعهم بعض الضباط، وقد وضعوا خطة التمرد ونفذوها حتى الآن بنجاح باهر.

ب ـ إن الحركة العسكرية كما يراها «منظمة» و«موجهة» بواسطة الشيوعيين والإخوان المسلمين وقد طرحوا ثلاثة شروط:

أن يتولى على ماهر تشكيل وزارة جديدة ـ أن تجرى انتخابات برلمانية بأسرع وقت ـ أن تلغى الأحكام العرفية.

٤ ـ فى تقدير المراغى أن الملك فاروق انتهى عمليا وأن العسكريين يريدون الخلاص منه وإزاحته عن طريقهم (!)

٥ ـ أنه («المراغى») يتقدم إلينا بطلب تدخل عسكرى بريطانى قبل أن يتعقد الموقف ونجد أنفسنا أمام تحالف من الإخوان المسلمين والشيوعيين يمسك بالسلطة فى مصر ويوجه نتائج الانتخابات على هوى أفكارهم المتطرفة المعادية لمبادئ الرأسمالية.

٦ ـ سوف أقابل المراغى بنفسى وأسمع منه.

□

من السفارة ـ مصر

إلى وزارة الخارجية

١٠١١/٩١/٥٢٦٥

سرى جدا

قابلت الآن مرتضى المراغى وهو متشائم جدا من احتمالات الموقف ورأيه أن كل ما أعلن عن أهداف الحركة العسكرية هو ذر للرماد فى العيون (pure eye wash)

مقصده التضليل، فى حين أن الهدف الحقيقى من الحركة هو إقامة حكومة عسكرية من ضباط كانت لهم جميعا أدوار فى العمليات الإرهابية التى وقعت ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس فى الشتاء الماضى، وهم جميعا خليط من فوضويين وشيوعيين وإخوان مسلمين. وهو يعتقد أنهم إذا تركوا لتدعيم موقفهم فى السلطة فإنهم لن يلبثوا بعد قليل حتى يدخلوا فى حرب عصابات حقيقية ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة.

وقد أحسست أن المراغى متأثر برؤاه ـ كما أن الشعور بالمفاجأة والعجز غالب عليه ولذلك فهو يبالغ فى «سواد» الصورة على أنه ليس بمقدور أحد أن يدّعى أن الصورة بيضاء ولذلك فإن متابعة الاستعدادات لا بد أن تأخذ طريقها.

□

طوارئ ـ سرى جدا

من السفارة البريطانية فى مصر

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

٢٣ يوليو ١٩٥٢ (رقم ١٠١٨/٢٠٦)

الساعة الرابعة (بعد الظهر)

أبلغنى السفير الأمريكى كافرى أن الملك فاروق اتصل به قبل قليل (الساعة ٣ بعد الظهر) وأبلغه أنه الآن لا يجد بديلا عن قبول مطالب العسكريين بما فيها استقالة الهلالى وتعيين على ماهر رئيسا للوزراء، خصوصا وأن على ماهر عندما ذهب إليه بعض المندوبين العسكريين عن القيادة لتوجيه الطلب إليه بتشكيل وزارة جديدة رجاهم أن يصدر إليه التكليف من الملك رعاية للدستور. وهكذا فإنه سوف يكلفه برئاسة الوزارة دون مشاكل!

أبدى الملك فاروق للسفير الأمريكى شعوره بالمرارة الشديدة ضدنا (بالطبع لأننا لم نبلغه باستعدادنا للتدخل). بل إنه قال لكافرى أنه يعرف أننا نحن المدبرين الحقيقيين للانقلاب ضده وهو على أى حال مستعد الآن لمواجهة كل الاحتمالات ولن يترك البلد مهما كان.

[يلفت النظر أن هذه الصورة كانت مختلفة عن الانطباع الذى تكوّن عند «أحمد نجيب الهلالى» (باشا) - الذى روى لى فيما بعد (وفى حضور زوج ابنته الدكتور «محمود محفوظ» وابنه الأستاذ «نبيل الهلالى») - أنه توجه إلى قصر رأس التين بعد حديثه مع اللواء «نجيب» (فى حضورى) وعرض عليه الموقف بطريقة لا تحتمل اللبس - وبما مؤداه أن:

١ - هناك حالة تمرد فى الجيش - لكن التمرد كما هو واضح فى بيان «الحركة العسكرية» الذى أذيع قبل قليل (الساعة السابعة صباحا) من إذاعة القاهرة ينص على طرد عدد من ضباط الجيش الفاسدين، وعلى إخراج بعض رجال الحاشية الذى كان الملك بنفسه قد وافق على إبعادهم (بطلب منه - أى من «الهلالى» - عندما كلفه برئاسة وزارته الثانية). ومع أن قرار الإبعاد تأخر لسوء الحظ ولم يصل إلى علم ضباط الحركة ومن ثم تصرفوا على النحو الذى تصرفوا به - فإن «ضرورات أمن البلد» تقتضى الآن قبول طلباتهم «حتى لا يتسع الخرق».

٢ - إن جلالة الملك فى هذه اللحظة مطالب بالارتفاع من مشاعره الشخصية والقبول بمطالب الحركة حتى يمكن «حصر الفتنة» ولا ينفتح المجال لاحتمال تدخل خارجى.

٣ - إنه «كرئيس لوزراء جلالة الملك» - وكخادم مخلص له يرجوه ألا يلجأ إلى طلب تدخل أجنبى بريطانى أو غيره فى هذا الوقت حتى لا يكرر موقف عمه الخديو «توفيق» الذى طلب تدخل الأسطول البريطانى ضد «عرابى» (ثورة «عرابى» ١٨٨٢)، وهو الطلب الذى أدى إلى احتلال مصر ووقوعها فى قبضة الاستعمار البريطانى.

وفى رواية «نجيب الهلالى» (باشا) أن الملك «فاروق» وافق على ما قال وأضاف إليه «أنه ليس الرجل الذى يطلب تدخلا بريطانيا مسلحا لحماية عرشه أو أسرته أو نفسه، وقد استبعد هذا الخاطر من حساباته فور سماعه بما جرى فى القاهرة لأنه

«لا يريد أن يعطى الانجليز هذا الشرف. ولا هذه الفرصة للشماتة فيه فضلا عن أنه لا يثق فى نواياهم أو حسن مقاصدهم».

وقال «نجيب الهلالى» «أنه خرج من المقابلة مع الملك مستريحا مطمئنا إلى صدق مشاعره الوطنية!»

وكذلك قدّم له استقالة وزارته حتى يعطيه حرية التصرف بعد أن عرف أن الحركة تريد تغييرا وزاريا!]

٤ـ طلب تدخل عسكرى بريطانى

طوارئ ـ سرى جدا

من القائم بالأعمال البريطانى

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

(رقم ٩١ / ١٠١٤)

٢٤ يوليو ١٩٥٢ الساعة ١٠:٠٦ صباحا

تقابلت الآن مع السفير الأمريكى المستر كافرى. قال لى أن الملك فاروق يلاحقه بالتليفونات منذ الفجر يقول له «إن الوسيلة الوحيدة لمساعدته هى تدخل عسكرى لإنقاذه وإنقاذ أسرته». وهو لم يطلب تدخل السفارة البريطانية. لكن تلميحاته واضحة نحو ذلك الطلب، ومن الواضح أن كافرى يريد أن يعرف رد فعلنا فى هذه الحالة وقد أخبرته أنه يستطيع أن ينقل إلى الملك ما يلى:

١ ـ إن حكومة جلالة الملكة على علم بما يجرى، وكذلك رئاسة أركان الحرب الإمبراطورية، ونحن فى انتظار تعليمات منهم.

٢ ـ أنه إذا أراد رأيى الشخصى فهو الآن أمام مشكلة داخلية عويصة ومن المشكوك فيه أن تدخلا أجنبيا يمكن أن يساعده على حلها. على أنه إذا أراد تدخلا عسكريا لصالحه فسوف نطلب منه توضيح طلبه.

٣ ـ سألت كافرى إذا كان ما سمعه منى سوف يؤدى إلى جعل الملك أكثر يأسا بحيث

يحاول مغادرة البلاد فى أسرع وقت. وقال كافرى أن الملك فى حالة ذعر هائل (tremendous panic) وهو يبذل قصارى جهده لتهدئة مخاوفه وإقناعه بأن ينتظر فى ثبات. طلبت من كافرى أن ينقل إلى الملك أن تلك أيضا نصيحتى. وحتى الآن فإنه لا يبدو لى أن المتمردين فى القاهرة قد فرضوا عليه شيئا يخصه - وإذا انتظر فقد تتطور الأحوال لصالح ملك دستورى.

٤ - قال لى كافرى «إن الملك ذكر له أنه ما زال حتى الآن يستطيع أن يعتمد على ولاء البحرية المصرية واستعداد قيادتها لمساعدته.

٥ - لاحظنا - كافرى وأنا - أن الملك فى هذه الأزمة قطع صلته بحكومته وهو يجرى اتصالاته بنفسه وحتى بدون وساطة الديوان الملكى. وقد أبلغه كافرى أنه سوف يبعث إليه برسول معتمد يلازمه حتى يترجم له رغبات سيده فى حالة انقطاع الاتصالات التليفونية.



طوارئ - سرى جدا

من القائم بالأعمال البريطانى

مايكل كرسويل

إلى وزير الخارجية

ورئاسة الوزراء

٢٤ يوليو ١٩٥٢ الساعة ١٠:٨

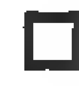
يتضح لى أكثر فأكثر أننا أمام خطر حقيقى بقيام نظام عسكرى متطرف فى مصر ولذلك أتقدم بالمقترحات التالية:

١ - وضع الخطة روديو (التدخل العسكرى لاحتلال الدلتا والقاهرة) فى وضع الإنذار لتكون الخطة قيد التنفيذ بعد إخطار لا يزيد على أربع وعشرين ساعة، مع إمكانية أن تتقدم بعض الوحدات إلى نقط التماس - خط «أرسكين» الدفاعى (خط بلبيس - بحيرة المنزلة) بحيث يعرف الانقلابيون على الفور أن احتمال التدخل

العسكرى من جانبنا وارد وجدىٌّ. أقترح أيضا إجراء تحركات بحرية ظاهرة قرب الشواطئ المصرية. كذلك يمكن إخطار السلطات المصرية المعنية أن المدمرة البريطانية جلاسجو التابعة لأسطول صاحبة الجلالة البريطانية فى البحر الأبيض ومعها مدمرة ملحقة بها سوف تتوجه إلى ميناء الإسكندرية بدلا من وجهتها الأصلية إلى ميناء بورسعيد. ورأيى أن هذه الوحدات ـ وغيرها ـ لا يجب أن تظهر على الشواطئ المصرية حتى لا تتسبب فى تفجير مظاهر عداء ضد الرعايا البريطانيين والأجانب فى مصر وحين تكتمل الاستعدادات لبدء تنفيذ العملية روديو.

٢ ـ إن ملحقنا البحرى قد أقام صلات طيبة مع قيادة الأسطول البحرى المصرى ونحن واثقون أن وحداتنا البحرية لن تقابل بردود فعل عدائية من جانبهم. على أن موقف قائد بطاريات السواحل ليس مؤكدا حتى الآن.

٣ ـ إننا نرى خطرا كبيرا يزحف بسرعة على الموقف فى مصر، وهو يتطور على نحو فورى يدعو للقلق ويتطلب حلا وقائيا قبل أن تفوت الفرصة. والغالب أننا الآن على نحو مماثل مما عانته روسيا أيام الثورة البلشفية على طريقة كيرنسكى بمعنى ظهور واجهة تبدو معتدلة وهى فى الواقع تمهد للمتطرفين. ورأينا أن غالبية ضباط الجيش سوف يعودون إلى رشدهم إذا أحسوا بالخطر المحدق عليهم اليوم. وقد عرفنا الآن أن كل ضباط الجيش فوق رتبة العقيد قد طلب إليهم البقاء بعيدا عن وحداتهم حتى إشعار آخر، وذلك يخلق مناخا مناسبا لما نفكر فيه.



من وزارة الخارجية ـ لندن

إلى القائم بالأعمال البريطانى ـ الإسكندرية

طوارئ ـ عاجل

الساعة ١:١٥ صباحا ٢٤ يوليو ١٩٥٢

ردا على مقترحاتكم:

١ - نرى أن فترة الإنذار الخاصة بالخطة روديو يمكن تقصيرها بحيث تكون الخطة جاهزة للتنفيذ فى ظرف ٢٨ ساعة للمرحلة الأولى - ٩٦ ساعة للمرحلة الثانية - وسوف تقوم رئاسة أركان الحرب بإصدار التعليمات المناسبة.

٢ - نختلف معكم فى شأن القيام بحشود بحرية أمام الإسكندرية على الأقل فى هذه المرحلة.

٣ - إننى أفكر فى إجراء اتصالات مع كل من اللواء محمد نجيب ورئيس الوزراء المقترح على ماهر (باشا).



إشارة عاجلة

من القائد العام للبحر الأبيض

إلى رئاسة أركان الحرب

تقديراتنا لمقترحات الإسكندرية:

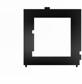
١ - لا يبدو لنا أن تقدم وحدات عسكرية من «فايد» إلى خط التماس مع وحدات الجيش المصرى مناسبا فى هذا الوقت.

٢ - المعلومات المتوافرة لدى القيادات العسكرية فى فايد تظهر أن قوات الجيش المصرى تقف بالكامل وراء حركة اللواء نجيب وأفرادها متحمسون لإقصاء الحاشية السيئة للملك فاروق وتحجيم نفوذه. وعليه فنحن نعتقد أن أى مظاهرة عسكرية من جانبنا لن تؤدى إلى تعليم ضباط الجيش المصرى درسا فى التعقل بقدر ما سوف تدفعهم أكثر إلى الوقوف وراء الحركة العسكرية.

٣ - إن منطقة قناة السويس هادئة الآن، وفى رأينا أن أى ظهور عسكرى بريطانى سوف يجعل الجميع - بما فيهم قوات البوليس - فى حالة عصبية تمكن لقوى الشغب أن تعاود نشاطها. وسوف يبدو مثل ذلك النشاط فى الوقت الراهن مبررا بتدخلنا فى صميم الشأن المصرى وتأييدا للملك تخلَّى عنه رعاياه.

٤ - لا نرى فائدة محققة من اقتراح التظاهر البحرى أمام الإسكندرية، وإذا كان مثل

ذلك التظاهر لازما فإن توقيته لا بد أن يجيء مصاحبا لتنفيذ الخطة روديو إذا استقر الرأى على ذلك. وفى حالة ما إذا كان قراركم هو إجراء مظاهرة عسكرية بالقوة أمام الاسكندرية فسوف نجد أننا أمام ضرورة أن أتلقى منكم توجيها عن الهدف النهائى السياسى الذى يستدعى إجراء التظاهر البحرى المقترح.



من وزارة الخارجية

إلى السفارة البريطانية (مايكل كرسويل القائم بالأعمال) - فى مصر

مذكرة - عاجل وسرى

٢٤ يوليو ١٩٥٢ (الساعة ١٥:٤ بعد الظهر)

إننا لا نريد - ولا نقصد - ممارسة هواية قيادة السيارات من المقعد الخلفى (backseat driving).

ونحن نرى أن المعلومات الواردة من مصر لا تزال غير كافية لاتخاذ قرارات كبيرة. ومن الأفضل أن ننتظر حتى جلاء الأمور. وحتى إذا تحوَّل اللواء نجيب إلى ديكتاتور عسكرى فنحن لا نريد أن نظهر باعتبارنا الطرف المعتدى من أول لحظة وقبل أن تتضح نوايا الآخرين على أن ذلك لا يمنع أن نكون مستعدين لكل الاحتمالات.

ونحن نقترح عليه إخطار رئيس الديوان الملكى حافظ عفيفى بوجهة نظرنا رغم أننا نشعر أن الديوان الملكى فى عزلة عما يجرى لدرجة أن عفيفى (باشا) لم يستطع أن يفرق بين اللواء محمد نجيب وبين شقيقه اللواء على نجيب واعتبر الأخير هو قائد الانقلاب العسكرى، ويكون إبلاغ حافظ عفيفى بوجهة نظرنا فى الحدود التالية:

١ - إننا سوف نبذل جهودنا ونوظِّف وسائلنا لمنع قيام ديكتاتورية عسكرية فى مصر.

٢ - من مصلحة الملك أن يخرج من هذه الأزمة ملكا دستوريا، وهذا يعنى أن عليه أن

يترك حكومة يرأسها على ماهر - الذى اختاره بنفسه قبل شهور لرئاسة الوزارة - تعمل دون عراقيل، وإذا كان له أن يقوم بدور بناء فعليه تشجيع حكومته للوصول فى الوقت المناسب إلى تسوية مناسبة للعلاقات بين بلدينا.

٣ - ولعلمك الخاص فنحن الآن لا نرى بأسا من أن يشعر فاروق بالخوف .(scare)

□

إلى وزير الخارجية - أنتونى إيدن

من وكيل وزارة الخارجية - آلين

مذكـــرة

اتصل بى تليفونيا عبد الفتاح عمرو (سفير مصر فى لندن) يبلغنى رسالة مقتضاها أن من المهم جدا أن نتجنب أى اشتباك بين القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس وبين الحركة العسكرية التى قامت فى مصر.

ومع أنه يرى ضرورة أن نكون مستعدين لكل الاحتمالات فإنه من الخطر أن يظهر وكأن القوات البريطانية تستعد لاجتياح الدلتا والقاهرة. وهو يرى أنه إذا كان ضروريا أن تقوم طائراتنا فى قواعد القناة بعمليات استطلاع جوى فمن المستحسن أن يظل عمل الطائرات فى أجواء منطقة القناة.

طلب منى عمرو أن أنقل ذلك إليكم وإلى مجلس الوزراء بسرعة. وأبلغته أن تفكيرنا ليس بعيدا عما يقترحه.

□

عاجل - سرى (إشارة ٢٢٥)

من قيادة القوات البريطانية فى فايد

إلى السفارة البريطانية فى مصر

٢٤ يوليو ١٩٥٢

هناك معلومات قد تهمكم فى الجانب السياسى من الأحداث الجارية فى مصر الآن.

أولا - إن الكولونيل ميللور من رئاسة أركان القوات البريطانية فى فايد توجه اليوم (٢٤ يوليو) لمقابلة اللواء شوقى بك (اللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن») قائد القيادة الشرقية المصرية (فى منطقة قناة السويس) يستطلع رؤيته للموقف الجديد فى القاهرة وقد أبدى له اللواء شوقى:

١ - أنه تلقى اتصالا تليفونيا من اللواء نجيب الذى أبلغه بقيام الحركة وأنه سوف يتلقى منه الأوامر من الآن فصاعدا - وقد رد عليه اللواء شوقى بأنه يقبل سلطته.

٢ - إن معلومات شوقى عن اللواء نجيب أنه رجل لا يهتم بالسياسة وهو رجل طيب (a good man) وإنما وراءه مجموعة من الضباط الشبان الوطنيين لم يستطع بعد أن يتعرف على أسمائهم.

٣ - إنه يعرف من اتصالات سابقة أن القوات البريطانية لن تتدخل لإنقاذ الملك من مستنقع سياسى تسبب فيه لنفسه ودخل إليه بحماقة، وهو يأمل أن يظل ذلك موقفنا حتى تنجلى الأمور - وإنه يعرف أن قوات الجيش المصرى وضعت عوائق ضد الدبابات على طريق السويس وأنهم مستعدون لمقاومة أى تدخل لأن ذلك يجنب الجميع بدائل خطرة وغير مؤكدة.

٤ - إننا لم نصل بعد إلى نتيجة مؤكدة تقنعنا بقبول الأحوال المستجدة فى مصر - لكن علينا أن نراقب بحذر - مستعدين لمختلف الاحتمالات.

٥ - فى رأينا أن الوقت قد يكون مناسبا لاتصال على مستوى معين مع محمد نجيب، ومن الأفضل أن يتم الاتصال بواسطة دبلوماسى من هيئة سفارتك.

□

من القيادة العامة للقوات البريطانية ـ فايد

إلى السفارة البريطانية

(عاجل ـ سرى رقم ١٦٦٨/ت.ن.أ)

للعلم فإن البريجادير جولبرن (الملحق العسكرى البريطانى فى مصر والذى كان قد سافر بالأجازة يوم ١٨ يوليو ١٩٥٢) عاد إلى هنا بالجو من قبرص. وقد التقى

أمس باللواء شوقى (اللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن» ـ قائد المنطقة الشرقية) فى قيادته بالمعسكر، وطبقا لما قاله اللواء شوقى يظهر الآن:

١ ـ اللواء نجيب دفع إلى قيادة الحركة بواسطة عدد من الضباط الشبان الذين يكرهون الملك.

٢ ـ إن هذه المجموعة من الضباط الشبان لا يزيد عددها على عشرة وهم الذين قاموا على التنظيم.

٣ ـ إن الوفد والإخوان ليس لهم دور فى الحركة ـ ولكن التأييد يصل إلى القيادة من كل أنحاء البلاد.

٤ ـ إن هدف الحركة تطهير حاشية الملك ووضع حد للفساد فى السياسة ـ والعناية بقوة الجيش.

٥ ـ إن سياسة قيادة الحركة الآن تجنب تدخل عسكرى بريطانى ضدها.

٦ ـ إن الملك فاروق عندما أحس بحرج موقفه السياسى قبل أسبوع طلب من بعض رجاله فى البوليس السياسى تدبير عملية اغتيال لعدد من الرعايا البريطانيين فى مصر حتى يحوِّل اهتمام الشارع المصرى من مشاكل الداخل إلى مخاطر خارجية، وإن مثل ذلك الاحتمال كان واردا فى ذهن اللواء فؤاد صادق عندما فاتحه بعض شباب الضباط كى يقود حركة تفرض الإصلاح على الملك، وأن ذلك الاحتمال كان أول أسبابه عندما تردد فى قبول عرضهم.

٧ ـ إن اللواء نجيب كان هو الذى اختار على ماهر لرئاسة الوزارة بعد الحركة لأنه يعرفه من وقت ترشيحه وزيرا للحربية بعد حريق القاهرة.

٨ ـ إن ضباط الحركة لا يفكرون فى إجراءات متعصبة (fanatic) ضد الملك، بل هم على استعداد لقبوله وفق شروط مختلفة.

٩ ـ إن ضباط البوليس مستاءون من ضباط الحركة بسبب اعتقالات وقعت ضد قياداتهم خصوصا اللواء طلعت (قائد بوليس القاهرة)، وقد اضطر هو (اللواء «أحمد شوقى عبد الرحمن») إلى تهدئة خواطر ضباط البوليس فى بورسعيد حتى لا يتصرف أحد منهم بحماقة.

١٠ ـ إن اللـواء نجـيب يتلقـى التوجيهـات مـن عـدد مـن الضبـاط الشـبان الـذين يريدون تصحيح العلاقة مع بريطانيا باتفاق جديد يسمح بتقوية الجيش المصرى.

وهنا قال البريجادير جولبرن للواء أحمد شوقى عبد الرحمن إذا كنت تستطيع إيجاد وسيلة لإبلاغ هؤلاء الشبان فى القاهرة فأرجوك إبلاغهم بما يلى:

ليست هناك معاهدة جديدة منا (no new treaty)

وليس هناك سلاح جديد لهم (no new arms)

□

طوارئ ـ سرى (١٧٠)

من السفارة البريطانية (القاهرة)

إلى القائم بالأعمال البريطانى (الإسكندرية)

٢٤ يوليو ١٩٥٢

هذه الرسالة من هاملتون (المستشار القانونى للسفارة) إلى كرسويل (القائم بالأعمال) «التقى مساعد الملحق العسكرى الكولونيل «تاملين» هذا الصباح مع صديق له على اتصال مع بعض ضباط نجيب وعرض عليه فكرة ترتيب اجتماع لى معه. وقد عاد هذا الصديق واتصل بـ«تاملين» وأبلغه أن فكرة اللقاء غير مناسبة لأن القيادة العسكرية تفضل أن تجرى اللقاءات العسكرية مع رئيس الوزراء «على ماهر» ـ خصوصا وأن أهداف «حركة الجيش» ليست سياسية.

□

طوارئ ـ سرى جدا

من وزير الخارجية ـ أنتونى إيدن

إلى القائم بالأعمال البريطانى فى مصر ـ الإسكندرية ـ مايكل كرسويل

٢٤ يوليو ١٩٥٢ ـ (رقم ٥٢٤/٩٦/١٠١١)

إذا لم يكن لديك ما يدعوك إلى الاعتراض فإننا نرى أن عليك مقابلة على ماهر بأسرع ما يمكن والتحدث إليه بالخطوط التالية:

١ - إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا ترغب فى التدخل فى الشأن المصرى لكنها تجد نفسها إزاء ضرورة إخطار رئيس الوزراء المصرى بأن الحكومة البريطانية لن تتردد فى التدخل إذا نشأت أحوال تتطلب حماية أرواح الرعايا البريطانيين. ولذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية أصدرت أمرها إلى قواتها المسلحة فى مصر بأن تكون فى حالة الاستعداد القصوى للتدخل. وقد أبلغنا اللواء نجيب بوسائلنا («جولبرن» إلى اللواء «شوقى عبد الرحمن») ليكون واضحا أمامه أن أية استعدادات تراها وحدات من الجيش المصرى ليست موجهة بشكل من الأشكال فى صورتها الراهنة ضد القوات المصرية المسلحة. بل إن الأوامر لدى القوات البريطانية هى تجنب وقوع أى حادث.

٢ - عليك أن تنتقل من هذه المقدمة إلى إبلاغه بأننى شخصيا أراقب تطورات الموقف فى مصر خلال الشهر الحاضر بكثير من القلق وأشعر أن المستجدات الأخيرة طرأت نتيجة حتمية لفساد شديد وسوء فى الحكم سببا أضرارا كبيرة لمصر، لكننا نأمل أن تتحسن الأوضاع فى ظل إدارة مستقرة. ومع أنه من الصعب علينا التنبؤ بمسار الحوادث فإننا نخشى أن الحديث فى الساعات الأخيرة عن إلغاء الأحكام العرفية وإجراء انتخابات نيابية كلها سابقة لأوانها لأن أهم شىء هذه اللحظة هو إعادة شىء من التوازن تستطيع به مصر أن تقف على قدميها.

٥ - طابور مسلح يتجه إلى الإسكندرية

طوارئ - عاجل

إلى وزير الخارجية - أنتونى إيدن - لندن

من مايكل كرسويل القائم بالأعمال البريطانى - الإسكندرية

٢٥ يوليو ١٩٥٢

١ - قابلت على ماهر هذا الصباح وأبلغته برسالتكم وطلب منى نصا مكتوبا

للفقرتين (١) و (٢) منها. ويظهر كما ألح أنه يريد هذه النصوص مكتوبة فى حوزته لأنه يخشى أن يضغط الانقلابيون الجدد على الوزارة بدباباتهم وطائراتهم! وقد ألمحت له بأن هؤلاء الشبان عليهم أن يعرفوا أن هناك دبابات أقوى وطائرات أحدث مما لديهم!

٢ ـ كان على ماهر يبدى الود الخالص طوال المقابلة وقد أبلغنى أن أشكركم بحرارة على رسالتكم وحتى تعرفوا أنه يرى الموقف بوضوح ويوافق على كل شىء فى رسالتكم.

٣ ـ قدم لى على ماهر وصفا تفصيليا لأحداث الأزمة، وأبلغنى أنه جاء إلى الإسكندرية أمس (٢٤ يوليو) يحمل مطالب محددة من اللواء نجيب وضباطه وهى على النحو التالى:

أ ـ بالنسبة للجيش: تثبيت اللواء محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة وتفويضه بإجراء تطهير فى الجيش يتضمن إنهاء خدمة ٥٦ ضابطا بينهم ٢١ لواء وقع اعتقالهم فعلا.

وبالتوازى مع ذلك ضرورة البدء فى تسريح الحرس الحديدى التابع للملك مباشرة وتسليم سلاحه إلى الجيش، كما أنه يتعين على أعضائه تسليم أنفسهم إلى قيادة الحركة فى القاهرة.

ب ـ بالنسبة للقصر: طرد سبعة رجال من أعوان الملك فاروق فورا وهم: محمد حسن أمين الخدمة الشخصية ـ وأنطون بوللى مدير شئونه الخاصة ـ وإلياس أندراوس مدير أعماله المالية ـ وكريم ثابت مستشاره الصحفى ـ والقائمقام حلمى سائقه الخاص الذى أصبح قائد الملكية ـ ويوسف رشاد طبيبه الخاص ـ واللواء عاكف طياره الخاص.

وأضاف على ماهر أنه عندما قابل الملك بطلبات الجيش وجده فى البداية عنيدا يرفض الاستغناء عن أقرب رجاله ـ لكنه استسلم للحقائق فى النهاية بشرط ألا يطرد هؤلاء جميعا وإنما يقدمون استقالاتهم.

٤ ـ ذكر لى على ماهر أنه لا يعرف من هو القائد الحقيقى للانقلاب لكن تخمينه أنه

«البكباشى» أنور السادات الذى جاءه صباح يوم الانقلاب يبلغه باختياره لتشكيل وزارة جديدة، وهو لا يعرف عنه الكثير، وإن كان الملك فاروق قال له عندما قابله أمس أن «هذا الضابط أنور السادات هو فى الواقع مجرم .(criminal)

٥ - قال لى على ماهر أيضا أنه أبلغ بعد أن غادر القاهرة إلى الإسكندرية أمس أن القيادة العسكرية أمرت باعتقال قائد بوليس القاهرة اللواء طلعت وكذلك مدير القلم السياسى المخصوص فى وزارة الداخلية إلى جانب وكيل الوزارة - وقد أضيف إليهم اعتقال الأخوين مصطفى وعلى أمين وأبدى أن هذه تصرفات لا تريحه على الأقل لأنه لم يعلم بها إلا بعد حصولها.

٦ - وأبلغنى على ماهر أنه يتوقع وصول مبعوث من اللواء نجيب إلى الإسكندرية ولا يستبعد وصول اللواء نجيب نفسه ظهر اليوم - وعلى أى حال فهو ينوى إعادة الحكومة إلى القاهرة وإنهاء مصيفها فى الإسكندرية مع نهاية الأسبوع. أبلغنى أيضا أن الأحزاب السياسية كلها تحاول الاتصال به وهو ينوى تشكيل وزارة من المستقلين لكنه سوف يختار وزير دولة معه يتولى مهمة ضابط اتصال بين الوزارة وبين الأحزاب السياسية الرئيسية. وعلى أى حال، فإنه قرر بالفعل إبقاء الأحكام العرفية وتأجيل أى تفكير فى إجراء انتخابات نيابية. وقد طلب من القيادة العسكرية أن تترك له القرار فى هذه المسائل لأنها موضوعات سياسية يختص هو شخصيا ووزراؤه بالقرار فيها.

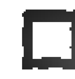
٧ - تكلم على ماهر عن خطط لديه لإعادة تنظيم الحكومة وتطهير الإدارة الحكومية من الفساد السياسى الذى لحق بها من جراء التعيينات الحزبية وأهواء الوزراء المتعاقبين، وأنه كذلك سوف يعمل على تخفيف حدة الأزمة التموينية، وعلى سبيل المثال ذلك النقص الخطير فى السكر.

٨ - وصل على ماهر إلى القول بأن الجيش يشعر بالضيق لتخلف سلاحه، وهو يفهم مشاعر الضباط فى هذا الصدد خصوصا وأن القيادة العليا فى الجيش اقتصرت على المقربين من القصر الملكى، وأن تسليح الجيش وتدريبه أهمل أمره وصرفت الاعتمادات العسكرية فى غير موضعها. ونبهت رئيس الوزراء إلى أن تلك كلها مشاكل يمكن تسويتها عندما نتوصل إلى اتفاق دفاعى مع مصر.

[كان اعتقال الأستاذين «مصطفى» و«على أمين» نتيجة لتبليغ من رئيس تحرير جريدة «المصرى» (الأستاذ «أحمد أبو الفتح») يتهم فيه الأخوين بنقل معلومات حساسة عما يجرى فى مصر إلى جهات أجنبية. وقد سجل الأستاذ «مصطفى أمين» هذه الواقعة بخط يده فى التحقيق الذى أجرى معه (بعد ذلك بسنوات). وفى مسار الوقائع بعد اعتقال الأخوين فقد سارعت بالاتصال بـ«جمال عبد الناصر» ورتبت مقابلة حضرها معنا الأستاذ «محمد التابعى»، وكان عرضنا للموضوع بحضوره وحضور اللواء «محمد نجيب» نفسه أن اعتقال اثنين من الصحفيين فى مصر فى الساعات الأولى من الثورة مسيء إلى صورتها، ثم أن العلاقة بين أسرة «أبو الفتح» وأسرة «أمين» - علاقة معقدة شهدت فى بعض الأحيان شراكة مالية كما شهدت فى بعضها الآخر عداوة لا تتضح أسبابها الحقيقية، وأن المسألة تحتاج إلى تحقيق دقيق لأن التهمة خطرة والأوقات مضطربة. وفى كل الأحوال فإن «الحركة» لا ينبغى لها من الساعات الأولى لعملها أن تقوم بإجراءات تبدو منحازة - أو تحسب فى الخارج وكأنها تخويف للإعلام المصرى وإنذار له].

....

....



إلى وزارة الخارجية البريطانية

من مايكل كرسويل القائم بالأعمال البريطانى فى مصر

(رقم ٩١ / ١٠٩٥)

٢٥ يوليو ١٩٥٢ - الساعة الثالثة بعد الظهر

أبلغنى القنصل الفرنسى العام أن هناك وحدات من قوات الجيش المصرى تصل الآن إلى الإسكندرية وتتجه إلى معسكر مصطفى باشا كما أن بعضها تمركز فى استاد الإسكندرية قرب محطة السكة الحديد.

وفى رواية القنصل الفرنسى أن هذه القوات القادمة إلى الإسكندرية قوبلت بترحيب وحماس عند مرورها فى حى المكس وتجمع حولها حشد من الجماهير مهنئين للجيش ولنجيب ويطلقون شعارات معادية للملك بلغت حد الوقاحة.

وفى معلومات القنصل الفرنسى أيضا أنه سمع من مصادر مطلعة أن هناك خلافات بين رئيس الوزراء على ماهر وبين اللواء محمد نجيب الذى وصل إلى الإسكندرية فعلا فى الصباح الباكر بالطائرة.



إلى وزير الخارجية - لندن

من القائم بالأعمال فى مصر

عاجل جدا (١٠٩٥/٩٦)

٢٥ يوليو ١٩٥٢

أبلغنى السفير الأمريكى جيفرسون كافرى أن الملك فاروق اتصل به منفعلا يطلب حاملة طائرات أمريكية تقترب من الشاطئ المصرى أمام قصره وتنقله إليها طائرة هليوكوبتر تابعة لها لأنه مقتنع الآن بضرورة الإفلات هربا من بلده.

وقد بذل السفير الأمريكى كل نفوذه وحججه ليقنع الملك بعدم مغادرة بلاده حتى لا يفتح الطريق أمام إعلان جمهورية متطرفة، وذلك خطر شديد على مستقبل أسرته. ومن المحتمل أن ينجح كافرى فى إقناع الملك بالبقاء خصوصا إذا لم يشعر فاروق بأن هناك إجراءات مستجدة تتخذ ضده. وقد أبلغت السفير الأمريكى أننى أوافق على موقفه بغير تحفظات.

ويظهر أن الحرس الملكى قرر نقل ولائه إلى اللواء نجيب، وقد عرف فاروق ربما عن طريق التنصت أن اتصالا جرى بين عدد من ضباط حرسه وبين قيادة اللواء نجيب، كما أن قادة الحركة تلقوا معلومات عن اتصالات قام بها الملك فاروق وطلب خلالها تدخلا بريطانيا ضدهم وأن ذلك أثار الانقلابيين عليه.

وقد أبلغنا الملحق البحرى الأمريكى أنه شاهد طابورا عسكريا يحوى عناصر من

الدبابات يزحف بسرعة على الطريق الصحراوى بين القاهرة والإسكندرية، وأن طلائعه تصل إلى الإسكندرية فى أية لحظة.

وفى الغالب فإن الملك فاروق أمامه ساعات مزعجة.



(درجة السرية القصوى للمعلومات)

من جفرسون كافرى (السفير الأمريكى بالقاهرة)

إلى وزير الخارجية (واشنطن)

اتصل بى الملك فى الساعة الثامنة صباحا ليبلغنى أن قصره محاصر. ثم عاد يتصل بى بعد نصف ساعة ليقول لى أن هناك إطلاق نار فى محيط القصر وأنه فى موقف «يائس» (desparate) ويسألنى إذا كنت أستطيع أن أساعد بسرعة (could I help quickly)

كافرى

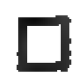


إلى وزارة الخارجية ـ لندن

من السفارة فى مصر (مايكل كرسويل القائم بالأعمال)

(٩ ج ٢ ـ ١٠١٨)

أبلغنى رئيس الوزراء على ماهر أنه حينما غادر القاهرة يوم ٢٤ يوليو قادما إلى الإسكندرية كان ما فهمه من اللواء نجيب أن ضباط الحركة لن يذهبوا إلى أبعد مما وصلوا إليه من إجراءات تتصل بإقصاء عناصر من حاشية الملك. لكنه عندما لحق به اللواء محمد نجيب فى الإسكندرية ـ فى اليوم التالى ٢٥ ـ عرف منه أنه وضباطه قرروا المضى إلى أبعد من ذلك وفيه اتخاذ إجراءات حاسمة يتطلبها الموقف وإلا فإن الملك سوف يلجأ إلى ألاعيبه القديمة مرة أخرى (his old tricks) وقال لى على ماهر أنه بعد التروى والتفكير توصل إلى أن تفكير «الحركة» فى الاتجاه الصحيح.



من رئاسة أركان الحرب الإمبراطورية - لندن

خطة طوارئ لإنقاذ الملك فاروق

رقم (أ / ٠ ٢٤٠ - ١٠١٨)

٢٥ يوليو ١٩٥٢ - ليلا

١ - لقد سئلنا فى واشنطن - البرقية رقم ٠ ١٤٢ مساء ٢٥ يوليو بواسطة وزارة الخارجية - عن موقفنا عندما تظهر الحاجة إلى إنقاذ الملك فاروق وتعرضت حياته للخطر وما إذا كنا مستعدين لإرسال سفينة حربية للمشاركة فى العملية. وقد ناقشنا الموضوع آخذين فى اعتبارنا أن قوات الحركة العسكرية تحاصر القصر الملكى الذى يوجد فيه فاروق.

٢ - وجوابنا أن المدمرة «مانكس مان» وهى أسرع سفينة فى الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط تستطيع القيام بالمهمة. وفى اللحظة الراهنة فإن هذه المدمرة موجودة فى ميناء بورسعيد وتستطيع أن تصل إلى الإسكندرية فى ظرف عشر ساعات ونصف، ويمكن اختصار هذه المدة بمقدار ساعتين ونصف إذا صدر إليها أمر بالتحرك مبكرا لأن الست ساعات ونصف هى مدة الإبحار الفعلى إذا كانت لدى المدمرة أوامر مبكرة من الأميرالية. ولذلك فقد ترون من المناسب إخطار الأميرالية بالاستعداد حتى قبل اتخاذ القرار بالمشاركة فى إنقاذ الملك فاروق. ونحن نستحسن ذلك فى كل الأحوال لأن عطلة نهاية الأسبوع (كان الوقت مساء جمعة) قد تتسبب فى غياب بعض طواقم البحارة.

٣ - لا بد أن نأخذ فى اعتبارنا أننا لا نستطيع إنقاذ الملك فاروق من قصره بقوة السلاح لأن ذلك قد يتسبب فى اشتباكات بيننا وبين القوات المصرية التى تحاصر القصر مما تنتج عنه عواقب سياسية خطيرة، مع العلم بأن المقصود بإنقاذ الملك هو إنقاذ حياته، وعليه فلا يجب تعريضه لموقف يجد نفسه فيه وسط اشتباكات مسلحة.

٤ - وعلى هذا الأساس فإن الملك فاروق أمامه من الناحية الواقعية خياران:

أ - إما أن يجد وسيلة يطير بها إلى قاعدة قناة السويس

ب - أو يجد وسيلة يخرج بها من ميناء القصر وملاقاة المدمرة «مانكس مان» خارج المياه الإقليمية. وفى هذه الحالة فإنه يسهل علينا اعتباره لاجئا إلى الأسطول البريطانى.

٥ - هناك خيار يستحق أن يبحث وهو إصدار تعليمات حازمة إلى الوزير المفوض البريطانى فى مصر مايكل كرسويل بأن يتدخل بطريقة حازمة مع المتمردين (the rebels) محذرا من التعرض لحياة الملك أو إصابته بسوء. وفى هذا السياق فإنه يستطيع إخطارهم بأنه من الأفضل أن نتلقى منهم موافقة على إرسال إحدى قطعنا البحرية إلى الإسكندرية لكى تأخذ الملك فاروق منها.



إلى القائد العام للبحرية البريطانية بالبحر الأبيض المتوسط

من الأميرالية

عمليات - عاجلة

١ - قد تنشأ الحاجة بسبب التطورات الجارية فى مصر الآن إلى التقاط (to pick up) الملك فاروق خارج المياه الإقليمية المصرية أمام الإسكندرية. وفى هذه الحالة فإنه يمكن إعطاؤه حق الحماية (sanctuary) إذا وصل فى مثل هذه الظروف إلى إحدى قطع أسطول صاحبة الجلالة البريطانية.

٢ - وإذا نشأت الضرورة لهذه العملية فإن رأينا أن المدمرة «مانكس مان» هى الأكثر ملاءمة للمهمة.

٣ - وفى اللحظة الراهنة فإننا نرى وضعها تحت الإنذار استعدادا للحركة فى ظرف أربع ساعات.

٤ - وفى هذه الحالة فإننا سوف نرسل إليكم إشارة رمزية هى الكلمة (halo Manx Man) وهذه الإشارة الأولى تعنى أن «مانكس مان» عليها أن تكون مستعدة للتحرك فورا ولكن دون إبحار.

٥ - وعندما تتسلمون الإشارة الرمزية وفيها كلمة «برسيل» (persil) قبل

(halo Manx Man) فإن «مانكس مان» لا بد أن تتحرك نحو الإسكندرية بأقصى سرعة.

٦ - سوف نبعث إليها أثناء الإبحار بالموعد المتفق عليه وإشارات التعارف اللازمة لإتمام المهمة.

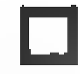


من الأميرالية - لندن

إلى وزارة الدفاع

إن قائد الأسطول (The First Lord) يريد أن يكون الأمر واضحا فى ذهنه بشأن طلبكم إلى الأميرالية استخدام المدمرة «مانكس مان» فى إنقاذ الملك فاروق. ويريد قائد الأسطول أن يتأكد أن المهمة الملقاة على «مانكس مان» فى هذه الظروف تحظى بموافقة رئيس الوزراء مباشرة وبنفسه.

إن بطاريات المدافع الساحلية المصرية فى حالة جيدة ويمكن أن تكون فى هذه الظروف مستعدة للعمل. ولذلك فإن وقوع خسائر أمر محتمل وهو ما يتطلب موافقة رئيس الوزراء.



إلى وزارة الخارجية - لندن

من السفارة البريطانية - مصر (القائم بالأعمال مايكل كرسويل)

٢٦ يوليو ١٩٥٢

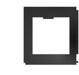
بعثت الآن بالملحق البحرى ومعه نسخة من تعليماتكم الأخيرة للتنسيق مع قائد البحرية المسئول فى قصر رأس التين (فى عملية ترتيب أية وسيلة بحرية يجدها الملك للوصول إلى موقع المدمرة «مانكس مان» - بما فى ذلك التوقيت والموقع). وقد وجد الملحق البحرى أن الطريق إلى قيادة البحرية وإلى القصر مغلق بحشود من الجماهير ووحدات من الجنود كما شاهد بعض قطع المدفعية مصوبة إلى القصر. وقد أبلغوه فى قصر رأس التين أن ضباط البحرية مشغولون باجتماع فى ثكنات

البحرية بالأنفوشى. وقصد إلى هناك حيث وجد عددا من شباب الضباط الذين أبلغوه أن أية رسالة لا بد أن تذهب إلى اللواء نجيب وهو يقوم بتحويلها إلى الجهات المعنية.

وقد تكوّن لدى ملحقنا البحرى الانطباع بأن ضباط القيادة برأس التين جرى اعتقالهم بواسطة شباب الضباط الذين كانت نظراتهم إليه غير ودية، وقد شعر بالقلق لأن جموعا من الناس أحاطت بالقيادة وبدت مشاعرهم متحفزة ضد عسكرى بريطانى رأوه أمامهم.

لاحظ الملحق البحرى أن بعض القوات تتجه إلى قصر المنتزه.

علمت الآن أن سفير الولايات المتحدة قد بعث برسالة عاجلة إلى على ماهر وإلى اللواء نجيب يحث على ضبط النفس وسوف أتوجه الآن لمقابلة المستر كافرى والتنسيق معه.



من جفرسون كافرى

إلى وزارة الخارجية الأمريكية

واشنطن

تمكن السكرتير الأول للسفارة (ماكلينتوك) من مقابلة اللواء نجيب وأبلغه بقلقنا من التطورات الحادثة هذا الصباح كما أبلغه أنه ليس من مصلحة أحد أن تتدهور الأمور إلى حد يمس شخص الملك. وقال اللواء نجيب أن التحركات العسكرية الجارية الآن هدفها تعزيز القوة العسكرية فى الإسكندرية بعد معلومات تلقتها قيادة الحركة عن نشاط تقوم به عناصر من الطابور الخامس، وأن نشاط هذه العناصر قد تمت مواجهته بحزم (severely dealt with) وأن هناك اعتقالات أخرى جارية، وأن ذلك هو ما استوجب الإجراءات الإضافية التى تقرر اتخاذها اليوم. قال السكرتير الأول للسفارة للواء نجيب إننا نعتمد على كلمته فى أن ضررا لن يلحق بالملك.

حاولت أن أتصل بالملك تليفونيا بنفسى لأبلغه تأكيدات اللواء نجيب ولم يجب قصر رأس التين. واتصلت برئيس الديوان حافظ عفيفى فى بيته أبلغه الرسالة بظن أنه قد يجد وسيلة لإبلاغها للملك، واكتشفت أن رئيس الديوان تحت الإقامة الجبرية فى بيته.



إلى وزارة الخارجية ـ لندن

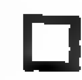
من القائم بالأعمال بالسفارة فى مصر (مايكل كرسويل)

١ ـ اتصل الملك فاروق تليفونيا بالسفير الأمريكى وأبلغه أن الموقف يتدهور دقيقة بعد دقيقة، وأن إطلاق النار يشتد. بعث السفير الأمريكى مرة أخرى بالسكرتير الأول للسفارة (روبرت ماكلينتوك) ليقابل اللواء محمد نجيب فى ثكنات مصطفى باشا. وفى نفس الوقت اتصل بعلى ماهر يطلب منه ألا يكون هناك سفك للدماء.

أكد اللواء نجيب لمبعوث كافرى أنه وقع سوء فهم لأن أفرادا من الحرس الملكى أطلقوا النار على إحدى الوحدات المكلفة بحصار القصر الملكى مما تسبب فى جرح بعض الجنود. وقد أكد اللواء نجيب أنه يدرك أهمية الحيلولة دون سفك الدماء وحفظ الأمن والقانون، وأنه يتعهد بأن الملك لن يصاب بسوء. وقال أنه يعطى كلمة شرف بضمان هذا الوعد.

٢ ـ لم يستطع كافرى أن يتصل بالملك تليفونيا لأن الخطوط كلها قطعت، وقرر إرسال سكرتيره الخاص لمحاولة الوصول إلى قصر رأس التين ومقابلة الملك بأى وسيلة. (وكان سكرتير السفير وهو الكولونيل سمبسون صديقا شخصيا للملك فاروق).

٣ ـ توجه المستر كافرى الآن لمقابلة على ماهر وتسليمه رسالة من الحكومة الأمريكية.



من جفرسون كافرى (السفير الأمريكى فى القاهرة)

إلى وزارة الخارجية ـ واشنطن

٢٦ يوليو ١٩٥٢

عندما فشلت كل وسائلى فى الاتصال تليفونيا بالملك فاروق أرسلت إليه سكرتيرى العسكرى الكولونيل سمبسون الذى قاد سيارته إلى قصر رأس التين مصمما فى كل مرحلة وأمام كل عقبة على الوصول إلى أبواب القصر. وقد تمكن فعلا من دخول القصر فى الساعة ١٠:١١ صباحا، وأخذوه مباشرة إلى حيث كان الملك فاروق. وهناك قدم له الضمانات التى قطعها محمد نجيب على نفسه بشأن سلامته الشخصية. قال له الملك فاروق أنهم أخطروه الآن بأن عليه أن يعلن تنازله عن العرش لصالح ابنه، وأنه لا يملك وسيلة غير الرضوخ. وقام الملك بإبلاغ سمبسون رسالة لى يطلب فيها ألا أتدخل لصالحه من أجل تغيير قرار تنازله عن العرش، لكن لديه منى طلبين محددين:

الأول :أن أضمن سلامته حتى يخرج من مصر

والثانى: أن أكون بنفسى معه حتى يغادر.

أرتب الآن لكى أقابل الملك وأبقى معه حتى أودعه.

□

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

من السفارة فى مصر (الوزير المفوض مايكل كرسويل)

٢٦ يوليو ١٩٥٢ ٢:١٢ ظهرا

قال لى على ماهر أنه سعيد لأنه كلف بأن ينقل إلى الملك فاروق طلب التنازل عن العرش، لأنه كان يخشى أن يقوم اللواء نجيب أو أحد من ضباطه بهذه المهمة ويتصرف بطريقة غير مناسبة مع الملك فاروق. ويكفى أن إنذارهم له كان مكتوبا بصيغة مهينة جدا (in very insulting terms) وقال لى على ماهر أن ذلك الخطاب أحرجه إلى درجة أنه نسيه دون قصد فى سيارته عندما دخل من باب القصر ليقابل الملك ويقدم له الإنذار.

قال لى على ماهر أيضا أن الملك بعد أن اطمأن بعض الشىء قال موجها كلامه لرئيس الوزراء «إنهم سوف يطردونك بعد قليل من رئاسة الوزارة كما طردونى من العرش». ثم أضاف «أنه فى الواقع أدرك خطورة مطالب الضباط ومداها البعيد عندما وجدهم يطلبون السيطرة الكاملة على وزارة الداخلية.»

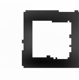


من جفرسون كافرى (سفير الولايات المتحدة فى مصر)

إلى وزير الخارجية ـ واشنطن

قابلت على ماهر الذى أعطانى كل التأكيدات التى طلبتها عن سلامة الملك فاروق وعن مسئولية الحركة العسكرية عن حماية أرواح الرعايا الأجانب فى مصر. أبلغنى على ماهر أن الملك اختار أن يسافر باليخت الملكى «المحروسة» ومعه عائلته. زوجته وكل أبنائه. وأن الملك سوف يتنازل لصالح ابنه لكنه مصمم أن يأخذه معه إلى أوروبا وقد وافقه على ماهر فى ذلك. وقال لى على ماهر إن بعض الضباط المتهورين (hotheaded young officers) كانوا مصممين على قتل الملك ولذلك قرر اللواء نجيب ألا يتواجد أى ضابط شاب قرب الملك عند سفره.

أبلغنى على ماهر أن ضباط الحركة وافقوا على سفر الملك على المحروسة شريطة أن يتعهد بعودتها إلى مصر فور وصوله إلى ميناء نابولى.



أولوية ـ أولوية

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

من السفارة فى مصر (مايكل كرسويل الوزير المفوض)

(١١٢٢/٢٦٣) ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ـ

الساعة السابعة مساء

غادر الملك فاروق الأراضى المصرية فى الساعة السادسة مساء بالضبط.

وفيما يلى المشهد الذى وصفه لى المستر جفرسون كافرى السفير الأمريكى الذى كان مشاركا فى وداع الملك بناء على طلبه (طلب الملك):

١ - لم يكن هناك غير على ماهر والمستر كافرى وقائد اليخت الملكى وعدد من ضباط الحراسة الشخصية للملك وبعض من أفراد الخدمة الخاصة لجناحه. وقد انفجر هؤلاء بالبكاء عندما بدأ الملك يتحرك نحو القارب الذى ينتظره، وفى هذا الوقت كان الملك محافظا على أعصابه أثناء إجراء مراسم الشرف العسكرية التى أديت له.

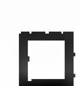
٢ - قبل أن يخطو الملك إلى القارب التفت إلى كافرى وإلى على ماهر قائلا لهما «إن هؤلاء الذين أرغموه على الخروج هم مجرمون وأن على ماهر سوف يكتشف ذلك بنفسه مع الأيام، وهو متأكد أن أيامه لن تطول ويعتقد أن على ماهر لن يظل على رئاسة الوزارة إلا لعدة أيام».

٣ - تأخر اللواء نجيب وضباطه الذين كان مقررا أن يشاركوا فى وداع الملك. وعندما سمع الملك دقات الساعة السادسة من برج القصر قال «إن الوقت قد حان للذهاب فهذه لحظة انتهاء الإنذار وهو ليس مستعدا للمجازفة بالبقاء على الأرض المصرية ثانية واحدة بعدها». وبعد تحرك قاربه وصل اللواء نجيب ومعه بعض ضباطه وقد أبدوا ضيقهم لأن فاروق تحرك قبل وصولهم ولحقوا به إلى اليخت الملكى المحروسة.

٤ - إن وجهة سفر الملك ليست محددة بالضبط ولكنها إلى إيطاليا.

٥ - انتشرت أخبار سفر الملك وامتلأت شوارع الإسكندرية عن آخرها بجماهير تحتفل وتصفق بحماسة للمركبات العسكرية التى يتصادف مرورها.

٦ - قال لى كافرى فى ختام تلخيصه للموقف «إن لديه شعورا بالقلق وإن أمامنا أياما من الشك لأنه إذا ظهر أن الإخوان المسلمين لهم دور فى الحركة العسكرية فإن العواقب قد تكون بالغة الخطورة. وقد طلب منى أن أنصح بإبقاء استعداداتنا العسكرية للتدخل قائمة حتى تنجلى الأمور.



من الاستطلاع

إلى القائد العام للأسطول البريطاني في البحر المتوسط

(أس ٥٩١٩) ٢٦ يوليو ١٩٥٢

برجاء إخطار الأميرالية

تم رصد اليخت الملكى المحروسة الآن ومرافقته. موقع اليخت الآن في اتجاه جزيرة كريت:

٣٤ درجة ٥٤ دقيقة شمالا

٢١ درجة ٥٠ دقيقة شرقا

اتجاه ٣١٠ درجات

سرعة ١٨ عقدة

تم تبادل إشارات التعارف بيننا وبين اليخت.

□

من جفرسون كافرى (السفير الأمريكي في القاهرة)

إلى وزارة الخارجية - واشنطن

كان الملك فاروق مرتابا عندما صافحته للمرة الأخيرة وسألنى إذا كان يمكن لإحدى قطع الأسطول الأمريكي أن تتولى حراسته. وعندما عدنا إلى الرصيف بعد سفر اليخت الملكى المحروسة اتصل بى رئيس الوزراء على ماهر يبلغنى أن العسكريين يريدون إرسال طائرة عسكرية لملاحقة اليخت الملكى وإرغامه على العودة مرة ثانية لأنهم عرفوا أن صناديق محملة بالذهب قد نقلت ضمن أمتعته. وأبلغت رئيس الوزارة أن مثل هذه الخطوة لو اتبعت فسوف تكون خطأ قاتلا (a fatal mistake) وقد وافقنى رئيس الوزراء، لكننى أشعر أنه غير مطمئن إلى الضباط. وأنا أعد الساعات راجيا أن يكون اليخت الملكى قد جاوز المدى الذى تستطيع أن تبلغه طائرات السلاح الجوى المصرى على فرض أن الأوامر صدرت إليها بمطاردة المحروسة. وآمل أن أقصى ما سوف يستطيعون تحقيقه هو أن

يجعلوا أنفسهم مزعجين. وأتمنى أن أتلقى من مالطا تأكيدا أن اليخت أصبح الآن في دائرة الأمان.

□

من وزارة الخارجية البريطانية ـ لندن

إلى سفيرها فى مصر

(٥٢٩ـ١٤٢ـ١٠١١)

اتصل الأمير محمد على (عم الملك فاروق الذى كان ولى عهده قبل أن تنتقل ولاية العهد إلى ابن الملك فاروق) بمكتب وزير الخارجية وعزز اتصاله كتابة بتبليغ أكد فيه: «إنه ابتداء من الآن فصاعدا يعتبر نفسه المسئول عن حقوق الأسرة المالكة فى مصر وأن قرارها فى الشأن المصرى ابتداء من الآن فى يده وحده».

....

....

ولم يدرك الأمير «محمد على» أن ما فى يده كان قبضة رماد من بقايا حريق، وأن القرار فى الشأن المصرى لم يعد لأسرة «محمد على» لأن صفحة من التاريخ المصرى طويت، وصفحة أخرى بدأت ـ ومعها زمان مختلف!

الفهرس

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



سقوط نظام!

لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟

هذا الكتاب جواب على سؤال «لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟» والسؤال مطروح، وهو بعد جيلين مشروع، مثل كل سؤال عن الشأن العام.

والجواب محاولة في قراءة التاريخ القريب، هدفها الأساسي أن تساهم في عملية ضرورية لحيوية الوعي المصري - والعربي - من ضياعنا



محمد حسنين هيكل

وظلال تتقصد أن تغطي على المستقبل حتى يرتبك وتتعثر خطاه ويتملكه شك يغالب اليقين في عقله وضميره!

ويجب أن نعترف هنا بأن الجواب في هذا الكتاب - موجه بالدرجة الأولى إلى أجيال لم تكن شاهدة تلك اللحظة الفارقة من تاريخ مصر.



دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر

ص.ب: ٣٣ البانوراما

www.shorouk.com   email: dar@shorouk.com

6 221102 012140